

# العلم المعاصر

منذ الحرب العالمية الثانية



الدُّولُ الفَنِيَّةُ  
الرَّاسِمَالِيَّةُ الْغَرْبِيَّةُ وَالْإِشْتِرَاكِيَّةُ وَالْيَابَانُ

دكتور

محمد يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة المنيا

١٩٧٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب



## مقدمة

من الصعب علينا دراسة الفترة التي تفصلنا عن نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون أن نفكر في تلك التي وجدت فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ . فتبدو أمامنا كثيراً من الخلافات ، ولكن كذلك الكثير من أوجه الشبه ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى مقارنة هاتين الفترتين التي تلت كل منهما حرباً عالمية ، الواحدة بالأخرى . وكانت الحرب العالمية الأولى قد مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية . وكان العالم قد تعود منذ نصف قرن على سلم لم يعسكر صفوه إلا حروب بعيدة ، ولها طبيعة إستعمارية ، أو حروب هامشية ( منشوريا والحروب البلقانية ) ، وكان يعتقد في أن التقدم ، قد جعل من المستحيل نشوب أى حرب بين الدول العظمى . وكان الصدام الذي نشأ فجأة ، وسرعان ما أصبح دموياً للغاية ، قد هو الحضارة الأوروبية حتى في أسسها ، وترك جراحاً عميقة لم تختلف تماماً حتى الآن . وأصاب المعاصرون الفزع نتيجة لمناظر المعاناة والحرمان الكامل الذي قاسى منه عشرات الملايين من السكان البشرىة خلال أربع أعوام ، ونتيجة لملايين القتلى والجرحى من هذه المعارك ، ولانتشار عمليات التخريب من كل نوع والتي لم تسع مداها في أوروبا ؛ وزاد خوفهم من إنهيار إمبراطوريات قوية كانت قد لعبت ، لفترة طويلة ، دوراً هاماً في السياسة العالمية ، وخاصة نتيجة لإنهيار الإمبراطورية الروسية ، والتي حل محلها نظام ثوري سرعان ما خشوا من سرعة عدواه لهم ، إذ أن نفوذه بدأ سريعاً في التأثير على العاجلة العاملة في البلاد الصناعية .

ومع ذلك ، فسرعان ما ترك هذا الفزع مكانة لمشغولية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . والواقع أن الحكومات المنتصرة قد نجحت في إبعاد الخطر المباشر

الأول الذى كان يهددها : فاصبحت روسيا معزولة دبلوماسيا وماديا ، وثم القضاء على المحاولات الثورية التى قامت ، إما عن طريق تحطيم النظم الشيوعية التى أنشأتها ، أو حاولوا لإنشائها فى المجر ، وبافاريا ، وفى ألمانيا ، وإما عن طريق تهدئة الطبقة العاملة ، بإرضاء بعض مطالبها القديمة ( الانتخابات العامة فى بريطانيا العظمى ، وفى بلجيكا . . . ، التأمين ضد البطالة فى بريطانيا العظمى ، وقانون الثانية ساعات فى فرنسا ) . وأدى الرضاء الناتج عن عودة السلام ، وإعادة البناء السريع نسبيا للمناطق المخرّبة ، وعودة الرخاء والوفرة إلى المنتصرين ، والرغبة فى نسيان ذلك الحلم المزعج الذى كان قد مر أخيراً ، أدى كل ذلك إلى ميلاد تفاؤل عالمى ظهر فى الحب الجنونى للتمتع ، والرغبة فى النسيان ، وعن طريق خيال بأن الحرب الكبرى ، لم تسكن فى واقع الأمر سوى حرب تشبه غيرها من الحروب ( وإن كانت أكثر فرعاً لا أكثر ) ، ولم تسكن سوى حدث عكر مؤقتاً التطور صوب حياة سهلة كذلك التى كانت موجودة عند مطلع هذا القرن ؛ واعتقدوا أن التهدة سوف تحدث فى ذلك الوقت ، ما دام الاتجاه الليبيرالى قد بدا على أنه قد تدغم ، نتيجة لإخفاء النظم السلطوية ، وتوسع المؤسسات الدستورية ، ونتيجة لأن الامبرطوريات الاستعمارية ، والتى كانت فى مجموعها ، قد أظهرت ولاء كاملاً للدول التى تحكمها ، ظلت بدون تغيير ، ونتيجة لعقد صلات إقتصادية — وفى بعض الحالات مع شركاء مختلفين عن أولئك الذين كانوا قبل الحرب ، ولكن بطريقة نشطة .

وحدث بعض التجديد : فالسيطرة الإقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ، وتقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين غير متفاهمتين ، ومتنافستين ( ولكن أحداً لم يكن يعتقد فى أنه أمر سيستمر لفترة طويلة ، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى النظام السوفيتى على أنه لا يقدّر على الحياة ) ، وارتفاع الأسعار ، والازمات



المالية ، وفقدان الأمل عند جوء من الشباب ، وقد أعتبر كل ذلك على أن له طبيعة مرحلية فقط .

وكثير من رجال الدولة ، والذين كانوا غير مقتنعين تماماً بالصفة الحتمية والطبيعية لهذه الطريقة لإعادة بناء عالم مدعهم ، قد حاولوا مع ذلك ، خلال هذه الفترة ، تسهيل أمر العودة إلى التوازن ، ووضعوا خططاً للإصلاح ، إذ أن تجربة « الحرب العظمى » قد سمحت لهم بأن يعتقدوا في عدم مطابقة النظم البرلمانية لمطالب حكومات الدول الحديثة وفشلوا جميعاً . وكان هذا الفشل نتيجة لعوامل الأزمات السياسية والاقتصادية التي وقعت بشكل مستمر تقريباً ، خلال هذه السنوات العشرين ، وتسببت في عدم استقرار وعدم أمن متكررين : فكانت هناك العلاقات المتعاقدة عليها بين فرنسا وحلفائها في أوروبا الشرقية من ناحية ، وألمانيا من ناحية أخرى ، ومعارضة بلاد أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ؛ والخلافات بين المنتصرين بشأن الحلول اللازمة للمشاكل الألمانية ( المطالبة بالأقاليم المنقودة ، مشكلات التعويضات ، ونزع السلاح . . . ) والمطالب الإقليمية والاستعمارية لاطاليا ، والتوتر بين الدول التي ورثت إمبراطورية النمسا والمجر السابقة ، وتزايد رغبة ألمانيا في الانتقام . وفي النطاق السياسي ، كانت أخطار السياسة الخارجية ، والتغيرات التي بدأت في أحوال الإنتاج الصناعي ( تكوين منشآت ضخمة للغاية تحت سيطرة المصارف ، والبحث عن أسواق خارجية . . . ) والازمات الاجتماعية والقدية ( بطالة لا يمكن إمتصاصها في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا ، وإختيار قيمة المارك الألماني ، وضعف الفرنك الفرنسي ، وتخفيض سعر العملة . . . الخ ) تفرض أمر تركيز السلطة وتدخل الدولة : ولذلك فإن ميدان السلطة التنفيذية قد اتسع في الوقت الذي تقلصت فيه سلطة البرلمان . وكما حدث في أثناء الحرب

العالمية الاولى من أن ضرورة الامراع فى أخذ اجراءات حاسمة ، والاحتفاظ بسرية العمليات قد أدنا الى تركيز السلطة فى أيدي الحكومة ، دخلت فرنسا ، منذ عام ١٩٢٥ فى نطاق السير على نظام « المرسوم بقانون » : فأصبح البرلمان المنتخب يفوض سلطاته لفترة من الزمن للسلطة التنفيذية ؛ وهذه المرسومات بقوانين سيتزايد عددها كلما اقتربنا من الازمة التى سيبتج عنها إعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ ؛ وعاشت ألمانيا ، من جانبها ، تحت نظام حكومات رئاسية يهيئها الماريشال هيندنبورج Hindenboarg دون أخذ رأى الرايشستاغ ؛ وكان عدم الاستقرار الوزارى الذى عرفته كذلك الدول الليبيرالية الاخرى بدرجات متفاوتة ، وإنخفاض متوسط فترة الحكم الوزارى فى بعض الاحيان إلى عدة أشهر ، مظاهر أخرى لشعور الرأى العام بالاضياح ، ولشعوره بعدم قدرة مؤسساته . وكانت بعض الاتجاهات العسكرية ، والتى كانت ترفض النظام السوفيتى ، قد بحثت عن حل فى النظام السلطوى أو الدكتاتورى : لأنها الفاشستية فى إيطاليا منذ عام ١٩٢٢ ؛ والنظام الوطنى — الاشتراكى فى ألمانيا منذ عام ١٩٣٣ ؛ وما أن نشبت الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠ ، حتى مر صوب العاشية عدد من دول أوروبا الشرقية ، والوسطى ، والجنوبية ، وحيث لم يكن للمؤسسات الديمقراطية فيها تقاليداً طويلة المدى . وأدى البؤس وفقدان الامل ، وقطع العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى دفع كل الحكومات صوب استخدام سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وصوب اتجاه الحماية الجبروتية ، لامتصاص مشاعر الوطنيين . وهكذا تمهد الامر أمام الحرب التى أعلنت فى عام ١٩٣٩ ، فى عالم كان قد عاش ، دائماً ، ومنذ عشرين عاماً ، فى اضطراب ، ولم يكن قد وجد ذلك الحد الأدنى من التوازن الضرورى للسلم الدولى ، والاجتماعى .

وكما يظهر ، فإنه بعد ثلاثين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الشعور بالضعف ، وبعدم الأمن ، الذى كان موجوداً فى عام ١٩٣٩ لم يختفِ نهائياً ، ويمكننا كذلك أن نلاحظ أوجه شبه أخرى مع فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فإنه من السهل أن نلاحظ كذلك وجود الكثير من الاختلافات الجسدية . فقد تمت ، منذ ثلاثين عاماً ، تغييرات عميقة فى جميع الميادين : لاكتشافات واختراعات ثابتة عملت على تغيير حياة الإنسان بوضعها وسائل عمل قوية بين يديه ، يمارسها على الطبيعة ، وأجهزة دقيقة سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه . وسمح تنظيم الحياة الاقتصادية ، وتقدم الوقاية بإعطاء الغالبية العظمى من أهالى الدول الصناعية مستوى معيشة لم يوجد له مثيل من قبل ؛ وتطورت النظم السياسية : وتركت الديمقراطية الليبرالية مكانها لنظم تركّز وتدعم سلطاتها وفعاليتها .

وهدف هذا الكتاب لإعطاء المعلومات الأساسية لفهم هذا التغيير . وهو يوجب على المطالب الذى تنادى بها الإتحادات الحديثة من ضرورة توسيع ميدان دراسة التاريخ المعاصر ، ويحاول إشفاء غليل من يرغب فى تعميق معارفه فى فترة تازمجة عاشها ، ويسمع كثيراً الحديث عنها ، دون أن يكون ذلك إلا عن طريق الدعاية السياسية أو السكتابات السطحية .

ويعرض هذا الكتاب التغيرات الرئيسية التى تمت فى معظم ميادين النشاط البشرى ، خلال الثلاثين عاماً الماضية ، وترسم خطوطها العامة ، أساسيات التطور الإقتصادى ، وتطور الحياة الاجتماعية ، والآداب والفنون والعلوم والتقنيات ؛ ثم يعرض الدول والحضارات ، فى ذلك الإطار الجغرافى لمنطقة نموها . وتأسيساً على عدم المساواة فى الازدهار ، الذى يفصل بين الدول إلى مجموعتين كبيرتين : تلك التى تعيش الغالبية العظمى من سكانها فى وفرة ، ويقيمون بمستوى المعيشة

الأكثر ارتفاعاً ( متوسط الدخل الوطني يزيد على ٢٥٠٠ دولار ، والمستوى الغذائي يزيد على ٢٠٠٠ كالورى فى اليوم ) ، وتلك التى — باستثناء أقلية صغيرة — يكون مستوى المعيشة فيها منخفضاً للجميع ، قسمناها إلى مجموعتين كبيرتين : الدول الصناعية ( التى تضم بنوع خاص أمريكا الشمالية ، والدول التى سكانها من الانجلو سكسونيين فى أستراليا ونيوزيلندا ، وبريطانيا العظمى ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولندا ، وسويسرا ، وبعض الدول الشيوعية ، واليابان ، وإسرائيل ) ، والدول الآخذة فى النمو : ثلثى العالم ، ويشمل الغالبية العظمى لأفريقية ( باستثناء البيض فى جنوب أفريقيا ) ، وآسيا ، والاقیانوسية ، ولا أمريكا الجنوبية ( باستثناء الجزء الجنوبى ) .

وهذا الكتاب يمثل المجلد الثانى والعشرين ، من مجموعة « تاريخ الشعوب والحضارات » . وتام بكتابتها عدد من المؤرخين المتخصصين بإشراف الاستاذ موريس كروزيه Maurice Crouzet ، ومناسب كل جزء فى الكتاب لصاحبه ، وإن كنت اعترف ، انى قد اقتصرت بعض الأجزاء ، توفير أعلى مجهود القارئ العربى ، من تفاصيل فى غاية التخصص .

وأرجو أن أكون موفقاً فى إختيار وتعريب وعرض هذا الكتاب للقارئ والدارس العربى — وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية فى أول رمضان ١٣٩٨ هـ

٥ أغسطس ١٩٧٨ م

دكتور

جلال يحيى

# البَابُ الْأَوَّلُ

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية



## مقدمة الباب الاول<sup>(١)</sup>

يحتاج تقديم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم منذ عام ١٩٤٥ إلى أن نحدد نقطتين بالنسبة للنهج المستخدم .

فالإقتصاد العالمى لا يمكنه من أية ناحية أن ينصرف فى مجموع متجانس ، إذ أنه يتكون من إقتصاديات وطنية مرتبطة ببعضها بدرجات إرتباط متفاوتة . وعلاوة على ذلك ، فإدامت الأمة يمكن تعريفها ، من وجهة النظر الإقتصادية على أنها « مجموع الأنشطة الإقتصادية المتداخلة ، والمتسكاملة إلى درجة بعيدة ، ومتضامنة ، ومحكومة ومنظمة عن طريق الدولة ، المحتكرة لسلطة الإجبار العام ، ( حسب تعريف ماريجو J. - G. Marigot ) ، وأن عدد وأهمية هذه النشاطات لا تكون أبداً هى نفسها من دولة إلى أخرى ، فإن ذلك يستتبع عدم وجود أمتين متشابهتين فى العالم ، ولكن سلسلة من الأمم غير المتساوية .

والأفراد الذين يكونون الأمة ، كمجموعة إنسانية بين غيرها من المجموعات ، ينظمون بطريقة معينة الموارد الموجودة لديهم من أجل تغييرها والحصول على سلع تهدف لإرضاء إحتياجاتهم ؛ وتكون العلاقات التى يقومون بها مع الطبيعة ، وكذلك بنوع خاص فيما بينهم ، نظاماً اقتصادياً . ومادامت لا توجد هناك وسيلة واحدة صالحة لسلل العصور ولسلل الامكنة من أجل تنظيم الإنتاج ، وتوزيع وإستهلاك الثروات ، فإنه من الممكن أن تكون هناك نظاماً إقتصادية مختلفة فى العالم ؛ هذا علاوة على أنه يجب علينا ألا ننسى أن أى نظام ، مهما كان ، ليس محددأ بشكل نهائى ، بل إنه يتطور وباستمرار .

ولذلك فإنه لا يمكن دراسة النظام ، والأمة بعيداً كل منهما عن الآخر ،

---

(١) كتب هذا الباب Jacques Wolff استاذ الاقتصاد بجامعة باريس ١

إذ أن النظام يحصل على قوته من نجاحه ، أى من الطريقة التى تم بها تسييره بواسطة أهالى الأمة التى إختارته ، والتى يعتقدون بها فيه . وبمعنى آخر ، فإن التطور الإقتصادي والإجتماعى للعالم لا يمكن فهمه إلا ابتداء من الأمة ومن النظام الإقتصادي ، إذ أنه ناتج عنهما .

ومادامت الحالة كذلك ، فلقد أظهر تطور العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بعض المظاهر الواضحة تماماً . فالولا ، سجلت كل الدول ، سواء أكانت صناعية وأكملت نموها ، أو مازالت فى أول نموها ، حركة عامة لتوسيع إقتصادها بمعدلات تتفاوت فى سرعتها ، ولسكنها كانت دائماً مرتفعة ، ومصحوبة بتنوع كبير ، وبارتفاع واضح فى الأسعار ، وبشكل مستمر . وبعد ذلك ، إستمر نظامان إقتصاديان ، الرأسمالية والاشتراكية ، متمثلان بنوع خاص كل فى دولة ، الولايات المتحدة وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى إقتسام العالم ، وذلك فى نفس الوقت الذى تطور فيه كل منهما بشكل واضح . ثم بعد ذلك ، إذا كانت ، الدول قد زادت من علاقاتها التجارية ، والنقدية ، والمالية ، فإن التنظيم الدولى ، القائم على الإنجلترا ، قد حل محله نظام آخر مركب على الولايات المتحدة ، الأمر الذى يبدو على أنه قد أدى إلى تغيرات هامة ، بالنظر إلى سياسة السيطرة التى تتبعها هذه الدولة ، بينما لم يعط نظام العلاقات المؤسس على إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، إذا ما كان قد مر كذلك ببعض التغيرات ، تعديلات على مثل هذه الدرجة من الأهمية . وأخيراً ، فإن التطور الإقتصادي فى كل الأمم ، قد تسبب ، وهو مرتبط بالتغير الديموغرافى ، فى ظهور تطور إجتماعى مشابه ، مصحوباً بنفس التوترات . ولذلك فإنه يبدو أن التطور الإقتصادي والإجتماعى فى العالم ، رغم إختلاف مستويات التنمية والتنظيم الإقتصادي للدول ، قد تبع خطاً معيناً ، يظهر بوضوح أكثر حينما ندرس الأحوال الموجودة عند نهاية الحرب العالمية الثانية .



## الفصل الأول

### الفوضى في الإقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥

فى عام ١٩٤٥ أظهر الإقتصاد العالمى أنه فى حالة عدم تنظيم كاملة ، نتيجة للحربين العالميتين ، وللتغيرات التى وقعت فى الفترة بينهما . وكان التوسع السريع يتلوه تقلص عميق ، وبدأ أن التسمية مستمرة ، بينما حدثت تغيرات هامة فى هذه الدولة أو تلك ؛ ولم تعد الرأسمالية هى وحدها النظام الإقتصادى الذى تنظم الموارد ، إذ أن نظاماً آخر ، وهو الاشتراكية كان ، بعد أن نشأ ونما فى إحدى الدول ، قد فرض نفسه كمنافس ؛ وكانت العلاقات الإقتصادية الدولية قد قلت فى حجمها ، بينما تفتت نظام التبادل والمدفوعات الدولية ؛ ولم تسكن التوترات الإجتماعية ، فى يوم من الأيام بهذه السكثرة ، وبهذه الحدة . ومع ذلك ، فإن الامر كان يتعلق هنا بنهاية فترة الثلاثين عاماً من الازمة الاقتصادية والاجتماعية ؛ ولانتهت بذلك فترة الإنتقال .

#### ١ - عدم المساواة فى النمو :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل نهاية فترة كان عدم التمازج الواضح يعطى فيها بعض خطوط القوى البسيطة . فبعد فترة التوسع فى العشرينيات ، بدأ أن نمو الإقتصاد العالمى قد توقف فى سنوات الثلاثينيات ؛ ولسكن إذا كانت بعض الدول قد سجلت تدهوراً ، فإن دولاً أخرى قد استمرت فى تقدمها ، وزادت الحرب العالمية الثانية من حدة ظهور هذه الحركة بدرجة أن أصبحت عدم المساواة هذه بين الدول أكثر وضوحاً فى عام ١٩٤٥ عما كانت عليه فى عام ١٩١٤ ،

## أولاً - تطور مجموع الانتاج القومى :

يمكن فهم نمو إحدى الدول على أنه زيادة طاقاتها ، مصحوباً بتغيير فى البنيان ، وتطوير قوة ومستوى الدول ينتج عن تطور هذين السببين .

فنجده أولاً أن هناك مجموعتين من الدول يمكن تمييزها بسهولة تبعاً لسرعة نمو إنتاجهم القومى .

المجموعة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية أو المسكنمة النمو التى تمثل تغييراً حقيقياً .

وكانت بعض الدول قد سجلت هبوطاً متزايداً نتيجة للحرب . وكان هذا مثلاً هو حال إنجلترا التى لم تعرف ، بعد إنتصارها فى الحرب العالمية الأولى ، إلا توسعاً معتدلاً نظراً لصعوبات تشغيل إقتصادها ( الإضراب الطويل لعمال المناجم عام ١٩٢٦ ، وزيادة الإهتمام بإعادة تقييم الجنية أكثر من الإهتمام بالتوسع ) ، ثم إنكماش عميق (هبوط بمقدار ٢٠ ٪ من حجم الانتاج القومى) لم تتمكن من التغلب عليه إلا عند نهاية الثلاثينيات ، وخرب فرضت أمر الاستخدام المكثف لرأس المال ، دون التمكن من التجديد . وحالة أكثر من ذلك وضوحاً ، هى حالة فرنسا حيث تبع توسع سنوات العشرينيات ، إنكماش مستمر خلال خمسة عشر عاماً ( ١٩٢٩ — ١٩٤٤ ) : فعلى أساس معدل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨ ، كان الإنتاج القومى الذى بلغ ١١٩ فى عام ١٩٢٩ ، قد هبط إلى ٥٥ فى عام ١٩٤٤ ، أى تقريباً إلى نفس المعدل الذى كان عليه فى سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ .

وبلاد أخرى ، بعد أن كانت قد عرفت توسعاً كبيراً ، سجلت تناقصاً . وكان هذا هو حال اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، التى كانت قد تبعت ، ابتداء

من عام ١٩٢٨ ، حركة التوسع التي كانت موجودة في بلادها من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤ ، وأظهرت زيادة واضحة في إنتاجها القومى حتى عام ١٩٤١ ؛ ولسكن التخريب الذى حدث نتيجة الحرب ، تسبب في عام ١٩٤٥ في تناقص واضح بالنسبة إلى ما كان عليه في عام ١٩٤٠ . وحالات أكثر وضوحاً هي حالة كل من ألمانيا واليابان ، اللتان لم تعرفا الانكماش إلا على فترة قصيرة نسبياً في بداية سنوات الثلاثينيات ، إذ أن الحرب ( إبتداء من عام ١٩٣١ مع غزو منشوكو بالنسبة لليابان ) أو الإستعداد للحرب ( إبتداء من عام ١٩٣٣ بالنسبة لألمانيا ) كانت تزيد بكثير عن مجرد موازنة الانكماش الذى تم تسجيله ؛ وفي عام ١٩٤٥ لم يصل إنتاجهما القومى ، ونتيجة للتخريب المادى ، إلا إلى نصف ما كان عليه وقت إعلان الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن التراجع الواضح أو العميق لهذه الدول والتي كانت تمثل مركزاً بين الدول العالمية الرئيسية ، وتشارك بما يقرب من ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ، كان بسبب ظروف مؤقتة ، هي الحرب ، أتت بعد فترة طويلة من التوسع ، ولم تنتج عن تقهقر بطىء خلال فترة طويلة .

وكانت دولة واحدة تمثل تطوراً خاصاً ، إذ أنها كانت المستفيدة الكبرى من الحروب . وكانت الحرب العالمية الأولى قد سمحت للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها القومى الذى أصبح الأكثر ارتفاعاً في العالم ، واستمر التوسع ( رغم الانكماشات القصيرة المدى في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٦ ) حتى عام ١٩٢٩ . ولكن الانكماش كان قوياً بنوع خاص في سنوات الثلاثينيات ( فكان الإنتاج القومى في عام ١٩٣٣ يقل بمقدار ٤٠ ٪ عن إنتاج عام ١٩٢٩ ) وكان طويلاً ( فسياسة القسانون الجديسد التي طبقت من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦ لم تحرز النجاح المقنود عليها ، وتلى رخاء عام ١٩٣٧ إنكماش هام في عام ١٩٣٨ ) . وسمح الإستعداد للحرب في عام ١٩٤٠ ، والدخول إليها في عام ١٩٤١ بالنفلب

نهائيا على الازمة : ففي عام ١٩٤٥ أصبح الانتاج القومى فى حجمه ضعف ماكان عليه بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، وأصبح ثلثى الإنتاج العالمى ؛ وكان رأس المال قد تجدد ، ولم يصب الإقتصاد أى تدمير .

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة تشتمل على الدول الباقية فى العالم ، دولا قليلة التصنيع أو غير مصنعة ، مستقلة أو مستعمرات لدول أوربية . وإذا كانت هى الأخرى قد عرفت أثناء سنوات العشرينيات زيادة فى إنتاجها القومى ، نتيجة لذلك الذى حدث فى الدول الصناعية ، فإنها كانت كذلك قد شهدت إنكماشاً خلال سنوات الثلاثينيات ؛ والرافع أن هذه الزيادة وهذا الإنكماش كانا محدودين ، وكان من الأجدر أن نتحدث عن الركود . وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرب قد تسببت فى طلبات كثيرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية من جانب الدول الصناعية ، فأصبحت هذه الدول تمتلك فى عام ١٩٤٥ موارد مالية هامة ( ميزان الدولار فى أمريكا الجنوبية ، وميزان الإسترلينى فى البلاد الداخلة فى منطقة الاسترلينى ) تمكنها من أن تستخدمها فيما بعد فى إستيراد السلع المصنعة ، وتساعدوا فى عملية التنمية .

ولكننا نجد لأنها أن التنمية ليست مترادفا لعملية النمو دون تغيير ، إذ أنه ، مع الزمن ، لا يظل الانتاج القومى كما هو ، فتظهر فروع جديدة ، وتظهر منتجات جديدة ، وتنمو ، بينما تتعرض بعض الفروع الموجودة للركود أو التقهر ؛ وهذه العملية الخاصة بالتنوع ، وبالتجديد هى ضرورية ، إذ أنها وحدها تسمح ، وعلى المدى البعيد ، بزيادة حجم الانتاج القومى ، وفى هذا الشأن ، تظهر إختلافات كبيرة فى عام ١٩٤٥ .

والدولة التى أصابها الركود هى أيضا التى لم تكن قد تقدمت أو تقدمت

قليلا في ميدان تنويع اقتصادها . وهذا الأمر يتعلق بالدول المختلفة ، أو التي هي في سبيل النمو ، والتي يتكون تسعة أعشار انتاجها من المواد الزراعية أو المواد الأولية ، وهي التي تمثل الجزء الأكبر من الإنسانية ، إذ أن محاولات التصنيع التي وقعت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت محدودة في نطاق بعض الفروع (النسيج مثلا) ، بينما لم تؤدي الحرب العالمية الثانية إلا إلى ارتفاع إنتاج المواد الأولية لتصمد حاجات المتحاربين (أمريكا الجنوبية ؛ والشرق الأوسط والهند من أجل الحلفاء ، وجنوب شرق آسيا لليابانيين بعد غزوهم لهذه المناطق) ويمكننا أن نضيف أن بعض هذه الدول قد فضلت تنمية قطاعها الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، مثل الهند (فيما بين عامي ١٩١١ و ١٩٣١ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في القطاع الثالث من ١٨ ٪ إلى ٢٣ ٪ من أولئك الذين يعملون في القطاع الأول ، وهو الصناعة) أو مصر (فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، زادت نسبة الإهالي العاملين في القطاع الأول من ٦٥ ٪ إلى ٧١ ٪ من مجموع العاملين ، وفي القطاع الثاني ، وهو الزراعة من ١١ ٪ إلى ١٠ ٪ والعاملين في القطاع الثاني من ١٩ ٪ إلى ٢٤ ٪) .

ومن جانبهم ، كانت الدول الصناعية قد سجلت تعديلا مختلفا تماما . فبالنسبة لبعضها نما القطاع الصناعي بسرعة فالنسبة لليابان ، وفيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ زادت نسبة الإهالي العاملين في قطاع الصناعة من ١٧ إلى ٢٤ ٪ من مجموع العاملين ، ونسبة الإهالي العاملين في القطاع الثاني من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ ؛ بينما كانت الأرقام بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي نفس الفترة هي من ٢٨ ٪ إلى ١٩ ٪ في القطاع الأول ، ومن ٣٢ ٪ إلى ٣٥ ٪ في القطاع الثاني . وكان الأمر كذلك بالنسبة لألمانيا ، وبالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بنوع خاص وهو الذي كان قد بذل جهودا كبيرا

من أجل التصنيع . ومن ناحية أخرى ، انقسم القطاع الصناعى أكثر فأكثر ، ونشأت فروع جديدة تنتج سلعا جديدة وتشير إلى تسمية أسرع : مثل الكهرباء ، والطيران ، والآلات الكهربائية المنزلية ، والسيارات . ومع ذلك فإن الحرب كانت لها نتائج مدمرة على بعضها — فإنتاج الصناعى فى ألمانيا واليابان فى عام ١٩٤٥ كان يمثل ثلث ما كان عليه قبل الحرب ، وكان بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بوضوح عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ — وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ضاعفت من إنتاجها الصناعى ، ومن طاقاتها على الانتاج . ولكن هذه التغيرات . كانت بالنسبة لدول أخرى ، قد أخذت سرعة أقل من ذلك وبكثير . فى إنجلترا ، شاهدنا لاستقرار آفى القطاع الصناعى مادام عدد الاهالى العاملين فى القطاع الاول قد مر فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ من ٧ إلى ٥.٥٪ من المجموع الكلى للعاملين ، وظلت نسبة العاملين فى القطاع الثانى ، وهو الزراعى ، كما هى أى ٤٩٪ ، بينما لم يزد تعداد السكان إلا بنسب ضعيفة جداً ، وفى فرنسا وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت النسب هى ٤١٪ و ٣٥٪ بالنسبة للقطاع الاول ، و ٣٠٪ و ٣١٪ بالنسبة للقطاع الثانى . هذا علاوة على أن تنوع القطاع الصناعى قد تم ببطء : ولذلك فإن إنتاج السيارات فى فرنسا قد زاد من ٤٠,٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٢٠ ( كان ٤٥,٠٠٠ فى عام ١٩١٣ ) إلى ١٩٦,٠٠٠ فى عام ١٩٣٩ ، بعد أن كان قد وصل إلى ١٩٤,٠٠٠ فى عام ١٩٢٩ .

### ثانيا : الأسعار والتقدم الاقتصادى :-

كان هذا النمو غير المتساوى مصحوبا بحركات أساسية فى الأسعار ، ترجمت بتقدم اقتصادى ، أى بزيادة الدخل الحقيقية للفرد ، وهذا التقدم الاقتصادى مختلف ومتفاوت .

ودراسة الأسعار يمكن أن تتم في مظهرين . فيمكننا في أول الأمر أن نأخذ معدلاً عاماً للسعر ( سعر البضاعة أو سعر التجزئة مثلاً ) ، وفي هذه الحالة نلاحظ أن تغيرات أجمالي الدخل القومي تظهر على أنها مصحوبة بتغيرات في نفس الاتجاه لمعدل الأسعار : وهكذا يكون إزدهار سنوات العشرينيات يتميز بارتفاع الأسعار ، وضيق سنوات الثلاثينيات مصحوباً بانخفاض الأسعار حتى عام ١٩٣٣ أو عام ١٩٣٥ ، تبعاً للبلاد . وعلى العكس من ذلك نجد أن سرعة التغير كانت مختلفة : وكي لا تأخذ في الاعتبار سوى الارتفاعات ، فإنها كانت قد ظهرت بقوة ضخمة في بعض البلاد حتى أنها أدت إلى تعطيم العملة وإلى ضرورة إحلال غيرها محلها ؛ ( حالة ألمانيا في عام ١٩٢٣ ، وروسيا في نفس العام ، والصين ، وألمانيا بعد ذلك ، والمجر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ) ؛ وعرفت بلاد أخرى ، وبخاصة في فترة الحرب ، ارتفاعات ضخمة . ( مثلاً إيطاليا ، وإنحاء الجمهوريات السوفيتية ، وفرنسا ؛ وفي هذه الدولة الأخيرة إرتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف عن المعدل فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٢٠ ، وارتفعت ستة أضعاف فيما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، وكانت في النهاية قد إرتفعت بما يزيد عن عشرين ضعف فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٤٥ ) .

ومع ذلك فإن إرتفاع الأسعار في دول أخرى كانت أقل ضخامة : ففي الولايات المتحدة تم تسجيل إرتفاعاً بمقدار خمسة أضعاف من حرب عالمية إلى الحرب الثانية ، وفي إنجلترا كان الارتفاع أقل من ذلك . ولكن علينا أن نذكر أنه ، فيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ، فإنها قد انتهجت سياسة في أثناء سنوات العشرينيات تهدف لإعادة قيمة الجنيهة إليه كما كانت قبل الحرب ، وأنها تسببت بالتالي في تخفيض الأسعار .

ولكن أسعار المنتجات المختلفة التي تشترك في تكوين معدل عام لا تتغير بالضرورة في نفس الاتجاه وبنفس الحجم: فبعضها يرتفع، بينما ينخفض الآخر أو يبقى ثابتاً، مغيراً بهذه الطريقة بنيان الأسعار النسبي. وهكذا نجد أن أسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية قد أظهرت تطوراً مختلفاً، وبشكل لم يظهر منذ وقت طويل — ففي الولايات المتحدة كان ارتفاع الأسعار الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى أقوى بالنسبة لأسعار السلع الصناعية عنه فيما يتعلق بالأسعار الزراعية، وكان انخفاض الأسعار في الثلاثينيات أقل؛ وفي فرنسا فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حافظت الأسعار الصناعية على مستوى أكثر ارتفاعاً من الأسعار الزراعية؛ وفي إنجلترا، كانت أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، ابتداءً من عام ١٩٢٠، أقل من أسعار المنتجات الصناعية المصدرة، وكذلك الحال بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، فلقد تدهورت أسعار المنتجات الزراعية نسبياً عن أسعار المنتجات المصنعة؛ وأخيراً، وفي كل البلاد المنتجة للسلع الأولية والمواد الغذائية، فإن أسعار التصدير، في سنوات الثلاثينيات، قلت بكثير عن أسعار السلع المصنعة المستوردة — ولكن مع الحرب العالمية الثانية، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، لاحظنا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وبنفس الطريقة، وفي داخل القطاع الصناعي، فإن أسعار المواد في الفروع المختلفة، قد تعدلت بطريقة متباينة: وهكذا نجد، في فرنسا، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٠٥ — ١٩١٣، أن معدل سعر الفحم قد ارتفع من ٥٣٢ في عام ١٩٢٠ — ١٩٢٤ إلى ٧٠٦ في عام ١٩٣٥ — ١٩٣٨، بينما انخفض سعر البترول من ٢٢٨,٤ إلى ١٠٢,٤ أي أن سعر الفحم قد تضاعف ثلاث مرات بالنسبة لسعر البترول؛ وبنفس الطريقة نجد أن معدل سعر الجلود قد ارتفع من ٣٦٦,٤ إلى ٦٣٠,٣ وأن معدل سعر



المطاط قد تغير من ٧٣ إلى ٨١٠٥ الأمر الذى يعنى أن سعر الجلود قد تضاعف بالنسبة لسعر المطاط .

كما أن دراسة تطور التقدم الاقتصادى تؤدى من ناحيتها إلى نتائج معقولة .

فن ناحية يمكننا أن نبحث عما كان عليه الدخل الحقيقى للفرد . ومن أجل هذا نقرب بين حجم الدخل القومى ، و تعداد السكان ، وإذا كان الدخل قد تزايد بسرعة تفوق سرعة زيادة إجمالى عدد السكان ، فيمكننا أن نتحدث عن تحسن ، وإذا ما كان عكس ذلك فإننا نتحدث عن انخفاض إذا ما كانت الزيادة أقل سرعة . ونلاحظ عندئذ أنه فى غالبية البلاد المنتجة لمنتجات زراعية ومواد أولية ، أن تعداد السكان قد زاد بسرعة أكبر ، أو على الأقل بنفس سرعة زيادة الدخل القومى ، الأمر الذى أدى إلى تقليل أو ركود الدخل الحقيقى للفرد ؛ وعلى العكس من ذلك ، ومع السرعة البطيئة للغاية فى زيادة السكان فى مجموع الدول الصناعية ، كان الارتفاع ، حتى وإن كان بسيطاً ، فى الدخل القومى فى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ ، قد سمح ورغم الأزمات التى حدثت فى سنوات الثلاثينيات ، بزيادة للدخل القومى للفرد . وعلى كل حال ، فإن كل الدول قد سجلت ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، انخفاضاً كبيراً فى الاستهلاك الشخصى ، وأصبح الدخل القومى للفرد أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ؛ وكانت الولايات المتحدة وحدها ، نتيجة لمضاعفتها لإنتاجها ، هى التى انتهت الحرب مع سكان يتمتعون بمستوى دخل فعلى هو الأعلى أكثر ارتفاعاً فى تاريخها . ولكن علينا أن نتذكر أنه بأخذنا بطريقة العمل بهذه المقارنات ، محددة بفترة زمنية ، وبمكان ، فإننا نفترض تخلفنا من كل الصعوبات الخاصة بحساب الدخل القومى ، وبالتغيرات فى تكوين مجموع الاستهلاك ، وبأمال الأفراد الذين يمكنهم أن يشعروا بالحرمان رغم الكمية الكبيرة للسلع الموجودة تحت تصرفهم .

ومن ناحية أخرى ، لما كان سكان الدولة لا يكونون مجموعاً متجانساً ، فيمكننا أن ندرس توزيع التقدم الإقتصادي تبعاً للمجموعات الاجتماعية ، إذ أن اختلاف الدخل الحقيقي للفرد لا يتوزع (بدلاً بنفس النسبة بين الأفراد والجماعات . وإذا كان من الصعب الحصول على معلومات بالنسبة لجزء من السكان ( أصحاب الربح ، أو المصالح ، أو الدخل المشترك ) فإن غيرها على العكس من ذلك موجود ، وبخاصة بالنسبة لأصحاب المرتبات . ففي أثناء الإزدهار الذي حدث في العشرينيات ، زادت المرتبات الفعلية ، ولكن بطريقة تختلف من بلد إلى آخر ؛ ( وهكذا كانت الزيادة السنوية ١٣٤ ٪ في الولايات المتحدة ، و ١٩١ ٪ في بلجيكا و ١٩٩ ٪ في إنجلترا ، و ٣٤٥ ٪ في ألمانيا ، بينما كان الانخفاض في فرنسا بمقدار ٥٠ ٪ ) ؛ وفي نفس الوقت ، وتبعاً للصناعة ، كانت التغيرات مختلفة عن تلك الخاصة بالمعدل العام ( فمثلاً في الصناعات القطنية ، كانت نسب الزيادة هي ٢٦ ٪ في إنجلترا و ١٦٠ ٪ في بلجيكا ) . وفي سنوات الثلاثينيات كان إنخفاض المرتب الإسمي أقل من إنخفاض سعر مواد الإستهلاك ، ذلك أن المرتبات الفعلية قد زادت ؛ ومع ذلك ، فمما لا يفسى حالة الإستهلاك ، إذ أنه ماذا يمثل معدل مرتب حقيقي في ارتفاع في مرحلة أزمة ، بينما تكون البطالة قد انتشرت وبجواهر ذوى الأجور قد قلت من قيمتها المطلقة ؟ ونضيف إلى ذلك أن إنخفاض الدخل القومى في عام ١٩٤٥ كان بدرجة أن كل المجموعات الاجتماعية قد خضعت لتخفيض مستوى معيشتها ، إلا بالنسبة لاولئك الموجودين في الولايات المتحدة .

وهكذا نرى أنه في عام ١٩٤٥ قد ظهرت الحالة وكأنها نهاية حركة كانت قد بدأت منذ ثلاثين عاماً ، وأسرع بها ذلك الانهيار الذى حدث ، والحرب العالمية الثانية . وكان نمو الاقتصاد العالمى قد أصابته حركة بطء واضحة ، ولكنها

كانت تتميز ، كمنهج للاقتصاديات الوطنية ، بإعادة توزيع الأهمية بين الدول . فكانت فرنسا وإنجلترا ، التي كانت معدلات نموها ضعيفة ، ولم تتمكن من تنويع إنتاجها بدرجة كافية ، قد فقدتا من أهميتهما ؛ وبدأ أن ألمانيا واليابان قد تخربتا تماماً رغم المعدلات السابقة للتنمية والمرتفعة بنسوع خاص ؛ وأما التنمية الروسية فكانت قد توقفت ؛ وظهرت الولايات المتحدة على أنها الدولة الوحيدة التي أفادت من الحرب ، ما دامت قد ضمنت لنفسها أكثر من نصف الانتاج الصناعي العالمي ، وبمجموع الانتاج العالمي ؛ أما بقية العالم فإنه قد وجد نفسه في حالة ركود وتخلف . وكانت هناك دولة واحدة تسود عالمياً .

## ٢ - صعوبات النظم الاقتصادية -

إذا لم توجد عشية إعلان الحرب المالية الأولى سوى طريقة واحدة لتنظيم الموارد النادرة ، وهي الرأسمالية ، فإن عام ١٩٤٥ قد ظهر على أنه السنة الحاسمة لانقسام العالم نهائياً إلى نظامين : الاشتراكية ، لأن اتحاد الجمهوريات السوفيتية لم ينهزم أمام ألمانيا ، والرأسمالية لأنه كان قد عاش أزمة سنوات الثلاثينيات ، وكان قد تطور .

## أولاً : - التعديلات في النظام الرأسمالي : -

إذا كان من الممكن فهم النظام الاقتصادي على أنه مجموع متجانس من البنين ، فإنه لا يقل عن ذلك أن كل نظام يعمل من أجل نفس الاهداف ، من الرفيع السريع والمنتظم الى أقصى درجة للدخل القملي للرد ، ياب فيها البنين الأساسيين درأ هاماً ؛ الامر الذي يؤدي الى امكانية تعريف النظام الرأسمالي بأنه النظام الذي يحتفظ بالملكية الفردية لوائل الانتاج ، وبأنه النظام الذي يعترف برأس المال الشرعي ، وبأنه اقتصاد مشروعات ، الامر الذي يؤدي الى وضع مؤسستين في المقام الاول ، حق الملكية الخاصة وحق التعاقد بحرية . وفي عام ١٩٤٥

كانت الرأسمالية قد تعدلت بعمق ، وكانت قد تغلبت على كل الانتقادات التي كانت قد وجهت اليها في الميدان الاقتصادي .

وتميزت أولا الرأسمالية في هذه الفترة بوقوع تعديل ثنائي .

فلاحظ في أول الامر حركة التمركز . ونحن نعرف أنه لم يكن هناك أبدا منافسة بين ذلك العدد الكبير من المشروعات الصغيرة في أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت المشروعات الكبيرة موجودة بالفعل ، ولكن حركات عميقة بدأت عند نهاية القرن التاسع عشر من أجل التمركز ، بسرعات متباينة ، واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . وأخذت لنفسها أشكالا مختلفة . تمركز أفقي ( مشروعات مختلفة تنتج نفس السلع ) أو أفقية ( مشروعات مختلفة تشكل انتاجا من المواد الأولية ) . وذلك بأسماء مختلفة — الترس Trusts والهولنديج Holdings في البلاد الانجلو سكسونية ، وكونزرن Konzerns وكارتيل — cartels في ألمانيا ، وزايباتسو Zaibatsu في اليابان — معبرة عن هذه الطرق ؛ وبنوع خاص ، تكامل رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي ، اذ أن المصارف التي كانت قد حصلت على مشاركة في المشروعات التي أقرضتها ، وجدت نفسها بعد فترة طويلة أو قصيرة ، على رأس مجموعة من المشروعات ؛ وعلينا أن نلاحظ أخيراً أنه في عدد صغير من الافرع ( البترول ، وصناعة السيارات ) قد ظهرت مؤسسات دولية . وحركة التمركز هذه ، اذا ما كانت ضعيفة في فرنسا ، فإنها كانت على العكس من ذلك ، قوية في ألمانيا ، وفي انجلترا واليابان ، وفي الولايات المتحدة ؛ وهكذا ، قرروا في عام ١٩٣٨ ، بالنسبة لهذه الدولة الاخيرة أن ثمانية مجموعات كانت تضم ١٠٦ من بين الـ ٢٥٠ شركة الاكبر قوة ، وكانت ١٤ شركة تدخل في المجموعة الاولى — مصرف مورجان Morgan First National — التي كانت تمثل رأس مال فعلي يبلغ ٣٠ مليار

دولار . فأصبحت الرأسمالية نظاماً تسود فيه وحسومات الانتاج الضخمة .

ومن جانبه تزايد تدخل الدولة بشكل مستمر . ففي أثناء الحرب العالمية الأولى ، بدأت الدول المتحاربة في تنظيم إقتصادها ( وكان هذا بشكل عميق في ألمانيا ) ورغم إرتقاء قبضة الاشراف في سنوات العشرينيات ، فإن المصروفات العامة ( نتيجة لدفع أرباح القروض ، وإعادة دفعها ، ولدفع معاشات المحاربين القدماء ) ظلت أعلى بكثير عن تلك التي كانت في عام ١٩١٤ . ثم جاءت الازمة في سنوات الثلاثينيات ، وتبع عنها تدخل جديد من أجل إعادة مستوى النشاط الإقتصادي : وهكذا شاهدنا زيادة اللوائح المسالية التنظيمية ( حالة فرنسا مسح تنظيم اسواق الأنبله والحبوب أو حالة الولايات المتحدة مسح لإنشاء قوانين الصناعة ) ، ولإستخدام مختلف للمالية العامة ( زيادة الانفاق من أجل سياسة التشغيل العامة كما حدث مثلاً في مشروع إصلاح وادي التينيسي في الولايات المتحدة ) ، وتسكفل الدولة بعدد من المشروعات أو تأميمها ( شركة ترانس ألاتيك والسكك الحديدية الفرنسية ) وحتى بالنسبة للحرب ( بالنسبة لايضاليا حملة الحبشة في عام ١٩٣٥ ، وبالنسبة لليابان حملة منشوريا عام ١٩٣١ ، والصين عام ١٩٣٧ ) أو الإستهداد للحرب ( ألمانيا من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩ ) . وأخيراً ، شاهدنا المحاولات الأولى لوضع سياسة إقتصادية شاملة ( ألمانيا ، وأقل منها في الدرجة الولايات المتحدة ) ، إلى جانب ذلك النوع من التدخل غير المظم ( فرنسا ) وهكذا تميزت عملية تسيير الحرب العالمية الثانية بتدخل عميق من جانب الدولة في جميع المجالات ، وبتطبيق سياسة شاملة ( إقتصادية ، ونقدية ، ومالية ) أكثر تجانساً ، وبكثير . وكانت الدولة بذلك قد دخلت في تنظيم وفي تسيير النظام الرأسمالي .

وتميز هذا التمدد لثانها بأنه لم يتم في هدوء .

فأزمة سنوات الثلاثينيات قد اعتبرت ، بضخامتها وطول مدتها ، على أنها  
 أزمة نظام ، الأمر الذى أدى إلى الشك القوى فى النظام الرأسمالى . وهذا الإتهام  
 كان له أساس إقتصادى ؛ ( فأخذوا عليه تواجد إنتاج لا تجد له تصريفاً ،  
 وإحتياجات لا تجد لها إرضاء ، وتسبب تطبيق التقدم التكنولوجى بطريقة غير منظمة  
 فى تقلبات فى النشاط الإقتصادى ، وتسببت زيادة رأس المال الثابت فى زيادة  
 الاعباء . وفى زيادة ضغط تكاليف الإنتاج ، أى إلى تقليل المرونة ) وكان له  
 كذلك أساس أخلاقى وروحى . ( فذكروا أنه من الواجب أن يكون الإقتصاد  
 خاضع للأخلاق ولرجال الدين ، وأن فشل العقيدة كان أشد خطراً من الإهمار  
 الإقتصادى ، وطالبوا بعقيدة جديدة ) . وتكس الكتابات الإقتصادية فى عناوينها  
 الكثير من مواقف هذه الفترة ، وعمومية الأزمة : فتحدث سومبار W. Sombart  
 فى عام ١٩٢٢ ، فى ألمانيا عن ، « ازدهار الرأسمالية » ، ويسير G. pirou ، فى  
 فرنسا ، فى عام ١٩٣٦ ، عن « أزمة الرأسمالية » ، وشومبيتر J. Schumpeter ،  
 فى الولايات المتحدة ، فى عام ١٩٤٣ ، كان يفكر فى « الرأسمالية ، والإستراتيجية ،  
 والديمقراطية » ، فى أن الرأسمالية لن تعيش وسيأخذ غيرها من النظم مكانها :  
 الاشتراكية ؛ ويبحث ديتران P. Dieterlen فى فرنسا ، فى عام ١٩٤٥ ، فيما  
 سيحدث « فيما بعد الرأسمالية » . ولكن إذا كانت هذه التعديلات فى النظام أو  
 فى تغييره يطالبون بها من جوانب مختلفة ، فإن المدافعين عن الرأسمالية كانوا  
 كذلك عديدون ، وأشاروا الى أهمية ما حققته من الناحية المسادية ، وارتفاع  
 مستوى المعيشة الذى سجلته منذ ما يزيد على قرن من الزمان فى بلاد كثيرة .

ومع ذلك ، فمنها وراء هذا النقد ، وهذه المظاهرات الشنوية ، علينا أن  
 نتساءل عن القوة الحقيقية للنظام الرأسمالى فى هذه الفترة ، وفى هذا المجال علينا  
 أن نذكر أن واقعيتين ، أشار إليهما معظم المراقبين . فمن ناحية ، كان النظام

الرأسمالى ، وهو يتعدل ، أكثر قوة مما كان يبدو ، وهذه الصلابة نتجت عن البنيان الجديد : ففى الواقع أن الأقلية المسيية للشئون الاقتصادية كانت تحتفظ مع الدولة بعلاقات وثيقة . وكانت بالتالى لا تخشى مراقبتها أو اشرافها — ما دامت السلطة العامة يمكنها أن تنضم الى قوتهم الاقتصادية الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كان الأعداء الممكنون للنظام الرأسمالى يبدون عليهم مظاهر الضعف ، اذ أن المستهلكين وحملية الأسهم ، وهم غير منظمين وموزعين ، لم يكن فى وسعهم اعطاء قيمة بناءة لمعارضتهم ، أو الحصول على نتائج ايجابية ، والصحافة ، باستثناء بعض الصحف ، كانت تحت الاشراف المباشر أو غير المباشر للأقلية المسييرة ، وكانت درجة قوة وتجانس العناصر السياسية والاجتماعية التى يمكنها الدخول فى معركة ضد النظام الرأسمالى ضعيفة بشكل عام . والواقع أن عام ١٩١٤ كان قد أظهر ضعف الدولة (الانترناسيونال) الاشتراكية . وفوق التجانس الوطنى على الشعور الطبقي ، وكان عام ١٩١٧ ونشوب الثورة الروسية نقطة بداية لانشقاقات داخل الحركة الثورية والنقابية العالمية ، كما أن عام ١٩٣٣ قد أظهر قلة مقاومة الانجاء الاشتراكى المنتقسم على نفسه ، ولطبقة عاملة ممزقة ، لحركة دكتاتور يعتمد على نظام وطنى حماسى وبجوعة من القوى الديماغوجية . وبالاختصار ، فإن النظام الرأسمالى لم يكن أبداً مهتداً فى أسمه ؛ وفى عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة المنتصرة ، الولايات المتحدة ، أكبر دولة عظمى فى العالم ، هى كذلك الدولة الرأسمالية الأولى .

ثانياً : — ميلاد ونمو النظام الاشتراكى : —

فى عام ١٩٤٥ أصبح نظام اقتصادى آخر ، هو الاشتراكية ، الذى يعرف بأنه ذلك النظام الذى تسكون فيه ملكية وسائل الانتاج عامة — المثل لتنظيم الموارد الذى اختارته إحدى الأمم ، وهى روسيا ، والتى كانت قد خرجت

هي الاخرى منتصرة من الحرب . وهذا النظام ثابت . وتمكنت صنائعه أن تظهر على مسرحين .

ففى المسكان الاول كان بناء الاشتراكية ، من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٢٩ يتميز بتغييرات ، ومحاولات ، إذ أن تغيير بناءات لا تتمين بالسكال والتسيير غير السليم كانت تهجر على الرجوع الى الورا .

وكانت الثورة ، بعد نجاحها يوم ٨ / ٧ نوفمبر ، قد قررت تغيير النظام ، وعبرت عن ضرورة إنشاء ، شيوعية حرب ، . وفى القطاع الزراعى ، كان الهدف هو إلغاء الملكية الخاصة ، فقامت مجالس قومسيديرى ( مندوبى ) الشعب ، من اليوم التالى من الاستيلاء على السلطة ، باعلان مصادرة اراضى كبار الملاك ، والسكنيسة والدولة ( أى نقل الملكية دون دفع تعويض للجان الرراعية المحلية ) وإستيلاء الدولة ولجان الاهالى على البهايم الموجودة على هذه الاراضى ، الامر الذى أدى الى ظهور تمييز بين ملكية الدولة ، وبين الملكية الجماعية ، ثم اشتراكية الارض ( فى ١٩ فبراير ١٩١٨ ) . وفى قطاع الصناعة والتجارة ، كانت التغييرات كاملة فى البنيان ، رغم أن سير العملية كان أكثر إبطاءً : سيطرة العمال على المشروعات ( ١٤ نوفمبر ١٩١٧ ) ، وإنشاء مجالس أعلى للاقتصاد الوطنى ( ديسمبر ١٩١٧ ) ، وأخيراً مركزية وتنسيق القرارات الاقتصادية الهامة ، والتأميم ( المصارف فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ ، والتجارة فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، والمشروعات الكبرى فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ ، والمشروعات الصغيرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ ) وإحتكار التجارة الخارجية ( ٢٢ أبريل ١٩١٨ ) وكذلك إضطرب أمر تسيير الاقتصاد : فإذا كان مبدأ الفردية فى إدارة المشروعات قد طبق فى شهر أبريل عام ١٩١٨ ، فإن الرغبة فى إدارة الاقتصاد قد ظهرت فى نفس الوقت ، ما دام ليمن قد طلب ( فى شهر أبريل ١٩١٨ ) من إدارات المجلس الأعلى للاقتصاد



الوطني وضع خطط للانتاج القصير المدى ، وأنشأ ( في شهر ديسمبر ١٩٢٠ ) لجنة مكلفة بعمل برنامج لسكهربة البلاد .

ومع ذلك ، فإن « شيوعية الحرب » قد فشلت في كل المجالات : فعمليات التأميم أثارت عدم رضا الفلاحين ، إذ أنهم لم يحصلوا على الملكية الفردية ، والعمال لأن المجموع الذي كانوا يسيطرون عليه لم يكن ملكاً لهم ، وأدت المصادر إلى دفع الفلاحين إلى الاحتفاظ بمحاصيلهم ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المجاعة ( ١٩٢١ ) ، ونشبت حركات تمرد ( بحارة كرونستاد ، في فبراير ١٩٢١ ) . وفي شهر مارس ١٩٢١ ، قدم لينين نظرية العبور من النظام الرأسمالي إلى الاتجاه الجماعي ، وبواسطة العبور عبر نظام رأسمالية الدولة ، ووضّح « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، N. E. P. التي كان هدفها الأساسي هو إعادة إقامة تسيير مرض الاقتصاد . ولتخذت إجراءات لها صفات أكثر تحرراً في قطاع الزراعة ، ( تخفيض الضرائب ، وفرض ضرائب عينية ، الأمر الذي سمح للفلاحين بالتصرف في فائض يمكنهم بيعه ، وإعادة حرية إستغلال الأرض ، والتخلي عن العمل الاجباري ) ، وكذلك الحال في قطاع الصناعة والتجارة ، ( إعادة المشروعات التي تستخدم أقل من عشرين عاملاً إلى أصحابها ، ولا مركزية الإدارة والتخلي عن النظام السلطوي الخاص بتوزيع المواد الأولية ) ، وصحب كل ذلك إصلاح نقدي ( إستخدام عملة جديدة الشيرفونيتز tohervonetz ) ، وإصلاح للمالية العامة ( العودة إلى توازن الميزانية ) . وكان يمكن أن نقول ، في عام ١٩٢٨ أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » قد وصلت إلى أهدافها ما دامت قد بلغت تقريباً مستوى الانتاج الذي كان موجوداً قبل الحرب .

وجاءت بعد ذلك عملية الانشاء النهائي للاشتراكية ، وفي وقت قصير . وكان القطاع الزراعي هو أكثر المستفيدين . وكانت السلطات قد شجعت

من قبل ، وفي وقت السياسة الاقتصادية الجديدة ، على إنشاء تعاونيات انتاجية من أجل الاسراع في عملية تجميع الاراضى؛ هذا علاوة على أن القانون الزراعى كان قد صدر فى عام ١٩٢٢ وكان يميز بين ثلاثة أنواع من تعاون الفلاحين - استخدام الادوات الزراعية فى اشتراكية ، واستخدام آلات الارض فى اشتراكية والجماعية الكاملة فى الكولخوز Kolkhoz - وكان يهدف الى الادارة المباشرة عن طريق الدولة للاقطاعات التى كانت تمتلكها ( سوفخوز Sovkhoz ) وعند نهاية عام ١٩٢٩ ، حدثت مهاجمة صغار الفلاحين ، الكولاك Koulak ، والمستفيدين ، وحقى السياسة الاقتصادية الجديدة . وكان الهدف مشتركاً : انهاء معارضة الفلاحين لعملية تنمية الكروميونات ، وتحقيق تجميع زراعى يسمح بمرور الايدى العاملة صوب الصناعة ، أى التصنيع ، وكانت الوسائل المستخدمة راديكالية — ففى شهر نوفمبر ١٩٢٩ ، حصلت السلطات الاقليمية على سلطة نوع ملكية الكولاك ، وابعادهم ، وأرسل ٢٢٥٠٠٠ عامل الى الارياف من أجل ادارة حركة جماعية الارض - واذا كان قد تم فى أول يوليو سنة ١٩٣١ انشاء ٢١١٠٠٠ مزرعة جماعية تضم أكثر من نصف الالهالى الزراعيين ، وثلى الاراضى الصالحة للزراعة ، فإن عددها وصل الى ٢٤٥٠٠٠ فى عام ١٩٣٦ ، وأصبح تضم ٩٠ ٪ من الفلاحين . ( ومع ذلك فإن حركة جماعية العمل فى الارض لم تكن كاملة ، فنقد كان للفلاح الكولخوزى حق ملكية داره ، وحوشة وحديقة وبعض البهائم ) . وفى الصناعة والتجارة رأيت المشروعات الخاصة التى كانت تضمن اعطاء ما يريد على نصف الانتاج ، أن نصيبها قد أخذ فى التضاؤل قبل أن يمنع عنها فى عام ١٩٢٢ . وهكذا ، تم فى خلال ثلاث أعوام ، انهاء تجربة السياسة الاقتصادية الجديدة ، واستمر اكمال عملية اشتراكية وسائل الانتاج .

وهذه التغيرات فى البنيان صحبتها تعديلات فى التسليم . ففكرت السلطات

في تخطيط الاقتصاد ، فوضعت خطط للتنمية (الكهرباء ، والتعدين ، والنقل ، والزراعة) في وقت ، السياسة الاقتصادية الجديدة ، ، بينما أنشأت جهازاً ، في ٨ يوليو سنة ١٩٢١ ، مركزياً من أجل التخطيط مكلف بوضع خطتين ، الأولى لاستكشافية ، والثانية تطبيقية ، من أجل العام التالي . هذا علاوة على أن أعوام ١٩١٨ — ١٩٢٨ كانت فترة تجارب من أجل الإنشاء : فتحسنت وسائل التنبؤ ، وزادت أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة ، ووضعت مسألة العمل المشترك بالأهداف والوسائل في المكان الأول ، وفي سنة ١٩٢٨ بدأت الخطة الخمسية الأولى للتنمية ( ١٩٢٨ — ١٩٣٢ ) التي تلتها الخطة الثانية ( ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ) ، ثم الثالثة ( ١٩٣٨ — ١٩٤٢ ) التي تعطلت نتيجة للحرب ، والتي كانت أهدافها ، من التصنيع ، وتنمية القوى الإنتاجية ، والأولية للصناعة الثقيلة ، متشابهة . وإذا كانت الخطة الأولى قد أظهرت الكثير من العجز ( أهداف لا يمكن الوصول إليها ، وعدم وجود التوازن ) ، فإن التجربة قد أدت بسرعة إلى درجة من التحسن جعلت القادة الاشتراكيين يرون أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد وصل ، في شهر مارس ١٩٣٩ ، إلى مرحلة جديدة ، وهي مرحلة ، لإتمام وبناء المجتمع الاشتراكي ، بدون طبقات والعبور التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية (١) . وبعد نهاية الحرب ، وجد النظام الاشتراكي نفسه ، كما كان عليه الحال في اليوم التالي للحرب العالمية الأولى ، أمام مشكلة إعادة البناء ، ولكن هذه المرة ، مع وسائل لها خبرتها .

ولذلك ، فإنه قد تواجه ، عند نهاية الحرب ، نظامان إقتصاديان ، هما النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، بعد أن كانا قد مررا بتجارب كثيرة . وكان

(١) الثامن عشر للحزب الشيوعي . شهر مارس ١٩٣٩ م .

النظام الأول قد تعدل نتيجة للشك في قدره ، وكان يستمد قوته من أن الدولة الأولى التي كانت تسيطر عليه ، وهي الولايات المتحدة ، كانت منتصرة ؛ وكان النظام الثاني ، بعد مواجهة صعوبات التنمية يمكنه أن يعتبر نفسه أنه قد وقع عليه الاختيار بشكل نهائى من جانب الدولة المنتصرة الثانية ، وهي إتحاد الجمهوريات السوفيتية . وأصبح لكل نظام « بطله » الواضح ، حتى إذا ما كان الأول هو الأمة الأكثر ثروة ، والثانى هو دولة نصفها مخرب .

### ٣ - تفتت العلاقات الاقتصادية الدولية :

عند نهاية الحرب بدا أن المجموع المتجانس الذى يشكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية قد تحطم ، إذ أن حرية التعاملات كانت قد تركت مكانها لعمليات مراقبة من كل نوع ، وترك المجال العالمى مكانه لمجالات وطنية ، والوحدة مكانها للتفتت . وفي مدة ثلاثين عاماً ، كان النظام التجارى والنقدى المبني على سيطرة إنجلترا قد إنهار ، إذ أن الأزمة والحروب قد أسرعت بإرتفاع البعض وبتدهور أحوال البعض الآخر .

### أولاً - النظام العالمى للنقد والمدفوعات الدولية :

كانت العلاقات الاقتصادية الدولية ، قبل عام ١٩١٤ ، تكون نظاماً متكاملًا : ولعبت أوروبا دوراً مهيمنًا على العالم ، وكانت إنجلترا هي الدولة المهيمنة ، وكان للتنظيم الإقتصادي والمالى فى العالم مركز حول لندن .

فى المكان الأول كان البنيان وظروف النقد بسيطة .

فمن وجهة نظر البنيان ، كان من الممكن إعتبار العالم على أنه ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، المجموعة الأولى صناعية ، أو فى طريقها إلى التصنيع ، والمجموعة الثانية غير صناعية . وكانت دول المجموعة الأولى ، وهى الأقل عدداً ،

تستورد بشكل خاص المواد الأولية ، والمواد الغذائية ، ودول المجموعة الثانية تصدر منتجاتها الخام وتستورد المنتجات المصنعة ؛ وإذ ذلك فإنه وجد إنقسام بدائي في العمل وعلى المستوى العالمى بالفعل ، وكانت الدول متخصصة بدرجات متفاوتة في إنتاج المواد الأولية أو في المنتجات المصنعة . وكانت إنجلترا ، أقدم الدول في ميدان التصنيع ، تقوم بالتجارة تقريباً في ربيع التجارة العالمية ، وكانت في نفس الوقت مصنع العالم .

وفىما يتعلق بأحوال التبادل ، فإنها كانت ليمبرالية ، إذ أنه لم توجد تجديدات كمية معمة أو إتفاقيات ثنائية تعرقل وتقلل من حركة السلع ، وكانت العقوبات الوحيدة تتمثل في الرسوم الجمركية التى تتفاوت في ارتفاعها ، وإن كانت لا تصل أبداً إلى مستوى المنع . وفى نفس الوقت كان تعدد الأطراف في عملية التبادل شيئاً عالمياً ، ويبلغ حد السكال ، مادام أنه كان فى وسع المشتري أن يحصل على ما يريد ، ومن حق المنتج أن يبيع فى أى بلد يرغب . وكانت الائتمانات والديون الثنائية بين الدول بدون قيمة كبيرة مادام مجموع قيمة الديون كان لا يزيد عن مجموع قيمة الائتمانات .

وفى المكان الثانى كان دور إنجلترا واضحاً تماماً فيما يتعلق بالنقد والأموال .

فكانت قاعدة الذهب هى السائدة دون نقاش منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وكان تحويل العملة يتم عالمياً وبشكل قريب من السكال ( أو كان كذلك مفتوحاً للجميع فى داخل البلاد وخارجها ) ، وكان لكل فرد ، يقيم أو حق لا يقيم فى أى دولة من الدول إمكانية الحصول من البنك المركزى على الذهب ، وبدون حدود . وببعض محدد نظير أوراق العملة ، أو العملة الائتمانية . وكان من الممكن

إبدال العملة الوطنية ، والعملة الأجنبية ، والذهب ، ببعضها ، بدون شروط ولا حدود ، وبأسعار معروفة وثابتة ، مما يسمح لنا بالقول بأنه كانت تسود مساواة في التعامل .

والواقع هو أن تسيير هذا النظام للمدفوعات الدولية كان يخضع للندن ، المسكان النقدي والمالى الدولى الوحيد ، الذى كان يقوم بدور المنظم . وكان وسط مدينة لندن يتعامل فى المواد الأولية أكثر من تعامل أى مركز آخر فيه ، وكان يمول الغالبية العظمى للتجارة العالمية ، وكان هو مصرف العالم ( وكانت إنجلترا تقوم بـ ٤٠ ٪ من الإستثمارات الدولية ) ؛ وكان مفتاح الحركة العالمية للتبادل يتمثل فى ميزان الإستيرليني الذى كانت المصارف الأجنبية تحتفظ به فى لندن ، إذ أن الطرق التى كانت تأخذها الائتمانات الدولية كانت تتجمع صوب لندن وهى آتية من كل المراكز النقدية الأخرى فى العالم ، والى كانت مرتبطة ببعضها عن طريق لندن ؛ وكانت قيم المبادلات المطبقة فى كل دولة فى العالم تناقش فى لندن . وبمعنى آخر ، كان إستقرار وتنظيم الائتمان وإقتصاد العالم يعتمد على حسن سير هذه الآلة المالية فى قلب لندن ؛ وكانت قاعدة الذهب فى الواقع هى قاعدة للنقد ، وهى قاعدة الإستيرليني ؛ وكانت آلية الدفع مضمونة وفى مركز نقدي ومالى واحد فى العالم . وكان هناك مركز واحد فى نظام المدفوعات الدولية .

وفى خلال ثلاثين عاما ، من عام ١٩١٤ — إلى عام ١٩٤٥ سينهار هذا النظام تماما .

ثانيا - إنهيار النظام :

تسبب إعادة توزيع القوى العالمية والتطور الإقتصادي فى تفنيت نظام المبادلات والمدفوعات الدولية .

فمن وجهة نظر المبادلات ، تغيرت الاتجاهات التجارية وطرق التعامل .

وأفادت الحرب بعض الدول نتيجة لبعدها : وهكذا نجد أن الولايات المتحدة ، التي لم تدخل الحرب إلا في عام ١٩١٧ تسمى بدرجة كبيرة لإنتاجها وصادراتها ، وكان الحال كذلك بالنسبة لليابان التي زادت بدرجة كبيرة جهدها على الإنتاج ، ومدت طموحها إلى جنوب شرق آسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت الدول المتحاربة الأوروبية قد وصلت بدرجة متفاوتة صوب الخراب المالي ( مثل فرنسا التي دارت المعارك على الأقاليم الأكثر تصنيماً فيها ) وكانت قد استخدمت راسمالها بطريقة مكثفة ، ودون أن تتمكن من تعديده ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صادراتها من المواد المصنعة ، والذي أدى بالتالي إلى قيام بعض الدول بإنشاء صناعة يمكنها تزويدها بالمنتجات الناقصة ( نمت الهند والصين صناعة النسيج فيها ، وكان الأمر كذلك بالنسبة للبرازيل والأرجنتين ) . وأخيراً ، فإن روسيا التي كان قد تم فيها تغيير النظام الإقتصادي ، قللت إلى درجة كبيرة مبادلاتها مع الخارج ، بعد أن كانت تحتل مكاناً هاماً للغاية في التجارة العالمية قبل الحرب للمالية الأولى . ومع الأزمة ، إنكمش حجم التجارة العالمية إلى درجة كبيرة ، ما دامت ، وحسب أسعار عام ١٩٢٨ ، وبعد أن كانت قد ارتفعت من ٤٥ إلى ٧٥ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٩ ، ( وكانت ٥٠ ملياراً في عام ١٩١٣ ) ، انخفضت بمقدار الثلث من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ ، فعادت إلى ٥٠ مليار ؛ ولا شك أنه قد تم تسجيل نوع من الارتفاع عند نهاية سنوات الثلاثينيات ( حتى ما يقرب من ٧٠ مليار دولار ) ، ولكن حجم التجارة العالمية في عام ١٩٤٦ ارتفع إلى ٥٠ مليار دولار ، وهو نفس الحجم الذي كان عليه في عام ١٩٣٢ ، وحتى في عام ١٩١٣ . ففي ثلاثة وثلاثين عام إذن ، لم يسجل هذا الرقم أي زيادة .

وفي نفس الوقت ، كانت التعديلات التي أدخلت على وسائل المبادلات قوية بحيث أنها أدت إلى إنغلاق الدول على نفسها . وفي البلاد الأوروبية كانت الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى وضع تنظيمات من أجل تقليل الإنفاق من العملة الأجنبية ، والمحافظة على قيمة الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأخرى ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الواردات كانت تخضع غالباً لإحتسار الدولة ( مثل فرنسا ) بينما كانت عمليات منع التصدير تهدف ضمان تموين الأهالي بشكل أحسن . وهذا الإتجاه الخاص بالحماية إستمر بعد ذلك من أجل مواجهة ضرورات إعادة البناء ومواجهة التأميمات الجديدة : وهكذا طبقت إنجلترا ، في عام ١٩٢١ ، قانون « حماية الصناعة » ، وحثت به بعض الصناعات التي كانت قد نشأت في أثناء فترة الحرب ؛ وزادت فرنسا من رسوم تعريفاتها الجمركية ، وفضلت التفاوض الثنائي وعلى حساب مبدأ المساواة في التعامل ؛ وإختارت الولايات المتحدة ، والتي كانت قد عرفت تذبذباً بين تعريفات الحماية والتعريفات الحرة ، تعريفية جديدة للحماية في عام ١٩٢٢ . ولم نصل إلى إتجاه ليبرالي كبير إلا ابتداء من عام ١٩٢٧ فقط ؛ وكانت فترة إعادة البناء قد تمت ، كما تم إستقرار الجنيه والفرنك . وقام المؤتمر الإقتصادي العالمي الذي دعت له عصبة الأمم في عام ١٩٢٧ بالتوصية بضرورة التخلي عن إجراءات المنع ، وضرورة خفض الرسوم الجمركية ، وتدعيم ذلك بالنص عليه في المعاهدات طويلة المدى ، وتعميم فقرة الدواة الأكثر دأ . وشاهد العالم بالفعل في السنوات التالية إتخاذ سياسة تجارية أكثر ليبرالية من جانب الدول .

ولسكن الأزمات الاقتصادية في ستينيات الثلاثينيات تسببت ، في الدول الصناعية ، في بطالة ضخمة ، وفي بعضها أصبحت قلة العمالة أمراً دائماً ؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا هي أكثر الدول تأثراً ( على التوالي ٦٥٩



مليون عاطل) وكذلك إنجلترا، ولكن فرنسا بدرجة أقل من ذلك بكثير، مع ٦٠٠.٠٠٠ عاطل. ونتج عن ذلك تغيير في تنظيم الأهداف وأولوياتها: فلقد أصبحت العمالة السكاملة للرجال أمراً حيوياً، من الواجب إخضاع كل شيء لعملية تحقيقها، وأصبح للتوازن الداخلى أولوية على التوازن الخارجى، الأمر الذى أدى إلى القطيعة النهائية لنظام المبادلات الدولية. ففي أول الأمر، وفيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٦، قامت الولايات المتحدة، التى كانت أول دولة تصديرها اللازمة، بزيادة حمايتها (١٩٣٠)، وفرضت لإنجلترا تعريفة من أجل الحماية، ووثقت صلاتها بالسكومنوك من طريق نظام تعريفة أفضليات (الأفضلية الإمبراطورية فى عام ١٩٣٢)، وقامت فرنسا كذلك برفع رسومها، واسكن بنوع خاص إبتداء من عام ١٩٣١. ووضعت موانع على إستيراد المنتجات الزراعية، ومن جانب آخر فشلت كل المؤتمرات الدولية التى كانت لها أمانى ليبيرالية وعقدت فى أثناء هذه الفترة (المؤتمر من أجل الهدنة الجركية فى عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣١، والمؤتمر الإقتصادى فى لندن عام ١٩٣١). وبعد ذلك، وفى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩، زادت الحماية نجاح الخارج، مع استخدام تقنيات حديثة (اتفاقيات السكاي رنج)، وزاد إتجاه عقد الإتفاقيات الثنائية. وأخيراً لم تتردد بعض الدول فى أن تعدل من قيمة عملاتها (خفض قيمة الجنيه فى شهر سبتمبر ١٩٣١، والدولار فى ١٩٣٣، والفرنك فى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨) والنجأت دول أخرى إلى وضع أسعار مختلفة للعملة (ألمانيا بنوع خاص) من أجل تنمية صادراتها وتقليل وارداتها. ولكن، إذا كنا قد لاحظنا أن إحدى الدول، مثل الولايات المتحدة قد طبقت، إتفاقيات تبادلية، مع دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ووافقت على خفض الرسوم الجركية، ومنحتها حق الدول الأكثر ودا، فع ذلك، ومع نهاية سنوات الثلاثينيات، كانت الصعوبات الموجودة فى وجه المبادلات الدولية، زيادة على نتائج اللازمة،

قد أدت إلى تخفيض كبير في حجم التجارة العالمية ، وإلى التخلي عن العمليات المتعددة الأطراف الدولية ، وإلى إنشاء كتل تجارية ( وهكذا نجد أن التجارة الإنجليزية زادت عما كانت عليه مع السكومنولث ) .

وكان لإنهيار نظام المدفوعات الدولية أكثر قوة وأكثر خطورة عن السابقة ( المبادلات ) ، إذ أن كل تبادل كان يحتاج إلى دفع ، وكان هذا الدفع خاضع للمراقبة ، بينما لم تكن المبادلات خاضعة ، فلم يعد في وسع المبادلات أن تنمو .

وفي سنوات العشرينيات تركت قاعدة الذهب مكانها ، ونتيجة لتوصيات مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ ، لقاعدة نقد الذهب ، وهو نظام يسمح للدولة أن تحتفظ ، ومن أجل مدفوعاتها الخارجية ، لا بالذهب ، ولكن بعملات معتبرت معادلة ، وتمكنوا من الاحتفاظ بهذا الشكل بعدد بسيط من العملات — الجنيه والدولار والفرنك — إذ أن إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا كانت لها عملات ثابتة ، وكانت تقوم بحجز هام من التجارة العالمية ، كما كانت بنوع خاص تمتلك زبيدا هاما من الذهب . ولكن هذا النظام أبدل في سنوات الثلاثينيات وأخذ مكانه نظام « السكتل النقدية » : فإذا كان البنك المركزي في إحدى الدول يمكنه دائما أن يحتفظ بإحتياطي من أجل دفع مشترياته الخارجية ، وإذا كان هذا الإحتياطي مكون من عملة واحدة وليس من عملات مختلفة ، فإن العملة المحتفظ بها لم يكن قد تم إختيارها لمعادلتها بالذهب ، أو لثبات قيمتها ، ولكن بسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة لهذه الدولة مع تلك الدولة التي أعطت اسمها على العملة المحتفظ بها ( وهكذا ، كانت دول السكومنولث ، وبسبب علاقاتهم التجارية ، والنقدية ، والمالية ، مع إنجلترا تحتفظ بالجنيه الاسترليني ، وأصبحت أعضاء في السكتلة النقدية الاسترليني ،

والى كانت إنجلترا الدولة الرئيسية فيها) . وعندئذ كان مجموع السكينة يمثل ، في علاقته مع الخارج ، تطوراً متاثلاً إلى حد بعيد وخاص مع سياسة السكان الرئيسى .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، زاد الإنقسام عن ذلك بين المناطق النقدية . وكانت الأثرى هى منطقة الإسترلينى ، فى عام ١٩٣٩ . ولم ينتج تحديد لها من قرار أخذ من جانب واحد فى لندن ، ولكن من حرية الإشتراك لعدد من البلاد كانت تطبق ، تحت إدارة إنجلترا ، سياسة متكاملة فيما يتعلق بمراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، ووضعوا فى ودائع متساوية من النقد فى لندن العملات والذهب الذى كانوا قد حصلوا عليه ( وفى نظير ذلك ، وضع مبلغ إئتماني من الجنيهات لحساب كل دولة منهم ) بينما كانت المبالغ المودعة بالاشتراك تستخدم لإحتياجات المجموع فى هذه المنطقة ، وكانت تدار فى الصالح العام وعن طريق لإنجلترا . ثم ظهرت مناطق أخرى ( منطقة الفرنك ، ومنطقة الاسكودو ، ومنطقة الفرنك البلجيكي ) وكانت تقترب فى مظاهرها العامة من مظاهر منطقة الإسترلينى : وإذا كان الإنهاء قد نتج لا عن طريق حرية الإشتراك ولكن عن طريق المشاركة فى نظام معين ، سياسى ، وإقتصادى ، ومالى ، فإن التعاملات كانت حرة فى داخل المنطقة ، وكانت الامكانيات الموضوعية بالاشتراك والى تستخدم طبقاً لخطوة موضوعة فى تجاوب مع إحتياجات كل الاعضاء ، وعمل المجموع تجاه الخارج ، وبإشراف الدولة الأم .

ولذلك ، فإن التفتيت كان عميقاً على المستوى الدولى . وكانت الازمة الاقتصادية ، والحرب ، قد إستطعبتا تقليل حجم التجارة الدولية والتبادلات النقدية والمالية ، فأنعزلت الدول على نفسها وحاولت أن توازن موازين مدفوعاتها بوسائل منائية . وبموضوع خاص ، كان مركز التمهيق لمجموع العلاقات الدولية

قد سار في طريق نهو ولا يمكن إصلاحه ، وإستعداد مر كز جديد لأخذ مكانته .

#### ٤ - تعدد وإتساع مدى التواتر الاجتماعي :

كانت أعوام ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، وبخاصة لإبتداء من عام ١٩٣٠ ، وقت أزمة وصعوبات النظام الرأسمالي ، تتميز بتوترات إجتماعية خطيرة . وكانت قلة التمازج الاجتماعي بدرجة تسمح لنا بالتفكير في أننا أمام تفكك جرتى للمجتمع ، مصحوب بالشك في السلطة .

#### أولاً - التواترات الاجتماعية :

عادت التواترات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة في المجتمع إلى مسائل مصالح دعها أن خصائص البنيان والحركة الاجتماعية كانت تتغير .

فن ناسية ، كانت كل المجموعات المختلفة في المجتمع ، في وقت أو آخر ، تقعرض لاعتداءات على مصالحها وعلى وضيميتها ، الأمر الذى كان يدفع بها إلى الدخوله في صراع مع بقية المجتمع .

فكانت هناك المجموعات التى تعيش من الأرض . فآزمة سنوات الثلاثينيات أعادت ذكريات أعوام ١٨٧٢ — ١٨٩٦ التى تميزت بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقلة الدخل الزراعى المتوسط ، وهددت مباشرة وجود الفلاحين ، وحدث ذلك في الوقت الذى كان الفلاحون فيه مديونين ؛ فاستخدم الفلاحون حينئذ كل الوسائل الممكنة من أجل تحسين حالتهم ( والمثل الأكثر وضوحاً لذلك هو مثل الفلاحين الأمريكيين الذين دفعهم الضغط إلى تخفيض قيمة الدولار عام ١٩٣٣ ) . ومن جانبهم ، واجه الملاك العقاريون بقية المجموعات الأخرى في المجتمع كما حدث فى أوربا الوسطى ، وألمانيا ، والمكسيك وفى إتحاد الجمهوريات السوفيتية في سنوات العشرينيات حين هدد الإصلاح الزراعى مراكزهم ؛ وهزموا ، تبعاً للبلاد ( تصنيف الكولاك فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية ) أو تمكنوا من المحافظة على مركز هام فى المجتمع ( أوربا الوسطى ) .

ولقد تأثر عمال الصناعة إلى حد كبير . وهذه المجموعات فقدت وحدتها في بعض البلاد بعد الإنشقاقات النقابية التي تسببت فيها الثورة الروسية وإنشاء الدولية الثالثة في عام ١٩١٩ (إنشقاق اللجنة العامة للعمل C. G. T. في فرنسا بعد مؤتمر تور عام ١٩٢٠) ، وتأثروا في مجموعهم بالإضرابات التي لم تنجح مثل إضراب عمال المناجم في إنجلترا في عام ١٩٢٦ ؛ وأصبحوا في موقف ضعف نتيجة للبطالة التي كانت أهديتها ضخمة للغاية في أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥ والتي عبروا عنها بمسيرات الجوع في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٩٣٥ ، وفي فرنسا في عام ١٩٣٦ .

ولقد تأثر كذلك أصحاب الدخل الثابتة بدرجة عميقة ؛ إذ أن أعدادهم كانت كبيرة في الدول الغربية ؛ ولم يكن أحد قد أهملهم من قبل ، وخاصة في فرنسا . فلقد تسبب إرتفاع الأسعار في أثناء الحرب العالمية الأولى في تخفيض إيرادات هذه المجموعة ، التي عجزت عن تعويض ذلك سواء عن طريق العمل (وكانت في العادة لا تعمل ، فعجزت عن تقديم خدماتها) أو عن طريق الإنتاج إلى مصادر أخرى للإيراد . وإذا كانت سنوات الثلاثينيات قد شهدت بعض التحسن عن طريق خفض الأسعار ، فإن خفض قيمة العملة في أثناء الحرب العالمية الثانية قد تسبب في الخراب الهائل واختفاء هذه المجموعة بشكل نهائي تقريباً .

ولم تسلم من ذلك الطبقات الوسطى . ونسرف أن هذه التسمية تغطي بمجموع غير متجانس ، ويمزجون بالتعارض ، أي أنها تشتمل على هؤلاء الذين ليسوا مزارعين ، ولا عمال صناعة ، أو يتسبون للبورجوازية الكبيرة ، ويظهر بينهم التجار ، والموظفين ، والمستخدمون ، وأصحاب الجاراجات . ولقد قلل إرتفاع الأسعار بدرجة كبيرة من متوسط الدخل الفعلي لهذه المجموعة (ووصل

به الحال مع انخفاض سعر العملة في ألمانيا عام ١٩٢٣ إلى خرابها الكامل ) وأدى ذلك إلى خفض قيمة وضعيتها ( بينما كان أعضاء هذه المجموعة لا يخشون شيئا أكثر من تحويلهم إلى برولينارييا وأرغاهم ، عن طريق خفض قيمة إيراداتهم ، عن أن يقوموا بعمل يدوي تابع ) ، وعندما ناضلت هذه المجموعة بكل قوتها لكي على تحافظ مكانتها ، وأعطت أصواتها في الانتخابات لثوائك الذين ظهروا على أنه يمكنهم ضمان مصالحهم وعلينا أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن المستويات المختلفة في هذه المجموعة تأثرت بدرجات متفاوتة ، حسب السنوات : وهكذا ، نجد مثلا في فرنسا موظفين عرفوا ، في بداية الثلاثينيات ، بحسنا في حالتهم ( ظلت مرتباتهم ثابتة في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار ) ثم تدهورا ( سياسة تقليل حدة الأزمات التي طبقتها بين لافال في عام ١٩٣٥ ، والذي رفض تخفيض سعر الفرنك ، وكان يأمل في الوصول إلى خفض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض بعض الأسعار ، والمصروفات العامة ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين ) .

ومن ناحية أخرى نجد أن ، علاوة على هذه الثورات الاجتماعية الخطيرة كانت هناك مؤثرات لها صفة العمومية أصابت تشغيل وعمال المجتمع كله .

فأصابت الطبقة الاجتماعية تغيرات ، إذ أن مجموعات اجتماعية جديدة ظهرت وهكذا كانت تنمية المشروعات في الولايات المتحدة قد أخذت شكلا أجبر أصحابها ، وهم غير قادرين وجددهم على ضمان تسييرها ، إلى أن يدمروا أنفسهم بمساعدتهم يزيد عددهم أو ينقص تبعاً لحجم المشروع ، وإلى أن يهددوا لأهم بمشروعات ، وبجزء من سلطة اتخاذ القرارات ؛ ومال أصحاب المشروعات هذه والمصرفيون عليها عندئذ إلى تكوين مجموعات متميزتين وبجاهد هؤلاء الآخرون

وباستمرار من أجل زيادة سلطتهم في الميدان الإقتصادي . وبنفس الطريقة ، في البلاد الصناعية ، وفتيجة لتدخل الدولة من أجل تسيير الحرب ، والتغلب على الأزمة ، أو كما حدث في روسيا ، من أجل ضمان تسيير اقتصاد مختلف ، تمت البروقراطية . هؤلاء البروقراطيون ، بإدعائهم ، وبقوة مختلفة تبعاً للبلاد ، منهم يسировن أنشطة الإنتاج ، والتوزيع ، دخلوا حينئذ في صدام مع المجموعات الأخرى .

أما مواصفات الطبقة الاجتماعية فإنه قد أصابه كذلك بعض التعديلات . فلننقاد ، والمهينة ، والاقدمية أخذت في فقد قيمتها ، وكذلك بعض الوظائف ، تبعاً للتدخل الذي يأتي منها . وعلينا أن نرى في ذلك نتائج للتغيرات التي تسببت فيها الحروب والأزمة الاقتصادية ، والتي سطمت ، كما رأينا ، أصحاب المدخول الثابتة وسمحت بتشكوين سريع لثروات ضخمة ( ضاعفت الحرب العالمية الأولى عشرة مرات عدد أصحاب مليونات الدولارات في الولايات المتحدة ) . وكذلك استخدام نظام مختلف للقيم ، وهو الذي كان ناتجاً في الولايات المتحدة بشكل رئيسي عن مستوى الدخل ، واتصال أهالي أوروبا بالجيش الأمريكي أدى كذلك إلى ، محاكاة التقليد ، والعادات للدولة المنتصرة والتي كانت تحاول في نفس الوقت أن تقترح على الأمم الأخرى طريقتهما في التفكير وفي الشؤون وفي التصرف .

كما أن الحركة الاجتماعية الصاعدة ( الإمكانية المتاحة للمرد البرود من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى موضوعة على مستوى أكثر إرتفاعاً في السلم الاجتماعي ) قلت بدرجة واضحة في أعوام الثلاثينيات . وحدث ذلك أولاً بسبب كون النشاط الإقتصادي قد قل أو ظل محافظاً على خصميته في عدد كبير من البلاد ، الأمر الذي يعني أن حجم الإنتاج المطابق للحجم الذي كانوا قد وصلوا إليه ،

يمكن أن يحدث عن طريق نفس العدد من الأفراد ، فعملوا ببساطة على تعويض ظهور النشاطات ( بينما كان التوسع في النشاط التجاري مرادف لإنشاء مراكز جديدة وفتح مجالات تصدير على جميع مستويات السلم المهني ، وزيادة عرض الوظائف ) ، وبعد ذلك ، اكون لإنشاء فرع جديدة أو منتجات جديدة قليلة العدد. ونضيف أن تقليل الحركة الاجتماعية دعمها ذلك الصدام الموجود بين الأجيال المختلفة داخل بعض المجتمعات ، كما هو الحال في فرنسا . فلم تقل فقط الفرص الفردية للصعود الاجتماعي ، بل أنه كذلك نتيجة لتقدم سن السكان ، تأخرت أو دفعت إلى النصف الثاني أو إلى الثلث الأخير من الحياة المنتجة . وهكذا كانت أمام الأفراد حياة تشتمل على إمكانيات ضعيفة للتحسن المالى وللصعود الاجتماعي .

### ثانياً : الطعن في السلطة

استلحق هذه التوترات الاجتماعية ، وأزمات المجتمعات ، وهذه التغيرات شك وطعن في السلطة السياسية سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى .

فعلى المستوى الداخلى ؛ تمت مهاجمة النظم والرجال السياسيين بكل قوة .  
ولتضح ضعف السلطة أولاً فى الفضاء . وهكذا ، وفى الولايات المتحدة ، كان انتخاب هاردينج الرئاسة ( ١٩٢٠ ) مرادف لإستيلاء « عصابة أوهيو » على السلطة ( وكان هاردينج من أوهيو ) وهو الذى دفع غالباً ثمن تدخلاته السياسية ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا التى ظهرت فيها سلسلة من « المسائل » فى بداية العشرينيات ( وزير مالية سابق يحكم عليه ، ومحامى ووزير سابق ؛ ورئيس وزراء مقبل يدخل فى فضيحة البريد الجوى ) وفى نهاية هذه السنوات



( إلقاء القبض على مارت ماناو ، مدير مجلة فرنسا ( Gazette de France )  
أو بداية الثلاثينيات ) إلقاء القبض على أوستريك Oustrio رجل المصارف ،  
وبنوع خاص مسألة كويونات بنك الائتمان لبادية بايون ، والتي تمكن فيها  
ستافيسكى Stavisky من الإستيلاء على مبالغ كبيرة ، وأدت وفاته إلى استقالة  
الوزير المسئول .

وبعد ذلك ، رفضوا حكومات ، وأنظمة ، ويمكننا أن نلاحظ فقدان  
المكانة في مثل هذا الرفض ، ولقد وقعت أحداث شغب ، تلتها في بعض الحالات  
اصطدامات مع الشرطة ؛ ونتج عنها سقوط القتلى ، مظاهرة بذلك صعوبة موقف  
المسؤولين ( مثل حالة التمرد في فرنسا في ٦ فبراير ١٩٣٤ ) ؛ وحدثت تغيرات  
مشروعة في الحكومات لوضع حد لحالة رأوا أنه لا يمكن قبولها ، فأوصل  
الناخبون ، مجموعة من الرجال مختلفين تماما ، الى السلطة ( المناداة بهتلر كمستشار  
في عام ١٩٣٣ ، بعد فشله في العام السابق لرئاسة الجمهورية ضد المارشال هيندنبرج  
Hindenburg ، ووضع الديمقراطيون مكان الجمهوريين في لانتخابات الرئاسة  
في الولايات المتحدة عام ١٩٣٢ ، وتكوين حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعد  
انتخابات شهر مايو عام ١٩٣٦ ) ؛ والانقلابات والتلويح بشبح الحرب زادت  
أعدادها في بداية العشرينيات ، وإذا كان بعضها قد فشل ( محاولة انقلاب كراب  
Krapp في ألمانيا عام ١٩٢٠ ، ومحاولة هتلر في ميونخ عام ١٩٢٣ ) فإن غيرها  
قد أصاب النجاح ( موسوليني ، والزعيم على روسيا في شهر أكتوبر ١٩٢٢  
في إيطاليا ، وسالازار Salazar في البرتغال عام ١٩٣٢ ) ، وباسبرودسكى  
Pilsudsky في بولندا عام ١٩٢٦ ، وأتاتورك في تركيا عام ١٩٢٢ ) .

وكان قمة اظهر رفض حكومة هو تلك المواجهة المسلحة التي وقعت بين  
مجموعتين من أ. الى نفس الامة ، أى الحرب الأهلية ( الصراع بين الحمر والبيض

في روسيا من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ ، وبين الجمهوريين والوطنيين في  
إسبانيا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، نتيجة لإنتخابات شهر فبراير (١٩٣٦) .  
وأخيراً ، أصبحت عملية تصفية الخصم السياسي كثيرة الوقوع خلال هذه  
السنوات ، وتكفيها هنا بعض الأمثلة . فالنائب ماتيو ماتيوتي Matteotti الذي  
عارض بقوة الاتجاه الفاشستي أغتيل في إيطاليا في عام ١٩٢٤ ؛ وأغتيل رون  
Roehm وكبير مسؤولي الأمن الألماني في فراشهم يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ في  
ألمانيا ؛ وأغتيل إسكندر ملك يوجسلافيا في مرسيليا في شهر أكتوبر عام ١٩٣٤ ؛  
وفي نفس الفترة دهم القطار « شاهد الملك » الذي كانت لديه وثائق عديدة عن  
مسألة ستافسكي ، بعد أن وضع على الشريط ، ولم يتوصلوا أبداً إلى قتلته ؛ وفي  
روسيا تمت عملية تصفية بعض المعارضين بعد قرارات وأحكام قضائية  
وإعترافات ( قضية موسكو عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ) . وأخيراً ، ولكي نعود إلى  
فرنسا ، فلنذكر إغتيالات ماركس دورمو Marx Dormoy في عام ١٩٤١ ،  
والاميرال دارلان Darlan في شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وفيليب هينريو Henriot  
في شهر يونيو ١٩٤٤ ؛ وجان زاي Zay وجورج ماندل Mandel في شهر  
يوليو ١٩٤٤ .

وعلى المستوى الخارجي ، كان الطعن أقل أهمية ، وأقل وضوحاً .

فظاهرياً ، لم تكن الدول المستعمرة من جانب أوروبا ، تبدو ، وعلى  
الأقل في غالبيةها العظمى على أنها ترفض مصيرها ، وتأمل في الحصول على  
الاستقلال السياسي . واحتفظت الدول الأوروبية ، من جانبها بنفس الموقف  
( أى أن المستعمرات ، وبصفة هامورداً للبلاد الأولية ، وسوقاً لتصريف المنتجات  
الوطنية ، كانت كذلك بلاد يجب توصيلها إلى مساقى أكثر حضارة ، ولكن  
دون تحديد لهذا المستوى ؛ ولا الوقت الذي يتم فيه ذلك ) ووصل الأمر حتى

إلى نشوب حروب استعمارية ، مادام غزو الحبشة التى كانت إيطاليا قد حاولت القيام به فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد تم فى عام ١٩٣٥ .

ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة كانت تدل على وجود طعون فى سيطرة أوربا على العالم . وظهرت آراء جديدة . وشهد العالم إجماع على رفض الاستعمار فى شهر سبتمبر ١٩٢٠ ، فى باكو ، وبعد الثورة الروسية ، وعقد المؤتمر الثانى للدولية الثالثة ( يوليو - أغسطس ١٩٢٠ ) ؛ لعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق وتمت فيه مناقشة وسائل العمل الثورى فى آسيا ، وقدم فيه لينين إستراتيجية جديدة . وكذلك مؤتمر الرابطة الإفريقية الذى اجتمع فى باريس فى عام ١٩١٩ وفى لندن فى عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفى نيويورك فى عام ١٩٢٧ ، وطرح مبدأ المساواة بين الاجناس ، وطالب بمشاركة الأفارقة فى تصريف شؤون بلادهم ، ولكنه لم يتمكن من أن يحول المستعمرات السابقة إلى أمة سوداء . واختارت الفكرة الزنجية ( فى باريس بواسطة إيميه سيزار Aimé Césaire فى عام ١٩٣٢ - ١٩٣٤ ) ؛ وأكد بريس مارس فى كتابه « هكذا يتحدث العم توم » ، الذى نشر عام ١٩٢٨ ، أن الحضارات الزنجية كانت موجودة فى إفريقيا . وفى عام ١٩٤٤ ، وفى خطاب ألقاه فى برازافيل ؛ اعترف الجنرال ديغول de Gulle بحقوق السكان من الأمالى .

وبدأ رجال مصممون على الحصول على استقلال بلادهم فى التمرد : فهكذا جاء نيكروما N° Krumah من نيجيريا ، ودرس فى جامعة لينكون فى الولايات المتحدة ، وبشر بالإتجاهات الوحدوية الإفريقية ، وكتب فى عام ١٩٤٥ بيان « صوب حرية المستعمرات » ، وجومو كينيا Jomo Kenyatta رئيس الاتحاد الإفريقى لكينيا فى الثلاثينيات ، والحبيب بورقيبة H. Bourguiba مؤسس جريدة « العمل التونسى » ، فى عام ١٩٣٢ ، مبشرا بالثورة الوطنية ،

والإصلاح والعلانية ، وسوكارنو Sukarno الذى أسس فى عام ١٩٢٧ الحزب الوطنى الإندونيسى ومطالب باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية ، ودون أن ينسى بطبيعة الحال نهرو Nehru ، وماوتسى تونج Mao Tse-toung وهوشى مين Ho-Chi-Minh وجناح Djinh مؤسس الرابطة الإسلامية فى الهند ، والذى اقترح فى عام ١٩٤٠ لإنشاء الباكستان .

وحددت أعمال العنف هذه التغييرات . وكان رد الفعل الأول ، والأكثر عنفا ، هو إغتيال الجنود من الوطنيين للعنباط البيض ( الجزائر ١٩٣٤ ) . وشاهدت هذه الفترة ثورات لما مدى متفاوت ، واستمرت لفترات متفاوتة : ثورة الدروز فى سوريا عام ١٩٣٢ ضد الفرنسيين ، وثورة المغرب ( حرب الريف ) عام ١٩٢٥ ، التى تطالبت إرسال حملة من مليون رجل ؛ وثورة العراق وثورة مصر ضد الإنجليز فى عام ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، وثورة سيليف فى الجزائر فى شهر مايو ١٩٤٥ . وأخيرا كانت هناك كذلك ثورات ضد نظم الحكام التى كانت تترك للأجانب جزءا كبيرا من السيادة الوطنية ( حالة الصين وسيت كان الرفض الطويل هو أبلغ دلالة على ذلك ) .

وهكذا فإن توترات إجتماعية ، داخلية وخارجية ، اصطحبت التغييرات الاقتصادية ، والتحديات التى أدخلت على النظام ، والتعليمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية أنمت بهذا الشكل إعطاء مواصفات فترة الثلاثين عاما التى انتهت عام ١٩٤٥ فما الذى سيحدث فى السنوات التالية ؟ لم يهاجر أحد بالتنبؤ به .

## المجلد الثاني

### استمرار التنمية

من النظرة الأولى ، يبدو للتناقض الكبير مع الفترة التي أدت إلى هذه الحالة في عام ١٩٤٥ ، ما دام الإقتصاد العالمى كان قد دخل منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً في مرحلة نمو سريع ومستمر لم يكن لها مثيل في الماضى . وعلمينا ألا نقتنع بهذه الملاحظة السطحية ، إذ أن هذه الحركة قد نتجت عن حركة عناصرها ، الإقتصاديات الوطنية ، والتي كانت حركات تطوّر ما مختلفة تماماً . ولذلك فإننا ، بعد أن نشرح الخصائص الرئيسية لهذا التوسع ، سنحاول أن نقرر ما هو الدور الخاص الذى كان لكل عامل من هذه العوامل المختلفة في التطور .

#### ١ - الوقائع :

لم يتم نمو الإقتصاديات الوطنية المختلفة بنفس السرعة ؛ هذا علاوة على أن حركة الأسعار والتقدم الإقتصادى كانت غير متشابهة . ونتج عن ذلك تغيير جديد في طبقات الأمم وفي التنظيم الإقتصادى .

#### أولاً - عدم المساواة من جديد في التنمية :

إذا كانت معدلات التنمية المنتجات الخام وفي التغيرات البنائية مرتفعة في مجموعها ، فإن اختلافات هامة ظهرت من دولة لأخرى ، وهي التي تخلق عدم مساواة جديدة .

أما عن قوة التنمية وأبعادها ، فنجد أن الحركة العامة لزيادة التنمية كانت موزعة بطريقة غير متساوية بين الدول .

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه يتمثل في التوسع الاقتصادي العالمى مقاساً بنمو الإنتاج السكلى ، خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة .

وهذه تمثل ثلاث خصائص فالأولى كانت أولاً سريعة : فإن ارتفاع الإنتاج السكلى الفعلى قد تم بمعدل سنوى مرتفع بشكل خاص ، ما دام بالنسبة لأساس ١٠٠ فى عام ١٩٥٠ نجد أن المعدل قد ارتفع إلى ١٧٠ فى عام ١٦٠ وإلى ٢٧٠ فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف ثلاث مرات تقريباً فى عشرين عاماً . وكان كذلك قد استمر خلال فترة طويلة ، ما دام قد استمر لفترة خمسة وعشرين عاماً ( أى جيل تقريباً ) وأنه يبدو مستمراً فى خطه للبيانى حتى الآن . وأخيراً ، فإنه قد حدث بدون تراجع ؛ فلم يحدث إبدأ أن كان لإنتاج إحدى السنوات أقل من السكمية الخاصة بالعام السابق ؛ هذا علاوة على تسجيل إجراءات علاج لفترات قصيرة ( كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، وعند نهاية فترة إعادة البناء التى صاحبها استقرار فى الاقتصاد ، فإنها كانت مصحوبة بالاستقرار الاقتصادى ، وكان الأمر كذلك فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بعد الارتفاع الذى حدث نتيجة لحرب كوريا عام ١٩٥٠ ؛ وبعد ذلك فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ التى تميزت كذلك بحدوث إجراءات علاج ) فإن هذه الارتفاعات فى مجموعها كانت تمثل أقل من ثلث الفترة التى ندرسها .

وتجميع الميزات الثلاث — السرعة ، والاستمرار ، وعدم التراجع — يعتبر ظاهرة إستثنائية . فالواقع أنه فى فترة زمنية أطول ، من بداية القرن التاسع عشر حتى أزمة عام ١٩٢٩ — كان متوسط معدلات النمو السنوية للاقتصاد العالمى هو ٢ ٪ . ولذلك فإننا شاهدنا منذ ١٩٤٥ ما يزيد على مضاعفة السرعة التى كانت قد سجلت فى الماضى ، ولقى كان الفكر قد تعود عليها . وكذلك الحال فى أننا لم نعرف فى الماضى توسعاً مستمراً طوأك هذه الفترة ، إذ أنه منذ بداية التصنيع ؛

أو حتى من النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى عام ١٩١٤ ، فإن التوسع الاقتصادي قد عرف مراحل طويلة لزيادة السرعة وأخرى لإبطائها ( كانت سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ وحتى ١٨٧٢ ومن ١٨٩٦ حتى ١٩١٤ تمثل الظاهرة الأولى ، وسنوات ١٨١٥ — ١٨٤٨ و ١٨٧٢ — ١٨٩٦ تمثل الثانية ) ولم تكن الفترات الطويلة للتوسع تستمر خلال فترات زمنية طويلة كهذه . وأخيراً ، فإن هذه المراحل لم تكن منتظمة أبداً ، وكانت تقطعها أزمات شديدة . وبمعنى آخر فإن التاريخ الاقتصادي للعالم لم يسجل أبداً مثل هذا التوسع ؛ بالنظر من زاوية زيادة الانتاج في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ومع ذلك فعلياً أن نذكر أنه إذا كانت معدلات الزيادة في الانتاج العالمي ٧٠ ٪ ( من ١٠٠ إلى ١٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠ ) فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فعلى العكس من ذلك فإنها لم ترتفع إلا إلى ٩٠ ٪ ( من ١٧٠ إلى ٢٧٠ على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٠ ) فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ؛ وهكذا بدت إذن حركة إبطاء واضحه ، دون أن يتمكن من أن نعرف ما إذا كانت تشمل ظاهرة طارئة أم لا .

ولم يحدث هذا التوسع في كل البلاد ، إذ أن مجموعتين كبيرتين قد أسهمتتا ، وبنسب متباينة ، في هذه الزيادة .

فالأولى هي هذه البلاد التي كانت معدلات التنمية فيها أعلى من المعدلات المتوسطة . وكان لبعضها معدلا مرتفعاً بنوع خاص طوال الفترة : وكان الأمر يتعلق بالبلاد المستعملة النمو والتي كان نموها قد عرف تعديداً بعد الحرب العالمية الثانية ( مثل اليابان ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ التي ارتفع فيها معدل مجموع الانتاج الوطني بالسعر الثابت من ٤١ إلى ١٨٩ ، أي أنه تضاعف أربع مرات فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٩ ، ولم يكن المتوسط أقل أبداً من ٥٠ ٪ ،

ولم تكن السنوات التي ارتفع فيها إلى ١٠٪ نادرة )، ولكن كذلك البلاد المتخلفة، أو التي في سبيل النمو مثل المكسيك (على نفس الأساس من المعدل من ٥٤ إلى ١٦٧ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وتايلاند والصين. وهناك مجموعة داخلية أخرى هي الدول التي لم تصل فيها معدلات النمو إلى مثل هذا الارتفاع : وهي تشمل على البلاد الكاملة النمو مثل ألمانيا الفيدرالية (وحيث مر المعدل من ٥١ إلى ١٤٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠) وفرنسا، وإيطاليا؛ ووصلت بعض الدول التي في طريقها إلى النمو إلى مثل هذه المعدلات؛ وأخيرا، فإننا نجد كذلك بلادا مثل روسيا، والتي سجلت فيها معدلات النمو المرتفع في الخمسينيات تناقصاً في الستينيات (من ١٠.٣٧٪ في ١٩٥١ - ١٩٥٥، لارتفعت إلى ١٨.٣٪ في ١٩٥٩ - ١٩٦٥؛ ثم انخفضت إلى ٦.١٪ في ١٩٦١ - ١٩٦٥ وأصبحت ٦٪ في عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨).

ونجد في المجموعة الثانية تلك البلاد التي كانت لها معدلات نمو أقل من المتوسط. وهنا أيضاً، نلاحظ وجود مجموعة صغرى من الأمم الكاملة النمو أو التي في طريقها إلى النمو والتي كان نموها أقل من المعدل بقليل : وتمثل الولايات المتحدة وبوليفيا هنا معدلات متماثلة، فالمعدل (وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣) قد مر فيما بين عام ١٩٥٣ و ١٩٧٠ من ٧٥ إلى ١٣١ بالنسبة الأولى ومن ٨٢ إلى ١٤٣ (١٩٦٩) بالنسبة للثانية. وتشبه المجموعة الصغرى الثانية الدول التي كان نموها أكثر ضعفاً؛ فنجد فيها بنوع خاص دولة، هي إنجلترا، التي كانت قد تابعت تدهوراً طويلاً بدأ في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (كان ارتفاع الانتاج القومي أقل من ٣٪ في المتوسط خلال هذه الفترة، ومر المعدل من ٧٧ إلى ١٢٢ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠، ويمكننا أن نعتبر أن مقدار التدهور كان يحدث بطريقة نسبية، أي كزيادة نقل نسبياً عن الزيادة التي حدثت في الدول الأخرى، وليس بطريقة مجردة، كما ينخفض قيمة مجموع



الانتاج القومي) ؛ ويمكننا أن نجد هنا كذلك الكثير من الدول التي في طريقها إلى النمو في أمريكا الجنوبية وفي آسيا ( والتي تمثلها الهند ) وفي إفريقيا مثل غانا .

وعلى هذا يمكننا كذلك ألا ننسى أن مثل هذه الارتفاعات، ولكي نتقدمها على حقيقتها، يمكن موازنتها بالقيم المجردة للمنتجات القومية ، إذ أن نفس الزيادة ابتداء من مستويات انطلاق مختلفة تصل في نهاية الفترة إلى فروقات أكثر وضوحاً . وإن عدم المساواة هذه في معدلات النمو ، مهما كان مستوى تنمية البلاد ، في ارتباطها باختلافات كبيرة في نقطة الإنطلاق ، قد نتج عنها أن غيرت إلى حد كبير من تسلسل الوضعية الاقتصادية للدول بالنسبة لعام ١٩٤٥ . وإذا كانت الولايات المتحدة قد ظلت دائماً هي الدولة التي كان انتاجها القومي هو الأكثر ارتفاعاً ( أقل بقليل من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ أي ما يقرب من ثلث الانتاج العالمي ) فإن أربع دول أخرى — اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وألمانيا الاتحادية ، واليابان ، وفرنسا — ( أي ٨٣٠ مليون دولار في نفس الفترة بالنسبة للثلاث الآخرين ) يأتون بعدها ، والفاصل مع الولايات المتحدة أقل بكثير مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وشيء غريب هو أن تسلسل هذه الدول الجديد يقترب مما كان عليه في عام ١٩٣٩ ، والاختلاف الرئيسي يتمثل في انخفاض انجذرا ، وتقدم الصين . ولذلك فإن نمو الانتاج العالمي قد خضع إذن ، وكما هو الحال دائماً ، لنمو مجموعة صغيرة من الدول ، وأحسن مثل على ذلك هو أن انخفاض المعدلات في تنمية المنتجات العالمية الذي شرحناه قد نتج بشكل أساسي عن التغيرات التي سجلت في الولايات المتحدة وفي اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وأما عن زيادة السرعة والتنوع ، فإن زيادة الانتاج قد سار جنباً إلى

جسب مع التنوع السريع الذى امتد على كافة النواحي الاقتصادية.

فن ناهية ، وانكى لا ننظر فى أول الأمر إلا فى القطاعات الكبيرة ،  
— القطاع الأول ، والثانى ، والثالث ، فإن القطاع الثانى قد أخذ أهمية متزايدة  
باستمرار ، إذ أن كل الدول قد عملت على تنمية صناعاتها .

ففى بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وعلى أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ ، ارتفع  
الإنتاج الصناعى العالمى من ٥٧ إلى ١٥٨ ، وتضاعف بنسبة ٢٠٨ ، بينما كان  
الإنتاج الزراعى العالمى قد مر ، فى بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٨ من ٧٣ إلى ١١٨  
وزاد فقط بما يزيد قليلا عن النصف . ومثل الإنتاج القومى ، فإن حركة التصنيع  
هذه كانت موزعة بدون مساواة ، الأمر الذى يمكننا من تصنيف الدول التى  
قامت بها فى مجموعات مختلفة . وعلى أساس أهمية التنمية فى المكان الأول . والمجموعة  
الأولى لا تشمل إلا على اليابان التى تمكنت فى خلال سبعة عشر عاماً ( من ١٩٥٣  
إلى ١٩٧٠ ) من أن تضاعف أكثر من تسعة أضعاف إنتاجها الصناعى ، الأمر  
الذى جعل المعدل ( على أساس ١٠٠ فى عام ١٩٦٣ ) يصل من ٢٨ إلى ٢٥٨ .  
أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من البلاد التى كانت معدلات تنميتها مرتفعة جدا  
( مضاعفة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف ) وتجمع بهذا الشكل دولاً كانت فى  
الماضى مصنعة وكذلك دولاً كانت متوسطة أو قليلة التصنيع عند نهاية الحرب  
العالمية الثانية : وتوجد فيها المكسيك ، وإسرائيل وإيطاليا وروسيا . وبمجموعة  
ثالثة ، وهى التى يقترب المعدل فيها من ١٥٠ إلى ٢٠٠٪ . وتشتمل على دول كاملة  
النمو ( ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ، وفرنسا ) أو دول فى طريق النمو  
( البرازيل ) ودول متخلفة ( الهند ) وبمجموعة رابعة وهى التى وصل الارتفاع  
فيها إلى ١٠٠٪ : وتدخل فيها الكثير من الدول الأفريقية ( السنغال وكينيا )  
وأريكا الجنوبية ( بوليفيا ) ، ونرى بينها أقدم الدول صناعة فى العالم - إنجلترا .

التي أعطت أقل المعدلات ارتفاعاً ( من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ لارتفاع المعدل من ٧٤ إلى ١٢٤ أى زيادة ٧٥٪ في سبعة عشر عاماً ) والصناعة التي كانت منقذاً لبعض الدول أصبحت الآن موجودة في كل مكان في العالم ، ولم تعتمد زيادة التنمية الصناعية على أهمية هذا القطاع منذ ابتداء هذه الفترة .

ومع ذلك ، فعلياً أن نتقح وجهة النظر هذه . ففي كثير من البلاد المصنعة منذ القرن الماضي ، مثل بلاد أوروبا والولايات المتحدة ، كان إنتاج الخدمات أكثر قوة من إنتاج الأدوات المادية المصنعة ، وكانت تنمية القطاع الثالث أعلى من تنمية القطاع الثاني : وهكذا نجد أنه بالنسبة لفرنسا أن الإنتاج الصناعي الذي كان يمثل في عام ١٩٤٩ ٤٦٫٨٪ من مجموع الإنتاج القومي ، أصبح ٤٣٫٢٪ في عام ١٩٦٦ ( بإحصاء البناء ) ، وذلك في نفس الوقت الذي مرت فيه الخدمات من ٣٠٫٦٪ إلى ٣٧٫٦٪ ، والزراعة من ١٥٫٥٪ إلى ٨٫٩٪ . فإذا كانت مثل هذه الاختلافات في معدلات التنمية تدفع إلى الاهتمام في أن بعض الدول قد دخلت في مرحلة ما بعد الصناعة ، فإن علينا أن نذكر جيداً أن هذه التنمية السريعة للقطاع الثالث قد ظهرت كذلك في عدد من الدول المتخلفة ، تبعاً للاتجاه الذي وضح في فترة ما بين الحربين : وهكذا ، ولكي لا نأخذ سوى مثل مصر فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، فإن الأهالي المنتجين الذين يعملون في القطاع الثاني كانوا يمثلون دائماً ١٢٪ من مجموع الأهالي العاملين ، بينما كان الذين يعملون في القطاع الأول قد انخفضت نسبتهم من ٦٤٪ إلى ٥٨٪ وأولئك الذين يعملون في القطاع الثالث قد زادت نسبتهم من ٢٤ إلى ٣٠٪ .

ومن ناحية أخرى ، كان التنوع كذلك عميقاً ، داخل كل قطاع ، نتيجة للعلاقة المشتركة لهاتين الظاهرتين .

وفي دراستنا لقطاع الصناعة وحده ، رأينا ظهور منتجات جديدة . متسببة في خلق فروع جديدة أخذت في النمو بسرعة مثل التلفزيون ، والالكترونيات ،

وبعض أجزاء من فرع الكيمياء (البلاستيك والمنسوجات ذات الألياف الصناعية) والصناعات النورية (في التطبيقات السلبية والعسكرية) ، وصناعات الفضاء . ولقد ظهر هذا التنوع الجديد بشكل عميق وبشكل كامل عند الدول الأكثر ثروة ، والتي لها أكثر مستوى من الدخل القومي ، والتي تمتلك بالفعل قطاعاً صناعياً هاماً ، قديماً ومنوهاً ، مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واليابان ؛ وسمح التصنيع القديم بتصنيع جديد وأكثر عمقاً وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الفروع الموجودة بالفعل ، ولسكنها ليست نامية بدرجة كافية ، عرفت هي نفسها كذلك معدل توسع سريع ، دفع بهم إلى احتلال مكانة أكثر أهمية في القطاع الصناعي (السيارات) . ودعمت عدد صغير من الفروع الجديدة والتي ظهرت أخيراً ، وهي نفسها الموجودة في هذه الدولة أو تلك ، توسع القطاع الصناعي في بعض البلاد : المنسوجات الصناعية ، البترول ، السيارات ، المنشآت الكهربائية ، والكيمياء التي كانت في فرنسا وفي ألمانيا من الصناعات الرئيسية .

وأدى تدهور بعض الفروع الأخرى إلى زيادة عملية التنوع . فالواقع أنه ليس فقط أن كل فرع لا ينمو أبداً بنفس السرعة التي ينمو بها غيره ، ولسكنه ، لا يوجد أي سبب يدفعه إلى الاستمرار دائماً في ضمان نفس معدل الانتاج الأكثر ارتفاعاً الذي يكون قد وصل إليه من قبل ، والتناقص ، والتدهور ، وحتى الاختفاء يؤثر على المنتجات وعلى الفروع . وفي هذا الخصوص ، كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠ تتميز بتناقص الانتاج في بعض الفروع : فنتيجة لزيادة انتاج البترول والغاز الطبيعي ، ظهر اتجاه واضح تماماً في مجموع البلاد الصناعية لإحلالها كمصدر للطاقة محل الفحم الذي انخفض انتاجه بدرجة كبيرة (فر من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٩ في فرنسا من ٥٢ إلى ٤٢ مليون طن ، وفي ألمانيا الاتحادية من ١٤٣ إلى ١١٢ ، وفي إنجلترا من ٢٢٧ إلى

(١٦٦) ؛ وكذلك الحال بالنسبة لغزل الصوف الذى حلت محله المنسوجات الصناعية (مر الانتاج في ألمانيا الغربية من ١١٢ مليون طن فى عام ١٩٦٠ الى ٧٩ فى ١٩٦٨ ، ومن ٣٤٢ الى ١٨٦ فى الولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٨ ، بينما يظل كما هو فى إنجلترا مع ٢٤٢٦ و ٢٤٥٦ ) ؛ وأيضا بالنسبة للجلود التى حل البلاستيك محلها ، والخشب الذى حل الإسمنت محله .

### ثانيا : الاسعار والتمتع :

ترجمت التنمية ، التى كانت فى نفس الوقت مصحوبة بتغيرات فى الاسعار ، بارتفاع واضح للدخل الفعلى للفرد .

وكان هناك الاستمرار والتنوع فى إختلاف الاسعار ؛ ولذلك فانه علينا أن نفصل بين الحركة العامة والحركة الخاصة .

أما فيما يتعلق بالحركة العامة ، فاننا نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة فى متنتى الاهمية : فلقد ظهر ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ودون أى نزول منذ عام ١٩٤٥ .

وإذا كان قد بدا أن التوسع وإرتفاع الاسعار يسيران جنباً إلى جنب ، فمع ذلك فانه من الضروري تحديد هذا التقييم ، لاذ أنه من الممكن أن نفرق بين مرحلتين من «راحلى إرتفاع الاسعار لا تكون لهما نفس الخصائص . فأولا ، هناك مرحلة تمتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مع تغيرات كبيرة فى الاسعار : فلقد عرفت فترة إعادة البناء ١٩٤٥-١٩٤٩ إرتفاعا كبيرا ، ولكن عدم التوازن بين العرض والطلب قد أصبح أقل وضوحا ، وكانت الحلول التى وضعت من أجل التوسع فى عام ١٩٤٥ قد تلتها فترة إبطاء فى إرتفاع الاسعار ، وأخيرا جاء إشتعال حرب كوريا ( يونيو ١٩٥٠ ) لىكى يتسبب فى ارتفاع

كبير في ١٩٥٠-١٩٥١؛ الذي تبعه إبطاء من عام ١٩٥٢. وإلى عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ بدأت مرحلة مستمرة من الارتفاع المستمر الذي لم ينته حتى الآن: فإذا كانت أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ هي أعوام الاستقرار النسبي، فإننا وجدنا بعد ذلك شكلا جديدا من الارتفاع إزدادت فيه الأسعار بشكل منتظم كل عام بنسبة مئوية بسيطة، ولكنها لم تكن أبدا أقل من ٢-٣٪، وهذه الظاهرة التي سميت بارتفاع الأسعار القافزة، زادت سرعتها طوال أعوام الستينيات، وبشكل خاص من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠، وهو الوقت الذي بلغ فيه الارتفاع السنوي نسبة ٥٪ تقريبا. (وليس هناك ما يترجم هذا التغير من تغير اللغة العادية مادعنا نفق الآن باستقرار الأسعار ارتفاعا سنويا من ٢ إلى ٣٪).

وتسمح المقارنة بالماضي بتقدير أصبح لهذا التطور. فمن ناحية، كان استقرار الأسعار، انهموم لاكتشاف ولكن كاختلاف بسيط المدى (والمثل ٢ إلى ٣٪) من أحد جوانب مستوى معين، أمرالم يوجد، إذ أن التاريخ لا يظهر، على المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل، الاختلافات ارتفاع وانخفاض؛ ولكن لا تأخذ سوى مثل القرنين الماضيين، فإننا نجد أن سنوات ١٨٤٨-١٨٧٢ و ١٨٩٤-١٩١٤ كانت، وبخاصة الأخيرة، فترات ارتفاع أسعار. ولذلك فإن الفترة الحالية ليس لها أي شيء فريد في ذاته، ففترات أخرى في الماضي، وكانت كذلك طويلة، كانت قد اجتازت ارتفاعات مشابهة. ومن ناحية أخرى فإن المعدلات المتوسطة للارتفاع في سنوات ١٩٥٥-١٩٧٠ ليست استثنائية الا فيما يتعلق بسنوات الستينيات الأخيرة. والواقع هو أن هذه السنوات، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٩١٤ ارتفعت فيها الأسعار إلى ٤٢٪ في ١٨ عاما أي ٢.٣٪ تقريبا في العام، وسنوات ١٨٥٠-١٨٧٢ ارتفعت فيها إلى ٣٠٪ في ٢٢ عاما أي أقل من ١.٣٪ في العام. وإذا كان من الممكن مقارنة أعوام ١٩٥٥-١٩٦٥ ببعض فترات الماضي فإن الأمر

ليس كذلك بالنسبة لاهوام ١٩٦٥-١٩٧٠ والتي تقترب معدلاتها من تلك التي نصل إليها في السنوات التي تميزت بوقوع كوارث كبيرة مثل الحروب . ولذلك فان فترة ١٩٥٤-١٩٧٠ لا تختلف تماما عن الماضي فيما يتعلق بارتفاع الاسعار ، وعلى العكس مما كنا قد لاحظناه فيما يتعلق بتطور الانتاج للقوى .

ولكن حركة المجموع هذه توصلنا إلى حالات مختلفة .

ففيما بين الدول ، يمكننا هنا أيضا ، أن نلاحظ مجموعات مختلفة بكل سهولة ، تبعا لمعدلات ارتفاع الاسعار فيها . والمجموعة الاولى هي تلك التي تشمل على بلاد كان ارتفاع الاسعار فيها دائما قويا جدا : ويتعلق الامر هنا بالدول التي بدأت الخطوة الاولى في تنميتها ، وحيث كانت التنمية ، في نفس الوقت ، سريعة مثل إسبانيا ويوجوسلافيا ، والحالة المتطرفة هنا كانت هي حالة البرازيل ، التي وصل فيها ارتفاع الاسعار ، في بعض السنوات إلى ٣٠٪ ( على أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ ، لارتفاع معدل أسعار المواد الاستهلاكية الذي كان ٢٥ في عام ١٩٤٨ إلى ٣٩٠ في عام ١٩٦٢ ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٣ لارتفاع من ٥٨ في عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٧ في عام ١٩٧٠ ) . وبمجموعة ثانية تضم البلاد التي كان ارتفاع الاسعار فيها قويا بدرجة خاصة : فرنسا واليابان اللتان تقفان إلى جوار إيطاليا وإنجلترا . وبمجموعة ثالثة هي مجموعة الدول التي كانت المعدلات فيها أقل قليلا من المتوسط ، ونجد فيها على وجه الخصوص ألمانيا الاتحادية ، وحيث مر المعدل ( وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ ) من ٩٢ إلى ١٣٦ . وأخيرا المجموعة الأخيرة ، وتضم على وجه الخصوص الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية والمكتملة النمو ، وحيث مر المعدل ، وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٨ من ٩٣ إلى ١٣٦ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٠ . وعلينا أن نشير هنا إلى أن روسيا ودول الديمقراطية الشعبية يجب وضعهم وحدهم ، إذ أن الاسعار ،

التي تحددها السلطات بطريقتها لسلطوية ، قد ظلت متشابهة خلال الجزء الأكبر من الفترة التي ندرسها : وهكذا فإن اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتبديله أوراق العملة ( روبل واحد جديد مقابل عشرة روبلات قديمة ) قد مارس في عام ١٩٤٧ هذه العملية لمحاربة ارتفاع الأسعار الناجمة عن الحرب ، وإصلاح المشروعات ، وكان ذلك مصحوبا بتعديل في أسعار الجملة ، وتبعه ارتفاع بسيط ( ٨ ٪ ) بالنسبة لمجموع الصفقات .

وفيما بين المنتجات ، يمكننا أن نلاحظ تطورا عاما في نفس الاتجاه . فن ناحية ، وفيما يتعلق بالقطاعات الثلاث الكبرى - الأول والثاني والثالث - لم يكن الارتفاع بنفس الضخامة : فبينما كان ضعيفا نسبيا للمنتجات الصناعية وحق بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فإنه كان أكثر قوة وأكثر ارتفاعا فيما يتعلق بالخدمات عن معدل المجموع . وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال فبما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ فإننا نجد أن معدل أسعار الجملة ( وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٦٧ ) قد ارتفع من ٧٥ إلى ١١٢ ( + ٥٠ ٪ ) ومعدل أسعار المواد الغذائية من ٨٧ إلى ١١٧ ( + ٣٠ ٪ ) كذلك ومعدل الخدمات من ٥٧ إلى ١٢٦ ( + ١٢٠ ٪ ) ومن ناحية أخرى ، ودخل القطاع الصناعي كانت الإنقذامات في التغيير يمكن للتغلب عليها : فحرفت بعض المنتجات لارتفاعا في الأسعار أقل من ارتفاع مجموع المنتجات الصناعية - وكانت هذه بوجه عام تمثل منتجات جديدة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية ( الثلاجات ، والغسالات ، والراديو ، والتلفزيون ) والتي كانت قيمتها الاسمية قد انخفضت حتى في بعض الحالات ، ولكن كذلك بعض السلع التي كانت موجودة من قبل والذي كان توظيفها كبيرا ( مثل السيارات ) - وسجلت غيرها ، على العكس من ذلك ارتفاعا كبيرا ، مثل بناء المساكن ، الذي يعتبر الحالة التي يضرب بها المثل في بعض البلاد .



فهبل كان هناك عدم مساواة في توزيع الثروات ؟

كانت نتائج التنمية العالمية غير واضحة . فإذا كان بما لا جدال فيه أن كمية السلع المادية والخدمات في خدمة كل فرد قد زاد بشكل كبير ، فإن هذا لا ينفي أن هذه الزيادة تبدو على أنها قد وزعت دون مساواة .

فعدم المساواة في التوزيع تبدو أولاً على أنها عدم مساواة بين القارات والدول .

وإذا كانت معدلات تنمية الدخل الفعلي للفرد قد اختلفت بمسقى من دولة لأخرى ، فمع ذلك فقد ظهرت بعض المجموعات الكبرى . فالقد كان أولاً مرتفعاً بشكل خاص في دولتين صناعيتين منذ وقت طويل ، روسيا واليابان : فنيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة ( وعلى أساس ١٠٠ في عام ١٩٥٣ وإرتفع المعدل من ٤٦ في عام ١٩٥٣ الى ١٦٠ في عام ١٩٦٨ ، أى أكثر من ثلاثة أضعاف في ١٥ سنة . وبمجموعة أخرى تشمل في الدول التي كان المعدل فيمة مرتفعاً ، ويتعلق الامر هنا كذلك بدول صناعية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا ، أكثر مما يتعلق بدول أقل نمواً مثل إيطاليا ودول في طريقها الى النمو مثل قاييلاند . وبمجموعة ثالثة نضم الدول التي كان المعدل بالنسبة لها متوسطاً ، ونجد فيها دولاً صناعية وكاملة النمو ، مثل الولايات المتحدة وانجلترا ، أو دول في طريقها الى النمو مشمل المكسيك ( وسيمت من المعدل من ٧٤ الى ١١٦ ) وبمجموعة رابعة مع تحسيفات من ٢٠ الى ٣٠ ٪ وتضم الدول التي هي في أول عملية تنميتها وترجع في قارات مختلفة ، مثل الهند وبرافيا وغانا ، ( وحق بالنسبة لهذه الدولة الأخيرة فانتا نسجل انخفاضاً بسيطاً مادام المعدل قد انخفض من ٩٧ في عام ١٩٦٠ الى ٩٤ في عام ١٩٦٨ ) .

وهذا الاختلاف بين المعدلات لا تظهر قيمته إلا إذا ما وازناه بالقيمة الجردة للدخل الفعلي للفرد في كل بلد إذ أنه من الممكن وجود حالتين متطرفتين : فيمكن للدولة أن تقدم معدلاً مرتفعاً لتنمية الانتاج القومي ( وتصل مثلاً الى «مضاعفته في فترة ١٣ عاماً» ) ، ولكن إذا ما كان مستوى البدء ضعيفاً ، وزيادة

السكان مرتفعة ، فان تحسين الدخل الفعلى للفرد ان يكون إلا ضعيفاً نسبياً وبشكل مطلق ، وعلى العكس من ذلك ، فان دولة يكون ارتفاع مجموع الدخل القومى فيها متوسطاً (ولتقل ٥٠٪ فى عشر سنوات ) ولسكن مجموع انتاجها القومى سيكون مرتفعاً ومعدلات زيادة السكان أقل أهمية ستسجل ارتفاعاً كبيراً - نسبياً وبشكل مطلق - فى الدخل الفعلى للفرد . وسنلاحظ أنه فى عام ١٩٧٠ ، وبالدولارات العادية ، كانت الفواصل بين الدول كبيرة ، رغم ارتفاع الدخل القومى . وفى الدول المتخلفة أو التى فى طريقها الى النمو لا يرفع الدخل الفعلى للفرد عن ٢٥ دولار ( ٨٧ فى الكنفو ) ، إلا باستثناء دولة واحدة - هى المكسيك - التى نجحت فى الخطوات الاولى لعملية تنميتها ؛ وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الدول الصناعية ، التى عرفت توسعاً ، فى اجمالى للدخل القومى ، قوياً وأعلى من ذلك الذى يكون تزايد السكان قد سجله فى ١٢ عاماً ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) قد وصلت الى مضاعفة الدخل الفعلى للفرد ، الذى وصل فى هذا التاريخ الاخير الى ما بين ١٩١١ دولار ( لىابان ) و ٢٩٠١ ( فرنسا ) ، ويمكن أن نضم لهذه المجموعة بلاداً مثل انجلترا وايطاليا والمانيا الغربية والشرقية ) وفى الولايات المتحدة ، كان الارتفاع يصل تقريباً الى النصف ، وارتفاع الدخل الفعلى فى عام ١٩٧٠ الى ٧٣٤ دولار .

وعدم المساواة فى للتوزيع بين الدول ، هل كانت مصحوبة بعدم مساواة داخل الامم ، وهل يمكن فهم ذلك كواقع أن ارتفاع الدخل الفعلى فى بعض الشرائح كان أقل من الارتفاع المتوسط ، وبالتالى بالنسبة للشرائح الاخرى ؟ إن الامر يبدو كذلك ، على مستوى المجموع . فقامت أقليات بأشغال لم ترغب الاغلبية فى القيام بها ، لأنها كانت قدرة جداً أو متعبة جداً ، وسكان أجربها ضعيفاً : وكان هذا هو الحال مع الزوج فى الولايات المتحدة ، ومع

العمال الاجانب الذين يأتون من دول البحر المتوسط للدول الغريبة . والامر كذلك ، بالنسبة لمجموعات ليست لديهم املاك كافية ، ولم يستمر التطور الاقتصادى فى صالحهم ، مثل المزارعين ، وكانت الحالة الاكثر وضوحاً هى حالة اصحاب الدخول الثابتة أو الاشخاص المستئين ولهم موارد غير كافية لمعيشتهم . ومن ناحية أخرى ، وهى مستوى القطاعات ، ظهرت عدم مساواة أخرى . فالفروع الجديدة التى عرفت توسعاً سريعاً وزعت على مستخدميهما مرتبات أعلى من متوسط المرتبات ( حالة صناعات البترول والكهرباء ) فى الوقت الذى دفعت فيه للفروع المتدهورة الاحوال رواتب أقل ( مثل صناعات النسيج ) ؛ وأيضاً ، فالمرتبات فى المشروعات الكبيرة كانت تطالب عموماً ومن أجل عمل متساوى بما هو أكثر من ذلك الذى تطلبه المشروعات الصغيرة ؛ وأخيراً ، وتبعاً للهزلات ، فإن لإختلاف الأجور كانت تميل إلى الزيادة فى خلال الفترة التى ندرسها .

وهناك مظهر آخر من مظاهر عدم المساواة ، بالنسبة للفرد ، ولكن يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن يمثل ظاهرة مستديمة بشكل عام ، أو إذا كان لها نفس الشكل التقريبي فى الزمان والمكان . فالدراسات التى قام بها باريتو Pareto عند نهاية القرن السابق قد إنتهت الى إظهار أن الدخول توزع دائماً بطريقة غير متساوية بين الافراد ، وأن عدم المساواة هذه تظل هى نفسها تقريباً . وبعد النتائج الجزئية الموجودة لدينا ، يمكننا أن نرى أنه إذا كان مجموع الدخل قد اختلف فى فرنسا فيما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، فان فترة القلاقل هذه لم تسبب فى تعديل التوزيع الذى كنا نذكر فيه ؛ وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فى عام ١٩٥٠ ، وهى دولة مكتملة النمو وغنية ، ورواندا — أورندى ، وهى دولة متخلفة وفقيرة فى عام ١٩٥٦ ، نجد أن هذا التوزيع كان واحداً .

ومشابه لذلك الذى كان فى فرنسا ، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا نجد أن عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الأفراد كان واحداً فى هذه الدول الثلاث وفى أوقات مختلفة . وعليها أن نأمل فى عمل دراسات أخرى تؤكد هذه الظاهرة أو تنفيها .

وبالإختصار ، فإن المظاهر الرئيسية للتطور الاقتصادى فى العالم فى خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ، تظهر فى شكل بسيط ، وتترك نفسها لىكى تعيد تجميعها : فنجد أنفسنا أمام وحدة ظاهرية تغطى تنوعات هامة .

وفى الظاهر أن النمو مستمر وبدون توقف فى الاقتصاد العالمى ، ويحدث بمعدل سريع حتى عام ١٩٦٠ تقريباً ، ثم بسرعة أكثر ضعفاً ، رغم ارتفاعها ، فى أعوام الستينيات والسبعينيات ، فى كل مرة ، بمعدلات أكثر بكثير من تلك التى كانت قد سجلت فى أية فترة سابقة .

ومع ذلك ، فإن هذه التنوعات تدل على وجود التناقضات . فإذا ما إهتممنا بالقيمة النسبية ، فإن معدلات نمو مجموع الإنتاج القومى قد إختلفت من دولة لأخرى ، ولكن الدول التى أكلت نموها لم تكن هى الدول التى قدمت المعدلات الأكثر إنخفاضاً ، والدول التى فى طريقها للنمو لم تكن هى التى قدمت المعدلات الأكثر ارتفاعاً ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فدول مكتحلة النمو ودول فى طريقها إلى النمو قد عرفت إما معدلات مرتفعة وإما معدلات ضعيفة . وهذا النمو مصحوب بحركة تصنيع ، وهنا أيضاً ، فإن السرعات المرتفعة والبطيئة لتنمية الإنتاج الصناعى كانت مشتركة بين البلاد المصنعة والبلاد التى أخذت طريقها صوب التصنيع ، والأمر كذلك بالنسبة لارتفاع الأسعار الذى ظهر فى كل البلاد ( باستثناء دول الكتلة الاشتراكية ) ، وبمعدلات مختلفة ، مهما كان مستوى التنمية .

وبالنسبة للقيمة المجردة ، ومع الخلافات الموجودة بين المستويات الأصلية ، لم يستمر الفرق بين الدول التي اكتمل نموها ، والدول المتخلفة باستمرار ، وبتزايد ، ما دامت أغلبية الدول التي اكتمل نموها كانت لها معدلات نمو مرتفعة ، سواء فيما يتعلق بمجموع الإنتاج والإنتاج الصناعي ، أو فيما يتعلق بالدخل الفعلي للفرد ( وكان ارتفاع السكان أكثر قوة في البلاد المتخلفة ) . وعلاوة على ذلك ، وفي داخل مجموعة الدول المتكاملة النمو ، كانت الدول الأخرى ، غير الولايات المتحدة ، وباستثناء إنجلترا ، قد أعطت تنمية أكثر سرعة من هذه ، وأخذ الفاصل بين الإنتاج القومي والدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة وفي هذه الدول الأخرى ( وبمجموع خاص الدول الأوروبية ) في التناقص . وهكذا فإن التفوق الأمريكي المطلق في عام ١٩٤٥ قد اختفى ، ويمثل الآن التسلسل الاقتصادي للدول نمطاً مختلفاً للنشأ به مع تلك التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية .

## ٢ - الدوافع :

رجعت حركة النمو هذه إلى عدد معين من العوامل ، الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي أثرت في عرض وطلب السلع . فساكنات في بعض الأحيان متكاملة ، وبمجموع لبعض الدول بتحتوى تنمية سريعة وشاملة ، وفي أحيان أخرى غير كافية أو تعارض بعضها وتتناقص مع البعض الآخر ، فلم يصلوا إلا لتقدم بطيء .

## أولاً - العوامل الاقتصادية :

لقد تزايد تعداد السكان ، وكذلك رأس المال ، وعلاوة على ذلك فإنهما قد تطورا .

أما بالنسبة للسكان فإنهم جميعاً مستهلكون ومنتجون ، ولكن منا يبدو أنهم كانوا مستهلكين بدرجة أكثر .

ومن وجهة نظر الاستهلاك فإن السكان الذين يزيد عددهم يزيدون كذلك في طلباتهم الفعلية ، وهذا هو الأمر الذي يجعلنا نشاهد ، منذ خمسة وعشرين عاماً وجود حالتين مختلفتين .

فن ناحية ، ومنذ الوقت الذي ينتج فيه إرتفاع في المواليد ، تظهر إحتياجات أساسية تطالب بإرضاء إجبارى : فن الواجب إطعام وكسوة المولودين الجدد ؛ ومن الواجب بعد ذلك بناء مدارس إضافية ، وتكوين مدرسين جدد لكي نضمن تعليمهم الذى هو حق لهم فى ظل القوانين الموجودة ؛ ومن الواجب ، عند وصولهم إلى سن العمل لإنشاء وظائف ، وبالتالى ، بناء مبانى ، حتى نستخدم هذه الأيدي العاملة ، والعمل بطريقة لا تتركها فى البطالة ، وكذلك مبان جديدة للإسكان من أجل تزويد ، من يرغب فى الزواج من بينهم ، بمسكن . ومن ناحية أخرى ، تستتبع زيادة السكان مجموعة من التأثيرات الإضافية : وهكذا ، فإن زيادة الاستهلاك نتيجة لزيادة الطلب النقدي تسبب فى حالة من التفاؤل ؛ والواقع أنه ، نتيجة لكون تنبؤات السكان لفترات متوسطة هى الأكثر ضماناً ، فإنه من السهل معرفة ما إذا كان من الواجب لمثل هذه الحركة أن تستمر أو لا ، وفى حالة الإيجاب فإن ذلك يعنى أن الزيادة تستتبع إرتفاعاً أكثر من المناسب مع الاستثمار ، ولذلك فإن إرتفاع عدد السكان والتوسع الإقتصادي هما إلى حد كبير مترادفان .

ومع ذلك فإن هذه العلاقة لا تفسر بطريقة متناسقة أثناء كل الفترة . وهكذا نجد ، فى البلاد الكاملة النمو ، أن زيادة معدلات المواليد المسجلة بعد عام ١٩٤٥ لم يحافظ عليها إلا حتى نهاية سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات ثم سجلت حركة تراجع كبيرة : فالانخفاض العام فى معدلات المواليد قد أدى إلى أن أبطأت زيادة السكان ، وطلبات الاستهلاك ، وطلبات الاستثمار بنوع خاص ؛ وفى

فترة أكثر طويلاً يمكن إمداد أقل من الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن يودوا إلى تخفيض نسب التنمية الاقتصادية ، إذ أن هؤلاء الأفراد الشباب هم الذين يستخدمون في الأفرع الجديدة ، نتيجة لصعوبة تحول الأشخاص المسنين من فرع إلى آخر . وعلى العكس من ذلك نجد ، في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، أن ارتفاع عدد السكان كان سريعاً للغاية . والواقع أن التوازن السكاني ( الديموغرافي ) الموجود — ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفاة — قد قطع نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات ( نتيجة للتحسن الصحي ) دون تغيير في معدلات المواليد ، الأمر الذي تسبب في ارتفاع كبير في عدد السكان ( مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية ) ، ولما كان عرض المنتجات قد ظهر على أنه غير كافٍ ، فإن زيادة طلب الاستهلاك لم يمكن إجابتها ؛ وفي أحسن الظروف يمكننا من تسجيل ارتفاع في العرض يعادل تقريباً الارتفاع في الطلب . وهنا ، نجد أن ارتفاع عدد السكان كان معوقاً أكثر من كونه دافعاً لنمو الاقتصاد ، وأدى هذا التطور إلى طرح مسألة معرفة ما إذا كان من الضروري الاختيار بين الحل الاقتصادي ( زيادة العرض ) وبين حل ديموغرافي ( تقليل الطلب عن طريق تحديد النسل ) أو تركيبة من هاتين الطريقتين .

ومن وجهة نظر الإنتاج ، فإن السكان الذين ندرسهم ليسوا بمجموع السكان ولكن مجرد السكان العاملين ، أو ذلك الجزء من السكان الذي يمارس بالفعل أحد الوظائف . ويمكننا أن نشير هنا إلى نقطتين . ففي المجموع لا تفتيح زيادة الإنتاج عن زيادة عدد المنتجين الوطنيين مادام الأمر ، بعد حرب مبيدة تلتهما ارتفاع نسبة المواليد ، كان من الضروري الانتظار حتى منتصف أعوام الستينيات من أجل تسجيل زيادة واضحة في عروض العمل ، بينما كان التوسع قد بدأ قبل ذلك بكثير ؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا الارتفاع ، حينها حدث ، قد سار

سحبنا الى جنب مع ارتفاع أكثر من نسبي للإنتاج . وعلى العكس من ذلك ، وبالنسبة للقطاعات ، فإنه لا يبدو أن الامر كان كذلك في كل منها ، إذ أن توزيع السكان المتنوعين فيما بين قطاعات الانشطة كان قد تغير بعمق - فقل عدد السكان الزراعيين ، بينما ارتفع عدد السكان الذين يعملون في قطاعات أخرى ( الصناعة والخدمات ) - وهذه الظاهرة تسببت ، في القطاع الصناعي ، وهو أهم القطاعات ، في زيادة الإنتاج ، وظهور نمو فروع جديدة ، وإلى تحسين في الإنتاجية كطريقة التوسع في تقسيم العمل ، خاصة وأن هؤلاء السكان الأكثر عددا قد حصلوا على تعليم أفضل ، وكان لهم مستوى كماءات أكثر ارتفاعا ؛ ومع هذا ، فإنه على العكس من ذلك ، وفي قطاع الزراعة ، زاد الإنتاج رغم انخفاض عدد السكان العاملين . وبالتالي ، فإذا كانت العلاقة أن زيادة السكان العاملين تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج قد لعبت دورا ، فع ذلك ، ونتيجة لطبيعتها الجزئية ، فإنها لم تمثل الا عاملا واحدا بين غيره من العوامل التي لعبت دورها الهام أو الأكثر أهمية . ( حالة الزراعة ) .

ويجب أن نلاحظ كذلك وجود عاملين . فن ناحية ، وبالنسبة لبلاد كثيرة ، فإن الزيادة الضخمة في عدد السكان العاملين لم تسبب تلقائيا في ارتفاع في الإنتاج الصناعي . والواقع ، وفي غالبية البلاد التي في طريقها إلى النمو ، لم يجد الأفراد الذين يصلون إلى سن العمل ما يعملوه ، ليس فقط لأن إمكانيات الإستخدام المفتوحة في الصناعة كانت غير كافية ، ولكن أيضا لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على التأهيل التقني نتيجة لخفض ميزانيات التعليم ، وبقوا سجينين في قطاع الزراعة ، الذي كانوا قد نشئوا فيه ، مكونين ما أصطلح على تسميته بالبطالة الممنعة ، أي أفراد بدون إنتاجية ، والذين يمكن إستخدامهم في أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعي أقل تأثير . ومن جانب آخر نلاحظ أن



التوسع الصناعى فى بعض الدول ، والأوربية على وجه الخصوص ، قد سمع  
لنفسه ، وبخاصة إبتداء من سنوات الستينيات ، بالإنجاء إلى هجرة العمال  
الأجانب : وكان الوطنيون قد أظهروا انصرافهم المتزايد عن بعض الأعمال  
نتيجة لأنها ظهرت أمامهم على أنها قذرة ، ومهينة ، وذات أجر قليل ، ولمستبح  
طلب العمل لهذه الوظائف عرضا للعمل من جانب الأجانب الذين لا يجدون  
عملا فى بلادهم ، ووصلت نسبة العمال الأجانب إلى مجموع الأهالى العاملين حتى  
٥ أو ١٠٪ ( حالة سويسرا مع نسبة تقرب من ٣٥٪ . هى حالة إستثنائية ) .  
وكان الاستخدام الكامل تقريبا قد تحقق دائما فى هذه البلاد ، الأمر الذى يدل  
على أن العمال الأجانب قد لعبوا دورا أساسيا فى عملية استمرار التوسع .

وأما بالنسبة لرأس المال فإنه يبدو أنه كان العامل الأساسى للتوسع  
رغم أنه قد طرح مشكلات هامة فيما يتعلق بالتمويل .

ولا يمكننا فصل مظهره الكمي عن مظهره الكيفي .

فن الناحية الكمية ، قد سجلنا ، فى أثناء كل هذه الفترة ، وبالنسبة لكل  
الاقتصاديات ، وكذلك فى كل القطاعات وكل الفروع ، تكديس كبير من رؤوس  
الأموال ، ومن صافى الإستثمار ، أى زيادة المخزون من رأس المال الموجود ،  
والذى كان ، فى كل عام ، يمثل جزءا هاما من الإنفاق الوطنى . ونتجت عن  
ذلك نتيجة مزدوجة . فن جانب عرض المنتجات ، كان إرتفاع مخزون رأس  
المال يفوق زيادة السكان العاملين ، وهذا يعنى زيادة رأس المال بالنسبة لعدد  
العاملين - الذى أصبح له بهذه الطريقة إمكانية إنتاج أكثر من السلع فى نفس الوقت  
( أو على الأقل فى وقت أقصر ) وأن يزيد من إنتاجيته - وأن حجم من الإنتاج  
كان أكثر ضخامة تحت طلب المستهلكين ومن جانب آخر فإن آلية ما إتفق على  
تسميته بمضاعفة الإستثمار قد لعبت دوره تماما ، ومادامت ، وبأنشطة فعلية ،

زيادة مخزون رأس المال كانت تعادل نمو وسائل الإنتاج (مصانع ، وآلات ) ومادامت كذلك الطاقة الإنتاجية للدولة ، تترجم ، وبألفاظ نقدية ، عن طريق توزيع الدخل . ( فوئلك الذين قد أسهموا ، عن طريق عملهم في تنمية هذه الطاقة الإنتاجية ، يتفقون جرداً من أجورهم في سلع مستهلكة ( للغذاء ) ، وشبه مستديمة ( الملابس والسيارات ) أو مستديمة ( المساكن ) وبهذا الشيء نفسه يزيدون من طلب إجمالي الاستهلاك . وكذلك من دخول أولئك الذين قدموا لهم هذه السلع الاستهلاكية المختلفة ؛ وهؤلاء الآخريون ، بدورهم ينتفقون جزءاً من هذه الدخول الإضافية ، متسببين في نشأة ارتفاع جديد في طلبات الاستهلاك ، وربما يصل الأمر إلى أن يصبح استثماراً جديداً ضرورياً من أجل إرضاء طلب الاستهلاك المتزايد ) ، وهذا العمل المتكامل بين مضاعفة الاستثمار والزيادة في سرعة طلب الاستهلاك تسبب في توسع إقتصادي .

ولكن الاستثمار قد لعب ، بطبيعته الكيفية ، أكبر دور ، خاصة وأن رأس المال لا يظل كما هو ، ويتغير باستمرار . فالاكتشافات والاختراعات التي حدثت في ميادين التقنية مرت بعدئذ إلى الميدان الإقتصادي وشكلت علاقة عوامل الإنتاج ( فالإستثمار الجديد مشتمل على التقدم التقني ، هو في نفس الوقت مرتبط بالعمل في نسب مختلفة ) أو أنها سمحت بنشأة سلع جديدة ( يمكننا التفكير في التلفزيون ، والترانزيستور والالكترونيات ، والطاقة الذرية ؛ أو في المنتجات الجديدة اللازمة لصناعات الفضاء ) ؛ ولم يحدث أبداً أنه نشأ هذا العدد من الاختراعات في مثل هذا الزمن القصير ، وبنوع خاص ، فإنه لم يحدث أبداً أنها قد استخدمت عملياً . يمثل هذه السرعة ، فقلت الفترة التي تفصل الاختراع عن تطبيقه إلى حد بعيد ، الأمر الذي يجعل مراحل تطبيق التقدم التقني في الماضي ( ١٩٨٠ - ١٨٧٠ أو ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ ) لا يمكن مقارنتها من حيث الأهمية .

وهذا الإدخال المكثف للتجديدات تسبب في إرتفاع جديد في طلب الاستثمار (فحينئذ تظهر فروع جديدة ، مثل الطاقة الذرية ، فإن خلق الطاقة الانتاجية تمثل إضافة صافية بالنسبة للاستثمار) ؛ وأسهم كذلك في زيادة هذا الطلب بطريقة أخرى بمعنى أنه حينئذ تستخدم طرق جديدة في فرع جديد ، قد يدفع ذلك فروعاً أخرى ، من أجل تحسين موقفهم تجاه منافسيهم ، إلى استخدام هذه الطرق ، ومن أجل الوصول إلى ذلك ، يقومون بتجديد رأسمالهم الموجود بسرعة متفاوتة . وهكذا فإن تجديد الاقتصاد قد زاد من طلب الاستثمار .

ومع ذلك ، فإن كل استثمار كان يتطلب تمويل ، ونجد أن هذا الأخير كان يتفاوت حسب الإقتصاديات .

ففي البلاد التي في طريقها إلى النمو ، كان التمويل غير كافٍ للسماح بتكديس هام من رأس المال ، وبمعدل نمو مرتفع لمجموع الانتاج القومي . وهناك سببان لذلك . فمن الناحية الأولى ، وفيما يتعلق بالبلاد الفقيرة التي يكون الدخل الفعلي للفرد فيها قليل الارتفاع ، نجد أن شبة مجموع هذه الدخول موجهة إلى الاستهلاك ، وأنه كان من الصعب ، حتى لا نقول من المستحيل ، أن يحقق الأفراد إدخاراً ، حتى وإن كان ضئيلاً ؛ وعلاوة على ذلك ، وفي شبه مجموع الحالات ، كان هذا الموقف الشامل قد زاد خطورة من حيث أن هذه الإقتصاديات لم تكن نقدية إلا في شكل جزئي ، أي أن العملة لم تكن دائماً وفي كل مكان تستخدم كوسيلة للتبادل ، وأن النظام المصرفي كان غير تام بطريقة كافية . ولكن ، إذا كان الدخل الفعلي للفرد هو بالفعل قليل الإرتفاع ، فإن هذا لا ينبغي أن توزيع الدخول لها طبيعة غير المساواة . فجزء بسيط من السكان يتقاضون جزءاً هاماً من الدخل القومي وإنفاقاتهم من أجل الإستهلاك للسلع من كل نوع أفضل في مجموعه من إيراداتهم - فيمكننا أن نرى أن هذا الإدخار قد أسر واستخدم في أهداف الإنتاج ؛

ولكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن أخذ عن طريق الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وغيرها) لم يحدث، وكان الأفراد الأكثر ثروة، هم في نفس الوقت المسيطرين على السلطة السياسية، ولم يرغبوا في فرض الضرائب على أنفسهم، وتخفيض إيراداتهم ومساهماتهم (مثل البرازيل وحيت يصل معدل الضرائب على الدخل إلى ٢٠٪) وأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد فضلوا استثمار مدخراتهم في الخارج (في بلاد كاملة النمو، وبخاصة في الولايات المتحدة) وفي إستثمارات تكون فيها المخاطرة أقل درجة، والسيولة مرتفعة، حتى وإن أدى بهم الأمر إلى التضحية بإيراداتهم (مثل سندات الخزنة الأمريكية).

وفي البلاد التامة النمو، تعرض تمويل الإستثمارات لتمديدات كبيرة : فالإدخار الخاص الشخصي لعب دوراً بسيطاً، وأقل بكثير من ذلك الذي كان له في الماضي، ومن جانبه، أصبح لإدخار الشركات (أو التمويل الذاتي) هو المورد الرئيسي للإدخار، إذ أن هذا الإدخار، بعد عمل قوائم نهاية العام، والإستهلاكات الضرورية للمحافظة على رأس المال الموجود، كان يمثل نصيباً متفاوت أهمية من الأرباح الصافية لصالح التمويل لإستثمارات جديدة، ولا يوزع على حملة الأسهم إلا ما بقي بعد ذلك، الأمر الذي سمح لهم بأن يكون دائماً تحت تصرفهم جزء من الأيداعات اللازمة لتوسيعهم؛ أما فيما يتعلق بالإدخار العام، فإنه قد زاد كذلك في الأهمية، إذ أنه كان من المهم، وفي توازي مع رأس المال المنتج بطريق مباشر تنمية رأس المال المنتج بطريق غير مباشر، أو حتى رأس المال الاجتماعي الثابت (مثل الطرق، والمواصلات، والتجسيات في المدن) التي يحتملها التوسع السابق وتطلبها التنمية اللاحقة. ولكن التمويل العام قد لمحتفظ بتوج خاص بمكان هام في ظهور السلع الجديدة، وعن طريق الانفاقات العسكرية، إذ أنه منذ اللحظة التي تدخل فيها الدولة في مرحلة التقدم التقني، تذهب «موضة» تسليمها بسرعة

وئضططر إلى تجديدهما باستمرار ، إذا ما كانت ترغب فى ضمان أمنها الخارجى ، أى أن يكون لديها دائما مهمات تشتمل على آخر ما أدخل من تعديل ؛ وهكذا يمكن لهذه المنتجات الجديدة ، بعد تمهينها ، أن تخدم بالتالى فى أغراض مدنية ( مثل الصلب الخاص بأجنحة الطائرات الأسرع من الصوت العسكرية ، وإستخدامه بعد ذلك فى الطيران المدنى ) .

ولذلك ، فإن السكان ، وبنوع خاص رأس المال ، وبطرق مختلفة ، سواء فيما يتعلق بعرض أو بطلب السلع ، وعن طريق إدخال التعديلات قد تكاملوا من أجل التسبب فى توسع الاقتصاد الوطنى فى كل دولة ، ولكن العوامل غير الاقتصادية لا يمكن إهمالها ؛ خاصة وأنها تحتل مكانا هاما فى هذا الموضوع .

#### ثانيا : - العوامل غير الاقتصادية :

هذه العوامل - مواقف ومنظمات - قد طورت ودعمت عمل العوامل الاقتصادية .

أما عن تغييرات المواقف ، فإن الفترة المعاصرة قد تميزت بهذه التغييرات الكاملة فى مواقف الأفراد بالنسبة لفكرة التنمية وبالنسبة لتشجيعها .

وكانت زيادة الاهتمام بضرورة التنمية قد إستمدت إلى مجموعات من الحقائق .

فمن ناحية ، كان التنافس بين النظم الاقتصادية ، وطرق تنظيم المواد النادرة من أجل الإنتاج ، يزداد باستمرار . والواقع ، أنه إذا كان هناك بالنسبة للعالم أجمع ، وسيلة واحدة فقط للتنظيم ؛ فإن محاولة وضع طريقة التنظيم هذه ونتائجها فى شكل متوازية هو اتجاه ضعيف . ومنذ اللحظة التى يظهر فيها نظام آخر ، يطبقه جزء هام من سكان العالم ، ويضمن به نسبة مئوية مرتفعة للإنتاج العالمى

فإن هذا النظام الجديد يأخذ موقف المنافس من النظام الموجود ويُحاول حينئذ أن يحدد كمية وطريقة أداء كل نظام ، وأهمية معدلات تنمية إجمالى الدخل القومى ، أو للدخول الفعلى للفرد ، كتعبير عن كمال هذا النظام : وهكذا كان الحال فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية من أجل اللحاق بالولايات المتحدة ، فإنها كانت تذكر دائماً على أنها هدف للتخطيط ، وفى الخطط الإستكشافية العامة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ كانت تمثل البرنامج للعام لسياسة الحزب ( المؤتمر الحادى والعشرون عام ١٩٦١ ) ؛ وكانت إحدى الإنجازات العامة هى د من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ تنمية الانتاج بشكل يصل فى ١٩٧٠ إلى المستوى الاقتصادى للولايات المتحدة ، وكان التوجية الآخر د من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ضمان الرخاء العام لسلع الاستهلاك ، ؛ وبمنس الطريقة وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ على قرار يهدف جعل سنوات الستينيات عقد تنمية وأن يطلب إلى كل دولة أن تتخذ لنفسها د وكم هدف معدل أدنى للنمو السنوى فى مجموع الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ . عند نهاية هذا العقد ، وبهذه الطريقة يمكن لدول العالم الثالث وأمام النتائج التى ستمطى لهم ، أن يقوموا بعملية الاختيار فى صالح هذا النظام أو ذلك ، من أجل إستخدام مواردهم . وفى عالم تعايش سلمى ، فإن التنافس بين النظامين يكون أساساً هو تنافس إقتصادى ، ومثل هذا التنافس يمثل دهماً قوياً للتوسع .

ومن ناحية أخرى ، وبشكل منفصل عن هذا التنافس ، ظهرت فى العالم رغبة فى النمو وهذا الأمر طبيعى تماماً ، ما دامت غالبية الافراد ، وخلال ثلاثين عاماً ( ١٩١٤ — ١٩٤٥ ) قد قاست من اليأس أثناء الحرب والازمة الإقتصادية ، ومادام توسع سنوات العشرينيات لم يمثل سوى فترة إنتعاشية ؛ وبالألفاظ أخرى ، أنه بعد مائة وخمسين عاماً من التقدم ، كان الشغور بالتوقف

واضحاً ، وشعر الناس بذلك ، من أن زيادة الدخول ، والراحة ، والرعاية يمكنها أن تنقطع ، وحتى تناقصها كان ممكناً . ولذلك فأننا شاهدنا ، ومنذ نهاية الحرب تغيير كاملاً : فالموقف المتشائم ، والمتواكل قد ترك مكانه لسلوك متفائل وإيجابي . وبلا شعور في أول الأمر ، ثم بشعور بعد ذلك ، ظهرت خصائص النمو المثالي : فعلمية أن يكون سريعاً ، أى أنه يجب أن تكون معدلات التنمية في مجموع الإنتاج القومي هي الأكثر ارتفاعاً ، بالنظر إلى الموارد الموجودة لدى الدولة أو التي تأتي من الخارج ؛ وعليه أن يكون منتظماً ، أو أن يتخلص على الأقل من كل الذبذبات القصيرة أو المتوسطة المدى ؛ وأخيراً فيجب عليه أن يكون متوازناً ، الأمر الذي يعنى أن تغيرات بنيان الاستهلاك ( للطلب ) يجب أن يذهبها ، وفي أقرب فرصة ممكنة تغيرات تقابلها في بناء الإنتاج ( للعرض ) بطريقة تؤدي إلى إرضاء حاجات المستهلكين في أسرع وقت ممكن ، وأن تقل لإختلافات الأسعار إلى أقل ما يمكن . وكانت هذه الفكرة لا تتعلق فقط بالدول التي أتمت نموها ، ولكن كذلك بكل البلاد التي كانت في سبيل النمو ، والتي حاولت أن ترفع من مستوى معيشة سكانها .

أما فيما يتعلق بالموقف بالنسبة لتشغيل التنمية فإنه قد تعدل كذلك .

ولما كان من غير الممكن القيام بعمل بدون فهم سابق للموقف ، والأهداف التي يجب الوصول إليها ، فإن الأمر قد يتطلب القيام ببحث مشترك . فأولاً ، ومن أجل معرفة الحاضر والماضي ، كانت ظاهرة النمو قد أصبحت هي مركز الدراسات الاقتصادية : ولقد حاولنا شرح هذه الظاهرة ، وكيف تعمل ، وما أسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على هذا المجتمع ، أو ذاك ، وعلى سائر الأوضاع فيه ؛ وكان المزلفون السابقون الذين كانوا قد عالجوا التنمية ، قد نظر إليهم على أنه آخر ما يمكن التفكير فيه ، وتمت مقارنة أعمالهم بالدراسات الحالية

وأخيراً ، فلقد عاصرنا محاولة إعادة تفسير كمية ، للباضى ، ولكن محاولة إستكشاف المستقبل جذبت الفكر ، الامر الذى أدى إلى زيادة كهيبة فى دراسة التنبؤات ، التى يمكنها أن تشير إلى الطريق الذى يمكن للاقتصاد أن يسير فيه فى المستقبل . وهذه التنبؤات قد تطورت بشكل عام فى هدفها ، أى أن تكون كمية ( تطور ضخامة الأرقام ) وكذلك كمية ( تطور شكل هذه السلعة أو تقرير منتجات جديدة ) ؛ وفى مستواها ، أى أما لا تقوم فقط على مستوى الدولة ، بل كذلك على مستوى القطاع ، والفرع والمشروع ؛ وفى الزمان أى على المدى القصير ( فترة عام ) ، أو المتوسط ( سنوات ) ، أو المدى الطويل ( من عشرة إلى عشرين عاماً ) وحق على مدى بعيد للغاية ( من خمسين إلى مائة عام ) ؛ وفى الوسائل المستخدمة ، أى فى التقييم ، وحق التصور والخيال المستخدم فيها بشكل حادى . وسمحت مثل هذه الدراسات الآن بالوصول إلى تفهم أفضل .

وأصبحت التنمية هى الهدف الرئيسى التى ، حقى إذا ما ذكرنا رسمياً ما هو خلاف ذلك ، يجب توضيحه أى هدف آخر من أجلها . ونرى ذلك فى دراستنا عن الاسعار . فإذا كان إستقرارها ، وهو الامر المأمول فيه دائماً ، يمثل هدفاً ثابتاً ، فاننا نلاحظ وجود حقيقتين فيبدو أنه ، فى الظروف الموجودة ، منذ خمسة وعشرين عاماً ، توجد علاقة عكسية بين ثبات الاسعار ، والمالة الكاملة ، وهذه الاخيرة لا يمكن بلوغها إلا بضمن حجم معين من البطالة ، وتخفيض سرعة التوسع ؛ ولكن مع ذكريات البطالة فى سنوات الثلاثينيات ، والرغبة فى تفادى عودتها ، والعلاقة بين التوسع والمالة ( فبعدل تنمية مرتفع لمجموع الدخل القومى هو أحد شروط المالة الكاملة ، والثانية هى أن التحرك المهنى والجغرافى للأيدى العاملة ) ، فان سياسة وقف التنمية من أجل الوصول إلى ثبات الاسعار ، لم يفكر أحد فيها بجدية ، وكانت العملة دائماً هى التى يضحون بها بحثاً عن التوسع ،



وأصبح انخفاض قيمة العملة يمثل « ثمن » هذا التوسع . وبعد ذلك ، فإذا كانت زيادة المدخول في الماضي ، وقبل الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تتبع المجموعات الاجتماعية ، يمكنها أن تختلف إلى حد كبير تبعاً للتقلبات القصيرة أو الطويلة المدى (وعليناً أن نتذكر سنوات ١٧٥٠ - ١٧٨٠ مع انخفاض قيمة الأرباح ، أو من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠) ، فإن كل مجموعة الآن ترفض أن تكون التنمية الإسمية لايرادها أقل من تلك التي عند المجموعات الأخرى : ورغم أن ارتفاع الإنتاجية في الفروع المختلفة لم يكن متماثلاً . فإن زيادة الأجور المتوسطة كانت أعلى من تلك المتعلقة بإنتاجية الفروع ذات الإنتاجية الضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم إمكانيات ارتفاع الأسعار في هذا الإقتصاد ، مادامت زيادة الأجور التي تدفعها المشروعات ذات الإنتاجية الضعيفة قد تسببت في ارتفاع أسعار البيع (وإلا فأنهم سيضطرون إلى وقف نشاطهم) . وهنا كذلك ، فإن ثبات الأسعار لم يكن إلا هدفاً ثانوياً بالنسبة لهدف التنمية .

وأما فيما يتعلق بالتعهديات للتنظيمية فإنها تأخذ مظهراً ثنائياً : فاستلام الإيراد لا يتم الآن بنفس الطريقة ، كما أن مشروعات قد طبقت من أجل الإصلاح الزراعي .

فالتغيرات التي حدثت بالنسبة للحصول على الدخل قد أثرت على مجموع الدول السكاملة النمو بدرجات متفاوتة .

نلاحظ أولاً وجود زيادة كبيرة جداً في عدد أصحاب المدخول « المؤكدة » ، أي الأفراد المضمون إستلامهم دخل ، إذ أن تنمية البيروقراطية قد تسببت في زيادة عدد الموظفين ، والإحتفاظ بالعمالة السكاملة قد أعطى ثباتاً أكثر للعمال الذين يتزايد عددهم في نفس الوقت . وتنمية هذا التأمين قد أدى إلى تغيير في

توزيع الموارد : فقلت إلى درجة كبيرة الحاجة إلى الاحتفاظ ، وفي شكل سائل  
بجزء من الدخل من أجل مواجهة مخاطر البطالة الطويلة أو القصيرة ، وأمكن  
بالتالى إستخدام هذا الجزء من الموارد فى عمليات أخرى ، الأمر الذى تسبب فى  
دعم وتنظيم طلبات الاستهلاك ( الأمر الذى أدى فيما بعد إلى ارتفاع طلب  
الاستثمار ، كما ذكرنا ) . ولكن ، على العكس من ذلك علينا أن نذكر أن مثل  
هذا الموقف يفترض وجود تنمية مستمرة ، إذ أنه لا يوجد الآن ، وكما كان  
فى الماضى ، ما يمكننا أن نسميه « بالمصنّ ، الأخير ، أى المزارع : فحينما يشكّل  
السكان العاملون فى الزراعة جزءاً هاماً من مجموع السكان العاملين ، فإن هذا  
الانكماش لا يمس إلا السكان الذين يعملون فى الصناعة ، وإذا ما تطلب الأمر ،  
فإن جزء من العاطلين والذين كانوا لا يزالون يحتفظون بروابط زراعية يمكنهم  
أن يعودوا ، أثناء وقت الانكماش ، صوب الأسرة الريفية ، كـ **مركز** الأمن  
ولاستمرار الحياة ؛ ولكن هذه الإمكانية للانكماش قد اختفت الآن ، إذ أن  
العامل الذى يفقد عمله لا يمكنه أن يعتمد إلا على مخصصات البطالة من أجل  
العيش ، ويجبر الدولة بهذا العمل نفسه على أن تحصل على المحافظة على التنمية .

ومن جانبه ، أصاب آلية توزيع الدخل تعديلاً نتيجة لتطبيق سياسة إعادة  
توزيع متفاوتة فى أهميتها لهذه الدخول . وكان هناك حكماً له قيمته ومعارض ،  
قد صدر ضد إعادة التوزيع الموجودة فى بعض البلاد ( مثل فرنسا وإنجلترا ) ،  
وذكر أن التعديلات التى قررت كانت تتمثل فى الأخذ من المجموعات الاجتماعية  
أفراد الأكثر ثروة وتعطيها مجموعات أخرى أو لأفراد لها إيراد منخفض  
عن طريق ميزانية الدولة ( إارتفاع معدلات بعض الضرائب الموجودة ، وتقرير  
ضرائب جديدة تسمح بالحصول على زيادة ضرورية فى الإيرادات ) . ونتائج  
مثل هذه العملية لإعادة توزيع الدخل معروفة تماماً — فالأفراد أصحاب الإيراد

الأكثر ارتفاعاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبي والمطلق ، هو الأكثر حجماً ، وعلى العكس من ذلك ، فإن أولئك أصحاب الدخول الأكثر انخفاضاً هم أولئك الذين يكون إدخارهم النسبي والمطلق هو الأقل ، إن لم يكن غير موجود ؛ وتحويل الإيراد من الأولين إلى الثانيين يعنى تحويل الإدخار والإستهلاك ، وبالتالي دعماً وتنمية لطلب الإستهلاك — ولكن الفروق بين الدخول الموجودة سابقاً لم تلبث أن عادت من جديد وإن كانت أقل عما كانت عليه . وعلمنا أن تشير بنوع خاص إلى أن الإنفاقات الناتجة عن بعض المخاطر ( الحوادث ، والأمراض ، والشيخوخة ) لم تعد على حساب الفرد ، نتيجة لعمل منظمات الضمان الإجتماعي ، فكانت النتيجة ، هنا أيضاً ، تقليل حجم إيراداتها . وزيادة إنفاقات إستهلاكها ، وهي نتائج تشبه تلك التي ذكرناها من قبل .

وهناك تعديلات تنظيمية أخرى تمم البلاد التي هي في سبيل النمو ، ويتعلق الأمر بالإصلاح الزراعي . ففي البلاد التي كانت ترغب في التنمية ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من الإنتاج الوطني يأتي من الزراعة وكانت نسبة مماثلة من السكان تعمل في الزراعة ؛ وعلاوة على ذلك ، لم تكن ملكية الأرض موزعة بنسبية متساوية بين السكان ، فكان الفلاح يستأجر من المالك الأرض التي يستغلها ، وكان الإنتاج ضعيفاً نظراً لعدم كفاية التنمية المستخدمة ( وفي البلاد الأكثر كثافة في السكان نتج عن توفر السكان وانخفاض أجور الأيدي العاملة معارضة لاستخدام الميكنة ) : وكان جزء من الأرض يظل بلا زراعة ؛ وأخيراً فإن حقوق الملاك والدولة كانت تمثل الجزء الأكبر من دخل الفلاح ، ولم تكن تستخدم بطريقة إنتاجية ( وهكذا ، فإن لإنفاقات الملاك الزراعيين وصفت غالباً بأنها تتعلق بالخفضة كما تميزت لإنفاقات الدولة بالإسراف ) . ولذلك فقد ظهر مسبقاً صعوبة كل محاولة للتصنيع ، إذ أن ملاك الأراضي ، لم يشعروا بالحاجة إلى ممارسة نوع آخر من النشاط ، كما أنهم

كسيطرون على السلطة العامة ، لم يكونوا يأملون في تكوين بحروية أخرى من الرجال يمكنها ، في يوم من الأيام ، أن ترفض سيظرتهم .

وفي كثير من البلاد ، كان الإصلاح الزراعى — أى تغيير الملاك وطريقة استغلال الأرض — وبدرجات متفاوتة قد تم تطبيقه بطرق أكثر أو أقل غنفاً ؛ وظهر البعض على أنهم قد نجحوا ( الصين ) وفشل الآخرون ( الهند ) ، ولا يزال البعض الآخر في بداية الطريق ( يبرو والجزائر ) ، وما زال الوقت مبكراً وبشكل لا يسمح بعد بالحكم على هذه التجارب . وعلى أى حال ، فإن الدولة لائق ترغب في القيام بتنمية مواردها ، وبالتالي العمل على زيادة وتنويع إنتاجها القومى ، وزيادة الدخل الفعلى للفرد ، لا يمكنها أن تهمل القيام بعملية إصلاح زراعى إذ أن هذه العملية تمثل مدخلاً لكل تنمية صناعية : وهكذا ، وإبتداء من هذه اللحظة ، التى تتغير فيها ظروف الزراعة ، سيزداد الإنتاج المعيشى وكذلك لإنتاجية العامل ، ولن تصبح الزراعة تنتج لمجرد الإنفاق عليه ، بل سيظهر فائض زراعى الأهم الذى يسمح لبعض الفلاحين بترك الأرض ، والتوجه صوب المدينة ، حيث يمكنهم العمل فى الصناعة ؛ وعلاوة على ذلك ؛ فإنه مع إرتفاع دخلها ، ستقوم الزراعة بتمويل جزئى ، وعن طريق الضرائب ، لإستثمارات الصناعة وتعطيها المواد الزراعية الأولى ، فى نفس الوقت التى تتحول فيه إلى مجال توزيع للنتجات المصنعة .

وهكذا ، وفيما بعد التنمية — تطوّر الإنتاج القومى ، والإنتاج الصناعى والزراعى ، والأسعار ، والدخل الفعلى للفرد — تكون عوامل أخرى — السكان ، رأس المال ، والمواقف والمؤسسات — قد لعبت دورها . وإذا كانت عملية تقييمهم مختلفة من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن لبعض الأمثلة العامة أن توضح : فمثلاً الزيادة المتوسطة لعدد السكان ، بالإضافة إلى تكديس هام لرأس المال ومع تطبيق

سريع للتقدم التقنى ، ومع موقف مساعد على التقدم ، قد سمح بتنمية سريعة في بعض الدول المكتملة النمو ( فرنسا ، إيطاليا ، روسيا ) أو في طريقها إلى النمو ( المكسيك ) ، وفي نفس الوقت ، الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، تسير في نفس الوقت مع تكديس كبير لرأس المال الجديد ، وتضم آخر التجديدات التقنية ، وقبول لفكرة التقدم ، وتعديلات تأسيسية هامة ، تنتج عنها تنمية هامة ، وإرتفاع للدخل الحقيقي للفرد ، في بعض البلاد الآخذة في النمو ( الصين ) ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الزيادة السريعة للسكان ، مصحوبة بزيادة غير كافية في رأس المال ، مع اللامبالاة بالنسبة للتقدم المادى ، وعدم كفاية التغيرات التأسيسية قد أدت إلى تنمية ضعيفة ، وإلى شبه ركود في الدخل الفعلى للفرد ( الهند ) . وكان تجميع عوامل مختلفة ( أهمية نسبية ، وسرعة التطور ) قد أدت إلى نتائج نمو غير متساوية .

وفي هذا الشأن ، علينا أن نلاحظ أن نهاية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣ تعلن عن وقوع تغيير عند نهاية هذا العقد . ففي الواقع أنه ، في البلاد الكاملة النمو ، والتي تضمن الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، وحيث كانت للتنمية أكثر حيوية ، فإن هذه السنوات كانت سنوات تغير بطيء ومستمر : فالانخفاض معدل المواليد قد تسبب في تقليل سرعة تنمية السكان ، والإعتقاد في أهمية التنمية من أجل الحل التلقائى للمشكلات التي تطرح نفسها على المجتمع قد أخذ في القلة ، وطرح سؤال ويصرأحة : التنمية من أجل ماذا ؟ ، ومن حقنا إذن أن نتساءل عما إذا كانت عملية التنمية ، بعد الحرب ، ليست إلا نتيجة لتجميع إستراتيجيات للعوامل المختلفة ، وإذا كانت عملية الإبطاء في سنوات الستينيات ، أن تكون إلا مؤقتة ، أو على العكس من ذلك بأنها إعلان عن بداية إبطاء أكثر عمقا في السنوات القادمة ، فعام ١٩٧٠ يمثل رمزياً نهاية فترة ، وهى فترة ما بعد الحرب ، والدخول في مرحلة جديدة ، لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا تكون .

# الفصل الثالث

## تطور النظم الاقتصادية

منذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك نظامان إقتصاديان ، أوطريقتان لتنظيم الموارد النادرة ، يقسمان العالم. وفي الوقت الذي كانا فيه في صراع مع بعضهما ، لم يبقيا على حالهما ؛ فالأسمالية والإشتراكية هما ألفاظ تغطي الحقائق المختلفة التي ظهرت في سنوات الثلاثينيات . ولم يكن في وسعها إلا أن يكونا كذلك في عالم توسع إذ أن كل العوامل المنافسة للانتاج كانت تجبر على التغيير .

### ١ - التبعديلات في النظام الرأسمالي :

كانت الإبتعاثات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين قد استمرت وأخذت وضوحاً أكثر : فزاد تمركز المشروعات ، وزادت الدول من تدخلها .

#### أولاً : زيادة التمرکز :

علينا هنا أن نشرح كيف تمت التطورات ، ثم ندرس نتائجها .  
أما فيما يتعلق بالطرق ، فإنه إذا كانت عملية التمرکز قد أخذت أشكالاً مختلفة ، فإن هذا لا ينفى أنها كانت كلها تستجيب لنفس العدد البسيط من الدوافع .  
وظهر شكلان كبيران للتمرکز . فالمشروعات زادت من حجمها ، أمام المشروعات الكبيرة ، وعلى المستوى الوطني ، وبالنسبة لكل المناطق ( حجم التعامل ، عدد المستخدمين ، وأهمية الإيجابيات ) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع واضح ، ونشأت هذه الحركة أساساً ، إن لم يكن فقط ، في القطاع الصناعي ، إذ أن التنمية التي لها قيمتها في القطاع الأول ( الزراعة ) ، وفي القطاع الثالث ( الخدمات ) كانت قد بدأت بالكاد ، وكان مداها لا يزال ضعيفاً ، ومثل هذه

التنمية لا يمكنها أن تأخذ كل معناها للفعل إلا إذا كان ذلك نسبياً : فإن عدداً بسيطاً من المشروعات ، مما كان عليه الأمر في الماضي ، قد ضمن نسبة مثوية أكثر ارتفاعاً في مجموع الإنتاج ، وهذا يعني أن معدلات التنمية في بعض المشروعات ( القديمة أو الجديدة ) كانت أعلى من تلك الموجودة في الإنتاج الصناعي . ومن جانب آخر ، فإن المشروع الوطني الكبير قد أصبح دولياً . فالمشروع الصناعي الذي ينتج سلع على أرض إحدى الدول المعينة لم يعد وطنياً ، بمعنى أن رأسمالية لم يعد مدفوعاً بالكامل من جانب الوطنيين ، وأن المشرفين عليه لم يصبحوا كلهم من الوطنيين وأن مشروعات أجنبية أصبحت تعمل في كل دولة بعد أن أنشأت لنفسها فروعاً ، وحصلت على مجموع (أو على أغلبية) رأس مال المشروع الموجود ؛ وبمعنى آخر فإن المركز الرئيسي لاتخاذ القرارات بالنسبة لبعض المشروعات يمكن أن يوجد في خارج الأراضي الوطنية وهذا الأمر هو كذلك بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو ( مثل المشروعات البترولية في الشرق الأوسط ) كما هو بالنسبة للدول الكاملة للنمو (مثل صناعة السيارات الأمريكية في إنجلترا أو في ألمانيا) . ولذلك فإنه لا يمكننا التحدث حقيقة عن المشروعات الكبرى إلا على المستوى العالمي .

وكان للمشروعات الكبرى ، وأقل من أي وقت آخر ، إنجاء لإنتاج عدد صغير من السلع وإكبتها ، على العكس من ذلك ، عملت على زيادتها . وأدى هذا إلى ظهور ما نسميه « بالركبات » : فإذا كان أحد المشروعات قد تمكن من صنع سلع مختلفة — سواء أكان ذلك ناتج عن عملية الإنتاج ( البترولين والإسفلت في الصناعات البترولية ) ، أو عن طريق المشاركة في صناعة سلع معينة ( مشروعات صناعة السيارات التي تمتلك مناجم حديد ) — فنجدها هنا تحاول أن تصنف إلى ذلك مشروعات أخرى ، تتبع فروع أخرى ، وتنتج سلعاً مختلفة تماماً ( فشلاً إحدى المؤسسات الأمريكية مثل صناعات ليتون Litton وجدت

نفسها تدخل في نهاية سنوات الستينيات في ثمانية عشر فرعاً من الإنشاءات البحرية الى المنقولات ، مارة عبر الملاجئ ، وتجهيزات المكاتب ، وأنتجت بهذه الطريقة ما يزيد على تسعة آلاف سلعة ، ابتداء من الآلة الكاتبة الى مركبات الفضاء) وأخيراً ، فإن المشروعات الكبرى (والمركبات) لم تبق مستقلة الواحدة عن الأخرى ، بل انها عملت على تنمية علاقاتها بواسطة النظام المصرفي ؛ وكان هذا الأخير قد زاد من مشاركانه في المشروعات التي لا تنتمي الى فرع واحد ، وأنشأت بعض المصارف حول نفسها مجموعات صناعية متفاوتة أهميتها ، الأمر الذي كان سهلاً ، مادام أن الأمر لا يحتم لممتلك نصف رأس المال من أجل الاشراف الفعلي على المشروع .

ومن السهل معرفة الأسباب التي أدت الى مثل هذا التركز . فينسب البعض ذلك الى التغيرات التي حدثت في الطلب وفي العرض . فطلب المنتجات الصناعية لم يبق كما هو ، وكان الطلب النقدي للاستهلاك قد تزايد في دول كثيرة بتأثير زيادة السكان مدعومة بزيادة الدخل الفعلي للفرد ؛ فكان في وسع المشروعات الكبيرة أن تجيب على مثل هذا النمو ، إذ أنها كانت تمتلك طاقات إنتاج غير مستخدمة ، ولها موارد مالية هامة لتزيد منها إذا ما دعت الضرورة ؛ وكان حجمها قد زاد بينما كانت المشروعات التي إفتقرت الى الاحتياطى اللازم قد اختفت ، أو قام غيرها بإبلاعها . ومن جانب العرض ، كان إدخال التقدم التقنى قد لعب الدور الرئيسى : فاستخدام طرق جديدة للإنتاج أو تجهيز جديد يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة هو ما يميز المشروعات الكبرى عن المشروعات الصغيرة ، الأمر الذى سمح لها بأن تنتج أكثر ، وبنفقات أقل ، وبالتالي بأن تبيع منتجاتها بأسعار أقل ارتفاعاً من تلك التي صنعتها المشروعات الأصغر حجماً ، والتي لم تتمكن من الاتجاه الى التجديدات التقنية الحديثة ، والتي أصبحت محبوبة بهذا



الشكل على أن تختفي أو تندمج مع غيرها . وهذه العملية تمت بشكل تراكمي : فباستنادها الى أرباح كبيرة ، تتممكن المشروعات الكبرى من أن تحصل من جديد على تجهيزات أحدث ، وتتمكن بالتالى من أن تزيد من تقليل تكاليفها وأسعارها أكثر من ذلك ، ومن أن تدخل تحسينات جديدة .

وينسب البعض الآخر ذلك الى الأرباح والى العقلانية . فلما كانت دوافع المشروع هى زيادة معدلات الربح الى الحد الأقصى ، فلم يكن هناك ما يمنع المشرفين على أحد المشروعات من القيام بعملية استثمارات مضمونة حتى بالخروج إذا ما تطلب الأمر ، من ذلك الفرع الذى كانوا يعملون فيه ، إذ أن الحصول على مشروعات لها معدلات ربح أكثر ارتفاعاً كان يعطى ميزة عدم ضرورة تعيين مجموعة ادارة جديدة ( مجموعة المديرين الذين كانوا قد أنبتوا ، بمصولهم الفعلى على معدلات أرباح مرتفعة ، يمكن الاحتفاظ بهم ) وكذلك ميزة السماح بتوزيع المخاطرة الخاصة وأن حدودها لم تكن معروفة تماماً ( وكانت المشروعات المضمومة تحتفظ بالجزء الأكبر من استقلالها الذاتى ، فمن الممكن دائماً إعادة بيعها وشرائها أخرى ) . ومن جانبها كانت العقلانية أمراً هاماً ، يبحثون عنها باستمرار ، وأحسن مثل على ذلك هو المشروعات ذات الصفة الدولية : فالواقع أنه يمكن لمشروع ، بتقنية معينة ، أن يهتم بتحقيق جزء من انتاجه على أرض دولة أخرى إذ أن تكاليف الأجور تكون أقل ارتفاعاً ، الامر الذى يريد عن تعويض زيادة النفقات الخاصة بالنقل والتي تحدث نتيجة لهذا التغيير فى أماكن الإنتاج ؛ وبناء على ذلك ، فإن الحساب الاقتصادى للمشروع قد أصبح أكثر عقلانية ، فالتناول الأكثر ربحية اقتصادية ، الدوارد قد تم لاعلى المستوى الوطنى ، ولكن على المستوى العالمى . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن السياسة الخارجية التى قامت بها الدول قد أسهمت بطريق مباشر فى زيادة هذا الاتجاه العقلانى ، ما دام فرص الرسوم

البحر كية المرتفعة أو تطبيق سياسة تحديد وتعويق الواردات من أجل حماية الصناعة قد دفعت المشروطات الأجنبية الى أن تستقر بشكل مباشر في البلاد ، تهرماً من هذه العليات .

وأما فيما يتعلق بالنتائج فنجد أن حركة التركيز قد أدت الى سيطرة نوع جديد من السوق والى تغيير في توزيع السلطات .

فمنالك نوع جديد من الأسواق ، زادت فيها المنافسة غير المتكافئة - بأعداد صغيرة أو كبيرة ، وانجحت صوب السيطرة .

وما دام كل مشروع يضمن لنفسه قسماً أكبر من الإنتاج مما كان له في الماضي ، فلا يمكننا أن نتحدث إذن عن منافسة مطلقة وكاملة ، إذ أن هذه تتطلب وجود عدد أكبر من الهيوت تكون أهميتها متقاربة وتنتج نفس السلعة ؛ ولا يمكننا كذلك أن نقول بأننا نسير صوب حالة احتكار ( والى تعتبر أنها الحالة التي يقوم فيها منتج واحد بإنتاج سلعة معينة ) ، إذ أنه إذا كانت معدلات الربح مرتفعة ، فإن مشروعات أخرى ، لها حجم أكبر ، يمكنها دائماً أن تقرر الإنتاج احدى أو بعض هذه السلع التي يقوم بصناعتها هذا المشروع أو ذاك ، وتشارك معه سوق منتجاته ( وخاصة وأن المشروع الذي ينتج سلعة واحدة هو الاستثناء وأن عدد السلع المنتجة يزداد باستمرار ) ، وفي الحقيقة فإننا نجد نفسنا في مواجهة منافسة بين عدد صغير من المنتجين Oligopole ، ولكن عملية التمرركز لم تؤد الى الاختفاء التلقائي لكل المشروعات ذات الحجم الصغير أو المتوسط ، إذ أنه في وسع هذه أن يكون لها بعض الميزات التي تضمن لهم تكاليف إنتاج أقل ارتفاعاً نسبياً ( مثل الموقع الجغرافي الملائم ، وتكاليف الأجور الأقل ارتفاعاً والتكاليف العامة المتخفضة ) وفي هذه الحالة نجد نفسنا أمام مجموعة صغيرة من المنتجين ، ولكننا نضم عدداً أكبر ، أى مجموع المشروعات ذات الحجم الصغير والتي تصنع نفس السلع ، وتضمن بقية الإنتاج .

وهذه الحالة الجديدة للأسواق قد تسببت في نشأة تنظيم جديد للعلاقات بين المؤسسات. فإذا كان من المفروض أن المشروع ، في حالة إفتراض وجود سوق تخضع للمنافسة الكاملة والبسيطة ، لا يتصل بمشروعات أخرى ، ولا تكون له علاقات إلا مع السوق ، ولا يلتفت إلا لإشارة واحدة ، وهي مؤشر السعر وذذبانه (السعر الذي يرتفع يدل على طلب أكبر عن العرض ، وضرورة زيادة الإنتاج وربما حتى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن السعر الذي ينخفض يدل على أنه من الأصوب تقليل الإنتاج من أجل إرضاء طاب (التقليل) ، فهنا نجد أنفسنا في مواجهة نظام آخر لإعطاء المؤشرات والتحديد ، إذ أن العلاقات بين المشروعات وبعضها تتم بطريق مباشر ، فالتغيير من حد كبير إلى عدد أقل من المنتجين يستتبع أن يكون هؤلاء يعرفون بعضهم بعضاً ، ويعرفون أن قراراتهم سيتم الشعور بها عن طريق كل المشاركين ، الذين يمكنهم بدورهم أخذ الإجراءات التي تسهل ذلك . وهذا علاوة ، على أنه هناك بعد آخر لهذه العلاقات ، بمعنى أن الخطأ لم يعد مسموحاً به : فالواقع أنه في حالة وجود مشروعات كثيرة ، وقيام إحداها بعدم تتبع مؤشرات حركة الأسعار ، فإنها تجبر على وقف نشاطها ، وهذا الإختفاء لا يمس سوى جزء بسيط من الإنتاج ، والذي يمكن تعويضه بزيادة أنصبة المشروعات الموجودة ، ولكن الأمر ليس كذلك في حالة وجود عدد بسيط مترابط من المنتجين ، إذ أن كل مؤسسة من هذا النوع Oligopole مضطرة إلى أن تخطط ، من أجل فترة قصيرة أو طويلة ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، نشاطها بطريقة تقلل من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل ، وضمان استمرار حياتها ، أي وضع استراتيجية — تفاهم ، واختيار ، واستبعاد — تمثل التنظيم المقبل للاقتصاد كما تأمل فيه .

وكان توزيع السلطات قد أصابه كذلك بعض التعديلات .

فلقد سارت عملية زيادة تمرکز الصناعة وعملية تمرکز السلطة الاقتصادية جنباً الى جنب ، ولم تكن هنالك مسوى ذلك . ففي الوقت الذي لا يكون فيه لای مشروع من بين المشروعات الكثيرة إلا نفس الإهمية النسبية في أن تكون له أية سيطرة مادام يخضع لأوامر السوق ، فإن الأمر يختلف عن ذلك حينما يكون السوق تحت تصرف أقلية ترسم سياسة سلعة Oligopolistique إذ أن السهولة الاقتصادية مركزة في عدد صغير من الأيدي : وهكذا ، وفي خلال سنوات الستينيات قدرنا أن نصف الانتاج الصناعي للولايات المتحدة — الذي يمثل هو نفسه نصف الانتاج العالمي — كان يتم من طريق مائتي مشروع ، الأمر الذي دعا الى الاعتقاد أخيراً بأنه ، في خلال خمسة عشر عاماً ، سيتمكن مائتي مشروع لهذا الصعيد أدنى يبلغ مليار دولار من أن تضمن انتاج نصف الانتاج العالمي الذي سيكون في ذلك الوقت قد تضاعف ثلاثة مرات . فعدد قليل نسبياً من المشروعات والرجال يمتلكون الآن ، وسيمتلكون أكثر في المستقبل ، قوة صناعية لم يملكها العالم من قبل .

وهذه القوة الاقتصادية تنوغل في جميع المجالات . وهي مركزة ، بالتأكيده ، على الانتاج ( فالمشروعات الكبرى تقرر حجم الانتاج ، وبالتالي عدد الأشخاص المستخدمين ، أى العمالة الكاملة أو البطالة ) ، وكذلك على ما يتعلق بالاستثمار ، والذي هو الآن ضيقاً (أو لا يزال هاماً) ولا يمكن تقسيمه (أو لا يمكنه أن يتفقت أو ينقسم وفي مواجهته دكتل ، للاستثمار مثل مصنع تعدين ، أو مصفاة بتروك ) الأمر الذي يعنى أنه من أجل حسن تطبيق برنامج استثمارات يمكنه أن يعتمد الى سنوات عديدة دون الالتفات الى الذبذبات ، فإن على المؤسسة أن تنظر مسبقاً الى الطلب الذي سيحصل لديها خلال فترة طويلة ، وأن يكون قرار استثمارها معتمداً الى درجة كبيرة ، على نوعية هذه النظرة المستقبلية . وتتهم كذلك بالابحاث ، (التي مالت صوب تغيير مكانها من المنظمات التقليدية ، مثل الجامعات الى المشروعات

والمؤسسات ، ويظهر هذا تماماً في الأبحاث التطبيقية ، وكذلك الأبحاث الأساسية  
 فيمكن للمشروع إذن ، وبالمبالغ التي يرصدها لذلك ، أن يوجه في هذا الاتجاه  
 أوذاك ، وبطريقة غير مباشرة ، ويؤثر على الأبحاث الأساسية ، كما تهتم بالتجديد  
 ( وهذا يتضمن إدخال رأس مال جديد إلى جانب القديم ، أو نقل الثقة من  
 الميدان التقني إلى المستوى الاقتصادي ، وتطبيقه السريع من جانب إحدى  
 المؤسسات يجبر إذن المؤسسات الأخرى في نفس الفرع ، وتلك الأفرع المختلفة  
 إلى القيام بنفس الشيء لمواجهة انخفاض يمكن في التكاليف والأسعار ، ويحافظ  
 بالتالي على نصيبها في السوق ، وعلى حجم أرباحها ) .

#### ثانياً - تدخل الدولة :

كان التعديل الثاني الذي أصاب النظام الرأسمالي يتمثل في التدخل المتزايد من  
 جانب الدولة . ولكن علينا أن نحدد وجهة النظر هذه ، إذ أن السلطات العامة ،  
 وهي قادرة على التدخل بأساليب مختلفة في النشاط الاقتصادي ، قد استخدمت  
 بدرجات مختلفة وسائل كثيرة تحت تصرفها ثم تخلت عنها بدرجات متفاوتة ؛  
 وفي خمسة وعشرين عاماً مال اتجاه تدخل الدولة إلى القلة وإلى أن يصبح تدخلا  
 غير مباشر .

أما من مدى وقلة بعض التدخلات فلقد كان في وسع الدولة أولاً أن تدخل  
 عن طريق إنشاء قطاع عام صناعي ، وعن طريق التخطيط الاقتصادي ، ولكن  
 هاذن الشكلين للتدخل قد استخدمتا بطريقة قليلة نسبياً في النظم الاقتصادية  
 الرأسمالية ، وفقدتا أهميتهما مع مرور الزمن .

وكان تسيير القطاع العام الصناعي قد طرح ، وفي مسدة نقل عن عمالدين ،  
 مشكلات هامة أدت إلى تقييد دوره .

والأسباب التي كانت قد أدت إلى إنشائه معروفة . وكانت قد طرحه أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتحمل بصمات سنوات الثلاثينيات ، والصعوبات التي قابلوها من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية . وكان على الدولة أن تتحمل مسؤوليات جديدة مثل تسهيل وحتى تحمل التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الفعلي للفرد ، ولكن لما كانت بعض الظواهر تعرق عملها ، ( إذ أن الاحتكار في أحد فروع الإنتاج كان يمكنه أن يمارس سياسة تقلل من العرض ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار ، كما أن الصناعة بدورها في الاقتصاد كان في وسعها أن تعهد لعدد صغير من الرجال بسلطات كبيرة لا تعرف كيف يستخدمونها ، والإستخدام الأثر فاعلية للموارد النادرة لا يمكن ضمانها دائماً نتيجة لأهمية المخاطرة ورؤوس الأموال اللازمة وصعوبات التنسيق بين الفروع المختلفة ) فذكروا أن تأمين الاحتكارات والقطاعات الرئيسية مصحوبة بعتلائية الوسائل يمكنها أن تؤدي إلى إعطاء إنتاج أكثر وفرة . يمكنه أن يباع بأسعار أفضل ( وبالتالي في صالح المستهلكين ) ، وتذرع مشروعات القطاع الخاص إلى البدء في التفكير وإنشاء وحدة منظمة تسمح بالوصول إلى توازن إقتصادي أفضل . وهكذا شاهدا ، في السنوات التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية . نموا في القطاع الصناعي في بعض الدول ، وبخاصة في إنجلترا وفي فرنسا : فشلا في هذه البلاد الأخيرة تم تأمين بعض الصناعات مثل الفحم والكهرباء والغاز ( ولكن ليس المسبوكات كما حدث في إنجلترا ) وكذلك الحال مع جزء من النظام الإئتماني .

ولم يتأخر عندئذ التطور السريع للاقتصاد الرأسمالي من أن يطرح مشكلة . فلما كانت زيادة الإنتاج مصحوبة بتنوعها ، فلقد ظهرت فروع جديدة ، وبعد تنمية سريعة ، إحتلت مكاناً هاماً في الصناعة بينما كانت فروع أخرى تقهقر ، ودورها يقل أهمية ؛ وكانت القطاعات التي تكون القطاع العام الصناعي من بين

تلك التي كانت قد أعطت التنمية الأكثر بظمه ، الامر الذي أدى إلى الانخفاض النسبي لمكانها ، بينما كانت طريقة إدارتها ، في أغلب الأحيان مفروضة وتؤدي إلى صجر ، يغطيه دعم . فأخذت السلطات العامة عندئذ إجراءات مختلفة - وأعادت في بعض الحالات إلى القطاع الخاص تلك المشروعات من الأفرع التي تنحسر أو ذات التنمية الضعيفة ( والمثل الأكثر وضوحاً هي صناعة الصلب في إنجلترا التي أمت ثم رفع عنها التأمين ) ، واسكن علينا أن نلاحظ أنها قد قامت كذلك وفي بعض الحالات بعمل نفس الشيء مع فروع تبشر بازدهار كبير ( مثل الولايات المتحدة وحيث كانت مصانع الألمنيوم التي أنشأها الدولة أثناء الحرب قد بيعت للقطاع الخاص قبل نهاية سنوات الأربعينيات ) ؛ وقامت في بعض الحالات بتعديل القطاع العام الموجود دون أن تزيد فيه أو تنقص ( مثل شركات الفحم في فرنسا وحيث تم في موازنة تقليل الانتاج ، أن تمت كيميائية الفحم ) ؛ وفي بعض حالات أخرى ، عملت على زيادة مرونة قواعد تسيير المشروعات ودفعتها إلى أن تكون لها إدارة مشمرة بطريقة تسمح بخفض المعونات المدفوعة - ولكن لم يحدث أبداً منذ عشرين عاماً أية محاولة لزيادة حجم القطاع العام للصناعة ، عن طريق تأميم فروع جديدة تتوسع وتلعب دور أساسى في الاقتصاد ، وحيث المشروعات الاحتكارية الجديدة كثيرة العدد الآن عنها في الماضى . وهكذا نرى أن تدخل الدولة المباشر ، بواسطة القطاع العام للصناعة قد أخذ في القلة ، وكذلك الحال بالنسبة لأهميته .

ولقد عرف التخطيط ، هو أيضاً ومن جانبه ، بعض المثالب .

فبعد الحرب مباشرة ، ناضلت أفكار معينة من أجل إقامة تخطيط : الامر الذى يؤدي إلى الاعتراف للدولة بأن عليها أن تلعب دوراً أكبر في تسيير الاقتصاد ، والاهتمام النسبي المتزايد بالإيرادات والمصروفات العامة ، وإنشاء قطاع عام

صناعى بأهمية نسبية متفاوتة تبعاً للدول التى ترغب فى تنسيق مجموع تدخلاتها ،  
وتخطيط كان قد أثبت وجوده فى إتحاد الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨ ،  
فأذهلت بعض النظم للتخطيط ( مكتب الخطة المركزية فى هولندا ، وقرميسارية  
الخطة فى فرنسا ، فى شهر ديسمبر ١٩٤٦ ) . وعلمنا أن نلاحظ هنا أن لفظ التخطيط  
كان قد فهم بطريقة خاصة . فإذا كان فى وسع كل تخطيط ، من واقع طبيعته  
التقنية ، أن يعطى ، من حيث المبدأ ، على كل نشاط ، أو كل نظام إقتصادى ،  
ويشتمل دائماً على عنصرين ( هدف أو مجموعة من الأهداف التى تقترح الوصول  
إليها ، ومجموعة من الوسائل تستخدم من أجل الوصول إلى هذا الهدف ) ومشغولية  
أساسية ( ضمان التنازع بين الأهداف والوسائل ) فع ذلك فإنه يوجد نوهان من  
التخطيط يمكن التمييز بينهما فى سنوات الخمسينيات : الواحد يسمى سلطوى أو  
إجبارى وتطبيقه البلاد الاشتراكية ، ويتميز بجماعية وسائل الانتاج وبتحديد  
السلطات العامة الأهداف التى تغطى كل النشاط الإقتصادى ، وتحديد لكل فرع  
الكميات التى ينتجها ، وأسعار شراء عوامل الانتاج ، وأسعار بيع كميات المنتجات ،  
وحجم الأيدى العاملة التى تستخدم ؛ والثانى ، معمد بالمعارضة المرنة أو التوجيهية  
ويتفق منع مجتمع تتعايش فيه الملكية الخاصة والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،  
ويغطى فى الداخل إمكانية عامة للتنمية عدد محدود من الأهداف الثابتة لكل قطاع ،  
وليس لكل مشروع ، وداعياً ، رؤساء المشروعات إلى أن يتبعوا الاشارات ،  
تاركاً لهم حرية كبيرة فى العمل .

وعلى مضى السنوات ، بدت بعض الظواهر فالتكامل بين الخطط لم يحترم :  
( وهكذا فى فرنسا كانت الفواصل بين التنبؤات والتحقق للخطة الثانية ١٩٥٢  
— ١٩٥٧ كبيرة : وقلة تقدير عامة فى القطاع الصناعى وحيث زادت الكميات  
٠.٤ / . عن أهدافها ؛ وزيادة تقدير فى الانتاج الزراعى ، يشمل فى ١٢. / . للبنجر



و ٣٠٪ للتنفيذ)؛ ورغم هذه الفواصل، التي تسبب في عدم تناسق بين الفروع، بدأ أن الآلية الاقتصادية كانت على درجة كافية من المرونة تسمح لها بالتغلب على ذلك، بينما كانت قوى هامة (السكان، رأس المال، الموافقة) تسبب في زيادة معدلات نمو نفقة؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلاد الأخرى (مثل ألمانيا) عرفت معدلات توسع هامة دون أن تلجأ إلى التخطيط؛ وأخيراً، تمت ملاحظة أن الوسائل التي تملكها السلطات العامة من أجل دفع المشروعات إلى الوصول إلى الهدف المحدد كانت تنصف بعدم فاعلية متزايدة، وزادت قلة أهميتها علاوة على ذلك نتيجة لعدم كفاية التنسيق بينها. وهكذا شهدت سنوات الستينيات هبوطاً في التخطيط في البلاد الأوروبية التي كانت قد طبقتة، وكان هذا علاوة على كونها هي نفس الدول التي كانت قد أنشأت، وبالتدريج، السوق المشتركة، ذات الفكرة الليبيرالية، وأن بعض البلاد الأكثر قوة، مثل ألمانيا، كانت معادية لكل شكل من أشكال التخطيط. ومثل الخطوة الخامسة، التي غطت في فرنسا سنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ كثير اللذلة، ففكرتها عن المستقبل ليس لها طبيعة جوهرية تماماً، إذ أن الأهداف ونحدها — عددًا بسيطاً ونشأ غالباً من إصلاح البنيان — يمكن اعتبارها على أنها مرغوب فيها، أما بقية التقييمات فإنها لا تمس سوى تذبذبات؛ وكانت وسائل التنفيذ قد خضعت كذلك لبعض التعديلات، فأعطى لاتباء خاص لآليات تمويل السوق، وتنمية دور الأسعار. ومال التخطيط إلى ألا يكون بعد ذلك سوى تذبذبات، وزاد الاهتمام كثيراً بالآليات الإصلاحية.

وأما عن مدى بعض التدخلات والاحتفاظ بها، فإن بعض أشكال أخرى من التدخل، استخدمت على مدى أوسع، ولم تعرف تقمقراً مشابهاً.

وكان الشكل الأول هو الميزانية، وهو الشكل الأكثر قدماً، والذي يبدو أنه لم يكن مرضياً تماماً. فإن تمويل الحرب العالمية الثانية التي يكاد يكون أكثر

أهدأ وأكثر أهمية من الحرب العالمية الأولى ، قد تسبب في ارتفاع كبير في الإنفاقات العامة . فقد كان في وسعنا أن نفكر ، وبعد أن كانت الضرائب قد حلت محل القروض كموارد رئيسي ، أنه ، بعد الحرب ، ستكون أعباء الأرباح ، وإعادة دفع رأس المال المقترض أقل أهمية ، وستقل المصروفات العامة ، وستمثل جزءاً أقل في الإنفاق الوطني . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، ولأسباب فن نأشبه سبب اقتصادي : فنذ نهاية سنوات الثلاثينيات ، كان من المقبول ، طبقاً لما تعلمناه من كينيس Keynes ، أن زيادة الإنفاق العام ، متسببة أو غير متسببة في عجز الميزانية ، ستكون وسيلة فريدة من أجل إخراج الإقتصاد من الأزمة الإقتصادية ، وأنه حق ، وبدرجة أهم ، إعادة إصلاح الإيرادات والمصروفات العامة سيسمح بالإشراف على الموقف وتثبيت الإقتصاد ، وذلك عن طريق تقليل عدم التناسق بين الأفرع وبين الأسعار ، خاصة وأن بعض التجارب التي حدثت ، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة ( إنشاء هيئة وادي تيبيسى ) وبدأ أنها أصابت بعض النجاح . ومن ناحية أخرى ، سبب أخلاقي : ففي بعض البلاد ، كانت هناك رغبة لتعديل المجتمع وجعله أكثر مساواة ، وبالتالي ، فإنه لإستخدام سياسة لإعادة توزيع الدخل ، التي تتضمن الأخذ من بعض المجموعات ، وإعادة توزيع على الآخرين ، كان لا يمكن القيام بها إلا بواسطة الدولة ، وتحقيقها عن طريق الميزانية . وعليها أن نضيف أن هذا الدافع الأخلاقي كان يغلب كذلك عاملاً اقتصادياً ، إذ أنه منذ اللحظة التي نوافق فيها على أن المجموعات الأكثر ثروة ، وعلى خلاف المجموعات الأكثر فقراً ، هي التي تدخر ، فإن إعادة التوزيع تترجم بنقل الإدخار إلى الاستهلاك ، وبالتالي بزيادة طلب الاستهلاك .

ومع ذلك فلا يبدو أن مثل هذا التدخل قد نجح تماماً . والواقع أن تنظيم النشاط عن طريق الميزانية كان بنوع عام بطيء وثقيل ؛ هذا علاوة على أنه بعد

وضع سنوات من ممارسة إعادة توزيع الدخل فان سلوك الأفراد يتغير بطريقة تتعلق بطلبات أجورهم وأن الفرق بين مستوى الدخل يظل دائماً كبيراً، كما كان في الماضي . وأيضاً ، فإن الضغط الضرائبي ، وبعد أن زاد سريعاً وصل إلى حده الأقصى لم يزد عنه منذ ذلك الوقت ، ووضع نفسه في متوسط نسبي فيما تحول ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي . ( فمثلاً في أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ كانت النسب المئوية هي التالية : إنجلترا ٣٢٪ و ٢٨٫٨٪ ؛ وألمانيا ٣٠٫٢٪ و ٣٤٫٨٪ ؛ وفرنسا ٢٩٫٨٪ و ٣٧٫٥٪ ؛ والنرويج ٤١٪ و ٣٤٫٥٪ ؛ والولايات المتحدة ٢٤٫٢٪ و ٢٥٫٥٪ ؛ وكندا ٢١٪ و ٢٦٫٦٪ ) . ونتيجة للاحترام للضمنى لهذا الحد الأقصى ، فإن الزيادة المطلقة في المصروفات العامة قد خضعت إذن لزيادة بمجموع الإنتاج القومي : وكما زادت هذه بسرعة ، كان الأمر كذلك بالنسبة لحجم المصروفات العامة ، وقل التفاوت بين العناصر المنتجة في حدته ، إذ أن الحاجات التي عبروا عنها أرضيت بطريقة نسبية ، وكان الموقف على عكس ذلك حينما يكون الإنتاج القومي قد ظل راکداً من عام إلى آخر ، إذ أن المصروفات ستؤدي إلى المنافسة ، ويطرح سؤال عما كان أفضل من أجل التنمية ، وكيف يتم إختيار ذلك وعلمينا أن نلاحظ أنه ، عند نهاية الستينيات ، كان تقليل الضغط الضرائبي أمراً مأمولاً فيه ، معبراً بذلك عن رغبة في وفك ارتباط ، الدولة .

أما الشكل الثاني للدخل فكان هو التنظيمات . وكانت أقل اعتدالاً عما كانت عليه في الماضي . وكان الأمر يتعلق دائماً بالوصول إلى نفس الهدف ( تنمية سريعة ، ومستمرة ، ومتوازنة ) وليس عن طريق إجبار الفرد ولكن بحشه على أن يعمل متطوعاً في اتجاه معين ، ولا يكون ذلك عن طريق مباشر ، ولكن غير مباشر ؛ وفي هذه الديالكتية بين الدولة والمواطن ، توضع الخطوط بشكل أكثر

تحت حرية الاخير أكثر من وضعها تحت سلطة الأولى . وهذا النوع من التدخل لا يزال يستخدم خلال الفترة موضوع الدراسة ، ويمثل أحد مميزاتنا . والواقع أنه حين أوشكت فترة إعادة البناء على التمهية ، ظهرت ضغوط ( في الولايات المتحدة بشكل خاص في عام ١٩٤٨ ) من أجل إنهاء الرقابات التي كانت موجودة في خلال فترة الحرب ، وعلى العكس مما كانت متوقعة فإن الصراع ضد النتائج ( ارتفاع كبير في الاسعار ) المترتبة على حرب كوريا ( ١٩٥٠ ) لم يعالج بالإجراءات المباشرة ( مثل تقوية الإشراف الطليهي المباشر الذي كان لا يزال مستخدماً ) ولكن بشكل رئيسي عن طريق وسائل غير مباشرة ؛ وكانت سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٢ بالنسبة لمجموع الإقتصاد الغربي ، هي سنوات ترك الوسائل المباشرة وإبدالها بالتدخل غير المباشر . ولذلك فن الضرورى فهم التنظيمات بالمعنى الواسع : فالدولة تدخلت عن طريق تعديل وزيادة لائراء النصوص الموجودة ، ( وهكذا فإن التشريع الضرائبي لم يصنع على أنه مجموعة من القواعد تسمح بتحديد المحتوى والحصيللة الضرائبية للدول ، ولكن لمجموعة — حوافز ، دوافع ، إعفاءات — يمكنها دائماً أن تتغير في صالح التنمية ) وبخلق طرق جديدة للاستخدام ( فمثلاً ، منذ اللحظة التي أصبح فيها القطاع المصرفي مؤملاً جزئياً أو كلياً ، فإن استخدام الائتمان قد أصبح محدوداً — ففي فرنسا عن طريق منظمة مثل المجلس الوطني للائتمان ، ووزارة المالية ، وتسكون بمجرع هذه القواعد والتنظيمات السياسة النقدية ) .

وهذا التدخل التنظيمي ظهر في كل الميادين ، وسيبقى هنا مثاليين على ذلك . فن ناهية ، فبعد إقرار إنشاء السوق المشتركة بين الدول الأوروبية ، وأصبح لتبادل السلع هدفاً له طبيعة حرة كاملة ، أصبح تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أمراً أساسياً بالنسبة لكل دولة عضوة ، إذ أن العجز التجاري ، وبالنسبة

لإجراءات إعادة التوازن التي يتطلبها ، يستتبع إبطاء في التنمية لفترة طويلة أو قصيرة نسبياً ، الأمر الذي يظهر ضرورة ضمان ، ومن أجل موازنة مثل هذا الموقف ، تصدير السلع بأكثر الأسعار قبولاً للمنافسة ، والبحث عن تكايف الإنتاج الأقل ارتفاعاً ، ولما كانت المؤسسات ذات الحجم الضخم هي التي تعتبر على أنها الأكثر قدرة على تصدير الكمية الأكبر ، وبأقل الأسعار ، فإن السلطات العامة قد زادت عندئذ من التنظيمات مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة (وضرائبية بنوع خاص) لكي تحض المؤسسات على أن تندمج في بعضها ، وتزيد من حجمها (مثل فرنسا في أعوام الستينيات) . ومن ناحية أخرى ، وفي الولايات المتحدة ، كما هو الحال في أوروبا ، فلما كانت أهمية النقد والائتمان والقطاعات قد ظهرت أهميتها ، (يسمح الائتمان للمشروعات بتمويل إستثمارات ، وزيادة قدرتها على الإنتاج ، وتطبيق التقدم التقني ، ورفع مستوى طلب الاستثمار ، وكذلك طلبات الاستهلاك من جانب الأفراد) ، فإن مجموعة من التنظيمات تهدف تنمية المجموع المقتدى قد وضعت من أجل إدارة النشاط الاقتصادي .

وهكذا ، فإن اتجاه تطور النظام الرأسمالي كان واضحاً . فلقد إستمرت عملية تركز المشروعات ، ولم تعد الرأسمالية نظاماً للوحدات الصغيرة ، ولكن لوحدات كبيرة ، الكثير منها دولي . وزاد تدخل الدولة ثم تناقص في نفس الوقت الذي غير فيه من شكله ؛ وكانت رأسمالية الوحدات الكبيرة ترغب في أن تكون أكثر حرية ، ولم يكن في وسعها أن يكون خلاف ذلك ، وهو في مرحلة توسع .

#### ٢ - التبعيات في النظام الاشتراكي :

لم يتبع النظام الاشتراكي تنمية على نسق واحد خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية . وإذا كان قد كسب ، نتيجة للانتصار الروسي في عام ١٩٤٥ عدداً من

دول أوروبا الوسطى والشرقية ، فإنه تعدل بعد ذلك وبشكل واضح في هذا المجموع من الدول الأوروبية ؛ هذا علاوة على أنه منذ عام ١٩٤٩ ، ونهاية الحرب الأهلية في الصين ، ولد نظام اشتراكي جديد في بلاد مختلفة ، يهرع الإنسانية ، وإصطلم بالاشتراكية الأوروبية .

### أولاً - التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية :

ظهر عدد متزايد من النقد للتنظيم الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية وفي دول الديمقراطية الشعبية ، خلال السنوات التالية لموت ستالين (١٩٥٣) ومقت نهاية الخمسينيات ، حدثت تطورات إستمرت خلال سنوات الستينيات ، وأعطت ملامح جديدة للنظم الاشتراكية الأوروبية .

فإنه كانت هناك الصعوبات ، وكانت قد ظهرت في كل ميدان — الإنتاج ، والتوزيع — وتسببت في إنتقادات كثيرة بدت على أنها ستقوى بالاطمن العام في النظام نفسه ، إذ أن التنظيمات التي كانت تعود إلى سنوات الثلاثينيات ، إزداد ظهور عدم قدرتها على مسايرة الظروف الحديثة .

ففي ميدان الإنتاج زاد الإنتاف إلى عدم كفاية تنمية المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية .

وكان للمشروعات الصناعية وضماً خاصاً ؛ فوحدة الإنتاج كانت لها شخصية حسابية ، وكانت مسؤولة عن إيراداتها أمام هيئات الإدارة الاقتصادية ؛ وكان عليها أن تضمن بوسائلها الخاصة ، وفي نطاق النشاط المحدد عن طريق الخطة ، نفقاتها الخاصة بالإستثمار عن طريق إيرادات ، وأن تحقق ، إن أمكن ، ربحاً معيناً ، وهذه الحالة إنتقدت إبتداء من عام ١٩٦٢ ، في الوقت الذي لاحظ فيه ليبيرمان Liberman ، وتراپز نيسكوف Trapez-Nihov وجود

ضدّام مستمر في المصالحة بين الإدارة والمشروعات ( وكانت هذه تأخذ على تلك أمر الروتين ، وقلة الحركة وروح التجديد وسوء التنفيذ السكين في الخطة ، وهذه تأخذ على تلك وصاية مدعومة تترجم عن طريق كثرة التوجيهات والإشراف وكذلك تدخل مستمرا في إدارة العمل ) وأيضا أن الإدارة السلطوية كانت تهدد المصالح العامة للتنمية الاقتصادية بسبب عدم موازنة الإنتاج لحاجات المستهلكين ( رغم وجود خطة تفصيلية ) وعدم كفاية منح الموارد الإنتاجية الأمر الذي يتسبب ، جزئياً ، في تبذيرها ؛ وفي نفس الوقت ، إقترحوا إجراءات تحض المؤسسات على تنفيذ الخطة بطريقة أكثر دقة ، ودون إشراف ليس له من داع ، وذلك عن طريق ترك حرية الاختيار لهم فيما يتعلق بالوسائل ، وعدم فرض توجيهات عليهم ، سوى عدد بسيط للغاية .

وكانت المشروعات الزراعية تطرح كذلك مشكلات . فإذا كانت إدارة السوفخوز Sovkhoz ، أو مراعى الدولة ، تخضع لنفس قواعد المشروعات الصناعية ، فإنها كانت تطرح تساؤلات مماثلة ، فإن إدارة السكولخوز Kolkhoz أو التعاونيات الزراعية ، كانت مختلفة . والواقع أن هذه الأخيرة كانت قد خضعت دائماً لضغط كبير من جانب الدولة ( كما حدث في سنوات الثلاثينيات ) إذ أن تفكير الساطة بالنسبة لجماعية الزراعة كانت تنسم دائماً بعدم الثقة ، وإستخدام وسائل مختلفة لوضع السكولخوز كعمالة إستثمار ، والعاملين في السكولخوز كمنتجين في خدمة التصنيع ، ( تسليم إجباري للدولة ، أسعار تسليم دائماً أقل من المعدل ، ضرائب تفرض على إيراد السكولخوز — وحق في حالة عجز إدارة السكولخوز — وضرائب على إيراد رجال السكولخوز ، وبطريقة تصاعدية ، وأجور لرجال السكولخوز ليست مضمونة ، وليست كلها نقدية ، وتنظيم العمل الزراعي بواسطة محطات الآلات والجارات ، التي تهدف

إلى السيطرة على السكولخوز ومنعه من أن يكون مجموعاته الزراعية الخاصة به ،  
وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا ما كان في وسع رجال السكولخوز أن تكون لهم  
بعض الملكيات الفردية (مساكن ، بعض قطع الأرض بها ثم ، وسائل إنتاج) فإن هذه  
الحرية كانت لها في نفس الوقت هدفاً سياسياً (تقليل المقاومة التقليدية للانحلال للدخول  
في التعاونيات) ، وإقتصادية (تزويد أسواق المدن بعدد من المنتجات) ،  
وإجتماعية (أن الإيرادات التي سيحصلون عليها تسمح بعدم ضمان أجور العمل) .  
وكانت هذه الانتقادات التي ظهرت في بداية سنوات الخمسينيات قد فضحت إذن  
ذلك الإرغام الكبير الذي تمارسه الدولة والذي كان من نتائجه التنمية غير الكافية  
للإنتاج الزراعي ، وإنتاج ضعيف للفرد ، وبالتالي صعوبات متزايدة .

وكان تنظيم التوزيع يشير كذلك إنتقادات بعدم مساهمته لتحقيق موازنة  
الإنتاج للاستهلاك .

فعل مستوى التوزيع نفسه ، كان نظام توزيع السلع الإنتاجية قد استمر  
هو نفسه الذي كان قد وضع لمواجهة حالة فقر ، ومن أجل إرضاء الحالات  
ذات الأولوية التي حددتها الخطة ( فكانت لكل وزارة إدارتها الخاصة بها  
من أجل البيع والتموين ، وتنظيم التوزيع على أساس العمليات ) ، وذكروا  
حينئذ أن هذه المنظمات كانت تتسبب في نشأة صدام بين إدارات الخطة وبين  
الوزارات ، وفي تفتيت إداري كبير لتوزيع وسائل الإنتاج ، وإلى إتجاه مستمر  
من جانب مديري المشروعات لزيادة مطالبهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على الحد  
الادنى الضروري ، وإلى التأخر في التسليم ، وعدم مطابقة المواصفات . وكان  
نظام توزيع السلع الإستهلاكية ، من جانب ، مقصراً ، لأن تخطيط التجارة كان  
يشتمل على تفصيلات كثيرة ، ومركراً على المستوى الإتحادي ، ( ٤٠٤ ) نوع من  
السلع ) وكذلك على مستوى الجموريات ( معظم المنتجات الأخرى ) وكان



يشتمل على كثير من العيوب ، وأغلبها منصوب عليه : فلم تقوم تجارة التجزئة بدورها كوسيط بين المنتج والمستهلك ؛ وكانت وسائل تخطيط الإنتاج لا تسمح بضمان موافقة العرض لمطالب المستهلكين ، وكان تسيير إدارة تجارة التجزئة نفسها قاصراً .

وعلى مستوى الإدارة الاقتصادية العامة ، كانت هناك انتقادات أخرى . فالتقدم كانت هناك ثلاث نظم يمكن قبولها — نظام وظائفى ، يخضع المشروع فيه ، ولسل من مظاهر إدارته ، لإدارة متخصصة يكون مهمها على علاقة دائمة ؛ ونظام إقليمي يخضع فيه ، وفى كل نواحى إدارته لإدارة إقتصادية إقليمية ، يمكنها ، أولاً ، أن تخضع لميثة إقتصادية أعلى ... وكان نظام أولوية المبدأ الإقليمى هو الذى وضع منذ عام ١٩٢٨ وظل مطبقاً حتى بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت كل وزارة — فيما معنى مندوبية أو قومية — لها إدارات متخصصة وخاصة بها ، تنظم الاستثمار ، والتموين ، وتستخدم ما يهيم فرعها ؛ ولما كانت فيديرالية بنوع عام ، فإنها كانت تدير المشروعات بطريق مباشر ؛ فكان هناك إذن مجموع مركز للغاية ، أو نظام لإدارة مركزية Glavki يتمشى مع إدارات أصغر قطاعية ، أو إقليمية . ولقد أخذوا على هذا النظام أنه يحدد من دور الإدارات العاملة ، ويمنع كل تنمية إقليمية متنافسة ، إذ أن كل وزارة كانت تستند وتعتمد على مصلحة فرعها سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالإدارة العادية أو فيما يتعلق بالتوسع : وفى نفس الوقت كانت مزايهاها ( مثل شمول الرؤية للفرع الذى يمكنه أن يخدم مصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعة ) قد قلت للغاية .

أما فيما يتعلق بالإصلاحات ، فنذ نهاية سنوات الخمسينيات ، ( اقترحت الكثير من الإصلاحات التى كانت تهدف زيادة التنمية ، بمنح المزيد من الامكنة للحرية والدرافع المادية ،

فغير تنظيم الإنتاج فنصوص لإصلاح المشروعات الصناعية ( ١ أكتوبر ١٩٦٥ ) أعطت إرضاء جزئياً لهذه المشروعات بترك حرية أكبر لهم عن طريق تقليل الإشراف الإدارى عنهم ؛ ولكنها فى نفس الوقت أعطت إرضاء جزئياً كذلك للإدارة فى نواحى أخرى . وأخذوا فى تطبيق هذا الإصلاح على مراحل وفى عام ١٩٦٩ ، كانت ثلاثة أرباع المشروعات تعطى ٨٣٪ من مجموع الإنتاج ، وتضع ٩٩٪ من الأرباح لهذا النظام الجديد ، ومع ذلك ، فسرطان ما ظهرت تناقضات جديدة : فيما بين القانون والواقع . إذ أن النصوص لم تعالج المسؤوليات بالنسبة للأجهزة الإدارية بينما كانت المشروعات تلتجئ إلى العقوبات فى حالة عدم القيام بالالتزامات ؛ وبين الروح المحافظة وروح الإصلاح إذ أن عدداً من المديرين لم يتخلوا عن عاداتهم التقليدية لإضفاء الحائق عن الإدارة ، التى من جانبها ، لم تترك عدم ثقتها المعتادة ؛ وبين حرية الإدارة التى أعطيت للمشروع والإحتفاظ بالأنظمة السابقة فى ميادين لا تلمشى مع ممارسة هذه الحرية ، لذا أنه لا يمكن بالفعل للمشروع أن يستخدم هذا الاستقلال الذاتى . وكانت النتيجة رغم الإصلاحات ، هو أن المثالب الرئيسية للنظام السابق لم تختف .

وكانت التغييرات فى الزراعة قد حدثت قبل ذلك بوقت قصير ، مادامت قد طبقت ، منذ عام ١٩٥٨ ، سياسة أكثر ليبرالية مع الكوئوز ، وإذا كان تخطيط الإنتاج قد ظل دائماً تفصيلياً ، فإن نظام الأسعار قد أصابه بعض التعديل ونخفت الضرائب ، وضمنت الأجور ، وأقيمت محطات الآلات والجرارات . ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع تقهقر فى الموقف ، الأمر الذى أدى إلى حدوث إصلاح جديد فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ ، أعطى لحرية أكبر للإدارة فكرة مختلفة للتخطيط ، وميزات فى السعر للكوئوز الذى يبيع المنتجات للدولة زيادة على خطة تجميع المنتجات ، وتوسيع فى التسهيلات المالية ،

وتشجيع لتنمية النشاطات غير الزراعية - الامر الذي كان يعادل ، ولأول مرة ، أن يحولوا قطاع الكوئحوز إلى وحدات مستقلة مستقلة ذاتي عن النشاط الإقتصادي الوطني ، وتكون تنميته مدفوعة بوسائل مرتبطة بالخوافز المادية . وعلاوة على ذلك ، أخذت اجراءات أخرى تتعلق بأفراد الكوئحوزات أنفسهم كانت بعضها تهدف زيادة ربطهم بالتنمية الجماعية ( مثل عمل نظام معاشات ) ، وكان البعض الآخر في صالح التنمية الفردية الخاصة ( لزيادة الإهتمام بالمواشي ) . ومع ذلك ، فيبدو أن كل هذه الإجراءات قد أدت إلى توازن كاف في الزراعة ، إذ أن عرض المنتجات الزراعية ظل أقل من الطلب ، رغم أن ثلث السكان العاملين يعمل في الزراعة وهذا ما يدفع إلى الإعتماد بشأن إجراءات أخرى سوف تتخذ في السنوات القادمة ، تميل إلى زيادة التقارب بين الصناعة والزراعة عن طريق استمرار تصنيع هذه الأخيرة ، وإلى تمركز أكبر لمشروعات الإستغلال الزراعي ، وتغيير في طبيعة الحياة الريفية عن طريق إدخال حياة المدن في الريف .

وخضع تنظيم التوزيع كذلك للتغيير فتمتد عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٥ . تم تنظيم نظام مركب ، من أجل توزيع السلع الإنتاجية ، بهدف تهادي أن تقوم الإدارات الإقليمية بأخذ ما يلزمها مسبقاً من المنتجات الأكثر ندرة ؛ ثم زاد الميل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، إلى تنمية المبادئ التجارية وبشكل يوصل إلى حصول المشروعات على هذه المواد ابتداء من المنابع الثابتة ، دون تأخير غير ضروري وفي أوقات معقولة . ومع ذلك فإن المحققات كانت قليلة ، إذ أن وضع نظام لا مركزي لاجهزة التوزيع ، أي زيادة سلطة توزيع الإيرادات الإقليمية ، كان وحده الذي نظم في ٢ يناير ١٩٦٧ ، و ٢٨ أبريل ١٩٦٩ . ومن جانبهم كان إصلاح المشروعات التجارية ، في نفس الوقت الذي حدث فيه إصلاح المشروعات الصناعية ( ١٩٦٥ ) قد تم تشكيكه ؛ ولكن منذ نهاية عام ١٩٦٩ ، لم يطبق إلا على

١٠٠٠ رطل نخل توزيع (من ٦٧٠.٠٠٠) يمثلون ٩٪ من قيمة التعامل ،  
ويستخدمون ٦٪ من العاملين في هذا الفرع . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه  
النتائج لم تكن مرضية أبداً : فالدور المشجع للربح قد ظل ضعيفاً ، إذ أن أسعار  
التجوزة كانت منخفضة ، والإنتاجية قليلة الإرتفاع ، فلم تبد هذه المشروعات ،  
وكما كان الحال بالنسبة للصناعة ، قدرة على أن تستوعب الروح الجديدة التي  
طالبت بها الإصلاح ، وظلت المعدات التقليدية تطبق بطريقة تؤدي إلى تنفيذ  
شكلي لخطة أرقام الأعمال والارباح .

وكان نظام الإدارة الاقتصادية العام هو أول من تعدل . ففي شهر فبراير  
١٩٥٧ ، تقرر إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد تبعاً للمبدأ الأفقي : فالوزارات  
الاقتصادية التي كانت قد تحولت إلى مناطق نفوذ لا يمكن حكمها ، أُنفيت ، وتم  
تقسيم الإقليم إلى مناطق إقتصادية إدارية كانت بحسب الاس الاقتصادية الوطني  
( سافنار خور Savnar Khoz ) هي التي تدير مشروعاتها . وبسرعة ، أدت هذه  
التخفيضات التي أدخلت إلى إعادة ظهور إدارة لها طليعة مرتبطة بالقطاع : فعلى  
المستوى الإتحادي إنشئت ما تعادل وزارة كبرى إقتصادية ، وهي المجلس الأعلى  
للإقتصاد القومي ( ١٣ مارس ١٩٦٣ ) ، وفي كل من الثلاث جمهوريات الأكبر  
إنشئت سافنار خور جمهورية لكي تضمن إدارة السافنار خورات الإقليمية ،  
وخرجت إدارة قطاعات عديدة من عمل هذا السافنار خور . ولما كانت إدارة  
هذه المؤسسات ( سافنار خور ) قد أدت إلى تفكيك الاقتصاد ، فإن السلطات قد  
اضطرت إلى وضع إصلاح جديد ( ٢ أكتوبر ١٩٦٥ ) مماصر لذلك الفخااص  
بالمشروعات ، وحيث احتفظوا من جديد بمبدأ أهمية القطاع في شكل متنافع  
ذلك الذي كانوا قد استخدموه من قبل : فإذا كانت الوزارة تدير دائماً وحدة  
الانتاج ، في إطار الفرع ، وتوجه السياسة التقنية للفرع ، والأبحاث الصناعية

التعليمية، فلم يكن لها مجرد حقوق، بل كذلك التزامات تجاه المشروع، نتيجة  
للأهمية المتزايدة المعطاة للإشراف: وعلاوة على ذلك فإن المظهر الإقليمي لم  
يجهل؛ ( السياسة الإقليمية لتنمية الصناعات والاستهلاك، التخطيط الإقليمي،  
نسب الأنشطة التي تشرف عليها الوزارات الفيدرالية الأقل من تلك التي ترجع  
إلى الوزارات الاتحادية الجمهورية )؛ وأخيراً فإن بعض العوامل الوظيفية قد  
أعيد إدخالها، مادامت بعض الإدارات الوظيفية ( مثل مجالس الدولة للخططة،  
والبنيان، وللتزود بالمراد والتقنية مثلاً )، قد لاحظوا بها.

وكانت كل هذه التعديلات قد سارت في نفس الوقت الذي تم فيه إعادة  
إقامة لإنهاء اشتراكى جديد، في جزء آخر من العالم.

### ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا :

لم تنتشر الاشتراكية فقط في أوروبا، ولكن كذلك في آسيا، وحيث قررت  
إحدى الدول، وهي الصين، أن تطبق هذا النظام لتنظيم مواردها، من أجل  
ضمان تميمتها، وبعد أن تمت التغييرات، ظهرت صعوبات بعد بضعة سنوات  
وأدت إلى ما اتفقنا على أن نسميه بالثورة الثقافية.

أما عن مولد هذه الاشتراكية؛ فبمجرد أن انتهت الحرب الأهلية  
( ١٩٤٩ )، حتى بدأت السلطة الجديدة في إجراء تعديلات عميقة في البنيان، في  
الزراعة والصناعة؛ ولكنها تذكرت مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية من طام  
١٩١٧ إلى ١٩٢١، والعودة إلى الراء التي كانت هي السياسة الاقتصادية  
الجديدة N. E. P، فسارت بحذر أكبر، الأمر الذي سمح لها بأن تزيد من  
سرعتها.

ففي قطاع الزراعة، كان الإصلاح أكثر شمولاً، وكان الوقت المحرك

يتمثل في وجود عدم مساواة كبيرة في توزيع الاراضى ، مادام مايزب من ٦٠ مليون أسرة كانت توزع فيما بينها ٨٨ مليون هكتار من الاراض على الطريقة التالية : ٢٤ مليون من الملاك الاراضى ( أى ٤٪ من المجموع ) يمتلكون ٤٤ مليون هكتار ( أى ٥٠٪ من الاراضى ) ، و ٣٦ مليون فلاح غنى ( ٦٪ ) يمتلكون ١٥٥ مليون هكتار ( ١٨٪ ) ، و ١٢ مليون من الفلاحين المتوسطين ( ٢٠٪ ) ١٣ مليون هكتار ( ١٥٪ ) أى ١١ هكتار للأسرة ، و ٤٢ مليون من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين ( ٧٠٪ ) لديهم ١٤٤ مليون هكتار ( ١٧٪ ) أى ٠٣٪ هكتار للأسرة .

ولقد مر الإصلاح الزراعى على ثلاثة مراحل . فالتدأ أعلن في ٢ يونيو ١٩٥٠ ، وألغى النظام الاقطاعى للملكية الزراعية ، ، وألغى الديون القديمة الخاصة باستثمار الارض ، واستولى على ممتلكات كبار الملاك ثم وزعها على فقراء الفلاحين ورغم أن هذه المصادرة كانت جزئية ، اذ أن الفلاحين الأغنياء الذين كانوا يزرعون أنفسهم أملاكهم مع عمال زراعيين لم يمسوا ، ولم يلغوا مبدأ الملكية الفردية ، فإن ٩٢٪ من المساحة المزروعة والى كانت لملاك هتارين غالبين قد طبقت عليها هذه الاجراءات وبدأت المرحلة الثانية فى شهر مارس ١٩٥٣ ، وفى الوقت الذى أعلنت فيه اللجنة المركزية للحزب التوسع فى الحركة التعاونية عن طريق تكوين مجموعات مبنية متبادلة مؤقتة فى أول الامر ثم دائمة بعد ذلك ( وكان هذا التدرج يتمشى بدرجة كبيرة مع الظروف الموجودة ، خاصة وأنه وكانت هناك فى الصين القديمة مجموعات مؤقتة حيث كان الفلاحون يضعون سوياً ، وبالاشتراك ، عملهم وأدواتهم اللازمة للعمال الزراعية ، دون أن يكون هناك فقدان للملكية ، فلم يكن الامر يتعلق سوى بالحصول على استثمارية هذه المجموعات ) ، وإنشاء تعاونيات شبه اشتراكية الانتاج الزراعى ( وحيث كان المشاركون يقدمون وسائل الانتاج - الارض ، والادوات ، الهمائم - ويستلمون

في نظير ذلك « أنصبة » ، وكان الانتاج الذى يحصلون عليه ، يقسم بالنصف ، تبعاً لعدد الانصبة ، والنصف الآخر تبعاً لنظام من النقط تحسب طبقاً لعدد أيام العمل التى تمت) ويمكنها أن تتحول إلى تعاونيات اشتراكية (وسيت لا يعطى النظام الحق فى « أنصبة » ، مادامت الملكية جماعية ، ويتم توزيع الانتاج فى علاقة بالعمل ) . وفى بداية عام ١٩٥٥ كانت ١٥٪ من أسر الفلاحين تشارك فى التعاونيات الاشتراكية . وفى يوليو عام ١٩٥٥ طلب ماوتسى تونج الإسراع فى انشاء التعاونيات الاشتراكية حتى تشارك الاسر فيها فى عام ١٩٦٠ ، وتمت بذلك عملية التحول إلى النظام الجماعى ، لا فى أربع سنوات ، ولكن فى عامين فقط ، مادام ٩٦٪ من الاسر كانت ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٧ ، قد دخلت فى نظام التنمية الاشتراكية . وكانت المرحلة الثالثة هى مرحلة إنشاء الكوميونات الشعبية ، والى وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ ، وفى عام ١٩٥٩ كان ٢٦٨٥٧٨ كوميون شعبى قد أخذ مكان ٧٠٠٠٠٠٠ تعاونية من التعاونيات الموجودة ( ووصل عددهم الآن إلى ٧٥٠٠٠ ) وأصبحت كل منها تنقسم داخليا إلى عدد من الفرق (التعاونيات القديمة) وإلى عدد من المجموعات ، ولكل منها ما يقرب من ٢٠ هكتار من الارض ، ومن ٤٠ إلى ٦٠ فلاح . والمجموعة هى الجزء الأساسى من النظام ، ومادامت ملكية الارض التى توزعها جماعية وكذلك البهايم وأدوات العمل الكبيرة ، فإنها تضع خطة الزراعة الخاصة بها ، وتوزع الايدى العاملة ، وتحسب « نقط العمل » ، والكوميون من ناحيته ، هو إطار المحققات الجماعية ذات النطاق الاكبر ، ما دام هو الإطار الخاص بالانتاج ، وبالاتهلاك ، وبتوزيع الاستثمارات (وهو كذلك المستوى الاخير للدولة مادامت الادارة السياسية ، والتنظيم الاقتصادى يتكاملان فى نفس المندوبين المسئولين عنها ) .

وكذلك فى الصناعة ، فإن هذه التغيرات لم تكرر أقل من ذلك - فى أول

الامر. تقرر ألا يبدأوا في التأمينات العامة للصناعة والتجارة ، وكانوا قد تمكنوا في مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ووجدوا أنه من الاصلاح قبل أى شئ أن يتفادوا تفكك الاقتصاد . وفي هذا المعنى أعلن برنامج ١٩٤٩ ، وبكل وضوح : « إن المبدأ الاساسى للبناء الاقتصاد لجمهورية الصين الشعبية هو تنمية الانتاج بسياسة تعمل حساباً في نفس الوقت للمصالح العامة والخاصة وتفيد في نفس الوقت من العمل وعن رأس المال » (المادة ٢٦) . ولكن السلطات العامة لم تهمل أبداً هذا القطاع ما دامت ، ولها إحتكار تجارة الجملة ، مضطرة إلى المرور عن طريقة لتشتري أو لتبيع السلع ، الامر الذى سمح لها بأن تشرف على الإنتاج الخاص . ومع ذلك ، فإن ردود الفعل كانت هنا أكثر قوة عما كانت عليه في قطاع الزراعة ، مادام عدد من رؤساء المشروعات قد أقفلوا مصانعهم ، وحاولوا السفر إلى الخارج ، أو تصدير رؤوس أموالهم ؛ وإذا كانت الدولة قد قامت بحركة رد فعل وزادت من مراقبتها ، ومن المصادرات والضرائب ، فإن بداية الجماعة في عام ١٩٥٠ قد أجبرها على التراجع وعلى أن توافق على منح القطاع الخاص تخفيفات من الأعباء ( تقليل الضرائب ، منح إئتمانات ) .

ومع ذلك ، فإن الزحف من أجل التأميم قد بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٠ . فصدرت ، في شهر ديسمبر ، لوائح مؤقتة للمشروعات الخاصة تجبرها على الخضوع للإدارة ، للحصول على موافقة على خطط إنتاجها والبيع والتعديلات التى لا تتمشى مع وجهات نظرها ؛ وهذه المحاولة الاولى لإدارة الإقتصاد كانت متسعة إلى درجة أن هذه اللوائح كانت تطبق على توزيع الايراد عن طريق المشروع . وفي عام ١٩٥١ بدأت حملة ضد الإرتشاء ، والتهرب من الضرائب ، وسرقة الاملاك العامة ، وسرقة أسرار الدولة ، وشجعوا النقد الذاتى ، وكتابة البلاغات ، وقل حجم النهب الذى كان للقطاع الخاص . ثم تمت بعد بضعة سنوات ،



١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، عملية لإحلال التأمينات محل اللوائح، ففي شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، استدعى رؤساء المشروعات إلى المؤتمر الوطني للصناعات والتجارة ، وعرفوا نيات الحكومة الخاصة ببناء اقتصاد إشتراكي لا يترك أى مكان للقطاع الخاص ، وحينئذ أنشئت مشروعات مشتركة ، ضمنت الدولة إدارتها : ولم يقدم القطاع الخاص فيها سوى رأس المال والموظفين ، ثم أمت بعض المشروعات ( وكانت وسيلة التخلص الأكثر شيوعاً فى إستخدامها هى الحكم على المالك بحريمة الرأسمالية البروقراطية ) ومنع رؤساء المشروعات الذين كانوا يرغبون فى وقف نشاطهم من القيام بذلك . ولذلك فإن حق الملكية لم يبق إلا من الناحية المظهرية ، مادام إشراف الدولة قد إمتد إلى كل مكان ؛ وعلاوة على ذلك ، ففي هذا الوقت ( ١٩٥٥ ) كانت قيمة إنتاج القطاع الخاص ، والى كانت تمثل ٣٩٪ من القيمة الكلية فى عام ١٩٥٢ ، لا تصل إلا إلى ١٦٪ ، وكان ٨٣٪ من هذا الإنتاج يمثل طلبات الدولة . وأخيراً ، وفى أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ زادت سرعة حركة التحول إلى الاشتراكية عن طريق زيادة تمرکز المشروعات ( أصبحت الغالبية من بينها مشروعات مشتركة ، ولم يعد المالك يستلبون بعد ذلك مكاسباً ، بل أرباحاً فقط ، وتحولوا بهذه الطريقة إلى أصحاب مرتبات ) بينما تمت عملية تجميع صغار الحرفيين والتجار فى تعاونيات . وفى عام ١٩٥٦ ، كان من الممكن إعتبار أن عملية التحول إلى « الجماعية » قد تمت فى مجموعها .

أما عن الصعوبات ، وعن الثورة الثقافية فإن التطبيق الإشتراكي فى سنوات الخمسينيات ، ورغم الحذر المستخدم ، قد واجه بعض الصعوبات التى تزايدت فى بداية الستينيات ، وإنتهت إلى الثورة الثقافية .

وفى أثناء ، وبعد التحول إلى « الجماعية » مباشرة ، سادت بعض المجادلات عن فكرتها ، وشكلها ، وعن مداها .

وكان بعضها ناتجاً عن العلاقات الصينية الروسية . فأولاً ، كانت فترة الخطأ الأولى قد تميزت بسيطرة الآراء الروسية : وضع ومتابعة الخطط عن طريق المستشارين السوفييت ، والإشراف البيروقراطي على كل المستويات ، والمسئولية الفردية للمديرين . ولكن تقاليد الحزب الشيوعي الصيني كانت موجودة دائماً ( كانت لجنان الحزب لاتيميل كثيراً لقبول فكرة أحد المديرين الذي له سلطة على العمال وعلى المرظفين ) ، وأظهرت الصناعة أنها أكثر تجاوباً من مطالب السوق عما كان عليه الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيقية ، خاصة وأن الصين لم تكن تنقضا أيدي عاملة ، فمقدم قسم من الحزب برأى أن عملية « جماعية » الإنتاج لم تكن ضرورية وهذا الجدل السياسي ، والذي كان الأول من نوعه في تاريخ النظام ، انتهى بالتدخل الشخصي لماوتسي تونج وتأكيد أن المزارع الجماعية تمثل مصالحة حتى في حالة عدم وجود الميسكنة . وبعد ذلك ، وكان موت ستالين ( مارس ١٩٥٣ ) قد أدى إلى تعديل في الجماعية الزراعية في الدول الديمقراطية الشعبية ( التخلي عن الملكيات الجماعية في يوجوسلافيا وفي بولندا ، والمساكن الذي عمل للمشروعات الخاصة في البلاد الأخرى ، وإرخاء المجموعات الحكومية في المناطق التي لم تكن الحركة الجماعية قد تمت فيها ) ، وعادت المجادلات عن « الجماعية » في الزراعة من جديد ، ورغم أنها تركزت هذه المرة لا على صحة أسس العمل ، ولكن على سرعة الإنجاز ، إلا أن البعض اعتقد أن هذا الإبطاء سيؤدي إلى التخلي عنها بعد فترة قصيرة أو طويلة . وهنا أيضاً ( مايو ١٩٥٥ ) تدخل ماوتسي تونج وإتهم القيادات « بالسير في الخلف وبعرج مثل النسوة الهزازين بأرجل ملفوفة » وبشكل حاسم ، مادام قد ضمن أن « الجماعية » ستنتهي بسرعة . وأخيراً ، في عام ١٩٥٦ ، رفضت الصين أن تتهم ستالين على طول الخط ، الأمر الذي استخدم من أجل تبرير وقوع تغيير في سياستها ، أو التخلي عن الاتجاه البيروقراطي المركزي في صالح الدافع المحلي الشعبي وحتميات تنمية التخطيط السوفيتي .

وكانت صعوبات أخرى قد إصابت تنمية أعوام ١٩٥٦ — ١٩٦٠ في عام ١٩٥٧ ، السنة النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كانت معظم الأهداف الصناعية بالفعل قد تحققت منذ العام السابق ، ولكن تنمية الزراعة بسرعة أقل كانت تهدد بإبطاء التوسع الصناعي في وقت قريب ؛ ومن ناحية أخرى . أعطت مصاحب العالم الشيوعي نتائجها في الصين ، ما دامت حركات الإضراب قد نشأت ، ومادام الفلاحون قد بدأوا في ترك الجماعات الجديدة . وعندئذ دعا مارتسي تونج أبناء وطنه إلى نقد الطريقة التي يقود بها الحزب البلاد ، متخلياً بذلك عن فكرة التضامن في الخط الواحد إلى فكرة مجتمع متعدد الخطوط (١) . وقبلت الدعوة إلى التناقص والمائة زهرة ، ؛ فزادت التعامقات والإتهامات . ولكن التجربة أوقفت ، إذ أنها أظهرت الصعوبات الموجودة في العلاقات بين نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية ، مدنية ومركزية ، وسكان من الفلاحين ، منقسمين على أراضي شاسعة ويعطرحون مشكلة معرفة كيفية الوصول بجماهير الفلاحين إلى الاشتراكية ، دون التخلي عن النظام ، ولا قتل الحافظ الفردي وبالنسبة لماور ، كان على أعضاء والجمعيات ، أن يهتموا بتنمية الزراعة ، وتنويع الإقتصاد ، وبالتكنولوجيا حتى يحددوا باستمرار نشاطاتهم بطريقتهم الخاصة ، وطبقاً لمواردهم وكانت حركة والفقره الكبيرة للأمام ، تهدف منتج نوع من الإستقلال الذاتي للوحدات الصناعية في الأقاليم وبناء مصانع في المناطق التي لم يكن بها ؛ ومن أجل الوصول إلى ذلك ،

---

(١) رأى ماو أنه يمكن أن يكون هناك ليس فقط صدامات في المصالح بين المجموعات المختلفة في دولة اشتراكية ، بل وأيضاً صدامات مماثلة بين الشعب والحكومة الاشتراكية ، إذ أنه هناك تناقض بين مصالح المواطن بصفته مواطن ومصلحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ، كما يمكن أن يكون هناك صدام بين مصالحه بصفته عضواً في مجموعة اجتماعية ومصلحه بصفته مواطن في الدولة .

زاد النظام اللامركزي ، وأنشئت الكوميونات الشعبية ، التي كانت تمثل الإطار للتنظيم في نفس الوقت تمثل إجابة ماو على الاتجاه الليبرالراطي ، ما دامت مستحصل على أكبر نصيب يمكن من الاستقلال الذاتي ، ولن تحصل على تعليمات منفصلة من السلطة المركزية ، ولكن مجرد تشجيعات ونصائح . وفي عام ١٩٥٩ ، أدت الصعوبات إلى وقف التجربة وتخلي ماوتسي تونج عن رئاسة الجمهورية . وتخلت سنوات الستينيات كذلك مجادلات أكثر خطورة ، ما دامت قد انتهت إلى الثورة الثقافية .

ففي خريف ١٩٦٢ كانت الزراعة والصناعة الصيلية قد إستعادت مستوى إنتاجها السابق ، ومع محصولات جيدة في عام ١٩٦٢ ، أصبح من الممكن وضع خطط جديدة للجمعية الاقتصادية . ومع ذلك فإن الوضع كان قد تغير ، فسنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٢ كانت فترة قلة محصول تميزت بسياسة تقشف ، ولكن كذلك بتقوية أعداد الماوية ، إذ أن النظم الجماعية وسلطة الحزب كانت قد قات قوتها ، وزاد عدد أولئك الذين رأوا في هذا التمهق فرصة لإنباع مثل بعض الديمقراطيات الشعبية الاوليوية والعمل على ليبرالية النظام الاشتراكي فأصبح هناك تياران من الرأي يقسمان الصين - الواحد يؤمنه في غالبية العظمى المثقفون والتكنوقراطيون ، وإطالب بتغييرات مشابهة لتلك التي وقعت في أوروبا الشرقية وتوجيه الإقتصاد طبقاً لإحتياجات السوق ، والثاني يحصل على تأييد كبير في طبقات المجتمع الأخرى ، وظل خلاصاً لثقل اليد الشعبية الخاصة بتعبئة الجماهير - . وفي عام ١٩٦٤ ، وجد هذا الأخير نفسه أمام بديلين : إتخاذ الإتجاه المعتدل وتعديل النظام الاشتراكي صوب ليبرالية أكبر ( الأمر الذي كان يتطلب الاستقلال الذاتي للمسديرين في التخطيط ، والإعتراف بالدور الذي تلعبه التكاليف ، واستخدام الربح كمدل للناعلية ، والموافقة على وجود قطاع خاص هام في الزراعة وحتى العودة إلى نظام الإستثمار الأسري )

أو أن يعمل على انتصار الاتجاه الصلب والإحتفاظ بالإشتراكية دون تغيير (الأمر الذى كان يعنى أن المهم لم يكن هو التكاليف والعقلانية ولكن زيادة الإنتاج بكل الوسائل وكذلك، وهى نقطة لم تكن مذكورة بصراحة، رفض جذب الإستثمارات صوب المناطق الساحلية الأكثر نمواً وعلى حساب الداخل) .

وفى عام ١٩٦٥ ، كان نفوذ ماوتسى تونج، ورغم مساعدة الجيش، لا يتقدم كثيراً، وإذا كانت حركة التعليم الإشتراكي التى كان هدفها هو إعادة دفع إنشاء المزارع الجماعية قد لقيت بعض النجاح، فإن قطاعاً خاصاً كبيراً كان لا يزال مردداً. وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ألقى الماريشال لين بياو Lin Biao خطبة « صوب انتصار النظام الشعبى ، مثلاً بذلك بداية الثورة الثقافية. وإنتشرت هذه الثورة بعد ذلك من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩ ، وأخذت ثلاث مراحل : فى أول الأمر وجهوا الهجوم ضد المدارس والجامعات ، والكتاب ورجال الحزب الذين كانوا يحمونها، ثم ضد أنصار الليبرالية الإقتصادية ، وأخيراً ضد رؤساء جهاز الحزب . والواقع ، وفيما يتعلق بماو، فإن السير صوب الإشتراكية كان قد وقف عن طريق تحالف عناصر « بورجوازية » جديدة مع القداماء ، الأمر الذى كان قد أدى إلى تكوين طبقة اجتماعية جديدة ، كان المتحدثون باسمها هم الليبراليين، ومراكز التكنولوجيا والذين الذين تستند إلى كبار الموظفين فى الإدارة، وكان من اللازم، وفى مواجهة الأهل، اتخاذ موقف بالتمسك تجاه الكتاب ، والاساندة البورجوازيين ، وفضح أعوان الاتجاه الانحرافى ، والقضاء على رؤساء الحزب . وحين نجحت الثورة الثقافية بواسطة ماوتسى تونج، تمكن عندئذ ، ومنذ عام ١٩٦٩ ، من أن يطبق من جديد أرامه الخاصة بالسنوات الأخيرة من الخمسينيات : فى الزراعة ، إنشاء لجان ثورية كأجهزه للإدارة مع موظفين أكفاء ، ومع لعب الزائد على كاهل الفلاحين الفقراء، القيام بحملة من أجل تجديد التقنية الزراعية لكى تحسن وظيفة

الكوميونات الشعبية؛ وفي الصناعة، زادت نسبة مشاركة العمال، وشجعهم على أن يصبحوا منشئين لمشروعاتهم، وحشوهم على التغيير. وحلت عملية تنمية دور الكوميون محل محاربة إدخال الوسائل الليبرالية، ووضع الجهاز الإقتصادي للدولة في خدمة المجموعات الاجتماعية المحلية، الحاصلين على إستقلال ذاتي والملتزمين، بطريقتهم وبوسائلهم وإمكانياتهم الخاصة في تنمية وتنويع حياتهم الإقتصادية. وهكذا حصل كل من الإتجاه الإقليمي وعملية اللامركزية على دفعة قوية،



وايس هناك سوى تناقضات بين تطور الرأسمالية، وتطور الاشتراكية. وبدرجة وضوح ظهور الأولى — تنمية وزيادة التمرکز، وزيادة دور الدولة متبوعاً بانخفاضها وبخاصة في سنوات الستينيات — بدرجة ما كانت الثانية مغالطة. فالإشتراكية الموجودة لا يبدو أنها قد سمحت تماماً بتنمية الإقتصاد الروسى ما دامت سنوات الستينيات قد تميزت بتقلصات إنتمت إلى إصلاحات تهدف إعطاء مرونة أكبر، ودفع المتدربين الإقتصاديين (أفراد، مشروعات، دولة) إلى العمل بفعالية أكبر، في نفس الوقت الذى يتبعون فيه، وللبعض، المصالح الشخصية. ولكن الاشتراكية الصينية التى كانت لا تزال تتشكل ضمنت على أن تكون أصيلة: فرفضت أن تكون صورة من الاشتراكية الروسية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات رغم أن مشكلات الصين كانت هى مشكلات التنمية السريعة كما كان عليها الحال بالنسبة لروسيا فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وخضعت لتوترات عديدة، بعد عشرين عاماً من وصولها إلى السلطة، وكانت الثورة الثقافية فى أساسها مواجهة بين أنصار إدخال الانجازات الليبرالية، وأنصار المحافظة على الاشتراكية. وواجهت السلطة والحزب كل منهما الآخرى،

مظهر من أن تعديل الظروف الاقتصادية ، ونقل التطور التاريخي لا يمكنهما إلا أن يؤديا إلى نظم اشتراكية مختلفة ، وتوضع نفسها التعديلات تتفاوت في سرعتها .

فهل معنى هذا القول ، كما ذكر كثيراً ، أن هذه التغيرات في النظامين سيؤديان يوماً إلى ميلاد نظام فريد ، أو خلاف ذلك أن الرأسمالية والاشتراكية سوف تتقابلان من أجل تشكيل نظام جديد يأخذ ملامحه من الواحد ومن الآخر ؟ أو أن التعديلات التي دخلت على الاشتراكية كانت بدرجة أنه ، بعد فترة قصيرة أو طويلة ، ستكون الرأسمالية من جديد هي النظام الوحيد الموجود ، وأن الاشتراكية لم تكن سوى مرحلة ( بين أقواس ) ؟ ونجيب على السؤال الأول بأن الأمر يتعلق هنا بعملية استطلاع فكري ، لها أغراضها بالقطع ، ولكن يبدو أنها لا تلتفت تماماً إلى الحقائق ، إذ أن دور الدولة في النظام الرأسمالي يميل إلى أن يحدد نفسه ، ولا يبدو أن الإصلاح السوفيتي قد غير النظام بشكل تام ، بينما تختلف الاشتراكية الصينية بشكل واضح عن الاشتراكية الروسية . أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فإننا نلاحظ ببساطة أن التعديلات في النظام الروسي وفي النظام للصيفي لم تؤد ، رغم أهميتها ، إلى إثارة مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الصناعة ، وبالتالي فإنها لم تعط تغييرات أساسية . وإذا كان من المؤكد أن الرأسمالية والاشتراكية سيستمران في التغير خلال العقود المقبلة ، فنعتمد مع ذلك أن الاختلافات بينهما تزيد على أوجه الشبه .

# الفصل الرابع

## التفوق الأمريكى الدولى

تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى فترة ما بعد الحرب ، مثل التنمية ، تناقضاً عريضاً مع تلك التى كانت فى فترة ما بين الحربين . وبعد عالم التقلبات ، والتقلصات والانكسافات فى المبادلات والمدفوعات الدولية ، والفوضى التى سادت التنظيم ، جاء عالم توسع بشكل لم يكن موجوداً من قبل فى التاريخ ، وحيث تركت التحددات والموانع من كل شكل مكانها لحرية متزايدة ، وكذلك لتنظيم جديد . ومع ذلك ، فهنا أيضاً تظهر بعض الظلال على الصورة ، فهذا التوسع لم ينسحب على كل البلاد ، إذ أن العالم منقسم إلى منطقتين تخضع كل منهما لسيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة وروسيا - الأمر الذى يستتبع أن التجارة لا تحتل نفس المكانة ، وفى الغرب كان التفوق الأمريكى قد أعطى منذ بداية سنوات الستينيات خصائص إلى درجة أنهم آملوا فى أن تتغير التنظيمات الموجودة ، وعليها أن ندرس تطور التنظيم التجارى ، وتطور التنظيم النقدى والمالى .

### ١ - التنظيم التجارى :

رغم أن العالم كان قد انقسم إلى مجموعتين ، يحتفظان مع بعضهما بعلاقات تجارية قليلة ، إلا أن تطورهما قد أعطى تشابهاً كبيراً سواء من وجهة نظر التنظيم التأسيسى أو التنظيم الفعلى للمبادلات التجارية .

### أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها :

لأن ما نعنيه بالتنظيم التأسيسى هو مجموع القواعد والنظم والأرائح التقنية للتبادل التجارى التى تطبقها بعض البلاد التى إلزمت بتنفيذها . ولقد سمحت



محاولات عديدة وضع التنظيمات بشكل نهائي ، وهي التي كان تسميها قد انتهت بالنشل .

وهناك الأسباب والمحاولات الأولى ؛ ولقد عملت أسباب كثيرة في صالح قيام تنظيم للتبادل التجاري .

وكانت بعضها سياسية وإقتصادية ، وظهرت بعد بداية الحرب بقليل . فمثلاً ١٥ أغسطس ١٩٤١ ، حددت إنجلترا والولايات المتحدة ، في ميثاق الأطلسي ، أهدافها فيما بعد الحرب في ميدان العلاقات التجارية ، وأكدت اتجاهها الليبرالي : حرية التعامل ، حرية الوصول إلى المواد الأولية ، حرية الملاحة على البحار . وكان علينا أن نرى في هذا التصريح المشترك رد فعل كل من الدولتين الموقعتين عليه ، على أحوال سنوات الثلاثينيات . وبالنسبة لإنجلترا ، وهي دولة كانت صادراتها تمثل نصيباً هاماً في الدخل القومي ، فإن المشكلة كانت داخلية وخارجية في نفس الوقت : فنهاية الموانع السككية ستسمح بدمجية التجارة ، وبالتالي تقليل ( أو حتى إلغاء ) البطالة التي كانت قد أثرت فيها منذ عشرين عاماً . أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعلى العكس من ذلك ، كانت المشكلة الخارجية هي ذات الأولوية : فكانت لها قدرة إنفاذية تفوق قدرة إنجلترا ، وتمتلك رأس مال سليم ، وتعتقد أن الحرب لن تصل إليها ، وإن تكون إلا مفيدة لها ، بينما ستعرب الاقتصاديات الأوروبية المنافسة ؛ فكان الأمر يتعلق بضرورة العمل على إزالة معوقات التبادل وبشكل يسمح للمنتجات الأمريكية بأن تشترى في أي جزء من العالم ، أو حتى أن يصبح السوق العالمي أمريكياً بشكل رئيسي . ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه الليبرالي كان يفهم بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التي كانت في الماضي ، بمعنى أنه لا يجب تطبيقه فقط بواسطة الدول ، بل يجب كذلك أن يدخل في التنظيمات التأسيسية ، أي أنه يجب على الدول المختلفة ، من أجل الوصول إلى

الهدف المنشود ، أن تتجمع داخل منظمة أو أكثر تكون مهمتها ضمان تسهيل التعاون بينها ، في نفس الوقت الذى تمارس فيه الضغط المعنوى ، وتقلل التوترات التى سوف تظهر . فكان الامر يتعلق إذن بأن يمدوا إلى ميدان الاقتصاد ، تجربة عصابة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتين ، رغم الفشل الذى كان قد أصابها .

وكان بعضها الآخر ، تقى ، ويرجع إلى وسط سنوات الخمسينيات ، بعد أن قامت حركة التنمية . والواقع أنه لا يمكن فصل التقنية عن أهمية السوق . فمن ناحية ، وفي وقت معين تحتاج إحدى التقنيات ، لكي تتمكن من إنتاج ما يلزمها ، إلى أن تحصل على سوق له حجم معين ؛ ومن ناحية أخرى ينعكس السوق على التقنية ، بمعنى أن سوقاً هاماً يعرض إمكانيات عديدة في البيع وفي التوسع يدفع رؤساء المشروعات إلى أن يطبقوا التقدم التقنى الأحداث في أقصر فترة ممكنة بطريقة تمكنهم من الانتاج أكثر ، وبأقل الأسعار إنخفاضاً ، ويضاعفوا حجم الربح الكلى . وظهرت أهمية العلاقات بين التقنية والسوق منذ بداية سنوات الخمسينيات ، حين اكتشفوا أن سرعه الاكتشافات والاختراعات تتزايد ، بينما تقلل من فترة تطبيقها ، وعلاوة على ذلك ، فإنه بعد الانتهاء من إعادة تعمير الدول الأوروبية وهى الأكثر ثروة في فى العالم بعد الولايات المتحدة ، فإن دخل الفرد ، الذى كان قد زاد على ما كان عليه في سنوات العشرينيات ( وهو أعلى ما كان قد وصل إليه ) قد بدا على أنه سيستمر في الزيادة . وجاء هذا السبب إذن لكي يضاف إلى الأسباب السابقة من أجل حرية أكبر في المبادلات تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الإنتاجية ، وكذلك إلى تخصيص البلاد بدرجة أكبر .

ولقد شاهدنا ، في السنوات التى تلت نهاية الحرب ، عدداً من المحاولات لإعادة تنظيم التبادل .

فمن وجهة النظر الإقليمية تجدد الإشارة إلى نقطتين . فأولاً ، كانت هناك دول كثيرة ( بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج ) تحاول ، منذ عام ١٩٤٤ ، أن تنشئ بها اتحاداً جركياً (البينيلوكس) ، أى منطقة جغرافية تلغى داخلها الرسوم الجمركية وكل معوقات أخرى أمام حرية مرور السلع ، بينما توضع تعريفات جمركية مشتركة تفصلها عن الدول «الخارجية» ، وكان لإنشاء ذلك ببطيئاً ، إذ أنه قد اصطدم بصعوبات هامة كثيرة ( مثل التنافس بين موانئ أنفريس وروتردام ) ، وكذلك بمشروطات الاتحاد الجركي الأوروبي التي قدمت منذ أواسط سنوات الخمسينيات . وكانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي O. E. C. E. (١) تمثل المحاولة الثانية . وكانت الولايات المتحدة قد منحت أوروبا ، ابتداء من عام ١٩٤٨ ، المعونة اللازمة لمساعدة نموها . فأنشأت إدارة أوروبية ، هي المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، بهدف تنمية نظام متعدد الأطراف للتبادل ، الذي يمكنها من أن يعيش في توازن بين البلاد الأعضاء وبعضها ، وكذلك بينها وبين الخارج . وإذا كانوا منذ عام ١٩٤٨ قد بدأوا أول تحرير للتبادل ، فإن هذا المجمود قد أصبح تلقائياً بعد عام ١٩٥٠ وإنشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات : وهكذا تعهدت الدول الأعضاء بإلغاء المعوقات الكمية أمام مبادلاتهم المشتركة ذات المنافسات بنسبة مئوية معينة قبل وقت محدد ( منذ عام ١٩٥١ ، كانت التعهدات بتحرير المنتجات تنص على ٧٥٪ من مجموع الواردات الخاصة ، وفي عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ زادت النسبة في كل البلاد على ٩٠٪ ) . وعند نهاية عام ١٩٥٨ تحورت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، وأصبحت « منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية » O. C. D. E. (٢)

(1) Organisation Européenne de Coopération Economique.

(2) Organisation de Coopération et de Développement Economique.

التي تجمع نفس البلاد ، والتي انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا ، وأصبح هدفها موازنة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بطريقة تمكنها من التنسيق بينهما ، وكذلك تنسيق المعونة التي تعطى للدول المتخلفة .

وفي خط موازى لذلك ، تمت محاولات للتنظيم الوظيفي، أى الذى يهم مجموعة من الأنشطة فقط. وقامت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، C. E. C. A (١) المقترحة فى شهر مايو ١٩٥٠ ، والمنشأة فى عام ١٩٥١ ، والتي تغطى الأقاليم الأوروبية لستة دول (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وكان هدفها هو أن تخلق فى بعض القطاعات ( الصلب ، الفحم ، خام الحديد ، الحديد الحردة ) ظروف مناسبة لا تعرف الحدود السياسية : فكانت على هذه البلاد أن تراجع فى عملية إعطاء كل دعم أو فرض أى رسوم خاصة، وعن الرسوم الجمركية ، والتعديلات والمعوقات السككية ، وحتى كل ما يتعلق بالممارسة ذات التمييز الخاصة بأسعار المنتجات ، والنقل ، وكانت أنظمة الكارتيل والتكيزات الرأسمية كذلك مفعلة . ولذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذت تساعد على تنمية التبادل فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ، فعلى العكس من ذلك كانت التدخلات قد ظهرت على أنها غير كافية ، وأنت متأخرة خلال السنوات التالية التي تميزت بنشوب أزمة فى الفحم ، وركود فى إنتاج الصلب . وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة انضمت الهيئة التنفيذية ، للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، C. E. E. (٢) وانصهرت فيها ( ١٩٦٧ ) . وقامت من جانبها ، مجموعة الطاقة الذرية ، C. E. A. (٣) كذلك ، أو الايرا توم Euratom ، التي كانت قد انشئت فى عام ١٩٥٧ بهدف تحسين الاستخدام

(1) Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier.

(2) Communauté Economique Européenne.

(3) Communauté de l'Energie Atomique.

السلبى للطاقة الذرية في الدول الاعضاء ، بالإلتصاف أيضا في المجموعة الاقتصادية الأوربية .

وكان هناك كذلك التنظيمات ، وعدم نجاحها . فعدد من التنظيمات الأساسية التي تتمشى مع أحد أو بعض الدوافع المذكورة لا تزال موجودة في الغرب وفي الشرق ، ولكن لا يبدو أنها كانت مرضية .

ففي الغرب ظهرت مؤسستان لها أهمية أكثر من غيرها الأولى هي الإنفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة G. A. T. T. . ولقد انتهى مؤتمران عقدتا في عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وكان الأخير من بينهما في جنيف، إلى التوقيع على إتفاق يعرف باسم دالات (١) . ثم اقترح في مؤتمر هافانا ( ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ) إنشاء منظمة دولية للتجارة ، ولكنها ، ونتيجة لعدم تصديق الولايات المتحدة ، لم تدخل ابداً إلى حيز التطبيق ، وظلت نصوص جنيف باقية وحدها . وكان هدف دالات ، التخلص من التفرقة في التعامل ، وتشجيع الاتحادات الجمركية ، ومناطق حرية التبادل ، وكذلك الإجراءات التفضيلية التي تمهد لها (ومع ذلك ، فإنه يعترف بالتحديدات السكينة حينما يمكنها أن تكون ضرورية من أجل تنمية الاقتصاد أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ) ؛ ومنذ إنشائها ، استخدمت نشاطها في مفاوضات ثنائية من أجل الحصول بعد ذلك على خفض الرسوم العامة من جانب الدول الاعضاء ، عن طريق تطبيق الفقرة الخاصة بالدولة الأكثر وداً ، وجاهدت في خلال سنوات الستينيات من أجل الوصول إلى تخفيض الرسوم بين الولايات المتحدة وبين دول السوق الأوربية المشتركة ( دورة كينيدي Kennedy ) ولكنها لم تنجح .

والثانية هي « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » ، C. E. E. ، إتحاد جمركي يهدف إلى التخلص من التعريفات الجمركية ، ومن القيود والمعوقات المفروضة على التبادل بين الدول الست التي وقعت على إتفاقيتها ( ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج ) وإقامة تعريف جمركية مشتركة تجاه الخارج ، ولكنه كان من أهدافها كذلك إنشاء سوقاً مشتركاً ، أى مساحة يمكن للرجال ، والسلع ، ورؤوس الأموال أن تمر فيها بحرية وتوضع لها سياسة مشتركة ( أو حتى ممارسة تكامل لإقتصاديات البلاد المشتركة ) . وكان إنشاء السوق المشتركة قد شغل كل عقد الستينيات ، مادامت فترة إنتقالية ( أول يناير ١٩٥٨ — أول يناير ١٩٧٠ ) كانت قد نص عليها . ومن النظرة الأولى ، كانت النتائج التي حصلوا عليها في غاية الأهمية ؛ تقليل الرسوم الجمركية بأسرع مما كان متوقفاً ؛ والإلغاء الكامل للتعديدات السككية منذ ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ؛ والتطبيق الفعلي لتعريف جمركية مشتركة ؛ ومن جانبها ، زادت المبادلات بين الدول الأعضاء ( أربعة مرات ) عن المبادلات بين مجموع الدول الأعضاء وبين الدول الخارجية ( ٢٥ مرة ) وهذه الزيادة كانت تختلف تبعاً للبلاد ( خمسة مرات بالنسبة لإيطاليا ، وأربعة مرات بالنسبة لفرنسا ، وثلاث مرات بالنسبة للدول الأعضاء الآخرين ) ومع ذلك ، فهناك حقائق لا يمكن تناسيها . فأولاً ، لا يمكننا أن نؤكد أن الاتجاه الليبرالي الذي زاد من العلاقات الاقتصادية الدولية كان وحده هو الذي تسبب في مثل هذه التنمية للمبادلات ، إذ أن عوامل أخرى — التقدم التقني وتطبيقاته ، زيادة عدد السكان — قد لعبت دوراً هاماً في زيادة التبادلات ، وفي تكامل الإقتصاديات ؛ وببساطة ، لا يمكننا أن ننكر في أن التغييرات التأسيسية التي يمثلها السوق المشترك قد أسرعت بالتطوير الذي يتم الآن . وبعد ذلك ، فإذا كانوا قد بحثوا عن التنسيق التأسيسي ، أى التوفيق الثلاثي بين التنظيمات الوطنية وبين المشروع الخاص بالمجموعة ، من أجل ألا يكون التنافس

بين المؤسسات له مظهر خطأ (مثلاً التقارب بين التشريعات في الشؤون الضرائبية ، والمساواة بين مرتبات الرجال ، ومرتبات السيدات ) ، فعلى أن نذكر أن تطبيق النصوص قد تم بطريقة بطيئة تماماً . وأخيراً ، وبموضوع خاص ، فإذا كانت السياسات المشتركة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تسكامل لإقتصاديات البلاد الأعضاء كانت قد تجاوزت في ميادين كثيرة ( الاجتماعية ، والطاقة والنقل ، والإتصالات والعمل ) فإن كل ذلك قد اضطد بمعتقدات ترجع — والمجموعة ليست تنظيم كل فوق الدول ، ولكن تنظيم بلا جنسية ما دام أعضاؤها لا يمثلون حكوماتهم — إلى عدم المساواة بين قوى الدول المشتركة ؛ ولقد حاولت الدولة الأكثر قوة ، وهي ألمانيا ، أن تميل إلى السيطرة على الآخرين ، وتحويل أوروبا إلى أوروبا ألمانية ، فتميز تسيير السوق المشترك والسير من أجل التسكامل الإقتصادي ، بمواجهات بين الأمم .

وفي الشرق ؛ مستمر التنظيم وتكامل للبلاد الاشتراكية في نفس الوقت الذي حدث فيه نفس الشيء في الغرب . ففي عام ١٩٤٩ ، قررت الدول الاشتراكية الأوروبية ( ألمانيا الشرقية ، بلغاريا ، الجبر ، بولندا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية ) إنشاء مجلس المعونة الإقتصادية المشتركة C. A. E. M (١) أو السكوميكون COMECON (٢) ؛ أي أنهم بعد أن اتفوا تقريباً الإنهاء من تغييرهم الاجتماعي ، لم يرغبوا في البقاء دون حركة أمام التعاون الإقتصادي الذي كان قد بدأ في أوروبا الغربية ( خاصة وأنهم كانوا يقومون فيما بينهم بتبادل يصل إلى ٤٠ ٪ . وأن نصيب لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في ذلك

Conseil d'Aide Economique Mutuelle.

(١)

(٢) إشتراك فيه من قبلها ابتداء من عام ١٩٦٢ .

كان أكبر) ، وحاولوا أن يوحّدوا وينسقوا مجهوداتهم من أجل التنمية المخططة للاقتصاديات الوطنية ، والاسراع في التقدم الإقتصادي والتقني ، ورفع مستوى حياة الفرد في البلاد الأعضاء الأقل تصنيفاً ، وللوصول إلى هذا الهدف أعطى لهذا المجلس الخاص بالمعونة الاقتصادية المشتركة C. A. E. M. سلطات عديدة — تنظيم بعض النشاطات من جانبه ، وإعداد التوصيات من أجل التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية ، وإعطاء المعونة للدول الأعضاء في إعدادها وتنفيذها للإجراءات المشتركة — وبنوع خاص ، فإن التوصيات التي توافق عليها الدول في جلسات هذا المجلس تمثل التزاماً بالنسبة لها .

ومع ذلك ، ورغم هذه السلطات فإن مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة ، لم يصل ، في خلال العشرين عاماً التي عاشها ، إلى الأهداف التي كان قد اقترحها لنفسه ، إذ أن تطوره قد تميز ، بعمليات توقف ، وعمليات عودة إلى الخلف ، ولم يتحقق التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء ، ولم يكف ظهور التوترات بين الدول الأعضاء . فتد إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٥٤ أظهر عدم نشاط نسبي ، وأسهم فقط في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وحاول أن ينسق بين الخطط الطويلة المدى المتعلقة بإمكانيات التصدير وباحتياجات الإستيراد . ومنذ شهر مارس ١٩٥٤ حتى شهر مايو ١٩٥٨ ، مر بفترة إنتعاشية لأنه ، إذا كانت العلاقات بين إتحاد الجمهوريات السوفيتية والديمقراطيات الشعبية قد زادت مرونة ، وإذا كانت هناك فكرة لإحلال تنمية موحدة عن طريق تعاون على أساس التقسيم الدولي للعمل ، فإن التحقيق العملي لهذه المشروعات قد تعطل نتيجة لتأخيرات في عام ١٩٥٥ ، ولتغييرات في العلاقات بين الدول وبعضها في عام ١٩٥٦ . وأخيراً ، فإذا كانت قد درست (في بداية سنوات ١٩٥٨ — ١٩٧٠) إمكانات تنشيط وزيادة التعاون الإقتصادي على أساس تقسيم العمل أكثر جدية ،



فإن محاولة التنسيق بين الخطط الاقتصادية قد أبطأت منذ ١٩٦٠ — ١٩٦١ أمام المواقف المختلفة للدول الأعضاء ، فيما يتعلق بتوزيع المهام ، وأعطيت سنوات الستينيات لإعداد ووضع مناهج للتعاون بين الدول التي لها تخطيط مركزي ، الأمر الذي انتهى في عام ١٩٧٠ إلى دراسة تقسيم وتوزيع العمل في إطار الخطط الخمسية ١٩٧١ — ١٩٧٥ وكذلك أمر تنسيق ونظام الإلتزام .

ولذلك ، فإذا كانت قد قامت ، في كل من الغرب والشرق ، محاولات من أجل التنظيم التأسيسي للبيادلات ، فإنه لا يبدو أنها قد نجحت . وسنعرف الأسباب جيداً حين نرى التنظيم الفعلي للتبادل .

#### ثانياً - التنظيم الفعلي للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة :

كان التنظيم التأسيسي للتبادل ، وهو الأكثر وضوحاً ، أقل أهمية من التنظيم الفعلي . والواقع أنه مع التغيرات التي حدثت نتيجة لإنقسام العالم إلى مجموعتين ، وأن الدول التي تشارك في التجارة العالمية لم تعد تلعب فيها نفس الدور ، فإن البيان الوظيفي للبيادلات الدولية قد أظهر خصائص مختلفة عن تلك التي ظهرت في الفترة الواقعة بين الحربين : فاحتلت الولايات المتحدة مكاناً مهيمناً في تجارة دولية متزايدة ومتنوعة بعمق .

وهناك تغيرات الابدان ، فالفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١ تعارض تماماً تلك الفترة الواقعة بين الحربين إذ أن التجارة الدولية لم تنكف عن التزايد ( فقيمة الصادرات بالدولار العادي والتي كانت تصل إلى ٢٣ مليارات في عام ١٩٣٨ وصلت إلى ٥٧ مليارات في عام ١٩٤٨ وإلى ٣١٢ مليارات في عام ١٩٧١ ، أي مضاعفة اسمية لستة مرات في فترة ٢٣ عاماً ) ، وتشبه في سرعتها وفي انتظامها واستمراريتها للتنمية ذاتها . ولكن فيما وراء هذه النظرة الأولى ، يجب أن نلاحظ أن السوق العالمية غير موجود ، إذ أن هناك مجموعتين ، تسعين

كل منهما إحدى الدولتين الأكثر قوة إقتصادية عالمية ، ويحتفظان بعلاقات غير نامية تماماً ، ومتعارضتان ما دامت التجارة الخارجية ليس لها نفس المعنى في الغرب وفي الشرق ( ففي هذه الحالة الأخيرة تعنى إحتكار الدولة ، وهى أداة للتخطيط ومستقلة نسبياً عن النشاط الإقتصادى الداخلى ) .

فمجموع الغرب ، أو المجموع الرأسمالى ، له ثلاث خصائص :

فهر أولاً ، وكان دائماً قد قام بالجزء الأكبر من تجارة العالم . وإذا ما نظرنا فى الصادرات نلاحظ أن قيمتها بالدولار العادى قد ارتفعت من ٥٣٢٨ مليار فى عام ١٩٤٨ إلى ٢١٢٢٢ مليار فى عام ١٩٦٨ ( ٩٠ ٪ ) . وعلاوة على ذلك ، فإن البلاد التى تكون هذا المجموع كان لها دائماً ميل للتجارة الواحدة مع الآخرين ، ما دامت المبادلات مع دول الشرق لم تمثل فى عام ١٩٥٧ إلا ٢٠٨ ٪ من مجموع تجارتها ، و ٤ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، وهو نصيب صغير رغم ارتفاعه بما يقرب من ٥٠ ٪ .

والخاصية الثانية تتمثل فى زيادة الوضوح اللاتسام الدولى فى المنتجات التى تربط الإقتصاديات ببعضها . فالاستيراد قد زاد بمعدل أكثر سرعة من مجموع المنتجات الوطنية ( وهكذا نجد من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ أن المعدلات السنوية للارتفاع كانت هى التالية : فرنسا ٩٩ و ١٠١ ، وألمانيا الاتحادية ١٠٩ و ١٠٥ ، والولايات المتحدة ٩٦ و ٧٤ ، واليابان ١٥٨ و ١١١ ، وإنجلترا ٣٥ و ٣٢ ) الأمر الذى تسبب فى ارتفاع درجة اعتماد كل دولة على التجارة الخارجية . ولكن ، لما كانت الدول الكاملة النمو والصناعية هى التى كانت تميل إلى زيادة التجارة فيما بينها ( ٧٥ ٪ من إجمالى تجارتها فى عام ١٩٦٨ نظير ٦٨ ٪ فى عام ١٩٥٧ ) فإن الدول الأخذه فى النمو قد قامت إذن بتصليب أقل حجماً فى التجارة الدولية مما كانت عليه فى الماضى ( ١٨ ٪ فى عام ١٩٦٨

مقابل ٢٣ ٪. في عام ١٩٥٧) وفي نفس الوقت لم تتاجر بنفس النسبة بعد ذلك مع الدول السكاملة النمو (٧٢ ٪. من مجموع صادراتها في عام ١٩٥٧ وكذلك في عام ١٩٦٨) ؛ فمجموع الغرب قد مال إلى أن ينقسم إلى مجموعتين في داخله ، بلاد كاملة النمو ، وبلاد متخلفة .

وأخيراً ، الخاصية الأخيرة ، وهي أن الدول المختلفة قد شاركت بأنصبة غير متساوية في تجارة المجموع . فعدد بسيط من الدول المسكاملة النمو ، وهي نفس التي كانت في عام ١٩٣٨ ، قد ضمنت لنفسها الجزء الأكبر ( ٤٠ ٪. لعام ١٩٤٨ و ٤٦٫٧ ٪. لعام ١٩٦٨ ، مقسمة حسب التالي : الولايات المتحدة ٢٣ و ١٦ ٪ ؛ فرنسا ٤ و ٦ ٪ ؛ إنجلترا ١٥ و ٧ ٪ ؛ وألمانيا الاتحادية ١١ و ٧ ٪ ؛ واليابان ٥ و ٦ ٪ ) وإذا كان نصيب الولايات المتحدة قد قل بنسبة واضحة إلا أنه كان دائماً يزيد على الأقل بمقدار ٥٠ ٪. عن نصيب الإثنين التاليين ، إنجلترا ، وألمانيا الاتحادية . وعلاوة على ذلك ، فإن بلاداً كثيرة قد استمرت ، وإن كان كل عام بدرجة أقل ، في التجارة بالمفاضلة مع هذه الدولة أو تلك : وهكذا ، وبما كانت دول أمريكا اللاتينية وكندا تتاجر بعد الحرب مباشرة وبشكل رئيسي مع الولايات المتحدة ، ودول منطقة الاسترلينى مع إنجلترا ، ودول منطقة الفرنك مع فرنسا ، فإن نصيب تجارتهم مع كل من هذه الدول قد استمر في الانخفاض ( فصادرات أمريكا اللاتينية صوب الولايات المتحدة قد نقصت من ٤٥ ٪. إلى ٣٣ ٪. من مجموع الصادرات فيما بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٨ ، وبلاد أخرى مثل الهند ، وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة قد مالت إلى الانجرار بدرجة أقل مع إنجلترا ، وبدرجة أكبر مع الولايات المتحدة ) ؛ وإذا كان تنوع الولايات المتحدة قد ظهر دائماً في البيان المتغير لمجموع الغرب ، فمع ذلك فإنه كان ينخفض ببطء طوال الفترة الموازية لإرتفاع الدول القديمة والتي كانت ترغب في إستمادة مكانها السابق .

وبمجموع الشرق ، أو المجموع الاشتراكي قد اختلف بمعنى عن مجموع الغرب .

فقبل كل شيء ، لم يتم إلا بجزء بسيط من الصادرات العالمية ، أي بالدولار العادي ، ما تبلغ قيمته ٣٨٨ مليار في عام ١٩٤٨ ، ٣٧ مليار في عام ١٩٦٨ . وهذه التنمية كانت بلا شك أسرع من تنمية التجارة العالمية ما دام نصيب هذا المجموع الذي ارتفع إلى ٠.٧٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ١١٪ في عام ١٩٦٨ كان هو نفسه في هذا التاريخ الأخير كما كان في عام ١٩٣٨ ، ولكن علينا أن نلاحظ أن انتشاره كان أوسع في عام ١٩٦٨ عما كان عليه في عام ١٩٣٨ ( لم تكن الديمقراطية الشعبية الأوروبية والصين قد دخلت إلى هذا المجموع في تلك الفترة ) ، فبعد أنفسنا في واقع الأمر أمام تناقص هذا علاوة على أنه إذا كانت الدول التي تكون هذا المجموع تميل إلى أن تقوم فيما بينها بالجزء الأكبر من تجارتها ، فإن علاقاتها مع الغرب قد سارت باستمرار مع النمو ( وكانت تمثل ٢٩٪ من إجمالي علاقاتها التجارية في عام ١٩٥٧ ، و ٣٩٪ في عام ١٩٦٨ ) . وهكذا كان الغرب أكثر أهمية بالنسبة للشرق ، عما كان عليه الشرق بالنسبة للغرب .

ومن جهة ثانية ، فإن التقسيم الدولي للإنتاج لا يبدو على أنه كان قد وصل إلى نفس الدرجة الموجود بها في المجموع الغربي ، بمعنى أن إجمالي الإنتاج القومي لدول الكوميكون قد زاد وأكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ، وزادت التجارة الخارجية فقط بنسبة ٦٣٪ . وعلاوة على ذلك ، فإن التكامل بين الاقتصاديات الاشتراكية ، ورغم اتفاقيات التخصص ، لم يأخذ في النمو إلا ببطء . فمثلا كان نصيب « الآلات والتجهيزات » قد مال إلى الزيادة ليس فقط في الواردات ( ٢٦.٣٪ في عام ١٩٦٠ و ٢٣.٣٪ في عام ١٩٦٦ ) ولكن أيضا في الصادرات ( ٣٠ و ٣١٪ ) . بينما كانت صادرات الاتحاد الجمهوريات السوفيتية

تتكون أساساً من مراد أولية ومنتجات زراعية (٨٠.٦٠٪ من الصادرات في عام ١٩٦٦ مقابل ٤٧.٣٪ للكوميكون في مجموعه) وكانت صادرات ألمانيا الشرقية من الآلات والادوات المصنعة (٦٨.٠٪ في عام ١٩٦٦).

وفي المكان الأخير، كان توزيع التجارة بين الدول يظهر أن المبادلات مع الدول الأخرى للمجموع كانت، طوال المدة، تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع مبادلات كل دولة (وكانت في عام ١٩٦٠ : تشيكوسلوفاكيا ٧٢٪ ؛ وألمانيا الشرقية ٧٦.٠٪ ؛ وبولندا ٦٢٪ ؛ واتحاد الجمهوريات السوفيتية ٧٦٪ بالنسبة للصادرات، وعلى التوالي ٧١، ٧٥، ٦٣ و ٧١٪ بالنسبة للواردات)، وكان لاتحاد الجمهوريات السوفيتية دائماً هو الدولة التي تقوم بالجزء الأكبر من تجارة المجموع (٣٧.٤٪ في عام ١٩٦٨) وهي نسبة أعلى بكثير من نسب الدول الأخرى (ألمانيا الشرقية ١٦.٧٪ ؛ وتشيكوسلوفاكيا ١٢٪ ؛ وبولندا ١١.٤٪)، وبنوع خاص كان هو الدولة التي تقوم معها الدول الأخرى الاعضاء في المجموع بالجزء الأكبر من تجارتهم (٥١٪ بالنسبة لبلغاريا، و ٢٠٪ لألمانيا الشرقية، ٢٥٪ بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ٣٤٪ بالنسبة للبحر، ٢٨٪ بالنسبة لرومانيا) وكان هذا الاتجاه قد تدعم خلال كل العشرين سنة الماضية، مادام نصيب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ من التجارة الخارجية لدول الكوميكون كان أقل بوضوح، بغض النظر عن نصيب رومانيا الذي كان قد وصل إلى ما يعادل الضعف.

وهناك التغيرات الوظيفية. وإذا كانت تغييرات البنيان هامة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للتغيرات الوظيفية. فكانت الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي المنظم للتجارة العالمية. وأخذت بذلك مكان إنجلترا التي استقرت في الاحتفاظ بمكان هام، وكانت بالتالي قد قامت بتنفيذ جزء هام من الصادرات ومن تنمية دول كثيرة،

من ناحية ، كانت الولايات المتحدة وإنجلترا مراكز لعمليات تنسيق مستقلة ذاتياً، وكانت هاتان الدولتان تقومان بأكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية (٣٤ و ١٩٤٨ و ٢٠٪ في عام ١٩٧١). وكان لإجمالي الإنتاج القومي الأمريكي يمثل دائماً ٤٠٪ من الإنتاج العالمي . وكان لإجمالي الإنتاج القومي لإنجلترا أقل من الإنتاج القومي للولايات المتحدة ( ما يقرب من ثمانية مرات أقل ) ؛ ولما كان إجمالي الإنتاج القومي الانجليزي قد زاد بسرعة أقل من الإنتاج الأمريكي ، فقد نتج عن ذلك تقليل لأهمية دور إنجلترا في التجارة العالمية .

وكان تطور إجمالي الإنتاج القومي لدايتين الدولتين ، وبخاصة الإنتاج الأمريكي قد أثر في تطور الإقتصاد العالمي . فتقليل سرعة التوسع ، وركود ، أو تقليل هذا الإنتاج يؤدي إلى زيادة أقل ، وركود ، أو تقليل لوارداتهم ، وبالتالي فإن صادرات بعض أو مجموع الدول الأخرى في العالم، وكذلك المنتجات الموجهة للتصدير ، والتي لا يمكن دائماً بيعها في أسواق أخرى ، أو استخدامها في السوق المحلي ، وخفض نشاط الفروع المصدرة ينقشر إلى مجموع الإقتصاد؛ وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع سريع وهام في إجمالي الإنتاج القومي يصحبه تنمية للواردات ، وإذن لصادرات الدول الأخرى، ويتلوه ارتفاع في الإنتاج القومي، وإذا كان لإنتاج السلع الموجهة إلى التصدير لا يمكنه أن يزيد بسرعة ( حالة المواد الأولية والمنتجات الغذائية ) فإن الأمر يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار . والمثل الأكثر وضوحاً لهذا التأثير قد وقع في أوائل سنوات الخمسينيات . فبعد إعلان حرب كوريا ارتفعت الإنفاقات العسكرية ( وبالتالي العامة ) الأمريكية بدرجة كبيرة ، ماداموا قد بدأوا في تنفيذ برنامجاً هاماً من أجل إعادة التسليح ، وزاد إجمالي الإنتاج القومي الأمريكي بدرجة واضحة تحت تأثير هذه الإنفاقات الإضافية وكذلك الواردات ( وبخاصة من المواد الأولية ) والتي ارتفعت أسعارها؛

وفي حالة فرنسا كان النقص في الميزان التجاري فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد ارتفع إلى ٦٩٢ مليون دولار ، يمثلون الجزء الأكبر من عجز ميزان المدفوعات (٨٦٦ مليون) وناتج عن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٠.٦٪ من عام لعام الأسر الذي عاد في غالبته إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية. وأصبح نمو وتقلبات هذه البلاد تعتمد إلى نصيب كبير أو صغير لمظهر النشاط الإقتصادي الوليات المتحدة .

ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الأسعار الموجهة قد دعمت هذا التفوق ، وفي خلال هذه السنوات منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ كانت أسعار المواد الأساسية في أساسها تقيم بعمليتين ، الدولار ، والجنيه: وهكذا فإن أسعار الفول السوداني ، واللحوم المحفوظة ، والزبد كان يعبر عنها بالجنيه الاسترليني في لندن ، وأسعار القهوة والشوفان ، وأورانج الصنف ، والسكر بالدولار في نيويورك ، وأسعار اللحوم ، والمطاط ، والنحاس ، والقصدير . والرصاص ، والزنك في لندن وفي نيويورك . ومن هذا ، فإن نفوذ الولايات المتحدة قد تدعم وإتسع : فالبلاد الآخذة في النمو والتي كانت إقتصادياتها مبنية على عدد بسيط من المنتجات الأولية ، مواد أولية أو مواد غذائية (إذ أن هذه تكون الجزء الأكبر من صادراتها ، التي هي نفسها تمثل جزءاً هاماً من الدخل القومي) كانت في حالة من الإزدهار ، أو من الانكماش تبعاً لكون الأسعار الدولية مرتفعة أو ضعيفة ، وكانت تقلبات هذه الأسعار مستمرة ، فوجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق لإدخار من تجارتهم الخارجية يسمح لهم بتمويل عمليات تنميتهم ؛ وكانت الدول المكتملة النمو ، من جانبا ، مستوردة للواد الأولية ، والمنتجات الغذائية ، قد عرفت عجزاً خارجياً حقيقياً يزيد الأسعار الدولية ( كما حدث مثلاً في بداية سنوات الخمسينيات ) وفائض حينئذ تكون الأسعار أقل ارتفاعاً (إذ أن انخفاض قيمة الواردات كان يضيف ارتفاعاً

في قيمة المنتجات المصدرة ، وكانت الطلبات عليها تزايد نتيجة لانخفاض معدل الإنتاج الذي سمح به انخفاض أسعار المنتجات المستوردة) ، وأخير أفإن الاسعار الدولية كانت تستخدم دائماً كأساس للتجارة بين الدول الاشتراكية ( حتى عام ١٩٥١ نصت الإنفاقيات التجارية على تطبيق متوسط الاسعار العالمية الموجودة وقت عقد الإنفاقيات ، ثم من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ ، وبسبب عدم استقرار الاسعار الناتج عن حرب كوريا ، الاسعار العالمية لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ؛ وفي أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، متوسط أسعار عام ١٩٥٧ ) رغم ممارسة بعض التعديلات للتخلص من الذبذبات .

وهكذا نرى أن حركة التوسع للتجاري ، والتي لم يكن لها مثيل ، قد تمكنت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية من أن تصل إلى حالة معتقدة . ففي الشرق وفي الغرب ، كانت محاولات تنظيم التبادل لا تتفق تماماً مع الآمال التي كانت معلقة عليها ، وبنوع خاص فإن التوافق الخاص بكل من هاذين المجموعتين قد تعدل . ففي الشرق ، ونظراً لدور التجارة الخارجية في التخطيط ، فإن العلاقات التجارية القليلة الاهمية نسبياً ، وحقيقية كون اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد ظل دائماً هو الدولة التي كانت الدول الاعضاء الاخرين في المجموع يتاجرون معها بشكل رئيسي ، كان التكامل أكثر قوة . وعلى العكس من ذلك ، في الغرب ، كان التطور أقل وضوحاً ، ويدعو إلى الأسافل عن عظمة التفوق الامريكي . وهذا التفوق الامريكي ، الذي لم يكن أحد يتطهن فيه بعد الحرب ، قد أخذ في التناقص : وظهرت دول أخرى منافسة (ألمانيا ، واليابان) لاستعدادات المكان الذي كان لها في الماضي ، ومارست تقسيماً للعمل بدرجة أكبر ، وحصلت تجارتها الخارجية على مكان أكبر في كل بلد ، وتعددت المواجهات بين الدول من أجل تنمية صادراتها . ولكن الولايات المتحدة ، نظراً لأنها كانت تسيطر دائماً الاسعار العالمية للمنتجات الالوية الرئيسية وكانت



تضمن لنفسها وحدها مكاناً من التجارة وبشكل أنه رغم تغيير أهميتها وطبيعتها وإدارتها ، فإن تسيير العلاقات التجارية العالمية قد اعتمد على مبادئها ( أى على سلوك لإجمالي الدخل القومي ) ، وهذا في الوقت الذي استمر فيه دور إنجلترا في التدهور . ومع ذلك ، فإنه من الواجب دراسة العلاقات النقدية والمالية قبل الوصول إلى إعطاء نتيجة نهائية .

#### ٢ - التنظيم النقدي والمالي :-

هنا أيضاً يمكننا أن نميز بين نوعين من التنظيم — تأسيسية وفعالية — حيث ظهر تفوق الولايات المتحدة بقوة وأكثر عما يتعلق بالمبادلات الدولية .

#### أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسي :-

منذ قبيل نهاية الحرب عمل المنتصرون المقبولون على إنشاء منظمة تهدف تسهيل وظيفة نظام المدفوعات الدولية ، وضمان توازنهما ، وكانت سنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٨ هي سنوات صراع طويل بين الدول ، من أجل ، وفي ، المنظمات بطريقة تضمن السيطرة على المدفوعات الدولية .

وهناك الصعوبات التي واجهت إنشاء المنظمات ، والمنافسة بين الجبهة والدولار ، وتظهر هذه بوضوح في السنوات التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفيما يتعلق بعمل واختيار خطط التنظيم ومنح السفليات .

فند عام ١٩٤٣ وضعت الخطط بهدف إنشاء منظمات للنقد . واحتفظوا بإثنين من بينهما ، واحدة من إنجلترا والثانية من الولايات المتحدة ، كأساس للمناقشات .

وكانت كل خطة تقترح حلاً تقنياً مختلفاً . وكانت الخطة الانجليزية ، أو خطة كينس Keynes تنبأ بتنظيم دولي للتعميمات يسمح لكل البلاد بتقنية

مبادلاتها ، ومعادلة ميزان مدفوعاتها دون محاولة البحث عن الاستقرار الكامل لمعدلات النقد ، وعلاوة على ذلك فإن المنظمة التي اقترحتها كان من اللازم تكليفها بإنشاء لئتمان دولي ، بواسطة عملة دولية ، يمكنها أن تقدم منها مدفوعات داخل حدود محددة ( تقررها اعتبارات السيولة النقدية للمقترضين فقط ) والذي يجب أن يكون حجمها خاضع لتوسع أو لانكماش ، يتحقق بخطة من أجل إعادة توازن اتجاهات ارتعاع الأسعار أو انخفاضها بالنسبة للطلاب العالمى . وكانت المقترحات الأمريكية ، من جانبها ( خطة وايت White ) تتعارض في نقط كثيرة مع الخطة البريطانية . وكانت تمثل شكلا تقنياً أكثر ، وتأمل في العودة الى قاعدة الذهب عن طريق بعض التعديلات ، وإعطاء المنظمات الدولية المقابلة وضعية تقترب بها من وضعيات الشركات الصناعية الخاصة ، وتناشغل بدرجة أقل بحمل المشكلات التجارية التي نشأت بعد الحرب ، عن انشغالها بإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، والاستقرار النقدي ، وتحويل العملات فيما بينها ، وبعد ذلك فإن هذا الصندوق النقدي لم يكن يمثل بنك لإصدار فعلي ، إذ أنه لا يشيئ عملة جديدة متميزة بذاتها عن الذهب ، وامكانياته من الائتمان محدودة . فلا يمكن إعتباره كنظمة حقيقية فوق الدول .

والواقع أن هاتين الخطتين قد حاولتا المحافظة على تحقيق المصالح الخاصة أكثر من المصالح العامة وكان الخبراء البريطانيون يتذكرون أن الاقتصاد الانجلى كان قد أسس لزهواره في القرن التاسع عشر على حرية التبادل ، ونمى لإقتصاديات الكومونولث التي كانت شديدة الارتباط به ، من أجل تمويلها بالمواد الغذائية والمواد الأولية ، وحاولوا أن ينقذوا العناصر الرئيسية في بنيتها ، وهكذا يمكننا أن نفهم أن خطة كينيس قد حاولت أن تسهل توسع التجارة العالمية ، كشرط لالة الكاملة . وأما الولايات المتحدة ، كمنافسة قوية ويخشى منها على السوق

العالمى، فإنها فكرت فى أنها ستعوق فى توسعها المقبل عن طريق التحددات الكمية من كل نوع وقلة سيولة العملة، فطالبت بتحرير النقد وبالمساواة فى التعامل؛ وكانت دائنة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وشعرت بضرورة تقوية مركزها الانتمائى، ورأت أن تحسويل إيرادات استثماراتها قد زادت صعوبة عن طريق إختفاء النظم المتعددة الاطراف، وإنخفاض سعر العملة، الأمر الذى يشرح أنها كانت تأمل كذلك فى الوصول الى الاستقرار النقدي اللازم للتوسع التجارى، وكذلك فى إعادة العمل بحرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات فى الخارج دون أن نخشى من انخفاض قيمتها؛ وأخيراً، وبصفتها الدولة التى تحتفظ بأدب نصيب من مخزون الذهب فى العالم، فلم تكن لها أية مصلحة فى أن يفقد وظيفته التقليدية كوسيلة للتسويات.

وتفوق الحل الأمريكى، وفى شهر يوليو عام ١٩٤٤، وبعد أن أدخلت بعض التعديلات الجزئية على خطة وايت، تمت الموافقة عليها، على أن تطبق من أول يناير عام ١٩٤٦.

وبعد التصديق على اتفاقيات بريتون — وودز Bretton - Woods دخل الصدام بين الجنيه والدولار فى مرحلة جديدة. فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل إنجلترا تطبقها فى فترة أسرع من المنصوص عليها، ثم ظهر الصدام، ونتيجة للصعوبات الأوربية، على أنه قد هدأ ولكنه بالفعل أخذ شكلاً جديداً. فى عام ١٩٤٥ ظهرت منطقة الاسترايى كآلة للتفرقة؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة، وهى تعام أنها كانت تمثل العقبة الرئيسية على طريق توسعها، حاولت أن تتخلص منها بطريق مباشر. فعند نهاية عام ١٩٤٥، كادت إنجلترا تتفاوض من أجل الحصول على قرض من عدة مليارات من الدولارات من أجل تمويل حجر ميزان مدفوعاتها خلال الفترة اللازمة لحل مشكلات ما بعد الحرب، وحل

العقد الموقع عليه بصمات المطالب الامر بكية : إلغاء قسم الدولار في منطقة الاستراليين ، وقابلية التحويل بالنسبة للجنيه الى كل القيم التي حصلوا عليها وفي كل البلاد (وبخاصة بالنسبة لاصحاء منطقة الاستراليين) وذلك بواسطة التعامل العادي ، وعلى أن يطبق ذلك في مدة عام بعد بدء تطبيق الاتفاق ، وقابلية تحويل الجنيه الى ميزان الاستراليين المكسب خلال الحرب ، وبالنسبة لذلك الجزء الذي كانت إنجلترا غير قادرة على الحصول على لغائه أو دعمه بواسطة المفاوضات الثنائية مع الدائنين . وكان التطبيق الصارم لهذه الشروط سبب في إختفاء ، أو على الأقل في تغيير صديق لمنطقة الاستراليين ، ولكنه كان سيؤدي ، وبشوع خاص ، إلى تحويل الفترة الانتقالية ( خمس سنوات ) المنصوص عليها في اتفاقيات بريتون - وودز إلى فترة وخاصة ، من ستة أشهر ، بالنسبة لإنجلترا . وكانت عملية قابلية الجنيه للتحويل ، والتي حددتها هوعداً في ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قد بدءت في تطبيقها ، ولكنها أوقفت يوم ٢٠ أغسطس ، إذ أن طلبات التحويل من الجنيه الى الاستراليين أدت إلى إختفاء الاستمالة النقدية ؛ ولقد تحصنت إنجلترا وراء إتفاقيات بريتون - وودز التي تسمح بإعادة مراقبة النقد ، والافضليات التجارية ، حتى تتمكن من مواجهة مثل هذا الموقف . وظهر أن دعم الجنيه لا يمثل فقط مجرد ضرورة ، ولكن أيضاً على أنه عمل يحتاج إلى نفس طويل .

وكان الامر كذلك بالنسبة لدول أوروبا الغربية الأخرى . وكانت هذه الدول قد عطلتها الحرب ، وأصبحت تستورد سلعاً استهلاكية من أجل لإطعام سكانها ، ومواد أولية من أجل تسيير صناعاتها ، وكذلك سلع إنتاجية ( آلات ) من أجل زيادة سرعة تجديد طاقاتها الانتاجية ؛ وفي نظير ذلك كانت صادراتها محدودة نتيجة لانخفاض مستوى إنتاجها وأهمية احتياجات الأسواق الداخلية ، الامر الذي أدى إلى ميزان تجارى ناقص إلى حد كبير . ومن جانبها ، كانت وسائل

تعويض هذا النقص غير كافية ، إذ أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد استهلكت في غالبيتها العظمى ، وكانت إيراداتها لا تمثل سوى قيمة ضعيفة ، أما رؤوس الأموال الأجنبية ( الأمريكية ) فإنها أظهرت إسراعاً قليلاً في الجمء وتنمية نفسها في أوروبا ، وكانت الاحتياطيات النقدية ضعيفة . وبدأ في أول عام ١٩٤٧ أن توازن موازين المدفوعات للدول الأوروبية لا يمكنها أن تتحقق إلا على مستويات مضغوطة ، وعن طريق زيادة قوة التنظيمات الموجودة ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعطيل إنعاش النظام الليبيرالي في العلاقات الدولية . وبعد ذلك ، اقترحت الولايات المتحدة ، في شهر يونيو ١٩٤٧ ، على الدول الأوروبية أن تمنحها ، وخلال فترة خمسة أعوام ، عددًا من الهبات لها بحجم معين ، وكانت هذه ، ( والمعروفة باسم معونة مارشال Marshall ) ورفضتها روسيا والدول الديمقراطية الشعبية ( تمثل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٢٥ مليار دولار كانت تسمح بتعويض عجز ميزان مدفوعات الدول الأوروبية بالنسبة للولايات المتحدة ، وأيضاً ، ولما كانت تشتمل على سلع فورية بيعت لمن يرغب في استخدامها من الأوروبيين ، بأن تزيد عرض المنتجات ، وبالتالي تقلل من حدة ارتفاع الأسعار . وإذا كان الإصلاح الاقتصادي قد ظهر إذن على أنه شرط مسبق لتحرير التعاملات وللوصول إلى قابلية العملة للتحويل ، فإن ذلك قد أعطى دليلاً على أنه لا يمكن القيام بذلك دون معونة الولايات المتحدة .

وكانت هناك كذلك الصعوبات الوظيفية ، ومنظمات المدفوعات . وإذا كانت منظمات دولية للمدفوعات عديدة قد أنشئت — بعضها عالمي ولا تزال قائمة حتى الآن ، وبعضها أوروبي وقد اختفت أو لا تقوم إلا بدور بسيط — فعائنا أن نلاحظ أنه إذا كانت قد سمحت في بعض الحدود بحرية أكبر في العلاقات النقدية العالمية ، فإن وظيفتها قد مثلت صعوبات كبيرة .

فالمُنظمة العالمية هي صندوق النقد الدولي *Fond Monétaire International* ( F. M. I. ) ، وتحت مظهر معتد ، نجد أن وظيفتها سهلة نسبياً ، إذ أنها تلعب دور وسيط مارد في إئتمانات محدودة . ومواردها تعتمد على أنصبة ، أى أن كل دولة عضوة في هذا الصندوق قد أعطت بعض القيم ، تسمى نصيباً ( في نسبة مع حجم تجارتها الخارجية ، ومع إجمالى إنتاجها القومى ) ، وتدفع بمجموعه ، جزءاً من الذهب ( ٢٥ ٪ ) ، والباقي بعملةها الخاصة ؛ وإمكانات إعطائه القروض تتمثل في الحق في السحب ، أى أن الدولة التى يكون لإحتياطي النقد الخاص بها غير كافى ، يمكنها أن تلجأ إليه لكي تحصل على عملة دولة أخرى يكون ميزان مدفوعاتها يمثل عجزاً بالنسبة إليها ، وللمسئذا تقوم بالسحب من رصيد هذه الدولة في نظير عملتها الوطنية ( وهذا بشرط إلزامها بثلاثة حدود : سنوى ، إذ أنه لا يمكنها فى عام واحد أن تتعدى نسبة مئوية معينة من نصيب البلد الذى يمنح القرض ، وتراكمى ، إذ أنه لمدة عدة سنوات لا يمكن لإستخدامها أن يزيد عن حد معين للمعدل ، علاوة على أن عمليات الإقراض تصبحها أرباح تصاعدية ) . وبهذا التنظيم لم يكن فى وسع صندوق النقد الدولي أن يستخدم سوى نشاط بسيط ، خلال السنوات الأولى لإنشائه ، إذ أن الموارد كانت غير كافية لإكمال النقص فى موازين مدفوعات الدول الأوروبية ، ولسكن دوره إزداد أهمية ابتداء من عام ١٩٥٩ ، إذ أن عمليات عدم الموازنة قد أصبحت أقل ضخامة ، كما أن إعادة العمل بإمكانية التحويل الخارجى بين العملات ( ابتداء من شهر ديسمبر ١٩٥٨ ) زاد من إمكانات التدخل ؛ والواقع أنه فى السنوات التالية لنهاية الحرب مباشرة ، كانت الدول الأوروبية كلها تطلب إلى صندوق النقد الدولي دولارات إذ أن ميزان مدفوعاتهم تجاه الولايات المتحدة كان مصاباً بالعجز ، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح موارد الدولار عند صندوق النقد الدولي غير كافية ، فزاد الطلب بصورة أكبر على تحويل الدولار

إلى عملة نادرة مطلوبة أكثر من كونها معروضة ، بينما كانت العملات الأوروبية ، منذ ١٩٥٩ قد أصبحت قابلة للتحويل إلى الدولار ، وأدى ذلك إلى زيادة إمكانيات تدخل صندوق النقد الدولي .

ومع ذلك ، فطوال سنوات الستينيات ، وفي خط موازى لتنمية نشاطه ، واجه صندوق النقد الدولي الكثير من المشكلات . وكانت إحداها تتعلق بأهمية موارده ، إذ أنه مع زيادة حجم التجارة العالمية ، أصبح عدم التوازن ، المشابه لما كان يحدث في الماضي بالنسبة للقيم النسبية ، أكثر أهمية بالنسبة للقيم المجردة ؛ وبما يؤدي إلى زيادة الآمال في زيادة إمكانيات صندوق النقد الدولي . واستخدمت وسائل متعددة ، مثل رفع أفضية الأعضاء ( ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ ) ، وكان لذلك مضايقات أخرى فلم يكن لدى كل الأعضاء كميات الذهب الضرورية من أجل مواجهة ذلك ، أو أنهم لم يكونوا يأملون في تقليل احتياطياتهم الخاصة بهم وبطريقة هامة ( حالة الولايات المتحدة ) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة طاقات منح القروض الذي تحقق بالاتفاقيات العامة للاقتراض ( ١٩٦١ ) والذي وضعت عشر دول نتيجة لها (وهي إنجلترا . والولايات المتحدة وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا . وبلجيكا ، وهولندا ، والسويد ، وكندا ، واليابان ) تحت تصرف صندوق النقد الدولي مبلغ ستة مليارات دولار . والمشكلة الثانية تمثلت في مستقبل صندوق النقد الدولي ، فقد زاد وضوح أن هذه المنظمة لم تعد تكفي لمواجهة الظروف الدولية الجديدة ، وذكروا أن سنوات السبعينيات والثمانينيات سوف تشبه سنوات الستينيات ، وأن أفضل فهم للتحركات الدولية ، مع تعاون نقدي أكبر بين الدول ، ومع الدور المسيطر للولايات المتحدة ، وعملية إنشاء أوربا الاقتصادية ، يفرض تغيير دور صندوق النقد الدولي . وكانت الاقتراحات التي قدمت في ذلك الوقت تهدف تحويل صندوق النقد الدولي إلى

بنك مركزي عالمي ، مع عدم الإقتصار على إعطاء البعض ما كانوا قد إستلوه من الآخرين ، ولكن ، أن يقوم بالإقتراض عن طريق فتح الإئتمانات التي تتطلب هذه نظير شراء سندات من الأسواق الداخلية للدول الأعضاء . وإذا كان من الصعب التلجؤ بصفة قاطعة بمستقبل صندوق النقد الدولي ، إلا أنه بما لا شك فيه أن تطورات سوف تحدث .

وظهرت منظمتان ، أوروبتان ، علينا أن نذكرهما : الأولى هي الاتحاد الأوربي المدفوعات U. E. P. (١) ، الذي أنشئ في عام ١٩٥٠ ، وكان هدفه توسيع عملية التسويات المتعددة الأطراف ، وجعلها أكثر طليعية ، بين الدول الأعضاء في المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي ، وكان أصيلا بنوع خاص ، إذ أن آابته كانت ذات فائدتين : فيما يتعلق بالمجال ، إذ أن المدفوعات التي يجب على أى دولة عضو أن تدفعها لدولة أخرى ، ترصد شهرياً لحساب البنك المركزي المستفيدة ، وكان التعاقد على قروض يسوى ، ولا يبقى بعد ذلك إلا قروض وديون بالنسبة للاتحاد الأوربي المدفوعات ؛ وفيما يتعلق بالزمن ، ما دامت كل دولة كانت لها نصيبها (محسوبا بنسبة تجارتها الخارجية) في الاتحاد الأوربي المدفوعات ، يمكنها أن تأمن كل دولة تقاسي من عجز قيمة معينة ، وهذه الدولة ، والدول ذات فائض ميزان المدفوعات كانت تعتبر دائنة بالنسبة للاتحاد الأوربي المدفوعات . وإذا كانت هذه الميزة الشائمية تسمح باقتصاد الذهب والعملات الصعبة ، وتسهل تنمية وتعدد المبادلات بين الدول الأوربية وبعضها ، فإنه كانت هناك صعوبات كثيرة : وهكذا كانت هناك بعض الدول دائنة بشكل دائم (ألمانيا) ودول أخرى مدينة (فرنسا) بشكل دائم ، وقد لاحظوا أن الدول لم تجدوا زاعاً كافيا لعدل



موازن مدفوعاتهما أمام أهمية إمكانيات الائتمان ، الامر الذى يؤدى إلى تقليل حصة الائتمان فى النصيب ، وإلى زيادة النسبة المئوية للدفع بالذهب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للدول التى لا تكف عن إتخاذ سياسة شخصية حتى لا تتم المدفوعات فى صالحها ( فشلا نهائيا استبعدت الاتحاد الاوروبى للمدفوعات من أجل تنمية دور مكان لندن ، وتعمل بطريقة تسمح بأن يصبح الجنيه مستخدما أكثر فى المدفوعات بين الدول الأوروبية وبعضها ، أى أنها حاولت أن تحتفظ له بدوره كعملة أساسية فى الماضى ) .

وفى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، قررت عشرة دول أعضاء فى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى العودة إلى إمكانية التمويل الخارجى لنقدها ، معلنين بذلك عن العودة إلى آلية فعلية العجز الأكثر تقليدية . وعندئذ انتهى دور الاتحاد الاوروبى للمدفوعات ، وأخذت مكانه منظمة أوروبية جديدة ، لا تزال قائمة هى « اتفاق النقد الاوروبى » ( A. M. E. ) — Accord Monétaire Européen — وهو نظام للتسويات المتعددة الاطراف يشبه نظام الاتحاد الاوروبى للمدفوعات ، ولكن على مستوى أقل ، ويفتح لأعضائه إلتزامات لفترة أقصر من عامين من أجل تغطية العجز المؤقت فى ميزان مدفوعاتهم . وبعد ذلك ، لم يبق « لاتفاق النقد الاوروبى » ، خلال سنوات الستينيات ، إلا بدور صغير : وكانت إلتزاماته ضئيلة ومحدودة على بعض الدول ، ونظام التسويات المتعددة الاطراف قابيل الاستخدام . ولم يكن فى وسعه أن يكون خلاف ذلك ، وخاصة مع الاهمية التى أخذتها احتياطيات النقد .

ثانيا : التنظيم الفعلى : احتياطيات النقد وسيطرة الدولار :

إن الخاصية الأساسية للفترة التى نقوم بدراستها تتمثل فى ضرورة الاحتفاظ باحتياطيات نقد . ولكن العملات المختلفة غير متبادلة ، وكان بعضها فقط هو

الذى تم الاحتفاظ به ، الامر الذى أدى إلى تنظيم نقدى للعالم ، مركز على الدولار .

أما عن ضرورة وأهمية احتياطي النقد فإن قواعد معدلات النقذ الشابتة قد نص عليها فى إتفاقيات بريتون - وودز ، والإلتجاء إلى تغيير معدلات النقذ يجب أن تكون وسيلة استثنائية للتثبيت، وكان هذا هو بشكل عام الحال بالنسبة للبلاد المكتملة النمو بعد أن مرت السنوات التسالية لنهاية الحرب العالميه الثانية مباشرة، والى استخدموها فى إعادة البناء الاقتصادى . ولكن الإلتجاء الى وسيلة أخرى فرض نفسه على كل دولة بقوة أكبر ، سواء لان توزيع الائتمان الدولى عن طريق صندوق النقد الدولى كان محدوداً ، أو لان امتلاك وسيلة مدفوعات كانت تسمح لها بتعطية عجز خلال فترة طويلة نسبياً، وإستخدام المهلة الممنوحة بهذا الشكل من أجل أخذ اجراءات يمكنها أن تقضى عليها ( فمثلاً وضع سياسة للنمية الإنتاجية يؤدى إلى خفض معدل انتاج السلع ، والى زيادة الصادرات أو الى سياسة نقدية وضرائية تهدف الى تقليل سرعة زيادة الإنتاج القومى والواردات) . ولذلك فإن احتياطي النقد يلعب دور المصطفى، اذ أنه يسمح لاقتصاد ما بأن يعزل نفسه خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة عن حركات الإقتصاد الدولية ، تلك العملية التى ليست جديدة ، ما دامت بعض الدول قد استخدمتها قبل الحرب العالمية الاولى ( الهند ) وأنها كانت قد زادت فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ قبل معرفة التنمية الضخمة التى شهدتها منذ عام ١٩٤٥ .

وعليماً أن نفرق بين نوعين من احتياطي النقد : الاحتياطي الذى يتضمن الوظيفة اليومية لنظام المدفوعات الدولية ، وتعطية عدم التوازن الناشئ من الفروق المؤقتة ومن السرعة الموسمية المدفوعات ، التى تحدث فى الخزائنة وتجبب لدوافع التعامل ( أو حتى لىكى تضمن المدفوعات العادية ) ، والاحتياطي بمعناه

الفعل، والذي يأتي مما يريد على الايادات العادية، ويخضع لدوافع حيطه (مواجهة طلبات غير متوقعة)، ولل مضاربة (حاجة دول أجنبية لتقيد معين يمكنها أن تسمح بتحصين ميزان المدفوعات للدولة المقرضة) وللحالة (فدولة لها إحتياطي هام يمكنها أن تنيد نفسها وفعليا من حالة تخسنة في المدفوعات الدولية — حالة فرنسا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨). وهذا الإحتياطي من الواجب أن تكون له وسائل دفع مقبولة في كل مكان، ومقبول من لسلل التعاملات، ولا يمكنه لذلك إلا أن يكون من الذهب أو من العملة الأجنبية. ونتج عن ذلك أن بعض العملات قد إستمرت في الاحتفاظ بالافضالية على غيرها، إذ أن العملة التي يزيد الطلب عليها، محفوظة، ومقبولة، ومحفوظة بقيمتها بدرجة إستقرارها (أو على الأقل أن قيمتها تنخفض بسرعة أقل من العملات الأخرى) والتعامل بها سهل بشكل عام حتى أن تجارة الدول بها تمثل جزءاً هاماً من التجارة العالمية، وأنها تمول عن طريق أماكن دولية وشبكة من المصارف العالمية؛ ولهذا فإن الدولار والجنيه، سوياً، كانا هما العملتين الإئتمتين فقط التي إحتفظ بهما، لأن الولايات المتحدة وانجلترا جمعاً وحدهما هذه الشروط وكانت نيويورك ولندن هما المكانين الوحيدين لها في العالم.

وكان تطور إحتياطي النقد في العالم كالتالي: فكانت أهميته قد زادت وتركيبه قد تغير. وإذا كان الذهب والعملات التي يحتفظ بها في العالم قد زادت بما يزيد عن ٧٥٪، مرتفعة من ٤٨٧ مليار دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١١٨٧٨ مليار في عام ١٩٧١، وهو ارتفاع أقل بوضوح من نسبة زيادة التجارة العالمية، فإننا نحصل من ذلك، على نظرة مختلفة حين ندرس هذا التطور فيما يتعلق بالولايات المتحدة: ففي هذا الوقت كان مجموع السيولة الدولية المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة قد زادت من ٢٥٩ مليار دولار إلى ١٠٣٧، أي تضاعفت أربع مرات، وأن زيادة الإحتياطي من

العملات كان أكثر ارتفاعاً من احتياطي الذهب ( فحجم الذهب المحتفظ به قد ارتفع من ١٣ مليار دولار الى ٣٩.٢ فيا بين ١٩٥٠ و ١٩٧١ ، أى أنه تضاعف بنسبة ٢.٣ ، بينما كان مجموع احتياطي العملة قد ارتفع من ١٣.٨ الى ٧٩.٦ مليار دولار ، أى تضاعف ست مرات ) ، وأن عملتين فقط ، الدولار والجنيه قد مثلاً منذ خمسة وعشرين عاماً الجزء الأكبر من العملات المحتفظ بها ( ليس في وقت أقل من ٧٠ ٪ . كما حدث في عام ١٩٧٠ ، وفي بعض الحالات يرتفع الى ٩٠ ٪ . كما حدث في ١٩٥٤ و عام ١٩٥٥ ) وأظهر مجموع الجنيهات الاسترلينية إلتجهاها الى الاحتفاظ بهذا الحجم ( من ٧.٩ الى ٧.٨ مليار دولار ) بينما كان مجموع احتياطي الدولار المحتفظ به في العالم قد تضاعف بنسبة تقرب من ١٢ مرة ( مادام قد ارتفع ٤.٤ الى ٥٠.٦ مليار ) . وبمعنى آخر ، فإن ارتفاع نسبة السيولة الدولية خارج الولايات المتحدة كانت ترجسح في أكثر من خمسيها الى سيولة احتياطي الدولار ، مادام الجنيه لم يلعب أى دور في هذه الزيادة .

ومن جانب آخر ، فإن طرق التوزيع تظهر ضخامة نفوذ الولايات المتحدة . فن ناحية ، نجد أن الدول لم تقم بنفس التقسيم لسيولتها العالمية ، وأنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات — فالبلاد الآخذة في النمو قد احتفظت بشكل أساسي بعملات صعبة ، واحتفظت معها بالذهب ، وبعضها ( وهى التى تدخل في منطقة الاسترايى ) احتفظت بالجنيه الاسترلى ( مثل الهند والباكستان ) ، واحتفظت غيرها بالدولار ( مثل مجموع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ) ؛ والدول المكتملة النمو فضلت اما أن تعطى مكاناً أكبر للذهب ( مثل انجلترا التى تمثل دائماً مايزيد على نصف احتياطياها ، وفرنسا ) ، بينما كانت الدول المكتملة النمو الأخرى تفضل على العكس من ذلك ، الإحتفاظ بالدولار ( مثل اليابان التى كانت تحتفظ خمسة مرات من الدولارات أكثر مما تحتفظ به من الذهب في عام ١٩٦٤ ، وثلاثة

وعشرون مرة في عام ١٩٧١، ونفس الحال بالنسبة لألمانيا التي بلغ مجموع احتياطي الدولار فيها أقل ٥٠٪ من احتياطي الذهب في عام ١٩٦٤ وكان مرة ونصف أكثر منه في عام ١٩٧١) - ومع ذلك فإن الدولار استمر في أن تحتفظ كل الدول به بنسبة متفاوتة ، وبالتالي استمر في احتفاظه بصلاحيته العالمية ، بينما كان الاسترلينى كذلك بالنسبة لدول منطقة الاسترلينى فقط . ومن جانب آخر ، فإن الولايات المتحدة قد أشرقت دائماً على توزيع السيولة العالمية وفيما يتعلق بالذهب فإنها قد أسهمت بما يقرب من ٦٠ ٪ من زيادة احتياطي الدول الأخرى ( أى ١١٧ مليار دولار على ١٨٨ مليار بواسطة خفض احتياطياتها نفسها بما يقرب من ٥٠ ٪ من مجموعها ) ولعبت ( مع إنجلترا بدرجته أقل ) بدور موزع الذهب على المستوى العالمى ؛ وكان الأمر كذلك ، ولم يكن من الممكن أن يكون غيره ، فيما يتعلق بتوزيع الدولار . ولذلك فإن شبكة توزيع السيولة الدولية كان لها إذن قطب واحد ، هو الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد مثلت المركز المنظم لنظام المدفوعات الدوائية ، وأخذت نيويورك بشكل نهائى مكان لندن فى الدور الذى كانت قد قامت به خلال فترة طويلة جداً .

وأخيراً ، نصل الى النتائج ، وكان هذا التطور ، أثناء أعوام الستينيات ، لنظام احتياطي النقد ، قد تسبب فى مضايقات خطيرة سواء بالنسبة للدول المختلفة أو لتسيير نظام المدفوعات الدولية .

فالقد تسبب الاحتفاظ باحتياطي النقد فى إمكانية تبعية متزايدة بالنسبة لكل الدول .

وتشكيل الاحتياطي وتركيبه عامل مؤثر ، إذ أن إحفاظ إحدى الدول بسيولة ذوائية مشكلة بشكل رئيسى أو بشكل كامل من نقد دولة أخرى هو ، بالنسبة لها ، سبباً فى إعطاء عملتها نفس التغيرات وذبذبات قيمة هذه العملة . والواقع أن السلطات النقدية للدولة صاحبة العملة المدعومة ليس لهم أية مصلحة فى أن تبعد قيمتها كثيراً عن قيمة تلك العملة المحتفظ بها ( أو نقد الدعاء ) ؛ وتغيرات قيمة عملة مدعومة ستكون لها ميل الى أن تكون فى نفس الاتجاه وبفهم كثافة

ما يحدث للعملة الداعمة؛ ولذلك فإن دول منطقة الاسترلينى قد قامت فى غالبيتها بخفض قيمة عملتها بعد الجنيه فى عام ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ، مثل بلاد منطقة الفرنك بعد الفرنك ، فى عام ١٩٤٩ و ١٩٥٨ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتفاظ باحتياطى نقد من عملة معينة يجبر كل دولة تتصرف بهذا الشكل على أن تجعل سياستها النقدية والمالية الدولية منهجزة ، لسياسة دولة أخرى ، وخصوصاً إذا كانت كمية هذا الاحتياطى كبيرة . وهكذا نجد أن احتفاظ بعض الدول المتزايد بالدولار قد أدى بدول مثل ألمانيا واليابان الى أن يرداد اعتمادها على الولايات المتحدة بينما نجد على العكس من ذلك أن دولة مثل إنجلترا ، والسكى تحتفظ باسئلالها قد حاولت دائماً أن تحتفظ باحتياطياها من الذهب ؛ ومن جانبها ، مثلت سياسة فرنسا تراجعاً كاملاً منذ عام ١٩٥٨ ، فتحويل الدولار الى ذهب كان وسيلة لسياسة مستقلة فى كل المجالات حتى عام ١٩٦٨ . وهى السئلة التى هبط فيها الاحتياطى الى درجة كبيرة .

وامكانية ثانية تنتج عن الطريقة التى كان قد تم بها الحصول على العملة المحتفظ بها . فإما أن تكون الدولة قد صدرت أكثر مما كانت قد استوردته ، فأصبح ميزانها التجارى فائضاً ، واستخدمت هذا الفائض بتحويله الى ذهب أو الى عملة أجنبية ، مشئة بذلك لاحتياطى نقدى بهذه الطريقة ؛ وإما أنها كانت قد رحت برؤوس الاموال الاجنبية التى تهدف الإستثمار ، وهذا التحويل يساعد على توازن ميزان المدفوعات ، والعملة التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة يمكن الإحتفاظ بها وتريد من أهمية لاحتياطى النقد . وفى الحالة الاولى ، يمثل الإحتياطى مظهراً للقوة لانه يعبر عن المركز المنافس لمنتجات هذه الدولة فى العالم ؛ وفى الحالة الثانية ، فإنه يمثل مظهراً للضعف لانه يتضمن أن البلاد لم تتمكن من أن تنمي بدرجة كافية صناعاتها الامر الذى سيكون ؛ فى المستقبل ، لدولة

أخرى . ومثل أوروبا يظهر هذه الإمكانية الأخيرة : فبعد تنفيذ مشروع السوق المشترك ( أول يناير ١٩٥٩ ) ، أصبح على الدول الست أن تحتفظ بتعريفه جمركية تجاه الخارج ، فاضطرت مؤسسات أمريكية عديدة ، إلى أن ترى ضرورة إقامة نفسها في أوروبا بطريقة تمكنها من بيع سلعها بسهولة أكثر، وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى درجة كبيرة في هذه المنطقة الجغرافية ( ارتفعت من مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ١٣ مليار في ١٩٧٠ ) الأمر الذي أدى إلى إنتقال الإدارة في جزء من الصناعة الأوروبية إلى مراكز لاتخاذ قرارات أجنبية ، وتقوم بسياسة عالمية . وكان الحصول على الدولار عن طريق الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى اعتماد أكبر من جانب هذه الدول الأوروبية على الولايات المتحدة .

ومن جانبه ، اضطرب نظام تسيير المدفوعات الدولية ، اضطراباً كبيراً .

فن ناحية ، كان الاحتفاظ باحتياطي متزايد من الدولار قد لعب في صالح ارتفاع الأسعار . فالواقع أن الدولار الذي يربحونه ، بطريقة أو بأخرى ، بواسطة دولة ، كان قابلاً للتحويل ( كلياً حتى عام ١٩٦٨ وجزئياً من هذا التاريخ حتى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ) وينتهي في آخر الأمر إلى البنك المركزي ، حيث يظهر في موازنته على أنه « دله » ويتسبب في نفس الوقت في زيادة بمائة في « منه » ، أي في إجمالي أوراق النقد المطروحة . وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى زيادة طاقة الائتمان في النظام المصرفي ؛ فيصبح من حق المؤسسات والأفراد أن يزيدوا من طلبات السلف ، فتتمو طلبات الاستثمار وطلبات الاستهلاك وتزداد قوة . ولما كان النقد الوطني لم تخفض قيمته ( نتيجة لخصميات معدلات النقد الثابتة ووجود احتياطي من النقد ) فإن التيارات التجارية تضطرب ، خاصة وأن ارتفاع الأسعار لا تأخذ نفس الاتساع من دولة إلى أخرى ، ومن سلعة إلى أخرى ، وتصبح الأنصبة الموجودة لا تمثل الحقائق بعد ذلك ، الأمر الذي يستدعي

طرورة إعادة النظر في أنصبة المارك ( إعادة تقييم في عام ١٩٦١ و ١٩٦٩ )  
والجنيه والفرنك ( انخفاض السعر في عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩ ) ، كما أن عام ١٩٧١  
قد شهر بداية إعادة النظر العامة في أنصبة العملة الموجودة في الدول الرئيسية في  
العالم بالنسبة للدولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الاحتفاظ بالدولار قد أطل مدة عدم التوازن  
في نظام المدفوعات الدولية ، في نفس الوقت الذي زاد فيه من خطورته ، إذ أنه  
قد ألغى كل دافع من أجل إعادة توازن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة . ولما  
كان هذا الميزان يتميز بالعجز فلم تكن هناك سوى إمكانيتان : فإما أن يحصلوا على  
عملة الدولة التي كانوا معها في عجز ، وكان عليهم من أجل ذلك أن يعيدوا  
توازن ميزان مدفوعاتهم ، ثم يصبحون بمقدور ذلك وميزانهم يتميز  
بفائض بعد العجز ، وإما أن يدفعوا بعملتهم الخاصة ، وهو الدولار ، والذي كان ،  
من حيث المبدأ ، قابلاً للتحويل إلى الذهب ونظراً لصفات الدولار ( الاستقرار ،  
قبوله في كل البلاد ، قدرته على شراء كل السلع ، توريته للمبادلات الدولية ) ،  
فإن الدائنون قد قبلوا أن يقبضوا بعمللة المدينين الأمر الذي لم يقسب في مشكلة  
مادام الدولار يحتفظ به في العالم لم يزد ( أو زاد بقليل ) عن احتياطي الذهب  
الأمريكي ؛ ولكن حينما أصبح هذا الدولار أكثر بكثير من احتياطي الذهب ،  
وحين قلت إمكانية الحصول على الذهب ، أصبح الدولار جزئياً ( مارس ١٩٦٨ )  
ثم كلياً ، غير قابل للتحويل ( ١٥ أغسطس ١٩٧١ ) ، الأمر الذي أدى من نفسه  
إلى إلغاء العقبة الأخيرة في عدم التوازن . وفي نفس الوقت ، لما كان الدولار  
الذي تكسبه الدول الأوروبية واليابان لم يكن يحتفظ به عند هذه الدول ، بل  
كانوا يسرعون بطرحه في سوق نيويورك المالي ( شراء أذونات الخزنة  
الأمريكية مثلاً ) وحيث كان يعطى ربحاً ( بينما كان الذهب لا يمكن طرحه بهذه  
الطريقة ولا يعطى ربحاً ) فقد تبع ذلك ثبات أو حتى ارتفاع الحجم النقدي  
المتداول في الولايات المتحدة ، في الوقت الذي كان فيه عجز ميزان المدفوعات



يتطلب أن يترجم عن طريق إنكماش فى هذا الحجم . وهكذا لم يكن هناك أى دافع إلى إعطاء طلب الاستثمار ، وطلب الاستهلاك ؛ لإنخفاض سعر العملة وارتفاع الاسعار يتتاليان فى الولايات المتحدة ، ويستمران فى الانتشار فى بقية أنحاء العالم ، مثلهان للنوضى المتزايدة فى عملية استخدام نظام النقد العالمى ( خفض قيمة الدولار فى شهر ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وإعادة تقييم اللين فى عام ١٩٧١ والمارك فى عام ١٩٧١ و ١٩٧٣ ، و تعويم ، العملات الرئيسية فى العالم ابتداء من عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣ ) .

وتسمح لنا دراسة النظام النقدى والمالى للعالم بأن نزيد من تحديد النتائج التى وصلنا إليها . فإذا كان الشرق قد لعب دوراً أقل أهمية نسبياً فى التجارة العالمية ، ولم يلعب أى دور فى العلاقات النقدية والمالية ( إن لم يكن بيع الذهب من أجل الحصول على العملات الصعبة ، الدولار والجنيه الاسترلى ، الضرورية لدفع ثمن المشتروات التى تمت فى دول مختلفة من مجموع الغرب ) إذ أن الروبل ليس عملة دولية ؛ فعلى العكس من ذلك نجد أن السيطرة الأمريكية قد استمرت دائماً وهى تزيد بلا انقطاع ، وأن الاحتجاجات التى سجلت ( سياسة فرنسا فى عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٨ ) لم تصل إلى إثارة جذور المشكلة ، وجاءت لسبب تعرض ما كان قد أصاب السلع التجارية . ولقد قامت الولايات المتحدة ، وحدها بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخذت نيويورك مكانة لندن ، كمرکز تجارى ، ونقدى ومالى ، على مستوى العالم ، وأصبح الدولار عملة دولية ، وفى نفس الوقت عملة أساسية ( يستخدم بين الدول الأخرى من أجل تسوية المبادلات التجارية ) وعملة صعبة للاحتياطى ( تحتفظ به كل الدول الأخرى ) ، وأصبحت قاعدة الدولار هى قاعدة العملة . ومع ذلك ، فإن مثل هذه السيطرة ، قد نتج عنها نتائج هامة على الاقتصاد العالمى فى مجموعه . فزيادة الاحتياطى من الدولار التى تحتفظ به كل دولة بعد كل عجز دائم فى ميزان المدفوعات الأمريكية قد أدى إلى توسع فى الائتمان ، وبالتالي فى طلب الاستهلاك ، وطلب الاستثمار

بشكل جمل لإنخفاض سعر العملة الموجود بتزايد، مشيراً الفوضى في عملية توزيع موارد الإنتاج، ومزيداً من صعوبة الحساب الاقتصادي ومن تزايد عدم التأكد؛ وشعر عدد كبير من الدولة الكاملة النمو، والدول المتخلفة، وبتزايد، بمخضوعها أمام الولايات المتحدة ( وتدعم ذلك بتنمية المؤسسات الدولية التي يكون مركز إدارتها في هذه البلاد )، وجاهرت، بشكل خاص، بعدم إمكانية وضع سياسة نقدية مستقلة ذاتياً؛ وأخيراً فإن أية آلية منظمة لم تتمكن من تقليل (أو وقف) عمليات عدم التوازنات هذه، إذ أن الدولار لم يستمر فقط في كونه مطلوباً، ومقبولاً ويحتفظون به، ولكن كذلك أن الولايات المتحدة قامت بسياسة من أجل تنمية استخدام عملتها والاحتفاظ بها من جانب الدول الأخرى، وتحاشت إتخاذ أى إجراء لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتهما، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عرقلة توسعها. وعدم التوازن في الاقتصاد العالمي كان الثمن الذي دفع من أجل ضمان تنمية الولايات المتحدة والاحتفاظ لها بالمكانة الاقتصادية المتفوقة، والمسيطرة. ولا يمكن أحد أن يتنبأ، في هذا الشأن، بما تأتي به أواخر سنوات السبعينيات، وسنوات الثمانينيات.

## المجلد الخامس

### التوترات الاجتماعية الجديدة

أتت الأوقات الجديدة بتوترات اجتماعية مختلفة . وأدت التغيرات الاقتصادية ، التي كانت قد قلبت العالم منذ عام ١٩٤٥ ، إلى نتائج في الميادين الاجتماعية ؛ ولذا كانت التوترات التي نتجت عن الحالة الاقتصادية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين قد اختفت جزئياً ، فإننا مع ذلك لم نسجل بنفس الدرجة لانخفاضها العام ، إذ أن غيرها كان قد أخذ مكانها ، وهي التي مارس تأثيرها على النمو ، تارة في الصحة ، وتارة بحجة إياه إلى الإبطاء . وسنميز هنا فيما بين التوترات التي تؤثر على المجتمع وبين تلك التي تتعلق بالسلطة .

#### ١ - تغيير المجتمعات : —

إن تغيير المجتمعات ، سواء أكانت مكتملة النمو ، أو في سبيلها إلى النمو ، يرجع أيضاً إلى بنائها ؛ كما يرجع إلى تسييرها .

#### أولاً :- البنيان الجديد : —

لقد تولدت عن سرعة التغيير المهن والمكان ، وكذلك البيولوجي والاسروي ، وتوترات جديدة .

فإنما يتعلق بالتغييرات المهنية والمكانية فإنها رغم كونها يترتب عليها نقاط مشتركة ، فإن من الواجب علينا أن نفصل بينها ، إذ أن تأثيراتها ليست هي دائماً تماماً بعينها .

فالانغيارات في التوزيع المهني للأفراد كانت لها أهمية خاصة .

ولقد رأينا أن النمو كان مترادفاً لتنمية القطاع الصناعى والقطاع الخدمات ، وأنه قد استطاع زيادة في عدد الأهلالي العاملين في هذه القطاعات نتيجة من حركة مزدوجة . فمن ناحية ، كان إرتفاع عدد الأهلالي العاملين في القطاع الصناعى ناتجاً عن هجرة جزء من الأهلالي العاملين في القطاع الزراعى ، مسبب القطاع الصناعى . والثورة الزراعية التى عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى ترجمت بتطبيق التقنيات ، وتحسين البذور ، ووسائل الزراعة ، والاستخدام المتزايد للميكنة ، قد تسببت في زيادة إنتاجية العامل الزراعى ، بدرجة تفوق درجة العامل الصناعى ؛ وسمحت بزيادة مستمرة في الإنتاج الزراعى مما كان يحدث من قبل وبعمل أقل ؛ وبالتالي ، ففي كل عام ، يحدد الرجال أن أعدادهم زائدة ، واضطروا إلى أن يجمعوا ، خاصة وأن القطاع الصناعى الذى ينمو كان يطلب الكثير من الأيدي العاملة ، إلى أن يتركوا نهائياً حياتهم كفلاحين ، لكي يصبحوا عمالاً صناعيين . ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة عدد الأهلالي العاملين في القطاع الثالث قد نتجت كذلك عن هجرة الأهلالي العاملين والآتئين إما من القطاع الثانى ( الأمر الذى كان ممكناً لأن إرتفاع الانتاجية في هذا القطاع كان بدرجة تمكن الأفراد من تركه دون أن يؤثر في تنمية الإنتاج ، ولأن عرض العمال الجدد الآتون من القطاع الأول كان أعلى مما يلزمه ) ولما مباشرة من القطاع الأول . وبالمعنى الأخرى نقول أن هذه الحركات قد تمت في إتجاه واحد من القطاع الأول مسبب القطاعات الأخرى ؛ فأخذ مجتمع الصناعة والخدمات في التقدم باستمرار على مجتمع الزراعة .

ومثل هذا الانفصال تسبب في توترات هامة على مستويين . المستوى الأول هو مستوى مرور الأهلالي العاملين من قطاع إلى قطاع آخر ، أى بشكل رئيسى من الزراعة صوب الصناعة والخدمات . وهذه الهجرة كرونت تغييراً كاملاً

للأفراد ، إذ أنهم تركوا حالة ، هي حالة المزارع ، لمهنة محددة ( حتى وإن كان الأمر في غالبية الأحيان يتمثل في أن البداية قد بدأت مع أول السلم ، أو على مستوى عامل في نتيجة لقلة الخبرة ) ومروا من الاستقلال ( وبخاصة بالنسبة للمزارعين ) إلى التبعية ، ما داموا قد أصبحوا أجراء ؛ هذا علاوة على أن تنوع أعمال الزراعة قد ترك مكانه للتخصص والتكرار ، والوقت الذي كان يختلف من الأيام إلى الفصول قد أخذ مكانه وقت يفصل بشكل قاطع يوم العمل مهما كان الفصل من السنة ؛ وبخاصة القيم التي كانوا قد حصلوا عليها ، وتعلقوا بها إلى درجة كبيرة لم ينظروا إلى تركها تماماً ، وليسكي تترك مكانها لغيرها الجديد ، ولم ينظر الفرد إذن ، بهجرته ، إلى أن يتخلى عن شخصيته ويأخذ شخصية أخرى ، ويمكننا أن نفهم ، في مثل هذه الظروف كم كان قاسياً أمر المرور من قطاع إلى قطاع آخر ( حتى وإن كان ذلك قد حدث في سن الخامسة والثلاثين على الأكثر ) وتلك التمردات التي تسبب فيها ( مثل مظاهرات المزارعين في فرنسا وحيث نقص عدد الأسماء إلى الزراعين إلى النصف في مدة عشرين عاماً ) . والمستوى الثاني هو المرور من فرع إلى آخر داخل نفس القطاع ، وتسبب كذلك في توترات . والفروع تتغير بسرعة ، ومضمون مركز عمل لا يظل كما هو ( فالعامل الفتي في عام ١٠٧٠ ليس هو ما كان عليه في عام ١٩٦٠ ، وهو نفسه يختلف عما كان عليه في عام ١٩٥٠ ) ولم ينظر العامل باستمرار إلى أن يحصل على معارف جديدة حتى يتمكن من الاحتفاظ بنفس الدرجة ، إن لم يكن الاحتفاظ بنفس المستوى على السلم المهني ، وبالتالي فإنه كان من الممكن أن يطرح أمر وجوده على السلم الاجتماعي ؛ وعلاوة على ذلك فكان في وسع هذا الفرع أن يتجدر بسرعة كبيرة أو قليلة ( مثل صناعة النسيج والفحم ) وينظر العامل إما إلى فقد عمله والبقاء في البطالة ، وإما ، إذا ما كان ذلك ممكناً ، إلى تعلم حرفة جديدة حتى يتمكن من

أن يعمل في فرع آخر . ولذلك فإن الصناعة قد أصبحت إذن مرادفاً لعدم التأكد ( الأمر الذى لا يمكن للأفراد أن يتجهلوه ) وبالتالي للعقار ، وللشعور بالحرمان الذى قد يدفع إلى إظهار العدوان تجاه الأفراد أو الجماعات التى تبدو على أنها لا تقاسى من نفس الشيء .

والتعديلات في التوزيع السكانى اصطفتحت التغييرات المبنية .

فنعرف أن الصناعة لا تنشأ في أى مكان ، وليس في أماكن مميزة — مكان لاستخراج مواد أولية ، مكان تفريغ مثل الموانى ، سوق إستهلاكى حيث يمكن بيع المنتجات والعثور على أيدي عاملة وفيرة ولها خبرة — ومهما كان سبب نشأتها الجغرافى ، فإن لها قدرة على التجمع ( أى جذب الأيدي العاملة الذين يتسببون بدورهم ، ومن أجل إشباع حاجاتهم ، في ميلاد صناعات جديدة مثل القطاع الثالث — التجارة ، النقل ، المصارف — والذى يطالب بدوره بأشخاص آخرين لإدارته ) وتشكل مركز إستقطاب للأهالى الفلاحين ، وتقلب بذلك التوزيع الجغرافى للأفراد . فإذا كانت المدينة القديمة هى مركز إدارى ، أو محل إقامة وتقابل ( سوق ) ، ومكان آمن ، فإنها تصبح في المحل الأول مكاناً لإنتاج السلع . ولقد نشأت عملية تراكمية في غاية الأهمية ونمت منذ عام ١٩٤٥ وأثرت بذلك على الدول النامية والتي في سبيلها إلى النمو في نفس الوقت : فلم يحدث فقط أن المدن الهامة قد زاد عدد سكانها ( أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون اليوم في مدن يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة ) وكذلك الحال مع المدن المتوسطة ( ٧٠٠ مدينته في كل منها ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ فرد ، وتجمع في أنحاء مختلفة من العالم ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة ، أى سبعين سكان العالم ) بل لقد رأينا ما أصبحنا نسميه الإمتداد المدنى أو العمرانى Megalopolis والذى يشتمل على عشرات الملايين من الأفراد ( المسافة الممتدة من بوسطن إلى

واشنطن ، أى ٦٠٠ كيلو متراً ، فى الولايات المتحدة ، أو من طوكيو إلى  
يوكوهاما ، ٢٥٠ كيلو متراً ، فى اليابان تعتبر أحسن مثل على ذلك ) . والمجتمع  
الصناعى هو مجتمع مدنى ، أو حضرى ، ولم يعد يمارس المجتمع الزراعى إلا  
أنه فى بعض الدول أصبح مسيطراً عليه .

والتوترات الناتجة عن هذا العبور المتزايد من الريف إلى المدينة تم التعبير  
عنه بقوة . فى المدينة ، ذلك الوسط المبنى والمصنوع ، وحيث تفرض الصناعة  
نفسها ، نجد أن النمطية قد أصبحت كبيرة ، وبشكل متزايد . فالمواعيد ،  
والانتماءات ، والأعباء الماثلة قد انتهت بها الأمور إلى أن تتحول إلى روتين ،  
ووصل الأمر بالفرد إلى ألا يميز بين الأيام والأسابيع ، وبين الأسابيع وحتى  
بين الأشهر ، إذ أن اليوم يكرر الأمر ، وسيكون الغد مشابهاً لليوم . وهذه  
النمطية قد زادت نتيجة لأن الأفراد فى المدينة قد مالوا إلى أن يعملوا بنفس  
الطريقة حين يكونوا فى جماعة ، وأن يأخذوا نفس السلوك الذى أصبح عادياً  
والذى يخضع له كل أعضاء الجماعة ، ويلتزمون بها خوفاً من طردهم من هذه  
الجماعة ؛ والأفراد الذين اضطروا إلى الرضوخ لرغبة المجموعة حتى إن لم يوافقوا  
على ذلك ، أو كانوا قد طردوا إذا لم يكونوا قد يلتزموا بها ، يكونون إذن ، فى  
هذه الحالة أو تلك ، قد أصبحوا غير راضين من فقدان الإنتماء أو من الإنتماء  
السيئ للجماعة ، يهربون عندئذ عن سلوك عدوانى متزايد تجاه الجماعة . وأخيراً  
فإن الشعور بالوحدة قد ازداد ، إذ أن مصير عضو المجتمع الحضرى هو أن يكون  
وحيداً أو أن يعرف فقط عدداً قليلاً من الأفراد ؛ وإمكانات الاتصال التى  
تعرضها المدينة قد ظلت سطحية ، فالفرد إلى أن ينمى على نفسه ، أو فى نطاق  
مجموعة صغيرة ، ويحاول أن يعبر عن نفسه أو أن ينمى إمكاناته ؛ وقلت  
إمكاناته للإتصال وبواجهة آرائه بأراء الأفراد الآخرين ، وقلت معرفته بالعالم ،

ولما كان كل مالا نفهمه هو مسبباً معادياً أو مشكوكاً فيه ، فإن هذا الفرد يجد لنفسه مرة جديدة عوامل للقلق ، وهى التى تقوى من اتجاهاته المدوانية . وغالباً ما كانت عدم قدرة الفرد على تحقيق التعود السريع على الاشكال الجديدة للحياة والى هى الصناعة والمدنية تؤدى بالفرد الى أن يتحول الى متمرد تجاه المجموع ؛ وتحولات التوترات النفسية الى توترات اجتماعية .

وأما فيما يتعلق بالتغيرات الديموقراطية والاسرورية فإنها ، ونتيجة لزيادة أهميتها ، قد غيرت العلاقات بين الافراد .

وكانت التغيرات الديموقراطية مزدوجة . فمن جانب كانت كل المجتمعات قد تميزت برجوعها الى الشباب بدرجات متفاوتة وكان الركود السكانى فى فترة ما بين الحربين ، وبخاصة فى سنوات الثلاثينيات ، وفقد النفوس البشرية فى فترة الحرب قد جعل مجتمعات كثيرة تعلم بأن رفض الحياة قد يترتب عليه فقدانها نفسها ، ولذلك فإن معدلات المواليد قد زادت عندئذ بدرجة واضحة فى هذه البلاد ( فى أوروبا مثلاً ) منذ نهاية الحرب ؛ وفى البلاد التى لم تكن قد عرفت مثل هذا الركود وحيث كانت معدلات المواليد مرتفعة قبل ذلك ، تسبب التقدم الطبى الصحى فى تقايل كبير فى نسبة وفيات الاطفال ( الامر الذى يعادل زيادة فى عدد المواليد ) . وهذه الحركة المستمرة ، والى كانت قد عرفت فقط بطئاً فى سنوات الستينيات ، نتج عنها زيادة نصيب الفرد الذى يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً فى مجموع السكان ، وهذا الرجوع الى الشباب قد طرح ، وبدرجة أكثر حدة عما كانت عليه فى الماضى ، مشكلة معرفة كيف يمكن احتواء هؤلاء الشباب فى المجتمع ، أو كيفية تعليمهم . واذا كانت الآليات التقليدية الخاصة بالاحتواء — الأسرة ، والتعليم ، والجيش — قد لعبت دورها ، فإن المعارضة بين الاجيال قد ظهرت بقوة ، وأخذت الاتجاهات المدوانية عند الشباب البالغين



أشكالاً مختلفة . وبعضها معروف : مثل الاعتمادات على الأشخاص والممتلكات ( السرقة ، والمهاجرة بالسلاح ) والتي أظهرت زيادة مستمرة في سنوات الستينيات ، وهذه المجموعات من الغصابات الافراد من نفس السن سمحت بحياة جماعية وبمحاية ضد مجتمع البالغين ، وزاد عددها ؛ والبعض الآخر ، حديث العهد ، وحاولوا أن يهربوا بقوة عن رفض إلتحاقهم إلى المجموع ( ظاهرة الخنافس Hippie ، التي تتميز بنشاطها النافذ أو الهامشي ) أو أنهم حاولوا تحطيم النظام القائم ( مثل الـ provo في هولندا . . . وغيرهم ) وكانت هذه الصعوبات من أجل الإلتقاء لا يمكن تجاهلها .

ومن جانب آخر ، كان تقدم الطلب ، وتحسن الغذاء ، وإرتفاع مستوى المعيشة قد أعطت نتائجها ، ما دام متوسط سن الفرد ، وآماله في الحياة قد ازدادت ( وهذه الظاهرة يجب ألا نأخذها على أنها تراجع للحد الأقصى لحياة الانسان ، ولكن على أساس أنها إمكانية العيش لعمر أطول بالنسبة لعدد أكبر من الافراد ) : وفي جيل واحد زاد هذا المتوسط لسن الفرد من عشرة إلى خمسة عشر عاماً في البلاد النامية ، ومن خمسة إلى عشرة سنوات في البلاد التي في طريقها إلى النمو ، وتسبب في زيادة واضحة ، مجردة ونسبية ، لمجموعة من الافراد يريد عمر أفرادها عن خمسين عاماً ، ويريدون بنوع خاص عن خمسة وستين عاماً . ولم يحدث مثل هذا التغير دون أن يتسبب في قوترات . فإذا كنا الآن ؛ كما كنا في الماضي ، نتزوج لمدى الحياة ، فإن المدى المتوسط للزواج لم يكن يريد هذا قرين عن خمسة عشر عاماً ( إذ أن وفاة أحد الزوجين كان ينهي الزواج ) ؛ بينما يمكن الآن للحياة المشتركة للزوجين أن تمتد إلى ما يقرب من خمسين عاماً ، أى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف من الأولى ، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانيات لخلافات أكثر قوة يمكنها أن تترجم بواسطة الطلاق المتزايد ؛ وعلاوة على ذلك فإن زيادة وطول العمر

قد أصبح مرادفاً لزيادة إنتظار الميراث إذ أنه ، فيما مضى ، كان في وسع الفرد أن يكون يتيماً في سن الخامسة عشر ، ويحصل بالتالى على ممتلكاته الأسروية ، ويرث في المتوسط الآن في البلاد النامية ، فيما بين سن الخمسين والستين ، وفي الوقت الذى يكون فيه قد كون مركزه وضمن مستقبله ، فلا يمثل الإرث بالنسبة إليه سوى إمكانية إضافية للاستهلاك ؛ وأخيراً ، فمع تمكن الافراد من إحتلال مراكز الإدارة لفترة أطول ، فإن الأشخاص الأكثر شباباً يشعرون بأنهم مكبوتين في مستقبلهم .

ومن جانبها لم تسكن التغيرات الأسروية أقل قيمة ، فاتجاهات تفكك الأسرة التى كانت قد ظهرت في بعض الدول منذ القرن الماضى ، زادت سرعتها ، واتسعت .

وقلت أدوار الإنتاج والأمن عما كانت عليه . فتقايديا ، ولما لم تكن المشروعات الصناعية قد ظهرت بعد ، ولم يكن هناك سوى حرفيين بأعداد قليلة ؛ وكان الإنتاج له طبيعة زراعية بشكل أساسى ، كان على الأسرة قيل كل شئ أن تضمن إنتاج السلع الضرورية لوجودها ، وكانت نوعيتها في ذلك الوقت تعتمد ليس فقط على تجمانس الأسرة ولكن أيضاً على عدد أفرادها ( وكان التقدم التقنى ضعيفاً ، وكان إتساع الأرض المروجة يطالب بزيادة السكان من أجل زراعتها ) ؛ ولسكن التصنيع ، وتنمية المشروعات والمبادلات قد حددت بشكل مستمر من دورها كوحدة إنتاج ، وأصبحت الأسرة تقال من القيام بأعباء إنتاجية ، ولمكتفت أكثر وأكثر بأن تعطى أحد عوامل الإنتاج ، وهو العمل . ومن جانبها فإن الدور الأساسى للأمن قد إختفى تقريباً بشكل كامل . وكانت الأسرة التقليدية تقدم الأمن الطبيعى - المالىجأ ، والكسوة ، والرعاية - لمجموع أعضائها ، وبخاصة لئولئك الذين لم يصبحوا في سن العمل ، وأيضاً ، وبنوع خاص ، الأمن الاجتماعى

والنفسى ( فالفرد يرغب فى أن ينتمى إلى مجموعة ، ولنظام من القيم التى يسمرك فيها ليس أعضاء المجموعة فقط ولكن كذلك بمجموع الأهالى ، لأنه يضمن بهذه الطريقة راحته المعنوية والثقافية ) ؛ ولكن ، مع أخذ المجتمع أكثر فأكثر على نفسه غاطر الحوادث والأمراض ، وكذلك تقاعد أولئك الذين أنموا حياة عملهم ، مالت الأسرة إلى قصر إعطاء أمنها المادى على أطفالها ، وأصبح من الصعب عليها أكثر وأكثر منح أعضائها الأمن المعنوى والثقافى ، وبالتالي وجد الفرد نفسه أقل إلتئاماً إلى تلك المجموعة الممثلة للقيم وللتقاليد ، والقادرة على أن تمنحه طريقة للحياة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أدوار الاستهلاك والتعليم أصابها تطور مختلف . فإذا كانت الأسرة من العزاز القديم وكانت تستهلك الجزء الأكبر من السلع التى كانت تنتجها ، ممارسة فى ذلك ما يمكننا أن نسميه بالاستهلاك الذاتى ، لأن الأهالى الحضريين لا يمثلون سوى جزءاً بسيطاً من مجموع السكان ، ولأن المبادلات كانت غير نامية نسبياً ، فإن هذا الدور الاستهلاكى موجود دائماً ، وحتى زاد بشكل ضخم : فأصبحت الأسرة ، أكثر من أى وقت مضى ، هدف طلب المنتهجين الذين يبحثون دون توقف عن إقناعها بضرورة شراء ما ليس ضرورى لها ، وتجده نفسها ، نتيجة لخصوعها لدعاية مستعمرة ومسيطر ، مضطربة بدرجة أكبر ليس فقط لإنفاق كل إيراداتها فى شراء سلع استهلاكية من كل نوع ، بل وأيضاً للتعامل على إيراداتها المقبلة التى تحصل فى الحال على سلع جديدة . وأصبحت ألفاظ الأسرة والوحدة الاستهلاكية ألفاظ مترادفة . أما فيما يتعلق بتكوين الأبطال ، فإنه كان يخضع بشكل كامل تقريباً للأسرة بسبب عدم الاعتراف بالروابط بين التعليم والتوسع ، وعدم وجود الإلزام المدرسى ، ولوجود عدد صغير من المدارس ، وكانت تتمثل فى نقل تقنيات الإنتاج المستخدمة وكذلك

نظام أخلاقي ومجموعة من القيم الاجتماعية ، الأمر الذي كان يضع عقبات كبيرة في وجه إدخال التجديد ؛ وإذا كان التعليم ، وطوال فترة الثلاثين سنة الماضية ، لم يكف عن أن يصبح مكفولاً خارج الأسرة ( تأثير درجة التعليم على معدلات النوسع الاقتصادي أصبح أمراً معترفاً به ، ولمتد الإلزام المدرسي وزادت فترة التعليم ، وأصبح العاقل أكثر استعداداً لتقبل التجديد والتغييرات ) ، فإن علينا ألا ننسى أن دور الأسرة قد ظل هنا يحتفظ بأهمية فائقة ، مادامنا قد لاحظنا أن الاستعدادات الثقافية للأطفال في سن الدراسة تختلف تبعاً لإنتمائهم لهذه المجموعة الاجتماعية المهنية ، أو لتلك .

#### ثانياً : اختلاف التسيير :

وعلاوة على تغيرات البنيان ، أدت التنمية الاقتصادية إلى تسيير مختلف للمجتمعات . وهذه التبعديلات في الحركة الاجتماعية وإدخال مواقف جديدة أصبحت مولدة لتوترات .

ففيما يتعلق بتبعديلات الحركة الاجتماعية نجد أولاً أن الحركة الاجتماعية قد زادت فجأة وقوة .

وفي كل مجتمع ، نجد أن الأفراد ليسوا موضوعين الواحد إلى جوار الآخر ، ولكنهم موزعين في طبقات اجتماعية ، وجماعات منعقدة نسبياً ولها مراكز متفاوتة ، وتختلف عن بعضها ابتداء من نمطين موضوعيين — الوظيفة المضمونة والدخل ( ومن وجهة نظر ثلاثية عن التكوين ، والمستوى ، والإنفاق ) — ومن نمط ذاتي ، وهو شعور الأفراد بانتمائهم إلى طبقة . وعندئذ تظار الأهمية الكبرى لظاهرتين في العلاقات بين الطبقات : الأولى قليلة التكرار ، وتمثل في إستهفاء طبقة وأخذ أخرى مكانها أو في تعديل التسلسل الطبقي ( ثورات ١٧٨٩ و ١٨٣٠

في فرنسا ، وثورة ١٩١٧ في روسيا ) ؛ والثانية دائمة وتمثل في أن الأفراد لا يتمتعون بالضرورة لنفس الطاقة طوال نل حياتهم لأنه توجد حركة اجتماعية صاعدة ( بعض الأفراد ، والأسر وتمكن من ترك طبقتهم الاجتماعية الأصلية لكي تنضم إلى طبقة تحتل مركزاً أكثر ارتفاعاً في السلم الاجتماعي ) وهابطة ( وكذلك أفراد آخرون وأسرى يمكنهم أن ينتموا من طبقتهم الاجتماعية الأصلية صوب طبقة لها مستوى أقل ارتفاعاً ) في نفس الوقت ، تسبب في غير مستمر في تكوين الطبقة ، مدامت عملية الوصول إليها والذهاب منها لا تتوقف أبداً . ومثل هذه الحركة تلعب دوراً أساسياً في تسيير كل المجتمع ، إذ أن أعضاء الطبقة المسيطرة ، والنخبة ، ينتمون ويسيطرون القيام بوظائفهم منذ الوقت الذي يرفضون فيه المنافسة ( جعلهم الدخول إلى طبقتهم أكثر صعوبة مثلاً ) ويكونون وسطاً مطلقاً ، بينما النخبة الصاعدة ، وأمام عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإدارة التي يعتقدون في جدارتهم لها ، يشعرون بالحرمان نتيجة لإبعادهم بهذه الطريقة ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة تندهور بسرعة كبيرة أو صغيرة إلى أن تنشب ثورة ، ويقوم أعضاء النخبة الجدد بطرد رجال النخبة من مراكز السلطة .

وسرعة وأهمية الحركة الاجتماعية قد خضعتا لتغيير منذ ثلاثين عاماً . فالواقع أن زيادة الانتاج القومي ، وبخاصة الانتاج الصناعي ولتأج الخدمات ، كان قد حصل على أفراد أكثر حتى يتمكن من أن يضمّن الأعباء الضرورية ( التفكير ، والإدارة ، والتنفيذ ) بينما كان ظهور وتنمية الفروع الجديدة ، وتغيير وزيادة مستوى النوعيات ليس فقط في الفروع الجديدة ( وحيث علاقات الموظفين المؤهلين في الإدارة أو في التنفيذ مرتفعة كما هو الحال في الكيمياء وفي الكهرباء ) ولكن كذلك في الفروع القديمة . أدت إلى زيادة هذا الطلب ، ولذلك فإن

طلب الموظفين أصحاب المؤهلات العليا والمسؤولين عن إدارة المشروعات قد زاد وعرضت مصاب أكثر عددا عما كانت عليه في الماضي للأفراد في كل المجتمعات (الناعية أو التي في طريقها إلى النمو) ولما كان على أهمية الحركة الاجتماعية أن تزايد ، وكانت مراكز المسؤولية والادارة كثيرة فإن الحركة الاجتماعية الصاعدة قد زادت في حجمها عن الحركة الاجتماعية الهابطة ، مغيرة بذلك الشكل النسبي للطبقات في المجتمع ؛ وفي نفس الوقت ، زادت كذلك سرعة الحركة ، أى أنه أصبح في وسع الفرد أن يرتفع في السلم الاجتماعى بسرعة أكثر عما كان عليه الحال في الماضي . وتميزت سنوات الخمسينيات والستينيات بأن هذه الحركة كانت تصل إلى إرتفاع أكبر ، وبسرعة أكبر .

وظهر نوعان من أنواع التوترات النوع الاول حدث بين النخبة الاقتصادية الجديدة التي شكلت المديرين الجدد والمشرفين على المشروعات (أو المسميرين الاقتصاديةين) وبين أولئك الذين كان صعودهم الاجتماعى أقل أو كانوا قد هبطوا على السلم الاجتماعى (مثل رؤساء المشروعات السابقين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار في نشاطهم ، وأصبحوا يحتلون مراكز تابعة) وهؤلاء ، وربما لتعويض ، قد أخذوا على أولئك ، وحملهم مسئولية ذلك الفارق الكبير في ظروف العمل : وهكذا زادت عملية إظهار عدم الملاءمة في العمل التزايدى — الإجبار الذى لا يمكن الإنسحاب منه ، وطول المدة (وحتى العلاقة وقت العمل ووقت الفراغ) ، وشدة التركيز ، الأهر الذى يدفع إلى إعتباره على أنه يمنع إزدحام شخصية الفرد ، بينما على العكس من ذلك زاد تفخيم العمل الفسكى واعمال الادارة وعلى أساس أنه هو الذى يسمح للفرد بأن يحقق ذاته بشكل كامل عن طريق تنمية مسؤولياته وفكره الخلاق . وهذا التعارض زاد قوة نتيجة لأن أجور أعمال التنفيذ بدأت على أنها غير كافية ، إذ أنها لا تسمح بالحصول

المباشر على مجموع سلع الاستهلاك التي ينتجها الاقتصاد ، في الوقت الذي زاد فيه إنفتاح مروحة الاجور ، وبالتالي زادت إيرادات المديرين بسرعة أكثر في قيمتها المجردة . وبشكل نهائي ، فإن السهولة المتفاوتة في حجمها من أجل الحصول على سلع الاستهلاك ، وبالتالي من أجل تأكيد الوضعية الاجتماعية ، قد مثلت أصول مشاعر الحرمان والاتجاهات الاجتماعية العدوانية .

ولكن هذه المجموعة الجديدة ، والتي تبسّلور بهذا الشكل المشاعر المكبوتة لثوائك الذين لم يصلوا إلى مستواها ، كانت هي أيضاً قد شهدت توترات في داخلها . فأولاً ، أعضاء المجموعة فيما بينهم ، ولأسباب عديدة (مثلاً العداوة بين أصحاب الدبلومات ومن لم يحصل عليها ، ولدى هؤلاء الأخيرين بين ممثلي هذه المدرسة ومدرسة أخرى ، وبين مديري ينتمون إلى فرع له نمو سريع ، وأولئك الذين يكون نمو فرعهم بطيئاً أو يكون في تقهقر ، وبين مديري المشروعات الكبرى ومديري المشروعات الصغيرة ، وبين مديري مشروعات القطاع العام ومديري مشروعات القطاع الخاص ، وبين أولئك الذين يسكنون منطقة تعتبر مميزة وهؤلاء الذين يسكنون في غيرها وثقل عنها ) يمكنها أن تؤثر على المسؤولية في العمل ، وسرعة الترقية ، وزيادة الاجر ، وباختصار على الإمكانية المتفاوتة للصعود على السلم الاجتماعي . وبعد ذلك ، بين كل أعضاء المجموعة وأصحاب عملهم ، إذ أنه في الأماكن التي توجد فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا يعتبر المديرين الإقتصاديين ، في أساس الامر ، سوى موظفين لهم مرتب ، وتكون وظائفهم ، ومستقبلهم ومركزهم الاجتماعي ، وبالتالي حياتهم تابعة جزئياً للغير ؛ ولما كانت سنوات الستينيات قد تميزت في دول كثيرة بزيادة التركيز . وبالتالي بإعادة تنظيم المشروعات ، ووضع جزء من أفراد الإدارة في البطالة ، فإن المديرين الإقتصاديين قد شعروا جزئياً بضمف مركزهم ، الامر الذي دفعهم ، في بعض الحالات إلى

معارضة أصحاب المشروعات ( ومع ذلك ، ونظراً للاتجاه الفردي عند أعضاء هذه المجموعة ، فإن الأمر لم يتعلق هنا إلا بمحاولات لها أهمية قليلة نسبياً ) .

وأما فيما يتعلق بالمواقف الجديدة فإن التفسير المختلف للمجتمع قد أدى إلى ظهور مواقف جديدة . وهنا أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية قد أدخلت تغييرات هامة مدفوعة بتوتراته قوية ، إذ أن القيم الجديدة دخلت في صدام مع القيم القديمة وظهرت علاقات مختلفة بين المجموعات .

ولقد ظهرت قيم جديدة إجبارياً في البلاد التي ترغب في التنمية . فيجب على الأهالي ، أو على الأقل على جزء منهم ، أن يأخذوا موقفاً يساعد على التنمية . وهذا يعني عزيمته على التحسين ورغبة أكثر سهولة في الوقت المباشر ، أو كذلك طلباً لسلع مادية من جانب الأفراد ، إذ أنه بدون هذه العزيمة والرغبة ستظل السلع بدون استخدام ؛ وبعد ذلك يجب النظر إلى تغيير الموضوعة على أنها ظاهرة عادية ، وليس على أنها استثناء ، إذ أنه بدون ذلك لن يكون بمكان اقتراح المنتجات الجديدة الناتجة عن التقدم التقني على المستهلكين ، حتى وإن كانت أرخص في السعر ؛ وأخيراً فإنه من الواجب النظر إلى التبادل المالي على أنه الطريقة الوحيدة الممكنة أو على الأقل على أنه الشكل السائد في المبادلات ، وبدون ذلك لن يكون هناك سوق أو سيكون السوق غير كاف لإنتاج على مستوى واسع وطبقاً لآخر التحسينات التقنية . وإنتشار هذه المواقف الجديدة تسبب في تغييرات عميقة : وبهذه الطريقة فإنها غيرت ، في الدول التي هي في طريق النمو ، طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين اتجهوا إلى تغيير شخصيتهم وإلى أن يصبحوا متجسراً بشكل رئيسي ، وقلبت أسس تسود فيها الصفة الدينية ( أو الاستجابة إلى كل المسائل مهما كانت قبل طرحها ) ونسبياً غير متحركة وحيث كانت اليوم مشابهة الأمر مما نلاحظه لما ستكون عليه في الغد . ولم يكف عندئذ المسيطرون على هذا النظام القديم



الآخذ في التحطيم عن معارضة العناصر الممثلة للغير بينما كان التدخل عما هو مؤكد من أجل المجهول يؤدي إلى صراعات عديدة ( مثال الهند وبعض البلاد العربية وحيث لا يزال الكثيرون من الأهل لا يهتمون في ضرورة التنمية ) ،

ومن جانب آخر، فإن التنمية أصبحت مرادفاً لسيطرة الثقافة العالمة . وباشتمالها على التنمية وعلى تنويع الإنتاج القومي، فإنها كانت تتضمن الإستخدام الأكثر إقتصادية ( أو الأكثر عقلانية ) للموارد المتاحة لاية دولة ، وبالتطبيق السريع للتقدم العلمي والتقني ، فإنها كانت تؤدي إلى حتمية وضع الأشخاص المتخصصين في العلوم والرياضيات في المكان الأول ، وفي كل الدول التي كانت ترغب في تحقيق تنمية سريعة . وهذه الضرورة أدت إلى ظهور توترات عديدة : فإعادة التنظيم الجوهري لنظام التعليم كان أكثر صعوبة خاصة وأن التخصصات الأدبية والقانونية كانت معتبرة دائماً على أنها تحتل المكانة الأدنى إرتفاعاً في سلم المعرفة ، وأن أصحاب هذه المعارف لم يرضوا بالموافقة على أن يأخذ غيرهم مكانهم ، وكان تكوين القيادات العلمية والتقنية يتم في بعض الحالات على حساب تكوينات أخرى كانت هي أيضاً ضرورية للتنمية ، ولكن بطريقة أقل وضوحاً ( وبهذه الطريقة فإن أعداد كافية من الأطباء تعتبر ضيقاً للمحافظة على قوة العمل وتحسينها ، ورجال القانون يعملون على تسوية الخلافات فيما بين المؤسسات ) ، وأدت زيادة الإهتمام بالعقلانية والثقافة العلمية إلى بدء عملية ضخمة للانقسام الإجتماعي ، إذ أن مراكز الإدارة الإقتصادية ، وحتى السياسية ، كان يمثلها في غالب الأمر أولئك الذين كانوا قد حصلوا على مثل هذا التكوين ( ومثل المعارضات التي أثارها ما اصطلح على تسميته بالتكنوقراطية تظهر هذا التوتر ) ،

هذه العلة على أن التنمية قد جعلت مواقف المجموعات الاجتماعية أكثر اضطراباً بالنسبة لبعضها .

فن ناحية ، نجد أن العلاقات بين المجموعات فيما يتعلق باقتسام الدخل القومي قد تنوعت . فنقد رأينا أن الدخل القومي كان يؤدي إما بنفس سرعة زيادة السكان وإما بسرعة أكثر من زيادة السكان . وفي الحالة الأولى فإن زيادة دخل بعض المجموعات الاجتماعية لم تتم إلا على حساب مجموعات أخرى ، أى عن طريق تدهور أحوالها ومراكزها المعروفة والأكثر قدماً ، الأمر الذى يستتبع وقوع صدمات عنيفة ( كما يحدث في دول أمريكا الجنوبية مثلاً ) . وعلى العكس من ذلك ، نجد في الحالة الثانية أن مجموعات اجتماعية مختلفة قد تعارضت فقط بشأن مستوى تزايد دخلها ، ورفضت كل مجموعة أن يكون التحسن الإسمي والانعالي لدخلها أقل من تحسن دخل المجموعات الأخرى ( مثل موظفى القطاع العام الذين دخلوا في صراع مع الدولة من أجل أن تزيد أجورهم بنفس سرعة زيادة أجور القطاع الخاص ، الأمر الذى لا يمكنه أن يحدث بدون ارتفاع المصروفات العامة ، وقام المزارعون بنفس الشيء نظراً لأن الدولة كانت تحدّد غالبية الأسعار الزراعية ) الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضات جديدة .

ومن ناحية أخرى ، تطورت العلاقات مع مجموعتين . ولما كانت التنمية قد تطلبت في بعض البلاد ، وبخاصة البلاد الأوروبية ، الاتجاه إلى أيدي عاملة قوية وغير مهنية للقيام بالأعمال الأشدّ عنفاً والأكثر تفرّساً وقلة نظافة ( للفعلة ، وعمال الجارى والمناجم ) والى كان العمال الوطنيون لا يرغبون فيها ، فلقد تشكلت ، في داخل كل دولة كاملة النمو ، نوعاً من طبقة « قاع البروليتاريا » قليلة الإحجر وتميش في مدن من القهدير ، يحترقها بقية الأهل ، ولا يمكنهم في نفس الوقت الاستغناء عنها ؛ وعندئذ زاد التوتر بين الوطنيين والاجانب خاصة وأن الاتجاهات القومية والعنصرية كانت دائماً موجودة ( وهذه المراجعات وصلت في بعض الحالات إلى العنف المؤدى إلى الموت ) وحاولت بعض الدول أن تضع تشريعاً

يحدد من توافد هذه الايدى العاملة (مثل سويسرا التي يمثل فيها العاملون الاجانب ربع مجموع السكان العاملين). والمجموعة الثانية يمكن تسميتها بمجموعة الضغط، وهي تخضع لضغوط من كافة الانواع، وتميز بتنوع تشكيلها، وبضمنها اصحاب دخول ثابتة زادت مواردهم بسرعة أقل من سرعة زيادة الاسعار، وأشخاص متقدمين في السن يحصلون على دخل لا يكفيهم للمعيشة، وعضاؤها موزعون، وليس لهم نفوذ سياسى ولا الرغبة في التجمع، وربما حتى للدفاع عن أنفسهم، وفشلوا في تكوين قوة يمكنها أن تعارض قوى المجموعات الاخرى المنظمة والتي تعرف أنها تحتاج إليهم في تدعيم طلباتها. وهكذا نجد أن أعباء التنمية قد وقعت جازمياً على الأكثر ضعفاً، والذين يقومون بدور الفريسة.

وهكذا نجد أنه لم يكن في وسع التنمية في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة إلا أن تؤدى إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة وهامة : فالتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ومدنى يمثل تغييراً شاملاً خاصة وأنه قد إصططحبت زيادة في عدد الاشخاص الشبان والمسنين الابر الذى أعطى توترات جديدة. ولم يحدث أبداً فيما مضى أن وقعت كل هذه التغيرات فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، ولكن لم يحدث أبداً كذلك أن مثل هذه التوترات الهامة التى إصططحبتها قد تم امتصاصها بهذه السهولة ؛ وبلا شك لم تؤد هذه التغيرات الى ثورات لان أحدا لم يسجل تدهوراً هاماً فى حالته، هذا علاوة على أنه من المعتقد أن مثل هذه التوترات سوف تقل حدتها بالترجيح فى خلال السنوات التالية ، اذ أن التغيرات سوف تحدث بسرعة أقل عما كانت عليه فى الماضى - ففى أثناء سنوات السبعينيات ستقل هجرات الالهالى العاملين فى الزراعة صوب القطاعات الاخرى اذ أن عدد الالهالى العاملين فى الزراعة تقترب من حدتها الادنى المضغوط فى عدد كبير من الدول ، وسيؤسد المجتمع الصناعى بشكل نهائى ، وسيعيش الالهالى فى غاليبتهم

العظمى فى المدن التى تنفاوت أهميتها ، وسيجعل انخفاض نسبة المواليد مشكلة احتواء الشبان فى المجتمع أقل حدة ، وسيثبت نصيب الأفراد المسنين فى المجتمع الكلى للسكان ، ويستقر — وذلك الذى ستحدث سترجع ليس الى عبور المجتمع من شكل الى آخر محسوبا بار تفاع ويتغير السكان ولكن الى تسيير مجتمع جديد له أهالى مستقرون نسبياً فى عددهم وفى تركيبهم . وفى هذا الوقت ستسكن مشكلة أوقات الفراغ والضيق هى الأكثر أهمية .

#### ٢ - زيادة السلطة :

إذا كانت السلطة قد طعنوا فيها أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، فإن سنوات الخمسينية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٣ قد عرفت تطورا أكثر اعتمادا : فى المجال الداخلى زادت السلطة ، وإذا ما كنوا قد طعنوا فيها ، إلا أنها لم تجد نفسها أبداً فى خطر ، وعلى العكس من ذلك وفى المجال الخارجى ، أدت الأهمية المعطاة للاستقلال الوطنى إلى ظهور سلطات جديدة تعارض مع بعضها فى عنف .

#### أولاً - التوترات الداخلية :

ثمة أدت زيادة السلطة تجاه المشروعات وتجاه الأفراد إلى ظهور ردود فعل طرحت تساؤلات عن معناها .

فإنما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمشروعات نجد أنها لم تسكن فى اتجاه واحد . ورغم أنها كانت متكاملة فى بعض الأحيان ، إلا أنها ظهرت على أنها متعادلة ، وكشفت بذلك عن قوة المشروعات .

وكانت العلاقات المتكاملة كثيرة ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة . أما عن العلاقات المتكاملة بشكل مباشر ، فنجد أن الدولة قد أخذت على حسابها

بدرجات متفاوتة ما لمصطلح على تسميته « بمللانية » ، القطاع الخاص الصناعي .  
 فمثلا في بعض البلاد الأوروبية ، اختارت نظام التبادل التجاري الذي تخلص من  
 كل المعوقات ، أو التقسيم الدولي للعمل ، وتنفق أمر الوصول إلى التوازن الخارجي  
 على أمر الاحتفاظ بالتوازن الداخلي ، الأمر الذي يستتبع تصديرا منتظما من  
 مستوى مرتفع للمنتجات الصناعية حتى يظل الميزان التجاري دائما متزنا ، ويمثل  
 فائضا إن كان ذلك ممكنا ، والفاقد أخرى ، حصلت تكاليف الإنتاج على أهمية  
 رئيسية ما دامت السلع الصناعية للبلد قد صنعت بسعر منخفض بدرجة مناسبة  
 تسمح بطلبها في الخارج ، ولما عتبرت المنشآت الكبرى على أنها هي الوحيدة القادرة  
 على الإنتاج بمثل هذه التكاليف ، وهملت الدولة على زيادة سرعة حركة التمرير ،  
 الأمر الذي سمح بتحقيق إستخداما أفضل للموارد المكتشفة ، نتيجة لإخفاء  
 المشروعات الهامشية . كما أنها قد استخدمت سياسة معينة لإدارة المشروعات في  
 القطاع العام ، وحددت أسعار بيع المنتجات ، إما بطريقة تهدف الوصول بعدد  
 فترة معينة إلى إدارة متوازنة ( بدون ربح ولا خسارة ) وحيث تقدم المنتجات  
 إلى المشروعات بأسعار أقل من تلك التي كانت ستحصل عليها في حالة الإدارة التي  
 تبحث عن الربح ، وإما في مستوى يجعل مؤسسات القطاع العام ، وهي تخسر ،  
 تقدم بهذه الطريقة عونا هاما للقطاع الخاص ( والواقع أن عجز المشروعات الوطنية  
 لا يمكن سده إلا بدعم يقدم من الدولة ، أي بزيادة المصروفات العامة الممولة عن  
 طريق ارتفاع الربط الضرائبي ، وهذا الإيراد الإضافي على مجموع الأهم إلى  
 يعوض ربح المشروع الناتج عن تقديم منتجات بأسعار تقل عن تكاليف  
 إنتاجها ) .

وأما عن العلاقات المتكاملة بشكل غير مباشر ، فإن الدولة قد قامت بوضع  
 سياسة استثمار ، والحالة الأكثر انتشارا في ذلك هي حالة استخدام زيادة الاستثمارات

العامه في وقت الازمات ، الامر الذي يحتفظ بالإنفاق الوطنى في نفس مستواه السابق ، ويتعاضد بذلك أمر انخفاض الطلب إلى مشروعات القطاع الخاص وحجم الأرباح؛ وهناك كذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والآجال الطويلة؛ وكان الأكثر حذقاً هو سياسة شراء المشروعات أو التعويض نظير التأمين ، لأنه يمكن بهذه الطريقة لمديرى هذه المشروعات التى أخذتها الدولة وضممتها إلى القطاع العام أن يستندوا إلى رأسمال نقدي يمكن تحويله إلى رأسمال تقنى في فروع الإقتصاد التى يكون فيها التوسع أكثر سرعة ومعدلات الربح أكثر ارتفاعاً. وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط قد لعب دوراً في غاية الأهمية إذ أن الدولة ، وهى تعرف التغيرات في بنيان السوق ، ومساوئه ، قد عملت على إمكانية تطوير الإقتصاد بشكل يقلل من حالة عدم التأكيد التى تواجهها المشروعات ، وترجمت ذلك في خطط للتنمية الوطنية متوسطة الأجل ، وبميزانيات تنبؤية لمدة عام ، وبخطوط على المدى الطويل لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً ، الأمر الذى سمح للمشروعات الكبيرة بعمل حسابات إقتصادية لها طابع عقلاني كبير. وهكذا عملت الدولة على حماية المشروعات الكبرى وعلى دعمها .

ولكن الصدام بين الدولة والمشروعات كان موجوداً ، ودائماً .

فن جانب لم يكن لدى الدولة وسائلها الخاصة لفرض رغبتها على المشروعات الوطنية . ولم يكن هناك أى شيء يجبرها على إحترام تنبؤات الخطة ، نتيجة لارتباطها بالفروع فقط ، فمشروعات أحد الفروع الذشغلة لتجهت إلى زيادة نصيبها في السوق ، وبالتالي إلى زيادة إنتاجها الأمر الذى تسبب في تجاوز التنبؤات التى وضعتها الخطة (والمثل الواضح على ذلك يتمثل في صناعة السيارات في فرنسا ، والتي وصلت في سنوات الخمسينيات إلى أهداف متوقعة بعد عام أو ثمانية عشر شهراً) ؛ وعلى العكس من ذلك فإن بعض المشروعات الراكدة أو

المتدهورة الأحوال قد عملت على زيادة إنتاجها ، حتى لا تخفنى . وبمنفس الطريقة نجد أنها . لم تكن مجبرة على اتباع السياسة الاقتصادية للدولة : وهكذا حدث أن تنمية الإنتاج قد تسبب في إرتفاع هام في الأسعار ، وفي زيادة الواردات ، وتقليل الصادرات ، وعجز في الميزان التجارى وكذلك في ميزان المدفوعات ، واضطرت السلطات العامة ، من أجل المحافظة على التوازن الخارجى ، إلى وضع سياسة للتعويق النقدي ، وهى التى أدت إلى تقليل الانتماءات والقروض ورفع أسعارها ، وكانت تهدف لتقليل طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار ، ولكن مثل هذه الإجراءات كانت لها نتائج بسيطة نسبياً على المشروعات الكبيرة ، مادامت هذه المشروعات كانت ، بحكم تسميتها ، تحقق أرباحاً ضخمة وتقوم باستثماراتها بشكل رئيسى عن طريق التمويل الذاتى . وهكذا تفوقت سياسة المشروعات على سياسة الدولة .

ومن جانب آخر ، كانت الصدامات بين الدولة والمشروعات الدولية ذات أهمية خاصة . فالمشروع الدولى يقوم بسياسة ، كما رأينا ، من دولة لدولة ، ولكن بسياسة مالية ، أى أنه لا يظهر أى إرتباط خاص بهذه الدولة أو تلك ؛ ولما كان يهتج عن أعلى ربح ، يمكن فإنه يمارس إستراتيجية عامة ويحرص على إستخدام الموارد بأكثر الطرق عقلانية . وهو يهدف دائماً لتقليل تكاليف الإنتاج ، واستعمار ، الأمر الذى يدفعه ، وطبقاً للظروف إلى أن يوقف إنتاجه فى هذه الدولة أو تلك ، وينميه نظيره ذلك فى دولة أخرى (ومثال ذلك فى فرنسا إقبال رمنجتون لمصانعه فى كالوير وزيادة إنتاجه فى ألمانيا ، وكذلك تحويل جريدة الهيرالد تريديون الدولية طباعتها من باريس إلى أمستردام ثم نقل الجريدة بعد ذلك إلى فرنسا بالطائرة ) ومثل هذا التوقف فى الإنتاج يتسبب فى البطالة أو فى إلغاء تصنيع هذه السلعة أو تلك ، ويوصل فى بعض الحالات إلى عكس سياسة

الدولة التي تبحث من جانبيها وتحاول أن تصل إلى تنويع الإنتاج مع ضمان العمالة الكاملة، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلاقات بين الفروع الدولية للشركة . فالمشروعات الدولية الكبرى التي تصنع عدداً كبيراً من السلع لمضطرها إلى أن تركز إنتاج عدد معين من القطع في دولة معينة ( اطمینان انخفاض تكاليف الإنتاج ) وأصبح على كل الفروع أن تتمون من هذا المورد وليس من سوق الدولة التي يوجد فيها الفرع ؛ ونتج عن ذلك ، في بعض الحالات ، تحويلات في مسار التجارة ، في الإستيراد وكذلك في التصدير ، وأيضاً في تحويل رؤوس الأموال بين الفروع من أجل زيادة قدرة الإنتاج في مكان معين ، وإلى حد الإغراء على إحداث عدام توازن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمواطن فلإنها قد تغيرت بعمق ، خاصة وأن زيادة سلطة الدولة قد تسببت في ردود فعل مختلفة من جانب المواطنين . فزيادة دور الدولة ، أو تقايل الحريات العامة ، قد نتجت عن عدد بسيط من الأسباب .

وكان التمييز بين الحاكم والمحكوم هو الأول والأكثر وضوحاً في كل المجتمعات ( فكان البعض يقرر من أجل كل الجماعة . والآخرون يقبلون هذه القرارات وينفذونها ) ، ولم يحفظ بوضعية المحكومين إلا عن طريق الاعتراف بها وإمكانية ممارسة بعض الحقوق ، وكانت الحريات العامة هي التي تحدد ممارسة السلطة . وكان تحديد الحريات العامة ، سواء أكان ذلك في مجتمع كامل النمو أو في طريقة إلى النمو ، وفي دول رأسمالية أو دول اشتراكية ، وهو الأمر الذي كان من قبل واضحاً في أثناء فترة ما بين الحربين ، قد استمر في زيادة حدته منذ خمسة وعشرين عاماً . وهكذا نجد ، ولكي لا نأخذ مثل تلك المجتمعات وحيث كانت هذه الحريات هي الأكثر نمواً ، ومن أجل الحريات الإقتصادية



والاجتماعية ، أن يحق الإضراب ( وهو الحق الذى خضع دائماً لعملية تنظيم ) قد تقلص بوضع إجراء خاص ( توجيه اعلان مسبق اجبارى ) فى الولايات المتحدة ( بواسطة قانون تاфт - هارتلى Taft - Hartley فى عام ١٩٤٧ ) كما هو الحال فى فرنسا ( ١٩٦٣ ) وخضع قانون الملكية بدرجة أكبر للتسويات ، وتحددت حرية التجارة والصناعة عن طريق تقنين للمهن التى تحصل للدخول فى المهن أكثر صعوبة ، وتأميم المشروعات الخاصة ، فرض الضرائب ونشيت الاسعار ؛ ومن أجل حريات الافراد ، تعرض الأمن ( أو مجموع الإجراءات التى تهمى الحرية الفردية ) لبعض الإعتمادات ( عدم وضوح الأعمال الواجب عدم القيام بها ، وإمكانية سجن الافراد ، وإنشاء المحاكم الخاصة ) ، ولم تحترم المساكن دائماً ، وفقدت الإنصالات بين الافراد سريتها ( انتهاك حرمة المراسلات ، وازدياد عمليات التصنت الهاتفى ) ؛ وأخيراً فإن حركة الفكر لم تستثنى من ذلك ، إذ أنهم قد تطاولوا بدرجات متفاوتة عن الحرية الدينية ، وخضعت الجمعيات الجديدة والاجتماعات لمراقبة أكثر انتباهاً مما كانت عليه فى الماضى ، ومنع التعبير عن بعض الآراء بينما قلت حرية الصحافة باستمرار ( محاكمات وفرض ضرائب على بعض الصحف ، وكذلك الرقابة ) .

وأسباب هذه التحددات معروفة تماماً . وكان بعضها تقنياً فالجمعيات الصناعية التى تنمو بإنشائها لصناعات جديدة ، مثلها فى ذلك مثل المجتمع الذى يبدأ فى التمهينيص تصبح مجتمعات علمية وتقنية بدرجة أكبر ، إذ أنها برغبتها فى الحصول على معدلات مرتفعة للنمو من أجل منتجاتهم الوطنية — وعلى مواردهم المحدودة أن تستخدم بالطريقة الأكثر اقتصادية ممكنة — تهبت عن الفاعلية عن طريق أن تصبح أكثر عقلانية فى كل المبادىء ، فاستمروا فى عملية التخلص من كل ما ليس نافعاً أو يعطل عمالة الانتاج . واضطر الفرد إلى أن يخضع للضرورات

التقنية ، الامر الذى يستتبع إلغاء عدد معين من مظاهر السلوك . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومة التى لها تقنيات ( وسائل سمعية وبصرية ) تسمح لها بزيادة نفوذها على المحكومين ولجمالهم يحققون بدرجة أفضل قراراتها ، قد عملت ، وتبعا لميولها الطبيعية ( زيادة سلطتها ) على استعمالها على مستوى كبير . وكانت الاسباب النفسية خاصة بالمحكومين : فال مواطن ، الذى وجد أن من الواجب أن يكون الإثراء هو هدفه الوحيد وبطريقة تسمح له باستهلاك السلع التى تقدم اليه ، قد استخدم كل طاقاته للوصول الى ذلك ، موافقا بدرجة أكبر وبرضى منه على التخلي عن حريات بدت له فى حالات كثيرة على أنها اعتراضات بدون قيمة كبيرة فى حياة الفرد . وأخيرا ، فإن الاسباب المتعلقة بالبنين ، وكانت تتمثل فى زيادة حدة تدخل الدولة منذ الحرب العالمية الاولى ، كانت قد أدت الى تنظيم أكثر صرامة للمجتمع .

وهذه التحديدات للحريات العامة تسببت فى ردود فعل مختلفة

وكان الاول من بينها يتمثل فيما سمي فى سنوات الستينيات ، بالانصراف عن السياسة ، من جانب الغالبية العظمى للأهالى . وفى عدد من الدول التى كان النمو فيها قويا والنمو زاد فيها نصيب الدولة ، اعتبر الاشخاص الموجودين فى السلطة والنظام السياسى الموجود ، من جانب المواطنين ، على أنهم المسئولون عن الرقمية وعن تحسينها فى المستقبل ؛ ولم يناقش هؤلاء السلطة الا بواسطة الكلام ، وأظهروا قلة اهتمامهم الى حد كبير نسبيا بالمشكلات السياسية ( تنظيم السلطات ، تعيين مسؤوليات الحكومة ) لى ينكشفوا على أنفسهم ، ويركزوا على وسائل تحسين ايرادهم ويفيدوا من الاملاك المتاحة لهم . ولكن هذا السلوك لم يكن مرادفا لعدم الاهتمام بالسياسة وبالسلطة ، بمعنى أن النسبة المتوقعة للمستثمرين فى الانتخابات لم تسجل لم تجاها متزايدا ، ولما كان

المواطن ، وبصوته ، مطالباً بأن يؤكد لنفسه مجموعة الرجال ممارسة السلطة خلال فترة طويلة ( سواء في الدول ذات النظام الديمقراطي أو تلك التي يوجد فيها دكتاتورية ) ، فإنه بنفس الشيء قد حصلت السلطة الموجودة على ضمان استمرارها وعلى أن تواجه عقبات أقل ، فتمكنت من أن تزيد من هذه السلطات وتوسيعها وتكثفها ؛ ومن ناحية أخرى ، علينا ألا نطابق بين الانصراف عن السياسة وبين قلة التوترات الاجتماعية والسياسية إذ أن النمو قد تسبب في تولد هذه المظاهر ( مثلاً تقسيم الدخل القومي ، والحركة الاجتماعية ، وإنخفاض سعر العملة ) وهي التي أثرت في حالة المجموعات الاجتماعية التي طالبت عندئذ السلطات العامة بممارسة دور الحكم . ولذلك فإن التوترات الاجتماعية الجديدة قد أعطت تأثيراتها في الميدان السياسي ، ووجهت العلاقات بين الحاكم والمحكوم صوب أنماط جديدة .

وكان النمط الثاني من الفعل هو ذلك الرفض الذي أخذ في بعض الحالات مدى قوياً وتمثل في صراع ضد السلطة التي اعتبرت على أنها قاهرة إلى حد كبير ، وبطريقة محاولة وضيق أخرى في مكانها تعطي مكاناً أكثر للحريات الفردية . وتجميع جزء كبير من الأهالي أقلية حين حانت الظروف ، أي حينما ظهرت الحالة الاقتصادية على أنها متدهورة : وكانت هذه هي الطريقة التي رفضت فيها السلطة بقوة في الشرق ( ثورات العمال في برلين في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وفي بوزنان في بولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ثم من جديد في بولندا في عام ١٩٧٠ ) وكذلك في الغرب ( حركات الإضراب في فرنسا في عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٤٨ ، وأحداث شهر مايو ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٨ ، وحركات الإضراب من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ في إيطاليا ) وفي البلاد الآخذة في النمو ، كما حدث في الفلبين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٥ ، وحركات الماوي في كينيا في بداية سنوات الخمسينيات ، وممارسة توباماروس Tupamaros لحرب العصابات في

المدن في أورجواي منذ عام ١٩٦٣ ، والمراكز الثورية وحركات حروب العصابات في أمريكا اللاتينية في سنوات الستينيات . ولكن إذا كنا قد رأينا تغيير بعض الرجال أو المجموعات الحاكمة ، فإننا لم نسجل أبداً أى تغيير عميق في النظام السياسى (والاستثناءات الوحيدة لذلك كانت هي ما حدث في كوبا في عام ١٩٥٩ وفي شيل في عام ١٩٧٠) ، وعلى الأكثر منحت بعض الحريات في بعض البلاد التي كانت موجودة فيها من قبل ذلك ، وحيث كانت قد خضعت لتحديدات هامة ، ولكن دون العودة إلى الحالة السابقة . وفي حالات أخرى ، لم يكن الرفض إلا نوعاً من الصراع من أجل السلطة ، دون وجود نية للتغيير ، فمحاو لمجموعة من الرجال أن تأخذ مكان ذلك الذى يحتفظ حالياً بالسلطة وبالقوة ، وفي خلال خمسة وعشرين عاماً انتشرت المظاهرات كما كان عليه الحال في الماضي ، وكان الغارق أن الانقلابات التي نجحت وسالت فيها دماء قليلة كان عددها كبيراً نسبياً في تلك الدول التي كانت قد وصلت منذ وقت قصير إلى الاستقلال السياسى والتي لم يكن أهلها قد عرفوا فيها معنى سوى تجربة محدودة عن الحرية ، وتمثل إفريقية ودول الشرق الأوسط السكان الأول في هذا الشأن .

### ثانياً - عدم الوضوح الخادجى :

لم تظهر التوترات السياسية فقط في داخل إحدى الأمم ، بين الدولة ، والمثروعات والمواطنين ، ولكن كذلك بين أمة وأمة أخرى . وهنا أيضاً ، بين دولة مكتملة النمو ودول في طريقها إلى النمو ، أو بين دول مكتملة النمو وبعضها ، وكان عدم الوضوح موجوداً إذ أن محاولة الحصول على الاستقلال كانت قد ظلت بلا جدوى .

ففيما يتعلق بالعلاقات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو ، فنجد

أنه إذا كانت الدول المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية قد حصلت كلها تقريباً على إستقلالها السياسى منذ نهاية مئذ سنوات الأربعينيات حتى بداية سنوات الستينيات ، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للرجال الإقتصادى .

فعمالية إنهاء الاستعمار قد أدت إلى تفتيت العالم الثالث وإلى زيادة المعارضات بين الدول النامية والدول المكتملة النمو .

والظروف التى ساعدت على سرعة عملية نهاية الإستعمار يمكن تجميعها بسمولة . فكان بعضها نفسياً ( مثل الإعتقاد المتزايد فى فوائد الإستقلال السياسى من أجل حل مجموع المشكلات الإقتصادية ، والإعتقاد الذى يميل صوب مزاي النظام الاستعمارى عند الشعوب التى قامت بالإستعمار ، وفقدان الرجل الأبيض لهيبته نتيجة المأسى التى وقعت له فى آسيا ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ) ، وكانت الأخرى سياسية ( وعود الإستقلال الذاتى التى أعطتها الدول المستعمرة فى أثناء الحرب للمشاركة المتزايدة فى مجهود الحرب ، والضبط الذى كانت تمارسه الدول التى كانت تقليدياً معادية للإستعمار والتى كانت تأمل بهذه الطريقة فى زيادة سيطرتها الإقتصادية على دول جديدة أقل حماية ، والصراع الأكثر عنفاً من جزء كبير من أهالى البلاد المستعمرة ) ؛ ومع ذلك ، فإنه لا يبدو أن الأسباب الإقتصادية ( أخذ الأسواق الداخلية مكان الأسواق الخارجية كمرور للتموين ومكان للتوزيع ) قد لعبت ، إذ أن النمو الإقتصادى للبلاد الغربية لم يبدأ بالفعل إلا فى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وهى الفترة التى كانت حركة إنهاء الاستعمار قد تمت فيها بالفعل إلى حد بعيد . وعندئذ أخذت هذه الحركة مكانها فى عدد بسيط من السنوات إما سلبياً ( مثل الهند والممتلكات الإنجليزية ، وجزء من الإمبراطورية الفرنسية السابقة عند نهاية سنوات الخمسينيات ) أو أما عن طريق صراعات طويلة أو قصيرة نسبياً ( هولندا وبممتلكاتها السابقة

في جنوب شرق آسيا ، وإندونيسيا في كينيا وفي ماليزيا ، وفرنسا في الهند الصينية (وفي الجزائر) دون أن ننسى أن خروج المستعمرين قد تلاه في بعض الحالات إسهامات بين قطاعات من السكان ( الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ ، والكنغو في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ) . وعند نهاية سنوات الستينيات كانت كل المستعمرات السابقة ( وبإستثناء المستعمرات البرتغالية ) قد أصبحت دولا مستقلة سياسياً .

ومع ذلك ، فقد إصطحب إنهاء الإستعمار هذا زيادة للتوترات بين الدول المتخلفة والدول المكملة النمو ، ونقسيم العالم الثالث . ونرى ذلك عند فحص مشغوليات المؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٥٥ حتى وقتنا الحاضر . وكان المؤتمر الدولي الأول للشعوب التي تخلصت من الإستعمار قد انعقد في باندونج ( أبريل ١٩٥٥ ) وأظهر المتناقضات الموجودة بينها أكثر من الروابط ، وأوصى بالمعونة التقنية فيما بين الدول المشتركة ، وكذلك باتخاذ سياسة مشتركة بالنسبة للبترول ؛ ومؤتمر القاهرة ( ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨ ) كان يرغب في أن يكون مؤتمراً للشعوب ، ولكنه تميز بغياب دول كثيرة ، وانتهى بتأكيد مبادئ باندونج وكذلك بطلب تأميم الموارد الطبيعية لبلاد آسيا وإفريقية ؛ ومؤتمر أكرا الأول ( أغسطس ١٩٥٨ ) جمع الدول الإفريقية ، وأعلن أن إفريقية الافريقيةين ، وكان له صدى صغيراً ، ولكن المؤتمر الثاني أو مؤتمر الشعوب الإفريقية ( ديسمبر ١٩٥٨ ) ، كان جدول أعماله يتمثل في الثورة بدون عنف على الاتجاه الإستعماري ، والاعلمانية ( الامبريالية ) والاتجاه العنصري ، والاتجاه القبائلي ، وكذلك فإن أمر إعادة النظر في الحدود وإتحاد الاقاليم قد أعطى أصداء بعيدة خاصة وأنهم قد درسوا فيه فكرة لإنشاء سوق مشتركة إفريقية - آسيوية ( نلاحظ أنه في هاونداء ، في شهر يوليو ١٩٦٣ وقعت دول السوق المشتركة على

لإنفاقية مشاركة مع ثمانية عشر دولة إفريقية بإدعيم بذلك السوق المشتركة الأوروبية الإفريقية) ؛ ثم مؤتمرات إفريقية أخرى كان هدفها تحقيق توسيد إفريقية ، انعقدت في كوناكري (أبريل ١٩٦٠) ، وأديس أبابا (يونيو ١٩٦٠) ، ومنروfia (يوليو - أغسطس ١٩٦٠) ، وتونس (أغسطس ١٩٦٠) ، والقاهرة (مارس ١٩٦١) ، وبلفراد (سبتمبر ١٩٦١) ، وموشي (فبراير ١٩٦٣) ، وأديس أبابا (مايو ١٩٦٣) ولكنها لم تصل إلى شيء ما ؛ وأخيراً انعقد في هاكافا في شهر يناير ١٩٦٦ مؤتمر تضامن شعوب آسيا ، وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، الذي جمع قادة الحركات الثورية في العالم كله ، وأعلن السكفاح الثوري للشعوب المهضومة ، وكذلك المؤتمر الأول للمنظمات الأمريكية اللاتينية للتضامن والذي ركز على مشكلات حرب العصابات .

والمب تطور الأحوال الاقتصادية دوراً رئيسياً في تغيير وفي تنمية هذه الممارسة .

وكانت الدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار ، والدول الآخذة في النمو ترغب في تنمية سريعة ومنظمة ، تفضع ، فيما بين غير ما من العرامل ؛ لدى الإستثمار ، وبالتالي لمصدر لإدخار وافر ومنظم الأمر الذي يعتمد ، والنتيجة لقلة أهمية الإدخار الخاص ، على إدخار الشركات ( وكانت في غالبيتها أجنبية ) والإدخار العام ، وكان نفسه يعمل مع أهمية ولا نظام الصادرات ما دامت أرباح الشركات كانت تنتج عن حجم الواردات والصادرات والإدخار العام من فرض الضرائب على التجارة الخارجية ولكن يبدو أنه ، منذ نهاية حرب كوريا ، كان هناك تدهوراً لدى مبادلات هذه الدول ، أى أن تطور أسعار السلع التي هي مادة التجارة الخارجية كان قد وضع في غير صالح هذه الدول ، وواجهت الواردات الكبيرة وبأسعار مرتفعة صادرات راكمدة ولها أسعار منخفضة . وعند

الإستيراد ، كان تشغيل التقدم التقنى فى البلاد المصنعة لا يترجم بتقليل سعر السلع المنتجة ، ولما كان بزيادة دخل الأهالى ، بينما كانت الشركات الأجنبية ، التى تستورد ولها شبه الاحتكار الكامل تقريباً للبيع ، يمكنها أن توريد أسعارها ، وكان فى وسع طلب المنتجات المصنعة الأجنبية من أجل الاستهلاك أن تظهر جموداً كبيراً خاصة وأن جزءاً من الأهالى الأكثر ثروة كان يحاول تقليد طريقة حياة أولئك الموجودين فى البلاد المصنعة ؛ وعند التصدير ، أدت التحسينات التقنية إلى الوصول إلى إنتاجية أفضل للواد الأولية المستخدمة أو إلى إحلال المنتجات الصناعية محلها ، وبالتالي إلى طلب أقل ، وإحتياجات بمعدلات الأجور فى مستوى ضعيف نتيجة لاهمية العرض القوى للأيدى العاملة بينما كان المشترون الأجانب للمنتجات الأولية يواجهون عدداً كبيراً من المنتجين الوطنيين ، فأصبحوا يسيطرون على قوة تعاقدية أكبر ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الأسعار . وهكذا فإن الدول الأنخذة فى النمو قد خضعت دائماً وإلى حد كبير للدول المكملة النمو من أجل نموها ، ولم يصبح الإستقلال السيامى إستقلالاً إقتصادياً .

وأكثر من ذلك . فإن الحلول المقترحة قد ظهرت على أنها غير كافية أو لا يمكن تطبيقها . وكان بعضها الذى قدم فى مؤتمر جنيف فى عام ١٩٦٤ (والذى رجحوا إليه فى مؤتمرات دلى ١٩٦٦ ، وسانثياجو ١٩٧٢) قد نصح بالاحتفاظ بالقدرة الشرائية الكاملة للواردات التى يحصلون عليها عند التصدير ، ومن أجل ذلك البدء فى عمليات تحويل معوضة ( تكون موضوع مفاوضات بين حكومة وأخرى ) من البلاد الصناعية صوب البلاد الأولية ، ولكن الأمر كانت تواجهه صعوبات عديدة فى التطبيق ، إذ أن تقرير حجم التحويل يمكنه أن يتغير طبقاً للنمى المتبع . وطالب آخرون بتطبيق نقدية المنتجات الأساسية ، أى إنشاء بنك الإستقرار يكلف بشراء وبيع المنتجات الأساسية ( الأمر الذى يؤدى إلى



تكوين مخزونات محايده وتثبيت سعر المنتجات ( وكذلك إصدار عملة عالمية  
(مضمونة بمخزونات هذه المنتجات) والذي سيقبع حجمها الإنتاج وبطريقة أن  
الدول التي ترغب في هذه العملة يمكنها عملها، وهنا أيضاً ظهر أن صعوبات التطبيق  
كانت عديدة . وأمام هذه الصعوبات كان الحل الوحيد الموجود أمام الدول  
الآخذة في النمو هو الاحتفاظ بالحالة الموجودة والأمل في أن معدلات زيادة  
اجمالى الانتاج الوطنى للدول المكتملة النمو ستؤدي إلى ارتفاع الواردات  
وبالتالى صادرات الدول الآخذة في النمو . وهذا الخضوع والتبعية الاقتصادية  
لم يقل ، وزاد من إحياء التوترات بين الدول الآخذة في النمو والدول  
المكتملة النمو .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المكتملة النمو فإن التوترات بين  
السلطات قد وضحت في كل من الغرب والشرق .

ففي مجموع الغرب تسببت التعديلات التي أدخلت على الاستقلال الإقتصادى  
في ردود فعل مختلفة ، ولكنها كانت معتدلة .

وزادت السيطرة الأمريكية بدون توقف بطرق مختلفة قللت بطرق متوازية  
من الاستقلال الإقتصادى للدول الأخرى . وهكذا تمكن إقتصاد الولايات  
المتحدة ، بدورة في مركز الإتصالات المستقلة ، من أن يعطى النغمة التي تتفاوت  
في حجمها ولحجم واسعر صادرات وواردات الدول الأخرى ، وكذلك بالنسبة  
لنشاطهم الإقتصادى ؛ ودفعت سياسة استخدام الدولار كعملة رئيسية وعملة  
إحتياطى بالدول الأخرى إلى ألا تكون لها سياسة ، فى التتمون المالية العالمية ،  
سوى تلك التي ترسمها الولايات المتحدة ؛ وإثرت المشروعات الكبرى العالمية التي  
حصلت غالبية بيوتها الكبرى على الجنسية الأمريكية باستراتيجيتها على المستوى  
العالمى فى التنويع الصناعى للدول ؛ وترجمت الإستثمارات الخارجية بواسطة

تتميتها ، وبخاصة في أثناء سنوات الستينيات ، بشراء المشروبات الأكثر أهمية في بعض المروج ، وبالتالي بإحلال سلطة أخذ قرار أجنبية ، يمكنها أن توجه الإنتاج في هذا الاتجاه أو ذلك ، مكان سلطة أخذ القرار الوطنية ؛ وواجهت عملية إدارة المجموع المالى ومعدلات الأرباح بواسطة السلطات العامة من أجل القيام بسياسة توسع أو تعديل التركيب ، صدوبات من جانب تغييرات الاحتياطي المالى وتأثير الدولارات المعروفة في أوروبا ؛ وأدى تطبيق التحالف العسكرى إلى نمطية متزايدة في التسليح ، وبالتالي إلى زيادة تصدير المهمات الأمريكية ، وزاد من صدوبات تنمية صناعات التسليح الوطنية ؛ وجاءت تنظيمات النقل الجوى عند نهاية الحرب ( مؤتمر شيكاغو في عام ١٩٤٤ ) لى يسمح بتزود شركات الطيران من صناعة الطيران الأمريكية ويمثل بذلك عقبة في سبيل تنمية صناعات الطيران المدنى الوطنى ؛ وأخيراً ، فإن التمشيع على هجرة العلماء قد مثل عجزاً بالنسبة للبحث العلمى والتقنى ، وبذلك الشكل تأثرت كل الدول المتكاملة النمو بدرجة متفاوتة في شدتها بالنسبة لإستقلالها الإقتصادى .

ولم تنجح المحاولات التى بذلت من أجل مواجهة هذه الحالة . وكانت قد بدأت عند نهاية سنوات الخمسينيات وكان الوقت متأخراً ( ولم يكن من المستطاع أن يكون خلاف ذلك ، إذ أن الدول المكتملة النمو قبل الحرب كانت قد تحطمت في عام ١٩٤٥ — فرنسا ، وإنجلترا — أو تحطمت وهزمت — ألمانيا ، واليابان ، وإيطاليا — ولم يكن من المستطاع القيام بعملية طعن ضد الدولة التى كانت تسهم في عملية نهوضها ؛ وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الدول قد دخلت في عملية التجديد الضرورية بالنسبة لتنميتها وفي بعض الحالات في عملية إنهاء الاستعمار التى تفرغت لها تماماً ؛ وأخيراً فإن سنوات الحرب كانت قد أظهرت أهمية تغيير الأبعاد وحيث ظهر أنه لا يمكن لاية دولة أن تدعى بممارسة دور

عالمى إن لم تكن دولة قارة ، ) وكانت قليلة الأهمية . وهكذا اضطرت إنجلترا ، المنافس الرئيسى للولايات المتحدة إلى أن تخفض مرتين قيمة الجنيه الاسترلى ( ١٩٤٩ و ١٩٦٧ ) وإلى أن تقلل من دورة ~~صك~~ عملة احتياطى باتفاقيات بال ( ١٩٦٨ ) ؛ واضطرت ألمانيا إلى أن تعيد تقييم عملتها بالنسبة للدولار ( ١٩٦١ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ) متحملة وحدها نتائج تحسين أوضاعها ؛ وفرنسا ، بعد أن عملت طوال سنوات الستينيات على إتباع سياسة تحويل احتياطياتها من الدولار إلى الذهب ، بطريقة تؤدي إلى تقليل احتياطى الذهب الأمريكى وإلى زيادة الفارق بين هذا الإحتياطى وبين ميزان الدولار الموجود فى العالم من أجل التسبب فى إصلاح نظام المدفوعات الدولى وحيث سيكون على الولايات المتحدة أن تحتل مكاناً أصغر ، اضطرت إلى أن تفرض فى بضعة أيام مراقبة النقد حين تسببت أحداث شهر مايو ١٩٦٨ فى تحويلات هامة لرؤوس الأموال صوب الخارج وفى تقليل احتياطى التبادل بنسبة تزيد على النصف ، ثم إلى إعادة تقييم الفرنك ( أغسطس ١٩٦٩ ) ؛ وأخيراً ، فإن دول السوق المشتركة لم تصل أبداً إلى القيام بسياسة مشتركة تجاه الولايات المتحدة .

ومن ناحيتها ، مثلت مجموع دول الشرق مرقفاً مشابهاً ولكنه أدى إلى توترات أكثر خطورة .

فقد ظهرت سيطرة الاتحاد الجمهوريات السوفيتية بقوة منذ نهاية الحرب ووصلت فى التو إلى أكثر النقط ارتفاعاً ، بعد أن كانت قد استخدمت كل الوسائل الممكنة : وهكذا بدأت بسرعة كل التغييرات لظروف الإنتاج وبشكل يجعلها مشابهة لتلك الموجودة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية ( مثلاً فى ألمانيا الشرقية) بدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت التمارين تستغل ٨٥ ٪ من المساحة المزروعة ، بينما كانت المشروعات التى أدخلت إليها

الاشتراكية تمثل في عام ١٩٦٤ نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي) وكانت عملية الاستيلاء النوعى على جزء من المحصول أو الإنتاج ، وتقسيمك جزء من الطاقة الصناعية ، وإنشاء شركات إستغلال مشتركة كانت تصدر المنتجات صوب إتحاد الجمهوريات السوفيتية ويدفع ثمنها بأسعار منخفضة في الوقت الذي كانت فيه السلع الواردة من إتحاد الجمهوريات السوفيتية تفرض لها أسعار مرتفعة ، واستخدمت بعد ذلك وسائل مختلفة : فصناعة الدول الشرقية ، خضعت إلى حشد بعيد لإتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يتعلق بنشاطها ، وظل الإتحاد هو المورد الرئيسى لها بالنسبة للمواد الأولية ، واستمرت عملية محاولة تخصص الدول تبعاً لهذا الإنتاج أو ذاك دون توقف منذ بداية سنوات الخمسينيات ، وكذلك عملية التنسيق التخطيطي ، الأمر الذي كان يماثل محاولة تثبيت أهمية مسئولية كل منها ، وبالتالي تنويعها وتنوع ثقافتها الاقتصادية ؛ ولعب التحالف العسكرى دوراً هاماً كما حدث في الغرب ، ما دام توحيد أنماط التسليح يفترض أن تقوم دولة واحدة بتوريد المهمات للدول الأخرى ، وتمنع بذلك تنمية صناعة المهمات العسكرية وكذلك الأبحاث في الموضوعات العسكرية التي يمكنها ، بعد ذلك ، أن تستخدم في الصناعة . وعلينا ألا ننسى أن التغيير السكامل للموضعية القانونية لوسائل الإنتاج قد ضحىبه التخلص من أصحاب هذه الوسائل ، وأن رجالاً جدد قد أخذوا مكانهم ، وكذلك أيديولوجية مختلفة ، ولم يكونوا راغبين ( وعلى الأقل في أثناء فترة معينة ) في إتخاذ سياسة مخالفة للسياسة التي وضعها لإتحاد الجمهوريات السوفيتية .

وهذا الخضوع الإقتصادي لم يتم بحاربه بنفس الطريقة التي وقعت في الغرب ، خاصة وأن مجموع أمم الشرق كانت دولاً مهزومة ، وكانت يتحالفها مع ألمانيا في أثناء الحرب ، قد تبعتهما في مصيرها وإحتلتها قوات إتحاد

الجمهوريات السوفياتية ، وهذا الموقف قد نعيم عليهم طوال هذه الفترة ؛ وعلاوة على ذلك فإن طاقاتهم الاقتصادية ودرجة تدميتهم ، والتي كانت في بعض الحالات غير كافية ، كانت تمثل عقبة أمام كل محاولة للاستقلال ، بينما كانت المشاركة ، من الناحية الايديولوجية ، في نفس الاعتقاد — أى أنه لا يمكن أن تكون هناك سوى حقيقة واحدة ، وطريق واحد يوصل للاشتراكية — تمثل وحدة . ومع ذلك ، فإن التوترات بين الديمقراطيات الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفياتية كانت هامة ، وعلى العكس مما كان البعض يعتقدونه ، ظهرت بعد نهاية الحرب بقليل ، وعن طريق عمليات تطهير للقائدات المسيرة وبدعوى الخيانة ( قضية راجك Rajk ، وقضية سلافسكى Slansky ) ثم بنوع خاص عن طريق مايسمية « بالإنشقاق ، اليوجوسلافى ( فتركت يوجوسلافيا في عام ١٩٤٨ المجموعة الاشتراكية لكي تنشئ «إشتراكية وطنية مؤسسة على التسيير الذاتي) ؛ ثم لاحظنا في أثناء سنوات الخمسينيات ، وبعد موت ستالين ، مظاهر مختلفة ( تمرد في برلين الشرقية في شهر يونيو ١٩٥٣ ، وهبة ثورية في بولندا وفي المجر في عام ١٩٥٦ ) والتي باضافتها إلى عملية نغيم — ير النظام الستالينى وإلى الصدام الصينى الروسى ، انتهت إلى نظرية التعايش السلمى بين الشرق والغرب ، والاعتراف بوجود طرق مختلفة في بناء الاشتراكية ؛ وأخيراً ، فإذا كان الاتجاه صوب إستقلال أوسع قد ترجم ، في سنوات الستينيات ، بالبطء في تطبيق نظام تقسيم العمل ، وبعدم دخول الديمقراطيات الشعبية فى هذا الطريق إلا بتردد كبير ( مثل رومانيا الواضح ) فإنه من الواجب عدم تناسى أنه كانت هناك رغبات قوية من أجل الاستقلال ، وأنها قد عوقبت بسرعة ( التدخل الروسى فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ وظهور نظرية السيادة المحدودة ) .

وهكذا نجد أن حماية التنمية ، بسرعتها وإنساعها ، قد تسببت فى حدوث توترات هامة وجديدة فى كل المجتمعات .

وبقلبها الأنشطة الموجودة ، وبتسليمها فى ميسلاد أنشطة جديدة ، نزع  
جزء من الأمان من مشغولياتهم التعليمية ، وأجبرتهم على القيام بعمل جديد ،  
والقيام بمهمة جديدة ، وأخذ شخصية جديدة ، والنخيل عن معتقداتهم وعاداتهم  
ومواقفهم ، وأخذ غيرها ، وترك أمن إقتصادى معين ، وكذلك أخلاقى وثقافى ،  
من أجل المخاطرة وعدم التأكد ؛ مغيرة المزارعين ومحولة إياهم إلى عمال صناعة ،  
وأبناء الريف إلى سكان مدن ، وجعلت كل يترك عمله إلى عمل آخر ومن مدينة  
لاخرى ، وجعلت من الأفراد مهاجرين مستديمين وبدون جذور . وعلاوة على  
ذلك فإنها تسببت ، وبالتقدم الذى صاحبها ، فى تغير عنيف فى بنىان وتسيير  
المجتمع ، ومولدة بذلك توترات أخرى : وترجمت تحسن الأحوال الصحية ،  
وزيادة إرضاء ظروف التغذية ، وتحسن ظروف الحياة بنسبة مئوية أكبر من  
الأفراد الشبان والمتقدمين فى السن فى مجموع السكان ، وبالنسبة فى زيادة  
التوترات بين مجموعات السن المختلفة ، وفى هدايات زادت حدتها عن طريق  
المنافسات من أجل إستغلال الوظائف الجديدة الناتجة من زيادة تنوع الأنشطة .  
وكل فترة لتغيرات إقتصادية هى بالضرورة فترة لتغيرات إجتماعية ، وهنا نجد  
أن الإحتفاظ بالتوترات فى نطاقات محتملة كان يرجع جزئياً إلى تحسن الأحوال  
الإقتصادية .

ولكن التوترات الإجتماعية المتعلقة بالسلطة ، وحق إذا ما كانت أقل  
ظهوراً ، قد أخذت شكلاً مهماً كذلك . فالواقع أنه على المستوى الداخلى ، قد  
إحتفظت الدولة والمؤسسات بعلاقات غير ثابتة وواضحة ، فكانت فى بعض  
الأحوال عدائية ، وفى بعضها الآخر متكاملة ، ونجمل من سيمكون من بينهما  
الذى يسود فى المستقبل ، ويؤدى الأمر إلى أن نتساءل عن دور الدولة ، وهذا  
السؤال أساسى ، خاصة وأن العلاقات بين الدولة والمواطن قد تغيرت بعمق حتى

وإن كان ببطء ، ويمكننا حتى من أن نقول ، بطريق ملتوى ، أن الاعتمادات على حريات الأشخاص ، والتي سمّلتها النقابات الحديثة ، قد تزايدت ، وأن الديالكتيكية بين الدولة والمواطن قد مالت صوب ترك مكانها للعلاقة بين السلطة والرعية . ونفس زيادة السلطة نجدها على الصعيد الخارجى ، إذ أن العالم قد أصبح أكثر نظاماً ، وله تسلسل : فالدول التي في طريقها إلى النمو والتي تجد صعوبات كبيرة من أجل التصنيع ورفع مستوى حياة شعوبها قد خضعت إقتصادياً ، وإلى حد بعيد ، للدول المكتملة النمو وأكثر من الماضى ورغم استقلالها السياسى ؛ والمجموعات الرأسمالية والاشتراكية تقوم بتسييرها دولة زعيمة ، تحاول بوسائل مختلفة أن تحتفظ تحت سيطرتها بالدول التي تدخل في مجموعتها . وفي كل الحالات ، فإن ردود الفعل ، والتي كانت حادة في بعض الحالات ، ونشأت عن هذه الزيادة في الساطة ، كانت هي ردود فعل تمثل فقدان الأمل ، وفشلت .

## خاتمة الباب

من السهل علينا أن نلاحظ ، في التطور الإقتصادي والاجتماعي للعالم ، في خلال الخمسة وعشرين عاماً الأخيرة ، اتجاهين ، الواحد تم الإعداد له في خلال الفترة السابقة ووصل إلى إزدهاره السكامل الذي أعطاه بهذا الشكل خصائصه الأكثر وضوحاً ، والثاني تأكد ببطء ، ولكن كل يوم بدرجة أقوى ، ويعلن عن السنوات المقبلة .

وكانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب حتى وقتنا هذا هي فترة تنمية إستثنائية إذ أنه لم يحدث أبداً أن عرفت لإجماليات الإنتاج القومي مثل معدلات هذه التنمية منذ ما يزيد على قرنين وهي الفترة التي بدأ فيها التصنيع ، ولا شاهدنا تطبيق مثل هذا العدد من التجديدات التي أدت إلى مثل هذا التغيير في الإقتصاديات ، ولا ارتفاع الدخل الفعلي للفرد بمثل هذا المستوى ؛ وبمنفس الطريقة فإن تقسيم العالم قد قلت حدته ، وأخذت مجموعتان في تعايش سلس نسبي مكان الدول العديدة التي كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السيطرة العالمية . وتتميز هذا الجيل بالرخاء والسلم ، وكان كل منهما يعمل في صالح الآخر .

ولكن ظاهرات جديدة تزايدت أهميتها مع مرور الوقت . فسكان التنمية قد نتجت عن تركيبة إستثنائية لعدد من العوامل ، ولذلك فإن الاحتفاظ بها في المستقبل يتوقف على إستمرار تطورها ، إذ أنه بدون ذلك ( بالنسبة للسكان مثلاً ) لا يمكنها أن تستمر بنفس السرعة التي كانت لها في الماضي ؛ والنظم الإقتصادية شهدت تغيرات متزايدة حدتها ؛ وظهرت إنقسامات جديدة ومعارضات مختلفة ( بين الدول المستعملة للنمو والدول الآخذة في النمو ، وبين



المجموع الرأسمالى والمجموع الإشتراكى ، وبين البلاد المستعملة النمو فى كل مجموع ( ولم تعط أى ميل نمو تخفيف حدتها ؛ وأنشأت توترات إجتماعية جديدة وتسببت فى مواجهات هامة دون أن تمثل أى إتجاه نحو تخفيف حدتها .

وكانت سنوات الستينيات بداية للعبور الصعب من عالم ما بعد الحرب إلى عالم لا يعرف أحد تماماً ماذا سيكون ،



## البَابُ الثَّالِثُ

العالم الصناعي الغربي



## الفصل السادس

### أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٤٥ - ١٩٥٠ (١)

في الوقت الذي كانت قوات الحلفاء تتم فيه القضاء على آخر مقاومة للعدو ، طرحت لدى المنتصرين والمومنين ، مشكلات النحول . وعلى مستوى كبار الحلفاء الغربيين ، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا للنظمى ، كانت هذه المشاكل ، مع تعقيدها ، لا تزال عديدة : فكان العبور من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم لا يهدد المؤسسات السياسية ، حتى وان كانوا يعلمون من قبل ، ومنذ صيف ١٩٤٥ أن قادة الحرب ان يسكنوا هم مسيرى السلم . وتوفي روزفلت Roosevelt في ١٢ أبريل ، وأبعد تشرشل Churchill من السلطة في ٥ يوليو .

وفي أوروبا الغربية المحررة ، كان الموقف أكثر دقة . فلم يكن من السهل للتنبؤ بما إذا كانت عودة الحكومات اللاجئة الى لندن ستسمح بإعادة بسيطة وحادية للنظم السياسية السابقة ، وإذا كانت أساسيات الإحتلال ستطرح مسألة القيادات والنظم في نفس الوقت . وفي الدول المهزومة ، كان الفراغ السياسي الناتج عن انهيار النظم الشمولية يزيد من خطورة الحالة والتي كانت المعارك ، وعملية التخريب والفرار الجنون للسكان قد جعلوها مأسوية .

ولكن فيما وراء هذه المشكلات المباشرة ، ظهرت في كل مكان آمال جديدة من أجل الامن وضمان الممتلكات . وكانت أقل جدة ، في الواقع ، إذا ما حكمنا عليها في ضوء الإصلاحات التي كانت قد وقعت في زيلندا الجديدة منذ نهاية القرن

(١) كتب هذا الباب Georges Dupoux أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة بوردو III.

للتاسع عشر ، ثم في أثناء سنوات الثلاثينيات ، مع محاولات القانون الجديد ، وبخاصة مع ردود فعل الأوساط البريطانية الحاكمة مع مشروع بيفريدج Beveridge الشهير . وهذا التغيير في المشغوليات أدى الى انتشار فكرة دولة الرخاء Welfare State ذلك التعبير الذى خلقه الأيجلوسكسونيون في مواجهة دولة الحرب Warfare State الخاصة بألمانيا النازية . وستكون دولة الرخاء هذه هى الدولة التى ستحاول فيها السلطة ، بالعزيمة المؤكدة ، وبالوسائل والإجراءات الخاصة بالإدارة ، أن تعدل من تحرك القوى الاقتصادية في اتجاه ضمان الموارد الخاصة ، وتقليل مخاطر عدم الأمن ، ووضع مجموعة كاملة الى أكبر مدى من الإدارات الاجتماعية على أعلى مستوى في خدمة الجميع .

ولا شك في أن ظهور فكرة دولة الرخاء هى أكثر المظاهر أهمية في فترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول الغربية . ودراسة جادة للتوقعات تظهر أن المحرك في هذا الميدان لم يكن هو الولايات المتحدة الأمريكية ( فشروعات الرئيس الجديد التى عرضت في برنامج من ٢١ نقطة في ٦ سبتمبر ١٩٤٥ رفضها الكونجرس ، ولم يعد ترومان Truman إليها إلا بعد إعادة انتخابه ، وفي شكل القانون العادل Fair Deal ) ، ولا حتى انجلترا في عهد حكومة العمال ( فالإصلاحات الأولى ترجع الى عام ١٩٤٦ وتستمر حتى عام ١٩٤٨ ) ، ولكن فرنسا ، التى أنشأت حكومتها المؤقتة نظام الضمان الاجتماعى منذ شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وهذا التقدم من جانب فرنسا يمكن شرحه ، لا بأنها كانت مستعدة له تقنياً ، ولكن على أساس وجود سياسة تميل أخلاقياً الى التجديد فى القطاع المدنى ، والتى مالت ، بعد أن عاقبت العناصر غند الطليعة عن طريق التأمينات ، الى مكافأة العناصر الطليعية ( وهى جماهير الشعب ، ومن أجل وطنيتها ) بمنحها ميراث اجتماعية أساسية . ولذلك فإن حكومات التحريروهي التى أوصلت للجمهورية الرابعة ميراث دولة الرخاء ،

## ١ - فرنسا بعد التحرير :

واجهت فرنسا منذ صيف ١٩٤٤ ، وفي الوقت الذي كانت تتم فيه تحرير أراضيها ، مشكلات اقتصادية وسياسية تتعلق بإعادة بنائها .

وكانت المهمة الأولى التي تقع على كاهل الحكومة المؤقتة هي زيادة الانتاج الذي كان قد هبط الى مستوى يشير القلق : فبالنسبة لعام ١٩٣٨ ، كان معدل الانتاج الزراعي قد وصل في عام ١٩٤٥ الى ٦٤ ، ومعدل الانتاج الصناعي الى ٤٣ . ولكي تقوم بواجبها ، كان لدى الحكومة سلطات استثنائية ، وسلطات منذ وقت الحرب ( مراقبة التموين ، تثبيت الاسعار ، ومراقبة التجارة الخارجية ) وسلطات التحرير ( المرسومات ) وتقنية التخطيط ، التي أدخلت بحذر بموجب ٣ يناير ١٩٤٦ في انشائها مجلس القوميسارية العامة للخطة ، والتي زاد تحديداتها في عام ١٩٤٧ بوضع أول «خطة تجديد وتجهيز» تسمى خطة مونيه Monnet . ورغم الوقوع في بعض الاخطاء ( ضعف سياسة الهجرة ، وعدم تحديد سياسة التوزيع ) فإن السياسة الاقتصادية أعطت ثمارها بسرعة ، وعلى الأقل في الميدان الصناعي . ووجدت القطاعات الست الأساسية التي نصت عليها الخطة ( الفحم ، الكهرباء ، الصلب ، النقل بالسكك الحديدية ، الاسمنت ، ومعدات الزراعة ) بسرعة مستوى ما قبل الحرب ، وتقدمت الى ما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٤٧ ؛ وفي الزراعة ، كان النموذج أكثر بطءاً ، ولم يصل الانتاج الى مستوى ما قبل الحرب الا في عام ١٩٤٩ . ولذلك فإنه لم يكن أمراً يشير الدهشة أن صعوبات التموين قد مثلت ، حتى هذا التاريخ ، مشغوليات أساسية للمسيرين الفرنسيين .

وفي نفس وقت التموين ، كان ارتفاع الاسعار يشير القلق بشكل حاد لدى الرأي العام . ولم يكن هذا يتطور سوى ظاهرة مرض أكثر عمقاً وأكثر همومية وهو انخفاض سعر العملة .

فبعد أصول انخفاض سعر العملة ، والذي يمثل مظهراً أساسياً للاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب ، والذي لم يتوقف ، وعلى الأقل في شكله ، والقانون ، إلا في عام ١٩٥٢ ، نجد الأعباء الضخمة للحرب ، أي مصروفات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، وتمويل د أعباء الاحتلال ، في سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ، والمبالغ الضخمة التي تطلبها عملية الدخول في الحرب في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وإلى هذه المصروفات التي يمكننا أن نسميها سلبية ، أضيفت ، مع عملية إعادة البناء ، مصروفات من نوع جديد ، مثل الدعم الإقتصادي الذي يمكنه أن يسمح بالاحتفاظ ببعض الأسعار وتوجيه الإنتاج ، ومصروفات إيجابية ، تتمثل في مصروفات الاستثمار . وهذه الأخيرة تمثل ، من حسن الحظ ، نصيباً متزايداً في الإنفاق العام ( ١٠ ٪ في عام ١٩٤٥ ، ٤٠ ٪ في عام ١٩٤٩ ) . ولما كانت هذه المصروفات الضخمة لا يمكن تغطيتها بشكل كامل لا عن طريق الضرائب ، ولا عن طريق القروض ( رغم نجاح قرض ال ٥ ٪ في عام ١٩٤٩ ) فكان من الواجب طلب الباقي عن طريق زيادة حجم أوراق العملة .

والواقع أن خطر زيادة حجم أوراق العملة المتداولة قد درس منذ التحرير . وأبعد ذلك العلاج الذي كان قد اقترحه بيير منديز فرانس Pierre Mendès France وزير الإقتصاد الوطني ( التبادل مع تثبيت حجم الأوراق ) بواسطة الحكومة المؤقتة في صالح ذلك الحل الذي تقدم به رينيه بلين René Pléven وزير المالية ( تبادل الأوراق المالية دون تثبيت حجمها وعمل أخذ مختلف من رأس المال في شكل ضريبة التضامن الوطني ) . وهذا القرار ( ٣٠ مايو ١٩٤٥ ) لم يكن بدون شك موفقاً . فلم يسمح ، على كل حال ، بأن يتخلص من انخفاض سعر العملة ( ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ ) التي كانت في واقع الأمر حتمية ، حتى مع وجود مراقبة النقد التي كانت قد إنشئت منذ ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ولحفظ بها حق



عام ١٩٥٨ . وكانت للعدلات التي احتفظوا بها ( ٧٠٪ - تقريبا ) قد أدت إلى انخفاض طويل ، لسعر العملة ، وكانت غير كالية ؛ وكانوا يرغبون ، في الواقع ، ومن أجل زيادة كبيرة في الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، الاحتفاظ بعملة لها قيمة مرتفعة من أجل دفع ثمن هذه الواردات بحساب جيد . ولكنهم اضطروا ، في واقع الامر ، إلى أن يوافقوا على ثلاث إنخفاضات أخرى ( ٢٤ يناير و ١٨ ديسمبر ١٩٤٨ و ١٩ و ١٩٤٩ ) قبل أن يصلوا إلى المعدل الواقعي للتبادل ، والذي ترك أخيراً الفرنك وقد فقد تسعة أعشار قيمته في عام ١٩٣٩ .

ومع ذلك ، وأكثر من التقدم الاقتصادي ، فإن الذي أثر في ذاكرة الفرنسيين الجماعية أثناء سنوات إعادة البناء كان هو انخفاض سعر العملة في شكله الأكثر حساسية وهو ، التسابق بين الأجور وبين الأسعار . ، فنياً بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٤٩ تضاعفت الأسعار في مجموعها خمسة مرات ، بينما تضاعف إجمالي الأجور ٣ مرة ، والمرتبات مع الخصومات الاجتماعية بما يقرب من أربعة مرات . وإذا كان انخفاض سعر العملة قد سهل العبء للمكاملة وشجع أصحاب المشروعات النشطين ، فإنه قد أصاب بعنف أصحاب المخزون الثابتة ، وسمح بالاحتفاظ المصطنع للمشروعات ذات الإنتاجية البسيطة ، وسدد حرية الحركة الضرورية واللازمة للأيدى العاملة ، وسافظ بنجاحه السهل الذي سمح به بعقاية إقتصادية إنتهازية . وعند خروجهم من فترة إعادة البناء الإقتصادي ، كان الفرنسيون ، الذين كانوا قد إستعادوا تقريباً مستوى معيشة عام ١٩٣٨ ، غير مسلحين من أجل مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية .

وأما عن إعادة البناء السياسي فإنها كانت أكثر سهولة وأكثر سرعة ذلك أنها كانت قد أعد لها ، خارج فرنسا ، بواسطة لجنة التحرير الوطني للجنرال ديغول de Gaulle ، تلك اللجنة التي أصبحت ، في ٣ يونيو ١٩٤٤ ، هي الحكومة

المؤقتة للجمهورية الفرنسية ، وفي الوطن الأم بواسطة المجلس  
الوطني للمقاومة .

ومع ذلك فإن الصعوبة الأولى كانت هي السيطرة على البلاد ، والتي كان  
جزء منها ، وقت وصول الحكومة المؤقتة إلى فرنسا ، تحت إشراف جماعات المقاومة .  
وبدأت عملية قياس قوة تقريباً ، بين الجنرال ديغول ، رئيس الحكومة ، وبين  
« الميليشيا الوطنية » ، وغذتها القيادات الشيوعية ، وإنتهت بحمل الميليشيا ، التي  
طلبت ( ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ ) وحصلت عليها الحكومة دون إراقة دماء .

أما الصعوبة الثانية فكانت هي : إعادة التدرجية للمؤسسات الجمهورية « ،  
والتي كانت سلطات الجزائر قد فكرت فيها منذ عام ١٩٤٤ . ذلك أنهم لم يكونوا  
يعرفون ما إذا كان من الأفضل العودة ببساطة لنظام الجمهورية الثالثة ، الذي كان  
قد تأثر بمرحلة ١٩٤٠ أو إعداد دستور جديد ، وفي هذه الحالة لإنتخاب مجلس  
تأسيسي . ولتقرير هذه المسألة ، ألتجأ الجنرال ديغول إلى وسيلة للاستشارة  
الشعبية كانت قد تركت منذ ما يقرب من قرن ، وهي الإستفتاء ، والذي حدد له  
يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . ولإجابة على سؤال ما إذا كانوا يرغبون في مؤسسات  
جديدة ، أجاب الفرنسيون بالغالبية العظمى بالإيجاب ( ٩٦ ٪ نعم ) . وفي  
نفس اليوم مثلت إنتخابات المجلس الوطني ، الذي سيكون إذن مجامعاً تأسيسياً ،  
الصورة الأولى المحددة لحالة القوى السياسية في فرنسا في اليوم التالي  
للتحرير .

كانت صورة مختلفة تماماً عن صورة ما قبل الحرب . فاليمين ، الذي كان في  
غالبية الأحيان مرتبطاً بفيشي ، لإنهار : فلم يحصل على أكثر من ١٣ ٪ من  
الاصوات ، مقابل ٤٢ ٪ . في عام ١٩٣٦ . والوسط ، الراديكالي الاشتراكي ،  
الذي أصبح رمزاً للجمهورية الثالثة خرج من الإنتخابات وقد فقد الكثير من

أعرانه ، فلم يحصل إلا هل صوت واحد من بين كل عشرة أصوات للناخبين ( وكان له صوت من كل خمسة أصوات قبل الحرب ) . وعلى العكس من ذلك ، أفاد اليسار أكبر فائدة من تطور الرأى العام ، مع ٢٤٪ من الاصوات لارشيى الحزب الاشتراكى ، وبخاصة ٢٦٪ من الاصوات للحزب الشيوعى ، الذى أصبح بذلك . الحزب الاول فى فرنسا ، ولكن تشكيلة سياسية جديدة ، نتيجة للمقاومة ، وبحركها المناضلون الكاثوليك ، وهى الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. دخلت دخولا منتصرا إلى المجلس الوطنى ، فمع ٢٥٪ من الاصوات ، أصبح مكانتها بعد مكانة الحزب الشيوعى مباشرة .

وسمحت إنتخابات المجلس التأسيسى بأن تشكل ، وتحت رئاسة الجنرال ديغول ، حكومة كما يتصورها الرأى العام ، أى تستند أساسياً على ثلاثة تشكيلات منتصرة . وهذه الثلاثية ، تحت وزارة ديغول ، استمرت من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حتى ٢١ يناير ١٩٤٦ ، ذلك الوقت الذى شعر فيه الجنرال بأنه يوجد بينه وبين الاحزاب عدم تفاهم متزايد ، وإستقال من وظائفه . ولكن الإتجاه الثلاثى إستمر بدون ديغول مع وزارات فيليكس جوان Félix Gouin ، وجورج بيدو Georges Bidault ، وبول راماديه Paul Ramadier حتى ٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو تاريخ إبعاد الوزراء الشيوعيين .

ومع ذلك ، فإن الاتجاه الثلاثى ، كحل لحكم بلاد منقسمة وفى دور النقاة ، قد أظهر عدم قدرته على إنهاء الاعباء الاخرى السياسية العريضة ، مشل وضع الدستور . والواقع أن المشروع الذى وافق عليه المجلس التأسيسى المنتخب فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ كان يتعلق بنظام ترجع فيه حقيقة السلطة لمجلس واحد . وهذا المشروع الذى كان قد أعده قادة الحزبين الشيوعى والإشتراكى ، قد واجه هجوماً قوياً ، وإن كان بدون جدوى ، من جانب الحركة الجمهورية الشعبية .

وحين عرض للاستفتاء، في ٥ مايو ١٩٤٦، وفضه جمهور الناخبين بمشرة ملايين صوت ضد تسعة ملايين وأظهر هذا الفشل أن لانقسام الاحزاب المسيطرة كان يقطع الرأى العام إلى كتلتين لكل منهما نفس أهمية الاخرى تقريباً ، الامر الذى يهدد بالتسبب فى مواجهات عنيفة بين اليمين وبين اليسار ، كما كان الحال عليه دائماً فى أثناء الجمهورية الثالثة ، والذى كان قد أساء لىها كثيراً فى نظر الرأى العام .

فكان من الضرورى إذن القيام بعملية تجميع وفهمت ذلك الاحزاب الثلاثة، التى كانت قد عادت بنفس قوتها تقريباً فى المجلس التأسيسى الثانى (يونيو-سبتمبر ١٩٤٦) ، فحققتوا حلاً وسطاً ، ووضعوا فى مكان نظام المجلس ، الذى كان الاستفتاء العام قد رفضه ، نظاماً أكثر توازناً ، تركوا فيه مكاناً صغيراً لمجلس تشريعى ثان ، ودعوا قليلاً فيه من سلطة رئيس الجمهورية . وطرح المشروع الدستورى الجديد للاستفتاء الشعبى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان مدعماً ومؤيداً هذه المرة بالاحزاب الثلاثة للوجود فى السلطة ؛ ومن سوء حظ واضعيه أن الجنرال ديغول خرج من تحفظه ، وما جبه علنياً فى خطابه لىبدأل يوم ٢٢ سبتمبر ، وإثمه بوضع مؤسسات فرنسا تحت سيطرة رغبات الاحزاب . وهذا التدخل من جانب الجنرال ديغول أدى إلى التأخير فى كثير من الناخبين ، وبخاصة من الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، الذين كان عليهم أن يفتساروا بين ولاء وولاء آخر ، ولم يتمكنوا من الخروج من مثل هذا الوقف إلا بالامتناع عن التصويت . وإذا كان المشروع قد تمت الموافقة عليه بتسعة ملايين « نعم » ضد ٧٨٣.٠٠٠ لا ، ، فان عدد أصوات الممتنعين كان قد بلغ ٧٨٨.٠٠٠ .

وأسس الدستور، الذى تمت الموافقة عليه فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ الجمهورية الرابعة ولكن فى ظروف لم تكن مرآتية تماماً، فكان فى وسع خصوم المشروع

الدستورى أن يلاحظوا ، وربما ببعض من سوء النية ، أن هناك  
إثنان من كل ثلاثة فرنسيين ، تقريباً ، لم يوافقوا على الدستور الجديد  
الفرنسى .

وفى نفس الوقت الذى تمت فيه إعادة البناء الإقتصادي ، وإعادة البناء  
السياسى ، قامت فرنسا ببرنامج واسع للإصلاحات من أجل وصولها إلى حالة  
الرخاء .

ولا شك فى أن الرغبة فى الإصلاحات الاجتماعية كانت بالأكيدة قوية للغاية  
عند الرأى العام ، وبعد السنوات العصيبة للهزيمة وللاحتلال . ولقد عبروا عن  
ذلك بكل وضوح عن طريق ممثلى مذهبى التحرير ، فرنسا الحرة عن طريق  
الجنرال ديغول ، والمقاومة الفرنسية على لسان اللجنة الوطنية للمقاومة وديمشاقها .  
وبعد أخذ أنفاظ عام ١٩٣٦ ، قامت الواحدة والأخرى بإقتراح إصلاحات فى  
البنيان ، وبأخذ وحى من النمط السوفيتى ، أضافوا مشروع لإدارة الإقتصاد  
عن طريق التخطيط ؛ وبترجمة الآمال الشعبية كانوا يأملون فى الوصول إلى  
تهديم الصدمات الاجتماعية بعملية إحتواء أفضل للعامل داخل المشروعات . ولذلك  
فإنه قد تم ، فى مناخ من الإجماع ، أو شبه الإجماع ، لإصدار سلسلة من المراسيم  
من شهر ديسمبر ١٩٤٤ حتى شهر أكتوبر ١٩٤٥ ، ثم استكملوها بعد ذلك  
مباشرة بتشريعات تم التصويت عليها عند نهاية عام ١٩٤٥ وفى ربيع  
عام ١٩٤٦ .

وكانت أول الإجراءات هى التأميم . التأميمات التأديبية ، أولاً ، بالنسبة  
للمشروعات التى كانت قد عملت من أجل الاعداء ، ( رينو ، ونوم والرون ؛  
وتأميمات من أجل المصلحة الإقتصادية ، بعد ذلك ، وتعلق بموارد الطاقة (مناجم  
فحم الشمال ، وبادي كاليه ، والغاز والكهرباء ، وأخيراً بمجموع مصادر الفحم )

والإيمان ( بنك فرنسا، وأربعة من مصارف الإيداع: الكريدى ليونيه، وموسيقى جنرال، والمرکز الوطنى للدخار، والبنك الوطنى للتجارة والصناعة، وشركات التأمين الكبرى ) .

وفى خلال شتاء ١٩٤٤ — ١٩٤٥ نظمت القرارات الكبرى ومدت من ميدان التأمينات الاجتماعية؛ وفى شهر أبريل ١٩٤٦ اتسعت للتأمينات الاجتماعية وشملت كل أصحاب المراتبات؛ وتم فى شهر أبريل ١٩٤٧ انتخاب وبدء عمل مجالس الإدارة .

وجاء مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٤٥ لىكى يتضمن تمثيل العمال فى المشروعات بإنشائه واجان المشروعات، ثم جاء قانون ٢٤ أبريل ١٩٤٦ لىكى يثبت وضعية صندوقى العاملين . وفى الريف، تحسنت حالة المزارعين وزادت إستقراراً، بعد أن كانت ضعيفة، وذلك بوضعية المزارعة التى صدرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٥ .

ولنتذكر أخيراً أن الامنية شبه الجماعية لإدارة الإقتصاد قد أرسيت بإنشاء مجلس وقوميسارية للخطة ( مرسوم ٣ يناير ١٩٤٦ ) وإقرار د خطة للتجديد والتجهيز، فى ٧ يناير ١٩٤٧ .

ولذلك فإنه، منذ نهاية عام ١٩٤٦ كانت عملية إعادة البناء تسيير على طريق سليم، ودولة الرخاء قد وضعت أسسها، والجمهورية الرابعة قد أخذت مكانها . وكان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة الثلاثية عن الطريق العمل المشترك من جانب الجنرال ديغول وقوى ضخمة للرأى العام، فى أول الأمر، ثم، وبعد القطيعة بين الجنرال والاحزاب، عن طريق تكتل الثلاثة الرئيسية فيما بينها . ولكن سرعان ما انقضت هرى هذا التكتل الثلاثى ( ٥ مايو ١٩٤٧ )، ظاهرياً بسبب مسائل السياسة الداخلية، وفى الحقيقة بسبب المشكلات الكبرى بين الشرق والغرب .

وأجبرت بدايات الحرب الباردة الأحزاب على أن تعيد النظر ، فى الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية ، فى مسألة دور ومكان الأحزاب الشيوعية ، التى اعتبرت على أنها عهلاء للسياسة الروسية . وتم إبعادهم وإخراجهم من الحكومة فى فرنسا ، كما حدث فى غيرها .

ولسكن القضاء على هذا الاتجاه الثلاثى يمثل نهاية د نظام شبه الإجماع ، الذى كان قد ميز الفترة الكبرى الخاصة بإعادة البناء . وبعد ذلك ، وطوال بقية فترة نيابة المجلس الوطنى الأول ، ستكون الأغلبية التى يجب على الحكومات أن تستند إليها هى ما تسمى « بالقوة الثالثة » .

فما هى القوة الثالثة ؟ كما يدل اسمها ، فإنها القوة التى تختلف عن القوتين الأخرتين ، أى القوة الشيوعية ، والقوة الديجورلية .

والواقع هو أن هذه القوة كانت قد ظهرت مع الإعلان بواسطة الجنرال ديغول ، فى خطبته فى ستراسبورج يوم ٧ أبريل ١٩٤٧ ، لإنشاء « تجمع الشعب الفرنسى » Rassemblement du Peuple Français R. P. F. ؛ وهذا التجمع وقف ضد مؤسسات الجمهورية الرابعة ، ولكن « فى إطار القوانين » . فكان عليه أولاً أن يثبت نفوذه فى البلاد ولقد تمكن من ذلك بسهولة عند أول فرصة ، وهى فرصة الانتخابات البلدية فى شهر أكتوبر ، وحيث حصل فى المدن الكبرى نسبياً على ما يزيد على ثلث أصوات الناخبين .

ولما كانت هذه القوة الثالثة مخنوقة بين الطرفين ، ولا يمكنها أن تظم سوى الأحزاب المؤسسة ، وهى أحزاب وسط اليسار ( S. F. I. O. ) والوسط ( الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. والراдикаليون الاشتراكيون ) ؛ فإنه كان عليها أن تمتد صوب اليمين ، صوب المعتدلين . كما أنه لم يكن فى وسعها أن تحارب معارضتها إلاثنين بنفسي القوة : وهذا المشروع الذى كان هو مشروع ليون بلوم

Léon Blum اضطرروا إلى التخلي عنه حينما عجزت هذه القوة الثالثة، بعد سقوط وزارة رامادييه Ramadier ، عن أن تحصل على ثقة المجلس من أجل تشكيل حكومة (٢١ ديسمبر ١٩٤٧) وكان اختيار المجلس لروبير شومان Robert Schuman ، كرئيس لمجلس الوزراء ، يعنى أنه كان يرغب في أن يقوم بحرب أشد قوة ضد اليسار المتطرف عنها ضد الانجاء الديجولى . وكذلك الحال بالنسبة لوزارة المالية ، التى أعطيت على التوالى للراديكالى رينيه ماير René Mayer بواسطة شومان رئيس مجلس الوزراء ، ثم للمعتدل Paul Reynaud بواسطة الرئيس أندريه ماري André Marie ، ثم للمعتدل بتش Petsche بواسطة الرئيس كي Queuille يظهر الثقل المتزايد فى أهميته باستمرار لوسط اليمين واليمينين فى التوازن الوزارى . فالقوة الثالثة هى فى الحقيقة تكتل لا يجرؤ على أن يذكر اسمه من بين كل التشكيلات التى كانت ترغب فى الدفاع عن الجمهورية الرابعة ، من الحزب الإشتراكى حتى اليمين البرلمانى الكلاسيكى .

وهذا التكتل ، الذى كان شبه سرى ، وكان على كل حال رقيقة ، وجد نفسه فى مواجهة مشكلات صعبة ، سواء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية .

فنيا يتعلق بالخارج ، كان عليه أن يأخذ موقفاً واضحاً مع معسكرات الحرب الباردة . وكان الاختيار الذى قام به للزمامة الامريكىة مدعماً بشكل واضح ومكثف من جانب الرأى العام ، باستثناء الشيرعين والمجموعات الصغيرة للمثقفين من أنصار الحياد . ودعمت مرانيا خطة مارشال من هذا التأييد . ولكن ، هل كان إختيار المعسكر الامريكى يتضمن إعادة تسليح ألمانيا الغربية؟ وستظل هذه المسألة الخطيرة ، وفى خلال سنوات عديدة ، تقسم القوة الثالثة وأكثر من



الرأى ، والحل القائم على حل وسط لمسألة اللجنة الأوروبية للدفاع C. E. D. ستظهر على أنها حل خاطئ .

أما فيما يتعلق بالداخل ، فإنه كان على الحكومات القوية الثالثة أن تتغلب على صدامات إجتماعية خطيرة ، مثل إضرابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، والتي كان الحزب الشيوعى يشجعها ، وكان لا يرضى بإبادة ، من الحكومة ، الأمر الذى سيظهر على أنه لفترة طويلة . ويتسبب فشل الاضراب فى تفتت النقابة العامة للعمل C. G. T. التى كان قد أعيد توحيدها فى عام ١٩٤٤ : وكان خروج أصحاب إلتجاه د قوة العمال ، الذين سموا أنفسهم C. G. T. F. O. ، لا يترك للنقابة القديمة إلا الاعضاء الشيوعيين أو أنصار الشيوعية ( ١٣ أبريل ١٩٤٨ ) .

وكان على هذه الحكومات كذلك أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية الخاصة بنهاية فترة إعادة البناء . ونجحت فى ذلك عن طريق تسوية مصير الفرنك بطريقة خفض قيمته ( سبتمبر ١٩٤٩ ) الأمر الذى ضمن إستقرار العملة لمدة تقرب من تسع سنوات ، وعن طريق إعادة إعطاء قوانين السوق قليلا قليلا مكاناً أكبر فى إدارة الاقتصاد .

ولكن المشكلة الأكثر خطورة وللتى طرحت فى هذا الوقت ، دون أن تجد بلا شك تفهماً واضحاً من بجانب الطبقة السياسية المسئولة ولا من جانب الرأى العام ، كانت هى مشكلة نهاية الاستعمار .

وكانت الإنذارات الأولى ، فى هذا الميدان ، قد ظلت غير مفهومة تماماً : فكانت إضطرابات سطيف وقالة ( مايو ١٩٤٥ ) ، ومراحل إعادة غزو الهند الصينية وحادثة هاى فونج ( نوفمبر ١٩٤٦ ) ، وثورة مدغشقر ( مارس ١٩٤٧ ) قد مرّت بغير وضوح تقريباً من جانب جبهة الرأى العام ، ولم تؤثر كثيراً على

إنسجام الاتجاه الثلاثي . وفي أثناء ذلك، كانت آمال الوصول إلى تغيير والتي كانت تحرك شمال إفريقية تجدد ، وعن طريق الصدفة من بجانب الأحداث والرجال ، إجابات متفرقة فكانت هناك مرونة وإسترخاء في تونس، الأمر الذي بدا أنه يسهر بهذه المحمية صوب إستقلال ذاتي واسع ؛ وتشدد وتهديد في المغرب ، من أجل ممارسة الضغط على سلطان يتزعم حركة المقاومة ؛ والبحث عن حل وسط في الجزائر مع منحه وضعية ٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، ولسكن في نفس الوقت ممارسة إمبة مزدوجة تنزع ، بالاضغوط الإدارية ، كل قيمة وكل معنى لإنتخابات المجلس الجزائري الذي أنشأته هذه الوضعية . والواقع هو أن الموقف في شمال إفريقية قد إستقر في التدهور ببطء إلى الأعماق، حتى وإن كانت المظاهر قد ظلت براقة.

أما مسألة الهند الصينية ، فإنها أخذت إبعادا سيئة أولا ، لأنه منذ أن رفض هو شى مين Ho Chi-minh الشروط الفرنسية للمبادرة ( مايو ١٩٤٧ ) إمتدت عمليات حرب العصابات في كل تونكين ، وأصبحت للقوات الفرنسية منذ خريف ١٩٤٩ تدافع عن نفسها ؛ وبعد هزائم كاو بانج ولانج سون أصبحت دلتا النهر الأحمر نفسها مهددة . وبعد ذلك ، لأن الحزب الشيوعي كان يقوم في الوطن الأم نفسه بعمليات قوية ضد حرب الهند الصينية وأخيرا ، وبنوع خاص، لأن حكومات القوة الثالثة، بأملها غير المجدي في أن تجد مخرجاً دبلوماسياً لهذا الصدام ، قيدت نفسها بالسلاسل في محاوله للبحث عن « مفاوض يمكن » ، وبشرط ألا يكون شيوعياً . وبإعطائها لرجل القش باو داي ما كانت قدر فضت إعطائه هو شى مين ، حرمت الرأي العام من إمكانية الاختيار بين المختارين واضحين ، وتوغلات أكثر وأكثر في هذا الطريق المسدود الذي كان لا يمكن ، ورغم إستعادة الموقف العسكري في عام ١٩٥١ الذي يرجع إلى الجنرال دي لا تر دي تاسيني de Lattre de Tassigny ، الخروج منه إلا بمراجعة كاملة للسياسة

الفرنسية وإذا كان الزأى العام ، من جانب آخر ، يظهر القليل من القلق لنتائج العمليات ، نتيجة لسكون البلاد بعيدة للغاية ، ولأن الحرب كانت تقوم بها قوات محترفة ، وان الشباب من الجندين كانوا يهربون منها ، فإن هذا رأى العام قد بدأ فى أن يذشغل بنتائج هذه الحرب على الاوضاع الداخلية فى فرنسا نفسها ، مثل القضية المسماة ومسألة الجنرالات ، ، التى كانت مقدمة لفضائح أخرى (مسألة تهريب القروش فى عام ١٩٥٣ ، ومسائل التهريب فى العام التالى) التى حسست الثقة فى النظام نفسه ، وإلى حد بعيد .

## ٢ - بقية الدول المحررة :

من الطبيعي أن نجتمع تحت اسم اليونيوكس الدول الثلاثة الموجودة فى غرب أوربا ، وهى بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورج ، وهى التى تكونه الآن . والواقع أنه فى أثناء الحرب ، ومنذ ٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، قامت الحكومات الثلاث ، التى كانت ملتزمة إلى لندن ، بالاتفاق على إلغاء الجمارك بين بلادها ، وعلى أن يطبقوا تعريف جمركية مشتركة على الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن هذه المبادئ لم تطبق إلا ندرتاً ، ولم تبدأ من عام ١٩٤٨ فقط ، ووضعت إتفاقيات عديدة دعمت التعاون بينهم حتى عام ١٩٥٨ ، حيث تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الإقتصادى التى عقدت لمدة خمسين عاماً وصالحة للتجديد . ويظهر هذا الاتفاق ، ورغم الصعوبات التى ميزت هذه المحادثات فى بعض الحالات ، تشابه المواقف ، كما يظهر ذلك أيضاً السياسة الفعلية المشتركة التى إتبعتها هذه الدول الثلاث فى شئون الدفاع : فلقد وقعت هذه الدول الثلاث ، ومنذ شهر مارس ١٩٤٨ ، ميثاق بروكسل ، ثم فى شهر أبريل ١٩٤٩ معاهدة شمال الأطلسنطى .

وكما كان عليه الحال مع فرنسا ، كان على هذه الدول الثلاث أن تجد حلاً

لمشكلات إعادة البناء ، الإقتصادية والسياسية ، ومن أجل هذه الثانية ، حلولاً  
لعلها مع امبراطورياتها الإستعمارية .

ولم تمثل عملية إعادة البناء الإقتصادية فى كل مكان نفس الصعوبات . فكانت  
لو كسمبورج وبلجيكا قد تحررت قبل غيرها منذ شهر سبتمبر ١٩٤٤ ؛ وفى أثناء  
ذلك الوقت كان جزءاً من أراضي لو كسمبورج قد تخرب عند نهاية نفس العام  
نتيجة للهجوم الألمانى على الأردن ، ثم حرر من جديد بالهجوم المضاد الأمريكى  
فى شهر يناير ١٩٤٥ . وكان فشل آرهم قد عطل وقت طويل أمر تحرير هولندا ،  
الذى لم يتم الحصول عليه بواسطة القوات الكندية إلا فى شهر أبريل ١٩٤٥ ،  
وبعد المقاتلة العنيفة للأشهر الأخيرة من الحرب ، والى مات فى أثناءها الآلاف  
من الأشخاص ، من الجوع . وبعد أن كان الألمان قد خربوا روتردام فى شهر  
مايو ١٩٤٠ ، قاموا ، فى إنسحابهم ، بإغراق أقاليم واسعة ساحلية أو جزرية .  
وعلى البحر ، تحطمت غالبية سفن الأسطول التجارى . ولم يكن العملاء  
المعتادون ، وهم بريطانينا العظمى وألمانيا ، قد أصبحوا بعد فى حالة تسمح لهم ، ونتيجة  
للاحتلال أو لسياسة التقشف ، بالعودة إلى مشترياتهم وأخيراً ، فإن المارارد القى  
كانت تأتى من المستعمرات كانت مهددة بأن تختفى نتيجة لاعلان سوكارنو ،  
منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ ، بإستقلال جمهورية إندونيسيا .

وفى هذه الدول ، التى كانت حريصة كل الحرص إتجاه الحرية الإقتصادية ،  
تمت عملية إعادة البناء طبقاً لخطة محددة تماماً ( دون أن نتحدث عن التخطيط  
أبداً ) وطبقت بكل الطاقات . وفرضت عملية ليفتينك Lieftinck ، وهو إسم  
وزير المالية ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٥ « أسبوعاً بدون نقود » ، وفى أثناءه  
كانت أوراق العملة تودع فى المصارف ، وتوقف حركتها خلال بعض الوقت .  
وعلى المدي الطويل ، تم الإحتفاظ بالأساليب نتيجة لسياسة معونات المنتجين

ولمطالب إرتفاع الأجور ، الأمر الذى إستتوفاها فى نفس الوقت ، وفى شهر يونيو ١٩٤٦ ، تم تأميم بنك الأراضى المنخفضة . ومال الموقف صوب التحسن بعد تغير عام ١٩٤٨ . فتطبيق الإنفاقيات الجبركية مع بلجيكا ولوكسمبورج ، والعودة القوية للتصدير صوب ألمانيا الغربية ، مدعمة بالأصلاح النقدي لشهر يونيو ، الذى دعم بخطة مارشال . وإذا كان الفلوران قد خفض قيمته فى خلال العام التالى ، فإن ذلك كان يرجع إلى ضرورة الدخول فى الصنف مع المستوى الجديد للجنيه الإسترايى ويسمح بعودة للتصدير صوب بريطانيا العظمى ، التى كانت فى دور النقاهة . وفى عام ١٩٥٠ ، كانت عملية إعادة البناء قد تمت تقريباً ، ولكنه كان من الضروري إنتظار دام ١٩٥٢ من أجل إستثناء العجز فى التجارة الخارجية . ولإبتداء من هذا التاريخ ، كان الإزدهار الإقتصادى لهولندا ، والذى رجع إلى تقدم زراعة علمية ، وإلى تصنيع سريع للغاية ، ساعد عليه إكتشاف الغاز الطبيعى فى درنت ، والتجديد الخارق للمعادن لمينام روتردام ، يثير الدهشة والإعجاب : فن سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠ تضاعف الدخل القومى .

ووجدت بلجيكا نفسها ، عند نهاية الحرب ، فى موقف أقل مأساوية . فكان الألمان ، فى غالبية الأحيان ، قد إستفظوا للمصانع بمشاطها ، فلم تكن هذه المصانع فى حاجة إلى إعادة تعديل سريع ؛ رغم أن سرعة أنواع الآلات ستضطر لوقت غير طويل إلى إبطاء الإنتاج . وظال مينام أنفرس سليما ، وضمن منذ خريف ١٩٤٤ تمويل الأعداد الضخمة من تركيزات قوات الحلفاء ، وكان من الضروري دفع رسوم الرسوفيه ، وهى مرتفعة للغاية ، بالدولار أو بالإسترليني . وسمحت الاحتياجات الكبيرة لأوربا فى الفحم ، وشراء الولايات المتحدة للأورانيوم بمصبات سهلة للفحم البلجيكي ، ولماجم الكنغوى . ومنذ

التحرير، أعطى مثل الصرامة الاقتصادية بوزير المالية كاميل جوت Camille Gutt ، الذى اضطر من أجل الربط بين الإنفاق وسعر العملة ، وبين ارتفاع الأسعار ، إلى فرس اصلاح جعله شهيراً في أوروبا : تثبيت كل الممتلكات من الفضة ، ومؤقتاً بنسبة ٤٠ ٪ من قيمتها ، وبهاثماً بنسبة ٦٠ ٪ ؛ وتثبيت الودائع في المصارف والممتلكات المقولة الأخرى حتى مستوى ٨٠ ٪ ؛ ووضع حد أعلى للأجور بنسبة ٦٠ ٪ من مستوى أجور ١٩٤٠ ؛ وتحديد المبلغ الذى يمكن لاي فرد أن يتعامل فيه مباشرة بمقدار ٢٠٠٠ فرنك ؛ وأعطى مبدأ الدعم للمستجى المواد الاساسية . ولابتداء من هذه العملية الجراحية ، تم تطبيق سياسة ليعبير الية حقيقية ؛ ولم تحدث تأميمات ، ولا تخطيط ، وكان كل ما حدث هو « خفض إنفاقى » للأسعار ، نجح في عام ١٩٤٦ . ومع نقد متين ، وإنتاج متزايد ، ومصادر مضمونة ، تمكنت بلجيكا من أن تحصل على فترة ثراء ، وهى سنوات الإنطلاق من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٥ . وجاءت الصعوبات بعد ذلك مع أزمة الفحم ، أى انخفاض دور الفحم كمصدر للطاقة ، وتقدم السن أكثر من من اللازم بالتجهيزات ، وزيادة فقر المناجم القديمة . وأصبحت نهاية سنوات الخمسينيات ، وهى تمثل حالة استثنائية بالنسبة لأوروبا الغربية ، فترة صعوبات اقتصادية بالنسبة لبلجيكا .

ولم تعرف لوكسمبورج تقلبات . وبعد الإجراءات الحاسمة ( تثبيت الودائع ومراقبة النقد ) ضمننت عملية إعادة البناء بسرعة ، إذ أن أوروبا كلها كانت فى حاجة إلى الضלב الذى كانت تلتجئه الثلاث شركات الكبرى فى لوكسمبورج ، وسمحت لها إستعادة الاوضاع الاقتصادية فى ألمانيا الغربية بأن تستعيد عملها الثانى ( بعد بلجيكا ) . ولما كانت الليبيرالية الاقتصادية والتشريع الضرائبى الموائى عوامل جذب ، فإن شركات أجنبية عديدة أنشأت مراكزها فيها .

وكان إرضائهما إلى المجموعة الأوروبية للنعم والصلب C. E. C. R. ثم إلى السوق المشتركة ، قد جعل منها مركزاً أوروبياً هاماً .

وفرضت عملية إعادة البناء السياسى بعض المشكلات الشائكة : مثل المشكلة الخاصة باستقبال الملوك والحكومات التى كانت فى المنفى ، عند عودتهم ، ومشكلة التنظيم ، ومشكلة إحترام القوى السياسية الجديدة .

أما الملوك الذين كانوا قد ألتمجوا إلى إنجلترا ( ولهاينا Wilhelmine ملكة هولندا ) أو إلى الولايات المتحدة ( الاميرة شارلوت أميرة لوكسمبورج ) قد أحسن إستقبالهم عند عودتهم : فبهر بهم من قوات الأعداء فى عام ١٩٤٠ ، أظهروا أنهم لا يوافقون على الهزيمة وبهذا الموقف كانت الملكة ولهاينا قد حصلت على هيبة وعلى شعبية كانت تنقصها قبل ذلك ؛ وأحسن من ذلك ، فإنها بموافقتها على أن تترك العرش ، وبعد خمسين عاماً من الحكم ، لا بلنتها جوليانا Guliana ( ٤ سبتمبر ١٩٤٨ ) ، فإنها أعطت للتاج بريقاً جديداً .

وكانت حالة الملك ليوبولد البلجيكي مختلفة عن ذلك تماماً : فكان الملك فى المنفى ، ولسكن لأن الجيوش الألمانية كانت قد أجبرته على ذلك . وحين حررته القوات الأمريكية ، أعلن ليوبولد ، فى ٥ يونيو ١٩٤٥ ، رغبته فى العودة إلى عرشه . ولكنه لمصطدم بمعارضة قوية من جانب أوساط اليسار ، ولم تقسمت الحكومة على نفسها فى أمر أن تكون عودته موأتمة ، ولم تعط المفاوضات الطويلة أية نتيجة ، وتمت الانتخابات العامة فى ١٧ فبراير ١٩٤٧ على أساس المسألة الملكية . وكانت الإجابة العامة للشعب ( وهى إجابة الرجال ، إذ أن النساء والذين إعتقدوا أنهم من أنصار عودة الملك ، لم يحصلوا على حق التصويت ) قد إعتبرت على أنها رفض . ومع ذلك فانهم طالبوا بالإستفتاء ، أو د بأخذ رأى الوطنى . وبعد الانتخابات الجديدة ، فى ٢٦ يونيو ١٩٤٩ ، والى حصلت فيها

النساء أخيراً على حق التصويت ، والتي كانت أصواتهن فيها غالباً مؤاتية ، حصل على الأصوات اللازمة لعودته . ولقد أعطته الانتخابات الوطنية في ١٢ مارس ١٩٥٠ أغلبية تزيد على ٥٧٪ . ولكنه في الوقت الذي دعاه فيه البرلمان إلى أخذ سلطانه ، وعاد إلى بروكسل ( يوليو ١٩٥٠ ) ظهر فيه هياج شعبي ، تسبب فيه القسادة الاشتراكيون ، ومن بينهم سباك P. H. Spaak ، ولما تمسك إلى كل الجزء المتحدث بالفرنسية في البلاد . واضطر الملك ، من أجل أن يتعاشى حرجاً أهلية ، إلى أن يتراجع : ففي ٣١ يوليو ، أعطى سلطانه لابنه بودوان Baudouin ، الذي تنازل ، حين بلوغه سن الرشد ، لصالح والده ( ١٦ يوليو ١٩٥١ ) .

ولقد تركت المسألة الملكية آثاراً عميقة في النفوس . وكانت قد أثارت حدة الخصومات السياسية ، وأعدت مآبى الإحتلال ، وانتهى بها الأمر إلى أن تجعل البعض يقننون في وجه البعض الآخر ، من العلمانيين ومن الموالون . وكان من الممكن اعتبار انتصار هؤلاء الآخرين على أنه ، من بعض المواقف ، انتقام ؛ ولكنه كان يهدد بأن يستتبع لانتقامات أخرى .

وفي هذه الدول الثلاث ، سويت مسألة التطهير بسرعة : ١٠٠.٠٠٠ مقبوض عليهم في لوكسمبورج ، ١٠٠.٠٠٠ وفي هولندا ، و ٣٠.٠٠٠ في بلجيكا . ولا شك في أن عملية التطهير كانت أكثر قسوة في هولندا ، التي تم فيها الاعدام رمياً بالرصاص على النازي الهولندي Mussert ؛ ولكن الرئيس ديجيريل Degrelle المنجأ إلى إسبانيا ، وحصل على حق اللجوء السياسي ، رغم مطالب الحكومة البلجيكية .

ولقد تمكنت قوات سياسية جديدة ، تولدت عن المقاومة ، أو تدعمت بها ، من أن تنضم بصعوبات كبيرة إلى نظام الاجزاب . وفي اليوم التالي للتحريض ، اضطرت الحكومات ، المعادة من لندن ، إلى أن تمنح نفسها في فترة



قريبه أو بعيدة (٢٣ سبتمبر ١٩٤٤ إعادة تشكيل وزارة ديبونج Dupong في لو كسمبورج، وفي ٣ مايو واستقالة وزارة جبر براندي Gerbrandy في هولندا) وكان خلفاؤهما ( فان أكر Van Acker في بلجيكا ، وشمرهرون Schermerhorn في هولندا ) حكومات ائتلافية . وكان الشيوعيون في لو كسمبورج ( وزير واحد ) والبلجيكيون ( أربع وزراء ) قد قبلوا ، ولكنهم كانوا قد استبعدوا في هولندا . وفي هذه الدولة الأخيرة وحدها ، أدت المقاومة الى ميلاد حزب جديد ، هو د حزب العمل ، لشمرهرون Schermerhorn ، الذي نتج عن الحركة الشعبية الهولندية . وضمنت له انتخابات ١٧ مايو ١٩٤٦ ، ٢٩ مقعدا ضد ٣٢ للحزب الكاثوليكي ، الذي حكم معه خلال بضعة سنوات . وفي بلجيكا ، أخذ الحزب الكاثوليكي ، في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، اسم الحزب المسيحي الاشتراكي؛ وظل مع الحزب الاشتراكي P.S.B. ، ونتيجة لانضمام الحزب الليبرالي ، هو الحزب المسيطر ( ٤٨٪ من أصوات انتخابات ٤ يونيو ١٩٥٠ والاغلبية المطلقة لمقاعد المجلس ) وكانت وزارة ديفيوسار Duveusart ، التي تشكلت في ٨ يونيو ، هي الوزارة الأولى المسيحية — الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب .

ولذا كانت الحياة السياسية ، في بلجيكا ، قد خضعت للمسألة المسكية ، فإن المسألة الاستعمارية هي التي كانت تزيد من حدة الصراعات في هولندا. ذلك أن أحزاب اليمين قد اعتبرت أنه ، مهما كان الحل الذي سيتخذ بالنسبة للجمهورية الهولندية المستقلة ، فإن موارد هذه الأخيرة سوف تبقى على أنه لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للوطن الأم ؛ أما أولئك الموجودون في الوسط وفي اليسار فإنهم كانوا مستعدين لإعطاء بعض التنازلات، ولكنهم لم يقدموا برنامجاً محدداً . وأدت هدنة بتافيا (أكتوبر ١٩٤٦) ومشروع اتفاق لينجاجاتي، الذي

تنبأ باتحاد هولندي — لاندونيسي إلى إنقسام في حكومة بيل Beel ؛ وأدت سياسة إعادة الغزو التي حاولوها في عام ١٩٤٨ إلى إنقسام أكثر عمقاً بين الأوساط السياسية . وأخيراً ، وعن طريق إنفاق شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، في مؤتمر المائدة المستديرة ، الذي كان قد إنعقد في لاهاي ، والذي إنتهى إلى الإعتراف بسيادة جمهورية الولايات المتحدة الإندونيسية ، بواسطة الحكومة الهولندية ، تركت مرارات عديدة . وكانت عودة المعمرين الذين فُقدوا بمتلكاتهم قد تسببت في الوطن الأم في نشأة هياج لم ينقطع إلا مع إستعادة الإقتصاد الهولندي لمكانته التي كانت له ، والرخاء الواضح لسنوات الخمسينيات .

أما الدول الاسكندنافية ، فإنها لم تدخل كلها في نطاق الدول المحررة في غرب أوروبا . فكانت الدانمرك وسجدها والنرويج هي التي عرفت الإحتلال الألماني ؛ أما فنلندا فكانت دولة مهزومة ، ولكنها هزمت بواسطة الإتحاد السوفيتي ؛ وكانت السويد قد ظلت محايدة في أثناء الحرب . وهذا التنوع لاسؤال ما بعد الحرب ، قلل من حدته بعض المعالم المشتركة الأكثر قدماً : فكانت قوة الأحزاب الإشتراكية ، والتي كانت في الساطة في الدانمرك منذ عام ١٩٢٩ ، وفي السويد منذ عام ١٩٣٢ ، وفي النرويج منذ عام ١٩٣٥ ، ووجود تشريع اجتماعي متقدم وقوة الشهور الديمقراطية والشعور بالمسؤولية المدنية ، هي التي أدت إلى تهدئة الصدامات السياسية .

ورغم مقاساة الحرب والإحتلال ، فإن التحرير لم يتسبب ، في النرويج وفي الدانمرك ، في تغيرات سياسية هامة . ورجع ذلك لأسباب كثيرة . ففي المكان الأول ، كانت هناك شعبية الملوك ( هاكون السابع Haakon VII في النرويج ، وكريستيان العاشر في الدانمرك ) وهيبة مواقفها ، التي أظهرتها كمثل الوطنية ؛ وكانت حكمتها ، وشعورها بالواقعية . هي التي دفعت بها ، وهذا إستسلام ألمانياء

إلى تشكيل حكومات جديدة تجمع ممثل الأحزاب القديمة مع ممثلي المقاومة ، بما في ذلك الفيوغيين . وبعد تلك السرعة ، والعنف ( تنفيذ الحكم فى كيسلينج Quisling مع واحد من وزرائه ) والفاعلية للقيام بحركة تطهير التى أنهت عملية تسوية الحسابات . وأخيراً ، عملية القيام بانتخابات عامة ( ٨ أكتوبر ١٩٤٥ فى النرويج ، و ٣٠ أكتوبر فى الدانمرك ) والى وضعت النقط على الحروف بالنسبة للقوى السياسية ، وسمحت بتكوين حكومات مستقرة . وفى الدانمرك ، وبعد نجاح الحزب الليبيرالى الفلاحى ، عاد الحزب الإشتراكى إلى السلطة ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ومكث فيها خلال مابقى من سنوات الخمسينيات ؛ وفى النرويج كون جرهاردسن Gerhardson حكومة اشتراكية متجانسة ، وإحتفظ الحزب الإشتراكى بالأغلبية المطلقة فى مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٦١ ، وبالحكومة حتى عام ١٩٦٥ .

وجدت السويد نفسها ، فى عام ١٩٤٥ ، فى موقف موات جداً : فالأراضى لم تملك ، والقدرة الصناعيه سليمة ، والاحتياطى النقدى متوفر . ومع ذلك فقد كان عليها ، وبسبب إنهيار ألمانيا ، أحد عملائها الرئيسيين ، أن تعيد تجميعه تجاريتها الخارجية . وسمح لها فتح تيارات تجارية جديدة مع بولندا والإتحاد السوفيتى أن تقال من خضوعها بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وإن كان ذلك بالنسب لا تكفى لىكى تجعلها تهرب من التأثير بعمليات إنخفاض قيمة الجنيه ، وكان إنخفاض قيمة الكورونة ، الذى تلى مباشرة لإنخفاض قيمة الجنيه ، يعطى الدليل على ذلك . وبعد بداية صعبة ، دخل الإقتصاد السويدى ، فى سنوات الخمسينيات ، فى مرحلة توسع واضحة : فتضاعف لإجمالى الإنتاج القومى فى عشر سنوات ( ١٩٥٠ — ١٩٤٩ ) . وكان هذا الرخاء فى صالح الحزب الحاكم ، وهو الحزب الإشتراكى . وعند وفاة رئيس الوزراء هانسون Hansson ( أكتوبر ١٩٥٥ ) أخذ الزعيم الجديد تاج إرلاندر Tag Erlander زمام الحكومة مكانه .

وعلى العكس من ذلك كان مصير فنلندا هو مصير دولة طعننها الحرب ومهددة بأن تبتلعها دولة منتصرة . وكان ثمن هذه الهزيمة هو دفع غرامة حربية لمدة ثمان سنوات لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ، وإعادة تثبيت ٤٠٠.٠٠٠ لاجيء آتين من الاقاليم التي تم التنازل عنها للاتحاد السوفيتي ، والذين تم توطينهم على اراض جديدة أو على اراض أخذت من كبار الملاك ، وعملية إعادة بناء إقتصادي كانت تتطلب عمليات إستيراد ضخمة للمنتجات الروسية ، والرفض ، رغما عنها وتحت الضغط ، لمعونة مارشال ، ثم التوقيع في شهر يونيو ١٩٥٠ على معاهدة تجارة جعلت من فنلندا تابعا إقتصادي للاتحاد السوفيتي . وفي الداخل ، كانت الحالة السياسية خاضعة تماماً لمسألة الموقف تجاه الدولة الكبرى المجاورة . ولكي تقلل الشكوك ، قامت فنلندا بعملية تظهير ، لا ضد المتعاونين ، ولكن ضد العناصر الوطنية التي كانت مسؤولة عن السياسة الفنلندية منذ عام ١٩٣٩ ؛ واختارت لرئاسة الوزارة ثم لرئاسة الجمهورية ذلك الرجل الذي كان يحظى بالثقة السوفيتية ، باسيكي في Passikivi ، وبعد تقاعده في عام ١٩٥٦ المزارع كاكونين Kekkonen ، الذي كان أقل عداءاً للشبيوعية من الاشتراكيين . وكان دخط باسيكي في - كاكونين ، هو الثمن الذي تدفعه فنلندا للاحتفاظ بسيادتها .

وكان التنوع ، الموجود في السياسة الداخلية ، أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية الدول الاسكندنافية . فكانت الدانمرك والنرويج ، وبعد شيء من التردد ، قد انضمت إلى المعسكر الغربي ، ودخلت في منظمة الأطنطى ، وإن كان ذلك قد إصطحبه في نفس الوقت تحفظ بعدم إقامة أى قاعدة أجنبية على أراضيها . والسويد ، وبعد أن كانت قد إقترحت وبدون جدوى على جيرانها مشروع لإنشاء وإتحاد دفاعي شمالي ، قد طبقت بكل صرامة مبدأ «الحيادية بالنسبة للمحالفات» ، كشكل جديد للحياد ، وإن كان ذلك نظير دفع ثمن له يشمل في تحمل مصروفات

كبيره للتسليم. ولم يتمكن فنلندا من تجنب الوصول إلى مرحلة التبعية الاجبارية إلا برفضها الدخول فى حلف الاطلنطى وحتى فى كل كتلة إسكندنافية محايده . وظلت وضعيتها ، فى آخر الأمر ، هى وضعية حياد تحت الرقابة .

### ٣ - إعادة بناء ألمانيا :

أما فيما يتعلق بألمانيا ، المهزومة والمحسنة ، فإن عام ١٩٤٥ كان يمثل عام الصفر ، . وكانت قد قدمت كل شئ ، تقريباً : سلامتها ، ووحدةها ، وسيادتها . ولم تعد سوى « ألمانيا المنتصرين » ، الذين تكفلوا بها مؤقتاً بعد أن لاقطعوا منها ١١٥٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ( من ٤٧٠.٠٠٠ فى عام ١٩٣٧ ) أعطيت للاتحاد السوفيتى ولإيطاليا .

وكانت نية المنتصرين ، وعلى الأقل فى الغرب ، واضحة : عقاب الألمان ، لاعادة تربيتهم ومع ذلك ، فإن هذه المرحلة الاولى فى تاريخ ألمانيا بعد الحرب ، وهى مرحلة العقاب ، كانت قصيرة . ولأسباب مختلفة ، منها الداخلية ومنها الخارجية ، ستمرد ألمانيا الغربية ، وفى وقت قصير ، وتصبح دولة عظمى .

ولأنهم سياسة الحلفاء لعقاب المسئولين عن الحرب وجرائم النازى فى أول الأمر إلى كبار المسئولين ، إما بصفة فردية ، أو بصفة جماعية : فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، افتتحت فى نورمبرج جلسات المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة ما يقرب من عشرين رئيس نازى وبعض المجموعات المجرمة ، ، مثل حكومة الرايخ ، وهيئة أركان الحرب ، والقيادة العامة ، والأمن الألمانى S.A. ، والأمن السرى S.S. ، والجستابو . ومعظم هذه المنظمات أعلن ، بعد محاكمة استمرت لمدة عشرة أشهر ، أنها مذنبه ومذانة ؛ وحصل لثنى عشر حكماً بالإعدام شتافاً ، وسبعة أحكام بالسجن على الأفراد . وقابل رأى العام الألمانى أحكام نورمبرج بمقابلة سيئة ،

ولم يرفدها سوى محاكمة المنتصرين للمتهمين .

وحل الجيش الألماني، ومنع الحزب الوطني الاشتراكي، وكانت دول الحلفاء ترغب في الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك بقيامها بعملية إستئصال جذور النازية . ولكن العملية كانت صعبة نتيجة للإجراءات التي يمكن بها قياس درجة المسؤولية الفردية ، وإختلاف مواصفاتها دائماً من منطقة لإحتلال إلى منطقة أخرى وزادت صعوبة العملية ، مع الوقت ، نتيجة الحاجة سلطات الإحتلال إلى الاستناد ، ومن أجل إدارة مناطقها ، إلى رجال قادرين ، دون أن تنشغل كثيراً بماضيهم .

وفي تفكير الغربيين، لم يكن من ضروري أن تصبح عملية إستئصال الإجتاهات النازية سوى خطوة قصيرة من أجل اعداد عمل له مدى آخر، وهو عملية إدخال الاتجاه الديمقراطي في ألمانيا . وكان الأمر يتعلق هنا بالقرية أكثر من تعلقه بالعقوبة . وكانت الوسيلة لذلك تتمثل في أول الأمر في السماح وفي تشجيع إعادة تكوين الأحزاب السياسية القديمة ، التي كان هتلر قد ألغاه ، أو المساعدة على ظهور غيرها . وسمح في الغرب ، للحزب الاشتراكي ، وبعد إجتماع أظهر عدم إمكانية الوصول إلى وفاق بين زعماء مناطق الإحتلال الغربية والسوفياتية ، بأن يعمل في بداية ١٩٤٦ ؛ والحزب الاشتراكي الديمقراطي S. P. D. ، عقد مؤتمره الأول في هانوفر يوم ١٠ مايو ، وافتتح كقادة له كورت شوماشر Kurt Schumacher الذي كان قد عذب في معسكرات الإعتقال النازية ، وإريك أولينهاور Eric Ollenhauer مثلاً للاشتراكيين في المنفى وفي نفس الفترة، وفي مدن كثيرة، قام المناضلون الكاثوليك والبروتستانت، والذين تعرضوا هم كذلك لإضطهادات النازي ، بإنشاء الإتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. ، الذي وافق ، في مؤتمره في آلن ( فبراير ١٩٤٧ ) على برنامج مقدم ، يستوحى من النعابيين وكاثوليك اليسار ؛ ولن يتأخر الوقت كثيراً ، مع ثقل إنتخابات

محافظة عن أن يجعله يترك هذا البرنامج فى صالح برنامجاً أكثر اعتدالاً ، وهو برنامج دسلدوروف ( يوليو ١٩٤٩ ) . ولم يكن الإتحاد المسيحي الديمقراطي ، قبل ١٩٥٠ ، منظمًا على مستوى المناطق الثلاث ؛ ولكنه ظل إتحاداً لأحزاب تشكلات على مستوى المقاطعات ، ولم يصبح كونراد آديناور Konrad Adenauer رئيساً للحزب إلا بعد وصوله إلى المستشارية ومن جانبهم ، قام المعتدلون ، هنا وهناك ، بتشكيل تجمعات ليبرالية انتهت بها الأمر إلى أن اتحد مع بعضها ، فى ديسمبر ١٩٤٨ ، فى حزب حريديمقراطى F. D. P. وضلع نفسه تحت زعامة تيودور هيس Theodor Heuss . وفى خارج هذه الأحزاب الثلاث الكبرى ، لم تتمكن التشكيلات السياسية الأخرى من أن تصل إلى تكوين تنظيمات تبقى ، ولا قوية .

ومع تشكيل الأحزاب السياسية ، أسهمت الممارسة الانتخابية بفاعلية فى تعلم الديمقراطية . ومنذ عام ، كانت الانتخابات المحلية ، وعلى مستوى المقاطعات ، والى كانت سلطات الإحتلال قد سمحت بها ، قد انتظمت من أجل إختيار أعضاء مجالس المقاطعات . وفى المناطق الفرنسية والأمريكية كسبها المسيحيون الديمقراطيون ؛ وفى المنطقة البريطانية ، كسبها الاشتراكيون ، وفى أى مكان لم يتمكن الحزب الشيوعى من الحصول على أكثر من عشر الأصوات .

وكان عقاب ألمانيا يتضمن كذلك مظهراً إقتصادياً ، وهو التعويضات . ومثل المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى ، كانت نية المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية د لإجبار ألمانيا على أن تدفع . . ولكن دروس سنوات العشرينيات كانت لا تزال موجودة فى الأذهان : فكانوا لا يرغبون فى مدفوعات عينية ، ولا فى تسويات بالسلع ، إذ أن الواحد والآخر كان يستتبع تنمية لطاقت وقدرات الإنتاج الألماني . ولذلك فإن الحلفاء قد قرروا أن تقوم ألمانيا بالدفع

من أصول التجهيزات ؛ وقاموا من أجل ذلك بعملية د فك ، للمصانع التي ستنتقل  
آلاتها إلى البلاد المنتصرة .

وهذه السياسة التي طبقت بطريقة غير منتظمة من جانب سلطات الاحتلال،  
عنيفة في الشرق ، وغير كافية في الغرب ( وحيث قدر تخفيض القدرة الإنتاجية  
بما يقل عن ٠.٦٪ . عما كانت عليه قبل الحرب ) ، أصبحت موضوعاً للنسائل في  
أثناء عام ١٩٤٦ . ولاحتلوا عندئذ أن الاتحاد السوفيتي كان قد عمل لإنفصالا  
شديد آ بين منطقة إحتلاله، وبين المناطق الأخرى، وأنه ليست هناك أية تموينات  
تأتي من الشرق ، وظهر أن ألمانيا الغربية ليست لديها القدرة على أن تضمن معيشة  
أهاليها نفسها . وزادت حدة المشكلة خاصة وأن عدد سكانها قد تزايد بشكل  
خطير مع ورود سبعة ملايين من « المطرودين » من أوروبا الوسطى ، ومئات  
الآلاف من « المهاجرين » ، الآتين من المنطقة السوفيتية : وبلغت درجة كثافة  
السكان في ألمانيا الغربية ، والتي كانت ١٦٠ في عام ١٩٣٩ ، ما يقرب من ٢٠٠ في  
عام ١٩٥٠ .

فكان من اللازم إذن، وكانت هذه هي المرحلة الثانية في سياسة الحلفاء الغربيين،  
جعل الألمان يعيشون على مواردهم الخاصة ، أي السماح لهم بأن ينتجوا بدرجة  
كافية تسمح لهم بأن يدفعوا ، بتصدير منتجاتهم المصنعة ، وارداتهم من المواد  
الغذائية والسلع الاستهلاكية . وقامت السلطات الأمريكية في المكان الأول بفهم  
ضرورة التخلي عن السياسة المكلفة الخاصة « بالمساعدة على الإستهلاك » ، من أجل  
سياسة « المساعدة على الإنتاج » . وبعد أن كانت قد اقترحت ، في ٢٠ يوليو-  
١٩٤٦ ، إتحاد إقتصادي لمناطق الإحتلال الأربع ، واجهت الرفض السوفيتي ،  
والرفض الفرنسي ، حصلت الحكومة الأمريكية في ٢ ديسمبر على موافقة بريطانيا  
العظمى على الدمج المتزايد لمنطقتيهما . وهذا الدمج تحقق في أول يناير ١٩٤٧، وفي



٢٩ مايو لإنشاء « المجلس الإقتصادي » ، للمنطقة الشنائية » ؛ وفي ١٢ يونيو تمت الموافقة على قبول إستفادة ألمانيا من مشروع مارشال . وفي ٩ فبراير ١٩٤٨ أنشأ ميثاق فرانكفورت للمنطقة الشنائية سلطة تنفيذية إقتصادية وسلطة تشريعية عهد بها إلى الألمان ولكن أزمة عام ١٩٤٨ كانت قد فتحت فترة الحرب الباردة ، والتي كانت ألمانيا هي سببها ، وكذلك المستفيدة منها . وفي ٥ مارس قرر المؤتمر الغربي الثلاثي في لندن زيادة التعاون الإقتصادي بين المناطق الثلاث الداخلة في نطاق مشروع مارشال . وكان رد الفعل الروسي في ٢٠ مارس ( ترك المارشال سو كولووسكي Sokolowsky مجلس الإشراف المشترك للحلفاء ) كافياً لإنهاء الإدارة الرباعية لألمانيا . وجاءت مسائل حصار برلين ، والإصلاح النقدي الذي فرضه الغربيون في ٢١ يونيو ، والجسر الجوي ، لكي تسهل عملية إعادة بناء ألمانيا الغربية . وفي ٨ أبريل ١٩٤٩ ، انضمت منطقة الاحتلال الفرنسية إلى المنطقة الشنائية لكي تكون منطقة ثلاثية ؛ فأصبح يكفي أن يجمع مجلس تأسيس ، والذي كان مبدؤه قد قبل منذ ٧ يونيو ١٩٤٨ بواسطة وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة لكي يعطى للمنطقة الثلاثية ، المؤسسات التي ستجعل منها جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة لإعادة بناء ألمانيا وما داموا قد قبلوا فكرة لإنشاء ألمانيا الغربية ، ووافقوا على أن يعدوا عنها أطماع الإمبريالية السوفيتية ، وحاولوا حتى أن يجعلوا منها حليفاً ضد هذه . فكان من الضروري قبول النتائج : إعادة تحريك إقتصادها وإعطائها المنظمات الضرورية لإستقلالها .

وكانت إنطلاقة الإقتصاد الألماني ثمرة للأجراءات التي قام بها الحلفاء من جانب ، والاساطات الألمانية من جانب آخر .

ففي صيف عام ١٩٤٧ ، كانت سلطات المنطقة الشنائية قد وافقت على أن

ترفع الحدود التي كانت قد فرضت على الطاقة الألمانية للإنتاج، ورفع حد الإنتاج الصناعي إلى ٧٥٪ من مستوى عام ١٩٣٨ . وبعد رفع جسد أعطي في شهر أغسطس ١٩٤٩ ، أعطيت الحرية الكاملة للصناعة الألمانية ، مع بعض الإشراف ، منذ ٣١ أبريل ١٩٥١ . ويعود الفضل للحلفاء بنوع خاص في هذه العملية الجراحية ، وهي الإصلاح النقدي في ٢١ يونيو ١٩٤٨ ، وهي التي وصفت بأنها « متشددة ، وغير عادلة ، وفعالة » ، وخفضت المسارك إلى عشر قيمته ، ونزلت على رأس المدخرين ، ورجال الائتمان ، وأصحاب الدخول الثابتة الذين « أصيبوا في أموالهم » ، ولكنها أدت في يوم وليلة إلى ظهور المخزونات المخبأة ، وقضت على السوق السوداء ، وإلى إنطلاق الصناعة . وكانت النتيجة السريعة لتخفيض قيمة المسارك هو تلك الضربة للوسط التي أعطيت للإنتاج والذي زاد ، من شهر يونيو إلى شهر ديسمبر ١٩٤٨ ، بمقدار النصف .

ويعود الفضل إلى المسؤولين الألمان في أنهم قد إختاروا الطريق الليبيرالي من أجل إعادة بناء الاقتصاد . وبعد ثلاثة أيام من الإصلاح النقدي ، قام الدكتور إيرهارد Dr. Erhard المدير الاقتصادي لمجلس المنطقة الثانية بإلغاء عمليات التعمين ومراقبة الأسعار لاربعة سلعة ، ووقف إيرهارد ثابتاً على قدميه رغم الانتقادات المبررة والصعوبات المؤقتة . ونتيجة لطاقته إقرب أمد التسيير الاقتصادي . ولكن ظاهرة مثيرة للقلق حدثت في نفس الوقت ، وتمثل في زيادة البطالة ، ورجع ذلك إلى أن رجال الصناعة رفضوا ، مع عملة قوية ، الاحتفاظ بالأيدي العاملة العادية والتي كانوا يحتفظون بها حين كان من الممكن دفع أجورها بعملة ليس لها قيمة كبيرة . وجاء وصول المهاجرين لكي يزيد من الخطوة العسيرة لهذه الصعوبة . وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد الماطلين ٢ مليون في ألمانيا الغربية .

وفي نفس الوقت الذي وصلت فيه الى استقلالها الاقتصادي ، حصلت ألمانيا الغربية من الدول التي تحتلها على بداية استقلال سياسي . وكانت المؤسسات التي حصلت عليها قد جاءت إليها من أعلى : أولاً ، بواسطة تصريح لندن في ٧ يونيو ١٩٤٨ الذي سمح بمقدور مجلس تأسيسى . ثم بعد ذلك عن طريق أعمال المجالس ، ولجنة الخبراء للمشكلات الدستورية ، و المجلس البرلماني ، والذي كان يضم خمسة وستين شخصية ، والتي انتهت بها الامراتي والقانون الاساسي ، في ٨ مايو ١٩٤٩ . ولم يشترك الا الهى في هذه الإجراءات ، ولم يرغبوا كذلك في استخدام كلمة « الدستور » ، محفظين بها لإفراض قيام ألمانيا موحدة ؛ ومع ذلك ، فإن هذه المؤسسات التي لم تحوؤ على ذكر أسمائها ، قد تمت الموافقة عليها بسهولة من جانب الامة الألمانية ؛ وفي إنتخابات ١٤ أغسطس ، من أجل انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي Bundestag صوت مايقرب من ٨٠ ٪ من الناخبين ؛ وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية عن ذلك مع السنوات ( ٨٦ ٪ في عام ١٩٥٣ ، ٨٨ ٪ في عام ١٩٥٧ ) . وسرعان ما احتلت مكانها . فمُنذ أول مايو أختيرت بون كماصمة . وفي ١٢ سبتمبر تم إنتخاب تيودور هيس Theodor Heuss رئيساً للجمهورية ، وفي يوم ١٥ تم انتخاب المستشار كذلك ، وهو كونراد آدناور Konrad Adenauer الذي فاز وشكل أول حكومة في يوم ٢٠ سبتمبر .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة الجديدة ، التي اتخذت لنفسها اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم يكن لها إلا سيادة داخلية محدودة ، إذ أن حكومات الحلفاء الثلاثة الغربيين هي التي كانت تحتفظ بالسلطة العليا التي تمارسها طبقاً للتصريحات الموقع عليها في برلين في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، والتي أعطت ، في ١٠ أبريل ١٩٤٩ ، وضعياً لإحتلال . ولم تكن لها أية سيادة خارجية ؛ وفي هذا المجال ، لم تكن نتائج الحرب قد محوت بعد ،

ومع مؤسسات مقبولة ، أصبح هناك موظفين سياسيين قادرين وأخذوا  
أماكنهم لفترة طويلة من الزمن : فلقد وادت ألمانيا - بون في ظروف مختلفة ،  
وموانية أكثر من الظروف التي كانت قد عرفتها ألمانيا فيمار . وفي عام ١٩٤٩  
كانت الفترة الأشد سوءاً قد مرت ، والتي كان يمكن أن نلقى بمسؤوليتهم - على  
الاتجاه النازي أو على المحتلين . وخرجت ألمانيا من الفوضى . وكانت عودة  
إطلاق الاقتصاد ، والشعور بالأهمية الجديدة في المجال الدبلوماسي ، لدولة أصبحت  
أحد أسباب الحرب الباردة ، يعطى لتلك الدولة الجديدة هيبة لم يكن في وسع  
أحد أن يجرؤ على تصورها منذ أربع سنوات قبل ذلك .

#### ٤ - إعادة بناء إيطاليا :

وكانت إيطاليا دولة مهزومة ، مثل ألمانيا ، ووجدت نفسها بالفعل في  
موقف صعب : ولم تكن محتلة ، وكانت قد أظهرت عند نهاية الحرب مقاومة  
للقوات الألمانية الأمر الذي يجعلها تشبه جزئياً البلاد المحررة في غرب أوروبا .  
ولذلك فإن إيطاليا لم تحتلها القوات المنتصرة ، ولكن إذا لم تكن قد قسمت  
مثل ألمانيا ، إلى مناطق احتلال ، فإنها كانت قد انشقت على نفسها ، في التاريخ  
الآخر ، إلى ثلاثة أجزاء : ومملكة الجنوب ، التي لم تكن قد عرفت الحرب بمعنى  
الكلمة لأنها كانت قد احتلت بسهولة بواسطة الحلفاء وسلبت منذ شهر فبراير  
١٩٤٤ لحكومة بادوليو Badoglio ، وإيطاليا الوسطى تحت السيطرة الألمانية  
حتى صيف ١٩٤٤ ثم حررت بواسطة قوات الحلفاء وقوات المقاومة ؛ وإيطاليا  
العلية والتي كانت حتى ربيع ١٩٤٥ تحت إشراف الجيش الألماني ، والفاشستيين  
من رجال حكومة جمهورية سالو Salò ، والتي حررتها المقاومة . وكان هذا  
التفتيت يهدد بأن يؤثر في الوحدة الوطنية والتي كانت ترجع إلى عهد قريب .  
وكانت للمقاومة ، في أول الأمر ، إمدادات قوية ، وهي التي تمثل مستقبل

إيطاليا وإعطائها الثورة الاجتماعية . ولكن هذه الآمال انتهت عند التحرير إذ أن أى من الحلفاء ، أو إيطاليا الوسطى ، أو الجنوبية ، قد وافق على أهداف المقاومة ، الموجودة في الشمال . وبقي من ذلك ، في عام ١٩٤٥ ، أمل في التغيير ، وأمل غير واضح ، وهو الذى مثله النصر يوحى الشهير لنيني Nenni . دها هو قد أتى ربح الشمال الذى سيحمل التجديد . وكان الكثير من الايطاليين يتسامح الى أى وقت سيمظل ربح الشمال يعصف .

لقد عصف في أول الأمر على الحكومة ، مادام الأمير هومبرت Humbert المسئول العام عن المملكة قد انفصل عن بونومي Bonomi رئيس الوزراء ، الذى يطلب بارى Parri أحد القادة الأكثر شعبية في المقاومة ، في ١٨ يونيو ١٩٤٥ . ولقد جمعت وزارة بارى قادة كل الأحزاب السياسية المعادية للفاشية ، بما فيهم الشيوعى تولياتى Togliatti . وبعد بضعة أشهر ، إنهضت هذه الوزارة التى كانت الخصومات الداخلية قد نخرتها ، وأصبح دى جاسبيرى de Gasperi الزعيم الذى عظمى المسيحي رئيساً لمجلس الوزراء ، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، واحتفظ فيها بتركيبة تمثيل كل الأحزاب . وفي أول يناير ١٩٤٦ ، أعاد الحلفاء لهذه الوزارة إدارة إيطاليا العليا ، وسرعان ما تم بعد ذلك أن أخذ الموظفون العاديون مكان المحافظين ورؤساء الشرطة التى كانت لجان التحرير قد عينتهم . وهكذا انتهت الفترة البطولية للمقاومة . وبدأ عهد الأحزاب السياسية .

ويمكننا أن نقس قوتها عن طريق الانتخابات الاولى التى دعى اليها الشعب منذ ما يزيد على خمسة عشر سنة ، وهى الانتخابات المحلية لعام ١٩٤٦ . وفي الوقت الذى انتصرت فيه أحزاب اليسار في هذه الانتخابات إلى حد بعيد ، وهى الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى ، وذلك في لومبارديا ، ولإميل رومانيا ، وفي توسكانيا ، وأومبريا ، وبدرجة أقل في المنطقة الرومانية ، وفي روما نفسها ، كان

الحزب الديمقراطي المسيحي مستيطراً على البندقية ، والترنتينو ، ومناطق نابولي وأبروزى وسردينيا. وفي نفس الوقت كان على الديمقراطيين المسيحيين أن يتفقوا في إيطاليا الجنوبية هذه، مرة مع حركة الرجل العادي، ومرة مع رجال اليسار، وأخرى مع اليمينيين. وتأكدت نتائج هذه الانتخابات وتحددت بدرجة أكثر بالإنتخابات العامة الأولى ، وهي إنتخابات ٢ يونيو ١٩٤٦ من أجل إنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، والتي أعطت ثلاثة أرباع الأصوات إلى الأحزاب الثلاثة الكبرى ( الديمقراطي المسيحي ٣٥ / ، والحزب الاشتراكي ٢١ / ، والحزب الشيوعي ١٩ /٠ ) . وهكذا فإن كل من الليبراليين، الذين كانوا قد حكموا إيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، مثل رجال المقاومة النقيين من : حزب العمل ، قد إكتسحوا .

وظهر الإتفاق بين الأحزاب ، وعلى الأقل الأحزاب الكبرى ، على الإحتفاظ بالوعد الذي كانوا قد قطعوه على أنفسهم أثناء المقاومة بتخليص إيطاليا من نظام ملكي كان قد ربط مصيرها بالفاشستية لفترة طويلة.

ورغم تغيير المواجهة التي كانت قد سمحت لها بزاع الساطة من أيدي موسوليني، لم يعد لدى فيكتور هما نويل Victor Emmanuel III أى شك بالنسبة لشعبية ووعده بالإتسحاب . واضطر ، لكي يحمي التاج ، إلى أن يتنازل عن العرش ، في ٩ مايو ١٩٤٦ ، في صالح ابنه همبرت . وأعلن الملك الجديد همبرت الثاني أنه سيضع نفسه تحت سلطة قرار من الشعب ، يعبر عنه باستفتاء على الملكية، الأمر الذي سيحدث في نفس يوم (٢ يونيو) الإنتخابات العامة. وفي أثناء حملة إنتخابية هائلة وجادة ، أخذت الأحزاب السياسية موقفاً : فالحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، وحزب العمل ، أعلنت بلبات أنها في صالح النظام الجمهوري . أما

الحزب المسيحي الديمقراطي ، المنتقسم على نفسه ، فإنه أخذ سحلا وسطاً : ففي مؤتمره الذي انعقد في روما ، أعلن كذلك أنه في صالح الجمهورية ، ولكنه ترك لأعضائه ولا نصاره حرية التصويت . والحزب الليبيرالى ، فى نفس الوقت الذى ترك فيه هو أيضاً حرية التصويت ، أعلن أنه يأمل فى الاحتفاظ بالنظام الملكى . وكان الرد الشبهى واضحاً : . . . ١٢٧٠٠٠ صوت فى صالح الجمهورية ، ١٠٧٠٠٠٠ صوت فى صالح الملكية . وكانت الأصوات للكثيرة من الجنوب فى صالح الملكية قد عجزت عن أن توازن أصوات الشمال الأكثر منها فى صالح الجمهورية .

وفى إيطاليا التى أصبحت منذ ذلك الوقت جمهورية ( لانتخب أول رئيس للجمهورية دى نيكولا de Nicola يوم ١٥ يونيو ١٩٤٦ ) كانت الحكومة ، ونتيجة لنتائج الانتخابات التى لم تعط أغلبية لليمين ، ولا أغلبية لليمنار ، لا يمكنها أن تكون إلا من « إئتلاف أحزاب » . وهكذا فإن الحكومة الثانية التى شكلها دى جاسپيرى de Gasperi فى شهر يوليو ١٩٤٦ ، اشتملت على ممثلين للديمقراطيين المسيحيين ، وللحزب الاشتراكى ، وللحزب الشيوعى وللحزب الجمهورى ، وكان هذا « التكتل » يوجه أعمال المجلس التأسيسى ويعطى الجمهورية الإيطالية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً . والدستور ، الذى طبق منذ أول يناير ١٩٤٨ ، كان يمثل فى نفس الوقت هذه الصفة الأصلية بأن يعيد ، فى مادته السابعة ، نص لاتفاقيات لا تران . وفى هذا المجال ، فإن التحالف العجيب بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعى قد جعل مجرود الأحزاب والعلمانية ، من أجل إلغاء هذه البقية الباقية من التشريع الفاشسى بدون جدوى .

وسرطان ما أصبح هذا « التكتل الحزبى » مهدداً . فى المكان الأول نتيجة لعدم تأكد ولا تقاسم الحزب الاشتراكى فى مواجهة اتجاه نينى Neuni ، الذى كان مطالب بتحالف وثيق مع الحزب الشيوعى ، كان هناك إنجساح ساراجات

Saragat الذي كان يخشى من أن يرى الحرب يسير في ركاب الشيوعيين. وفي شهر يناير ١٩٤٧، ترك ساراجات وأعوانه الحزب الاشتراكي الإيطالي، وأسسوا «الحزب الاشتراكي للأهل الإيطاليين» P. S. L. I. ؛ وفي الأشهر التالية قام قادة إشتراكيون آخرون، مثل لومباردو، وسيلوني، وروميستا بترك حزب نيفي بدورهم.

ولكن تحطم التكتل لم يحدث إلا في شهر مايو. وقرر دي جاسبيرى، مثله في ذلك مثل زملائه الفرنسيين والبلجيكيين، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحرب الباردة، أن ينفصل عن الشيوعيين. ولما كان نيفي مصمماً على ربط مصيره بمصير أصدقائه الشيوعيين، فقد كان على دي جاسبيرى أن يشكل حكومة جديدة مع الديمقراطيين المسيحيين وحدهم، وبعض الشخصيات مثل الليبيرالي إنودى Einaudi، والجمهورى سفورزا Sforza. وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، قام دي جاسبيرى من جديد بتعديل وزارته حتى يدخل فيها ساراجات.

ووافق الناخبون على هذه القرارات في ١٨ أبريل ١٩٤٨. فالانتخابات التشريعية النوى وقعت بعد أربعة أسابيع فقط من «ضربة براغ»، كانت قد تمت على مسألة التهديد الشيوعى. ولقد حصل الشيوعيون، وإشتراكيو نيفي، المتجمعون في «الجهة الديمقراطية الشعبية» فى المجموع على ٩ مليون صوت، أى مليون صوت أقل مما كانوا قد حصلوا عليه فى عام ١٩٤٦. وارتفع عدد الأصوات التى حصل عليها الديمقراطيون المسيحيون من ٨ مليون إلى ١٢.٧٠٠.٠٠٠ صوت، أى ٤٨.٥٪ من مجموع الأصوات؛ وبموجب لهم قانون الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس (٣٠٦ من ٥٧٤). ولذلك فإن الديمقراطية المسيحية كانت هى المستفيد الأول من رد الفعل المعادى للشيوعية عند الأهل الإيطاليين. ومع ذلك فإن دي جاسبيرى لم يسعى لاستخدام هذا



الانتصار . ولم يشكل حكومة من حزب واحد ؛ وكان يفضل الاحتفاظ  
بشركه ذلك التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين ، واشتراكي سراجات ،  
والأحرار ( الليبيراليين ) ، والجمهوريين ورغم ذلك ، فإن هذا التكتل الحزبي ،  
الذى كان قد نتج عن المقاومة ، قد مات . وأنهى عام ١٩٤٨ ، بالنسبة لاطاليا ،  
فترة ما بعد الحرب .

ولكن الامكانيات لم تكن مشجعة تماماً . فإذا كان من الممكن اعتبار أن  
المسألة السياسية قد سويت ، فإن المشكلات الاقتصادية كانت تفرض نفسها دائماً  
وبحدة وتسبب في حدوث عدم رضا أو إثارة . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن  
إيطاليا كانت قد خرجت من الحرب بخسائر لا يمكن تعويضها . فإذا كان  
هناك تخريب كبير للمقارنات في المدن الكبيرة من القصف الجوي ، فإن التجهيز  
الصناعي في إيطاليا العليا كان على العكس من ذلك قد تمت حمايته بشكل ملحوظ  
بقوات المقاومة . وكانت العقبات التي تواجه إعادة التعمير السريع تأتي بنوع  
خاص من عدم كفاية التمويل بعد تدهور أحوال الزراعة ، والانتعاش المثير للقلق  
الذي أصاب السوق السوداء ، وكذلك بنوع خاص تلك التهديدات التي كانت  
تثقل على العملة بالزيادة الخطيرة لحجم النقد بعد أن كان الألمان قد أصدروا  
أوراق البنكنوت بطريقة مغالى فيها ، ومن بعدهم الحلفاء والحكومة الإيطالية .  
فعند نهاية عام ١٩٤٤ كان حجم النقد قد وصل إلى ١٥ ضعفاً لما كان عليه في  
عام ١٩٣٨ ؛ ووصل في وسط عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ ضعفاً . وكان ارتفاع الأسعار ،  
الذي ترك وراءه وبمسافة طويلة ارتفاع الأجور ، يشير أوساط العمال وأصحاب  
الأجور من الطبقة الوسطى .

ولم تقيم الحكومات الإيطالية ، مثل حكومات دول أوروبا الغربية ، بمبادلة  
أوراق العملة في وقت التحرير . وأجبرت الزيادة المستمرة في الأسعار ، من

شهر مايو ١٩٤٦ إلى شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الميراثية ، لينودي ، على اتخاذ إجراءات ضرورية من أجل الاصلاح . وأمر ، في ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ، بتخفيض كبير للائتمانات المصرفية للصناعة والتجارة . وهذا الاجراء وحده ، ويأجبهه المشروعات على أن ترسل إلى السوق مخزوناتاها التي كانت ترغب في المضاربة بأسعارها ، ويأظهاره الرأي العام أنهم لن يبحثوا عن الحل في خفض قيمة الليرة ولكن في سياسة لخفض الاسعار ، غيرت المناخات نفسها . وساعد على هذا التغيير تطبيق سياسة الاستيراد الكبير التي إختارها مرزا جورا Merzagora وزير التجارة الخارجية ، وكذلك إستغلال مورد جديد من موارد الطاقة ، وهو الغاز الطبيعي ، في شمال إيطاليا ، وكذلك منح قروض مارشال ، وعادوا إلى معدل ما قبل الحرب في عام ١٩٤٨ بالنسبة للإنتاج الصناعي ، وفي العام التالي بالنسبة للإنتاج الزراعي . ولا شك في أن إيطاليا لم تكن قد وجدت حلا بعد لمشكلات البنيان ، مثل تخلف الجنوب أو الهجرة ، أو من جانب آخر مشكلات البطالة ، وإنهيار صادراتها . ولكن السوق السوداء إختفت ، وتوسعت الشروط النفسية اللازمة للتنمية ، في هذه البلاد التي ، رغم هزيمتها ، قد إحتفظت بوحدة وطنية أخيرة ، حتى وإن كان البعض قد نظر لإيطاليا ، عند التحرير ، على أنها ضعيفة .

## الفصل السابع

### المتنصرون الانجلوسكسون

يشتمل الحديث عن الانجلوسكسون شرح ظروف كل من بريطانيا العظمى ودول الكومنولث ، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وبصفتهما دولاً منتصرة ، من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ ، أى في فترة إعادة البناء والرخاء .

#### ١ - بريطانيا العظمى :

إذا كانت الحرب قد كانت بريطانيا العظمى الكثير ، فإنها في نفس الوقت قد أعطت الإنجليز ، مع تجربة التمسوين ، والمراقبات ، والمعونة المشتركة أثناء القصف الجوي ، والبرقس والمقاساة ، طرقاً جديدة للتفكير ، والسلوك . تنجية الشعوب المعنوى المدنى الوطنى والميل إلى المساواة ، والأمل فى مجتمع أفضل حيث يمكن لكل فرد أن يجد إمكانية الحياة والعمل فى إطار لائق ، والإيمان فى أن سياسة تطويع خاصة بها يمكنها أن تقضى على الصعوبات الاقتصادية وتبعد ذلك الحجم الخطير للبطالة . وجاء نجاح العمال فى إنتخابات ٥ يوليو ١٩٤٥ أحسن مترجم لهذا التفكير : فكان الإنتصار يرجع قبل كل شئ إلى الرغبة الضخمة فى التغيير التى إشتملت عليها الحرب ليس فقط عند الطبقة العاملة ولكن كذلك عند الطبقة الوسطى . وأصبح فى وسع حزب العمال ، وبدون معوق ، مع هذه الأغلبية الكبيرة التى تقرب من ١٥٠ مقعداً زيادة على كل الأحزاب الأخرى ، أن يحاول أول تجربة إشتراكية فى التاريخ الإنجليزى .

وتحت إدارة كليمينت أتلى : Clément Attlee رئيس الوزراء الذى ظهر فى برلين بعد ونستون تشرشل ، والسكن الذى أظهر قدراته على إدارة مجموعة

من الوزراء أكثر منه نبوغا وأكثر ديناميكية مثل إرنست بيفن Ernest Bevin في وزارة الخارجية ، وهيج دالتون Hugh Dalton ثم ستافورد كريبس Stafford Cripps لوزارة المالية ، وهربرت موريسون Herbert Morrison للسياسة الاجتماعية ، وأنورين بيفان Aneurin Bevan لوزارة الصحة العامة ، استعدت حكومة العمال لتحقيق برنامجها على مرحلتين . في المرحلة الأولى ، الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ؛ وفي المرحلة الثانية ، تحقيق الإصلاحات الاجتماعية التي تسمح بالوصول إلى « دولة الرفاه » .

وكان معنى الاستيلاء على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، هو التأميم . وبعد الإعداد لها بواسطة لجنة لإدخال الاشتراكية في الصناعات برئاسة موريسون ، أصبحت التأميمات فعلية في عام ١٩٤٦ بالنسبة لبنك إنجلترا ( فبراير ) ، ولفهم ( يوليو ) ، والطيران المدني ( أغسطس ) ؛ وفي عام ١٩٤٧ بالنسبة للراديو ولسكابلات البحرية ( يناير ) ، والنقل والسكرباء ( أغسطس ) ؛ وفي عام ١٩٤٨ بالنسبة للغاز ( فبراير ) . أما تأميم الصناعات التعدينية ، التي أعد لها منذ عام ١٩٤٦ ، وتأخرت نتيجة للمعارضة العنيدة من جانب المحافظين ، فإنه لم يتم التصويت عليها إلا في شهر نوفمبر ١٩٤٩ . ذلك أنه لم يكن لها نفس صفات ما سبقها ؛ ولم يكن من السهل تبريرها ، مثل الفحم مثلا ، بواسطة تكاسل المقاولين الخاصين . وكانت الصناعات التعدينية قد أثبتت ، منذ اليوم التالي لنهاية الحرب ، فاعليتها وحيويتها . وكانت حجة العمال أنه لا يمكن ترك صناعة أساسية في أيدي أقلية مالية . وهذه المرة ، أصبحت التقطيعات تامة وكاملة مع المعارضة . وصدر قانون ٢٤ نوفمبر الذي أمم مناجم الحديد ، والأفران العالية ، ومصانع الصلب ، وأنهاء « هيئة الحديد والصلب » البريطانية العظمى . وتسبب عن العسكرة العنيدة لأوساط رجال الأعمال ، وعلى ذلك الحاجر الذي فرضه مجلس اللوردات ،

تأخر تطبيق القانون حتى عام ١٩٥١ ، وقاملا من الوقت قبيل عودة المحافظين إلى السلطة ، وإلغاء التأمين في ١٤ مايو ١٩٥٣ .

ومن الواجب ألا يتحول هذا الرصيد الكبير إلى ما يؤدي إلى الخيال . فعمليات التأمين التي لم يكن الإعداد لها قد تم دائما بشكل جيد ، لم تمس سوى خمس الصناعات البريطانية ؛ هذا علاوة على أن المديرين قد ظلوا تقريبا كما كانوا ، والعمال الذين لم يحصلوا على أشرف أكبر عما كان لهم فيما سبق ، بدوا على أنهم قد أظهروا من عدم الاهتمام ما يزيد على الخاس . وكانت النتيجة الوحيدة الهامة هي عملية تحويل إدارة عدد معين من القطاعات إلى الدولة ، وبشكل يسمح بأن تدبر الإقتصاد الوطني بشكل أكثر سهولة .

أما التشريعات الاجتماعية ، فإنها صدرت خلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ؛ وكان القانونان الأكثر أهمية من بينهما هما قانون التأمين الوطني في عام ١٩٤٦ ، وقانون إدارة الصحة في نفس العام . ونظام القانون الأول وشرع لنظام ضمان اجتماعي تشرف عليه الدولة بشكل كامل ، ويعطى كل البالغين ، بما في ذلك الأشخاص الذين ليست لهم مهنة ، ضد أخطار البطالة ، وحوادث العمل ، والحمل ، والولادة ؛ والشيخوخة ، والتمهل . وأصبحت الدولة تستلم أنصبة ، التي لم تسكن تغطي في واقع الأمر سوى ما يقرب من خمس المصروفات الفعلية تقريبا ، وتدفع الباقي من الميزانية العامة . أما القانون الثاني فإنه أنشأ إدارة للصحة الوطنية ، الشهيرة ، والذي كان طابعها الأساسي أن تكون « كاملة » ، أي أن كل الأفراد الذين يعيشون في بريطانيا العظمى ، بما فيهم الأجانب ، كانوا يفيدون منها ، كما أن كل أنواع العلاج كانت مجانية ، ودون دفع أى نصيب للمشاركة في ذلك . وكان منشئ ذلك ، وهو أوردن بيرمان قد تنبأ بتكاليف سنوية تصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ؛ ومنذ السنة الأولى زادت المصروفات على

٢٠ مليون . فكان من الضروري التنازل عن المجانية الكاملة ، بالنسبة لملاج  
الاسنان بنوع خاص ، ولكن المصروفات لم تكف عن أن تتزايد في ثقلها ، وتؤثر  
على توازن الميزانية .

وإلى جانب الضمانات الاجتماعية ، أعيد تنظيم المساعدات بواسطة قانون  
المعونة العامة ١٩٤٦ للماجزين ، وأصحاب البطالة الطويلة ، والشيوخ بدون  
معاش ، وكذلك البنات — الأمهات ، وحصل الأكثر شباباً من بينهم على  
تكوين مهني يسمح لهم بإيجاد مكان لهم في المجتمع .

وارتبطت كذلك بالسياسة الاجتماعية مشكلات الإسكان وتحسين الاراضى .  
وعند نهاية الحرب ، كانت أزمة الإسكان ، التي نتجت عن القصف الجوي ،  
وكذلك عن زيادة السكان ، وصفر سن الزواج ، قد تسببت في نشأة المضايقات .  
وكانت حركة الاحتلال بالقوة لبعض المساكن الشاغرة ، والتي تزايدت في لندن  
نفسها في شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، قد أثارت قلق الحكومة ، ودفعتها إلى إعداد  
قانون للإسكان ، ولتعميم سياسة المعونات التي تعطى للبلديات ، من أجل بناء  
مساكن للعمال . وبعد ثلاث سنوات ، عد قانون جديد هذه المعونات لكل  
عمليات البناء في البلديات ، سواء أكانت للعمال أو الغيرهم . أما فيما يتعلق بسياسة  
تحسين الاراضى ، فإنهم قد استعدوا لها بقانون عام ١٩٤٧ ، الذي عهد لمجالس  
البلديات بمهمة وضع خطط عشرية ، وبخاصة بقانون المدن الجديدة (١٩٤٦)  
الذي تنبأ ببناء مدن عديدة جديدة تماماً من أجل القضاء على الازدحامات الضخمة  
في التجمعات في المدن .

وكانت النقطة الاصلية في السياسة الاجتماعية لحكومة العمال تتمثل في أنها قد  
اعتبرت الاهالى ككل يعامل كمجموع . فن ناحية ، كان التشريع الاجتماعى  
يطلق على الجميع ، من فقراء وأغنياء ، وبطريقة لا تجعل الفقراء يشعرون بأى

تخرج من أنهم يحصلون على معونة ، ويقلل من حدة التمييز بين الطبقات ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بإضافة بعض خدمات إجتماعية إضافية لتلك التي كانت قد عملت منذ صدور قانون التأمينات الإجتماعية في عام ١٩١١ ، بل كان يتعلق بالإعتراف بوحدة الأمة واتصافها . وهذا السنن وراء العالمية ، هو من خصائص « دولة الرخاء » البريطانية . وكان يتفق تماماً مع نظريات العمال التي أعلنها بيفان Bevan في هذه العبارة المثيرة : « المسكن ، والصحة ، والتعليم ، والتأمين الإجتماعي ، هذه هي حقوقكم الطبيعية » .

ولم يكن من السهل تصور هذه السياسة في إقتصاد قاسى من مجهودات الحرب . ومنذ البداية ، عملت سياسة حكومة العمال على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات ، وتقليل الواردات ، ومن أجل ذلك كان من الضروري زيادة الإنتاج في الزراعة ، وكذلك في الصناعة التي أفادت من إختفاء منافسين أجنبيين رئيسيين ، ومن الطلب الكبير على سلع التجهيز من جنائب دول الكومنولث . ومنذ عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧ ارتفعت قيمة الدخل الزراعى بنسبة ٢٠ ٪ . بينما تقدم الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ . وهذه النتائج الواضحة تم الوصول إليها نتيجة لمجهودات المفتحين ، التي شجعتها تلك الحملة النفسية ، والتي كانت شعاراتها ، مثل « ١٠ ٪ أكثر » ، ينشرها رئيس الوزراء نفسه .

ولكى يقللوا من الواردات ، إنتاجوا ، باستئسادهم على المراقبة التي كانت موجودة في زمن الحرب ، إلى التوحيد الذي يفرض على الطلب . وحدث ذلك بدرجة أن نظام التمرين أصبح في سنوات ١٩٤٦ — ١٩٤٧ أشد قسوة مما كان عليه في زمن الحرب . ولم تكن سياسة « التشفيف » هذه محدودة في ذلك الوقت على بريطانيا العظمى وحدها ، ولكن ما كان يمثل أصالة التشفيف

البريطاني كان هو طول مدته ( أكثر من ثلاث سنوات ) ، والذي كان يتمشى مع وجود السير ستافورد كريپس Stafford Cripps الصامد على رأس المجلس الأعلى للتجارة Board of Trade ثم في وزارة الخزانة .

وكانت النتائج ممتازة . وأولا في ميدان العمل . ذلك أن هذا المرض الخاص بالبطالة ، والذي كان قد مس ما يزيد على مليون ونصف مليون غشية إعلان الحرب العالمية الثانية ، اختفى تماما تقريباً . وشهدت السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب إنخفاض عدد العاطلين إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ، أى إلى ما يقل عن ٢ ٪ من مجموع السكان العاملين .

وكانت النتائج أكثر أهمية من ذلك في الميدان التجارى . فنذ عام ١٩٤٦ سمح الازدهار السريع للصادرات ، والمحافظة على مستوى مضغوط للواردات بعودة إلى توازن الميزان التجارى ، وجعل الصادرات تغطى ٨٤ ٪ من معدلات الواردات ، وأدت أزمة ١٩٤٨ إلى حدوث إنخفاض قصير المدى ، ثم تخطيه بنجاح في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وسمح إنخفاض سعر العملة في شهر سبتمبر ١٩٤٩ ، والاحتياجات العالمية التى تسبب فيها نشوب حرب كوريا ، برفع معدلات التغطية إلى ٩٤ ٪ . وكان الإنهيار المأساوى في عام ١٩٥١ يمثل نهاية هذه الفترة المتألقة .

وفي ميدان السياسة الاقتصادية القصيرة المدى ، إنشغلت حكومة العمال بنوع خاص بالكفاح ضد إنخفاض سعر العملة ، وإلى الهجمات الموجهة ضد الجنيه ، ووصلت في ذلك إلى نتيجة سارة لا تعادل فعند وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير ، تمكنت المفاوضات التى هدفت للحصول على قرض أمريكى ، والتى عهدوا بها إلى كينيس Keynes من أن تحصل بريطانيا العظمى على مبلغ أربعة مليارات من الدولارات بفائدة قدرها ٢ ٪ . تدفع على خمسين سنة ؛ ولكن هذا



الإلتئان كان مرتبطاً بوعده يتعلق بالتوصل الى إمكانية التحويل الكاملة للجنيه في ظرف عام . وكان دالتون Dalton ، بتحديد قيمة الربح مع أقل مستوى يمكن ، قد مارس سياسة إلتئان عادية تعطي ضربات سوطاً للتحويل الصناعي وللبده بالانصدير ، ولكنها كانت تمثل خصائص تؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل يشير القلق . وكان شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الشديد القسوة ، والذي زاد من تعقيداته حدوث اضرابات في وسائل النقل في لندن ، الامر الذي أدى الى تعطيل السمك الحديدية ، والقضاء على مخزونات الفحم ، قد أوقف المصانع ، وتسبب في نقص في الانتاج وفي الصادرات ، الامر الذي كان يعيد تحريك عملية البطالة . وفي ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حافظت الحكومة ، رغم هذه الظروف ، على وعدها ، وأقرت أمر التحويل الكامل للجنيه . وسرعان ما قام أصحاب الديون الاجنبية بالإسراع في تحويل الجنيه الى دولارات ، بينما كان عدم توازن الميزان التجاري يجهز الحكومة على أن تفرق في القرض الامريكى . وفي ٢٠ أغسطس ، لم يكن قد بقى من هذا القرض الامريكى سوى ٤٠٠ مليون دولار ، وأصبح على وزير المالية أن يعلن وقف حرية تحويل الجنيه الى دولار .

وهذه التجربة القاسية ، والتي بدت على أنها تظهر أن الحكومة لم تعرف كيف تتنبأ ، وكيف تعمل ، أثرت على الروح المعنوية الامة بشكل خطير . وألقى آتلى Attlee بالمسؤولية على دالتون ، الذي وضع كريس فى مكانه . وقام هذا الأخير بممارسة سياسة ، وعلاوة على سياسة التقشف ، تتعلق بتنظيم الطلب ، بواسطة آلة الميزانية وأجهزة الضرائب ، وبتشبيث الرواتب التي تم التفاوض عليها مع النقابات . ونجحت هذه السياسة ، ولكن النجاح كان يرجع بشوع خاص الى مشروع مارشال الذي كان قد ضمن لبريطانيا العظمى ، وبصفقتها الدولية الثانية المستفيدة منه من حيث القيمة بعد فينسلا ، حقنسة قوية من

الدولارات . وأفاد هازولده ويلسون Harold Wilson الرئيس الشاب والنائب للمجلس الاعلى للتجارة من تحسين الموقف ، وحاول أن يقضى على نظام التموين الفذائى ، وعلى المراقبات فى أقرب فرصة ممكنة ، من أجل التخفيف على شعب أرمق بأن يكون ، حتى فى ربيع ١٩٤٨ ، أكثر شعوب أوروبا فى سوء التغذية .

وفى أثناء ذلك الوقت ، وقعت أزمة جديدة للجنيه ، أجبرت وزير الخزانة على أن يخفض قيمته (١٨ سبتمبر) . وجعلت نسبة التخفيض (٣٠/٠) الاسعار الانجليزية أكثر قدرة على المنافسة ، ودفعت الصادرات الانجليزية بدرجة مكنت الحكومة الانجليزية من أن تعلن ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، أنها تتخلى عن معونة مارشال . ولكنه كان من المؤكد أن الاسعار سوف تزداد نتيجة لتزايد قيمة الواردات ، وأن هذا الارتفاع سوف يجعل كل تثبيت للاجور غير ممكناً ، وكل سياسة للتعصا على ارتفاع الاسعار فاشلة . وكان خفض قيمة الجنيه ، يمثل نهاية سياسة التقشف ، مع ما يحمله ذلك من تناقض .

وزادت عملية ارتفاع الاسعار نتيجة لمسألة كوريا : فأثرت عملية ارتفاع الاسعار العالمية بسرعة فى بريطانيا العظمى ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الأخيرة بسياسة إعادة تسليح غالبية الثمن . وتضايق حرب العمال الى درجة كبيرة نتيجة لذلك ، واقسموا على أنفسهم . فرفض البعض أمر التخلي عن السياسة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق منها بالخدمة الصحية ، وقام الآخرون ، وهم خصوصاً بيفان ، بتوبيخه على أنه قد حمل الميزانية أعباء ثقيلة . وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ انتهى التعديل الوزارى بوضع هيج جاتسكيل Hugh Gaitskell ، وهو خصم بيفان ، على رأس وزارة الخزانة . وحين قام هذا الأخير ، بتقديم مشروعه للميزانية ، فى الربيع التالى ، الذى تضمن رفع الضرائب ، ودفع المقيدين من

خدمات الصحة العامة لجزء من مصاريف العلاج ، إضطر بيرفان وأصدقائه ، ويلسون وفريمان Freeman ، الى تقديم استقالتهم ( في ١٠ أبريل ١٩٥١ ) .

فاذا كانت القيمة الفعلية بالنسبة لبريطانيا العظمى ، للاصلاحات الاجتماعية التي قامت حكومة العمال بتطبيقها ؟ لقد لاحظ البعض أن دولة الرخاء ، قد كانت وحدها ، وفي عام ١٩٤٩ ، ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه ، وأن سياسة تثبيت أسعار المعيشة والغذاء ، قد كانت في نفس الوقت عبئاً يصل الى نفس القيمة . أى أن الأمر يصل بالنسبة لميزانية ١٩٥٠ الى أن مجموع المصروفات التي يمكننا أن نسميها اجتماعية قد وصل الى ٤٥٪ من اجمالي المصروفات العامة . ولا شك في أن هذا الارتفاع في الاعباء قد تسبب في تهديد بارتفاع مستقر في الأسعار . وأكد الآخرون ، من وجهة النظر النفسية ، أن دولة الرخاء كانت وسيلة فعالة للتغلب على الصعوبات لأنها د ضمنت التضامن العام في التضحية وفي المجمود ، . ولا يقل عن ذلك أهمية أن زعماء العمال أنفسهم ، الذين خشوا من ضخامة المصروفات من الميزانية العامة ، قد قرروا أن يفرضوا من أجل عام ١٩٥١ حداً حداً يبلغ ٤٠ مليون جنيه لكل من مصروفات الصحة العامة وللمهنات المعطاة للمنتجات الغذائية . ولم يخفف هذا إلا جزءاً بسيطاً من أعباء دولة الرخاء .

وفي ميدان العلاقات مع دول الكومنولث التي سادت فيها ، في جنوب شرقي آسيا ، موجة من الحركات الوطنية في فترة ما بعد الحرب ، صممت حكومة العمال هذا أيضاً ، على إدخال تجديد . وكان وجود صيغة مرنة وغير محددة مثل صيغة الكومنولث تسمح تقريباً بكل تطور ، ماداموا يرغبون ، كما قال آتلي ، في اعتبارها على أنها « إشراك حر لشعوب حرة » .

وكان الحساب الختامى لعملية إنهاء الاستعمار ، فى مجموعه ، موافقاً للغاية .  
فالاستقلال الذى منحه للهند ( ١٥ أغسطس ١٩٤٨ ) سمح بالإحتفاظ بعلاقات جيدة  
مع الحكومتين الجديدتين ، للهند ولباكستان ، وبالإحتفاظ بها داخل الكومنولث  
الذى كان قد أفرغ من كل محتوياته ، وأصبح ، كما قال عنه أحد الخبراء ، لا يمكن  
وصفه . . وكان تقسيم البلاد ، والمقاساة والمذابح التى تسبب فيها ، يمثل الجانب  
المؤلم لهذه المشكلة . وكان الاستقلال الذى منحه لبورما ( أكتوبر ١٩٤٧ ) ولسيلان  
( ديسمبر ١٩٤٧ ) قد أعطى نتائج غير متساوية ؛ فظلت سيلان داخل الكومنولث  
وخرجت منه بورما . وأخيراً فإن محاولة إنشاء اتحاد ماليزى قد فشلت ،  
واضطرت القوات البريطانية الى أن تواجه حرب عصابات طويلة .

وكانت سياسة حزب العمال فى الشرق الاوسط أكثر إيجاباً . فشل ، ورغم  
حسن نية بيفن ، فى المفاوضات مع مصر ، وفشل فى فلسطين ، مع رفض أصحاب  
المصلحة ، العرب واليهود ، قبول مشروع موريسون ( يوليو ١٩٤٦ )  
وانسحاب الحكومة البريطانية التى أعادت لميثة الأمم المتحدة أمر الوصول الى  
حل . وكان ميلاد دولة إسرائيل ( ١٥ مايو ١٩٤٨ ) قد تم رغم وضد بريطانيا  
العظمى ، التى فقدت كل نفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأدنى .

وفى العلاقات الدولية ، كانت سياسة حزب العمال خجولة للغاية . فكان  
أرنست بيفن يفهم جيداً أن بريطانيا العظمى لم تعد تحسب ، ورغم مؤتمر بوتسدام  
من بين الدول «العظمى» . ومن جانب آخر ، لم تكن له شخصية ولا هيبة تشرشل ؛  
وكان تشرشل وليس بيفن هو أول من أعلن بخطر إنقسام العالم الى كتلتين  
متعاديتين ، وذلك فى خطبة فيلتون ( مارس ١٩٤٦ ) . وأخيراً ، فإن الشعور  
بضعف الوسائل المالية لبريطانيا العظمى هو الذى دفع بيفن الى التخلي عن الدعم  
المكلف كثيرًا للنظم التركية واليونانية ؛ وكانت عودة لإنهاض بريطانيا العظمى

قد تمت بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترومان (فبراير ١٩٤٧) .  
ومنذ عام ١٩٤٧ ، وفي الوقت الذي شعر فيه بيفن بخطر الاتجاه التوسعي السوفيتي  
لم تعد بريطانيا العظمى تلعب سوى ذلك الدور اللامع لتابع الولايات المتحدة  
في سياسة والإحتواء، التي انتهت الى التوقيع ، في ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة  
شمال الأطلس على . وفي مسألة كوريا ، قام كل من آتلى Attlee وموريسون ،  
خلفاء بيفن Bevin بتأييد السياسة الأمريكية في نفس الوقت الذي كانوا يخشون  
فيه من قلة حذر ماك آرثر Mao Arthur ؛ ولكن ترومان لم يكن في حاجة أبداً  
لنصائح آتلى ، وجعله يشعر بذلك .

وكانت السياسة الخارجية هي أحد الميادين التي ظهرت فيها سريعاً مسألة  
الانقسامات الداخلية عند العمل بشكل واضح . ففند موريسون ، الذي كان مخلصاً  
للتحالف الأطلسي ، ولكن الذي شاء سوء حفظه أن يواجه في بضعة أشهر (١٩٥١)  
هجمات مصدق في إيران ، والنجم — اس في مصر ، والإهانة الناتجة عن توقيع  
الولايات المتحدة ، واستراليا ونيوزيلندا لميثاق جنوب شرق آسيا A.N.Z.U.S  
والذي استبعدت منه بريطانيا العظمى ، ظهر بيفن Bevan الذي كرر أن السياسة  
الأمريكية كانت تضر بريطانيا العظمى لحزب العمال الى ذلك الاتجاه الذي كان  
من الضروري عدم السير فيه .

والواقع أن للصعوبات التي كانت حكومة العمال تسير صوبها كانت أكثر  
خطورة من كونها مجرد إختلافات في وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية .  
ومنذ عام ١٩٤٩ ، بدا أن شعبية حزب العمال قد مست ؛ إذ أن الرأي العام كان  
كان قد مل سياسة التتشف والتوجيه التي لم يجد منها سوى المشاكل . وأظهرت  
الانتخابات البلدية ، في شهر مايو ، تهمق الإشتراكيين ، وبخاصة في لندن . وفي  
داخل الحزب ، زادت خطورة الخلافات ، التي بدا أن آتلى لم يعد قادراً على

السيطرة عليها. وفي مواجهة اتجاهات موريسون المعتدلة ظهر جناح يسارى متأثر ببيفان وأصدقائه ، والذي كانت كلماته الرائدة عن الحاجة تثير جزءاً من رأى العام ، وإن كان قد نجح في التأثير على برنامج العمال الخاص بالانتخابات القادمة ، وهذا البرنامج ، الذى نشر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩ ، أظهر أن الاتجاه المعتدل ، المسمى 'إنجاء' تدعيم ' الإصلاحات التى تمت ، لم يستمع إليه أحد ؛ وكان يضم فى حقيقة الامر قائمة بتأميمات جديدة تم ، ويطالب بأشراف أشد قسوة على التوزيع . وترك الميدان خالياً أمام تشرشل الذى قام بتدخلات شديدة ، ولم يتراجع عن إعلان فشل التأميمات ( 'إن كل الصناعات المؤتممة ، وبدون إستثناء ، تمثل عجزاً ' ) ، وأمام حزب محافظين مجدد ، ظهرت فيه أسماء جديدة مثل إيمان ماكلويد Ian Mac Leod ، وريجينالد مودلينج Reginald Maudling وادوارد هيث Edward Heath ، وحزب كان قد إستعاد ثقة الشباب ، والطلاب بنوع خاص .

وكانت الانتخابات العامة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٠ ( وكانت الوزارة قد سلمت المجلس يوم ٣ ) نذيراً غير موقوع للحكومة حزب العمل . وكان جمهور الناخبين قد أظهر إهتمامه بالحالة السياسية بتصويته بنسبة ٠.٨٤ / . وهى نسبة لم تحدث فى تاريخ بريطانيا العظمى . وكان فيها كذلك مليون مناهب أكثر من عام ١٩٤٥ ، ذهبت ثلثي أصواتهم إلى المحافظين . أما بالنسب ، فإن العمال قد خسروا فى المدن القريبة من العاصمة ، وكذلك فى لندن نفسها ، وفى بعض المدن الصناعية فى الشمال ، وفى كل المناطق التى كانوا يأملون فى أن يكسبوا فيها نتيجة للإصلاحات التى قاموا بها ؛ ولم يتمكنوا ، فى نفس الوقت ، من الوصول إلى قلاع المحافظين فى الأرياف .

وعاد حزب العمل لمجلس العموم بأغلبية خمسة مقاعد ( مقابل ١٥٠ فى عام

١٩٤٥) الأمر الذى سمح له بالاحتفاظ بالسلطة ، ولكن دون القدرة على التقدم بتشريعات خاصة بالحزب ، ولا حتى التمكن من مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، والصعوبات المتعلقة بالميزانية وجاءت إستقالة بيفان ، فى شهر أبريل ١٩٥١ ، لىكى تضعف الحكومة ، فى الوقت الذى توفى فيه بيفن ، والذى انسحب فيه كويدس ، المريض ، والذى استعفى فيه كل من آتلى ، ودالتون ، وموريسون للتدخل عن العمل السياسى . وحين اضطر آتلى إلى أخذ قرارات خطيرة من أجل إيجاد حلول لمشكلات المعجز الخارجى والموارد اللازمة للميزانية ومن أجل تمويل مصاريف إعادة التسلح ، قرر إستقالة الداخبيين . وفى ٥ أكتوبر ١٩٥١ وقع الملك جورج الخامس على إعلان حل مجلس العموم ، وتمددت الانتخابات ليوم ٢٥ .

وجاءت الحملة الانتخابية لىكى تضع فى مواجهة حزب المحافظين الشديد الحذر ، والذى ظهر على أنه الحزب الوحيد القادر على وضع أسس مجتمع حر ، حزب الأحرار غير المنظم ، وغير القادر على تقديم مرشحين فى خمس دوائر من بين كل ستة دوائر ، وحزب العمال الذى لم يعد لديه ما يمكنه أن يعسده فى السياسة الداخلية ، والذى قنع بأن شهر خوفه بالتحديث عن « الروح الحربية » عند المحافظين فى السياسة الخارجية . ولإطلاق تشرشل ، وأفاد من مأسى موريسون وألقى شعار : « عهدان ، سودان ، بيفان » . وجاءت النسبة الجيدة فى المشاركة فى الانتخابات (٨٢.٥٪) والحركة المتماثلة فى كل البلاد من أجل المحافظين لىكى تضمن لهم ، وبدلاً من أغلبية الأصوات ( حصلوا على ١٣٧١٧٠٠٠ ، فى الوقت الذى حصل فيه العمال على ١٣٩٤٨٠٠٠ ) على أغلبية ما يقرب من عشرين مقعداً ، والتى رأوا أنها كافية من أجل الحكم ، وإن كانت قد ظهرت على أنها ضعيفة فى هذه البلاد التى كانت مقسمة بشكل متساوى تقريباً بين الحزبين الكبيرين .

## ٢ - دول الكومنولث :

كانت مشكلات ما بعد الحرب ، في دول الكومنولث ، تتعلق بدرجة أقل بعملية إعادة البناء عنها بالإحتفاظ بالإنتصارات الاجتماعية التي كانت قد حققتها حكومات العمال التي تولت السلطة قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها. ففي زيلندا الجديدة ، ذلك الجزء من « دولة الرخاء » ، حاولت حكومات العمال لسافيج Savage ( ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ) ثم لفرير Fraser ( ١٩٤٠ - ١٩٤٩ ) بعناية ألا تؤثر الحرب في تشريعات ١٩٣٨ ، والتي إعتبرت على أنها مثال لغيرها. وهذا النظام للضمان الإجتماعي المبني على جميع اشتراكات وعلى ضريبة خاصة ، وهو اشتراك الضمان الإجتماعي ، والذي تديره وزارة للضمان الإجتماعي التي أنشئت في نفس السنة ، بدأ تطبيقه بالكامل في عام ١٩٣٩ . ولقد إستمرت تكاليفه في الإرتفاع : فبعد أن كان يمثل ٠.٦٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٠ ، وصل إلى ١١٪ في عام ١٩٥٠ . وحين أضيفت إلى هذه المصروفات لإنفاقات الحرب ، لم تتردد حكومة العمال في أن تفرض على البلاد سياسة إقتصاد موجه شديدة الصرامة . وكانت وسائل تطبيق هذه السياسة تشمل في مراقبة الأسعار ، والمرتبات ، والإيجارات ، والتوزيع ، ونظام تمويل المواد الغذائية وكانت النتائج سارة : فبالنسبة للخارج ، إختفى دين زيلندا الجديدة تجاه بريطانيا العظمى وبدأت في تقديم القروض لها ، وبالنسبة للدخل ، العملة الكاملة وتحديد ارتفاع الأسعار . وفي اليوم التالي لنهاية الحرب ، مالت الحكومة إلى تقليل حدة المراقبات ، ولكنها إحتفظت إحتياطيا بسلحين : تحديد الأسعار عند تصدير المنتجات الرئيسية . للتجارة الخارجية ، مثل الصوف ، واللحوم ، ومنتجات الألبان ، ودعم الميزانية للمنتجات الرئيسية بالنسبة للإستهلاك ، وبطريقة تحتفظ بتكاليف المعيشة في حدود معقولة .



ولم تسر حكومة العمال على طريق التأمينات . وكانت كل ما قامت به ، من أجل إرضاء العداء التقليدي بالنسبة للمصارف ، هو أنها قررت في عام ١٩٤٥ تأمين بنك نيوزيلاند ، وبدون حماس كبير . ولكن هذا التأمين لم يقطع الصلات الوثيقة للغاية بالسوق المالي في لندن ؛ وحينما انخفضت قيمة الجنيه ، انخفضت قيمة الجنيه النيوزيلندي بنفس النسبة . وكانت نيوزيلندا ، وبصفقتها دولة منضمة بدرجة قوية إلى منطقة الاسترليني ، قد قاست ، مثل الوطن الأم ، من نقص الدولارات .

ومع ذلك فإن سياسة حكومة العمال قد اصطدمت بصعوبات خطيرة . فمن ناحية ، كانت طلبات المزارعين التي طالبت برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتهم ، ومطالب العمال التي كانت تأمل في رفع الأجور ، قد أجبرتها على زيادة قيمة الدعم من عام لعام . فارتفع من ٣ مليار في عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣ إلى ١٣ مليار في عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، وإلى ١٥ مليار في العام التالي . ومن ناحية أخرى ، كان هناك عدم رضا العمال ، وبخاصة عمال الموانئ ، الذي سمح بنشأة ديمقراطية يسارية ، داخل المنظمات النقابية . وكانت متأثرة إلى حد ما بالشيوعيين ، وطالبت ، علاوة على التأمينات الجديدة ، بإشراف العمال على الصناعة وطالبت بالعمل المباشر ، ضد أصحاب العمل في شكل إضرابات خطيرة . وهذا الاتجاه الراديكالي في النقابات ، والذي سار في توافق مع إزدياد ارتفاع الأسعار ، أدى إلى إغضب جزء من جمهور الناخبين الذين وضعوا حزب العمال في أقلية في الانتخابات العامة سنة ١٩٤٩ .

وشكل الحكومة الجديدة سيدني هولاند Sidney Holland رئيس الحزب الوطني ، والذي ظل في الحكم حتى عام ١٩٥٧ ؛ وبعد فترة قصيرة للعمل (١٩٥٧ — ١٩٦٠) استعاد المحافظون من الحزب الوطني السلطة تحت قيادة كيث هولوك



Benedict Chifley لكي يخلفه . وكان والده حداداً ، وكان قد عمل سابقاً لقاطرة ، ثم متاعل نقابى وشق طريقه السياسى فى ويلز الجديدة ، فى الجنوب ؛ وأصبح وله من العمر ستين عاماً ، رئيساً للسلطة الاتحادية ، وعمل خلال أربع سنوات على تطبيق سياسة تدخل نشطة ، طبقاً للبادئ التى كانت تستند فى نفس الوقت للاشتركية البراجماتية ( النفعية ) ولتوجيهات كينيس . ولقد عين منذ عام ١٩٤٢ وزيراً لاعادة البناء بعد الحرب ، وكان قد أعد منذ وقت طويل حملة اعادة تحويل بلاده . محدود أهدافه بالامالة الكاملة ، ووسائله بالاقتصاد الموجه . وكانت النتائج جيدة : وتمثلت نتائجها الواضحة فى تزايد الدخل القومى والاستثمارات ، وتقدم الصناعة ، ونمو المدن . ومع ذلك ، فإن التنمية الاقتصادية قد واجهتها نقط اختناق : نقص الدولار ، والذى زاد من حدته عدم رغبة شيفلى فى طلب قروض أمريكية حتى يظل غلباً لمنطقة الاستقرار ؛ وسوء توزيع الايدى العاملة ، والى كانت زراعية إلى درجة كبيرة ، والى لم يتم التغلب عليها إلا بسياسة تهجير جديدة تماماً . وبررها الوزير كالويل Cairwell المسئول عنها بما يلى : « إذا كان الاستراليون قد تعلموا درساً من الحرب ، فإنه يتمثل فى أننا لا يمكننا أن نستمر فى الاحتماظ بقارتنا لأنفسنا دون أن نزيد عددنا بدرجة كبيرة ، . وكان على فتح استراليا أبوابها فى وجه الهجرة أن يعطى نتائج فائقة للتصور : فبينما زاد سكان استراليا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ بمقدار خمسة ملايين فقط ، زاد عددهم ، فى عشرين عاماً بمقدار أربعة ملايين . وكانت إحدى النتائج غير المتوقعة لهذا التغيير هو أن الشعب الاسترالى قد فقد جزءاً من شخصيته البريطانية ؛ ذلك أن نصف المهاجرين قد أنوا بالفعل من القارة الأوروبية ، بما فى ذلك آلاف من الأشخاص المنقولين فى الوقت التالى لنهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة .»

ولم تكن سياسة التأميمات التي حاول شيغلى تطبيقها ناجحة دائماً. فاحتكار النقل الدولى ، وفيما يتعلق بالخطوط الهوائية ، تم إستبعاده على أساس أنه غير دستورى ، ولأنه يضر بمصالح الدول ؛ فأمنت خطوط النقل الدولى وحدها ، وأعطيت لشركة كاناتاس . ولم تلتى عملية تأميم الكابلات الدولية والاذاعة أية صعوبة ؛ ولكن الحكومة لم تجرؤ على الوصول فى التأميمات إلى الفحم ، والذي أنشأت له فقط ، وبإتفاق مع حكومة ويلز الجديدة الجنوبية مجلساً أعلى مشتركاً للفحم . وبدأت ، من أجل زيادة لإنتاج الطاقة الكهربائية ومن أجل الرى ، ذلك المشروع الضخم لنهر سنووى ، ولكنها لم تنجح فى السير بالمشروع القديم ، والكبير التكاليف ، والخاص بتوحيد إتساع قنبتان السكك الحديدية على كل القارة . وكان الموضوع الذى أثار الكثير من الجدل هو مشروع تأميم البتلك المركزى ، فى عام ١٩٤٧ ؛ ولما كان هذا البتلك موضوعاً منذ عام ١٩٤٥ تحت لإشراف الحكومة ، فإن هذا الإجراء بدأ على أنه عديم القيمة ، وبدون فاعلية ، ومنحازاً ، ونتيجة للحملة التى شنتها أوساط رجال الأعمال والمحافظون ، أعلنت المحكمة العليا فى شهر أغسطس ١٩٤٨ أن هذا الإجراء كان غير دستورى . وخرجت هيئة شيغلى من هذه المغامرة وقد قلت الى حد كبير .

وكان الإلتصار الذى حققه ضد النقابات المتطرفة ، يمثل لفترة طويلة كارثة نزلت بحزب العمال . وكان الإتجاه المعادى للشيوعية عند حزب شيغلى قد فقد صبره أمام حركات الميهاج التى كانت تقوم بها الانحدادات العمالية التى وقعت فى أيدي الشيوعيين من بين عمال المناجم . وفسرت الحكومة حركة الإضرابات التى نشأت فى ويلز الجديدة الجنوبية فى منتصف شهر يونيو ١٩٤٩ ، على أنها محاولة للقضاء على نظام التحكم الإجبارى الذى تستند إليه سياستها الاجتماعية ، والى يقضى على الإضراب ، قام شيغلى علناً بفضح الخطر الشيوعى ، وإستخدام وسائل

نشطة بإرساله الجنود يستخرجون الفحم ؛ وبعد سبعة أسابيع اضطر المضربون الى العودة الى العمل . ولكن رد فعل الرأى العام لم يتم بالطريقة التى اعتقدها رئيس الحكومة : فلم يحتفظ من المسألة الا بالخطر الشيوعى ، وألقى بنفسه الى ناحية الحزب الجديد ، وهو الحزب الحر ، والذي كان زعيمه روبرت منزيس Robert Menzies الزعيم اليميني قد أعاد تنظيمه . وفى انتخابات ١٩٤٩ ، حصل الحزب الحر على أغلبية المقاعد فى المجلس ، وعاد منزيس الى وظيفة رئيس الوزراء ، التى كان قد مارسها من قبل ، من أبريل ١٩٣٩ حتى أغسطس ١٩٤١ . وخرجت استراليا ، فى نفس وقت خروج زيلندا الجديدة ، من حكم حزب العمال ؛ وعلى رأس وزارة ائتلافية (من الاحرار والمزارعين) وضع منزيس المحافظين فى السلطة ، لمدة تزيد على عشرين عاماً .

أما كندا ، فإيها فى نفس الوقت الذى شاركت فيه بقوة فى المعارك (كانت قد جندت مليون جندي ) كانت قد حققت أكبر مكاسب من الحرب . وكانت قد اعتبرت ، منذ عام ١٩٤٠ ، على أنها واحدة من اثنين من "دريعات الديمقراطية" ، فكان عليها أن تقدم ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه كميات هائلة من مواد التموين ، مهمات حربية ضخمة . وجاءت الفئائح متناسبة مع الجهود : فزاد الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠٪ . وجاء اكتشاف مناجم معدنية ضخمة وآبار البترول فى ألبرتا ، ومضاعفة انتاج الصلب ، ومضاعفة انتاج الألمنيوم ستة مرات ، وبناء مئات المصانع فى كولومبيا البريطانية وقرب البحيرات العظمى ، وجوئياً برؤوس الاموال الامريكية التى كانت تبحث عن الايدى العاملة ، لىكى تسمح لكندا بأن تصل الى مرتبة الدول العظمى الاقتصادية . وتم هذا التقدم نتيجة لادارة صارمة للغاية للاقتصاد ، والتى كانت قد سمحت بتجديد ارتفاع أسعار المباشرة بنسبة ٢٠٪ فقط .

فليس هناك ما يشير الدهشة ، فى هذه الظروف ، من أن شعبية رئيس الوزراء ماكنزى كينج Mackenzie King ، ذلك « الزعيم الذى يقسم بيننا أقل من غيره » ، قد تأكدت فى انتخابات عام ١٩١٥ ؛ فتمكن حزبه ، حزب الاحرار ، من أن يحصل على أغلبية المقاعد . ومع ذلك فإن هذه الانتخابات قد أظهرت استمرار الاتجاه الاقليمى فى الحياة الكندية : فكان حزب الاحرار وحده هو الذى يمكنه أن يسمى نفسه بأنه حزب وطنى نتيجة لحصوله على مقاعد فى كل الاقاليم أما بقية الاحزاب فلم يكن لها الا نفوذ على : فكان حزب الاثنان الاجتماعى يسيطر على ألبيرتا ، وحزب اتحاد تاون الكومنولث C. C. F. يسيطر على ساسكاتشوان ، والحزب المحافظ على أونتاريو ؛ أما كويبيك نفسها فإنها كانت مقسمة بين الاحرار ، ومرشحي الاتحاد الوطنى لدوبليسيس ، والمتطرفين من الكتلة الشعبية . وكان هذا الاتجاه الاقليمى ، والذى يظهر كذلك فى الاتجاه الاستقلالى للاقاليم فى ميادين المالية ، يعرقل عمل الحكومة الفيدرالية فى جهوداتها من أجل الحصول على توزيع أفضل للموارد على مجموع البلاد .

وماكنزى كينج ، الذى كان قد أدار حزبه لمدة تسعة وعشرين عاماً ، وبلاذه لمدة إحدى وعشرين عاماً ، انسحب فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وعادت خلافته ، التى أعد لها بكل دقة ، إلى سان لورانت Saint — Laurent الكندى الفرنسى ، وزير الخارجية سابقاً ، والذى ترك مكانه لليستر بيرسون Lester Pearson . ولقد حصل سان لورانت ، الذى سيظل لمدة تسعة أعوام رئيساً للوزراء ، على نجاح منقطع النظير فى انتخابات شهر يونيو ١٩٤٩ . وحصل حزبه على ١٩٢ مقعداً من ٢٦٢ ، ولم يترك سوى ما يقرب من أربعين للمحزب المحافظ ، وما يقرب من ثلاثين لـ سبيل الاحزاب الأخرى . وهذا التعبير عن الثقة سمح له بأن يسير بالسياسة الخارجية لكندا فى اتجاه جديد ، متخلياً عن اتجاه العزلة التقليدية .

لكي يشارك في التفاوض العسكري مع الدول الغربية : وكان مجلس العموم الكندي هو أول مجلس يصدق على معاهدة شمال الأطلسنطى .

وفي نفس السنة زادت الاراضى الكندية بمقدار ١١٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من الارض الجديدة ، التى وافق سكانها على عمل إستفتاء ، ونجح بأقلية ضعيفة فى أن ينضموا لكندا ، وعلى أهم إقليم عاشر . وكان لإتساع أراضى كندا ، وهو يمثل المساحة الثانية فى العالم بعد مساحة إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يتزود بالسكان ، نتيجة للمودة القوية للهجرة ، وبسرعة مرضية . فزاد عدد السكان من ١١ مليون ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٤٠ ، إلى ١٢.٥ مليون فى عام ١٩٤٥ ، وإلى ١٤ مليون فى عام ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ ، كان ثلاثة أخماس السكان يعيشون فى المدن ، ولم تعد الزراعة هى المورد الأول للصادرات ، وأخذت مكانها الغابات ومنتجات المناجم . وتغير لإتجاه التجارة الخارجية : فلم تعد الصادرات صوب بريطانيا العظمى تمثل أكثر من ربع المجموع ، فى نظير النصف صوب الولايات المتحدة ، التى كانت تورد ٧١ ٪ من الواردات الكندية . وأصبح نصيب الولايات المتحدة ضخماً فى الإستثمارات الأجنبية ، وأقرب من سبعة مليارات من الدولارات ، بينما كانت بريطانيا العظمى قد قدمت ما يقل عن مليارين . ولسكن ظاهرة جديدة ظهرت ، تتمثل فى إرتفاع نصيب رؤوس الاموال الكندية فى الإستثمارات الآن إلى أربعة مليارات دولار . وهذه بلاشك ظاهرة تدل على نضج البلاد التى يمكنها أن تفخر بأنها قد تمكنت فى عشر سنوات ( من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠ ) من أن تضاعف مجموع الدخل القومى فيها ثلاثة أضعاف .

### ٣ - الولايات المتحدة :

جاءت الحرب من الولايات المتحدة « ترسانة الديمقراطية » الثانية ،

و «المارد» الأمريكى . وفرض السلم على الرئيس الجديد ، الذى وصل لهذه المسئولية العليا نتيجة لوفاة روزفلت ( ١٢ أبريل ١٩٤٥ ) ، المشكلات الدقيقة لعملية التحول .

وتعامل معها ترومان Truman بروح القانون الجديد : فكانت رسالته الأولى الموجهة إلى الكونجرس ( ٦ سبتمبر ١٩٤٥ ) قد عملت على شرح برنامج يشتمل على إحدى وعشرين نقطة ، والذى عمل فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ثقته فى الدافع الشخصى « فى الأوقات العادية » ، على إظهار أمله فى أن تتمكن الدولة من أن تحمل نفسها بحله فى حالة الفشل ، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء « القدرى » لإشراف الحكومة ورقابتها على الإقتصاد . وإقترح بالنسبة للجماعات المحرومة ، وبخاصة العمال ، عينات طويلة من الإجراءات الاجتماعية ، وضمانات العمالة الكاملة .

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية فى الكونجرس تعمل على تأييده ؛ فكان الائتلاف التقليدى للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به . وبدأت المعركة الرئيسية حول مسألة انخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار : فبدلاً من مشروعات ترومان الخاصة بالاحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار ، وضع الكونجرس قانون ٢٧ يونيو ١٩٤٦ الذى أطال أمد هذه الإدارة لمدة عام ، ولكنه حرمها من كل سلطاتها تقريباً . وبدلاً من أن يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط ، استخدم سلطته الاعتراضية ، الفيتو ؛ فكانت النتيجة هى وقف مراقبة الأسعار فى أول يوليو . وتبع ذلك موجة لارتفاع الأسعار ، والتصويت على حل وسط جاء متأخراً ، ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء . واضطر ترومان فى آخر الأمر إلى التراجع : فألغى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية ،



نعم قام ، فى ٩ نوفمبر باعطاء الحرية للأجور ، وللأسعار .

ذلك أن انتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك ، ومثلت ، بالنسبة الرئيس ، أكبر عدم ثقة ممكنة : ٣٤٦ جمهورى فى المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطى ، و١٥٠ شيخ ضد ٤٥٠ . ولم يكن الحزب الجمهورى قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨ . وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيما له فى شخص روبرت تافت Robert Taft ، ابن رئيس الجمهورية السابق ، والذي لم ينتخب شيخا لاهيو . وكان الكونجرس الثمانون أقل ميلا من سابقه لترومان .

ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ صوتت الكونجرس على التعديل الثانى والعشرين للدستور ، والذي قرر أنه لا يمكن لأى أحد أن ينتخب لمسئولية الرئاسة أكثر من مرتين . . وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود ؛ ولكن أحدا لم يكن يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف فى مواجهة روح النص . وجاءت هزيمة أكبر من ذلك ، مع التصويت على قانون تافت هارتلى (يونيو ١٩٤٧) والذي حدد بشدة سلطات النقابات ، والذي مارس ترومان ضده سلطة الفيتو ، ولبن الكونجرس أعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين . وهزيمة أخرى ، فى الشهر التالى ، مع تصويت الكونجرس ، وقت مناقشة الميزانية ، على تخفيف الأعباء الضريبية ؛ وأمام هذا الإجراء الديماغوجى والذي يتسبب ، من وجهة نظر الرئيس ، فى رفع الأسعار ، قام ترومان بممارسة حق الفيتو ، بدون جدوى . وحوله مسائل بناء المساكن ، والمعونات الفيدرالية للتعليم ، والعجانات الاجتماعية ، والأسعار الزراعية ، وحقوق السود ، حارب الرئيس والكونجرس بمرارة ، وفى صالح الكونجرس ؛ بشكل واضح .

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان .  
ولكن الرئيس الجديد تمكن ، فى هذه المعارك المستمرة ، من أن يكشف شخصيته ؛  
وربما أيضاً رأى قدراته .

ذلك أن ترومان كان قد أعطى انطباعاً ضعيفاً لمواطنيه فى الاوقات الاولى  
لرئاسته . وكان هذا الأمريكى المتوسط ، والآتى من الأقاليم هو أول رئيس منذ  
كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليماً عالياً ؛ وكان رجلاً له مظهر بسيط ،  
ولا يجيد الخطابة ، واختاروه لنيابة الرئاسة ، لانه لم يكن يخيف أى أحد ، وكان  
قد شعر بالذعر من المسئوليات التى وقعت على كاهله نتيجة لوفاة روزفلت .  
واسكن خلف هذا التواضع ، وما اعتقده البعض على أنه ضعفاً ، كان هناك عند  
هذا الرجل ، الذى يغضب بسرعة ، موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وثقل  
مسئوليته . وبعد فترة عدم التأكد ، والتثبت ، سيظهر ترومان بالثقة فى نفسه ،  
وس يظهر أنه الرجل المناسب .

الرجل المناسب فى السياسة الخارجية . وكان أبناء وطنه ، فى هذا الميدان ،  
قد وجدوا أنفسهم منقسمين فى أول الأمر . فعلى مستوى رجل الشارع ،  
وضع الكثيرون نقشهم فى الأمم المتحدة ، ونظروا بميل وتقدير إلى الاتحاد  
السوفيتى الذى كان قد قام بتضحيات عديدة فى الصراع ضد النازية ؛ ولذلك  
فإن خطبة تشرشل فى فيلتنون قد قابلها جزء كبير من رأى العام بمقاولة سيئة .  
وفى الاوساط الحاكمة ، كانت سياسة وزير الخارجية بيرنس Byrnes ، والتى  
كانت متبعة كل الية لطموحات الروس ، تستند إلى الزعماء الجمهوريين ،  
والشيوخ كونالى Connally وفاندنبرج Vandenberg ، واسكنها كانت تلقى  
نقداً شديداً من هنرى والاس Henry Wallace وزير التجارة ، الذى رأى  
أنه لم يعد الولايات المتحدة أن تدخل فى شئون أوروبا الشرقية ، ولا للانحداد

السوفيتي أن يتدخل في شئون أوروبا الغربية . وفي شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، ولما كان ترومان قد أعلن موافقته على خطاب والاس ، طلب إليه بهنس أن يصحح موقفه ، وطالب بإقالة والاس . واضطر ترومان إلى أن يتراجع ، ويبدو أن ذلك كان رغباً عنه .

ولما تمت خيالاته ، في نفس الوقت الذي انتهت فيه خيالات مواطنيه : ففشل المفاوضات في أوروبا ، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للتشدد السوفيتي ، وعمليات الغشل الأولى للأمم المتحدة ، التي حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب ، مثل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والصعوبات التي لقيتها لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة ، جعلته يفهم أن الوقت الخاص بالثقة قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميسدان غارياً أمام الإدعاءات السوفيتية .

وجاءت الفرصة لكي يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيغن ، حين أعلن هذا الأخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الأعباء التي كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية لليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧) . فأخذ الرئيس مباشرة القرار الرئيسي بضمان أن يحل علماً ؛ وطالب في ١٢ مارس إلى الكونجرس الموافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار ، برره في هذه الكلمات : «لأنني أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المساحية أو الضغوط الخارجية» . وأمام المعارضة التي كان يقودها البعض مثل والاس ، وتتهمه بجر الولايات المتحدة في مغامرة بلا نفع وخاطرة ، وربما يصل بها الأمر في ضخامتها إلى الوصول إلى التسبب في حرب عالمية جديدة ، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر اعتدالاً ، وأعلنوا أنهم لكون سياسته لا تعطي اعتباراً للأمم

المتحدة ، اضطرت رومان الى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندنبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها . وبعد هذا التعديل ، وافق مجلس الشيوخ على المشروع ، فى ٢٢ أبريل ١٩٤٧ بسبعة وستين صوتاً ضد ٢٣ ، ووضع بذلك ما سُمى « بنظرية ترومان » .

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا ، والطلبات المسقمة للقروض من جانب حكومات أوروبا الغربية ، والصعوبات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التى تعرفها هذه المنطقة قد انتهت بها الأمر الى اقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن امكانية نيل التوسع الروسى من أوروبا تتوقف الى حد بعيد على البؤس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب . وإذا كان على أوروبا أن تواصل حياتها فمن الضرورى إعادة بناء اقتصادها ؛ وفى هذا الميدان ظهر أن « نظرية ترومان » كانت قصيرة النظر . وكان من الضرورى إكمالها . وجاءت كفاءة جيسورج مارشال Georges Marshall ، وزير الدولة ، الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه : « إن هدف سياستنا هو إعادة بناء اقتصاد عالمى سليم ، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعيد فيها المنظمات الحرة ، وفى نفس الوقت ، قام جورج كنعان Georges Kennan الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية ، بتحديد استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للاتحاد السوفيتى : لا طرد بالقوة ، ولا اتفاق بدون مدى ، ولا حل وسط غادر ، ولكن إحتواء .

ومرمان ما وضعت استراتيجية الإحتواء على المحك وقت أزمة برلين . وأمام إجراءات الحصار . ار ، صمم ترومان على عدم الانسحاب ، أى عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين ، ولكن كذلك عدم الدخول فى اشتباك

وإرسال قافلة مساحية عبر منطقة الاحتلال الروسى . واختار حل الجسر الجوى الذى ظهرت فاعليته . وأدى النجاح فى برلين الى تغيير عميق فى المناخ فى أوربا وفى الولايات المتحدة . ثم جاء الانطباع العميق الذى حدث فى الغرب بمعد « ضربة براغ » ، وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية . وانتهت المفاوضات بالتوقيع فى واشنطن ، يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ ، على معاهدة شمال الأطلس على . ويقبول ترومان ، لأول مرة فى التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكري مع دول أجنبية ، دخل ببلاده فى سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة . وهذا التغيير الرئيسى كان ، نتيجة لخندق ترومان قد تمت موافقة الجميع عليه ، أو تقريباً : فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك الى الى حد بعيد فى سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج ، ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل فى ٣٢ صوتاً ضد ١٣ ( ٢١ يرايو ١٩٤٩ ) . ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذى كان نيتها المباشرة . وكانت المعارضة القوية للسنا تورات وتافت والمعادية لكل تعهد لمدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحذنين إلى سياسة الدولة .

وكانت أزمة كوريا ، مثل أزمة برلين ، قد واجهها ترومان بفكرة الإحتواء . وكانت فكرة يصعب إحترامها ، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له ، قد إنتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه ، بعدم عمله ، قد فتح الصين أمام الشيوعية . وكانت قوة رد فعله وقت الامتحان للكونغرس الشمالى تسمح للرئيس بأن يعيد تجميع رأى العام ورائه . وكان ذلك لفترة من الوقت ، إذ أن قراره بعزل ماك آرثر Mac Arthur ( ١٠ أبريل ١٩٥١ ) ، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى

لسياسة الإحتواء ، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه ، إن لم يكن قد اقترح ، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلى Bradley ، قد تسبب في نشأة إنقسام عنيف للغاية في الكونجرس وفي كل البلاد . ووصل الحال ببعض الزعماء الجمهوريين إلى حد نصحتهم بالحرب الشاملة مع الصين ؛ وظهرت الجولات المنتصرة للجنرال ماك آرثر في المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكماً شعبياً على سياسة الرئيس . ومع ذلك ، وبعد بضعة أسابيع ، فقد بدأت المفاوضات من أجل الهدنة في كوريا ، وأيدت وجهة نظر ترومان : فبتمسكة بشدة « بانتصار محدود » ، كان قد أجبر السكوريين الشيوعيين على التخلي عن غزوهم لسوريا الجنوبية . وكان ذلك هو « إحتواء » للاتجاه التوسعى الشيوعى .

وسنلاحظ أن دور الرئيس ، في السياسة الخارجية ، وبمقارنته بدور الكونجرس ، كان رئيسياً . « فالنظرية » ، ومشروع مارشال ، والجسر الجوى وحلف الأطلسي ، و « الانتصار المحدود » ، وغزل ماك آرثر ، كانت كل هذه القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية ، والتنفيذية وحدها ، وكانت كلها ، تقريباً ، قد سيرت السياسة الخارجية الولايات المتحدة لسنوات عديدة .

وفي السياسة الداخلية ، كان عمل الرئيس ، على العكس من ذلك ، محدوداً إلى درجة كبيرة ، وحتى مقضى عليه ، بواسطة الكونجرس ، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين في إنتخابات عام ١٩٤٦ . وكان من الضروري أن يحصل ترومان ، ورغم كل تذبات ، على الإنتصار في إنتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ حتى يجرؤ على فرض سياسته .

وأظهر إنتصار ترومان في انتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨ صفات الرجل . ولاكون ترومان قد عرف أنه سينهزم ، طبقاً لسكل المظاهر ، بواسطة خصمه الجمهورى دوى Dewey ، فإنه قاد في الأوقات الأخيرة من الحملة الإنتخابية

معركة قوية ، استخدم فيها كل صفاته كحارب ، وكان التأكد الكبير لدى الجمهوريين ، و تيار الشعوب الشعبي في صالح ذلك المرشح الشجاع ، ونقل التنظيمات النقابية ، وتأيد الزوج ، تشرح عودة الكسب النسبي لشعبية الرئيس السابق ، وسمحت له بضم بعض التنبؤات والحجرات . ونجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون ، وعلى الديمقراطية ، الجنوى ، ثورموند Thurmond ( ١٠٠٠.١٧٠.١٠٠ صوت فقط ) وعلى والاس الممثل للحزب التقدمى ، الذى أنشئ من الحزب الديمقراطي ( ١٠٠٠.١٥٠.٠٠٠ صوت ) .

وشعر ترومان بالقوة نتيجة للنقطة الشعبية ، و كرئيس منتخب ، لا كرئيس بالصدفة كما كان فى عام ١٩٤٥ ، استعاد شبابه السياسى . وأصبح من جديدي بطلاً من أبطال الاتجاه المتقدم ، فشرح ، فى رسالته إلى الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، برنامجاً للدولة الرأسمالية ، الذى أطلق عليه اسم قانون العدالة . وكان ذلك بدون شك بنهر خيال كبير ، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية فى المجلسين ، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولديمقراطى الجنوب كان سيعظم من جديد . لى يقف فى وجه كل تشريع يمكنه أن يشير ، من قريب أو من بعيد ، إلى الاتجاه الاشتراكى ، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه .

وكان الحساب الختامى ، فى هذه الظروف ، لقانون العدالة ، غير كبير : زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بالقانون بـ ٧٥ سنت فى الساعة (مقابل ٤٠) ، ومد نطاق المنتفعين الجدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥ إلى ١٠ مليون شخص ، وامتداد مراقبة الاجارات حتى عام ١٩٥١ ، والتصويت على قانون الاسكان لعام ١٩٤٩ الذى أعطى إلتزامات كبيرة للبناء والسكناء ضد المساكن غير الصحية ، وزيادة القروض لعمليات التنمية الزراعية ، وأخيراً ، التصويت فى شهر يونيو ١٩٥٠ على قانون جديد بشأن الأشخاص المنقولين ، والذى

يسمح بهجرة ٥٠٠٠٠ لاجئ أوربي . ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برنان Brannan من أجل الزراعة ، ولا على إلغاء قانون تافت — هارتلي ، وضرب مشروعة الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة ( قانون التأمين الصحي الوطني ) بتلك الحملة الصحفية الضخمة التي أنفق عليها الاتحاد الأمريكي للأطباء ، والذي لاقته بالرغبة في إدخال د طب إستراكي ، ؛ أما مشروعة الخاص بتقديم المعونة المالية للدولة لمؤسسات التعليم ، فإنه تحطم نتيجة لمعارضة الكنيسة الكاثوليكية له . وكذلك تعطيله الكبير لإعطاء الزوج المساواة في المعاملة ، والذي أعده بواسطة لجنة الحقوق المدنية ، فقد لصطدم بالمعارضة المنظمة في الكونجرس . فاضهار ترومان إلى أن يتخلى عن الطارق التشريعية وإلى أن يستخدم إجراءات القرارات والمرسومات من أجل القضاء على التفرقة العنصرية في الإدارة الفيدرالية ، وفي داخل القوات المسلحة .

وكان القليل الذي تمكن ترومان من جعلهم يوافقون عليه من مشروعات قانون العدالة ، قد حصل عليه في الثانية عشر شهراً الأولى من مدة رئاسته . فالواقع أن الرئيس قد وجد نفسه ، منذ صيف ١٩٥٠ ، منزوع اليد — اللاح في محاولاته ، وحق موضوعاً في موضع الاتهام بتلك الإنطلاقة للعواطف ضد الخطر الأحمر وضد إنجاء ماك آرثر .

لنذ وقت طويل ، كانت الأوساط المسؤولة قلقة من سيطرة الشيوعية على الإدارة ، أو بمعنى أدق ، من توغل الشيوعيين ، أو « رفقاء الطريق » داخل الإدارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينيات وبخاصة في أثناء الحرب . ومنذ سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ قامت بعض التحقيقات ، واكتشفت بضع عمليات صغيرة التجسس . وفي شهر مارس ١٩٤٧ ، عهد ترومان لإدارة التحقيقات الفيدرالية



F. B. I. أن تقوم بإشعيق عن ولاء كل الموظفين الإتحاديين ؛ وأقصد إستمرار هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ مليون موظف ، وتسبب في إستقالة ٢٠٠٠ موظف وفي فصل ٢٠٠ . وأثار هذا الأمر بنوع خاص الذعر عند الأوساط الليبرالية التي إنتهت الإدارة بعمل « تجريم بواسطة الإيحاء » ، الأمر الذي يهدد حقوق المواطن .

ومع ذلك ، فإن هذا التنازل من جانب ترومان للبتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة مخاوف الأهالي ، والتي زادت قوة بالإشاعات الخارقة للعادة عن التوغز الشيوعي ، وعمليات التجسس السوفياتية ، والتي كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة . وقام أحد هؤلاء ، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة آلجر هيس Alger Hiss أحد كبار الموظفين ، والذي كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت . وإنتهت محاكمة هيس (١٩٥٠) بعد جولات عديدة ؛ ورغم إنكار المتهم ، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلاً ؛ وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الوحل ، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها منازرة وضيفة للجمهوريين ، وأتشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علناً تقديره وثقته في هيس .

وهذه المسألة ، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصعود السياسي غير العادي لاسنانور ماكارثي Mc Carthy وهذا السنانور لويسكورسين ، والذي إنتخب في عام ١٩٤٦ ، حصل على فكرة إستخدام الإتهام بالشيوعية ، والتي إنتشرت بسرعة ، لكي يستولي على إدارة الحزب الجمهوري ، وربما يحقق مطامع أخرى . وبدأ حملته في ٩ فبراير ١٩٥٠ معاناً أنه يعرف أسماء ٢٠٥ شيوعيين متوغزين في أجهزة الدولة ، ثم إنتهم الأب لاتي مور Pr. Lattimore بالتجسس ، ثم هاجم بعد ذلك نيليب جوسب Philip Gessup ممثل الولايات المتحدة في

الأمم المتحدة ، وبقيامه بذلك ، وضع ماكارثي نفسه على رأس تيار رجمي قوى ، كان قد نما منذ نهاية الحرب ، ضد روزفلت وضد كل ما كان يذكر بسياسته . ورغم الهزيمة المؤقتة التي نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ ، إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره ، فإن ماكارثي قد استمر في حملته ، متهماً في شهر يونيو ١٩٥١ الجنرالان مارشال وآيزنهاور Eisenhower بأنهما قد ساعدا الإتحاد السوفيتي في محاولته السيطرة على العالم .

ومع ذلك ، فإن إتهامات ماكارثي كانت تعبر عن المشاعر ، غير الواضحة ، بضرورة عمل شيء ضد الشيوعية . وكان الرئيس ترومان قد قدم ، منذ عام ١٩٤٨ ، أحد عشر زعيماً شيعياً أمام المحاكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة في قلب حكومة الولايات المتحدة ؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن . ولكن الأمر خرج من أيدي الرئيس حين قام الكونجرس بالتصويت ، في شهر سبتمبر ١٩٥٠ على قانون ماكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلي ، والذي نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يسجلوا أنفسهم في وزارة العدل ، وسوف يحرمون من جوازات سفرهم ، وإن يتمكنوا من تقلد الوظائف العامة . وأظهر ترومان لاعتراضه ورد باستخدام الفيتو ، وأعلن أنهم « في البلاد الحرة ، يعاقبون الناس على الجرائم ، وليس أبدأ على آرائهم » ، وأبعد الكونجرس الفيتو ، بأغلبية كبيرة . وفي شهر يوليو ١٩٥٢ ، صوت الكونجرس على قانون ماكاران — والتر عن الهجرة ، ذلك القانون الذي حرم دخول الأراضي الأمريكية على كل شخص متصل بالحزب الشيوعي أو على كل منظمة على اتصال بهذا الحزب . ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو ، ودون أن يصيب نجاحاً أكثر .

وأعطى الكفاح ضد الشيوعية لماكارثي وللحزب الجمهوري موضوعاً ممتازاً للحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٥٢ : إتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين في

الداخل ، وعدم معارضتهم في الخارج ، وبدأ أن إقامة سد قوى في مواجهة التوسع الشيوعى هو التكتيك الفعال . وأضافوا إلى ذلك موضوع الانحراف ، نتيجة لاكتشاف رشاشى السلطة التى لهموا بها رجالاً من المحيطين بترومان . ورغم أن أمانة الرئيس الذى انتهت مدته كانت فوق كل شك ، إلا أن الاتهام بالانحراف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين .

ولكن المظهر الأساسى لانتخابات الرئاسة فى عام ١٩٥٢ كان هو الدور الذى قام به المنتخبون فى اتخاذ القرارات ، وبواسطة شخصية المرشحين . فى البداية ، كان التوزيع طبقاً للأفضليات الايديولوجية تعطى الحزب الديمقراطى تقدماً كبيراً ، وبنسبة ثلاثة ضد اثنين ؛ ولكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدت قليلاً من هذه النسبة بين للقوى . ومادام شخص المرشح قد أصبح هدفًا ، فإن موقف منتخبيه كثيرين قد تعدل . ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً .

وكان الحزب الديمقراطى قد اختار ، فى مؤتمر شيكاغو (٢١ يوليو ١٩٥١) أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson حاكم إلينوا . وكان ستيفنسون ذكياً مثقفاً كثيراً بالنسبة للجماهير ، وكان غير معروف تماماً من العامة ؛ وكان طلاقه يقل من قدره فى نظر الكثيرين . وكان الحزب الجمهورى قد أبعد السناتور تافت ، المتحدث التقليدى باسم الجمهوريين ، والذى كان كبير العلماء لقانون العدالة ، ويميل إلى إتجاه العزلة فى السياسة الخارجية ، وفى صالح الجنرال آيزنهاور الذى كان الجمهوريون فى ولايات إنجلترا الجديدة ، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة لدولة الرخاء . وعلى أن يبعدوا كل عودة لإتجاه العزلة ، قد إتفقوا ، وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة ، على أن يمشاهم . وكان آيزنهاور مرشحاً ممتازاً : فسكانت خدماته ، كجنرال ، وبطل عسكري ، قد زادت شعوراً قوياً بحبائه بين عناصر السكان ،

وحشى قبل أن يشترك في سياسة الحزب . وعلاوة على ذلك ، فإن ترشيح آيزنهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة . وكانت سمعته التي لا توازي كرئيس عسكري منقصر تسمح بإمكانية إيجاد حل لمسألة كوريا العظيمة . وكان إيمعاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية ، المعترف بها من الجميع ، تسحر كل هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين من إنخفاض الأخلاقية السياسية في واشنطن .

وأعطت إنتخابات ٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ لآيزنهاور ٣٣٨٠٠٠٠٠٠ صوت و ٤٤٢٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ضد ٢٧٣٠٠٠٠٠٠٠ صوت و ٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ضد ٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠ صوت . ولم يفز هذا الأخير في أى ولاية خارج الجنوب ، وحشى في هذه المنطقة التي كانت بتقاليدما ديمقراطية ، فقد فلوريدا ، وأوكلاهوما ، وتينيسى ، وتكساس ، وفرجينيا . وكانت الإنتخابات إنتصاراً شخصياً لآيزنهاور أكثر من كونها إنتصاراً حقيقياً للحزب الجمهوري . والدليل على ذلك كان يتمثل في أن هذا الحزب لم يحصل على الاعابية في السكونجرس إلا بالبنكاد : ٢٢١ مقعداً في المجلس ضد ٢١٣ ، و ٤٨٠ مقعداً في مجلس الشيوخ ضد ٤٧٠ للديمقراطيين وواحد من المستقلين . ورغم كل شيء ، فقد كان في وسع الجمهوريين أن يسعدوا برؤية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين .

\*\*\*

وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت عملية إعادة الانشاء قد تمت في كل مكان . وكانت في بلاد كثيرة قد نجحت نتيجة سياسة الاقتصاد الموجه ، والنتائج من الحرب ، والتي كانت أحزاب اليسار قد واصلت تمسكها بها . وفي نفس الأحوال ، سار الإقتصاد الموجه في نفس الوقت مع سياسة التأميمات ، والتي امتدت ، كما هو الحال في فرنسا ، وفي بريطانيا العظمى ، والتي كانت

قاصرة ، كما هو الحال في هولندا ، وزيلندا الجديدة وفي أستراليا ، وكان  
 الإقتصاد الموجه ، والتأمينات ، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة ، لدولة  
 الرخاء ، هي المظاهر الأساسية ، لقوة دفع قوية صوب اليسار ، ، مصحوبة في  
 غالب الأحيان باستخدامات نظمية غير واضحة . وكان من الممكن في أوروبا  
 الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ وطراز هذه الفترة  
 التالية للحرب مباشرة . مناخ وطراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيها  
 بالنضحيات التي كانوا قد منحوها للمقاومة وبحقهم في الحكم ، وحيث كانت  
 الأحزاب الاشتراكية ، حتى وإن كانت الأكثر اعتدالا ، تعتقد أنها مضطرة  
 إلى الإصرار على ضرورة ائصال العلقات ، وضرورة الثورة ، وحيث كانت حتى  
 الأحزاب المعتدلة مثل C. D. U. تتخذ عند تشكيلها برنامجاً ( مثل برنامج  
 آملين في شهر فبراير ١٩٤٧ ) متقدماً كثيراً ، وهو الذي تركوه منذ عام ١٩٤٩ ،  
 وفترة ، من ناحية أخيرة ، كانت أشكال البطولة التي تقترح فيها لإعجاب  
 الجماهير ، هي عمال المناجم في قصص أندريه ستيل André Stil ، وعمال  
 السكك الحديدية الذين يشتركون في المقاومة في فيلم « معركة القسطنطين » ، والعامل  
 الذي يبحث عن عمل ، في فيلم « سارق الدراجة » .

ولكن بعد عدة سنوات من النقشف ، ومن العمل الصعب ، ومن مواجهات  
 سياسية جادة ، أصبحت الجماهير تأمل ، وفي كل الميادين السياسية والإقتصادية  
 والاجتماعية ، في الوصول إلى مرحلة إسترخاء . وسمحت لهم عودة الرخاء بالفعل ،  
 بالنفخ لبعض الوقت ، وبإعطاء ثقتهم لتلك الذين وعدوهم ، لا بتغييرات  
 عميقة ، وبثورات ، ولكن بالنحسين الصبور والمستمر ، للعالم الذي يعيشون فيه .

## الفصل الثامن

الدول الأنجلو سكسونية في الخمسينيات :

رفاهية واتجاه محافظ جديد

في ذلك المنعطف من القرن ، عرف إقتصاد الدول الغربية نمواً واضحاً ، ووصل في فرنسا ، وفي إيطاليا وفي ألمانيا إلى معدلات تنمية لم يكن أحد يأمل فيها . ووصلت دول متقدمة كثيراً من الناحية الإقتصادية ، مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، كذلك إلى أن يتقدموا في إنتاجهم بدرجة أكبر .

وفي نفس الوقت تعدل توازن القوى السياسية . فنذ عام ١٩٤٩ ، كان العمال قد إبعدوا من السلطة في زيلندا الجديدة وفي استراليا ؛ وفي عام ١٩٥٠ حصل المسيحيون — الاجتماعيون في بلجيكا على أغلبية مطلقة لمقاعد المجلس ، كما فعل المحافظون في بريطانيا العظمى في إنتخابات عام ١٩٥١ . وأخيراً ، وفي الولايات المتحدة ، فإن إنتصار آيزنهاور قد أعاد الجمهوريين إلى السلطة ، والتي سيحتفظون بها خلال ثمان سنوات وفي كل مكان تقريباً ، كان الإتجاه المحافظ ، وباشكال مختلفة ، هو الذي يسود . وسنرى ذلك بوضوح في هذا الفصل ، مع الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واستراليا ، وكندا كدول أنجلو سكسونية ؛ وفي الفصل التالي مع ألمانيا ، وإيطاليا وفرنسا ، كدول غرب أوروبا .

١ - آيزنهاور والاتجاه المحافظ المزدمل : (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

لم يكن الرئيس الجديد رجلاً هو أوقف سياسية ثابتة تماماً ، فلقد ذكر بنفسه ، وقت محادثة له في عام ١٩٤٧ ، أنه « مجرد رجل جمهوري طيب ، من كساس » .

وكان في الحقيقة محافظاً ، أى أنه كان يعتقد أن سلطة الرئيس يجب أن تكون ضعيفة ما أمكن في الفترات العادية ؛ ولأول مرة في التاريخ الأمريكى القريب ، جاء رئيس له شعبية ضخمة ، وسلطة كبيرة ، وكان يرغب فى أن يمنع عن أن يمارس سلطاته بقوة ، ويترك للكونجرس مسئولية السياسة الداخلية . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يترك الولايات المتحدة ، فى السياسة الخارجية ، تنفغان على نفسها ، وتتدخل من مسئولياتها العالمية .

وظهر إحترامه الحرية واستقلال الكونجرس بوضوح فى حالتين . فعند وفاة تافت ، وفى مسألة إختيار زعيم جمهورى جديد : إمتنع آيزنهاور عن إقتراح أى اسم ، وترك مجلس الشيوخ حراً تماماً فى إختيار السناتور كنولاند Knowland والذي كانت آراؤه الرجعية تبعده عنه ، والذي لم يسهل له مسئولياته فى شىء . وبعد ذلك ، مع المحافظ الذى أظهره آيزنهاور بالنسبة لزيادة الاتجاه الماكارثى . ولم يرجع ذلك أبداً إلى أنه كان يشعر بأى ميل للرجل أو لوسائله ؛ ولكن ، لما كان الكونجرس ، وبعد هجوم جديد من مكارثى ، قد صوت على قانون مراقبة الشيوعية ( أغسطس ١٩٥٤ ) ، ثم زاد من شدة قانون مكران ، فان آيزنهاور لم يكن يرغب فى إعلان عدم ثقته فى منتخب الشعب . ولقد وصل به الحد حق إلى أنه وافق على إبعاد العالم أوبنهايمر Oppenheimer من كل مسئولياته فى ميدان السياسة الذرية ، وكان أحد أهداف مكارثى .

وفى خلال ذلك الوقت ، كان إيزنهاور يزداد ضيقاً بتطورات هذا السناتور . وبتمهديدات واضحة ، أعلمه أنه سيعارض إنشاء رقابة على الكتب ، وأظهر نفاذ صبره حين بدأ مكارثى فى مهاجمة الجيش . وكان الهجوم المضاد لرئيس البنتاجون ، وزير الحرب ، قد حصل على إذن منه ، إن لم يكن مستوحى منه . وأخيراً ، فإنه شجع مجلس الشيوخ على إتخاذ موقف ، وعالى تعيين لجنة تحقيق ، مكلفة بفحص

سلوك ماكارثي وتسببت تجربة إستعراضية من جانب هذا الأخير في التلفزيون، وكانت كارثة، في أنه فقد كل تأثير على الرأي العام. وتمكن عندئذ مجلس الشيوخ من أن يوجه اللوم لماكارثي، في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بـ ٦٧ صوتاً، ضد ٠٢٢. وهنا آيزنهاور الشيوخ أعضاء لجنة التحقيق. وفي خلال بضعة أشهر فقد اتجاه ماكارثي كل أهميته. وعند وفاته، في عام ١٩٥٧، كان ماكارثي قد أصبح شخصية منسية.

ومع ذلك، فإن تحفظ آيزنهاور في تسخير شئون الدولة، قد أدى، في ربيع ١٩٥٤، إلى ظهور عدم رضى في واشنطن. فبغضب الرئيس، كان الكونجرس قد أصبح ميداناً مغلقاً تتواجه فيه المصالح الخاصة، وكذلك الاتجاهات السياسية. وأخذت هذه الاتجاهات السياسية أشكالاً جديدة، حتى أن بعض المتخصصين لم يترددوا في الموافقة على أن الكونجرس لم يعد يضم ممثلي للحزبين التقليديين فقط، ولكن أربع أحزاب بالفعل. ففي اليسار، أو بالأقوال أكثر دقة، إلى اليسار قليلاً من الوسط، كما كان روزفالت يفضل أن يقول، كان هناك الحزب الديمقراطي الخاص بالرؤساء، حزب القانون الجديد، وقانون العدالة، ويمثل رجال النقابات، والزوج، والكاثوليك، وأوساط رجال المدن الفقراء. وفي الوسط الحزب الجمهوري لثوائك الذين كانوا قد إختاروا آيزنهاور، حزب «وسط الطريق» في السياسة الداخلية، وله الإتجاه الدولي في السياسة الخارجية، ويجذب رجال الأعمال ذوي التفكير الحديث، وسكان الضواحي البورجوازية، وسكان أحياء أطراف المدن. وفي وسط اليمين، الحزب الديمقراطي للكونجرس، ويقوده المتحدث سام رايرن Sam Rayburn في المجلس، وزعيم مجلس الشيوخ ليندون جونسون Lyndon Johnson، الممثل بنوع خاص لولايات الجنوب، ولايات الأطراف (ولايات الحدود في الجنوب).



وأخيراً ، وإلى اليمين أكثر من ذلك بكثير ، الحزب الجمهوري للكونجرس ، والذي يقوده في مجلس الشيوخ ككنولاند ، وفي المجلس جوزيف مارتين Joseph Martin ، والذي كان المتحدث الفعلي بإسمه هو تافت ، وكان محافظاً في السياسة الداخلية ، ومن أنصار العزلة ، أو حتى معادياً لأوروبا ، في السياسة الخارجية . وكان هذا الحزب يمثل ولايات وسط الغرب ، وكذلك أقاليم الغرب ، والشمال الشرقي .

وعلى هذه الخريطة للاتجاهات ، لم يكن في وسع آينهاور إلا أن يلعب على تركيبة الوسط ، الأمر الذي قام به غريباً ، بإعلانه أنه من الواجب على الجمهوريين أن يكونوا « معتدلين تقدميين » ، وبتمديد مثله الأعلى على أنه « لاتجاه محافظ ديناميكي » . ولكن تركيبة الوسط هذه لم يكن من السهل تحقيقها بسرعة ؛ ولذلك فإن آينهاور لم يتمكن ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ ، من أن يحافظ ، وبسبب الإنقاسات وسوء نية الكونجرس ، على أى من وعوده الانتخابية ، فيما عدا أنه أعطى الولايات ، وليس للدولة الفيدرالية ، ملكية بترول تحت البحر الذي كان قد اكتشف أمام سواحل كاليفورنيا وسواحل خليج المكسيك ( قانون الاراضى الغارقة - مايو ١٩٥٣ ) .

ولسكنه نجاح أكثر من ذلك مع الكونجرس المنتخب في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ ، حينما فهم الزعماء الديمقراطيون رايبن وجونسون أنه يرغب في الاحتفاظ بقانون العدالة ، ويرغب في تحسينه . وكانت الإجراءات الجزئية ، مثل منح القروض من أجل بناء المساكن ، وإنشاء الدولة الاتحادية للطرق الواسعة ، وتحسين الحد الأدنى المضمون للأجور ، والتوسع في حجم المستفيدين المحدد للضمان الإجتماعي ، ومضاعفة مصروفات الدولة من أجل الصحة العامة ثلاثة أضعاف ، كلها تقدم عمل ترومان . ولقد بدأ الرئيس في التعامل منذ عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧

مع مشكلة التعليم ، التي كانت قد بدأت في إثارة قلق الرأي العام ، بسبب تزايد أعداد التلاميذ والطالب في المؤسسات والمنشآت القديمة والضيقة والقليلة العدد ، وقلة الموارد في الميزانيات المحلية ، ولكن المشروعات بالقوانين التي كانت تهدف تحميل الميزانية الاتحادية بجزء من المصروفات التي لم يكن في وسع الولايات دفعها ، أبعدها أغلبية أعضاء الكونجرس . والواقع أن البعض كانوا يخشون من لزيادة السلطة الاتحادية ؛ وكان الآخرون يخشون من حدوث منافسة لاعتقدوا أنها ستكون خطيرة ، مع المدارس الدينية ؛ هذا علاوة على وجود غيرهم رأوا في ذلك محاولة ملتزمة لفرض القضاء على التفرقة المنصرية على مدارس الجذب . وكان من اللازم الوصول إلى صدمة السبوتنيك حتى يفيق عدد من الأمريكيين المشكلات ، ويفقدوا هدوءهم ، ويهاجموا ما أسماه كارثة التخلف للعلوم الأمريكية بالنسبة للعلوم السوفيتية وبعد أن دفع الرأي العام الكونجرس ، اضطر إلى أن يصوت على قانون التعليم الدفاعي الوطني ( ٢ سبتمبر ١٩٥٨ ) ، والذي كان اسمه كيهي الدلالة : وبوضعة الدفاع الوطني في المقام الأول ، تمكن الرئيس من أن يحصل من ذلك الكونجرس المتردد على ما كان قد اقترحه من قبل ، ولكن بدون جدوى : إعطاء الدولة الاتحادية ميزانيات لتجهيز مؤسسات التعليم بالمعامل والادوات المدرسية ، وإعطاء قروض للطالب ، ومكافآت لتوئك الذين يرغبون في العمل في التدريس فيما بعد .

وكان الشيء الأكثر ميزة بالنسبة لموقف الرئيس آيزنهاور هو أنه كان أول رئيس تمكن من جعلهم يصوتون على قانون بشأن الحقوق المدنية ، وفي صالح حقوق الزوج ، وهو الذي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٧ . وأنشأ هذا القانون لجنة للحقوق المدنية مكلفة ببحث كل اعتداء على حقوق التصويت ، أو عدم المساواة أمام القانون بسبب الجنس ، أو اللون ، أو الدين ، أو الأصل .

الوطني . وبعد ثلاثة أعوام ، تم إكمال بقانون جديد أعطى المحاكم الاتحادية سلطة تعيين محققين من أجل بحث شكاوى كل من يمنع من التصويت بسبب الجنس أو اللون .

وإذا كان الكونغرس قد وافق على التصويت على هذا التشريع ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن مشكلة السود كانت قد طرحت من جديد ، بقرار كبير الأهمية من المحكمة العليا ، وهو القرار الذي هاجم شرعية الصيغة ومنفصلين ولكن متساويين ، والتي كانت قد بنيت عليها تشريعات التفرقة العنصرية ، وأعلن بإجماع الأصوات ، أن التمييز العنصري في المدارس العامة يتعارض مع الدستور (١٧ مايو ١٩٥٤) . ومع ذلك ، فإن المحكمة قد تركت للسلطات المحلية أمر إختيار الفرصة ، وسرعة القرارات التي تتخذها من أجل القضاء على هذه التفرقة . وبعد ذلك ، قامت المحكمة العليا ، وبسلسلة من التصريحات ، ببدء القضاء على التمييز العنصري إلى كل الأماكن العامة ، مثل المنزهات ، والساحات البلدية للجواف ، والشواطئ ، والمطارات ، وغطات السمك الحديدية ، والأتوبيس ، وكذلك المساكن البلدية .

واشعلت قرارات ١٩٥٤ الجنوب ، حيث كان التمييز قد بقي في العادات ، وعلى العكس من الشمال ، وحيث كان البيض ، والسود منذ الحرب قد تعودوا شيئاً فشيئاً على أن يعيشوا معاً . واضطر المعتدلون ، الذين كانوا قد أصبح لهم وزنهم ، إلى السكوت . وفي أثناء الصيف تشكلت جمعيات « مجالس المواطن الأبيض » ، التي ، على العكس من الكوكلاكسي كلان ، تنازلات عن استخدام العنف والإرهاب ، ولكنها استخدمت الدعاية والإثارة .

وإذا كانت ولايات الحدود في الجنوب قد وافقت مظهرياً ، محقة من نظام ١٩٥٧ . حملة « قبول - بدمية » في كارولينا الشمالية ، وتينيسي ، وأركانساس

وفي تكساس ، ففي أقصى الجنوب قامت السلطات المحلية والمجالس التشريعية بالتصويت على قرارات وعلى قوانين تأمر الموظفين بإغلاق المدارس بدلاً من قبول السود . فأصبح عليهم حينئذ أن يصطدموا بعمل العدالة الاتحادية المكلفة بتطبيق قرارات المحكمة العليا . ووقعت أحداث عديدة ، والتي كان أشدها خطراً حادث لیتل روك ( أركانساس ) . وبعد أن كان الرئيس قد حاول أن تستخدم المصالحة ، تجاه الحاكم فوبوش Faubus ، لإضطر نتيجة لعناده وبسبب الموقف المهدد لجزء من الأهلالي إلى أن يرسل ألف من المظليين من القوات الإنحاديّة لكي يحموا تسع تلاميذ سود قبلوا في المدرسة الثانوية في المدينة . وبعد تطورات مختلفة ، تمكنت مدرسة لیتل روك من أن تعمل لإبتداء من عام ١٩٦٠ على أساس القبول الجزئي للسود .

وفي هذا التاريخ ، وبعد ست سنوات من محاولات تطبيق قرار المحكمة العليا ورغم المجموعات الضخمة لموظفي القضاء الفيدرالي ، كان الجنوب يضم ٦٠٪ من التلاميذ السود المقبولين في المدارس التي وافقت على مبدأ قبولهم . ومع ذلك فإن كل هذه المدارس كانت توجد كلها تقريباً في ولايات الحدود ؛ أما كارولينا الجنوبية ، وألاباما ، وميسيسيبي فإنها رفضت كل حل وسط ولم تقبل الزواج سق من الناحية الرمزية .

ولذلك فإنه لم يكن مثيراً للدهشة أن يقرر بعض زعماء الزواج أن يبدأوا أنفسهم العمل . وعملوا ولكن بدون استخدام للعنف ، والمثل عليه ما كان ينصح به الراعي مارتن لوثر كنج Martin Luther King والذي من أجل أن يحتج على التفرقة في حافلة مدينته منتجو مری ( ألاباما ) فكر في أن يقوم بعملية مقاطعة جماعية من بجانب الزواج لهذه الوسيلة من وسائل النقل ( ١٩٥٥ ) . وبعد عام من الصراع ، اضطرت شركة الحافلات الي التراجع ، وصدر حكم قضائي يمنع

التمييز العنصرى فى حافلات هونجوى مرمى . وبوحى من هذا المنجاس ، قام التلاميذ السود بانتهاك على ومتكرر ، وإن كان بطريقة سلمية ، للقواعد المخالفة للتمييز العنصرى ، وهاجموا بنوع خاص المطاعم الموجودة فى المحلات الكبيرة وبدأت الحملة فى كارولينا الشمالية ، وإنتهت بإلقاء القبض على عدد كبير من التلاميذ ؛ ولكن الشركات صاحبة المخازن الشعبية اضطرت إلى التراجع بسرعة . وهكذا ، وعند نهاية الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور ، بدأ أن وقت فرض الوصاية قد إنتهى ، وكان الزوج قد بدأوا فى أخذ مصيرهم فى أيديهم .

وفى ميدان العلاقات الدواية ، أعطى الرئيس كل ثقتنه لوزير خارجية فوستر دالاس Foster Dulles الذى بدأ فى إعادة النظر فى مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وبدلاً من الاحتماء ، إستخدم سياسة الضغط ؛ وكانت وسائله تتمثل فى دبلوماسية حافة الهاوية ، ونظرية العقاب الجماعى . والواقع أن هذا التحرر فى التكتيكات المثيرة كان يغطى سياسة غير وانقة ، وتختلف قليلاً فى عمقاتها عن سياسة ترومان ، ولكنها كانت سياسة تشير القلق بالنسبة للجميع ، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة . ومن بين هؤلاء ، إستكت فرنسا وانجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسى والديماغوجى على مغامرة الموييس ، وفى نفس الوقت ؛ أنت عملية تحرير ، شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكى فى وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية فى ألمانيا الشرقية ، ثم فى بولندا والمجر ؛ أما والعقوبات الجماعية ، فإنها قد إنتهت فى وقت ديان بيان فو ؛ وأما لفظ إعادة تقييم ، السياسة الأمريكية فإنه قد إختفى من اللغة . والواقع أن فوستر دالاس لم يكن هو الذى يعطى الدروس ولا النبى الذى ينصح بالخط الاخلاقى ، ولكنه كان قلقاً وحذراً ، ويبدو أنه كان فى غالب الاحيان متضيقاً من عدم تأكد وعدم تجانس خصمه ؛ وهو الاتحاد السوفيتى بعد ستالين .

وظهر الإستمرار مع سياسة ترومان بشكل أكثر وضوحاً في الأوقات الأخيرة من الفترة الرئاسية الرئيس أيزنهاور . ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقديم ونظرية ، لا بمناسبة شئون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها ، في الشرق الأوسط . وشرحها يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونجرس ، الذي سمح له في هذه المنطقة بأن يستخدم ميزانيات كبيرة من أجل تقديم معونة إقتصادية وعسكرية ، وأن يمنح بنوع خاص معونة عسكرية لكل دولة مشتبكة مع عدوان شيوعي ، وتطالب ذلك ، وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره الأسطول السادس بإزالة ٨٠٠٠ جندي في لبنان لكي يحمي هذه الدولة من طمرحات عبد الناصر (١) الذي كان يخطط بتأييد الإنحداد السوفيتي ( ١٥ يوليو ١٩٥٨ ) . ورغم تهديدات كروتشيف Khrouchtchev فإن هذا التدخل الأمريكي في لبنان كان يمثل نجاحاً .

ولقد أعيد انتخاب أيزنهاور بدون صعوبة في عام ١٩٥٦ ضد نفسه الخصم الديمقراطي أدلاي ستيفنسون ، وكان ذلك يرجع لمحبته الشخصية ، وكان الرئيس أيزنهاور متصلاً ومنهقداً من جانب المثقفين ، وعرف حتى نهاية مهدة رئاسته الثانية ، وبعدها ، شعبية حقيقية بين الجماهير . والدليل على ذلك يتمثل في ذلك الشعور الذي إجتاح البلاد عند سماع خبر الأزمة القبلية التي أجبرته على الرقود في عام ١٩٥٥ ، ثم العملية الجراحية التي إضطر لإليها في العام التالي . وكانت هذه الشعبية ترجع الى خصائصه الإنسانية ، وأمانته ، وبساطته ، أكثر من أنها كانت ترجع إلى صفاته كرجل دولة ، رغم أن هدومه وموهبته كرجل تنظيم قد خدمته كثيراً .

(١) وجهة نظر المؤلف : تستعني المناقشة ( المبرر ) .

وخلال كل فترة رئاسته ، وبالنسبة لعدد الأثريين الصغيرتين في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨ والتي تلت كل منها إستعادة قوية للغاية ، كان من حظه أيزنهاور أن يدير دولة في قمة الإزدهار الإقتصادي . وإذا ما حارلنا عمل حساب ختامي أمريكي صوب عام ١٩٦٠ ، فإن بعض المقارنات مع فترة ما قبل الحرب تظهر بسرعة هذه التغيرات العميقة . ففي ميدان الزراعة ، مثلاً ، الذي أصبح ينتج في عام ١٩٦٠ كميات أكبر من المواد الغذائية (٦٠٪ زيادة) عما كان ينتج في عام ١٩٤٠ ، بينما كان عدد وحدات الاستثمار قد انخفضت من ستة ملايين إلى أقل من أربعة ملايين ؛ وفي ميدان إجمالي الإنتاج مادام لإجمالي الإنتاج القومي قد ارتفع من ٢٣٤ مليار دولار (مذكوراً بقيمة عام ١٩٦٠) إلى ٥٠٣ في عام ١٩٦٠ ؛ وفي ميدان الإثراء مادام الدخل المتوفر للفرد زاد بمقدار النصف . وحركات السكان أنفسهم ، ورغم كونها أكثر بطءاً أظهرت تغيرات لها قيمتها . زيادة في أول الأمر لعدد المواليد ، التي تسير مع نهاية الحرب وتحفظ بهاقتها حتى في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ حتى أن بمزج السكان زاد بمعدل لم يكن مغروفاً منذ عام ١٩١٠ . وفي وفي عام ١٩٦٠ أصبحت الولايات المتحدة تشتمل على ١٨٠ مليون نسمة من السكان ، أي ما يقرب من ٥٠ مليون زيادة عما كانت عليه في عام ١٩٤٠ . وزاد نصيب الأشخاص المسنين بسبب التحسن المستمر للصحة العامة ، والاختفاء شبه التام للأمراض الميكروبية . وكان جزء من هؤلاء المسنين يفسح ، بعد حياتهم النشطة ، إلى المناطق ذات المناخ اللطيف ؛ هاتسبين في النمو المستمر لولايات « حزام الشمس » مثل كاليفورنيا (التي تضاعف عدد سكانها من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٦٠) ، ونيو مكسيكو (+ ٨٠٪) ، وأريزونا (+ ١٦٠٪) ، ونيفادا (+ ١٧٠٪) ، وفلوريدا (+ ١٦٠٪) . وزادت كذلك سرعة النمو العمراني . ففي عام ١٩٤٠ كان ٥٦٪ من

الأهالي يعيشون في المدن ، وأصبحوا في عام ١٩٦٠ ، ٧٥ ٪ . ولكن ، ظهر في المناطق العمرانية ، تدهور مركز المدن الكبيرة ، والتقدم الضخم للضواحي . فمن ١٣ مليون مسكن في في المدن من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ كان ١١ مليون قد بنيت في الضواحي ؛ وفي مدة عشر سنوات ( ١٩٥٢ — ١٩٦٢ ) ترك مليون ونصف مليون شخص نيويورك لكي يعيشوا في مناطق الضواحي . وهذه الظاهرة تسببت في مولد نوع جديد من الأمريكيين سموه « سكان الضواحي » ، وكانوا يهربون من الضجيج ، والإزدحام ، والأدخنة الصناعية ، وتوترات قلب المدينة ، لكي يحددوا في فيلاتهم الجميلة ، وحدائقها المنسقة الهادئة ؛ الهواء النقي والراحة ، والاسترخاء ، وسحابة لطيفة للمجموع . ولم يحددوا في غالب الأحيان ، وبالنسبة للرجال ، سوى متاعب الذهاب والعودة ، صوب وسط المدينة ، وحيث بقيت مكانهم ؛ وبالنسبة للسيدات العزلة والضيق تقطعها مسؤوليات توصيل الأولاد إلى المدارس . ولكن الحركة صوب الضواحي كانت بدرجة من القوة ، حتى أن بعض المراقبين لم يترددوا في التنبؤ ، في سنوات الخمسينيات ، بأنه ان يبقى في المدن بعد ذلك سوى الأغنياء جداً ، والفقراء جداً .

وتأثير آخر لزيادة السكان كان هو تقليل النصيب الذي كان للمهاجرين في المجتمع الأمريكي . ففي عام ١٩٤٠ كان واحد من كل أربعة أمريكيين يأتي مباشرة من أسرة مهاجرين . وبعد عشرين عاماً لم نعد نجد سوى واحد من كل ستة .

وفي ميدان الإقتصاد ، كانت الظاهرة الأساسية أثناء هذه الفترة هي المسكاة الضخمة التي أخذتها المشروعات والمؤسسات الكبرى . وفي وقت القانون الجديد كان المشروع الكبير هو العدو العام وفسكر الكثيرون في ضرورة تحطيمه . ولكن رغم مهاجمة المشروعات الكبرى لأنها أصبحت « ماردة » ، فإنها لم تختف



بتأثير ضربات القانون الجديد ، بل أنها أصبحت فوق الناردة ، ، وأمام عدم المبالاة للعامة ، والرضا الكبير لرجال الإقتصاد . والسنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٦٠ سميت في بعض الحالات بأنها سنوات الانفجار الخاصة بالاتحادات الكبرى . وسبب هذا الانفجار يرجع أولاً وبنوع خاص إلى الحرب ، والتي لم يعد في أثنائها البطل في الشئون المدنية هو صاحب المثل العليا في القانون الجديد ، ولكن صاحب العمل الخشن الذي يمكنه صنع عربات النقل والديابات بالآلاف ، والطائرات بالمئات ، ورجاء بعد ذلك إعادة التسليح التي حدثت وقت حرب كوريا ، وأخيراً ذلك النسابق إلى الوسائل الضخمة التي يتطلبها لاستكشاف الفضاء . وكان من الضروري ، من أجل المحافظة على التنافس مع الاتحاد السوفيتي ، الإعتراف بأن الأمر ان تعود إلى المستوى الماضي . وكان من الضروري كذلك تغيير حالة التفكير ، والإعتراف بأن العقلية المصلحة في سنوات الثلاثينيات تنمحي أمام فكرة القوة والفاعلية ، والتي كانت عزيزة على أمريكا ، منذ وقت بعيد .

وكانت النتائج عند نهاية سنوات الخمسينيات مثيرة . ففي ميدان المشروعات الصناعية وحدها بلغ التركيز درجة أن الـ ٥٠٠ مشروع الأكثر أهمية كانت تقوم وحدها بما يقرب من ثلث كل نشاط الشركات الصناعية . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه من بين هذه المشروعات الخمسائة ، كان هناك خمسون وهم الأولون من بينها ، يحقون رقم أعمال يساوي رقم أعمال الـ ٥٠ الآخرين ، وأن أربع العشرة مشروعات الأولى تساوي أربع الـ ٩٠ الأخرى . فإذا ما أخذنا في الاعتبار ، علاوة على ذلك ، القطاع المصرفي ، والنقل ، والطاقة ، وتجارة التجزئة ، فيمكننا أن نزل على رأس الإقتصاد الأمريكي ما يقرب من ١٥٠ ما فوق المارد ، ( ٥٠ مشروعاً صناعياً ، ٤٠ مصرفاً ، ٢٠ شركة تأمين ، ١٠ منظمات تجارية ، ١٠ شركات نقل ، و ٢٠ شركة خدمات عامة ) تحقق رقم

أعمال يساوى أو يزيد على مليار دولار . وهؤلاء هم سادة إقتصاد الولايات المتحدة .

ولكن في نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه المجموعة الصغيرة من المشروعات التى تتمتع بقوة كبيرة داخل نطاق ذلك الإقتصاد الذى يمر بمرحلة توسع ، حدث تغيير رئيسى بين رجال الإدارة . فعلى رأس هذه المشروعات فوق الماردة لم نجد نجد كثيراً هؤلاء الرجال الخارقين للعادة فى القرن التاسع عشر ، مثل أميرة كارنيجى Carnegie أو روكفلر Rockefeller ، ولكن بمجموعة أخرى من الرجال ، المديرين ، وهم مديرون بدون أسماء ، وليسوا أصحاب عمل فى مشروعاتهم ، بل موظفين ، يتقاضون رواتب ، ووصلوا إلى القمة بكفاءاتهم وتعليمهم ، وجاء عدد قليل منهم من البورجوازية العليا أو من أسر أصحاب الصناعات ، وعدد لا يمكن أهمله من بينهم من مستويات فقيرة ، وغالبيةهم من الطبقة المتوسطة . والنتيجة من بين رجال الأعمال لم تعد أسروية ؛ وأصبحت تشكل ما أسماه البعض « إدارة ذوى الجدارة » . وهم يختلفون عن كبار بارونات العهد السابق ، ويبدو أن إيديولوجيتهم تتمثل فى الاتجاه المحافظ دون تعارف ، فهم مستعدون للقيام بدورهم فى العمل الحكومى من جانب ، وفى عمل نقابات العمال من جانب آخر .

وظلت غالبية المشروعات الأمريكية تتمثل حتى قرب عام ١٩٦٠ فى المشروعات المتوسطة ، والى بلغ عددها ما يقرب من مليون ، وبمجموع خاص بما يقرب من عشر ملايين مؤسسة ، وحائزات ، ومكتب ، ومشروع حرفى . وكانت عقلية أصحابهم ، وغيرهم ، أقل تفتحاً ، وفى بعض المجالات محافظة إلى حد بعيد . وكان المشرفون على هذه المؤسسات هم المتحدثون الرسميون للمعارضة ، لكل توجه حكومى ، وانكل تخطيط ، ولاندخل الدولة والاستثمارات العامة ، ولإجراءات

التأميمات الاجتماعية ؛ وكانت توجد بينهم كذلك معارضة الاتجاه النقابي بشكل واضح. في سنوات الخمسينيات. وكان الاتجاه النقابي الذي سجل تقدماً كبيراً في عام ١٩٣٥، وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد النقابيين ٣٧٠.٠٠٠ و حتى عام ١٩٤٥. وحيث ارتفع عددهم إلى ١٥ مليون ، قد زاد كذلك بعد الحرب . وكان الإنذفاع الذي حدث بين المركزين النقابيين ، الـ A. F. L. و C. I. O. والذي تم في شهر فبراير ١٩٥٥ قد أعطاها إزدهاراً جديداً ، وأوصل عدد المنضمين اليها بعد إتحادها إلى ١٨ مليون ونصف مليون نقابي .

ولكن تدهور الاتجاه النقابي بدأ منذ ذلك الوقت ، فارتفع عدد الأعضاء إلى ١٨ مليون ، وقلت هيبة المنظمة ، وظلت وسائل عملها ضعيفة نتيجة الاحتفاظ بقانون تافت — هارتلي ، وقلت فاعليتها إلى حد خطير نتيجة لمقاومة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حتى أن بعض الأمريكيين بدعوا في التحدث عن دهنلية الاتجاه النقابي .

وكانت أسباب هذا التدهور عديدة: فكان هناك أولاً الرخاء وارتفاع مستوى المعيشة ، الذي حول الكثيرين عن العمل النقابي ، وكذلك التغييرات التي حدثت في التكوين الاجتماعي ، والتراجع النسبي في عدد العمال اليدويين أو أصحاب الياقات الزرقاء ( ٠.٦٢ / من جمهور الإجراء غير الزراعيين في عام ١٩٤٠ ، و ٠.٥٤ / في عام ١٩٥٧ ) في صالح أصحاب الياقات البيضاء ، الذين كانوا أكثر استقلالاً وأكثر صعوبة في منضمهم إلى الحركة النقابية . ولكن يبدو أن الأسباب العميقة كانت تتمثل في قدم الزعماء ، ودخول البيروقراطية إلى النظام النقابي ، والفاصل المتزايد بين الأعضاء السابقين والمنضمين الجدد وذلك دون أن نجسب، في حالات استثنائية ، الفساد المتزايد لبعض القادة . وبالتالي كيد كانت روح العصابات منذ وقت طويل قد دخلت إلى النقابات، وبدل على ذلك المثل المؤسف لعمال المواني ؛

وما دامت النقابات ، في تطبيقها لإجراءات القانون الجديد ، وقانون العدالة ، قد احتفظت بمبالغ ضخمة لا تمثل مجرد إشتراكات الأعضاء بل كذلك رصيده النقاعد ، فإن الإغرامات أصبحت أضخم . ولما قام مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة تحقيق ، في شهر يناير ١٩٥٧ ، كان نشر أعمالها يمثل اكتشاف عالم من المخازي ، وأعمال العنف والجرائم . وكانت أظهر الحالات هي حالة نقابة سائقى سيارات النقل التى أنقمت كاهل رئيسها دافيد بك David Beck بقائمة كبيرة من أعمال النصب ، وإختلاس الأموال والإحتيالات ، وحق عمليات الإرهاب ، حتى أنه اضطر إلى تقسيم إسمعائله ؛ وظهر خليفته جيمس هOFFA James Hoffa أكثر انحرافاً منه . ولما تمزج الكونجرس هذه الحقائق لكي يصدر قانون خاص بالاخلاقيات ، الذى زاد من خطورة قانون تافت — هارتلى إلى درجة كبيرة .

وأدى تدهور الحركة النقابية وقوة العمال ، وتزايد قوة المشروعات فوق الماردة والنصيب المتزايد للانفاقات العسكرية في الميزانية بأحجام ضخمة (٩ مليارات دولار في ١٩٣٩ ، ومائة مليار في عام ١٩٦٤) ، وكذلك أهمية مشكلات الدفاع الوطنى ، في سنوات الخمسينيات ببعض المثقفين إلى أن يتصوروا أن السلطة سوف تقع في أيدي أولئك الذين أسهموا بالمركب العسكرى الصناعى ، وهى التسمية التى كررها الرئيس اينهاور عند قرب نهاية فترة رئاسته . ومع ذلك فإن آخرين قد حاربوا بعنف هذه النظرية وذكروا أنهم لم تكن هناك نخبة متجانسة في البلاد ، وأن المسافة بين الأمر القديمة أصحاب المشروعات وبين المديرين الجدد كانت تستمر في الإتساع ، وأن القرارات السياسية أصبحت تؤخذ مع الزمن بدرجة أقل بواسطة من يسمون د صقوة السلطة ، وأنها تلتج عن مفاوضات وحلول وسط تتم بين قوى عديدة ومختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات .

ونشج عن ذلك ظهور نظرية تؤيد هذا الاتجاه الفكرى ، ومبنية على فكرة تعدد مراكز أخذ القرار .

وأكثر عمومية من ذلك أن أحد المتخصصين فى العلوم السياسية ، وهو روبرت لين Robert Lane قد ذكر فى نفس الوقت بأن هناك تقارب بين المواطنين والحكومات ، وأن هناك ارضاءات متزايدة فى أن يخرج الأمريكيين من وجودهم ، يرضاهم فى غالب الامر ، ورغمأ عنهم فى بعض الحالات ، بمطالب تؤدي إلى النجاس الإجتماعى : وفقدأ رجل الشارع فى عصر الرخاء ، فى أن يحدد بعض الدوافع للأمل وللسلام ، وللتأمين الذى يصب عنه بأسلوب سياسى أقل ضخامة . وكان هذا النضج للشعور الأمريكى التقليدى هو أحد خصائص بداية سنوات الستينيات فى الولايات المتحدة .

### ٢ - ماكميلان والاتجاه المحافظ المجدد :

خلال ست سنوات (١٩٤٥ — ١٩٥١) أظهر حزب العمال قدرته على الحكم ، من جانب بالتحلى عن إتهامه المسالم المثالى لفترة ما قبل الحرب ، ومن جانب آخر يتصوره لإجراءات إقتصادية وإجتماعية كان كل العالم بما فيه خصومه قد قبلها ، لفترة من الزمن . ولكنه بعد هزيمته الإنتخابية لم يعد لديه الكثير لى يقترحه ، أو على الأقل لم يعد فى وسعه أن يوفى بين عناصره حول برنامج محدد . وفى الوقت الذى حاول فيه المعتدلون ، وحول القدماء ، مثل موريسون ، وأتلى ، والجدد جيتسكل وحول شعار تدعيم الإصلاحات التى حققوها ، لإقترح أنصار بيفان « إشتراكية ديمقراطية » مع إصلاحات جديدة ، وتأمينات جديدة ، وبمثل أعلى لمجتمع إشتراكى وزادت خطورة هذه الإنقسامات العميقة بين العمال بعد تعيين أتلى فى مجلس اللوردات (١٩٥٢) وحتى فى عام ١٩٥٦ ، حين زاد بيفان تعقلا . ومنح ذلك للمحافظين فرصة فريدة للبقاء فترة طويلة فى السلطة ، خاصة وأنهم

عزفوا جيداً لإختيار الوقت اللازم لحل المجلس ولكسب الإنتخابات . وكان هذا هو ما عملوه فى شهر مايو ١٩٥٥ (أغلبية ٦٠ مقعداً) وفى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (أغلبية ١٠٠ مقعد) وفى خلال ثلاثة عشر عاماً (١٩٥١ — ١٩٦٤) مارس حزب المحافظين إذاً السلطة فى ظروف مواتية للغاية .

وفى مواجهة هذه الإنقسامات لمعارضة العمال ، كان حزب المحافظين متحداً بصلاية خلف زعمائه ، والذي لم يكن قد إختارهم بل كانوا قد فرضوا عليه ، حسب التقاليد ، من أعلى : فإختار تشرشل إيدن لى يخلقه ، وهو الذى أوصى بدوره على ما كميلان ، والذي إختار بدوره لورد هوم . Home L.

وكانت عودة تشرشل إلى السلطة فى ٧ أكتوبر ١٩٥١ بدون دلالة كبيرة ؛ فكان هذا الرئيس العجوز للحرب يمثل ، وكان له ٧٦ عاماً ، وبالنسبة لمواطنة شخصية فى خريف الحياة ، لها هيبة لا تقارن ، ولكنها كانت لا تتفق مع العصر . واكتشف الانجليز رمز العصر الجديد فى العام التالى فى ملكتهم الشابة اليزابيث التى جاءت إلى العرش بعد والدها جورج السادس ، الذى توفى وعمره ٥٦ عاماً . وكان وصول هذه السيدة الصغيرة إلى الملك قد ضمن للتاج إعادة كسب شعبية بدرجة كبيرة .

ونتيجة لإصابة تشرشل بأزمة قلبية فى شهر يونيو ١٩٥٣ ترك فى حقيقة الامر السلطة ، ورغم إحتفاظه بمركز رئيس الوزراء ، لانتونى ايدن ، وزير خارجيته ؛ ونتيجة لإصرار المعيطين به ، قبل رغماً عنه أن ينسحب (١٩٥٥) . وكان قد بلغ الثمانين ، وفى ٧ أبريل أصبح ايدن رئيساً للوزراء قانوناً ، بعد أن كان كذلك بالفعل ، لمدة عامين من قبل .

ولما كان يميل ، بذوقه ، صوب المسائل الدبلوماسية التى كان يعرفها بشكل متقن لمدة تزيد على عشرين عاماً ، عهد أنتونى ايدن بوزارة الخارجية إلى هازولد

ما كميلان نخلال بضعة أشهر ، ثم إلى سلوين لويد ، الذي لم يترك له أية مسؤولية .  
وسرعان ما ظهر أنه رئيس وزراء صارم ومحب للسلطة ، وأنه نتيجة لذهنه القوي  
في معاونته وربما في نفسه ، فرض على نفسه مسؤولية ضخمة . وكانت البداية  
براقة : فنذ ربيع ١٩٥٤ قام بدور فعال للغاية في مؤتمر جنيف بشأن المسائل  
الآسيوية ، وسمح لمندوفرانس بوضع حد لحرب الهند الصينية . وفي العام التالي  
وفي مؤتمر جنيف الثاني ، المسمى مؤتمر القمة ، شارك خيالات الثلاث الكبار  
الآخرين ، تلك الخيالات التي سرعان ما تبددت بفشل مؤتمر وزراء الخارجية  
الأربعة في شهر نوفمبر ولكن المغامرة الكبيرة بشأن السويس ( أكتوبر ١٩٥٦ )  
إنتهت بكارثة : تراجع يمثل مصيبة ، والحليف الفرنسي حاق من تركه بفرده ،  
ودول الكومنولث متقسمة على نفسها ( الهند والمستعمرات السابقة في جنوب شرق  
آسيا تصبح بتجدد الروح الاستعمارية ) و برلمان يضيق بأنه لم يأخذ رأيه ، وحزب  
محافظين على وشك التمرد مع مجموعة متمردى السويس ، وكان البعض يطعنون  
في المحاولة ، والآخرين يطالبون بالتخلي عن الحملة وبسحب القوات ، فكان بكل  
شيء يبدو على أنه يطالب بتغيير رئيس الوزراء . ولكن مجسات الرأي بدت على  
أنها تشير إلى أن الأغلبية كانت تؤيده وقت الأزمة . وكان هو نفسه يعتقد بأنه  
قد فتح أعين الغرب على ضرورة مراقبة شؤون الشرق الأوسط عن قريب ،  
وبدا أن تعريف نظرية أينهارت ، قد أعطته حجة في ذلك . وإذا  
كان في آخر الأمر قد قدم استقالته في ٩ يناير ١٩٥٧ فان ذلك لم  
يكن من أجل أن يعترف بفشله ، ولكن لأن مرضاً خطيراً كان يجبره  
على الانسحاب .

وكان لخليفته هارولد ما كميلاني ٦١ عاماً ، وحياة سياسته حافلة  
وراءه . وكان من أسيرة نمت ثروتها في الأعمال ، وبعد دراسته في

إنيون واكسفورد إختاره تشرشل فى عام ١٩٤٢ لانيام بذلك الوظيفة الدقية  
كوزير مقيم فى القيادة العامة للعلماء فى شمال غرب أفريقية . ولانتخب نائباً فى  
عام ١٩٤٥ ، وأصبح وزيراً للجو فى نفس السنة ، وأدار منذ عودته للسلطة مع  
المحافظين وزارات الإسكان ، والدفاع الوطنى ، والخارجية ، والمالية . وكان رئيس  
الوزراء الجديد بإصراره وهدوءه ، وذكائه ، وفاعليته ، يضيف إلى صفاته إنفتاحاً  
كبيراً للوسائل الحديثة فى العلاقات العامة . وتمكن من أن يعطى من نفسه ومن  
حزبه د صورة ، تشير الإعجاب وكسب إنتخابات ١٩٥٩ بنجاح باهر . وحصل  
فيها حزب المحافظين ٣٦٥ مقعداً من ٦٣٠ ، وأصبح له مع ٤٩.٩٪ من  
الاصوات الاغلبية المطلقة فى البلاد . وتحت إدارة ماكيلان عرف حزب  
المحافظين عودة لشعبيته تشبه تلك التى كانت موجودة فى سنوات ١٩٥١

— ١٩٥٤ .

وعند البحث عن آراء جديدة ، حاول ماكيلان أن يحدد خطوط الاتجاه  
المحافظ الجديد ، الذى يمكنه أن يتوافق مع الامال الجديدة للمجتمع البريطانى .  
وهذا ، الاتجاه المحافظ الجديد ، لماكيلان إدعى أنه يدافع عن النظام  
الراسمى ، ولكنها رأسمالية بعيدة عن مرحلتها للشرسة ، ومتوافقة مع  
دولة الرفاه . وكان ينوى أن يترك للمشروعات الحسرة القطاعات  
الاساسية ، وإن كان قد وافق على أن يقبل « العلاج الاشتراكى » ، حينما  
تكون المشروعات الخاصة قد أنمت خدماتها الاجتماعية أو يكون التركيب  
الاقتصادى يتطلب أن تصبح بعض قطاعات الصناعة « موجهة بطريقة تجعل  
الضرورات الاجتماعية يتفوق على مطالب الربح » . وكان المثل الأعلى  
للاتجاه المحافظ الجديد هو المجتمع التعاونى ، والتفكير الحر ، والذى يضع  
النجاح المادى والازدهار فى أعلى مكان ، والذى يحافظ على روح  
النظام والنقد .



وكان البحث عن آراء جديدة قد ترجم كذلك في ميدان نصفية الاستثمار. وبعد رحلة طويلة في الهند ، وفي الباكستان ، وسيلان ، وماليزيا ، وفي استراليا ، وزيلند الجديدة (١٩٥٨) عاد ماكميلان مع الاعتقاد بأن تلك التنمية الغامضة وغير المقولة لبنيان الكومنولث قد قوته بدلا من أن تعمل على إضعافه ؛ وبعد نهاية رحلة أخرى في إفريقية ألقي في مدينة الرأس خطبته الشهيرة التي تحدث فيها عن الريح المتغيرة ، والتي كانت ، بعد أن هبت على آسيا ، قد وصلت الآن إلى القارة الأفريقية .

ولاشك في أن إتخاذ رئيس الوزراء لهذا الموقف في صالح نصفية الاستثمار السريع في الاقاليم الأفريقية الخاضعة لبريطانيا ، كان نتيجة للتفكير الطويل في اضطرابات نيجيريا (١٩٥٨) ، وكينيا ، ونياسلاند (١٩٥٩) وكذلك في شئون الجزائر الفرنسية ، والكنغو البلجيكي . ولقد تبعه إصدار مجموعة من القرارات ، من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ ، منحت الاستقلال للصومال ، ونيجيريا ، وسيراليون وتنجانيقا ، وكينيا ، وأوغندا ، وجامبيا ، ونياسالاند ، وزنبار ، دون أن تذكر جمايكا وترينيداد وتوباغو . وكل هذه الدول ( وباستثناء الصومال ) ، والتي حصلت على استقلالها حديثاً ، احتفظت بعلاقاتها مع الكومنولث ، وذلك في نفس الوقت الذي قامت فيه حكومة دومينيون جنوب إفريقية ، والتي أصبحت جمهورية جنوب إفريقية ، بأخذ قرار لتركه . ولكن هذا النجاح الواضح للحكومة المحافظين سوف يتعرض للمساءلة نتيجة للصعوبات والاضطرابات التي سوف تعرفها الدول الأفريقية الجديدة ، والتي رجعت إما لعدم توفر النخبة المحلية ، وإما للمعارضات القبلية ، أو لضغط الأقلية البيضاء .

ولكن أشد الصعوبات ، التي كان على المحافظين الجدد مواجهتها ، خطورة كانت هي الصعوبات المتعلقة بالإقتصاد البريطاني . ففي الوقت الذي إدعوا فيه

أنهم يرغبون في أن يمنحوا بلدهم والتوسع دون إرتفاع أسعار، وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة سياسة ضبط توافقي، والتي بدلا من أن تستمر في طريقة منسجمة، لتحقيق وصفها المؤسف « بسياسة الفرملة والإطلاق ».

وكان على بيتر ثورنيكروفت Peter Thorneycroft ، وهو أول وزير خزانة في حكومة ماكينلان ، أن يحل أزمة ميزان المدفوعات لعام ١٩٥٧ . ومن أجل ذلك ، رفض حل تخفيض سعر الجنيه ، وإختار ، وهو يضحى بإصرار عن زيادة الدفاع عن العملة ، أن يمارس علاجاً قوياً لإنخفاض سعر العملة بواسطة سياسة العملات الصعبة ، ( رفعت أسعار الخصم في ٩ سبتمبر إلى ٧ ٪ إلى أعلى النسب ارتفاعاً منذ عام ١٩٣٠ ) . وكانت ضربة الفرامل هذه سبباً في تأخير الاقتصاد البريطاني ، في الوقت الذي كانت فيه دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تعرف توسعاً دون توقف ، ولم يقبلها كل الوزراء . ولذلك فإنه ابتداء من صيف ١٩٥٨ ، وبالنظر إلى الانتخابات العامة التي كان من الواجب عدم خسارتها ، بدأوا في تطبيق سياسة ارتخاء محسوب ( أي إطلاق ) ، وعن طريق هيثكوت أموري Heathcoat Amory ، وزير الخزانة الجديد . ولقد سمحت بإصلاح الميزان التجاري ، وإعادة دفع التوسع ، وتقليل تشدد الميزانية بتوزيع بعض الإعفاءات الضريبية على المنتجين . وكان عام ١٩٥٩ عام رخاء حقيقي كما يشهد بذلك شعار الانتخابين الشهير الذي أعانته رئيس الوزراء We never had it so good ( لم تكن أبدا بهذه الجودة ) . ولكنه كان من الصعب السيطرة على مثل هذا الرخاء الناتج عن هذا التوسع ، وإبتداء من عام ١٩٦٠ ، ونتيجة لتقدم سريع للغاية للاستهلاك ، وبالتالي للاستيراد ، أصبح الميزان التجاري من جديد مهدداً بالخطر . وأدى إرتفاع الأسعار الداخلية ، ولكن بنوع خاص إعادة تقييم المارك الألماني والفرنك ، في شهر مارس ١٩٦١ ، إلى

التسبب في أزمة عنيفة من المضاربات ضد الجنيه . وحصل سلوين لويدي Selwyn Loyd ، الذي جاء بعد أموري ، باتفاقيات بال ، على دعم مؤسسات الاصدار في الدول العظمى ، ولكنه اضطر الى أن يقدم للبرلمان خطة تقشف شديدة القسوة . وسمحت فرملة سلوين لويدي ، مرة أخرى ، بانطلاقة خليفته ريجينالد مودلنج Reginald Maudling . ولكن سياسة توسع هذا الأخير انتهت ، مرة أخرى ، الى تسخين الاقتصاد ، وتسببت في أزمة الجنيه الاسترليني الأكثر خطورة منذ عام ١٩٥١ ، وهي أزمة ١٩٦٤ .

وهكذا فشلت سياسة « الفرملة والانطلاق » . فباعطائهم الاولوية ، وبسبب قلة النقد وضعف الجنيه ، لتوازنات لفترات قصيرة دون أن يتركوا للدوافع الانطلاق الوقت اللازم لإعطاء كل تأثيرها ، وبأخذهم إجراءات مائعة متسعة تؤدي إلى وقف مفاجيء للتوسع ، مارس المحافظون سياسة أدت في نهاية الامر إلى الحكم على الاقتصاد البريطاني بالبقاء في ركود نسبي .

ومع ذلك ، فإن الوزيرين الآخرين للخزانة ، وهما سلوين لويدي وريجينالد مودلنج قد حاولا أن يوفقا بين السياسة الخاصة بالفرملة والانطلاق ، وبين برنامج لأمدة طويل . فقاما ، من ناحية ، بوضع الخطوط العامة لسياسة تخطيط تستوحى من الممثل الفرنسي ، وذلك بإنشائهم للجنة الوطنية للدخل ( National Income Commission ( N. I. C. ) ، والمجلس الوطني للتنمية الاقتصادية N. E. D. O. ، وينقديهم مشروع خطه لسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٦ . وحاولا ، من ناحية ثانية ، لإدخال بريطانيا العظمى في السوق الأوروبية المشتركة ( أغسطس ١٩٦١ ) . وأظهر فشل هذه المحاولة الأخيرة ، والذي أصبح شبيهاً برفض الجنرال ديغول ( المؤتمر الصحفي في ١٤ يناير ١٩٦٣ ) لزماء المحافظين أنه ليس في رسمهم الاحتفاظ بالروابط الاقتصادية مع الكومنولث والاحتفاظ

المركز المتميز لبريطانيا العظمى في التجارة العالمية ، في نفس الوقت الذي يحصلون فيه على ميزات الدخول في السوق المشتركة ؛ فكانوا يرغبون ، كما قالوا ، في الدخول إلى أوروبا . دون ادخار بخاروا أوروبا .

والجميع البريطاني في سنوات الستينيات . هو ثمرة التعديلات البطيئة ، ذات الشكل البنائي ، والديمقراطية السريعة ، المرتبطة بالبنيان الإقتصادي . وجاءت التعديلات البنائية من نمو الصناعة وبشكل ممتاز في القطاعات الأساسية مثل الكيمياء والكهرباء التي تستخدم الكثير من الموظفين والتقنيين والمهندسين وأكثر من الصناعات القديمة ، ومن النمو الأكثر سرعة من ذلك للقطاع الثالث ، وهو قطاع الخدمات ، المسمى بأصحاب « الياقات البيضاء » . وحدث ذلك بشكل أدى إلى أن نصيب الطبقة الوسطى في المجتمع البريطاني قد تزايد بنسب واضحة . وفي عام ١٩٥٤ قدر بونهام Bonham في كتابه « صوت الطبقة الوسطى » هذه الفئة الاجتماعية بما يعادل ٣٠٪ من السكان ؛ وفي أواسط سنوات الستينيات ارتفعت نسبة الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم ، وقت عمل الإحصاء ، من أبناء الطبقة الوسطى إلى ٥٠٪ ، وحقق إلى ٧٥٪ لدى من يقل عمرهم عن عشرين عاماً .

وهذه التغيرات العشوائية كانت مرتبطة بتقدم الإنتاج ، وهي التي سمحت بالدخول في « مجتمع الرفاء » ، وبزيادة الدخل ، الأمر الذي أدى إلى الدخول في « مجتمع الاستهلاك » .

وكان على زيادة الإنتاج ، ومع الأهمية التي كان قد وصل إليها ، أن يقلص نسبياً بالزيادات التي حدثت في الدول المجاورة . فجموع الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، قد ارتفع من معدل ١٠٠ في عام ١٩٥١ إلى معدل ١٢٣ في عام ١٩٦٤ ( تقدم بنسبة الثالث ) ؛ ولكنه ارتفع في نفس الفترة إلى معدل ١٦١ في فرنسا و ١٩٨ في ألمانيا الغربية . وكانت نتيجة هذا الفرق في السرعة هي أن نفس مجموع

الإنتاج القومي ، مقسوماً على الفرد ، ومعبراً عنه بالدولار ( الأمر الذي يسمح بمقارنة المستويات ) ، والذي كان في عام ١٩٥١ يضع المواطن البريطاني في مستوى أعلى من الفرنسي ، وأعلى من الألماني بكثير ، أصبح يضعه الآن ، وبشكل واضح ، في مساواة معها ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهكذا نجد أن تقدم الإنتاج كان إذن أقل سرعة ، في بريطانيا العظمى عما كان عليه في فرنسا ، وبذووع خاص عما كان عليه في ألمانيا ؛ ولكنه كان تقدم أعلى أي حال . وكان هناك تقدم كذلك ، وكبير ، في دخل أصحاب المراتب . ولقد حسبوا أن الأجر المتوسط الأسبوعي للعامل اليدوي قد تضاعف ٢٢ ضعفاً من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٤ ؛ ولما كانت أسعار المعيشة قد ارتفعت في نفس الوقت ، وبسبب انخفاض أسعار العملة ، بما يقرب من ٥٠ ٪ ، فينتج عن ذلك أن الأجر الفعلي ، أو القدرة الشرائية ، قد زادت بمقدار النصف ( وقد زادت بالتحديد بنسبة ١٤٦ ضعفاً ) . ومظاهر هذا التقدم متعددة ؛ والأكثر وضوحاً تتمثل في التوزيع الكبير للسيارات ( ٢٥ مليون سيارة في عام ١٩٥١ ، و ٨ مليون في عام ١٩٦٤ ) ، والتلفزيون ( مليون جم - از في عام ١٩٥١ ، و ١٣ في عام ١٩٦٤ ) ، والتليفون ( الذي تضاعف عدد أجهزته ) ، والتجهيز المنزلي . وزادت إنفاقات أوقات الفراغ بنفس النسب ، وفي عام ١٩٦٤ ، قام ٥ مليون بريطاني ، وثلاث أضعاف عام ١٩٥١ ، بقضاء عطلة في الخارج .

وكان هارولد ماكميلان وانتقاماً من أن حزب المحافظين قد أفاد من هذا الرخاء ، ونشر شعاره الشهير : « دلم تكن أبداً بهذه الجودة » ، وقت انتخابات عام ١٩٥٩ . وفي اليوم التالي لهذه الانتخابات المنتصرة ، رسم أحد رسامي الكاريكاتير رسماً يظهر رئيس الوزراء يستقبل في صالونه مدعوى الرخاء ، ( ثلاثة ، سيارة ، جهاز غسيل ، وجهاز تلفزيون ) ، ويقول لهم : « حسنأً أيها السادة ، لقد قمنا بعمل جيد » .

وأجبر الإرهاب والمرضى ذلك الزعيم اللامع على ترك منصب رئيس الوزراء في شهر أكتوبر ١٩٦٣ . وأظهرت عملية إختيار خلف له أن حزب المحافظين كان قد فشل ، رغم المظاهر ، في السير بخطوات التجديد . فالواقع أن ما كميلان ، رغم إستشارته لأعضاء حكومته ، وللمجموعة البرلمانية ، لم يقدر على أن يهتد بخلافته لا لبنتلر Butler الخالص ، ولا للشبان الذين كانوا يمثلون أمل الحزب . وإختار ، بين الخط المحافظ الأكثر قدماً ، أحد المعجبين الممتازين ، وهو اللورد هوم Home . وكان وزيراً منذ بضعة سنوات فقط ، وبدون أية خبرة في السياسة الداخلية ، وكان عملياً غير معروف للجماهير ، وكانت شخصيته غير قادرة تماماً على وقف تيار الإنصراف عن هذا الحزب الذي كان قد حكم منذ وقت طويل جداً في أيمن أولئك الذين حاولوا أن يحتفظوا بالمبدأ الأساسى للنظام الدستورى البريطانى ، في تناوب الأحزاب على السلطة .

وفى مواجهة لورد هوم ، ظهر هارولد ويلسون Harold Wilson ، الزعيم الجديد لحزب العمال ، كرمز لشباب جديد لاتجاه العمال . ورداً على شعار رئيس الوزراء « الرخاء مع حزب المحافظين » ، قام الثانى بنشر شعار « التجديد مع حزب العمال » ، ونجح ، وبنوع خاص مع البرامج التلفزيونية الممتازة ، فى أن يعطى من نفسه صورة التقنى المتفوق والنابه ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء له صفات الكمال . وجاءت إنتخابات ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ ، وأعطت لحزب العمال تقدماً بسيطاً وأغلبية صغيرة بأربع مقاعد فى مجلس العموم ، وأهت ثلاثة عشر عاماً من سيطرة المحافظين ، وأعدت نظام التناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين ، وتركزت للحكومة الجديدة الوقت ، كما قال المهزومين ، للبدء فى القيام بأخطائهم .

## ٢ - منزيس وأستراليا الليبيرالية :

كانت عودة روبرت جوردون منزيس Robert Gordon Menzies إلى السلطة في اليوم التالي للانتخابات التشريعية في شهر ديسمبر ١٩٤٩ — قد فتحت أمام حزب الأحرار ، أو الحزب الليبيرالى ، فترة حكم طويلة . فلقد ظل منزيس نفسه رئيسا للوزراء حتى شهر يناير ١٩٦٦ ، ولما تهرس — زبه فى كل الانتخابات العامة حتى تلك التى وقعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت حكومة منزيس ، نظريا ، حكومة ائتلافية ، تستند على الحزب الليبيرالى وحزب المزارعين ؛ ولكن الشخصية القوية للغاية لرئيسها وحرصه على ألا يرقى فى ظله منافس يمكن له لم يتركها لحلفائه إلا مكاناً بسيطاً فى العمل الحكومى .

ويمكننا تفسير الاستقرار السياسى فى سنوات الخمسينيات والستينيات بجمية منزيس ، وقوة أغلبيته ، وكذلك بضعف معارضة العمال . ولقد حدث ، بالفعل ، أن هذه المعارضة كان الفريسة الرئيسية والمباشرة لأحد أخطاء مفاوضات رئيس الوزراء فى مسألة معاملة الحزب الشيوعى الأسترالى . فى شهر أبريل ١٩٥٠ ، وفى وقت زيادة خطورة الحرب الباردة فى العالم ، قدم منزيس للبرلمان مشروع قانون لتحريم الحزب الشيوعى . وتمت الموافقة على المشروع فى ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ولكن المحكمة العليا أعلنت (١٩٥١) أن هذا القانون كان غير دستورى . فاستدار منزيس صوب جمهور الناخبين ، الذى رفض فى استفتاء ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ اقتراحه ، بأغلبية صغيرة (٥٠.٥٠٪ لا) فى حقيقة الأمر . ولم يكن الضحية الأساسية فى هذه المسألة هو منزيس ، ولكن حزب العمال ، التى كانت إنقساماته الداخلية ، والتى ظهرت وقت مناقشة القانون فى البرلمان ، قد زادت بشكل خطير فى اليوم التالى للاستفتاء . وظهر زعيمه ، الدكتور إيفاتس Dr. Evatt ، الذى كان قد ناضل بكل شدة من أجل رفض القانون ، ورغبا

هذه ، على أنه من أصدقاء الشيوعيين ، وضعت سلطته منذ ذلك الوقت ، وأخذ بعض الزعماء النقابيين ، وبخاصة النقابيون الكاثوليك ، يسكنون فيه . وقام أحدهم ، وهو سانتاماريا Santamaria ، والذي كانت له شعبية ضخمة في ولاية فيكتوريا ، بعمل إنقسام ، وأسس في عام ١٩٥٥ حزب العمال الديمقراطي . وكانت نتيجة هذا الإنشقاق أن أصبح حزب العمال الديمقراطي على درجة من الضعف لا تسمح له بانتخاب عدد كاف من النواب في البرلمان الفيديريالى ، ولكن على درجة من القوة تسمح له بأخذ عدد كبير من الأصوات من حزب العمال ، وبدرجة أن هذا الحزب الأخير فقد الأغلبية التي كانت له في مجالس ولايات فيكتوريا ، وكوينزلاند ، وأستراليا الغربية ، وأصبح غير قادر ، في البرلمان الفيديريالى ، على أن يهدد الأغلبية الحاكمة .

وسمحت هذه الحالة لمنزيس بأن يأخذ الإجراءات غير المحبوبة ، وضد التضخم ، والتي كان الموقف يتطلبها . ذلك أن منزيس الليبيرالى ، والذي كان مثله الأعلى أن يجعل الدولة تتدخل إلى أقل حد ممكن في الاقتصاد ، قد أجبرته قوة الأوضاع إلى أن يمارس سياسة نشطة في حالات كثيرة ، وبخاصة وقت التضخم ( ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، و ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، و ١٩٦٠ — ١٩٦١ ) والاقوات النائية لها . وتدخل كذلك ، وبسياسة موجهة لفترة أطول ، في مسألة الاستثمارات الأجنبية : فعلى العكس من سبقه من حزب العمال ، لم يتردد في عقد قرض كبير في سوق نيويورك ، ولدى البنك الدولي للتمير والانماء ، وحاول بنوع خاص أن يعمل على جذب رؤوس الاموال الخاصة الأمريكية . وجاءت هذه لكي تستثمر بأحجام ضخمة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأسترالى ، وفي المناجم ، والتعقيب عن البترول ، وبخاصة في الصناعات التحويلية .

وكانت الصناعة بدون أدنى شك هي المستفيد الاول من هذا التوسع الأسترالى .



في سنوات الخمسينيات والستينيات، وهي فترة الإنطلاقة الكبرى في التاريخ الاسترالي منذ الزحف صوب الذهب عند نهاية القرن التاسع عشر . وبينما تضاعف عدد المصانع ، ارتفع عدد الآهالي العاملين المستخدمين في القطاع الثاني بنسبة ٣٠ ٪ . وبلغت المعدلات السنوية للتنمية الصناعية ، عند نهاية هذه الفترة رقم ٠.٧ / ٠ . وتحقق التقدم الأكثر سرعة في الصناعات التعدينية، والهندسة الكهربائية، والصناعات الكيمائية ، والبناء ، وصناعة النسيج . وتمكنت شركة بروكن هيل Broken Hill من أن تضاعف، من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٤، من إنتاجها من الزهر والصلب، وأصبحت أحد المشروعات الماردة حين أضافت إلى إنتاج الصلب عمليات إستغلال المناجم ، والتنقيب عن البترول ، وإستخراج النحاس وتقيته، وإدارة أسطول من السفن التجارية ؛ وفي صناعة السيارات ، بدأ الفرع الأمريكي لشركة جنرال موتورز ، والذي لم يكن ينتج ولفترة طويلة إلا قطع غيار ، في إنتاج السيارات، ونجح حتى في تصدير موديلاته ، وبخاصة إلى زيلندا الجديدة .

وفي توافق مع الإنطلاقة الصناعية ، حصل البحث عن المواد الأولية على نتائج باهرة : إكتشاف كميات كبيرة من الأورانيوم في روم جنجل ( الأقاليم الشمالية ) ، ومن البوكسيت ، والنيكل ، وخام الحديد ، في الولاية الغربية، ومن البترول في جزيرة بارو . وزاد إنتاج مناجم جبل إيسا ، وتنسوع ، وعرف إستخراج الفحم الذي كان قد أصابه بعض التدهور خلال بعض الوقت توسعاً واضحاً حين أصبحت اليابان تمثل سوقاً للتصدير . ومات استراليا صوب أن تصبح أكبر المصدريين العالميين للثروات المعدنية الرئيسية مثل خام الحديد، والفحم، والألمنيوم ، والنحاس والنيكل .

وبالمقارنة، فإن تقدم الزراعة كان أكثر بطئاً، رغم أن الإنتاج قد زاد بمقدار

النصف فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٦٢ ، ونقل نصيبه في الإنتاج القومي ، ومن ١٤ / في عام ١٩٥٠ إلى ٩٠ / في عام ١٩٦١ . ولكن الزراعة عرفت ، ولإبتداء من عام ١٩٦٢ ، نهوضاً واضحاً ، نتيجة لفتح أسواق جديدة في الصين ، وفي الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة . وأصبحت الزراعة الاسترالية تصدر ثلاثة أخماس محصول القمح . ونصف محصول السكر ، وأكثر من ثلث إنتاج اللحوم البقرية ، و ٩٥ / من إنتاج الصوف .

وزاد ارتفاع مستوى المعيشة ( في ثلاثين عاماً ، ارتفع متوسط الدخل بنسبة النصف ) ، والعمالة الكاملة ، وتركيز التنمية في المناطق الساحلية ، وأدى ذلك إلى زيادة سرعة نمو المدن . ففي عام ١٩٥٩ كان أربعة أخماس الأهل يعيشون في المدن ، و ٥٤ / في العوصم الست للولايات ( منها سيدني مع ما يزيد على المليونين ، وملبورن مع ٨٠٠ ر ١٠٨٠ ، وبرسبان وأديلايد مع ما يزيد على نصف المليون ) . ومن يوم ليوم ، أخذت المدن الاسترالية تنقل ، بنشاطات سكانها ، التي توجد بها المكاتب ، عن المدن الأمريكية الكبرى ، بينما مال سكانها ، مثلهم في ذلك مثل الأمريكيين ، إلى تركها والإقامة في الضواحي ، ولأن يقيموا في مساكنهم الفردية التي تحيط بها الحدائق الصغيرة ، بالعيش في حياة حديثة لسكان الضواحي . ولكن الاستراليين ظلوا ، وأكثر من الأمريكيين ، مرتبطين بحياة الهواء الطلق وبالحياة الرياضية : فلم تقيم أي من الدول الكبرى ولها مثل هذا العدد البسيط من السكان ( ١٢ مليون نسمة ) بتقديم مثل ماقدمة من البطولات في ميادين التنس ، والكريكت ، والرجبي ، والجواف ، والعباب القوى أو السباحة .

٤ - كندا من ديفينبكر إلى ترودو :

كان الإتجاه المعادي لأمريكا لدى الرأي العام الكندي ، في الإنتخابات

للتشريعية لعام ١٩٥٧ ، تأثيراً عميقاً بالنسبة للأحرار الذين اعتبرهم الكثيرون على أنهم أتباع ووسائل لسياسة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة . وتمكن جون ديفينبيكر John Diefenbaker ، زعيم الحزب التقدمي المحافظ، والذي حصل على ١١٢ مقعداً من ٢٦٢ من مقاعد مجلس العموم، من أن يشكل حكومة للأقلية ، في شهر يونيو ١٩٥٧ . ولكن البلاد ، التي كانت تتشوق إلى التغيير ، منحه حكماً مسبقاً في صالحه ؛ وجاءت بعض الاجراءات التشريعية في صالح فلاحي الغرب والمسنين ، مع حل المجلس في وقت مناسب ، لكي تضمن له ، بعد ستة أشهر ، أغلبية كبيرة ( ٢٠٨ مقعداً ضد ٤٩ للأحرار ) .

وكان على حكومة ديفينبيكر أن تواجه فترة إنكماش إقتصادي؛ وظهرت عدم قدرتها على أن تعمل بسرعة ، وبتصميم . وأدت سياسة غير متناسقة ، مع رفع قيمة الخصم ، وعجز الميزان التجاري ، إلى انخفاض قيمة الدولار الكندي في الأسواق المالية . واضطروا ، سريعاً ( مايو ١٩٦٢ ) إلى الموافقة على خفض فعل لقيمتهم . وكانت الانتخابات التالية في غير صالحهم ( ١١٦ للمحافظين ، و ١٠٠ للأحرار ، و ٣٠ للاتنيانيين ) وأصبحت وزارة ديفينبيكر تستند إلى أقلية .

ولم تكن أكثر من ذلك توفيقاً في السياسة الخارجية، ومملت على إثارة عدم رضا كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، في نفس الوقت . الأولى ، برفضها في مؤتمر ١٩٦٢ لرؤساء وزارات دول الكومنولث الموافقة على محاولة ماكيلان الحصول على السماح بالدخول إلى السوق المشتركة ؛ والثانية ، بتوقيعها مع الصين الشيوعية على عقود بيع للقمح ، ورفضها بتدويع بخاص ، وبعد أن كانت قد طلبته ، أسرى المعونة الأمريكية في شؤون التسليح النووي . وبشأن هذه المسألة تمكن إيستر بيرسون Leaster Pearson من أن يجعل مجلس العموم

يصوت عل أمر التمهيط، فى ٥ فبراير ١٩٦٣، والذي تسبب فى سقوط الحكومة .

وكان رئيس الوزراء الجديد ، وهو الليبيرالى ليستر بيرسون ، سيحكم لمدة خمس سنوات ، وعلى رأس حكومة من أصحاب الاقلية ؛ حاول أن يفرض نظاماً جديداً ، وبسرعة وبوضوح . وبعد أن كان قد حاول ، ودون نجاح ، أن يحدد الإستقلال الاقتصادى لبلاده بالنسبة للولايات المتحدة ، تمكن من تسوية مشكلة التسليم النوى لكندا ، ووسد الاسلحة الثلاث ، وتوصل الى تسوية المسألة الدقيقة المتعلقة بالعلم : فالعلم الاحمر القديم ، الذى ورثوه عن بريطانيا العظمى ، أخذ مكانه علم أبيض وأحمر ، مع ورقة شجر ، رمزاً للاستقلال الوطنى .

ولما كان بيرسون قد صمم على الانسحاب ، فى شهر أبريل ١٩٦٨ ، فإن خليفته بيير إليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau قد نجح أخيراً فى الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد فى إنتخابات شهر يونيو . وحدد لنفسه أهدافاً تتمثل فى تقليل الاختلافات بين المناطق ، وفى فرض نظام اللغة المزدوجة .

وكانت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبين الاقاليم قد أصبحت فى الواقع صعبة . وكانت الاقاليم تشكو من أن الازياء الكبيرة الثقيل ، مثل التعليم ، وجزء من الاشغال العامة ، وغالبية الانفاقات الاجتماعية ، كانت تثقل على ميزانياتها ، فى الوقت الذى كانت فيه الضريبة على الدخل تجمع فى صالح أوتاروا ، ولم تؤد محاولة « المساواة فى الازياء » بين الاقاليم إلا الى زيادة عدم الرضاء والمنافسات ؛ وإصطدم المشروع « القومى » الخاص بالمعاشات ، والذي كانت أوتاروا قد أعدته ، بمشروعات أخرى كانت قد أعدتها أونتاريو وكويبك .

وظهرت أكبر الضغوطات مع « الإقليم الجميل » . ففسح مونت السلطوي دويبلسيس Duplessis ، فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ ، كانت قد إنتهت السيطرة الطويلة لحزب الاتحاد الوطنى عل الحكومة الإقليمية . وجاء إنتصار الليبيراليين فى إنتخابات ١٩٦٠ لكى يوصل جان ليساج Jean Lesage إلى السلطة ، وهو الذى بدأ « الثورة الهادئة » . وكان الليبيراليون يضمنون فى الواقع بين صفوفهم وطنيين حقيقيين ، مثل رينيه ليفك René Lévesque وزير الموارد الطبيعية ، ومن جانب آخر فإن أنصار الفكرة الانفصالية قد بدأوا فى الظهور كتيار شعبي ، رغم المناهضات وروح الغمارة ( فى عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ أدت انفجارات القنابل إلى كثير من الضحايا فى مونتريال ) عند بعض المجموعات المهيمنة .

وكانت « الثورة الهادئة » مظاهر إقتصادية وإجتماعية . وحاولت حكومة ليساج أن تزيد من التصنيع ، وأن تقلل ، بواسطة تأمين الكهرباء وغيرها ، من تأثير رؤوس الأموال والمشروعات الأمريكية أو الانجلو أمريكية ، فقامت بإنشاء وزارة للتربية الوطنية ، ربتجديد التعليم وبتمحطيم الاحتكار الفعلى للكنيسة الكاثوليكية . ومن أجل تجهيز البلاد ، وبناء الطرق والمدارس ، أنفقت حكومة ليساج دون أن تفكر ، وضاعفت فى ست سنوات قيمة الميزانية أربعة أضعاف .

وكانت زيادة المجهود الضرائبى الذى نتج عن ذلك ، قد أسىء إستقباله ، وخاصة فى أوساط المزارعين . ولذلك فإن الليبيراليين قد هزموا فى إنتخابات شهر يوليو ١٩٦٦ ، وعاد الإتحاد الوطنى إلى إدارة الحكومة مع وزارة دانيال جونسون Daniel Johnson . وكانت واقعية ونشاط هذا الأخير توجهه صوب الإستمرار فى الإصلاحات التى كانت قد بدأت ، ولكن بدون إندفاع : فاقترح

ثورة ، أكثر هدوءاً ، . ولكنه إحتفظ تجاه الحكومة الفيدرالية بمطالب وضعية خاصة بالنسبة لإقليمه . وكانت زيارة الجنرال ديجمول ( يوليو ١٩٦٧ ) ، وتصريحاته التي أعادت الافكار الانفصالية ، لا تضر به . وحين إجتمع في أوتاوا ، في شهر فبراير ١٩٦٨ ، مؤتمراً دستوريا ، انفجرت المعارضة بين إقتراحات بيرسون ( والتي عاد إليها في شهر مايو ترودو P-E. Trudeau ) التي تهدف جعل كندا مجتمعا ثنائي اللغة ومزدوج الثقافة ، وبين إقتراحات د. جونسون ، والخاصة بمنح كويبك حقوقا خاصة داخل الفيدرالية. وزادت خطورة هذه المعارضة نتيجة أبرود ، حتى لا نقول عداء ، الاقاليم المتحدثة بالانجليزية بالنسبة لموضوع ثنائية اللغة ، ونتيجة لنظر المهاجر الانفصالية في كويبك . ولم تسبب وفاة د. جونسون ، في شهر سبتمبر ١٩٦٨ ، في أى تغيير ، وإستمر خليفته في تطبيق نفس سياسته المعتدلة نسبيا . ولكن الحركة الانفصالية زادت أهمية ؛ ففي شهر أكتوبر أنشأ ليفك حزباً يطالب بالاستقلال الذاتي ، وهو حزب كويبك . وزادت أعمال العنف لمجموعة المتطرفين في عام ١٩٦٩ وبخاصة في عام ١٩٧٠ ، حيث تميزت بإغتيال الوزير لا پورت P. Laporte . ومع ذلك فإن فرص التهدة ظلت قائمة ، ومع عودة الليبيريين إلى السلطة ، الامر الذي تم بعد إنتخابات ٢٩ أبريل ١٩٧٠ .

## الفصل التاسع

### دول غرب أوروبا في الخمسينيات

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق مظاهر الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في الدول الأنجلوسكسونية في سنوات الخمسينيات، وشرحنا دور إيزنهاور والاتجاه المحافظ المعتدل في الولايات المتحدة، وماكيلان واتجاهه المحافظ الجديد في بريطانيا العظمى، وأستراليا الغربية ومنزيس، وأخيراً، كندا من ديفنبيكر حتى ترو دو — نكمل الآن شرح هذه الرفاهية والاتجاه المحافظ الجديد في دول غرب أوروبا في نفس الفترة، أي سنوات الخمسينيات، ونستعرض الأوضاع في ألمانيا مع إيزنهاور، وفي إيطاليا مع الديمقراطية المسيحية، وأحوال فرنسا والصعوبات التي واجهتها.

#### ١ - ألمانيا وآديناور :

في الوقت الذي وصل فيه آديناور إلى المستشارية (سبتمبر ١٩٤٩)، كانت ألمانيا تخرج بالكاد من الكارثة؛ وحين تركها، بعد أربعة عشر عاماً من الحكم، كانت ألمانيا قد حققت «معجزة» اقتصادية، ليس فقط لأنها كانت قد عبرت من أقصى البؤس إلى أقصى الثروة، ومن العدم إلى القوة، ولكن لأنها، في الوقت الذي ضحكت فيه فرنسا بثبات أسعارها من أجل تنمية إنتاجها، والذي اضطرت فيه بريطانيا العظمى إلى اتخاذ إستراتيجية عكسية، وجدت ألمانيا بسهولة كيف تعمل على توسيع وتثبيت اقتصادها : التوسع دون إرتفاع الأسعار .

ولكن هذه المعجزة تحققت عن طريق المصاعب وعن طريق الازمات . ففي

البداية ، مهددت الانطلاقة السريعة بأن تؤدي إلى ارتفاع الاسعار وتقضى على المارك الجديد ؛ وجاءت عملية التثبيت عند نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن على حساب أصحاب الرواتب . فالواقع أنه ، رغم الإضراب العام ، حافظ أصحاب العمل ، وبكل تشدد ، على مستوى المرتبات والأجور ، ولما كانت القدرة الشرائية لم تنبع ارتفاع أسعار السلع ، فإن تحديد الطلب من ناحية أصحاب الرواتب أدى إلى وقف الأزمة . وفي نفس الوقت ، كانت الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي ( رفع قيمة الخصم ، وتحديد السلف ) قد عملت على إبعاد خطر انخفاض سعر العملة . ولكن ما أن عولجت هذه الصعوبات حتى ظهر تهديد جديد ، يتمثل في البطالة . ففي بداية عام ١٩٥٠ بلغ عدد عاطلين الرقم القياسي وهو ٢ مليون . ومصرعان ما قامت المعارضة الاشتراكية ، ورؤساء النقابات ، وبعض الأعضاء من الاغلبية بالمطالبة باتخاذ اجراءات سريعة ، أخذت من بين الاجراءات التدخلية التي كثيراً ما كانت قد استخدمت في فرنسا وفي إنجلترا . ولكن الوزير إيرهارد Erhard كان لا يرغب في التخلي عن نظرياته الليبيرالية . ولا في أن يضحى بشيء من مبركته العنيدة ضد انخفاض سعر العملة . وفي الوقت الذي كان فيه قد استعد ، وتحت ضغط الرأي العام ، لتمويل برنامج لمشروعات اشغال كبرى وانشاء المساكن ، جاء لندجته ذلك التغير الذي حدث في الموقف الدولي . فحرب كوريا ، وباحتياجاتها الكبيرة التي خلقتها ، دفعت بقوة عجلة الانتاج الصناعي الالمانية . ولسكنها ، بتسببها في رفع الاسعار العالمية ، دفعت ألمانيا إلى أزمة مالية ، تتمثل في عدم موازنة التجارة الخارجية نتيجة للشراء الضخم للبواد الأولية التي كانت قد قامت بها ، لكي تزود بها الصناعة الالمانية . فاضطرت الحكومة ، بعد تردد طويل ، إلى أن تتخلى مؤقتاً عن سياستها الخاصة بتحرير تجارتها الخارجية ، وذلك عن طريق إقامة موانع ضد الاستيراد ( ١٩ فبراير ١٩٥١ ) . ولكن ذلك كان لفترة قصيرة . ففي أقل من عام ، عادت ألمانيا الاوضاع إلى



ما كانت عليه نتيجة لأن الدول الصناعية الكبرى الأخرى كانت قد بدأت عملية تسليمها ولم تسكن قادرة على مواجهة الطلب ، وكذلك نتيجة لكون جزء من طاقاتها الصناعية قد ظلت بلا إستخدام ، وبذووع خاص نتيجة لإستقرار أسعار منتوجاتها . وفي خلال بضعة أشهر ، تمكنت ألمانيا ، التي كانت قد عاشت معزولة عن بقية العالم منذ عهد النازي ، من أن تدخل إلى السوق الدولي .

وإبتداء من عام ١٩٤٢ ، نما ذلك الازدهار الألماني المنقطع النظير ، وبدون مواجهة هزات ؛ وكانت فترة « الإضطرابات » المتصلة بالبداية قد إنتهت ، وتركت مكانها « للعصر الذهبي » لسنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، والتي انتصر فيها « الإقتصاد الإجتماعي للسوق » ، وهي سياسة إير هارد .

وهذه النظرية ، والتي تهدف ترك القوانين الطبيعية للسوق تعطى تأثيراتها ، مع ضمان أن تقدم الإقتصاد هو في صالح الجميع ، تقترح إنشاء سوق للمنافسة الحرة ، ومحرر كذلك من سيطرة الدولة ، وأيضاً من سيطرة عمليات الاحتكار الخاصة . وبتطبيقه لهذه النظرية تمكن إير هارد من تحرير الأسعار والمرتبات ، وفتح الحدود عن طريق تحرير المبادلات وتخفيض التعريفات الجمركية ، ومنع عمليات ربط أسعار السوق ، وألغى تأميم المشروعات العامة الكبرى . ويشك كثير من المراقبين في أنه قد نجح في تطبيق مبادئه الليبرالية بشكل كامل ، ويلاحظون أن قطاعات بأكلمها مثل الزراعة ، والنقل والطاقة ، ظلت خاضعة لإشراف الدولة ، وأن عمليات تركيز الصناعات قد ازدهرت رغم وجود نصوص قانونية . ورغم هذه الثغرات ، فإن السوق الألماني قد ظل سوقاً يقوم على أساس المنافسة الحرة . وكان نجاح إير هارد قد وصل إلى درجة أن الرأي العام الألماني كله قد تعلق بنظرياته ، بدرجات متفاوتة ، وأن دولاً أجنبية عديدة قد إنضمت إلى ألمانيا في الطريق الذي أخذت في السير عليه .

ذلك أن النتائج كانت باهرة . فلتقد تضاعف الدخل القومي من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٥ مرة ، والانتاج الصناعي زاد عن حد الضعف ، وإمتصت البطالة بطريقة تدريجية ، وزاد عدد أصحاب الرواتب على أربعة ملايين ، ولم ترتفع الأسعار إلا بنسبة ١٧ ٪ ، وعرفت الرواتب ارتفاعاً محسوساً ، كما أن احتياطات النقد ، والتي كانت غير موجودة في البداية ، قد وصلت إلى ٦ مليار دولار في عام ١٩٥٨ ، كما أن ازدهار عمليات البناء قضت على أزمة الإسكان التي بدت على أنه لا يمكن التغلب عليها .

ولم تكن سياسة إيرهارد وحدها هي المسؤولة عن هذا النجاح المضم . بل لقد لعبت الظروف دوراً إيجابياً . ففي الداخل ، كان وصول ١٣ مليون لاجئ قد أعطى إحتياطياً ضخماً من الأيدي العاملة ، والتي كانت في غالب الأحيان من نوعيات ممتازة ؛ كما أن وجود عدد كبير من العاطلين ، وحذر المقابات ، قد أدت إلى فرملة ارتفاع الأجور . وفي الخارج ، كان توفر القروض الأجنبية ، قروض مشروع مارشال وغيرها ، وبدء السوق المشتركة ، وبخاصة تلك الظروف الدولية المتصاعدة بشكل واضح ، والتي إستخدمها رجال الصناعة وبنوع خاص رجال التجارة الألمان ، قد سمحت بعملية نمو إقتصادية ، إذ أنها قد تأسست على الإتساع ، المريح نسبياً ، لطاقت الإنتاج .

وتعدل الموقف ، منذ عام ١٩٥٨ ، بشكل أساسي ، إذ أن الموارد التي كانت تزود سوق العمل قد تبدلت . فئة قص الأيدي العاملة أعطت قوة وفاعلية للمنظمات النقابية ، التي حصلت على زيادات قوية للأجور ، وتزايدت عن الزيادة في الإنتاجية . ولما كانت الأسعار ترتفع بسرعة أقل ، فإن هوامش الربح قد قلت ، وأصبحت عملية التمويل الذاتي أكثر صعوبة . وهكذا إنخفضت سرعة التوسع ؛ فن متوسط سرعة سنوى يمثّل ٨ ٪ من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، إنخفضت إلى

١٧.٠٪ إبتدأه من هذا التاريخ . وبعن انخفاض سعر العملة ، جاء انخفاض سعر عملة « مستورد » من البلاد المجاورة والأعضاء في السوق المشتركة وأصبح مهدداً ، ولم تعط لإعادة تقييم المارك التي جاءت متأخرة ( ٤ مارس ١٩٦١ ) وضعيفة : ( ٤٧.٥١ ٪ ) إلا لالتقاط نفس قصير . وفي خريف عام ١٩٦٣ ، دخل الإقتصاد الألماني في فترة تضخم ، لم يتمكن الانجاء الليبيرالى لايرهارد من أن يسيطر عليها ، إلا بعن طريق البدء في سياسة إنكماش مستوثر على هيئته . وحين عادت البطالة إلى الظهور ، تخلى الرأي العام عن المستشار الجديد ، الذي اضطر إلى الإلتحاق ( نوفمبر ١٩٦٦ ) . فأنتهى حكمه ، الذي ظل مجيداً لفترة طويلة ، بفشل مزدوج . فشيل رجل لم ينتج في أن يفرض نفسه كمستشار . وفشل بيسياسة هجرت . عن أن توائم نفسها مع المتطلبات الجديدة لإقتصاد في عمالة كاملة .

وأمام هذه الظروف العامة لذلك النهوض الإقتصادي الفائق للعادة ، ظهرت خصائص الحياة السياسية باهته ، ومع ذلك فإن السنوات الأربعة عشر للحكومة المستشار اديناور قد أثرت بشكل واضح في التطور السياسي لألمانيا الجديدة .

وكان إديناور قد ولد في كولونيا في عام ١٨٧٦ ، من أسرة موظفين بسطاء ؛ وبدأ حياته مجامياً ، الأمر الذي أدى به سريعاً إلى مستقبل سياسي في البلديات ؛ فأصبح نائباً لعمدة كولونيا عند ما كان له من العمر الثلاثين عاماً ، وأصبح عمدة عند الأربعين . وأعيد إنتخابه في عام ١٩٢٩ ، ثم طرده النازيون في عام ١٩٣٣ وعاش في الظل حتى نهاية الحرب . وفي السنوات الأولى من إحتلال الحلفاء ، أبعده السلطات البريطانية من منصب عمدة كولونيا ، الأمر الذي كان في صالحه حتى يبعده عنه أية شبهة بالتعاون مع المنتصرين . وإختاروه ، بالأقدمية ، في الاتحاد المسيحي الديمقراطي ، ثم إنتخب للمنتخابات في ١٥ سبتمبر ١٩٤٩

بصوت أغلبية واحد . وجاءت إنتخابات ٦ سبتمبر ١٩٥٣ لكي تضمن لحزبه ، مع ٤٥ ٪ من الأصوات ، الأغلبية الكبيرة متمثلة في ٢٦٣ مقعداً ضد ١٥١ الاشتراكيين الديمقراطيين ، وأيد ٤٨ نائب ليبرالي الحكومة الائتلافية التي شكلها في ١٨ أكتوبر . وكانت إنتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ ، انتصاراً كبيراً له ، ونتيجة لشعبية : فحصل المسيحيون الديمقراطيون على الأغلبية المطلقة ( ٥٠.٢ ٪ ) من الأصوات ، ضد ما يقل عن ٢٢ ٪ للحزب الاشتراكي الديمقراطي . وباستثناء الحزب الليبرالي ( الحزب الديمقراطي الشعبي ) وحزب المحافظين ، أبعدت كل الأحزاب الثانوية الأخرى ؛ أما الحزب الشيوعي فإنه كان قد منع بالحكمة الدستورية في شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكانت السنوات الأربع لهذه الدورة التشريعية تمثل قمة شعبيته . ثم جاء فشل نسبي في إنتخابات ١٩٦١ ، وتصاليه في مواقفه ، ورفضه أن ينسحب برغبته ، ورغم سنه الكبير ، ومناوراته لإبعاد إيرهارد من الحكم بعدة بأي ثمن ، وأدت كلها إلى أن تضع ضده الأغلبية الكاملة لحزبه . فاضطر إلى الاستقالة في شهر أكتوبر ١ٹ٦٣ . وقام خليفته لودفيج إيرهارد Ludwig Erhard ، بتشكيل حكومة لها تكوين مماثل للحكومات السابقة . ولكن سرعان ما ظهر أنه تنقصه الخبرة السياسية ؛ ولا يقدر على مواجهة الصعوبات الملقاة عليه . ورغم نجاح مشرف في إنتخابات عام ١٩٦٥ ، لم يعد حزبه يؤيده إلا بكل تردد ، وتسبب لإنهيار الجناح الليبرالي في سقوطه في شهر أكتوبر ١٩٦٦ .

وكانت شخصية ~~كونراد~~ كونراد آديناور Konrad Adenauer وأعماله قد نوقشت . فاتهموه بأنه يوافق بسهولة على « عبادة الشخصية » ، وأنه يتصرف وكأنه « دكتاتور » ، أنه على الأقل أنه يحكم بطريقة « أبوية » وأنه يهمل السياسة الداخلية . من أجل تخيلات السياسة الخارجية ( إستراتيجية الممانحة ، بمعاهدة

باريس ، سيادتها الكاملة ) التي كان الحلفاء يراقبونها عن كثب . وكانت هذه الانتقادات ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى قلة الصبر الموجودة عند الخصوم ، وربما حتى عند أصدقائه ، ونتيجة لفترة حكم طويلة جداً . ولكن الإنجاء الأبوى عند آديناور قد أدى خدمة كبيرة للشعب الألماني ، الذي بعد أن كان قد قاسى كثيراً من أحداث الحرب والهزيمة ، تمكن من أن يستند إلى رجل ديمقراطي لهزيمة قوية لتحمل أعباء المسؤوليات السياسية اليومية . وفي خلال هذه السنوات الأربعة عشر ، تعلم الناخبون بضرورة قواعد الديمقراطية الليبرالية .

### ٣ - إيطاليا والديمقراطية المسيحية :

إذا كانت إيطاليا قد خرجت ، في عام ١٩٤٨ ، منذ فترة ما بعد الحرب ، فإنه كان عليها أن تصفي نتائج معاهدة الصلح المعقودة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ . وكانت تصفية سريعة نسبياً فيما يتعلق بالتحديدات التي كانت قد فرضت على السيادة بواسطة الفقرات العسكرية والاقتصادية التي كانت تضر بكرامتها ؛ وتم إلغاؤها بواسطة المنتصرين في شهر ديسمبر ١٩٥٠ . وبعد أربعة سنوات من ذلك ، جاء قبولها في الأمم المتحدة ، والذي كان قد أجل لفترة طويلة نتيجة لسوء نية الاتحاد السوفيتي ، لكي يقضي على الآثار الباقية لهذه الهزيمة . ولكن المسألة الحساسة كانت هي مشكلة تريستا ، والتي كانت المعاهدة قد وضعتها تحت نظام دولي مؤقت ، وكان الرأي العام يحاول بأى ثمن أن يستخلصها من إدعاءات يوجوسلافيا . وباتفاقهما في شهر أغسطس ١٩٥٣ عمل إستفتاء فيها ، تسببت الحكومة الإيطالية في إغضب كل من انجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا كانتا حريصتان على عدم مضايقة تيتو ، وأعطت فرصة بنوع خاص للأقليات المتحدة باللغة الألمانية في جنوب التيرول ( أو في الأديج الأعلى ) ، والتي كانت النمسا تؤيدها ، للمطالبة بإمكانية التمتع بنفس الطريقة . وزادت الإوضاع في الأديج الأعلى تدهوراً حتى أن النمسا

عرضت ، بدون جدوى ، المسألة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ . ووجدت : مسألة تريستا حلاً لها في إتفاقية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ التى أعادت إلى إيطاليا جزءاً من المنطقة التى كانت تطالب بها ، بما فى ذلك المدينة نفسها ، فبدأت حركة الهياج الوطنى التى كانت قد ثارت نتيجة لهذه الأزيمة .

ولم يكن الأمر مشابهاً لذلك فيما يتعلق بالهياج السياسى ، الذى كان مرضاً طويلاً الأمد فى إيطاليا ما بعد الحرب . فبينما كان نجاح الديمقراطيين المسيحيين فى إنتخابات ١٩٤٨ قد بدأ على أنه يضمن ، تحت إدارة دى جاسپيرى De Gasperi الشهيرة ، إستقراراً حكومياً لفترة طويلة ، جاء الفشل النسبى فى عام ١٩٥٩ الذى يقضى على ذلك . ومن أجل هذه الإنتخابات ، كانت الأغلبية التى تركت السلطة (الديمقراطيون المسيحيون ، والاشتراكيون ، الديمقراطيون ، والليبيراليون ) (الجمهوريون ) قد أصدروا قانوناً للإنتخابات يتضمن ظاهرياً فوز الأغلبية . ولكن الديمقراطيين المسيحيين لم يتمكنوا ، نتيجة لتراجع حلفائهم ، من أن يفعلوا من تطبيق هذا القانون ، وظهر أن المجلس الذى إنتخب بعد ذلك لا يمكن حكمه . ولم يتمكن دى جاسپيرى من أن يجعل الوزارة المتجانسة التى شكلها فى ١٥ يوليو تعيش ، وإنشعب من الحياة السياسية ، وكان إنشعباته وإنخسباته (توفى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤ ) قد حرم إيطاليا من رجل الدولة الذى كان قد أبعده عنها اليأس .

ولم يتمكن أحد من خلفائه ( بيللا Pella ، وشيلبا Scelba ، وسيني Sogni ، وفانفانى Fanfani وغيرهم ) من أن يبقوا على رأس وزارات قوية . وأصبح عدم الإستقرار الوزارى أحد أمراض الحياة السياسية الإيطالية ( فى خضلائه البرلمان الثلاث الأونى للجمهورية ، ١٩٤٨ - ١٩٦٣ ، حصلت إيطاليا على أربعة عشر وزارة ، وكانت غالبيةها قد إستقالت دون أن يكون البرلمان قد

سبعت منها الثقة في الشكل الدستوري) ، وأصبح شعور اللامبالاة ، والتخريفة ، أو الإحتمار الواضح ، والمتزايد ، يشير الشكك في النظام البرلماني نفسه .

وكانت الازمة السياسية المستمرة التي عرفتها إيطاليا ترجع ، من ناحية إلى تعدد الأحزاب ، ومن ناحية أخرى إلى إلتصافاتها الداخلية وعدم ثقتهم في المستقبل . ففي الإنتخابات التشريعية عام ١٩٥٣ ، كان من الممكن أن نجد ، وخلاف الأربع أحزاب الداخلين في الإئتلاف الحكومي (الديمقراطي المسيحي ، والحزب الليبرالي الإيطالي ، والحزب الجمهوري الإيطالي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي) سربين لمعارضة اليسار (الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي لنيقي) ، وحزبين لمعارضة اليمين (الحزب الملكي ، والحركة الاشتراكية الإيطالية) وتشكيلات كثيرة مختلفة ( الاتحاد الاشتراكي المستقل ، والوحدة الشعبية ، والتحالف الديمقراطي الوطني ) والتي لم تكن تجمع في مجموعها إلا ما يقل عن ٣٠٪ من الأصوات . وكانت التناقضات الداخلية للديمقراطيين المسيحيين شديدة العمق ، إذ أنها كانت تعكس كل تناقضات المجتمع الإيطالي ، وكان هذا التشكيل السياسي منع أعضائه الذين بلغ عددهم ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٩ لايشكل حزب طيقة . وتميزت أحزاب اليمين بتبادلها المستمر للزعلاء بين الملكيين والفاشستيين الجدد ، وأحزاب اليسار بتعويم وعدم إستقرار حزب تولياني Togliatti ، والذي تأثر كثيرا بعملية القضاء على آثار العهد الستاليني وعدم وضوح العلاقات مع موسكو ، وبخاصة في الازمات الداخلية للحزب نقي ، الذي تأثر كثيرا بأحداث المجر في عام ١٩٥٦ ، والتي دفعته إلى أن يقطع علاقاته بعد ذلك ( ١٩٥٩ ) مع الشيوعيين . دون أن يكون قادراً على التفاهم مع الإشتراكيين أنصار ساراجات Saragat (فشل المحادثات في عام ١٩٥٧) . وكان تعدد التفتت داخل الجناح الاشتراكي يهيئ ذكرى أسوأ أيام الفترة التالية . لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة .

وكانت المسألة الرئيسية التي طرحت على الديمقراطيين المسيحيين هي تحالفاته الحكومية . فكان الوفاق مع أحزاب الوسط لا يكفي لكي يضمن لهم أغلبية قوية في مجلس النواب ، فحاولوا أولاً أن يجدوا تدعياً من اليمين ( وزارات بيلا ، وزولي ، وسيفي ، وتامبروني ) ، ثم فكروا ، مع التطور المتزايد للاشتراكيين لاتباع نيفي الذي أبعدهم قليلاً قليلاً عن الحزب الشيوعي ، في إمكانية القيام بائنتاح إلى اليسار . وأخذوا أول خطوة على هذا الطريق في شهر يوليو ١٩٦٠ ، حين قام فانفاني بتشكيل حكومة ائتلافية من الوسط ومضمونة بامتناع الملكيين واشتراكيي نيفي . ولكن الانفتاح الفعلي إلى اليسار كان يطلب إليهم أكثر من ذلك : فكان عليهم أن يمنحوا الحكومة الديمقراطيين المسيحيين ، على الأقل ، تأييدهم ، أو بدرجة أفضل ، اشتراكهم فيها . ولكنهم لم يكونوا قد استعدوا بعد لأخذ هذه الخطوة .

ويبدو أن الهياج السياسي لم يعوق تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بأي شكل من الأشكال ، وهو الذي كان واضحاً ابتداء من عام ١٩٥٠ . ففي خلال عشر سنوات ، تضاعف إجمالي الدخل القومي بنسبة ضعفين ونصف ، وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة الثلثين ولم يتفوق على المعدل السنوي لتنمية الانتاج الصناعي ( ٧,٥٠ / ) إلا المعدل الخاص باليابان .

ويبدو أنه عند أصول هذا النجاح ، كان العامل الانساني هو الاساسي . فتوافد العمال الذين لم يأتوا من الخارج كما حدث في ألمانيا ، ولكن من مناطق الجنوب المزدحمة بالسكان صوب الشمال المصنع ، قد أعطى أيدي عاملة وفيرة ، وسمح بفرملة زيادة الأجور ؛ وهكذا تمكنوا من الاحتفاظ بالأسعار الايطالية في مستوى يجعلها قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية . ومن جانب رؤساء المشروعات ، نمت الصناعات الكبرى بشكل قري بواسطة كبار أصحاب الأعمال ،



مثل مائى Mattei ، وأنيلى Agnelli ، وبييرالى Pirelli ، واوليفيتى Olivetti بينما تمكنت صناعة المنسوجات ، ونتيجة لذوق مصممى الانباط والمبدعين من أن تفوز السوق الأوروبية . ولكن العامل الانسانى لم يكن وحده . ذلك أن تدخل الدولة قد أعطى دفعة قوية للتنمية ، سواء فى شكل الخطط الموجهة ، مثل خطة فانونى Vannoni (١٩٥٤) ، أو فى أشكال منظمات الادارة مثل « دار نصف اليوم » (١٩٥٠) ، أو عن طريق المؤسسات الضخمة للدولة ، مثل E. N. I. (١) ، أو الاتحاد الوطنى للمحروقات ، أو I. R. I. (٢) ، أو معهد إعادة البناء الصناعى ، وكانت منظمات فاشستية طورت لمواجهة الاحتياجات الجديدة . وأخيرا ، فإن توافد رؤوس الاموال الاجنبية ، الامريكية منها بنوع خاص ، ولكن كذلك الأوروبية ، وإبتداء من سنوات الستينيات ، فتح الحدود داخل السوق المشتركة ، وأعطت دفعة رئيسية سمحت لاطاليا بأن تأخذ مكانها بين الدول الصناعية الكبرى فى العالم العربى .

### ٣ - الصعوبات أمام فرنسا :

بدأ التطور السياسى لفرنسا ، فى بداية سنوات الخمسينيات ، أنه يوجهها فى نفس لاتجاه الدول الغربية الأخرى ، أى صوب إتجاه محافظ معين وبأسلوب الجمهورية الرابعة ، كان الامر يتعلق بالمرور من القوة الثالثة إلى وسط اليمين . ولكن ، بينما كان هذا التغيير الأغلبية الحكومية يؤدى الى نوع من التثاقل ، وصفوه بعدم القدرة على الحركة ، كان المركز الاستراتيجى الذى تحتله فرنسا فى هذه الفترة الخاصة بالحرب الباردة وزيادة خطورة المشكلات الاستعمارية قد جعلها منها ، بعد وقت قصير ، ونتيجة لفقدان الأمل وللخصومات الداخلية ، « الرجل المريض » لغرب أوروبا .

Ente nazionale idrocarburi.

(١)

Istituto per la ricostruzione industriale.

(٢)

ومنذ نهاية عام ١٩٤٨ ، كانت الأغلبية التي كانت تؤيد سحكومات القوة الثالثة قد شعرت ، ومن أجل تدعيم قوتها ، بضرورة الامتداد صوب اليمين وعن طريق « التوفيق » مع المعتدلين . وكما قال الرئيس كي Queuille وهو يتحدث الى ممثلي أحزاب S. F. I. O. و M. R. P. والحزب الراديكالي والمعتدلين ، فإنه كان على هذه التشكيلات « أن تعيش سوياً » . والحقيقة ، هي أن الحياة المشتركة بينهم كانت صعبة للغاية ، إذ أن فرص الشقاق بينهم لم تكن أقل ، عدداً من أسباب الوفاق . وإذا كان الـ S. F. I. O. و M. R. P. يشاركون نفس ذوق التوجيه الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هذين الحزبين كانا يتعارضان في مسألة « علمانية » التعليم ، وعلى العكس من ذلك فإن الاتجاه العلماني ، كان يقرب بين الاشتراكيين وبين الراديكاليين ، الذين كانوا منفصلين عن بعضهم في مسألة إدارة الاقتصاد . وكان الاتجاه الاقتصادي الليبرالي للراديكاليين يقر بهم من المعتدلين ، ولكنهما كانا متخاصمان بشأن « الانجاء المادي لرجال الكنيسة » . وهذه الاختلافات في ميدان النظريات كانت تصبحها في ميدان السياسة المجردة ، معارضة أساسية فيما يتعلق بشؤون المالية العامة بين جناحي الأغلبية ، فكان الاشتراكيون يعارضون كل تخفيض أسامي في إنفاقات الميزانية ، والمعتدلون يعارضون بشدة لا تقل عن السابقة في كل زيادة في الموارد ، أي في الضرائب .

وكان الرباط الوحيد ، والذي كان قوياً ، وكان يوحد بين مجموعات الأغلبية هو الدفاع عن نظام برلماني متعدد الأحزاب ضد التهديدات بمجمع دكتاتورية ، أو على الأقل سيطرة حزب واحد ، الذي رآه يظهر من جانب المعارضة الثنائية ، الشيوعية من اليسار ، والاتجاه الديجولي من اليمين .

وفي مثل هذه الأحوال ، لم يسكن في وسعهم أن يعيشوا سويًا إلا بشرط  
 الاكتفاء بإدارة الأعمال من يوم ليووم ، والالتفاف حول الصعوبات دون سلبها ،  
 آمين في أن حلول المشكلات الأكثر خطورة سوف تنضج بنفسها . وهذه السياسة  
 الخاصة ، بعدم الحركة ، مرتبطة باسم الراديكالي هنري كى رئيس مجلس الوزراء  
 من شهر سبتمبر ١٩٤٨ حتى أكتوبر ١٩٤٩ ، ثم من مارس إلى يوليو ١٩٥١ .  
 وكان صافي الذهن أكثر من غيره ، وفهم أنه لا يمكن للحكومة أن تستمر في  
 السلطة ، وحتى لوقت قصير ، إلا في الهدوء وعدم الحركة . وكان يعلم بضعف  
 الأغلبية التي يستند إليها ، ففكر في تغيير قانون الانتخابات ، وبشكل يعطى  
 وقت الانتخابات التشرعية التي ستقع في عام ١٩٥١ ، ميزة لائتلاف أحزاب  
 الأغلبية . وهكذا تم التصويت على القانون الذى ألغى التمثيل النسبى فى كل  
 الدوائر ، وحيث أصبحت مجموعة من القوائم المتعاقبة ، يمكنها أن تحصل  
 على أغلبية الأصوات : وفي هذه الحالة ، أصبح فى وسع هذه القوائم المتعاقبة  
 أن تحصل على كل المقاعد .

وجاء تطبيق هذا القانون ، رغم عدم ترحيب رأى العام به ، لكنى يعطى  
 النتائج المطلوبة : فتمكنت التشكيلات المتعاقبة للأغلبية الحكومية من انتخاب  
 ٤٤ نائب ، بينما كانت ان تتمكن إلا من انتخاب ٣٠ بتطبيق نظام التمثيل  
 النسبى . وكان المجلس الوطنى الذى إنتخب فى عام ١٩٥١ د سداسيا ، حسب  
 تعبير هنرى كى : فأصبح كل إتجاه من الاتجاهات الأربعة للأغلبية يمثل با  
 يقرب من مائة نائب ، ولشيوخيين ١٠١ نائب وحزب R. P. F ١١٧ نائب .

ورغم المظاهر ، فإن المجلس الجديد كان تقريرا ، ومثل المجلس السابق ،  
 لا يمكن حكمه ، ولأسباب متعددة . أولا ، انوقف المتعنت R. P. F الذى

تشبهت بالمعارضة دون اعتدال بهدف أن يجتذب إليه جزء من الأغلبية ، حتى يعمل على تحطيم مجموع هذه الأغلبية ؛ وبعد ذلك ، عدم رضا S. F. I. O. الذى أصبح مجرد قوة إرتكاز للأغلبية ، ولكنه كان قادرا ، فى حالة انفصاله ، على أن يجعل الحياة غير ممكنة بالنسبة لكل حكومة ؛ وأخيرا ، عودة المشاحنات الخاصة بالتعليم ، والتي كانت موضوع نزاع ، وقام حزب R. P. F. بإلقائها بين الاشتراكيين والراдикаليين من جانب ، وبين المعتدلين والجمهوريين الشعبيين من جانب آخر . ووصل الحال إلى أن عدم الإستقرار الوزارى ، والذى كان مرض المجلس النيابى السابق ، قد ظهر على أنه أخذ أبعادا أكثر خطورة : وزارة لمدة خمسة أشهر ( وزارة بليغن Pleven من أغسطس ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢ ) تلتها وزارة لفترة أربعين يوما ( وزارة إدجار فوز Edgar Faure من ٢٠ يناير إلى ٢٩ فبراير ) .

وكان من اللازم التكليف المفاجئ لانتوان بيناى Antoine Pinay فى ٨ مارس ١٩٥٢ لإعادة إعطاء بعض البريق لهذا النظام الذى كان منتقدا أشد الإنتقاد ، ذلك أن رئيس الوزراء الجديد عرف كيف يضمن تأييد الرأى العام بطريقته الخاصة ، الذى رغب فى أن تكون هى طريقة الفرنسي المتوسط ، وبسياسته التى قدمها على أنها السياسة المعقولة والأمينة . وتمكن فى خلال بضعة أشهر ، وعن طريق عمل نفسانى حقيقى ، من أن يعيد الثقة ، وفى نفس الوقت توازن المسالمة العامة ، وتثبيت الأسعار . ولكن « تجريد بيناى ، كانت ضعيفة للغاية ، وشديدة الإرتباط بالموقف الدولى ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعيش لفترة طويلة ؛ وكانت مفاجأة مؤقتة لإرتفاع الأسعار كافية لتثبيط عزيمة رئيس الوزراء ، الذى قدم إستقالته فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، دون أن يفهم ، ربما ، أنه كان قد نجح فى وقف إنخفاض سعر العملة . وعمل خلفاؤه ، رينيه ماير René Mayer (يناير - مايو

( ١٩٥٣ ) ، ثم جوزيف لانييل Joseph Laniel ( يونيو ١٩٥٣ - يونيو ١٩٥٤ ) على الإستمرار في سياسته ، دون أن يتمكنوا من كسب الرأى العام .

وسياسة عدم الحركة ، بدلا من أن تؤدي إلى نضج المشكلات ، انتهت ، وعلى الأقل بالنسبة لثنتين من بينهما ، إلى أفسادها . وكانت الأولى ، قد نشأت عن الحرب الباردة وهى مسألة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. وكان مجلس حلف شمال الاطلسطى قد قرر ، وقت حرب كوريا ، أن يدافع عن أوربا ، فى حالة وقوع سحب ساخنة ، لا على الزاين ، ولكن إلى أقصى ما يمكن إلى الشرق من ذلك ، ودعا ، نتيجة لذلك ، حكومات الحلفاء الى أن يجعلوا ألمانيا الغربية تشارك فى هذا الدفاع . وكانت الحكومة الفرنسية قد قبلت هذا القرار ، ولكنها كانت تعلم بثورة الرأى العام أمام إمكانية إعادة تسليح ألمانيا فى وقت قريب بعد الهزيمة ، فحاولت أن تبحث عن وسيلة لتهدئته فتصور رينيه بليفن René Pleven حلا يتمثل فى إدخال المجندين الألمان فى جيش أوربي فى خدمة مجموعة الدفاع الأوربي . وكان من ميزة هذا الحل أن يفرق الجيش الألمانى فى نطاق جيش دولى ، وكذلك أن يعمل على زيادة تقدم الفكرة الأوربية التى كان روبير شومان Robert Schuman قد بدأ فى تنفيذها على النطاق الإقتصادى . وطرح خطة بليفن لمجموعة الدفاع الأوربي للمناقشة أمام المجلس الوطنى فى شهر أكتوبر ١٩٥٠ ، تقريبا فى نفس الوقت مباشرة الذى كان قد تم فيه ( ١٨ أبريل ١٩٥٠ ) التوقيع على المعاهدة الأوربية التى أنشأت المجموعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A. وفى عهد وزارة بيناى تم التوقيع على المناقشات بون ( ٢٦ مايو ١٩٥٢ ) التى أصبحت بها ألمانيا الغربية دولة دعليها أن تشارك فى بناء أوربا على قدم المساواة ، ومعاهدة باريس ( ٢٧ مايو ) التى أنشأت مجموعة الدفاع الأوربي بين فرنسا ، ودول الهينلو كس ، وإيطاليا وألمانيا .

وكان على المجلس الوطني أن يصدق على هذه المعاهدة . ولكن معارضة قوية للغاية من جانب الحزب الشيوعي الذي رأى فيها تهديداً مباشراً ضد الاتحاد السوفيتي ، ومعارضة أقل قوة من جانب التجمعات الشعبية الفرنسية R. P. F. التي كانت معادية لكل تنظيم « فوق دولي » ، والانقسامات الداخلية بين الراديكاليين ، والمعتدلين ، والاشتراكيين حول هذه المسألة ، جعلت أمر التصديق خيالياً ، خاصة وان رؤساء الحكومات لم يغامروا بالاشتراك في المناقشة خوفاً من ان يؤدي ذلك إلى تمزق حكوماتهم . ووصل الامر إلى أنه نتيجة لتأجيل القرار النهائي ، تعرضت الاوساط السياسية الفرنسية إلى التسبب في إحداث عدم رضا حاد عند سلفاء فرنسا . فعدم التحرك في الشئون المتعلقة بالدفاع ، والامر الذي كان يتناقض تماماً مع كون أن صاحب فكرة مجموعة الدفاع الأوربي كان أحد الزعماء الفرنسيين ، قد أدى إلى نضوج أزمة سوف تنفجر في عام ١٩٥٤ .

وكانت المشكلة الثانية والتي إزدادت خطورة على مر السنوات هي مشكلة تصفية الإستعمار . فعلاوة على حرب الهند الصينية ، والتي بدا أنها لا تنتهي رغم تصريحات الحكومات المتعاقبة ، أضيفت الآن ثورة محميتين في شمال إفريقيا ، المغرب وتونس ، والتي كانت قد بدأت في عام ١٩٤٧ بالنسبة الأولى ، وفي عام ١٩٥٠ بالنسبة للثانية . وأمام مطالب الزعماء الوطنيين ، لم تعرف الحكومة الفرنسية أن تتخذ سياسة متجانسة ، فرت من إجراءات تشدد إلى تنازلات مؤقتة ، طبعاً للصدفة الموجودة مع ميول الوزراء المستورلين أو السلطات المحلية . وسرعان ما غرس العمل الإرهابي في البلدين . وفي عام ١٩٥٢ اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات خطيرة : إلقاء القبض على الوزراء التونسيين ، وحل حزب الإستقلال المغربي . وفي العام التالي ، قامت بعزل سلطان المغرب نفسه . ووضعت

مكانه شخصية تفتقر إلى الميعة ، وإلى السلطة . وفي نفس الوقت ، ظهر هجوم فيتنامي في الهند الصينية ، وبدأت القوات الفرنسية عملية إنسحاب ، قررت القيادة أن توقفها إستناداً إلى معسكر ديان بيان فو المحصن ( نوفمبر ١٩٥٣ ) .  
ولكن المعسكر المحصن ، الذي غمرته قوات ومدفعية الفيتناميين ، سقط في ٧ مايو ١٩٥٤ .

وهذا التحول غير المنتظر لآزمة ديان بيان فو ، ولارسة مجموعة الدافع الأوربي وضع البرلمانيين الفرنسيين أمام مسئولياتهم ، وتسبب في نشأة حركة هياج عنيفة في البلاد ضد النظام . ولذلك فإن المجلس تحمل لفترة من الوقت عن لذة اللعبة المعتادة ، ود الجولات ، بين المرشحين للوزارة ، ود العمليـات الاستكشافية ، ، وغيرها من عمليات التوفيق ، ، واستدعى إلى الحكم ، وبكل سرعة ، ذلك الرجل الذي بدا ، بدقة أحكامه ، وصلاية شخصيته ، ووضوح موافقة ، على أنه القادر على حل هذه المشا كل . وكان هذا الرجل هو بيير منديز فرانس Pierre Mendès - France وهكذا بدأت ، في ١٧ يوليو ١٩٥٤ « تجربة منديز فرانس » .

وكان لرئيس الوزراء الجديد ماض برلماني طويل . فكان نائباً منذ عام ١٩٣٢ ، وكان قد لاشى قبل الحرب إلى تلك المجموعة الصغيرة التي كانت قد حاولت تجديد الحزب الراديكالي ، وبدون جدوى . وكوزير مع ديجمول ، نبيه إلى خطورة السياسة الاقتصادية التي تقوم على التسهيلات . وكان قد ظهر ، منذ بضعة أشهر ، على أنه رئيس المعارضة لهذه الحكومات غير القادرة على أخذ القرارات الحاسمة ، وإن كان لم يصل المجلس بعد إلى الاستماع إليه ، حين رفض ، في شهر يونيو ١٩٥٣ أن يكلفه بتشكيل الوزارة ولم يلتجئ إليه إلا حينها ظهر الموقف على أنه بدون أمل ،

وبعد أن شكل حكومة على ذوقه الخاص ، أى شكلها من مجموعة خاصة ودون أن يستشير بدورقراطية الأحزاب ، قام منديز فرانس فوراً بالالتفات إلى مشكلة الهند الصينية ، والتي تمكن من أن يجد حلاً لها ، في الفترة التي كان قد حددتها لذلك ، وذلك عن طريق إتفاقيات جنيف في ٢١ يوليو ١٩٥٤ . وبشأن حل على طريقة كوريسا ، ، أى تقسيم الهند الصينية إلى قسمين ، والتخلي عن الجزء الشمالي للشيوعية ، أنهى منديز فرانس تلك الحرب التي بدت على أنها خاسرة ، وإرتاح الرأي العام الذي كان قد أرهق وأصبح مستعداً لكل التنازلات وبعد بضعة أيام ، ذهب رئيس الوزراء إلى تونس ، وأعلن هناك الاستقلال الذاتي الداخلى للدولة التونسية ، ، ثم حصل ، بالاتفاق مع الباي ، على نزع سلاح عام للأهالي ، واضعاً بذلك حداً لعمليات الإرهاب وبعد أن حصل من البرلمان على سلطات خاصة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، بدأ منديز فرانس في التعامل مع مشكلة مجموعة الدفاع الأوربي C. E. D. التي لم يكن من السهل الوصول إلى حل لها . ومع مجهود أخير لاسكات المعارضين للمعاهدة ، حاول أن يحسن ما أسماه بالمظاهر القاسية لكل الفرنسيين ، وحصل من الدول الغربية على بعض التنازلات ؛ ولكن البروتوكول الخاص بتطبيق معاهدة مجموعة الدفاع الأوربي والذي قدمه لهم في مؤتمر الستة في بروكسل ( أغسطس ١٩٥٤ ) رفض بشكل قاسى ، وبعد هذا الفشل ، قرر منديز فرانس أن ينتهى من هذا الموضوع بإجبار المجلس الوطنى على أن يتخذ موقفاً ، ولكنه ارتكب خطأ رفض إشراك مسؤولية حكومته . وبعد مناقشة غير منظمة ، وبغير مستوى ، رفض المجلس ، في ٣٠ أغسطس أن يصدق على المعاهدة بـ ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ . فلم يجد هناك حل سوى دخول ألمانيا إلى ميثاق الاطلمنطى ، الأمر الذى نظمته إتفاقيات باريس ( ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ ) . وصدق المجلس على هذه الاتفاقيات ، على رغم منه ، في ٣٠ ديسمبر .



ولكن مسألة مجموعة الدفاع الاوربي كانت قد تركت الكثير من الضيق  
هذه النواب « الاوربيين » ، وبخاصة الجمهوريين الشعبيين من بينهم ، كما أن الحل  
المؤقت للصعوبات الاستعمارية كان قد تركت الكثير من الاسى ، وبشكل لا  
يسمح لوزارة منديز فرانس بأن تعيش لفترة طويلة . وفي ٥ فبراير ١٩٥٥ ،  
رفض المجلس منحها الثقة . ووضع سقوط وزارة منديز فرانس حداً لما يمكننا  
أن نسميه بالإنتفاضة الأخيرة لطاقة الجمهورية الرابعة .

وكانت الحادثة التي سوف تتسبب في إنهيار النظام قد مرت في أول الامر  
دون أن يلتفت إليها الرأي العام كثيراً : وكانت تتمثل في قتل أربعة من  
الفرنسيين في الجزائر يوم أول نوفمبر ١٩٥٤ ، ولإنفجار عدد من القنابل في مدينة  
الجزائر نفسها . وهذه الأحداث ، التي نظرت إليها فرنسا وعلى أنها بدون دلالة  
كبيرة ، كان تعلن عن بدء الثورة الجزائرية . ولم يحدث سوى بعد خمسة أشهر  
من ذلك أن قام رئيس الوزراء إدجار فور ، الذي جاء بعد منديز فرانس ،  
بجعل البرلمان يصوت على قانون يفرض « حالة الطوارئ » في الجزائر . وفي  
شهر أغسطس ١٩٥٥ قام الفدائيون من جبهة التحرير الوطني الجزائري بمهاجمة  
البيكنات ومراكز الشرطة في منطقة شمال قسنطينة . وكانت مسألة الجزائر ، قبل  
أن تتحول إلى « حرب الجزائر » ، تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في الحملة  
الانتخابية التي سبقت الانتخابات التشريعية في ٢ يناير ١٩٥٦ .

وكانت هذه الانتخابات نتيجة لقرار غير متوقع من جانب رئيس الوزراء  
وهو قرار حل المجلس الوطني . ولم يكن أحد قد مارس أبداً سلاح حل المجلس  
منذ عام ١٨٧٧ ؛ ولانتجاً لماه إدجار فور لكي يحاول سبق معارضة يسارية  
كانت تنظم نفسها ، وكانت ، بتوجيهها لإشترائي جي موليه Gay Mollet ،  
وراديكالي منديز فرانس ، وحزب U.D.S.R. لمعبران Mitterrand ،

والجمهوريين الاشتراكيين ( النجم المموج ) إيشابان دلماس Chabon Delmas  
قد أخذت اسم الجبهة الجمهورية . وعملت هذه الشخصيات على تنشيط الحملة  
الانتخابية ، وكذلك عملت تلك الشخصية اللطيفة لبيير بوجاد Pierre Roujade  
الذي قاد اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين . ولم تعط نتائج انتخابات ٢ يناير  
تغييرات كبيرة في تشكيل المجلس الوطني ، إلا فيما عدا انتخاب ما يقرب من  
خمسين نائباً د بوجادى ، وقاموا بحركة معارضة دون حدود ، وبالنجاح ،  
النسبي الذي حصلت عليه الجبهة الجمهورية . ولكن هذا النجاح لم يكن في صالح  
مندوب فرانس كثريرا ، بل كان في صالح حليفه الاشتراكي جى موليه .

وزارة جى موليه التي تشكلت في أول فبراير كانت هي أطول وزارات  
الجمهورية الرابعة ؛ فاستمرت حتى ٢١ مايو ١٩٥٧ . ويمكن شرح طول مدتها  
النسبي ، بالحياة الودى للأحزاب المجاورة لها ، وهي الحزب الشيوعي ، وحزب  
الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P. ، والتي كانت غير قادرة على أن تفرض  
صدها أى تسكتل آخر ، وكذلك بخطورة المشكلة الجزائرية .

وكانت الجبهة الجمهورية قد ركزت حملتها على هذه المشكلة ، وقام جى  
موليه بمواجهة هذه الحرب البلاء ودون مخرج ، بفكرة « مستقبل مصالحة  
وسلم » . وبعد أن أصبح جى موليه رئيساً للوزراء اقترح « لإنقاذ لا ينقسم »  
بين فرنسا والجزائر ، في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف فيه « بالشخصية  
الجزائرية » . ووجد بعد ذلك أن هذا الحل لا يمكنه أن يتحقق إلا على مراحل  
ثلاث : « إيقاف النار ، والانتخابات ، والمفاوضات » . ولكن أساسة تمثلت  
في أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لم توافق على هذا الترتيب الرضائي ،  
وطالبت ، قبل أى وقف للمعارك وكل مفاوضة ، بالإعتراف المسبق من جانب  
الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر .

ويبدو أن مراحل هذا الصدام ، الذى كان بدون مخرج ، قد أفلتت بسرعة من سيطرة الحكومة الفرنسية . ففي يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ لاستقبال رئيس الوزراء فى مدينة الجزائر لاستقبالاً معادياً من جانب الأهالى الفرنسيين ، الذين شكوا فيه أنه يرغب فى التخلي عنهم ؛ وحصل فى ١٢ مارس من المجلس الوطنى على التصديت على السلطات الخاصة ، التى كانت تسمح له بأن يرسل الشبان المجندين إلى الجزائر ؛ وفى ٢٢ أكتوبر قامت القوات الفرنسية بأسر إحدى الطائرات التى كانت تقل ابن بيلا وبعض القادة الآخرين لجهة التحرير الوطنى الجزائرى ، ويبدو أن ذلك كان بدون إتفاق مع رئيس الوزراء ؛ وفى يوم ٥ نوفمبر ، نزات قوات المظليين الفرنسية ، فى نفس الوقت الذى نزات فيه القوات البريطانية ، فى بور سعيد ، وعلى قناة السويس ؛ وبعد يومين من ذلك ، انتهت مسألة السويس بالتخلي عن المشروع ، والهزيمة المعنوية للحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية . وهكذا فشلت تلك المحاولة التى هدفت لإسقاط حرب الجزائر عن طريق القضاء على عبد الناصر ، والذى اعتبروه المؤيد الوحيد الفعال لجهة التحرير الوطنى الجزائرى . وفى ميدان المعركة ، ورغم النجاح المؤقت ، لمعركة الجزائر ، فإن العمليات العسكرية لم تبد على أنها حاسمة . وأخيراً ، ونتيجة لتزايد الإنفاقات العسكرية ، وعدم التمكن من موازنة الميزانية ، وبرفض المجلس الوطنى التصويت على الضرائب اللازمة لاستمرار الحرب ، تسبب ذلك فى سقوط وزارة جى مولية ( ٢١ مايو ١٩٥٧ ) .

ومع ذلك ، فإن هذه الحكومة ، التى كانت ضحية لعرب الجزائر ، كانت قد أحرزت بعض النجاح ، فى ميدان إنهاء الإستعمار ، كانت قد أنهت ما كان قد بدأ فى محميتى شمال إفريقيا ( الاعتراف باستقلال المغرب فى ٢ مارس ١٩٥٦ . وتونس يوم ٢٠ ) ، وإن تعد فيما يتعلق بإفريقية السوداء ؛ التطويرات اللازمة

بالتصويت في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ على د القانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار ،  
وقرر هذا القانون بالنسبة للمستعمرات السابقة أمر الانتخابات العامة المباشرة ،  
مع التساوى بين الناخبين في كل دائرة . وأخيراً ، وفي ميدان السياسة الأوروبية ،  
فقد تم التوقيع على معاهدة روما ( ٢٥ مارس ١٩٥٧ ) التي أعطت دفعة هامة  
للتكامل الإقتصادي لأوروبا الغربية .

وبعد سقوط وزارة مولييه ، أخذت حرب الجزائر تثقل بشكل حاسم على  
كاهل السياسة الفرنسية . فكانت قد عملت من قبل على إنحراف ، إن جاز هذا  
التعبير ، عمل الحكومة التي كانت قد تشكلت بذمة وقف الحرب ، ولكن التي  
كانت بالفعل قد عملت على توسيعها . وكانت قد أسهمت كذلك بدرجة قوية  
في الخلافات الموجودة بين الأحزاب . وهذه الخلافات ظهرت في شكل حاد  
داخل الحزب الاشتراكي ، وحيث كان جناحه اليميني ، والذي يحرّكه روبر  
لاكوست Robert Lacoste ، الوزير المقيم في الجزائر ، لا يشارك رئيس الوزراء  
في وجهات نظره ، وأقل من ذلك مواقف اليسار الشائر ، والذي كان يحرّكه  
أندريه فيليب ، (والذي طرد من الحزب في شهر يناير ١٩٥٨) ، وروبير فيردييه ،  
وألان سافاري Alain Savary ( والذي إحتج على خطف بن بيلا ورفقائه ،  
وقدم لذلك استقالته في شهر أكتوبر ١٩٥٦ من منصب وزير الدولة للشئون  
المغربية والتونسية ) . وظهرت من بين كل أحزاب الوسط واليمين قيادات ،  
إنهت ما أسمته بسياسة الضعف تجاه الثورة الجزائرية ، وشكلت في شهر أبريل  
١٩٥٦ الاتحاد من أجل سلامة وتجديد الجزائر الفرنسية . وكان هذا الاتحاد  
تحت إدارة أحمد الجمهوريين الاشتراكيين ، وهو جاك سوستيل  
Jacques Soustelle ، وأندريه موريس أحد الراديكاليين المنشقين ، ورينيه  
دوشيه المستقل ، وجورج بيدو Georges Bidault الجمهوري الشعبي .

وعملت حرب الجزائر على زيادة حدة الانقسامات بين الاحزاب وبعضها ،  
وفى داخل كل حزب ، واصبحت تكلف الدولة الكثير ، وتكبد الاقتصاد الاعباء  
الضخمة ، وتسبب عجز الميزانية ، وأزمة النقد ، واختلال ميزان التجارة  
الخارجية ، ونقص الايدى العاملة ، دون أن نتحدث عن العودة إلى انخفاض  
سعر العملة ، فى اجبار حكومة فيليكس جايار Felix Gaillard على أن تحاول  
تخفيض سعر العملة دون أن تذكر ذلك ، وهى « عمالية الـ ٢٠ ٪ » ، التى تمت  
فى شهر أغسطس ١٩٥٧ .

فيمكننا إذن أن نعتبر أن مسألة الجزائر قد أصبحت فى بداية عام ١٩٥٨ هى  
« الأزمة الجزائرية » ، التى ستعمل على الاطاحة بالحكومة ، وبالنظام كله .  
وهذه الأزمة بدأت فى ٨ فبراير ١٩٥٨ مع ضرب الطهران الفرنسى القرية ساقية  
سعيدى يوصف التونسية ، كرد على الدعم المستمر الذى كانت تقدمه تونس لحبهة  
التحرير الوطنى الجزائرى . وبعد أن التجأ رئيس الجمهورية التونسية إلى هيئة  
الامم المتحدة ، وعرضت الحكومات الامريكىة والبريطانية وساطتها ، دخلت  
المسألة الجزائرية إذن إلى الميدان الدولى . وقام المجلس الوطنى ، ونتيجة للتعب  
المتشدد ، فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ ، باستقاط وزارة فيليكس جايار ، والتى كانت  
قد تشكلت منذ خمسة أشهر فقط ، وعلى أساس أن رئيسها قد قبل أمر « التدخل »  
الاجنبى .

وفى الوقت الذى حارلت فيه الاوساط السياسية فى باريس ، وبدون  
جدوى ، أن تجد خلافاً لفيليكس جايار ، رأى فرنسيو الجزائر أن الوقت قد حان  
من أجل تأكيد تصميمهم على الاحتفاظ بالجزائر ، ولم يتراجع البعض من بينهم  
أمام إمكانية القيام بعملية إستخدام القوة . وكان هياجهم أمام لامبالاة فرنسا  
بهم ، وعدم قدرة الحكومة قد إنتشر منذ فترة طويلة بين الضباط الصغار فى

الجيش ، والذين كانت السلطات المدنية ، التي تتهرب من مسؤولياتها ، قد عهدت إليهم ، وبتزايد ، بمسؤوليات سياسية . وفى هذا المناخ زاد هياج بعض المتأمرين من جهات مختلفة ، والذين لم يكن الديقوليين أقلهم عددا . وكانت إحدى المظاهرات الشعبية ( ٢٦ أبريل ١٩٥٨ ) فى الجزائر ، والتي منمها لأكوست ، الوزير المقيم ، وسمحت بها قوات الجيش ، هى السبب فى بداية تلك العملية التى وصلت إلى ١٣ مايو .

وكان هذا التمرد الذى وقع فى مدينة الجزائر ناجحا . ذلك أن التهديد الذى وجهه ، بوقوع لانقلاب عسكرى ، كان له تأثيره على باريس ، وفى التسبب فى إتهيار الحكومة التى كان بيدير فلان Pierre Pflimlin قد نجح أخيراً فى تشكيلها ، وفى عودة الجنرال ديغول إلى السلطة ، مكلفاً بذلك من المجلس الوطنى ، فى أول يونيو ، وباتفاق كل زعماء الأحزاب غير الشيوعية . ولكن الجنرال ديغول طالب ، وحصل ، منذ ٢ يونيو ، على السلطات الكاملة ، بما فى ذلك أمر تعديل الدستور . فحافظ على البلاد من الدخول إلى حرب أهلية ، وإن كان الثمن الذى دفعه رجال السياسة كان هو لإختفاء الجمهورية الرابعة .

ولكن الأزمة الاقتصادية شبه المستديمة منذ عشر سنوات ، والانهيار البائس للنظام سوف يعطيان صورة غير صادقة للحالة فى فرنسا ، إذا ما نظرنا إلى جانب الاقتصاد . فى الوقت الذى استمرت فيه هيبة فرنسا فى الإنهيار ، كانت الحقائق الاقتصادية تضع البلاد بين الدول الأكثر حظاً فى العالم الغربى .

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٨ ، تضاعف نصيب الفرد من مجموع الإنتاج القومى ثلاث مرات تقريباً ؛ وإذا ما أخذنا فى الإعتبار عملية انخفاض سعر العملة ، فإن التقدم الحقيقي كان بنسبة ٤٠ ٪ . وزاد الإنتاج الصناعى خلال نفس الفترة بنسبة ٧٥ ٪ ، والقدرة الشرائية للعالم بما يقرب من ٥٠ ٪ ، وبمجموع الدخل الفعلي للأسرة بنسبة ٦٠ ٪ ، والاستهلاك الخاص بالنسبة للفرد بنسبة

٤٠٪ . وعدد المساكن التي بنيت، والتي كانت ٧٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٥٠، وصلت إلى ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٣، و ٢٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٥، لكي تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨ . واسكن تجميع المنازل حقق تقدماً كبيراً بنوع خاص : ففي المكان الأول شراء السيارات ( ١٠٠.٠٠٠ في السنة في عام ١٩٤٩ ، ٥٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٦ ، و ٦٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٨ ) ، وكذلك الغسالات ( ٣ مليون عند نهاية نفس الفترة ) ، والثلاجات ( ٣ مليون ) ، وأجهزة التلغزيون ( ١٥٠ مليون ) . ودخل الفرنسيون بشغف إلى مجتمع الاستهلاك ، أو حصاره الرخاء ، رغم فقدان أمل بعض المثقفين ورجال الأخلاق ، الذين رأوا في ذلك إضفاء معيياً ، طريقة الحياة الأمريكية .

وفيا وراء هذا التحسن للاسواق المادية لجواهر مواطنيها ، عرفت فرنسا في نفس الوقت تغييرات أكثر عمقاً ، تفصل بينان المجتمع نفسه ، والتي أدت إلى أن تصل بها صوب ما اتفقوا على تسميته اليوم بالمجتمع الصناعي .

ولذلك في أن إحدى الظواهر الأكثر أهمية كانت هي التزايد الكبير للهجرة من الريف . ولقد حسب رجال الإحصاء أنه في خلال ثمان سنوات ( ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ) قد ترك ما يزيد عن خمس الأهالي العاملين في الزراعة الأرض ؛ والواقع أنه في خلال هذه الفترة كان ١١٠.٠٠٠ من العاملين يذهبون سنوياً إلى المدن ؛ الأمر الذي كان يمثل مضاعفة الهجرة من الريف بالنسبة لسنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ . وكانت النتيجة هي توافد أيدي عاملة قوية إلى الصناعة .

وهؤلاء الفلاحون الذين تركوا الأرض كانوا إما أجراء أو مزارعين ، أو بالترجيح من أبناء المزارعين . ذلك أنهم قدروا معدل النزوح ، إسناداً إلى معدل السن ، بـ ٣٧٪ للشبان من ٢١ إلى ٢٢ سنة ، نظير ١٠٪ فقط للوالدة

الذين يتراوح سنهم فيما بين ٣٥ و ٣٩ سنة . ولذلك فإن هذا النقل كان يمثل انتقال أجيال أكثر مما يمثل انتقال أفراد . وكان هؤلاء الشبان قد تركوا الزراعة لأنها لم تعد تعطيتهم دخلاً كافياً ، لا بسبب مجرد الرغبة والميل ، وذهبوا يبحثون في المدن عن أمن جديد ، ويبدو أنهم وجدوه ، وبسهولة . ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن إدخالهم في القطاع الثاني أو الثالث كان دائماً سهلاً ، وأنه لم يترتب عنه مقاساة ، وحتى مآسى شخصية . ولكن أحداً لم يلاحظ نشوء توترات جماعية خطيرة ، كما أن الأحوال المادية الخاصة بإعادة التكييف الوسط الجديد قد تم تحملها بشكل عام كما يجب .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التوترات الجماعية قد ظهرت عند أولئك الفلاحين الذين ظلوا مع الأرض . ودرجة أقل عند المزارعين المسنين ، والذين كانوا في غالب الأحيان قانعين بنفقر متوارث ، عنه عند المزارعين الشبان الذين تكونوا مع الحركات النقابية ، والذين كانوا ، بعد أن عقدوا الآمال ، لفترة من الوقت ، على ميكنة وسائل إنتاجهم ، قد لصطدوا بمشكلات الاستثمار والقروض الصعبة . ولقد ترجمت حركة عدم الرضاء عند الفلاحين بمظاهرات جماهيرية ( حدثت الأولى من بينها في شهر أكتوبر ١٩٥٣ ) ، وبمطالب غالباً ما تكون غير منسقة ، كان ذلك للبحث عن حلول جديدة ، مثل شركات التدخل العقاري ، وعمليات تنظيم الاسواق ، أو عقود الإنتاج . وكان تطور عقلية الفلاحين يمثل أحد المظاهر الهامة لسنوات الخمسينيات .

وكان مجيء المجتمع الصناعي قد تميز كذلك بالزيادة العددية لبعض القطاعات الاجتماعية التي نسميها في بعض الحالات بالطبقات الوسطى الجديدة ، أى العمال المهرة المتخصصون ، والتقنيين في الصناعات الرئيسية ، من جانب ، وموظفي الكادرات ، من جانب آخر ، وكانت الأهمية التي أخذتها الكادرات هي



التي تلقت الإنتباه بنوع خاص ، ولا يرجع ذلك لمجرد زيادة أعدادها بنسب محترمة ، ولكن كذلك لأنهم قد فرضوا في غالب الأحيان نمطاً للحياة الأصلية والتي أصبحت نموذجاً للمجتمع الجديد . وفي هذا الاتجاه ، فإنهم قد فرضوا أنفسهم كأبطال لمجتمع الاستهلاك .

ورغم كل هذه التغيرات ، فإن الفرنسيين ، وربما كان ذلك أحد المظاهر الهامة والدائمة لطريقة تفكيرهم ، لم يكفوا عن التعبير عن عدم رضائهم وعدم سرورهم : ولقد أظهرت التحقيقات التي عملت من أجل دراسة الرأي العام ، الغيب شبه الدائم للشعور بالتقدم ، وذلك في نفس الوقت التي كانت فيه بلاد أخرى عرفت نفس التطور ، مثل الولايات المتحدة وألمانيا ، لا تعرف مثل هذا التشاؤم . ويبدو أن الفرنسيين لم يحتفظوا من هذه التغيرات التي وقعت في مجتمعاتهم ، إلا بالترارات التي تسببت فيها ، وليس أبداً ذلك التكامل والتحسن لظروف الحياة ؛ وهي مساوية أزلية ، فظلوا يتأثرون بالانقسامات الاجتماعية ، وبعدم المساواة ، وبالظلم وبالقلق الذي لم يتمكن المجتمع الصناعي من أن يقضى عليه .

## الفصل العاشر

### العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة

بعد ردود الفعل المحافظة في سنوات الخمسينيات ، بدا أن العالم الغربي قد دخل إلى مرحلة تثبيت ، وتردد ، وتجارب متفاوت درجة نجاحها . فلم يعد الاتجاه الاشتراكي في سنوات الستينيات هو نفس الاتجاه الاشتراكي في فترة ما بعد الحرب ، كما أن الاتجاه الديجولي ، في فرنسا ، لم يعد هو الاتجاه الموجود في فترة التحرير وسحق الدول التي كانت قد ظهرت على أنها قد رسمت نفسها داخل نظام دكتاتوري ، مثل إسبانيا ، بدأت في التطور ، حتى توائم بين نفسها وبين الضرورات الجديدة .

والمظهر الثاني المتميز لسنوات الستينيات يتمثل في الأهمية الكبرى للمسؤوليات ، وأهميتها التاريخية فديجول في فرنسا ، وكينيدي في الولايات المتحدة ، وكذلك ، حتى وإن كان بدرجة أقل ، ويلسون وويلبرانت ، عملوا على طبع سياسة بلادهم بسمات قوية . وفي الوقت الذي سبهاجمون فيه في دول الشرق دعبادة الشخصية ، سيمبدون في الغرب في التحدث عن شخصية السلطة ، ويبدون رجل الشارع ، في المجتمعات المعاصرة ، يحتاج إلى إبطال يكلفها بإدارة الشؤون العامة .

#### ١ - الاتجاه الديجولي والجمهورية الخامسة :

كان التردى الذى وقعت فيه الجمهورية الرابعة ، وهيبة الجنرال ديغول وخطورة الموقف تشرح كيف أن الفرنسيين كانوا يقبلون بكل سهولة تغيير النظام . وفي وقت الاستفتاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أجابوا على السؤال الخاص

بما إذا كانوا يصدقون على مشروع الدستور الجديد « بنعم » ، جماعية . والواقع أن المشاركة في الانتخابات (٨٥٪ من المصوتين) كانت تزيد عن كل ما كانوا قد عرفوه حتى ذلك الوقت ، بما في ذلك وقت انتخابات عام ١٩٣٦ ( هذا علاوة على أنه في هذه الفترة ، كان حق الانتخاب مقصوراً على الرجال ، وهم معروفون بأنهم يميلون إلى الإدلاء بأصواتهم أكثر من النساء ) . وكانت هناك بنوع خاص أغلبية منحدرة جداً من « نعم » ( أكثر من ٧٩٪ ) أظهرت أن النظام الجديد كان قد أحسن إستقباله من جانب كل الفرنسيين تقريباً ، بما في ذلك جزء من أولئك الذين كانوا يصوتون في العادة من أجل الحزب الشيوعي . وفي اليوم التالي للاستفتاء ، كان للجنرال ديغول ، كما قالوا ، سلطة تقترب من سلطة الدكتاتور الروماني وفي اليوم التالي للانتخابات التي تلت (نوفمبر ١٩٥٨) كان في وسعه أن يعتمد ، في المجلس الوطني ، على أغلبية كبيرة متجمعة حول « الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » ، وهو التشكيل الديغولي الذي نجح في انتخاب ما يقرب من مائتي نائب ، وذلك في الوقت الذي سحقوا فيه أقصى اليسار .

ومع ذلك ، ورغم الظروف المواتية للغاية ، فإن السنوات الأولى للجمهورية الخامسة كانت في الميدان الأول الخاص بالسياسة الجزائية ، وكذلك في ميدان وضع المؤسسات ، هي سنوات تردد ، وعدم وضوح ، وعدم تأكد .

وحين إستدعى الفرنسيون الجنرال ديغول لكي يحدد حلاً ، وبأقل خسائر ، لهذه المشكلة الجزائية التي كانت قد أوصلتهم إلى حافة الحرب الأهلية نفسها ، لم يبد الجنرال على أنه قد إختار ، في البداية ، حلاً بعينه . ولقد كانت غايته الأولى مواجهة ، بعد أن قام بتشكيل حكومته ، إلى أن يذهب بنفسه إلى الميدان ، حتى يستطيع على العسكريين ويخضعهم للسلطة المدنية من ناحية ، ولكن يراقب المراقب

من ناحية أخرى . وفى أثناء هذه الرحلة (يونيو ١٩٥٨) أعلن بعض الشعارات، مثل ( لقد قمتمكم ، الجزائر فرنسية ) التى جعلت فرنسيي الجزائر ينهمون ، والاطواط السياسية اليسارية فى فرنسا تخشى من أنه كان مصمماً فى صالح ضم الجزائر ، أى اندماج الطائفتين ، الفرنسية والإسلامية . وبدأ أن إتباع العمليات العسكرية بكل صرامة ، وهى التى سميت بالتهدئة ، والبدا فى خطة لخمس سنوات ، تسمى خطة قسنطينة للتنمية الاقتصادية والنهوض الثقافى والاجتماعى فى الجزائر ، تسيير فى نفس الإتجاه . وهو إتجاه البحث عن طريق عسكري وإقتصادي للمشكلة الجزائرية ، يسمح بتحقيق وسلم الشجعان ، الذى عرضه الجنرال ، ولكن بدون جدوى ، على جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد أن لقي هذا الرفض ، إتجه الجنرال ديغول صوب حل مختلف تماماً ، عرضه فى خطابه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، وهو « تقرير المصير » . فتمهد بأن يطلب إلى الجزائريين ، وعن طريق الإستفتاء ، لإختيارهم ، ثم يقوم ، فى مرحلة ثانية ، بأن يطلب إلى الفرنسيين فى الوطن الأم ، أن يصدقوا على ذلك . وكان على هذا الإختيار أن يتم بين ثلاثة أشياء : الانفصال ، الذى يعنى القطيعة التامة مع فرنسا ، و « الفرنسية » أى الاندماج ، و « حكم الجزائريين للجزائريين » ، مستنداً إلى معونة فرنسا وفى إتحاد وثيق معها . ومع ذلك فإن الجنرال ديغول لم يحدد الحل الذى كان يفضلهُ ، كما أن التعليقات التى أضافها بعد بضعة أسابيع ( سوف يطبق تقرير المصير بعد فترة عدة سنوات ) قد ظهرت متناقضة مع كلمات مثليه فى الجزائر ، والذين تحدوا عن « التهدة » وعن « الجزائر الفرنسية » .

ولم توافق جبهة التحرير الوطنى الجزائرى على حل تقرير المصير ، إذ أنه كان يتطلب ويشترط وقف لإطلاق النار ، متبوعاً بمفاوضات ، بينما كانت الجبهة تطالب بإعلان الإستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة ولكل وقف للمعارك ولم

يقبل كذلك ، ولاسيباب بطبيعة الحال متعارضة ، من جانب فرنسي الجزائر ، الذين حاولوا ، بدون جدوى ، أن يعيدوا من ٢٤ يناير حتى أول فبراير ١٩٦٠ ( أسبوع الاستحكامات ) يوم ١٣ مايو . وسمح هذا الثمرد للجنرال ديغول بأن يحصل من البرلمان على التصويوت على « السلطات الخاصة » ، والتي كانت صالحة لمدة عام .

ونظراً لعدم تمكن الجنرال ديغول من معرفة وجهات نظر الاهالى الجزائريين فإنه عدل مرة جديدة من استراتيجيته ، وقبل أن يتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطنى . وتمهد لهذه المفاوضات عن طريق محادثات أولية ، وقعت فى مولان Molun ( ٢٥ — ٢٩ يونيو ) . ولكن ممثلى جبهة التحرير الوطنية وجدوا أن الامر لا يتعلق إلا بالتفاوض على وقف لإطلاق النار وليس بالدخول فى المحادثات السياسية ، فنهضوا المفاوضات .

ومن أجل الخروج من الطريق المسدود ، عاد الجنرال ديغول من جديد ، فى ٤ نوفمبر ، إلى موضوع تقرير المصير ، ولكن بقلب العمالية التى كان قد عرضها فى العام السابق : فسيقوم فى المرحلة الأولى بعمل إستفتاء للفرنسيين فى الوطن الام ، وليس للجزائريين . وتم هذا الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير للجزائريين فى ٨ يناير ١٩٦١ : ووافق ثلاثة أرباع الناخبين على سياسة تقرير المصير .

وكان لهذا الاستفتاء نتائج حاسمة . فالأظهر لفرنسي الجزائر إلى أى مدى كان الوطن الام لا يشار كهم فى موافقهم . ثم سمح بتوسع خاص بالدخول فى إجراءات سرية من أجل التفاوض بين مندوبى الحكومة الفرنسية ، ومندوبى الثوار ، وهى التى وصلت إلى إعلان البدء فى مفاوضات رسمية ( ٣٠ مارس ١٩٦١ ) .

وفى الحقيقة ، كان من الضرورى إنتظار عام قبل أن تتم هذه المفاوضات ،

عبر جولات مأسوية، مثل الفورة التي أجمعت للجنرالات في الجزائر (٢٢-٢٥ أبريل ١٩٦١)، ومؤتمر ليفيان (١٢ مايو-١٣ يونيو) وفشله، ومجاذبات لوجران (٢٠-٢٨ يوليو) وتأجيلها، وأخيراً، مؤتمر ليفيان الثاني (٧-١٨ مارس ١٩٦٢). ولم تنتهِ هذا أخيراً إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلى التوقيع على الاتفاقيات التي نصت، من جانب على فترة إنتقالية قبل تقرير الوضعية النهائية، ورحلت من جانب آخر ضمانات محددة لفرنسي الجزائر. وفي ٨ أبريل ١٩٦٢ وقعت عملية إستفتاء جديدة في فرنسا من أجل التصديق على اتفاقيات ليفيان، وتمت بأغلبية ساحقة (٩٠٪ من المصوتين). ولكن تطبيق هذه الاتفاقيات تعرقل نتيجة للفوضى التي وقعت فيها الجزائر خلال ستة أشهر. وكان خروج الفرنسيين، الذي لم يكن أحد قد إعتقد في أنه سوف يأخذ ذلك للشكل للخروج الجماعي، قد حطم كل مشروع لانقاذ فرنسي - جزائري كان الجنرال ديغول يفكر فيه، وألقى في آخر الأمر ذلك الحل الذي كان يأمل فيه. ومثل حرب الهند الصينية، ولكن دون أن تكون هناك في هذه المرة هزيمة عسكرية، إنتهت حرب الجزائر بانتصار الثوار، إذ أنهم كانوا قد عرفوا كيف يحصلون على تأييد الرأي العام في الوطن الأم.

والترددات وعدم وضوح الرؤيا لسياسة الجنرال ديغول بالنسبة للجزائر، نهجها من جديد في ميدان المؤسسات التي رغب في إعطائها للجمهورية الخامسة. فدستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨، والذي صدق عليه الناخبون بنسبة كبيرة جداً، خلق نظاماً معقداً، بعيداً للغاية عن الروح البرلمانية الفرنسية (أي نظام المجلس في الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة)، وكذلك بعيداً جداً عن النظام الرئاسي الأمريكي. فبانتخاب رئيس، مزودا بسلطات كبيرة، وبواسطة مجموعة مختصرة للغاية من «الاعيان»، أنشأ ما طابقه البعض بنظام لوى فيليب المسمى، والآخرين

« بنظام القنصلية الانتخابية الجديدة » وطبقاً لميشيل ديبريه Michel Debré ، أحد واضعيه ؛ فإن على دستور ١٩٥٨ أن يدخل ، على العكس من ذلك ، إلى فرنسا ، النظام البرلماني « الحقيقي » ، المؤسس على « فصل » السلطات ، وتعاونها ، فيما بينها . ويبدو أن هذا التفسير لميشيل ديبريه كان هو تفسير الجنرال ديغول .

ومع ذلك ، فإن الممارسة سوف تفرض سريعاً تفسيراً آخر ، وهو التفسير « ذا الاتجاه الرئاسي » للدستور ، فبأخذته تحت مسؤوليته المباشرة شئون الجزائر ، وباستخدام أزمة شهر يناير ١٩٦٠ من أجل أن يمنح نفسه بواسطة البرلمان « السلطات الخاصة » ، وباستخدامه كثيراً لإجراء الاستفتاء للتصديق بواسطة الشعب على قراراته الخاصة دون استشارة المجالس ، وسع الجنرال ديغول كثيراً من سلطات الرئيس ، وجعل من تدخله في إدارة شئون الدولة ممارسة شبه يومية . وبعد بضعة أشهر من تطبيقه ، أصبح الدستور متخلفاً عن الموقف . وأصبح في وسع الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الحكمة أن تختار مجموعة صغيرة للغاية رئيساً للجمهورية ويصبح الآلة الرئيسية في النظام . وفهم الجنرال ديغول ، والذي لم يكن يشك أبداً في إتساع الثقة التي يحظى بها ، وبعد فشل محاولة إغتياله ( محاولة بيق كورمار في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ ) ، أن أحد خلفائه سيحتاج بدون شك إلى تفويض أكثر إتساعاً ، تفويض « شعبي و وطني » . ولذلك فإنه قرر أن يجري استفتاء على إقتراح جعل انتخاب الرئيس بطريقة الانتخابات العامة .

ويمثل استفتاء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ أهمية قصوى في تاريخ الجمهورية الخامسة ، أولاً لأن الإقتراح واجبه معركة عنيفة من جانب فقهاء القانون وبخاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية التقليدية . وكان هؤلاء الزعماء لم يقبلوا أبداً عودة الجنرال إلى السلطة إلا كصيغة مؤقتة تسمح بإيجاد حل للمسألة الجزائرية بأقل خسارة ممكنة . وبالنسبة إليهم ، كان أمسي الموافقة على الانتخاب بدعوى

طريق الانتخابات العامة لرئيس الجمهورية يعنى ليس مجرد تعطيل النظام البرلماني وإحلال نظام رئاسي في مكانه، ولكن بنوع خاص التعرض لمنح الجنرال ديغول، وبسبب شعبيته والهيبه التي يتمتع بها في البلاد، سلطة لمدى الحياة. ولذلك فإنهم قاموا ضد مشروع الاستفتاء بحملة عنيفة، وتمكنوا من أن يجعلوا حكومة بومبيدو Pompidou لا تجد سوى أقلية لها في المجلس الوطني (٤ أكتوبر ١٩٦٢). ورد الجنرال ديغول على ذلك بجل المجلس، وتحديد يوم ٢٨ أكتوبر تاريخاً للاستفتاء، ويومى ١٨ و ٢٥ نوفمبر للانتخابات الخاصة بالمجلس.

وجاء الإستفتاء، الذي أثار دهشة الخبراء، يحمل نجاحاً كبيراً للرئيس الجمهورية: فوافق على اقتراحه ما يزيد على ٦٠٪ من المصوتين. وبمباركتهم للانتخاب عن طريق الانتخاب العام، كانت الأحزاب السياسية التقليدية قد ارتكبت خطأ جسيماً باغضابها لمشاعر المواطن، والذي زاد زهواً بقيامه بنفسه باختيار الرجل الذي سيدبر شئون البلاد. ودفعوا ثمن ذلك غالياً، بخسارتهم الكبيرة في إنتخابات شهر نوفمبر، وأرسلت هذه الانتخابات الأخيرة إلى المجلس ٢٧٠ نائباً (من ٤٦٥) حصلوا على التأييد الديجولي. ولذلك فإنه أصبح في وسع حكومة بومبيدو الجديدة أن تعتمد على أغلبية كبيرة.

ولذلك فإنه يمكننا أن نعتبر أنه قد بدأت منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الخامسة: مرحلة نضج الاتجاه الديجولي، وفي نفس الوقت مرحلة المخططات الكبرى للجنرال ديغول.

نضج الاتجاه الديجولي إذ أن المسألة الجزائرية، التي كانت فرصة للعودة للسلطة، ولكن كذلك مصدراً للخطر بالنسبة للدولة، وسيماً للانقسام بالنسبة للمواطنين، قد مرت، وأن الثقة الشعبية، التي ارتفعت فجأة في شهر أكتوبر ١٩٥٨، والتي وضح التمهيد عنها في شهر أكتوبر ١٩٦٢. وقد احتفظوا بها وقت



الانتخابات الرئاسية الأولى ، بالانتخاب العام ، في ٥ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ .  
وأنضج أيضاً لأن الجنرال ديغول قد تخلص من المشكلات التي كان لا يحبها  
كثيراً بنجاح « خطة بيناي - ريف ، Pinay - Rueff في شهر ديسمبر  
١٩٥٨ .

والواقع أن الجنرال ديغول قد عهد في بداية فترته السباعية إلى أنتوان  
بيناي ، بوزارة المالية لكي يعمل على تسوية المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي  
كانت تنقل على كاهل الحكومات الأخيرة في الجمهورية الرابعة . وكانت خطة  
التصحيح المالي والإقتصادي التي قدمها خبراء لجنة ريف Rueff ، والتي اشتملت  
على تخفيض كبير لعجز الميزانية ، وتخفيض سعر العملة بنسبة ١٧ر٥ ٪ ، وإنشاء  
الفرنك « الثقيل » ، وتحرير واسع النطاق للمبادلات الخارجية ، تسمح بتصحيح  
واضح ، وتفتح أمام الاقتصاد الفرنسي مرحلة جديدة للتوسع ، بسرعة كبيرة  
حتى أنه أصبح من الضروري تقليل سرعتها ، ابتداء من عام ١٩٦٣ ، بخطة  
« التثبيت » التي تصورها جيسكار ديستان Giscard d'Estaing وزير المالية .

ويمكن الجنرال ديغول ، في هذا المناخ من الثقة والازدهار ، من أن يكرس  
نفسه للمسائل التي كان يميل إليها بصفة خاصة ، أي لمسائل السياسة الخارجية .  
وكان هدفه الكبير يتمثل في أن يعيد لفرنسا مكانتها ، كدولة عظمى عالمية .  
ويبدأ ذلك بأن يعيد إليها ذلك الاستقلال الذي رأى أنه قد مس إلى درجة بعيدة .

ومن أجل ذلك ، كان من الضروري أن يحصل على « أن يكون الدفاع عن  
فرنسا فرنسياً » ، الأمر الذي كان يعنى التخلي عن دخول القوات الفرنسية في  
نطاق قوات حلف الأطلسي ، وأن يزودها بتسليح « وطني » ، قوة الانشاء  
dissuasion وأعلن ، منذ عام ١٩٥٩ ، نيته على أن يسحب ، في وقت الحرب ،  
بحرية البحر المتوسط من قيادة الإطلسي ، وببعضه خطرات ، حتى ، من عام

١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، أمر الخروج من حلف شمال الاطلسنطى O.T.A.N. الذى كان يأمل فيه . أما فيما يتعلق بإنشاء قوة لائناء فرنسية تماماً ، فإن ذلك كان عملاً طويلاً المدى ، مهد له التفجير الذى حدث فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، فى الصحراء الكبرى ، للقبلة الذرية الأولى ، ثم عن طريق رفض كل مشاركة فى قوة ذرية متعددة الاطراف مثل التى كان يفكر فيها الرئيس كينيدي Kennedy ( يناير ١٩٦٣ ) ، وأخيراً عن طريق إنهاء العمل من إعداد قبلة ميديوجينية ( أغسطس ١٩٦٨ ) . والانشاء البطيء والمكلف لترسانة صواريخ تحمل رؤساً ذرية ، وغواصات ذرية .

وكان إستقلال فرنسا يتضمن كذلك سياسة الصراع ضد السيطرة المزدوجة ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وهذه السياسة ترجمت بنوع خاص فى الحقيقة بنقد قوى للسياسة الأمريكية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى . وفى خريف عام ١٩٦٤ ، قام رئيس الجمهورية برحلة رسمية إلى أمريكا اللاتينية نصح فيها ، وأمام السرور الكبير للجماهير ، بجزايا الاستقلال ؛ وفى شهر مايو ١٩٦٥ ، قام ممثل فرنسا فى الأمم المتحدة بمهاجمة التدخل الأمريكى فى سان دومينجو ؛ وأخيراً ، فإن الحكومة الفرنسية لم تثبط من عزيمته المتأجرة مع كوبا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تعلن أهمية كبرى على محاصرة هذه الجزيرة . وفى الشرق الأقصى ، ظهر الاعتراف بالصين الشيوعية ( الشعبية ) فى عام ١٩٦٤ ، على أنه حكم ، وإن كان بدون جدوى ، على القطر الأمريكى . ولكن إتخاذ موقف بشأن مسألة فيتنام (عدم الموافقة علناً على المحارلات الأمريكية ، والرحلة إلى كامبودج فى شهر أغسطس ١٩٦٦ ، وخطة بنوم بنه التى اقترحت حياد الهند الصينية ) حملت على إثارة رأى العام الأمريكى إلى درجة كبيرة . ولكن النجاح الذى بدا فى أنه يتمثل فى إختيار باريس كمركز للمقابلة الأمريكى —

الفيتنامي ، فى شهر مايو ١٩٦٨ ، سرعان ما ظهر أنه لا يستند إلى أساس .

وكان فى وسع الاستقلال الفرنسى أن يصبح كذلك مهدداً عن طريق إنشاء أوروبا « فوق الدولية » . وكانت المعارضة لهذا المشروع ، من جانب رئيس الجمهورية ، قوية . فنذ مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ١٥ مايو ١٩٦٢ ، أعلن عن رغبته فى أن تنشأ أوروبا دول ، مؤسسة على التعاون السياسى ، وسنخر من فكرة أوروبا المندمجة . ومع ذلك ، فإن هذا العطاء لأوروبا فوق الدولية كان لا يعنى عداء للسوق المشتركة . بل على العكس من ذلك ، مادام قد حصل ، بوسائل متشددة فى بعض الحالات ، على زيادة سرعة إتمام سياسة زراعية مشتركة ، وفى صالح فرنسا إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الرفض القاطع ، فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، لدخول بريطانيا العظمى فى السوق المشتركة قد أثار غضب « الأوربيين » ، فإن الأمر لم يكن يتعلق بمنافرة ضد أوروبا ، ولكن بالتقرير الواقعى لعدم القدرة ، وبلا شك المؤقتة ، لبريطانيا العظمى على قبول أسس والالتزامات هذا المشروع المشترك .

وكان الهدف الثانى الكبير لرئيس الجمهورية يتمثل فى الشعور فى العالم على ركائز تسمح لفرنسا ، وللتى كانت ، بذاتها ، لها وزن خفيف لا يضمن الاستماع إليها ، بأن تؤدى رسالتها العالمية . وبحث عن هذه الركائز عند ألمانيا الغربية بتحقيقه تقارباً واضحاً مع المستشار آديناور ، وعند الدول العربية التى كانت فى صراع مع إسرائيل ، وبنوع خاص عند الدول التى يتحدث سكانها اللغة الفرنسية . وبالنسبة لهذه الدول الأخيرة ، قام الجنرال ديغول ، الذى كان يأمل فى أول الأمر أن يحقق نشأة « طائفة » كبيرة من أقاليم ما وراء البحار حول الوطن الأم ، ثم سرعان ما قدر قيمة هذا المشروع ، بممارسة سياسة تحررية كبرى ، ومنح الاستقلال لكل المستعمرات الإفريقية السابقة التى طالبت

به . وعقد مع هذه الدول الجديدة ، علاقات وثيقة ، أخذت شكل « تعاون ، عسكري ، وإقتصادي ، وثقافي . وكان نجاح سياسة التعاون مع الدول الناطقة بالفرنسية قاطعاً أمام فشل المحاولة المؤسفة لتأييد مطالب السكندريين الفرنسيين في كويك .

ومع ذلك ، فلقد بدا أن هذه السياسة الكبرى كانت لا تهم الفرنسيين كثيراً ، والذين أظهرتهم عمليات قياس الرأي على أنهم مشغولين بدرجة شبه كاملة بظروف معيشتهم المادية . ولسكنه ظهر واضحاً أن سياسة التثبيت قد نجحت إلى أبعد ما كان مقدراً لها ، وأن الإقتصاد قد بدأ في المقاساة من التدهور . وهذه الصعوبات لم تسكن غريبة عن تدهور شعبية رئيس الجمهورية ونظامه .

ففي بدأ هذا التدهور ؟ لا شك في أن الدلالة الأولى عليه قد جاءت مع تردد الرأي العام وقت الانتخابات التشريعية في شهر مارس ١٩٦٧ . فبينما نجح مرشحى « الجمهورية الخامسة » في الحصول ، في الدورة الانتخابية الأولى ، على نسبة طالية تتمثل في ٣٨ ٪ من الأصوات ، وأصبحوا يأملون في الحصول على انتصار سهل في الدورة الانتخابية الثانية ، جاء الانسحاب الأخير لحفنه من المنتخبين لكي يعدل كل شيء ويقلل عدد النواب الحكوميين إلى ٢٢٤ ( وكانوا يأملون حتى ٢٨٠ عضواً ) . حقيقة أن منتخبى « الجمهورية الخامسة » كانوا لا يزالون يحتفظون بالأغلبية المطلقة في المجلس ، ولكنها كانت قد نقصت مقعدين .

ولذلك فإنه سرعان ما بدأت المعارضة البرلمانية ، ويقودها إتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي F.G.D.S. ، والذي كان قد تشكل في عام ١٩٦٥ ويعظم الاشتراكيين والراييكاليين ، في الضغط على حكومة بومبيدو ، رافضة منها المساطات الخاصة التي طالبت بها ، ومستخدمة قرارات التعهظ بأحسن

شكل ممكن . وأسهمت مرارة هذا الصراع البرلماني في شد المناخ ، الذى أدت الفوضى التى نشبت في كلية نانثير ، والتى بدأت في شهر يناير ١٩٦٨ ، بأن يجعلته جواً ملبداً بالغيوم .

ونشبت الازمة في شهر مايو . وبدأت بمظاهرات قوية للطلاب تحولات منذ يوم ١٠ إلى عصيان ، ثم عادت إلى الظهور بمظاهرة يوم ١٣ التى حركتها منظمات الطلاب ، والتشكيلات السياسية لليسار ، وأخذت شكل أزمة حين قام الاتحاد العام للعمل C. G. T. ، الذى شعر أنه ينزلق إلى اليسار ، بدفع بضعة ملايين من أصحاب الاجور ، برغبة منه أو رغماً عنه ، إلى الإضراب ( ١٤ — ٢٩ مايو ) . وكان تدخل رئيس الجمهورية ، في ٢٤ مايو ، والذى أعلن الاستفتاء على المشاركة ، فشلاً بدا على أنه يفتح أزمة النظام وخلافته . وأعلن فرانسوا ميتران Mitterrand وبير منديز فرانس استعدادهما لتلقى ذلك . ولكن الجنرال ديغول وجد بحركة إلتفاف مفاجئة لغة السلطة من جديد ، وحطم تماماً الحركة بإعلان قصير في الإذاعة ( ٣٠ مايو ) وحصل فى التو على تأييد حاسم لمظاهرة ديغولية قوية على الشانزليزيه .

ولكنه كان من الضروري كسب الانتخابات التى أصبحت ضرورية نتيجة لحل المجلس ولذى أعلن عنه يوم ٣٠ . وكان ذلك هو عمل رئيس الوزراء الذى وجد الموضوعات الأساسية للحملة الانتخابية . ومنذ الدورة الانتخابية الاولى ( ٢٣ يونيو ) حصل مرشحى إتحاد الدفاع عن الجمهورية على ما يقرب من ٤٤ ٪ من الاصوات ؛ وفى الدورة الانتخابية الثانية ( ٣٠ يونيو ) حصلوا على ٣٠٠ مقعد ، وذلك فى الوقت الذى فقد فيه إتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي ٦١ مقعداً ، والحزب الشيوعى ٣٩ .

وبدا أن الجمهورية الخامسة قد استعادت شبابها من جديد ، وحصل الجنرال

ديجول على فترة جديدة . ولكن هذا النجاح الحارق للمادة سوف يفضي عليه  
خطآن كبيران لرئيس الجمهورية .

وكان الخطأ الاول يتمثل في إبعاد رئيس الوزراء ووضع موريس كوف  
دى مورفيل Maurice Couve de Murville مكانه ؛ وكان رجل ثقة وله قدرة  
كبيرة ، ولكنه لم يكن له أى اتصال بالرأى العام . ولم تعرف وزارة كوف دى  
مورفيل كيف تفيد من الخصومات الداخلية التى كانت تنخر المعارضة الموزومة  
( فتمكك اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي فى شهر ديسمبر ) ، ولا أن  
تزيل القلق الذى كان قد أخذ يساور رجال الأعمال . وجاءت أزمة خطـيرة  
للفرنك ، أبعدت بكل مشقة عن طريق رفض رئيس الجمهورية تخفيض قيمة  
العملة ( ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ ) فى التأثير الكبير على الثقة فيه . وأدى استمرار  
الفوضى فى الجامعات ، وحق فى المدارس إلى ظهور انطباع بأن أزمة شهر مايو  
لم يتم التغلب عليها بالفعل . وأدت قلة طاقة الحكومة إلى تشييط عزائم الكثير من  
المخلصين لها .

وكان الخطأ الثانى والحاسم يتمثل فى محاولة الحصول على مظاهرة جديدة  
وواضحة للثقة الشخصية ، وعن طريق إستفتاء . ولم يكن إختيار الموضوع  
موفقاً ، مازجاً بين الإصلاح المحلى وبين التغييرات فى مجلس الشيوخ ( واعتقد  
البعض أنه يهدف لتقليل سلطة هذا المجلس ) . وكان إستفتاء ٢٧ أبريل ١٩٦٩ ،  
الذى بدأ بطريقة سيئة وعلى أرض رديئة ، هزيمة : ١٣ مليون لاضد ١٠ مليون  
ونصف مليون نعم . وكما كان قد أعلن ، توقف رئيس الجمهورية عن ممارسة  
وظيفته ، منذ اليوم التالى .

وهكذا انتهت للرحلة الديمقراطية فى الجمهورية الخامسة . ولكن ، وعلى  
العكس مما ينتظره الجمهور ، حاش النظام دون صعوبة ، بعد خروج مؤسسه .

وكان الانتخاب السهل نسبياً لجورج بومبيدو Georges Pompidou لرئاسة الجمهورية (١٥ يونيو) ، وتعيين جاك شابان - دلماس Jacques Chaban - Delmas رئيساً للوزراء ، والتوسع صوب الوسط للأغلبية البرلمانية التي كان ينوى الاعتماد عليها ، تسمح بالمرور ، ودون انقطاع ، إلى مرحلة ما بعد الديمقراطية .

## ٢ - الحدود الجديدة والمجتمع الكبير :

كان الرئيس ، الذي إنتخب في شهر نوفمبر ١٩٦٠ ، يختلف كل الاختلاف عن سابقه ، في الأصل الاجتماعي ، والسن ، والدين ، والانتماء السياسي ، وفكرته عن دور رئيس السلطة التنفيذية ، وبنوع خاص في السلوك والاسلوب .

وكان جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy أصغر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة ، وكان يشعر تماماً بمعنى نجاحه ؛ فلقد ذكر في أول خطبة إفتتاحية له : « إن الشعلة قد مرت إلى الجيل الجديد ، الذي ولد في هذا القرن ، وقامى من الحرب ، وتعلم الانضباط من السلم الصعب ، والفخور بما ورثه » . وكان قد فهم أن أغلبية الأمريكيين كانت تأمل ، بعد ثمان سنوات من الإدارة الجمهورية ، في قيادة فعالة . وكان واثقاً تماماً من إمكانياته ، ويعمل على تحقيق أمله في الحياة ، فأعطى الرئيس الجديد إلى مواطنيه ، وبسرعة ، هدفاً ومثلاً أعلى ، هو الحدود الجديدة .

وكان قد عرض الخطوط العريضة لإنجاء « الحدود الجديدة » وقت حملته الانتخابية ، وتحدث قليلاً يوم ٣٠ يناير ١٩٦١ في خطابه الأول أمام الكونغرس . فلكي يناضل ضد إنخفاض هيبة الولايات المتحدة التي كان قد هاجمها في وقت آيزنهاور ، وركود السياسة الداخلية ، والتضخم الذي ألتمهم الجمهوريين بأنهم قد تركوه يستقر ، وعد الرئيس الجديد بأن يعمل ، في أقرب وقت ، على خروج

البلاد من الأزمة ، وبأن يدفع تنمية الاقتصاد ، وأن يمنح الفقراء فى المجتمع وسائل معونة مختلفة ، من وسائل « دولة الرفاه » . واسكن من الواجب بنوع خاص أن تكون الحدود الجديدة للدولة هى حدود « الاتحاد » التى شرحها الرئيس للشعب الأمريكى وعرض عليه أن يرتفعوا بها سوياً : حدود العمالة الكاملة للسكان المتزايدى العدد ، والعلاج الصحى للشيوخ ، والتعليم للشباب ، وصحية المدن ، والتقدم العلمى ، وغزو الفضاء ، وأخيراً ، أوقات الفراغ وحسن إستخدامها .

وكانت الصفات الشخصية لجون كينيدي ، وذكائه ، وحيويته ، وجادته ، وسهره ، ورغبته فى فعل الخير ، وحبّه للفاعلية ، وإحساسه بالمسؤوليات ، وهدوئه ، وطاقته ، وكذلك قيمة المحيطين به ( مجموعة شابة نسبياً حول رئيس شباب بدرجة غير معهودّة ) تجعل الناس يأملون فى الكثير . ومع ذلك ، فإن الحقائق لم تكن على قدر الآمال .

ذلك أنه كان ضد الرئيس ذلك الإلتخاب الذى كان بدون إنتصار ، كما أنه قد إستطاع ، من جانب آخر ، بكونجرس متردد .

ذلك أن جون كينيدي لم يكن ، فى وقت الإلتخابات ، يقل عما ذكرته وسائل الدعاية ، فى إلتخابات شهر نوفمبر ١٩٦٠ . وإذا كان قد حصل على ٣٤٧٠٠٠٠٠ صوت ، فإن منافسه الجمهورى ، ريتشارد نيكسون Richard Nixon كان قد حصل على ٣٤٧٠٠٨٠٠٠ صوت . وكانت هذه الإلتخابات هى أصعب إلتخابات توفقت فى تاريخ الولايات المتحدة منذ إلتخاب هاريسون فى عام ١٨٨٨ . ولقد حسبوا أنه إذا كان ١٠٠ ره ناخب من إلينوا ، مثلاً ، و ٢٣٠٠٠ من تكساس ، من بين أولئك الذين إلتخبوا كينيدي ، قد صوتوا فى صالح منافسه ، فإن هذا الأخير كان سيحصل على عدد



كاف من الأصوات لإنتخابه . وكان فى وسع أعداء الرئيس المنتخب أن يلاحظوا أنه لم يحصل إلا على ما يقل عن ٣٥ مليون صوت للمواطنين، فى دولة بلغ عدد الأصوات فيها ، فى عام ١٩٦٠، ١٠٧ مليون وعدد سكانها ١٨٠ مليون . ولكن علينا أن نلاحظ ، من جانب آخر، أن هذا النجاح الضعيف لم يكن يرجع لشخصية كينيدي، ولكن لانتباهه الدينى ؛ فإذا كان عدد من الجمهوريين الكاثوليك قد تخلوا عن حزبهم وصوتوا له ، فعلى المكس من ذلك قام عدد أكبر من ذلك وبكثير من الديمقراطيين البروتستانت برفض إعطائه أصواتهم .

أما بالنسبة للكونجرس ، فإنه لم يكن مستعداً للموافقة على مشروعات رئيس شاب متحرر . أولاً ، لأنه حدث أنه فى أحيان كثيرة حصل مرشحى الديمقراطيين على أصوات فى دوائرهم تزيد عما كان قد حصل عليه نفسه ، وإحتفظوا بشعور أنهم كانوا أنفسهم الذين بنوا له النصر . ولكن بنوع خاص لأن الكونجرس السابع والثمانين ، رغم أنه كان يتكون من أغلبية عظمى من أعضاء من نفس الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس ( ٢٦٣ ديمقراطى فى المجلس ، ضد ١٧٤ من الجمهوريين ، و ٦٤ فى مجلس الشيوخ، ضد ٣٦ ) كان فى واقع الأمر كونجرساً معتدلاً . وكان الجمهوريين مصممون ، فى غالبيتهم ، على معارضة كل إصلاح ، وعند الديمقراطيين ، كان الليبراليون يصطدمون بالرجعيين من نمطى الجنوب . وكان الأمر فى منتهى الدقة بالنسبة للرئيس ؛ فكذب أحد الخبراء يقول : « فى كل من المجلسين ، ومهما كان الانتماء النظرى ، كان توزيع المنتخبين تبعاً للاتجاه هو تقريباً نفس الشيء : ٤٠ ٪ تقريباً من الليبراليين ، أى مصممين على أن يتبعوا ويعاونوا الرئيس كينيدي بطريقة مقبولة ؛ و ٣٥ ٪ تقريباً من المحافظين أو الرجعيين ، لا يثقون فيه ومصممين على مضايقته ؛ و ٣٥ ٪ من المعتدلين ومستعدين ، إما لتأييده ، وإما لمعارضة مشروعاته، تبعاً للموضوع وللظروف، .

وكذلك ، فإن نتائج السياسة الداخلية للرئيس كينيدي لم تكن هي التي كانوا يأملون فيها . وكان النجاح الحقيقي نادراً ، وتم في الأشهر التي جاءت مباشرة بعد أخذه السلطة . وسمح قانون إعادة تنمية الجهات ( ٢٩ مارس ) للرئيس بأن يعطى ، في المناطق التي تقاسى ، سلفاً من أجل إنشاء مشروعات جديدة ، ومعونة اتحادية لتحويل عمل الموجودين في البطالة ؛ وسمح قانون الإسكان ( ٢٨ يونيو ) برصد مبالغ ضخمة تبلغ ٥ مليار دولار لبرنامج سلف ولآجال بعيدة من أجل البناء الموجه إلى ذوي الدخل المتوسط ، ولبرنامج معونات من أجل تجديد المدن . وعلى خط ودولة الرخاء ، رفع الحد الأدنى للاجور من دولار إلى دولار وربيع في مراحل متعددة ، وامتد نظام الضمان الاجتماعي إلى مستفيدين جدد ، وامتد العمل بحقوق مكافأة البطالة إلى فترة ثلاثة عشر أسبوعاً . وأخيراً ، وفي الخطوط الأكثر أصالة وللحدود الجديدة ، كان التصويت ( مايو ١٩٦١ ) على برنامج للفضاء من أجل السماح بإرسال أحد الرجال إلى القمر في عام ١٩٧٠ قبل ظهور على أنه حاسم .

ونصف نجاح فقط يتمثل في التصويت على الإجراءات المختلفة للسياسة الزراعية التي تصحبها رفض بقيمة المشروع الرئاسي الذي كان يهدف أن يمهّد إلى وزير الزراعة بحرية الاشراف على القروض الخاصة بمعونة المنتجين . وفشل ، أخيراً ، يتمثل في مشروعات الإصلاح العنصري وتسيير الضرائب والتي رفض الكونغرس كل مناقشة فيها ؛ ومشروع الرعاية الصحية الشهيدي ، أو برنامج التأمين الطبي للأشخاص المسنين ، بعد الحملة العنيفة للغاية والتي قام بها الاتحاد الطبي الأمريكي ، وكذلك شركات للتأمين ؛ ومشروع كبير ، هو المعونة الفيدرالية للتعليم ، والذي قدّم منذ ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، ثم توقف لمدة شهر بواسطة الاجراءات البرلمانية من كل نوع والتي استخدمها الخصوم ، ثم قام بمجلس الشيوخ

بتمكيكه ، وبعد ذلك قام المجلس برفضه بدون شفقة في ٣٠ أغسطس . وفي هذا الميدان ، لم يتمكن كينيدي حتى من أن يحصل على ما كان آيزنهاور قد تمكن من انتزاعه ، وكانت معارضة الكنيسة الكاثوليكية ، والتي لم يكن في وسع الرئيس إرضاءها خوفاً من أن يعمل على عودة الأحكام المسيبة التي كانت قد ضاقت لانتخابه إلى حمد بهيد ، ليست غريبة عن كل هذه التطورات .

وهكذا ، لم تنجح الحدود الجديدة في تسيير الامة . وعلمنا أن نضيف إلى ذلك أن مشكلة الزوج كانت قد تركت جانباً ، ما دامت معارضة نواب الجنوب كانت مهددة . وكانت الشهور الأولى في السلطة ، والتي كان في وسع الرئيس الجديد بصفة عامة أن يستخدم فيها شعبيته لكي يجبر الكونغرس على إصدار التشريعات ، غير مشمرة إلى الحد المطلوب .

وفي ميدان السياسة الخارجية ، وعلى الأقل في مظاهرها العسكرية والاقتصادية ، وجد الرئيس كينيدي أمامه الكونغرس أكثر استعداداً ، ولم يعارض في الميزانيات اللازمة لإكمال التأخير الذي نتج في شئون الصواريخ ، ووافق مع بعض التردد في البداية ، على أن يزيد المعونة للدول النامية ، ومن أجل أمريكا اللاتينية على أن يضع برنامجاً كبيراً باسم «التماعف من أجل التقدم» . وحصل الرئيس كينيدي ، في شهر أكتوبر ١٩٦٢ حتى على التصويت على قانون توسع التجارة الذي أعطاه ، وعلى العكس من تقاليد الحماية الأمريكية ، إمكانية أن يخفض ، في بعض الحدود ، الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية ، وبخاصة على تلك التي تأتي من السوق المشتركة .

وكان ضعف الكونغرس في شئون السياسة الخارجية يترك عملياً حرية الحركة للرئيس . ولقد أقاد الرئيس من ذلك وتصرف شخصياً ؛ وأظهر في هذا الميدان أنه كان أكثر نشاطاً من آيزنهاور ، ولم يتزلز لو زير الخارجية سوى .

دورا باهتاً . ولكن مشروعات ذات المدى الطويل، والتي كان من بينها مشروع التحالف من أجل التقدم ، ، تعرضت سريعاً نتيجة لمشكلة كوبا .

ومنذ وقت الرئيس آيزنهاور ، كان المسؤولون قد قرروا أن وسيلة التخلص من كاسترو كانت تتمثل في أن يؤيدوا ، في محاولة لإعادة الغزو ، تلك الآلاف من المعادين لكاسترو ، والذين كانوا قد نفوا منذ عام ١٩٥٩ . وقرر كينيدي ، ليس فقط ألا يعرقل استعداداتهم ، بل أيضاً أن يحاول التنفيذ . وجاء الفشل السريع لعملية النزول في خليج الخنازير ( ١٥ أبريل ١٩٦١ ) لسبب يوجه ضربة شديدة لخطورة لحيبة أمريكا ، وأخاف دول أمريكا اللاتينية التي رأت نفسها مهددة من جديد بامبريالية الولايات المتحدة، وشجع بلاشك الاتحاد السوفيتي على أن يفحص المقاومة الأمريكية في هذه النقطة الحساسة .

وجاءت محاولة كروتشيفشوف Khrouchtchev لتحويل كوبا إلى قاعدة صواريخ ، والتي اكتشفت في خريف ١٩٦٢ ، لسبب تفتح أزمة أكتوبر الشديدة الخطورة . وتسببت القرارات التي اتخذها الرئيس كينيدي ، يوم ٢٢ ، بالامر بالحصار الصارم ، للجزيرة حتى إتمام الفك الكامل للقواعد ، والامر الذي صدر للقوات المسلحة للبقاء ، مستعدة لكل إمكانية ، في أن يخيم على العالم شبح الحرب العالمية الثالثة . وكانت واقعية كروتشيفشوف الذي وافق ، عملياً ، على كل الشروط الامريكية ، وبنوع خاص هدوء الرئيس وإعتداله ساعة الانتصار والذي أعقب المنهزم من إمانة بدون داع، كافية لقلب الموقف بشكل تام . وكوبا ، التي كانت الخطأ الأول لسكينيدي ، كانت فرصة لانتصاره . ومثلت الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٦٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٦٣ قمة شعبية جون كينيدي . وكانت الصعوبات التي واجهها بعد ذلك، سواء مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا ، أو في جنوب شرقي آسيا لا تؤثر كثيراً في الرأي العام . وكان لا يزال

هو ذلك الرئيس الشاب محاطاً بفروع الغار نتيجة لنجاحه حين إغتيال ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ ، في دالاس .

وكتب أحد المؤرخين الأمريكيين محاولاً عمل حساب لرئاسته والالف يوم ، قائلا : إن المسألة كانت أكبر من المحققات ، ، ولكن إذا كان جون كينيدي قد حقق قليلا ، فإنه كان من د صناع الفكر ، ، وكان معلماً شعبياً طارفاً كيف يرسم له الطريق للمستقبل الذي كان يريد مطابقا للعقل . وقال البعض أنه كان والحيوان السياسي للكامل ، ؛ وأصر آخرون ، على العكس من ذلك ، على رفضه دفع ثمن الفاعلية ، عن طريق قيامه أمام الكونغرس بلعبة سياسية كانت لا تهمه كثيرآ . وكان خليفته ، نائب الرئيس الذي أصبح رئيساً ، ليندون جونسون Lyndon Johnson ، هو الذي مارس ، وبكل حذق خارق للعادة ، التعامل الخبير مع الكونغرس .

وكان ما لم يتمكن كينيدي من تحقيقه ، قد نجح ليندون جونسون فيه ، وجزء منه حقق قبل انتخابه المنتصر في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ . وكانت معرفته التامة بالقواعد والعادات البرلمانية ( فكان خلال سنوات طويلة زعيما للحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ ) ، والضرورة ، بالنسبة للديمقراطيين لتقديم حساب ختامى جيد قبل انتخاب شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وكذلك ونحو الضمير عند البرلمانيين الذين كانوا قد استمروا في تخريب المشروعات التشريعية للرئيس المقتول ، تشرح أن دورة عام ١٩٦٤ قد سمحت بالتصويت على قوانين في منتهى الأهمية ، والتي كان من بين الرئيسيين فيها ، وخلاف التسييرات الضرائبية الهامة والتي كان كينيدي قد اقترحها بدون جدوى في العام السابق ، قانون الحقوق المدنية الذي يمنع كل تفرقة في الاستعمال وكذلك في الوصول إلى المؤسسات العامة ، وقانون المعونة الأجنبية لما يزيد على ثلاثة مليارات دولار ، وقانون الفرص الاقتصادية ،

والذى يسمى كذلك القانون العساذى للنقر ، والذى يسمح للرئيس بأن يمنح معونة فيديرالية قيمتها مليار دولار للتعليم للمضى ، وللمساعدة أسر الفلاحين والتجديد فى المدن . وكان مشروع قانون التأمين الطبى هو وحده الذى رفضه الكونجرس مرة جديدة .

وستركز حملة ليندون جونسون الانتخابية على هذه المحطات . وسهلت عليه الامر الى حد بعيد تلك المواقف المتطرفة التى اتخذها خصمه الجمهورى ، عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا ، بارى جولدواتر Barry Goldwater ، والذى كان يمثل الجناح المتصلب فى حزبه ، والذى أعاد استخدام معظم موضوعات اليسين المتطرف . وأمام هذا التطرف ، اكتفى الرئيس السابق بأن يشير إلى مشروع المجتمع الكبير ، والذى تركه بحكمة دون تجديد ، لىكى لا يهيف منه أحد .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجأة . فتح ٢٦ مليون صوت فقط ، لم ينجح جولد واتر ، وهلاوة هل أريزونا ، سوى فى خمسة ولايات فى الجنوب (ألباما ، جورجيا ، لويزيانا ، مسيسيبي ، وكارولينا الجنوبية ) والى كانت غالبيتها لم تصوت للجمهوريين منذ الحرب الاهلية . وهل العكس من ذلك ، أفاد جونسون من حملة مد انتخابى : ٤٢ مليون صوت فى الانتخابات ، وهو يمثل أكبر نسبة مئوية ( ٦١.١ / ٠ ) للأصوات فى التاريخ الأمريكى ، وهى نسبة مئوية تزيد حتى على ما كان قد حصل عليها روزفلت فى عام ١٩٣٦ . وهذا المد أغرق كل المستويات الإجتماعية ، وأصبح يمثل إلتصار الطريق المعتدل ، لجونسون الحذر .

ولذلك فإنه ، فى رسالته فى أول يناير إلى الكونجرس ، والذى كان ديمقراطيا إلى حد بعيد ، والذى تمكن حتى من أن يتخلص من جزء من البرلمانيين الجنوبيين ، والذين كانوا يثيرون الكثير من الضيق للسياسة الليبرالية ، تمكن الرئيس من أن يشرح على مهل مشروعاته بشأن المجتمع الكبير : « إقامة لإنسجام

بين الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يسمح لسكل شخص بأن يوسع معنى حياته ويرفع نوعية حضارتنا . وأعلن أنه سيقدم برنامجاً تشريعياً كبيراً سيضعه فى الأسابيع الأولى من السنة .

وكانت نتيجة ذلك هى مجموعة من التشريعات الليبرالية ، وعلى أساسين ففكرة « الحرب ضد البؤس » تم التصويت عليها خلال الدورة الأولى للكونجرس التاسع والثمانين . وبالنظر إلى النتائج التى تم التوصل إليها فى الدورتين ، يمكننا أن نصف الكونجرس التاسع والثمانين بأنه « الكونجرس الكبير » ، وكونجرس ضغط الأضرار ، « والكونجرس الديمقراطى الأوتوماتيكى » ، أو أن نقول أنه كان « أحسن كونجرس فى تاريخ الولايات المتحدة » ، ولقد تمكنوا حتى من أن يحسبوا أن الرئيس جونسون قد تمكن من أن يحصل على التصويت على ٥٥٨ . ٥ / مما اقترحه .

ومن هذا العمل التشريعى الضخم ، يمكننا أن نشهد ، فى المكان الأول ، إلى التصويت على مشروع الخدمة الطبية للمسنين ، ثم إلى مشروع البرنامج الكبير للمعونة الاتحادية للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وإلى برنامج المعونة الاتحادية للولايات من أجل تجهيز المستشفيات ، وقانون تنمية المناطق المحرومة فى الألاباش ، وإنشاء وزارة للسكان والتنمية السكانية ، وبرنامج للمعونة للأسر ذات الدخل المنخفض ، ورفع مستوى الساعة الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠ دولار ، ومنح قروض للسكان ، ووضع برنامج « المدن النموذجية » من أجل تجديد الأحياء البائسة فى ستين مدينة ، وأخيراً قانون حقوق الانتخابات الذى ألغى لامتحانات « عدم الأهلية » والذى كان يحرم ، فى بعض الولايات ، من التصويت ، الزوج ، وعلى أساس أنهم من الاعميين ، أو من المعتبين كذلك . وكان على هذه الفقرة المجيدة أن تكون قصيدة . فعلى العكس مما كان عليه

الرئيس كينيدي ، عرف الرئيس جونسون ، الذي كان سقيداً في السياسة الداخلية ،  
فعملاً ذريعاً في سياسته الخارجية في جنوب شرق آسيا .

ولم يكن ذلك راجعاً إلى أن التدخل الأمريكي في فيتنام كان من عمله . بل  
لقد كان الرئيس كينيدي هو الذي أعطى ، منذ عام ١٩٦١ ، للحكومة نو - دين -  
ديم Ngo - Dinh - Diem معونة إقتصادية ، وإرسال مدربين عسكريين  
للساحل الفيتنام الجنوبية بمقاومة توغل العصابات الشيوعية التي كانت تأتي من  
شمال فيتنام . ومنذ بداية عام ١٩٦٢ كان هناك ٥٠٠٠٠ جندي عسكري أمريكي ،  
و اضطروا شيئاً فشيئاً إلى الدخول في معارك العصابات . وسين وجد نفسه بين  
أولئك الذين كانوا يترحون تدخلهم مكثفاً لانتفاذ جنوب شرق آسيا كلها من  
خطر الشيوعية ، وأولئك الذين كانوا يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات  
الأمريكية ، اتخذ الرئيس كينيدي حلاً متوسطاً يهدف تدعيم النظام العسكري  
الذي تمكن من القضاء على نو - دين - ديم ، ويظهر على أنه يرغب في التقييم  
بمنضال جاد ضد التوغل من الشمال . وعند نهاية عام ١٩٦٣ كان هناك ٥٠٠ ١٧  
أمريكي في فيتنام .

وسين وجد الرئيس جونسون أنه قد دخل في سركة تلك الحرب غير  
المعلنة ، تردد ، كما يبدو ، لفترة بضعة أشهر ، كما كان سلفه قد تردد . وكانت  
الازمات السياسية الداخلية لفيتنام الجنوبية تدفعه إلى رفض الاشتباك ، ولكن  
حدث خليج تونكين ( أغسطس ١٩٦٤ ) وحيث تعرضت المدمرات الأمريكية  
لهجوم بواسطة سفن غير معروفة الجنسية ، ولم يكن من الممكن أن تكون إلا  
من فيتنام الشمالية ، جعلته يضطر إلى أن يعمل بكل تصميم ، ولا يمكنه مشاركة  
مباشرة للقوات الأمريكية في الحرب ، فسكر الرئيس في استخدام السلاح الجوي  
من أجل إجبار هانوي على التفاوض : ومنذ شهر مارس ١٩٦٥ أصبحت



عمليات القصف الجوي المكثفة لفييتنام الشمالية يومية . وفي ٨ يونيو ، سمح للقوات الأمريكية بالإشتراك في المعارك البرية . وفي بداية عام ١٩٦٦ ارتفع عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠٠.٠٠٠ جندي ؛ وعند نهاية العام ، وصل العدد إلى ٤٠٠.٠٠٠ . وشهد عام ١٩٦٧ استمرار المعارك ، مصحوبة مع المفاوضات السرية مع هانوي ؛ وفي ١٥ نوفمبر ، رفضت هانوي رسمياً الإقتراحات الأمريكية وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٦٨ قامت قوات فييتنام الشمالية بهجوم على مجموعة من مدن الجنوب وعدد كبير من القواعد الأمريكية .

ووصلت عندئذ أزمة فييتنام إلى قمتها وظهر أن كل المجموعات العسكرية كانت بلا جدوى ، ونمت في الولايات المتحدة معارضة داخلية قوية ، وضعت في مواجهة الرئيس جونسون تكتلاً من المثقفين الليبراليين ، ومن الطلبة الرافضين ، وحركات الزوج الذين ضموا أمر كفاحهم من أجل حقوقهم السياسية إلى تلك الدعاية ضد الحرب العنصرية . وأدت الاضطرابات الخطيرة التي نشبت في بعض الجامعات ، وبخاصة في الضواحي التي يسكنها الزوج في المدن الأمريكية الكبرى إلى زيادة تعقيد الموقف . وعندئذ صرح الرئيس جونسون ( ٣١ مارس ) عن الإيقاف الجزئي لعمليات القصف الجوي لفييتنام الشمالية ، وعن رغبته في الدخول إلى مفاوضات جديدة ، وفي نفس الوقت ، وأمام الدهشة العامة ، رغبته في عدم تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر نوفمبر . ومع ذلك ، وبفشل ، انتهت المرحلة الثانية لديمقراطية ما بعد الحرب .

وجاءت الحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٦٨ لكي تضع أمام المنافس السابق لـ كينيدي ، الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، مرشح الحزب الديمقراطي هيربرت همفري Hurbert Humphrey ، وأحد المستقلين ، من ممثلي الجنوب وهو جورج والاس Georges Wallace . وكانت الانتخابات

مضغوطة بنفس درجة ضغط انتخابات عام ١٩٩٠ . ولكن ريتشارد نيكسون  
نجح فيها هذه المرة ، مع ٣١٥٧٧٠٠٠٠٠ صوت ، ضد ٣١٥٢٧٠٠٠٠٠  
لهمفري و ٩٩٩٠٠٠٠٠ لوالاس . ومع ذلك فإن الانتخابات للكونجرس  
كانت موالية بالنسبة للديمقراطيين ، وكان الرئيس نيكسون هو أول رئيس  
كان عليه ، منذ قرن ، أن يواجه عداء كل من المجلس ، وبمجلس الشيوخ .

ولذلك فإنه لم يكن مما يشير الدهشة أنه أعطى الأولوية للسياسة الخارجية ،  
ذلك الميدان الذي كانت أيديه فيه حرة للغاية ، والذي كان يؤثر تماماً على  
الرأى العام ، والذي كان حساساً للغاية بكل ما يتعلق بحرب فيتنام . ومنذ بداية  
رئاسته ، دخل الرئيس مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية فى معادلات بشأن  
تحديد التسليح الاستراتيجى . ولكنه اهتم بنوع خاص بالبحث عن سياسة  
تسمح بتخفيض بلاده من ذلك الفخ فى الهند الصينية ، وذلك عن طريق الوصول  
إلى « سلام عادل » . وعن طريق تصوره « لفيتنامية » الحرب ، التى ستسمح  
رئيسه سحب المتزايد للقوات الأمريكية ، وببداية ، وبواسطة زيارته لبكين (فبراير  
١٩٧٢) سياسة تقارب مع الصين الشيوعية ، وباعطائه الأمر فى نفس الوقت  
بإقامة حصار شديد على موانئ توكسين ، وبإعادته القصف الجوى على فيتنام  
الشمالية ، توصل إلى عزل هذه الأخيرة ، وإلى أن يفرض عليها أمر بوقف  
العمليات العسكرية .

وفى الداخل ، قام الرئيس نيكسون بالهراغ من جديد ضد انخفاض سعر  
العملة ، وذلك عن طريق ممارسة سياسة مرنة لإدارة الاقتصاد عن طريق التثبيت  
المؤقت للأسعار والرواتب ، تثبيت مقبول تماماً من الرأى العام وحتى من  
زعماء النقابات .

ونجاح سياسته ، وفي نفس الوقت - التعارف اليسارى لحصنه الديمقراطية

ما كجوفرن McGovern ، يشرح نجاحه فى إعادة إنتخابه فى ٧ نوفمبر ١٩٧٢ :  
٤ مليون صوت ، ١٧ مليون أ كثر من منافسه ، وكان هذا أكبر فرق فى  
الاصوات تم تسجيله فى إنتخابات الرئاسة الامريكية .

وقوياً بذلك التأييد الشعبى ، ومتخلصاً من أعباء حرب فيتنام ، سيقوم  
الرئيس ، بعد إعادة إنتخابه ، بمحاولة تحديد سياسة داخلية جديدة ، وذلك  
بإعادة النظر بعمق فى سياسة « دولة الرفاه » التى إتبعها سلفه ، ومحاولة أن يمنح  
مواطنيه « المعونة التى يحتاجون إليها » دون أن يؤثر ذلك على حريتهم ، ولا  
على دوافعهم ، ودون الإصطدام بعزيمتهم ، ولا بكرامتهم .

### ٣ - الاتجاهات الاشتراكية للحكومات :-

من الصعب أن تعتبر الاشتراكية ، فى سنوات الستينيات ، على أنها سياسة .  
والحدث الجديد يتمثل فى أن الزعماء الاشتراكيين قد حاولوا ترك الاشكال  
السيكلاسيكية . للايديولوجية القديمة ، لىكن يتصوروا حلولاً لمشكلات العصر .  
وهذا البحث عن سياسات جديدة كان واضحاً بشكل خاص عند الاشتراكيين  
الإنجليز والالمان .

ويتقمص هارولد ويلسون Harold Wilson تماماً هذا الاتجاه الاشتراكي  
النفعى فى سنوات الستينيات . وكانت شخصيته لامعة وجذابة ، ككشاف من  
أ كسفورد ، وبعد دراسته ، قام بتدريس العلوم الاقتصادية ، ثم دخل إلى الحياة  
السياسية فى الفترة التالية لنهاية الحرب ؛ وأصبح نائباً وله من العمر ٢٩ سنة ،  
وزيراً للتجارة وله من العمر ٣١ سنة ( أصغر وزير فى تاريخ إنجلترا منذ  
ويليام بيت William Pitt ) ، وأصبح ، وله من العمر ٤٨ عاماً ، أصغر  
رئيس وزراء فى القرن العشرين .

ومع توصله إلى قيادة حزب العمال حول بيفان ، كان هارولد وياسون يعتبر لفترة طويلة كزعيم لجناح اليسار في هذا الحزب ؛ وعرف كيف يتطور بمصدق لكي يبعد خصومه ، وذلك بأخذ مواقفهم ، في بعض الحالات . وعلى أى حال ، فإنه كان غير متمسك تماماً بالمبادئ الكبرى ، ولاعتبر أن المساركسية ، بنوع خاص ، قد سبقها غيرها إلى حشد بعيد ؛ وقال : من الضروري التخلي عن طريقة التفكير هذه ذات النمط الديناصورى ؛ فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمواجهة سنوات الستينيات ، بالبحث عن إجابة عليها في مقبرة هايجميت ( حيث يوجد قبر كارل ماركس ) . وكان متأثراً إلى درجة بعيدة بأراء كينيس ، ولم يتأخر ، مع ذلك ، عن أن يلاحظ أن تصويب الاقتصاد البريطانى بواسطة العمل على مجموع « الطلب » لم يعط نتائج جيدة تماماً ، وفهم أن العمل على « العرض » وعلى جهاز الإنتاج ، يسمح بلا شك بأن يقرب الاقتصاد الانجليزى ، الذى يقاسى من قلة الإنتاج ، من لإقتصاديات أوروبا الغربية ، التى كانت أكثر ازدهاراً . ولكن تقنية سياسة التنمية وجدت نفسها ، فى آخر الأمر ، وقد لم تعدت كثيراً عن الإنجاء الاشتراكى . وكانت المشكلة بالنسبة لهارولد وياسون هى أن يجعل حزبه ، والنقابات ، وذلك الجزء من الرأى العام الذى كان يؤيده ، يوافقون على أخذ هذا المنعطف الخطير . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بإيجاد الوسائل والوقت اللازمين لتطبيق سياسة طويلة المدى ، والتخلص من عمليات التصحيح التوفيقية التى كانت قد عاقت وحذاقت سلفه فى السلطة إلى حشد بعيد . وكان من سوء حظه ألا يحصل على أى منها .

وكانت إنتخابات شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، فى واقع الأمر ، صعبة . فى أثناء الحملة الانتخابية ، كانت المواجهة أقل بين الأحزاب السكينية ، والتى كانت قواعدها قد أصبحت مقترنة من بعضها ، ومنها بين الشخصيات ، وكانت الصورة التى

ساول هارولد ويلسون أن يعاينها عن نفسه هي صورة ذلك التقنى اللامع والحادق ، والقادر على أن يكون رئيس وزراء ممتاز ، وعلى أن يمنح بريطانيا العظمى بنوع خاص تلك الامكانيات التي كان منافسوه غير قادرين على تصورها : صبور ، التجديد ، المبني على « الثورة التكنولوجية » . وكان المناخبون يمتدحون أنهم ، مع هارولد ويلسون ، سيشتمون « إعادة سيرة البلاد » . وهذه الحملة البراقة ، والتي قاموا بها على الطريقة الأمريكية ، كانت تهدف أن توحى إلى المناخبين أنه يمكن لبريطانيا العظمى ، كذلك ، أن يكون لها كينيدي الخاص بها .

ولم تضمن النتائج ، رغم كونها موافقة ، لهارولد ويلسون ولحزبه إلا انتصاراً صغيراً . ولم يكن ذلك يرجع إلى أن المحافظين قد كسبوا ، بل لكون التقدم النسبي لاصوات الاحرار قد عمل على تقليل نجاح العمال إلى أقصى حد ممكن . ومع ٤٤ ٪ من الاصوات ، حصل حزب العمال على أضعف انتصار كان أى حزب بريطاني قد حصل عليه في القرن العشرين . وبدأ أن القاعدة الشعبية للحكومة الجديدة ضيقة إلى حد يثير القلق .

فأى تفويض حصل عليه رئيس الوزراء الجديد إذن ؟ لقد اعتقدت الاوساط السياسية في ضرورة عمل انتخابات جديدة في أقرب فرصة ممكنة . ولكن هذا لم يكن رأى هارولد ويلسون ، الذي أعلن في ١٦ أكتوبر : « ليس للحكومة سوى أغلبية بسيطة في مجاس العموم ؛ ولأني حريص على أن أقول أن هذا لن يؤثر على إمكانيتنا للحكم » . وكان قد أعلن من قبل ، وفي وقت الحملة الانتخابية أن المسؤولية التي تنتظر رئيس الوزراء كانت تتمثل في أن يقدم ما كان كينيدي قد منحه للولايات المتحدة . وبعد سنوات الركود : برنامج لمائة يوم من العمل الديناميكي ، .

واستمر المائة يوم لهارولد ويلسون لم تبدأ مع طالع الحظ ؛ أغلبية في

مجلس العموم ناقصت إلى أربعة مقاعد (لأن رئيس الوزراء كان لا يأمل في الحصول على تأييد الأحرار الذين كان وسعهم أن يزيدها إلى عشرين مقعداً)، وبمنوع خاص حالة إقتصادية تثير القلق، تتمين بعجز الميزان التجاري، وبشكل قياسي منذ الحرب، ودوام ارتفاع الأسعار بشكل تخيف. واضطر رئيس الوزراء إلى أن يأخذ بسرعة إجراءات فرضتها الظروف أكثر من كونها مقررة ببرنامج طويل المدى: فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٥٪ على الواردات، وبإستثناء المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتخفيف الضرائب من أجل الصادرات، وعن طريق ميزانية إضافية، أخذ إجراءات لتقليل التضخم مثل زيادة الضرائب على البهزين، وإجراءات أنصبة التأمينات الاجتماعية. وفي شهر نوفمبر، جاء ارتفاع معدلات الخصم من ٥ إلى ٧٪ كسلاح قديم أخذ من الترسانة الأثرؤذ كسوية لإجراءات الدفاع عن الجنيه، لكي يظهر أنه في تناقض واضح مع برنامج التوسع الخاص بالعمل.

ومع ذلك فإن هارولد ويلسون قد نجح في أن يدفع، بين هذه الإجراءات السريعة، بعض القرارات التي كان لها مدى أطول. كان أحدها يتمثل في نشر إعلان نيات، في ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، موقع عليه من ممثلي النقابات، ومنظمات الموظفين، والذي تعهدوا به بالنضال ضد «كل ما يضر الفاعلية»، وأن يحاربوا بنوع خاص «الممارسات المانعة من جانب النقابات». وهذه البدايه لسياسة طويلة المدى أكلت في شهر فبراير ١٩٦٥ بإنشاء المعهد الوطني للأسعار والدخول، والذي كاف بأن يقترح على الحكومة «سياسة للدخول»، وباتخاذ مبدأ التخطيط الإقتصادي، بنشر كتاب أبيض، في ١٦ سبتمبر ١٩٦٥، يشمل أول خطة وطنية للتنمية في المملكة المتحدة.

وكانت نتائج هذه القرارات غير متساوية. فالإجراءات التوفيقية، التي

أكملها التصويت على ميزانية تقشف لعام ١٩٦٥ ، فبحسب في ذلك المدى الذي أدى إلى إعادة التوازن ، تقريباً ، إلى الميزان التجاري ، في ربيع عام ١٩٦٦ ، الأمر الذي سمح لرئيس الوزراء بأن ينيب من تحسن الصيغة العامة ، والمناخ العام ، ويقرر حمل إنتخابات جديدة . وجاءت له إنتخابات ٣١ مارس ١٩٦٦ بما كان ينتظر : كسب ما يقرب من مليون صوت الأمر الذي رفع أغلبية العمال إلى ما يقرب من مائة مقعد .

وعندما ضمن هارولد ويلسون ظهره في مجلس العموم ، بدأ سياسة قوية للدخول ، وأعد ، بدلاً من إعلان النيات لعام ١٩٦٥ ، والذي كان قد ظل بدون تأييد ، مشروعاً بقانون يمنح الحكومة السلطات القوية اللازمة . وتم التصويت عليه في شهر يوليو ، وأصبح قانون الأسعار والدخول ، الذي أعطى الحكومة الحق في أن تشب ، ولعدة عام ، الأسعار والاجور عند معدل ٢٠ يوليو ١٩٦٦ . ولكن هذا القانون تسبب في أن يقف في وجه هارولد ويلسون يسار العمال وتسبب بذلك في إستقالة الوزير فرانك كوزين *Frauk Cousins* المتحدث باسم نقابات العمال .

وكان القرار الثاني ذا المدى الكبير والذي بدأ أن هارولد ويلسون قد اتخذ منذ صيف عام ١٩٦٦ ذاته ، هو أن يقدم ، كما عمل المحافظون ، طلباً للدخول إلى السوق المشتركة . وكان تعيين جورج براون *Georges Brown* ، النصير المعلن للفكرة الأوروبية ، في وزارة الخارجية ( أغسطس ١٩٦٦ ) دلالة على هذا التغيير المتعمد في السياسة . وفي ٢ مايو ١٩٦٧ ، أعلن هارولد ويلسون أمام مجلس العموم قراره التاريخي ، وقدم ، في يوم ١١ ، طلب بريطانيا العظمى للدخول إلى المجموعات الأوروبية الثلاث : المجموعة الاقتصادية ، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والاورانوم . ويبدو أن عودة اللجنة

إلى الإنجليز ، في أثناء صيف ١٩٦٦ ، هي التي دفعته إلى التخلي عن المعارضة التقليدية من جانب العمال تجاه أوربا ؛ وحين رأى أن الصناعة البريطانية كانت تخضع داخل نطاق حدودها ، وأنه من الواجب عدم إخضاع توسعها لأمر الدفاع عن قيمة العملة ، ورأى أن الصادرات البريطانية صوب المجموعة الأوروبية الاقتصادية قد تضايفت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ ، أيقن بضرورة الدخول عنوة إلى هذا السوق . ولكن المعارضة القوية من جانب فرنسا ، وحذر الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة ، أدت إلى فشل المحاولة : وبعد بضعة أشهر من المفاوضات ، قرر مجلس وزراء المجموعة ، المجتمع في بروكسل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، ونتيجة لعدم التوصل إلى إجماع أعضائه ، عدم الرد على طلب الإنضمام ، مضيقاً مع ذلك أن الترشيح البريطاني « قيد الدراسة » .

وفشل هارولد وياسون هذا ، يضاف إليه ذلك الذي مثله ، في ١٨ نوفمبر ، انخفاض قيمة ، غير مرغوب فيها ، وليس معداً لها ، للجنينة الاسترليني . فالواقع أنه ، منذ شهر مايو ، كانت بعض المضاربات الدولية قد هددت العملة . وبتخفيض قيمة الجنينة إلى ٢٤٠ دولار ( بدلاً من ٢٨٠ ) كان هارولد وياسون قد وافى على ما لا يمكن التهرب منه . ولكن هذا القرار ، الذي كان مضرراً للغاية بهيئة العمال ، ظهر على أنه غير كاف ، وأصبح من الضروري أخذ إجراءات أخرى ، من جديد ، ووضعت ميزانية شهر مارس ١٩٦٨ لإجراءات تقشف في غاية التشدد .

ولمجهود أخير لمحاولة علاج الإقتصاد البريطاني من أمراضه الشديدة ، هاجم هارولد وياسون مشكلة الإضرابات « التلقائية » ( أي التي تحدث دون تهديد من النقابات ) والتي كانت ، منذ شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، قد زاد عددها ، كما هاجم عدم قدرة النقابات على أن تفرض على قواعدها تلك القرارات التي



تسكون قد قبلت بالاتفاق المشترك بين النقابات والحكومة . وقام في شهر أبريل ١٩٦٩ بأعداد مشروع بقانون يتضمن الفقرات الجنائية التي تسمح بمحاكمة أولئك الذين يتسبون ، بطريق غير مشروع ، في وقف العمل ؛ وأضاف أن « بقاء الحكومة يتوقف على الموافقة على هذا المشروع » .

وهذا المشروع بقانون ، والمسمى « بالمضاد للاضراب » ، أثار العواطف داخل حزب العمال وسرعان ، لم يجد هارولد ويلسون معه سوى أغلبية المجموعة البرلمانية للعمال ، ووجد في مواجهته جهاز الحزب ، وأجمرة النقابات . وبعد بضعة أسابيع ، وفي مؤتمر كرويدون ، اضطر إلى التراجع ، وتنازل عن مشروعه ، في نظير وعد عديم الجدوى ، قدمه مجلس النقابات ، بأن يضمن بنفسه النظام .

وكانت عدم قدرة العمال على إسماع كلامهم للنقابات ، وعلى القيام باصلاح ظهر أن غابية الرأي العام كانت تأمل فيه ، أحد أسباب فشلهم في إنتخابات ١٨ يونيو ١٩٧٠ . وكانت عودة المحافظين ، مع إدوارد ديهيث Edouard Heath وبرنامج تضال ، يمثل فشل محاولة إقامة اشتراكية مجددة كان الضعف البنياني للاقتصاد البريطاني قد جعل من الصعب تطبيقها . وكان إختصار التوسع عن طريق تخسين الانتاج بدلا من توزيع أفضل للثروات الموجودة ، وتخفيف أعباء الصناعة دون المساس بميزات « دولة الرفاه » ، وعدم تحمل أكثر من ذلك ممارسة النقابات دون إثارة عدم ثقة العمال — كان كل ذلك أساسيا ، وكان يمثل التمحدى الحقيقي في القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا العظمى . وكانت هذه المسؤولية تزيد عن طاقة حزب العمال ، حتى وإن كان على رأسه هارولد ويلسون . ومنذ وصوله إلى السلطة ، حاول إدوارد هيث أن يحمق ما كان هارولد ويلسون قد حاول البدء فيه . ولكن إحارب تلك الموجة من الإضرابات والتي إنتشرت

منذ شهر يوليو ١٩٧٠ (عمال الموانئ ، موظفي البلديات ، ورجال البريد ) ، وضع منذ شهر أكتوبر مشروعاً لإصلاح تشريعات العمل ، الذي أصبح ، بعد موافقة البرلمان عليه ، يعرف باسم قانون كار Carr وأنشأ هذا القانون محكمة للعلاقات الصناعية من أجل الحكم في خصومات العمل ، وزاد من سلطة النقابات على أعضائها ، وحدد عقوبات للمتسببين في الاضرابات «التقائية» ، وفرض فترة تفكير لمدة شهرين قبل القيام بأي إضراب له صفة وطنية .

وحصل من مجلس العموم ، في ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ ، ورغم معارضة هارولد ويلسون القوية ، على التصديق على إتفاقية لوكسمبورج والتي كان الستة قد حددوا بها شروط الدخول ، في أول يناير ١٩٧٢ ، لبريطانيا العظمى إلى السوق المشتركة وتم التصديق به ٣٥٦ صوتاً ضد ٢٤٤ ؛ وكان ما يقرب من أربعين نائبا من المحافظين قد امتنعوا عن التصويت ، ولكن ، في حزب العمال ، قام ٦٩ من الثائرين بالتصويت في صالح الحكومة . وتدعمت هيئة رئيس الوزراء من هذا النقاش ، أما هيئة هارولد ويلسون فانها قد مست .

ولكن هذا الانتصار خففت ضروئه بالاحداث الدموية التي وقعت في أيرلندا الشمالية ، والتي كانت قد أعلنت الثورة منذ عام ١٩٦٩ ، وحيث بدأت حرب أهلية حقيقية بين البروتستانت والكاثوليك واضطرت الحكومة البريطانية ، من أجل أن تظهر أنها ستبقى في موقف الحكم بين الطائفتين ، إلى إرسال قوات عسكرية كبيرة إليها .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكي الألماني مختلفة عن ذلك كل الاختلاف : فكان عليه أن يجعل الرأي العام يقبل ما يقدمه له تحت الخطوط العامة لحرب الحكومة ، بنفس درجة تقبله لما يقدمه خصمه المسيحي الديمقراطي .

والواقع أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان قد ظهر ، ورغم مجروداته الكبيرة ، على أنه غير قادر على أن يتعدى ، وقت الانتخابات العامة معدل ٤٠ ٪ .  
 بينما حصل الإتحاد المسيحي الديمقراطي تقريباً على الأغلبية المطلقة للأصوات .  
 وكانت الطريقة الوحيدة ، من وجهة نظر قاداته ، للحصول على ثقة عدد أكبر من المواطنين ، تتمثل في إخراج الحزب من نطاقه العالي . وعملوا في هذا السبيل عن طريق تزويده ببرنامج معتدل ، تمت الموافقة عليه في عام ١٩٥٩ في مؤتمر باد جودسبرج . وكان برنامجاً اشتراكياً غريباً ، إذ أنه أعلن أن « الاشتراكية الديمقراطية تجد أصولها في الأخلاق المسيحية ، وفي الانجاء الإنساني ، وفي الفلسفة الكلاسيكية » ؛ وأكد ، في الشؤون الاقتصادية أن « حرية المنافسة ، وحرية المدافع لأصحاب العمل هي عوامل هامة للسياسة الاقتصادية الاشتراكية الديمقراطية » .  
 وإذا كان قد قبل أن يكون تدخل الدولة ضرورياً في بعض الحالات ، فإن البرنامج قد حدد ذلك : « منافسة إلى أقصى درجة ، وتخطيط إلى الحد الضروري » . وكان الأمر في واقع الأمر يتعلق في هذه المحاولة بالتخلص من صورة إعتبرت على أنها قاتمة الوقت ومخطئة لحزب عمال منفصل ، وعمل صورة أخرى مكانها لحزب مفتوح للجميع ، وبشكل خاص لهذه الطبقات المتوسطة التي كانت قيد أفادت من عشر سنوات من الرخاء . وأصبح الشكل الأساسي لبرنامج باد جودسبرج في آخر الأمر كما يلي : « من حزب للطبقة العاملة ، أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزباً للشعب » .

وكخطوة أولى للسير صوب السلطة ، أتبعوا مراجعة البرنامج باختيار زعيم جديد ، أكثر ديناميكية ، وأكثر جدة ، وأكثر سحرأ كذلك عن أصحاب النظريات من السابقين . ووقع الإختيار على عمدة برلين الغربية السابق ، ويل برانت Willy Brandt الذي ارتفع إلى رئاسة الحزب ، وله من العمر ٥١ سنة

(فبراير ١٩٦٤) ، وكفوفه بأن ينشط ، من أجل إنتخابات عام ١٩٦٥ ، حملة إنتخابية تتميز بالسحر . وفي أثناء ذلك الوقت ، تمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي كان قد احتفظ بعدد كبير من الأعضاء ( ٧٥٠.٠٠٠ ) من أن يغزو البلديات في كل المدن الكبيرة ، وأن يأخذ إدارة عدد من مجالس الأقاليم ، مثل هيس ، وبريمن ، وهامبورج ، وساكس السفلى ، ومنطقة الراين ووستفاليا .

ولم تأت إنتخابات ١٩ سبتمبر ١٩٦٥ بالإنجاح المطلوب . ذلك أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي رغم حصوله على نسبة متزايدة من الأصوات المعطاة ( ٢٩٣ / ) لم يتمكن من أن يعرض تأخره عن الإنحداد الديمقراطي المسيحي الذي كان قد حسن موقفه كذلك . ولم يتمكن من تجاوز أساس ٤٠ ٪ . ولقد أصاب القادة الاشتراكيين ثبوت الهمة لفترة من الوقت ، واسكن كل شيء تم إنقاذه نتيجة لعدم قدرة المستشاران إيرهارد على مواجهة ذلك التقلص الاقتصادي الذي حدد كل سياسته . واضطر المستشار الجديد ، كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger ، والذي كان يهتم كثيراً بالأيلقى على حزبه وحده عدم شعبية الإجراءات السريمة وانقاسية ، إلى أن يلتفت عندئذ صوب الاشتراكيين الديمقراطيين لكي يعرض عليهم مشاركتهم في السلطة . وهذا الائتلاف الكبير ( ديسمبر ١٩٦٦ — أكتوبر ١٩٦٩ ) أوصل ويلى برانت إلى نيابة المستشارية ، وكذلك إلى وزارة الخارجية ، وكارل شيلر Karl Schiller إلى وزارة الاقتصاد ، وهربرت فينر Herbert Wehner ، نائب رئيس الحزب ، والمحرك الرئيسي له ، من جانب الاشتراكيين ، في الائتلاف . إلى وزارة شؤون ألمانيا في مجموعها . وسيطى الاشتراكيون الدليل على قدرتهم على الحكم وكان دخول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى السلطة لأول مرة منذ الحرب يمثل منعطفاً هاماً في تاريخ الجمهورية الإتحادية ،

وكان عمل هذا الائتلاف الكبير لا يحجب على كل الآمال، ولكن النتائج كان لا يمكن إهمالها . ففي الميدان الإقتصادي ، كانت سياسة د التحديد التوفيقية ، ككارل شيلر ناجحة . ولم تتمكن نقابات العمال إلا أن توافق على تقليل مطالبها ، وممارسة سياسة تركيز مع الحكومة وكانت لاستعادة الأوضاع الاقتصادية سرية . وفي الداخل ، لم يكن التصويت على د تشريع استثنائي ، للقضاء على المظاهرات غير المسؤولة والهيّاح عند المعارضة اليسارية الخارجة عن النطاق البرلماني ، والتي كان يحركها إتحاد الطلاب الاشتراكيين الالمان S. D. S. ، تنفق مع ذوق ذلك القطاع من الشباب ولا المثقفين ، ولكنها حظيت بموافقة الاغلبية العظمى للحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن التجديدات حدثت بالفعل في نطاق السياسة الخارجية ، وتحت تأثير نائب المستشار . فبقامة ( أو إعادة إقامة ) العلاقات الدبلوماسية العادية مع رومانيا ، ثم مع يوجوسلافيا ، وبجمل الرأي العام يوافق على ضرورة القيام بانفتاح د صوب الشرق ، ، وبطرح مبدأ ضرورة أن تكون سياسة الاسترخاء شرطاً مسبقاً لكل تقدم في أمور الوحدة ، ونجح ويلبي برانت في خلق مناخ جديد .

فهل سيكون تكتيك هذا الائتلاف الكبير ذا فائدة لذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي استعاد شبابه ، وتجدد ، ووفى بين نفسه وبين ذلك المجتمع الذي نشأ من د المعجزة ، الاقتصادية الألمانية ؟ لقد أعطت الإجابة على هذا السؤال إنتخابات ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ : تراجع بسيط للاتحاد المسيحي الديمقراطي C. D. U. ( ٤٦ ٪ من الاصوات ) ، وتقدم واضح للحزب الاشتراكي الديمقراطي ( ٣١ ٪ من الاصوات ) الذي سيسمح للرئيس ويلبي برانت بالوصول إلى المستشارية وبتشكيل وزارة إئتلافية . ان تكون ، هذه المرة ، مع الشريك القديم ، ولكن مع الحزب الليبرالي . وهكذا تم الوصول إلى التناوب في السلطة ،

وأصبح للجمهورية الإنشادية طريق برلمانى يعتمد على حزبين ، وعلى الطريقة البريماانية .

ولاستمرت الوزارة الائتلافية الاشتراكية — الليبرالية ، تحت إدارة شيلر وزير الاقتصاد ، فى السياسة الليبرالية التى كانت لسابقتها ، وأبعدت مشروع الإصلاح الاجتماعى الذى كان يخشاه ذلك الجزء المحافظ من ناخبينا . ودفعتهما الازمات النقدية الدولية إلى أن تعييد تقييم ( ٢٤ أكتوبر ١٩٦٩ ) ثم إلى تعويم ( مايو ١٩٧٠ ) تلك العملة القوية التى أصبحت المارك .

وكان المستشار ويلى برانت قد رغب فى التجديد فى السياسة الخارجية ، عن طريق محاولة الانفتاح صوب الشرق ، وكان ترحيب الاتحاد السوفيتى ، وإعتراف ألمانيا بالحدود الغربية لبولندا قد سمحا بالتوقيع ، بعد مفاوضات صعبة ، على معاهدات موسكو ( أغسطس ) ووارسو ( ديسمبر ١٩٧٠ ) ولقد اختارت المعارضة ، بقيادة زعيمها الجديد رينر بارزيل Rainer Barzel ، أن تهاجم المستشار على هذه الارضية . ولكن يتخلص المستشار من الازمة البرلمانية التى أصبحت تهدد سياسته ، قرر أن يحل البوندستاج ( ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢ ) ، وأثبتت إنتخابات ١٩ نوفمبر أن الائتلاف الاشتراكى الليبيرالى قد احتفظ بثقة الناخبين .

وكانت مشكلة الاتجاه الاشتراكى فى الدول الاسكندنافية ، وأكثر من أى مكان آخر ، هى أن يوائم نفسه مع مجتمع الوفرة . وكان التقدم الاقتصادى لهذه الدول قد ظل سريعاً للغاية ، وعلى الأقل حتى قرب عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت قلة السرعة تصبح ملحوسة ، وبخاصة فى السويد . ولذلك فإن الدول الاسكندنافية قد ظلت ، خلال سنوات الستينيات ، دولاً ذات مستوى معيشة مرتفع . وكان للسويد أعلى مستوى معيشة فى أوروبا ( فى عام ١٩٦٧ كانت هناك

سيارة وجرار تلفزيون لأقل من أربعة أشخاص ، وجرار تايفون لكل اثنين) ، وكانت الدانمرك تحتل المكان الثالث ، أما النرويج فإياها كانت أقل مشاركة ، ولكن تقدمها كان ملحوظاً ، خاصة وأن زيادة إجمالى الإنتاج القومى كانت تزيد على ٥ ٪ فى العام . ولقد تمكنت فنلندا ، من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، من أن تزيد إجمالى إنتاجها بنسبة ٤٠ ٪ .

وكانت كل الدول الاسكندنافية ، وحتى فى سنوات الستينيات ، تحكمها أحزاب اشتراكية . وكان ذلك باستثناء فنلندا ، التى كان النفوذ الثقيل للاتحاد السوفيتى يخيم عليها ولما كان الأعداء الأكثر تصميماً لسيوعية هم الاشتراكيون الديمقراطيون ، فإن هؤلاء قد أبعدوا عن الحكومة ، وفى صالح ، الأحزاب البورجوازية ، (وزارات سوكلالينين Sukselainen ، وكارجالاينين Karjalainen ، وفيرولاين Verolainen) ولم يحدث إلا فى شهر أغسطس ١٩٦٦ أن سمح بانتصار الاشتراكيين فى الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة باسيو Paasio الاشتراكى الديمقراطى . وأظهرت انتخابات شهر مارس ١٩٧٠ دفعة من جمهور الناخبين صوب اليمين ، وأنهت تجربة ، الاغلبية الاشتراكية ، (الإشتراكيون - الديمقراطيون ، والشيوعيون) .

ومع وزارة هانسن Hansen فى الدانمرك ، ووزارة جرهاردسن Gerhardsen فى النرويج ، ووزارة إيرلاندر Erlander فى السويد ، كان تفوق الاشتراكيين الديمقراطيين مضروباً منذ وقت طويل ، وكان تطبيق سياسة دولة الرخاء معهم يعتبر كنموذج وكان « النموذج السويدى » ، مثلاً ، لا يمكن الطعن فيه ، فى ميدان الصحة العامة (أمل فى الحياة لـ ٧٢ عام الرجال ، و ٧٦ عام النساء) ، وحماية البيئة ، والإيمان الاجتماعى ، وحتى فى الاستقرار السياسى (فنلندا عام

١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٩ لم تعرف السويد إلا رئيسين الوزراء هانسون Hanson ،  
وايرلاندر :

ومع ذلك فإن سياسة دولة الرخاء لم تنجح في السيطرة على اتجاهات التضخم  
التي زادت منها حالة الرخاء فالواقع أنه قد اختلفت البطالة ، بل وصل الحال حتى  
إلى نقص الأيدي العاملة في بعض القطاعات ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سريع  
جداً للاجور ، تلتها زيادة مبالغ فيها في الطلب الداخلي ، وكان على الاتجاه  
الاشتراكي الاسكندنافي ، من أجل العمل ضد التضخم ، أن يضع سياسة الإشراف  
على الاستثمارات ، وتوجيه الأسعار ، الأمر الذي كان الرأي العام لا يتقبله ، والذي  
ظهر في آخر الأمر على أنه بدون فاعلية . ووصل الأمر إلى ظهور حالة ضيق ،  
عبروا عنها بفقد أنفاس الاشتراكيين الديمقراطيين ، في الدول الثلاث .

ففى النرويج ، أولاً منذ إنتخابات ١١ سبتمبر ١٩٦١ ، لم يحصل العمال ،  
برئاسة جر هاردسن إلا على ٧٤ مقعداً ( بدلا من ٧٨ في عام ١٩٥٧ ) من ١٥٠  
مقعداً ، وفقدوا الأغلبية المطلقة . وظلت الوزارة في مكانها ، ولكنهم عرفت لحظات  
في غاية الصعوبة . وسجلت إنتخابات ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ هزيمة واضحة هذه المرة  
للعاملين ، الذين حصلوا على ٤٣ / من الأصوات . ولم يتمكنوا من الحصول إلا  
على ٦٨ مقعداً . وعندئذ قام بير بورتون Per Borten زعيم الحزب الزراعى ،  
بتشكيل وزارة ائتلافية من الأحزاب البورجوازية ، الأربعة ، ومارس  
سياسة اجتماعية قريبة من سياسة جر هاردسن ، وظل في السلطة حتى شهر مارس  
١٩٧١ . وبعد أن انقسمت الوزارة على نفسها بشأن موضوع دخول النرويج  
إلى السوق المشتركة ، اضطرت هذه الوزارة الائتلافية إلى الإستقالة ، الأمر  
الذى سمح للرئيس الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطي كريجفى براثيللى  
Trygve Bratelli بتشكيل حكومة اشتراكية متجانسة ، واسكنها لا تحظي إلا  
بتأييد أقلية .



وفي الدانمرك ، كان ضعف الانجاء الاشتراكي الديمقراطي قد ظهر وقت الانتخابات التشريعية في شهر سبتمبر ١٩٦٤ ، وتأكد في انتخابات عام ١٩٦٦ ، حيث فقد الحزب سبعة مقاعد في صالح مجموعة لإنشقة من أقصى اليسار . وبعد هامين آخرين ، فقد الاشتراكيون الديمقراطيون ستة مقاعد جديدة ، وإضطروا إلى ترك السلطة إلى وزارة ائتلافية رأسها هيلمر بونسجارد Hilmar Baunsgaard رئيس الحزب الراديكالي . وجاءت الانتخابات المقدمة في شهر سبتمبر ١٩٧١ لكي تؤدي إلى تقسيم شبه متساو لمقاعد البرلمان بين اليمين وبين اليسار ، ويمكن أوتو كراج Otto Krag الذي شكل حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين من أن يعود إلى السلطة .

وفي السويد ، واجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي تراجعاً أولياً في انتخابات ٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وكان تراجعاً معتدلاً لم يهدد وجود وزارة إيرلاندر . ولكن الانتخابات البلدية والاقليمية في ١٨ سبتمبر ١٩٦٦ أثارت القلق ؛ فلم يحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا على ٤٣٪ من الاصوات مقابل ٥١٪ منذ أربع سنوات ، وأصابته خسائر كبيرة في المدن . وظاهرة أشد إثارة للقلق كانت تتمثل في أنه للمرة الاولى ، قدمت أحزاب المعارضة ، والمعروفة باسم « الأحزاب البورجوازية » ، في هذه الانتخابات برنامجاً مشتركاً تحت عنوان « تجمعات الوسط » ، ومع ذلك ، فإن الانتخابات التشريعية التي وقعت في ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ قد أعطت للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي حصل على ٥١٪ من الاصوات ، فترة راحة قصيرة . وكان خلف تاج إيرلاندر ( والذي انسحب بإختياره ، وبعد أن مارس رئاسة الوزراء لمدة ٢٣ سنة ) وهو أولوف بالم Olof Palme لم يتمكن من الإفادة من الإصلاح الدستوري ( إلغاء المجلس الثاني ) والإصلاح الانتخابي الذي كان يهدف القضاء

على الأحزاب الصغيرة . والواقع أن إنتخابات ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ سجلت تراجعاً واضحاً للاشتراكيين الديمقراطيين الذين ، مع ٤٥ ٪ فقط من الاصوات ، لم يتمكنوا إلا من الحصول على ١٦٣ مقعداً من ٢٥٠ . وتمكن بالمر من أن يشكل وزارة متجانسة ، ولكنها لا تستند إلا إلى أقلية ، وكان بقائها يعتمد على تأييد ١٧ نائباً شيوعياً .

وكان تراجع الإتجاه الاشتراكي في الدول الاسكندنافية يرجع إلى ظاهرتين متناقضتين فمن ناحية ، زيادة قوة يسار متطرف تكون إما بشيوعيين كما حدث في السويد ( كان لإنحراف الحزب الشيوعي الرسمي صوب اليمين قد تسبب حق في ميلاد تشكيل ماركسي - لينيني في عام ١٩٦٧ ) ، وإما بانشقاق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي ( « الحزب الاشتراكي للشعب » في النرويج ، « الحزب الاشتراكي الشعبي » في الدانمرك ، والذي ضحك نفسه نتيجة لتكوين « يسار اشتراكي » في عام ١٩٦٧ ) . ومن ناحية أخرى ، تجديد « الأحزاب البرجوازية » ، أو على الأقل البعض من بينها ، مثل الحزب الزراعي في النرويج ، والحزب الراديكالي في الدانمرك ، وحزب الوسط في السويد . وحين نهجت هذه الأحزاب ، سواء في تقديم برنامج مشترك ، أو في تنسيق حملاتها الانتخابية ، بطريقة تعرض على الناخبين بديلاً شاملاً للأحزاب الموجودة في السلطة ، سجلت تقدماً واضحاً . وكان فقدان النفس للاتجاهات الاشتراكية ، والذي كان واضحاً في كل الدول الاسكندنافية ، يرجع في الواقع ، إلى أن « دولة الرخاء » التي كانت تدخل في برامج كل الأحزاب ، لم يعد لها تأثير وفقدت قوة إغرائها .

ولقد إستدار كل القادة صوب السوق المشتركة ، لكي يحاولوا العثور على علاج لذلك الركود الإقتصادي ، ولتزايد البطالة في سنوات السبعينيات . وبعد هزات طويلة ، تخلي أولوف بالمر ، بالنسبة للسويد ، عن هذا الجبل ( مارس

( ١٩٧١ ) ، ولكن حكومات الزويج والدانمرك قررتا تقديم مشروع الانضمام ، الذى وجهوه إلى الدول الست ، وإخضاعه لعملية إستفتاء . وفى الوقت الذى رفضه فيه الناضجون النرويجيون بأغلبية بسيطة ( سبتمبر ٢ ، ١٩٧١ ) ، وافق عليه الناضجون الدانمركيون ، فى ٢ أكتوبر . وأصبح انضمام الدانمرك للسوق المشتركة فعليا منذ أول يناير ١٩٧٣ .

وكانت صعوبات الإنجاء الاشتراكي فى إيطاليا ، هى صعوبات د الانفتاح صوب اليسار ، ، والذى بعد المفاتحة الأولى لوزارة فانفانى Fanfani فى شهر يوليو ١٩٥٨ ، والفترة التمهيدية لمدة الخمس سنوات التالية ، لم يتحقق إلا فى وزارة ألومورو Aldo Moro الأولى ، والى تشككت فى ٥ ديسمبر ١٩٦٣ . وضمت الوزارة ستة عشر وزيراً ديمقراطياً مسيحياً ، وسبعة وزراء اشتراكيين ، من الحزب الاشتراكي الايطالى ( ومنهم نينى ، الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء ) وثلاثة من الحزب الاشتراكي الديمقراطى الإيطالى ( ومنهم ساراجات وزير الخارجية ) ، وأحد الجمهوريين . وكان الحزب الاشتراكي الايطالى قد وافق على فكرة المشاركة فى الحكومة ، فى مؤتمر روما ، فى شهر أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرر نينى ذلك بقوله : د إن الامر لا يتعلق بتمحالف سياسى عام . . . . لأنه يتعلق بإتفاق محدود فى أهدافه من أجل . . . . السماح بحالة من الأمن الديمقراطى . .

والواقع أن الانفتاح صوب اليسار كان عملية قامت بها قيادات الأحزاب ودون أن يكون رأى العام الايطالى قد شعر بأهميتها . ولهذا السبب ، فإن التجربة كانت مشقة ، وتعرضت فى كل لحظة لتغيير مواجهة من جانب بعض الشخصيات السياسية . وهكذا فإنه ، وتحت قيادة فيكيتي Vecchieti قام ، الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكي الايطالى P. S. I. بمهاجمة سياسة نينى ، وبألف ، فى ١٢ يناير ١٩٦٤ ، الحزب الاشتراكي الايطالى لوحدة البروليتاريا

P. S. I. U. P. ، وأنه ، من جانب الديمقراطية المسيحية ، لم تؤد ترددات فانفاني إلى تدعيم الوفاق .

وكانت الاوقات الاولى للافتتاح صوب اليسار صعبة . واصطدمت الحكومة الجديدة بسرعة تقريباً بمجموعة من الازمات الاقتصادية ، متمثلة في التضخم ، وعجز مشير للثقل في الميزان التجاري ، وزيادة في البطالة . واضطرت الحكومة إلى وضع خطة للتثبيت كانت شديدة وغير محبوبة . ولكن من حسن حظ هذه الحكومة أنه سرعان ما عادت الصيغة الاقتصادية إلى ما كانت عليه ، وعرفت إيطاليا منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ ، توسعاً واضحاً في شبه استقرار الاسعار ، وفي توازن المبادلات الخارجية .

وكان في وسع عامل آخر أن يدعم الانفتاح صوب اليسار : إعادة التوحيد الاشتراكي التي تمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٦ بين الحزب الاشتراكي الايطالي P.S.I. ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي P.S.D.I. . وبدأ أن الحزب الاشتراكي الموحد يمكنه أن يقدم للرأي العام مركزاً مستقطاب قادر على التنافس مع الحزب الشيوعي أو مع الديمقراطية المسيحية .

ولكن الانتخابات التشريعية في شهر مايو ١٩٦٨ لم تؤكد هذا الأمل . ففي الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية المسيحية ، مع ٢٦٦ مقعداً ، ( من ٦٣٠ ) و ٣٩٪ من الأصوات ، قد تحسن مركزها ، لم يحصل الحزب الاشتراكي الموحد إلا على ١٤٥٪ من الأصوات ، وعلى ٩١ مقعداً . وكان بعض الناخبين الاشتراكيين قد تغلوا عنه ، وصوتوا في صالح الحزب الاشتراكي الايطالي لوحدة البروليتاريا P. S. I. U. P. ( ٥٥٪ من الأصوات ) ، وحتى في صالح الحزب الشيوعي نفسه الذي أصبح ، مع ٢٧٪ من الأصوات ( مقابل ٢٥٪ في عام ١٩٦٣ ) أقوى حزب من بين الأحزاب العديدة في الغرب . وبأخذ

هذا الدرس من الانتخابات ، رفض الاشتراكيون أن يستمروا فى المشاركة فى الحكومة ، وتسببوا بذلك فى سقوط وزارة دورو . وسوف تدخل الحياة السياسية الإيطالية فى فترة هياج ، ستنتهى ، فى عام ١٩٦٩ ، « بالخرىف الساخن » وشبه سيطرة النقابات على السلطة .

وهكذا فإن الانفتاح صوب اليسار لم ينجح فى هز الرأى العام ، وفى تحريك مدى إمكانيات الأحزاب . وعلى مستوى النخبة السياسية نفسها ، لم يتمكن من أن يعدل من العادات القديمة ، والمعارضات التقليدية . ولقد رأينا ذلك بوضوح وقت الانتخابات الرئاسية فى شهر ديسمبر ١٩٦٤ . فلتد كان الرئيس ساراجات هو منتخب إئتلاف يصل حتى اليسار المتطرف والذى كان بالذلل قد عمل على إحداث إنشقاقات فى وسط اليسار . وكان النواب والشيوخ قد انقسموا إلى كتلتين ، الأمر الذى كان المراقبون ، بقوة العادة ، قد وصفوها بكتل طبيعية .

وكان الانفتاح صوب اليسار للديمقراطية المسيحية صوب الاشتراكيين النيميليين بطبيعته الحال ، وبالنسبة لمن كان قد وافق عليه ، هو « إنفتاح صوب اليمين » بمعنى الموافقة على نوع من الاشتراكية الحكومية . ولم تعط التجربة نتائج جيدة . من جانب ، لأن الديمقراطية المسيحية لم تعتبر هذا الانفتاح أبداً إلا على أنه مناورة ، ضرورية من أجل ضمان أغلبية برلمانية فى وقت صعب ، ولكن دون الاشتراك فيها هو أبعد من برنامج مؤقت للحكومة محدود للغاية فى أهدافه . ولذلك فإنه ليس مثيراً للدهشة أن يكون عمل حكومة دورو ، فى هذه الظروف ، ضعيفاً للغاية . ومن جانب آخر ، لأن الاشتراكيين الذين اشتركوا فى هذه المغامرة لم يكونوا يرغبون فى أن يختاروا بصراحة بين الاشتراك فى حكومة وبين ميزات المعارضة ، وعلى الأقل من الناحية النظرية . فالاتجاه إلى الناحيتين ، مكررين الخيالات القديمة والألفاظ الثورية ، وفى نفس

الوقت طال بين لايهم الموافقة على مبدأ التكتل مع أحزاب الوسط، لم يكن يبدو على أنه يمثل تمازجاً كاملاً. وكانت نتائج الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي وقعت قبل وقتها، في ٧ — ٨ مايو ١٩٧٢، والتي تميزت بانزلاق بسيط صوب اليمين، تتجاوب مع هذه السلبية.

#### ٤ - الدكتاتوريات في إيديريا :-

على العكس من دول أوروبا الغربية الأخرى، بدت دول شبه الجزيرة الأيبيرية على أنها لم تخضع أبداً لعملية التغيير. فكان هناك أربعون عاماً من دكتاتورية سالازار Salazar في البرتغال، وخمسة وثلاثون عاماً من دكتاتورية فرانكو Franco في إسبانيا؛ وكان تقارب الأشكال السياسية يبدو على أنه التقليد الأكثر وضوحاً في هذه الحقيقة. وأكثر من أي دولة أخرى ظهرت برتغال سالازار، والتي كانت نظريتها مبنية على احترام التقاليد، على أنها بلاد عدم التحرك.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البرتغال، والتي كانت قد نجحت في الاحتفاظ بحيادها، وحتى في أن عرضت إعطاء ضمانات للحداد بالسماح لهم بإقامة قواعد في جزر أزور (الخالدات) تتمتع بإمكانات خاصة. فمكنت علاقاتها القديمة للغاية مع بريطانيا العظمى، أولاً، هي التي تمطيها حامياً في معسكر الديمقراطية؛ وكان هناك موقعها الجغرافي على المحيط الأطلسي، والذي سيسمح لها، في بضع سنوات، بالدخول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. (١٩٤٩) ثم في هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦)؛ وثبات قيمة عملتها، والتي كان سالازار قد عمل بصبر من أجل إعادة قيمتها لـ ١ ونقيجة لسياسة تقشف في الميزانية إلى آخر درجة ممكنة.

وكانت الحالة السياسية تعبر، من وجهة نظر خاصة، على أنها جديدة: فكان

يمكن تعريف النظام على أنه دكتاتوري منتظم في انتخاباته التي كان أنصار رئيس المجلس ينجحون فيها بطريقة منتظمة . ففي الانتخابات التشريعية في عام ١٩٤٥ وفي عام ١٩٤٩ ، وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٤٩ ، ثم عند وفاة الرئيس كارمونا Carmona في عام ١٩٥١ ، كان أعداء سالازار ، بعد محاولتهم مواجهة جمهور الناخبين ، يحصلون في كل مرة على فقدان آمالهم ، في مواجهة العقبات التي كانوا يلاقونها ، وكانوا يقنعون بعملية مقاطعة غير فعالة . والواقع أن المعارضة لم تكن تثير سوى إهتمام بمجموعات صغيرة من المثقفين أو العسكريين ، ولكنها كانت لا تمس تلك الجماهير التي استمرت في أن تنظر إلى سالازار على أنه الذي عمل على إعادة النظام ، وأنه الذي يضمن الهدوء .

ولم تظهر الصعوبات الأولى إلا عند نهاية سنوات الخمسينيات . أولا صعوبات من نوع سياسي ، التي ظهرت حول الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ١٩٥٨ . وكان سالازار قد أبعاد الرئيس الذي لإنتهى مدته، وهو الجنرال لوپيز Lopez ، من أجل تقديم الاميرال توماس Tomas كمرشح رسمي ؛ وإنسحب منافسان معتدلان ، كما هي العادة ، قبل الانتخابات ، ولكن مرشح ثالث تجرأ على البقاء حتى النهاية . وبدأت الحملة الانتخابية لهذا الأخير ، وهو الجنرال دلجادو Delgado ، على أنها توقظ الناخبين ؛ ووقعت أحداثا عديدة ، ورغم الدعاية الرسمية ، والضغوط الحكومية ، حصل دلجادو على ما يقرب من ربع الأصوات ، وبدون شك أكثر من ذلك بكثير ، إذا ما نظرنا إلى التزيف في عملية الانتخابات . وبعد بضعة أشهر ، رأى الجنرال دلجادو أن أمنه لم يمد مضموناً ، فقرر أن نفسه . وفي يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ ، تم القضاء في لشبونة على ع - اولة إنتفاضة . وفي نفس الوقت ، قام سالازار بتعديل الدستور من أجل أن يسحب من جماهير الناخبين حق إنتخاب رئيس الجمهورية ويضعه في

أيدى مجموعة صهيونية تكون من مندوبين عن المجلسين . وفى ٢٣ يناير ١٩٦١ ، قامت مجموعة من المنفيين بقيادة الكتبتن جالفوا Galvao بالاستيلاء ، فى البحر ، على إحدى سفن الركاب البرتغالية ، سانتا ماريا ، وسلمتها للسلطات البرازيلية؛ لجذب إنتباه الرأى العام العالمى إلى الشئون البرتغالية. وأخيراً ، وفى أول يناير ١٩٦٢ ، قامت إنتفاضة عسكرية فى بجة ، وتم كبتها بسرعة .

وهذه الازمة السياسية حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه أزمة الامبراطورية الاستعمارية ، والتى تميزت فى شهر مارس ١٩٦١ بنشوب ثورة الوطنيين فى أنجولا ، وفى شهر ديسمبر باحتلال القوات الهندية لجساو ، ثم بالاضطرابات التى نشأت فى غينيا وفى موزمبيق . ومثلت ثورة المستعمرات سالازار بشكل مباشر ، وخاصة وأنه لم يكف عن تمجيد المزايا الخاصة بإدخال الاستعمار والتى يتميز بها مواطنيه ، وكذلك عدم تأثرهم بروح التفرفة العنصرية . وكان قد اقترح ، من أجل تبرير رفضه الإصلاحات فى الامبراطورية ، والإدماج الرسمى للأقاليم الاستعمارية مع المقاطعات البرتغالية ، لإنشاء مجموعة برتغالية — برازيلية تستند إلى إفريقية البرتغالية ، وتؤسس على مجتمعات من شعوب متعددة . وكانت خرافة ، تبرات منها تماماً البرازيل ، ولم يلتج عنها سوى تحميل لإقتصاد ومالية البرتغال أعباء ثقيلة نتيجة لحروب إستعمارية .

وعادت الصعوبات الاقتصادية إلى الرفض العنيد الذى واجه به سالازار الافكار الحديثة ، وإلى حله بالاحتفاظ بمجتمع لوقت سابق ، أغلبيته من الفلاحين . وإذا كان قد وافق على أن يضحى من أجل وضع موضحة التخطيط ، فإنه لم ييسد على أنه بذل طاقة كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف محددة . فلقد رأيناه يعمل من أجل مشروع الرى ، ومشروع تقسيم المساحات الكبيرة للغاية من الملكيات الزراعية ، والى كانت قد أتممت بالفعل فى أثناء الوقت . ومع ذلك فإن إجمالى الإنتاج القومى قد زاد بنسبة ٢٧٪ خلال



الخطوة الأولى است سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٨)، وبالنسبة ٤٤٪. خلال الخطوة الثانية (١٩٥٩ - ١٩٦٤) . وهذه الزيادة ، والتي كانت أكثر أهمية بالنسبة للتجارة ، والخدمات ، وأقل درجة بالنسبة للصناعة ، نتج عنها زيادة خطورة عدم التوازن بين لشبونة ومنطقتها ، من ناحية ، وبين بقية البلاد ، وسحيث ظل مستوى المعيشة هو الأكثر انخفاضاً في أوروبا ، بعد ألمانيا ، من ناحية أخرى .

وشهدت سنوات الستينيات نمو ظاهرتين مثيرتين للقلق بالنسبة لبرتغال سالازار : النمو شبه التلقائي للسياحة ، الذي كان يمثل ضرر عرضي ، وأمام شعوب متخلفة ، لمستوى معيشة مرتفع نسبياً ، وسلوك لا يزال غير معروف ؛ والهجرة ، والتي غالباً ما تكون سرية . للشبان صعب الدول الغربية المصنعة . وهذا الانفتاح للبرتغال صوب الخارج كان رفضاً لكل سياسة الديكتاتور .

وكان المرض المفاجيء والاخير اسالازار ( سبتمبر ١٩٦٨ ) قد فتح فجأة فترة ما بعد سالازار . وبعد تعيين الدكتور مارشيلو كايثانو Dr. Marcelo Caetano رئيساً للوزراء في ٢٦ سبتمبر ، أفاد من حكم مسبق عليه من جانب الليبراليين . وسيقوم ، بحذر كبير ، بعملية فك الارتباط عن هذه الدولة التي كانت « محتلة » .

وفي إسبانيا ، ظهر نظام فرانكو ، بعد نهاية الحرب ، على أنه مهدد : فكان سطرطالديكتاتورين اللذان كانا قد ساعداه على كسب الحرب الأهلية قد بدأ على أنه مقدمة لاختفائه . ولكن عدم توفيق ، وتطرف الدول (تحدثوا عن تدخل متسلح فيما وراء البرانس ) ، أنار الشعور العام ، وأسهم في تجميع الرأي العام الاسباني حول الكاوديو . وعمل على تجميع حتى كل المحافظين الذين كانوا يحشون من عودة الفوضى التي قد تترتب على تدخل القوات المنتصرة . ولذلك فانه يمكننا أن نقول أن شعبية النظام قد بلغت قمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ .

وكانت دعائم نظام فرانكو في ذلك الوقت هي الجيش ، والكنيسة مع الغالبية العظمى للكنائس ، وكبار ملاك الأراضي ، والأوساط الصناعية والمالية وكذلك جمهور كبير من الحرفيين والتجار وصغار المقاولين في المنطقة الجمهورية السابقة ، والذين كانوا قد أساموا معادلتهم أثناء فترة الحرب . ومن الناحية السياسية ، كان في وسع النظام أن يعتمد على الفلانجيين ، والملكيين ، وأنصار دون كارلوس ، وكانت سياسة الجنرال فرانكو هي أن يلعب على معارضا هذه الاتجاهات المختلفة ، وبشكل لا يسمح لأى من بينهما بأن تسيطر في نفس الوقت الذي يحاول فيه ، حتى من ناحية الشكل ، أن يعمل على زيادة درجة ليبرالية دكتاتوريته .

وأصدر ، منذ عام ١٩٤٥ نوعاً من إعلان الحقوق ، الذي لم يدعى إعادة معظم الحريات المدنية ؛ وبعد عامين ، جعل أحد الاستفتاءات يصدق على قانون وراثة عرش إسبانيا على أنها ملكة ، يقوم هو بالوصاية عليها ، ويحتفظ لنفسه بحق تعيين خلفائه . وكانت إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ( التوقيع في عام ١٩٥٣ على معاهدة معونة إقتصادية وتعاون عسكري ) تمثل نوعاً من الاعتراف بالنظام من جانب الدول الأجنبية ، وذلك في نفس الوقت الذي تراجع فيه ، في الداخل ، نفوذ الفلانج . الأمر الذي أدى إلى أن يحاول نظام فرانكو أن يظهر نفسه في سنوات الخمسينيات ، على أنه نظام سلطوى ، معاد للشيوعية ، ولكنه غير فاشيستي ، وليس عقائدياً ولكنه نفعياً ، ومشغول فقط بعظمة إسبانيا وبمصير أبنائها . ومع ذلك فمع مرور السنوات فقدت موضوعات الدعاية هذه فاعليتها : فلقد أثرت في الأجيال التي كانت قد عرفت الحرب الأهلية ، ولكنها تركت الشباب دون أن يتمكن من التأثر عليهم .

وستزداد عملية استهلاك النظام ، كنتيجة لمجرد قانون حيوى ، مع ذلك

التغيير الإقتصادي والاجتماعي الحقيقي الذي سيشهده إسبانيا في سنوات الخمسينيات وسنوات الستينيات .

وعند نهاية الحرب الأهلية ، كان أساس الإقتصاد — اد الاسباني لا يزال هو الزراعة ولكن نظام فرانكو ، والذي كان مشغولا قبل أي شيء آخر ، بضمان تأمين تموين الأهالي ، لم يحرزوا على الإقتراب من المشكلات الكبيرة المتعلقة بالملكية وبالإستثمار . وبعد ربع قرن من نهاية الحرب الأهلية ، ظل بنيان الملكية هو نفس ما كان عليه في مطلع هذا القرن . فكان ٦٥٪ من الملاك يملكون ما يقل عن ٧٪ من الأراضى ، و ٢٪ من الملاك يملكون ما يزيد على النصف . أما فيما يتعلق بنصيب الإستثمارات الزراعية في مجموع الإستثمارات ، فإنه لم يكن سوى ٧٪ في عام ١٩٤٥ ، ٨٪ في عام ١٩٥١ ، و ١٣٪ في عام ١٩٥٤ ؛ وكان التقدم الوحيد الملحوظ يتمثل في بضع محققات من أجل الرأى ، وبجهود أكثر أهمية من أجل إعادة التشجير . حتى أصبحت الزراعة الإسبانية من بين أقل الزراعات إنتاجية في أوروبا ، وحتى في عام ١٩٥٥ كان نصيب الفرد من الإنتاج قد زاد بالكاد عن مستوى عام ١٩٤٠

وكانت نتيجة هذا الركود أن قام الفلاحون ، الذين ثبتت عزائمهم ، بترك الريف في جماعات ، وذهبوا إلى المدن وكان سكان الريف الذكور يصلون إلى ٤٥٠٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٤٠ ، وإلى ٤٨٠٠٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ؛ وبعد عشر سنوات لم يكن هناك ما يزيد على أربعة ملايين منهم ثم ٣٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٦٤ ، ثم ٢٥٠٠٠٠٠ فقط في عام ١٩٧٠ . وهكذا هبطت نسبة الفلاحين في مجموع الأهالي المنتجين من ٥٥٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ٢٧٪ في عام ١٩٧٠ .

وكان توافد هذه الكتل من الفلاحين يعطى الصناعة أيدي عاملة ضخمة ،

ومن نوعية جيدة فوق ذلك . وهذا العامل ، باضافته الى مجهود الاستثمارات التي قامت به الدولة ، ومع رأس المال الخاص ، يشرح ذلك النمو الواضح للصناعة الإسبانية لإبتداء من عام ١٩٥٠ . نمو صحية تضخم كبير (من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩ تضاعف معدل الاسعار بنسبة ٢١) وعدم توازن في المبادلات التجارية ، حتى أن أسبانيا ظهرت ، رغم الموارد المتزايدة من السياحة والمعونة الاقتصادية الأمريكية ، على أنها على حافة الإفلاس . وطلبت الحكومة الإسبانية معونة بنك النقد الدولي ، الذي لم يمنحها لها إلا بشروط خاصة . وتم تطبيق هذه للشروط عن طريق التخلي عن التوجيه الإقتصادى - ادى ، ووضع نقطة من أجل الاستقرار (يوليو ١٩٥٨) وتخفيض قيمة البيرويت . وإسبانيا ، التي دخلت إلى المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، زادت من مرونة مراقبة الاسعار ، وسهحت باستثمار رؤوس الاموال الأجنبية في المشروعات الإسبانية ، وحررت نصف تجارتها الخارجية .

وكانت هذه الإجراءات تمثل نجاحاً ملحوظاً . فلقد تمكنوا من كبت التضخم لفترة سنوات طويلة ، ومن إعادة التوازن الى الميزانية ، وأخذ التوسع بسرعة واضحة بنوع خاص . وبدأ أن معدلات نمو الدخل القومى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ ، قد وصلت الى ١٣٨ / أى أكثر من المعدلات اليابانية (١٠٢٨٪) وتقرب من ضعف معدلات دول السوق المشتركة (٧١٪) . وهذا التقدم كان قد أصبح ممكناً نتيجة لوضعهم ، فى عام ١٩٦٣ ، وخطة أربع سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي عهدوا بتطبيقها لرجل الإقتصاد لوريانو لوبيز رودو Laureano Lopez Rodo ، والذي حصل على مرتبة وزير .

وكانت النتائج الاجتماعية لهذا التحرك الإقتصادى لإسبانيا عديدة . فأولا تغيرات هامة فى بنى الاناهاالى العاملين ، مع تراجع للقطاع الزراعى ، وتقدم

للطائفة الصناعية (٣٩٪ في عام ١٩٦٨) وخاصة في تضاعف ، من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ ، لعدد العمال ؛ وزيادة عدد التقنيين ، والمستخدمين ، والكادرات والموظفين وعمال الخدمة . وبعد ذلك ، زيادة خطورة الفوارق بين المناطق ، فالمناطق الزراعية تماماً غرقت في الفقر ، مع مستوى معيشة يمكن مقارنته بمستوى المعيشة في بلاد الشرق الأدنى ، بينما وصلت الاقاليم المصنعة مثل إسكاي وجيبوز كوا الى مستوى المعيشة الفرنسية المتوسطة . ولقد طرح إنشاء مناطق صناعية قوية في مدن مثل قادس ، وهيلبا ، وسرياقوسة ، وييجو ، ولاكورون وبرغوش وخاصة في بلد الوليد ، مشكلات بشأن إسكان العمال ، التي حاولت الحكومة أن تجد حلاً لها عن طريق منح قروض هامة . وأخيراً ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، أصبح من السهل تقليل نسبة وفيئات الاطفال ، ودفع نسبة الامية الى حد كبير ، والتوسع في التعليم المهني .

وللمجتمع الجديد ، كانت هناك سياسة جديدة . فمنذ عام ١٩٥٧ ؛ وهو الوقت الذي دخل فيه وزراء تقنيون الى الحكومة ، حاول النظام أن يكسب ، ودون أن يغضب القوى التقليدية التي كانت تؤيده ، عملاء جدد . وإعادة التشكيل الوزاري ، في شهر يوليو ١٩٦٢ ، علاوة على أنه أنشأ منصب نائب رئيس الحكومة ، فإن الكاتبين جنرال مونيوز جرانديس Munoz Grandes الذي بدا بهذا الشكل أنه كمرشح ممكن لخلافة فرانكو ، قد عمل على إدخال الى الوزارة رجال شبان معروفين بفتحهم للكرام الجديدة ، مثل مانويل فراجا إيريبارب Manuel Fraga Iribarne وأدى إصدار قانون ١٨ مارس ١٩٦٦ الى إلغاء الرقابة ، وإن كان قد احتفظ بالمصادرة الإدارية ؛ وأعطى القانون الاسمي ، الذي قدم للكورتيز في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمت الموافقة عليه باستثناء ١١ ديسيمبر ، للبلاد مؤسسات أكثر ليبرالية . وكان الامر يتعلق

بضرورة كسب طبقات وسطى جديدة في المدن ، كانت التنمية الاقتصادية تدعما باستمرار . وبدأ أن النظام قد تمخّل عن محاولة إقناع القطاعات المنصهجي بها، مثل العمال اليوميين في الزراعة ، والعمال غير المتخصصين .

وكانت هذه الأوساط ، وبخاصة الأخيرة منها ، تمثل أرضاً خصبة بالنسبة لنمو قوى المعارضة . ولقد هست حركات الإضراب الكبرى في ربيع ١٩٥٨ و ربيع ١٩٦٢ آلاف كثيرة من العمال . ويبدو أن هذه الإضرابات قد حركتها القوى السياسية القديمة للمعارضة الجمهورية ، والمليئة بالخصومات الداخلية بين المعتدلين ، والاشتراكيين واللفوضيين ، والشيوعيين ، بدرجة أقل عما قامت به المعارضة السرية للجان العمال ذات الميول الشيوعية ، والحركات الكاثوليكية والمنصاحلة ، وحق الفلانجيين المعارضين . وإلى جانب هياج العمال ، كان رفض الطلاب قد أصبح شكلا رئيسياً من أشكال المعارضة الجديدة . وكانوا متأثرين باليساريين ، وأصبحوا عنيفين بنوع خاص لابتداء من عام ١٩٦٥ ، وخططين في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ . واسكن الانقسامات الداخلية ، وعدم الواقعية هؤلاء المعارضين أنارت قلق الأوساط ذات المصالح ، وألقى خرج منها هؤلاء الطلاب الراضون . وبشكل عام ، فيبدو أن الراديكالية المتزايدة لمعظم التنظيمات السياسية السرية قد أبعدت جمهور الاسبانيين ، والذي كانت عدم رغبته في السياسة ، وحذره ، قد أفتت أنظار كل المراقبين .

ولكن المشكلة الأكثر مباشرة أصبحت هي مشكلة خلافة الكاوديو . وبدأ أن قرارين قد مهـدا لذلك ، قرار ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ، والذي عين في نيابة الرئاسة ، وبدلا من مونيوز جرانديس ، الاميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco ، وقرار ٢٢ يوليو ١٩٦٩ ، والذي أعلن به الجنرال فرانكو إلى الكورتيز أنه يتخار الامير خوان كارلوس Juan Carlos كأمر

لإسبانيا ، لكي يخلفه . وقالوا : « ملك من قش ، ومستشار من حديد » ؛ ولكنه كان كذلك لإصرار الحركة لإدخال الليبيرالية ، كما أظهر ذلك التعديل الوزاري الذي تحدث في شهر أكتوبر ١٩٦٩ ، والذي دعم مجموعة «التقنيين» ، الشبان ، والحديثين ، والممثلين فاعلية ، ومتجهين بتصميم صوب أوروبا ، والذي بدأ أن أحد أهدافهم كان هو الدخول إلى السوق المشتركة .

## خاتمة الباب الثاني

على إنساع فترة خمسة وعشرين عاماً ، كانت حالة تفكير سكان دول أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وكذلك طريقة تفكيرهم وسلوكهم ، قد تغيرت بشكل هيكلي . ولسكنى نبقى في الميدان السياسى ، فلقد ظهرت ظاهرتان زادت أهميتهما عن الظاهرات الأخرى : الأولى هي تدهور الاتجاه الاشتراكى ، والثانية هي شخصانية السلطة .

تدهور الاتجاه الاشتراكى فى صورته المختلفة ، البلشفية ، وإتجاهات العمال ، وحق تلك التى كانت مجرد انجازات إصلاحية ، مثل «دولة الرخاء» ، وفى سنوات التحرير ، كان النموذج السوفيتى قد ظهر على أنه يفرض نفسه أمام أنظار جمهور ضخم من المواطنين فى أوروبا الغربية . وكان الفزع من الإتجاه النازى وجرائمه ، وهزيمة الإتحاد السوفيتى الذى خرج منتصراً من حرب فظيمة ، وإحترام شهداء المقاومة ، وقوة سحر هذه الأيديولوجية الطموحة ، قد بدت كلها على أنها تعمل من أجل نجاح الشيوعية . وعلى مستوى الأدب ، والأفلام السينمائية ، كان الأبطال الجدد عمال سكك حديدية فى المقاومة ، وعمال مناجم ناضجين ومضربين ، وحق عمال إيطاليين فى البطالة . وعلى المستوى السياسى ، كان الحزب الشيوعى الفرنسى يدعى أنه حزب الـ ٧٥ ألف مقتول بالرصاص ، وأنزل على رؤوس المترددين صواعق إخراجهم من رحمته .

وفى سنوات الستينيات ، كان النموذج الأمريكى ، أو بمعنى أدق ، النموذج الكينيدي ، قد محاطاً تماماً ما سبقه . نموذج لفاعلية ، ونموذج لطموح (فن هو رئيس الحكومة الذى لم يضع لنفسه مشروعاً للحدود الجديدة ؟) ، ونموذج لأبطال سياسيين ، وصورة لرجل عصرنا (من وولستون إلى برانت ، مارين عن



طريق شابان دالماس، من هو الرئيس الديناميكي الذي لم يحاول أن يتشبهه بالرئيس (الشاب ؟) . وكانت أسباب وضع هذه الصورة الأمريكية مكان الصورة السوفيتية واضحة : فتسمى من ناحية ، النجاس المادى والقوة الصخمة ، ولسكن ضربة براغ ، وثورة بودابست ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا ، كانت موجودة من الناحية الاخرى . ففي العالم الانجلوسكسونى وأوروبا الغربية فى عام ١٩٧٠ ، لم تعد الاحزاب الشيوعية أكثر من ظلال . وبقيت من بينهم احزاب ايطاليا وفرنسا ، كعناصر ادم الرضاء فى الانتخابات ، وربما أيضاً ستكون متفقة مع الطبيعة اللاتينية .

أما تدهور اتجاه العمال فكان أكثر تعقيداً . فلقد تمكن الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى الالمانى أخيراً من الوصول إلى السلطة ، ولكن هل يمثل اليوم ما هو أكثر من إظهار الرغبة فى الاحترام التى توافق عليها الطبقة العاملة وصغار المواطنين؟ وفى بريطانيا العظمى ، فإن اتجاه العمال الخاص بأعوان ويلسون يقدم نفسه على أنه تكنوقراطى ، ولا يرغب فى أن يكون المتحدث باسم المثل العليا الاشتراكية ، ويصر على اتجاهه الواقعى والنفعى ، ويخضع للخرافة القومية الخاصة بالدفاع عن الجنه ، ويأخذ نبرات تشرشلية لدعوة الانجليز إلى ضمان العظمة والاستقلال الوطنيين ، مهما كلفهم ذلك ، . والاتجاه العمالى لم يعد يطعن فى النظام القائم ، والذى شارك ، من ناحية أخرى ، فى بنائه ، ويقدم للناخبين فكرة عن المجتمع لا تختلف كثيراً عن تلك الصورة التى يقدمها حزب المحافظين . وكتب أحد المراقبين : لم نعد نرى ذلك الخط الذى يفصل بين مناهج الحكومة ، وبالتحديد أكثر معالجة المشكلات عند كل من المجموعتين . . ولذلك فليس لنا أن نتدهش من أن نرى جريدة الجارديان تقدم ، وبسخرية ، المنتصر فى انتخابات ١٩٦٣ على أنه « أحسن رئيس وزراء محافظ » .

أما فيما يتعلق بالإلتجاه الاشتراكي الفرنسي فإن تدهوره الانتخاني شبه المستمر في خلال ربع قرن قد أعاده تقريباً إلى الحالة التي كان موجوداً عليها قبيل الحرب العالمية الأولى، أى إلى حالة القوة الإقليمية أو المحلية، والتي كانت لها خبرة بنوع خاص في الإدارات البلدية . وكانت تلك الخصوبة الكبيرة لدى اليسار ، والمنابر غير الثابتة ، أو الالفاظ والجل التي تستخدم بدون حساب ، قد أسهمت كذلك في ضعفه العددي .

وكان مظهر الإشراف الذي إتخذه الإنجاء العمالي كبيراً بشكل واضح في الدول الإسكندنافية ، ولكن الصعوبات السياسية التي عرفها قد أظهرت أن سياسة « دولة الرخاء » وتحطيم ذلك التسلسل الطبقي الاجتماعي قد بدت على أنها قد إستهلكت قوته على أغراء الناحيين .

وكان طرح مسألة « دولة الرخاء » هي واقع ما يمكننا أن نسميه بالقانون الجديد في الولايات المتحدة ، والحزب التورى الراديكالى فى بريطانيا العظمى . ومن أجل هذا اليمين الجديد المحارب، كانت تشريعاً « دولة الرخاء » رداً بسيطاً على تلك المرحلة المؤقتة للصعوبات التي عرفها النظام الرأسمالى قبل فترة الكفاية ، وبالنسبة للبعض كان حتى نظام الخدمات الاجتماعية « محكوماً بمنظر الفقر فى العصر الفيكتورى ، مع نقص العمل فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، . وكان كل هذا ، بالنسبة إليهم ، قد فات أوانه ، إذ أنه كما قال بنر Butler فى عام ١٩٦٠ : « لسنا شعباً من الفقراء ، بل إننا أمة مزدهرة . وإذا كان توزيع كمية ضخمة من النقود ، بواسطة بيروقراطية ثقيلة ومعقدة يمكن على الأكثر تبريرها فى وقت الضيق ، فإنها تصبح غير لازمة فى وقت الرخاء ، ونحننا تسمح زيادة الإنتاجية لكل فرد أن يعنن تقريباً لإحتياجاته عن طريق السوق . وفى هذه الظروف ، من الواجب أن يكون نظام دولة الرخاء « نظاماً

هامشيا . إذ أنه ليس فقط بدون داع بالنسبة لعدد كبير ، بل كذلك خطر .  
وهنا يتعمق النقد في حكمه الأخلاقي : فبإشباعنا حاجات الجميع ، الأغنياء والفقراء ،  
فإن دولة الرخاء تحطم عند من يفيد منها معنى المسؤوليات . والادخار ، والتأمين  
الفرديين ، والذين أصبحا يمكنين نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة ، عليها إعطاء  
هذا الاتجاه للوطنين وهذا هو السبب الذي أصر فيه العمال البريطانيون أنفسهم ،  
ودون التخلي عن الاندفاع ، ولا عن مبدأ دولة الرخاء ، ليس فقط على القيمة العالمية  
لخدماتهم الاجتماعية ، ولكن على الاختيارية . وبالأفاظ أكثر قوة ، لم يقل  
الرئيس نيكسون في خطابه يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ ما هو أكثر من ذلك : « لقد  
أصبح النظام فضيحة ضخمة ومكلفة ، فضيحة بالنسبة للأهالي ، وبالنسبة لدافعي  
الضرائب ، وبذووع خاص بالنسبة للأطفال الذي من المفروض مساعدتهم . . .  
فالنعمان بكرم أولئك الذين لا يقدرعون على تقديم المسون لأنفسهم ، ولكن  
لننوقف عن معونة أولئك القادرين على معونة أنفسهم . ولكن يرفضون القيام  
بذلك . »

وكانت خصائص تطور الأحداث ، والسلوك والآراء ، في الميدان السياسي  
البحث ، وشخصانية السلطة ، التي من الواجب عدم خلطها بالديكتاتورية ، والتي  
هي الديمقراطية المشخصة ، أو إذا ما أردنا ، المركزة في شخص ، وليست عن  
طريق الوساطة عبر وجهاء تقاليد أو أفراد من النخبة . وشخصانية السلطة  
قد إنتشرت مثل الفردية وعملت على تدعيم السلطة في نفس الوقت ، ونجد أن السلطة  
تتمركز ، في أنظار الرأي العام ، في ذلك الشخص الذي يحتفظ بها ويكرها  
بين أيديهم .

وهذه الظاهرة لم تكن مألوفة في الديمقراطية الغربية إلا منذ الحرب العالمية  
الثانية ، وحتى منذ سنوات الخمسينيات . إذ أنه كان له دلالة كبيرة أن أحدهم

الزعماء في حجم تشرشل قد أبعدنا النازيون في عام ١٩٤٥ وفي صالح آتلي الذي كان في الظل وعلى العكس من ذلك كانت أمثلة آديناور في ألمانيا ، ودي كاسبيري في إيطاليا وديجول في فرنسا ، وكييندي في أمريكا ، وحق مكميلان وويلسون في بريطانيا العظمى غير متطابقة .

واقعد أخذت شخصية السلطة أشكالاً متعددة . ودون أن نصر على أصالة كل نمط من هذه الشخصيات ، يمكننا أن نلاحظ أن وظائفهم التي مارسوها كانت دائماً تزيد عن الإطار التقليدي . فلم يكن رئيس مجلس الوزراء الإيطالي رئيساً للأمرأ حسب النظرية الكلاسيكية ، ولم ينتهي المستشار آديناور بإنشاء ما أسماه البعض بديمقراطية الخاصة ؛ وقام رئيس الوزراء بالإنفصال شيئاً فشيئاً عن حزبه ، وابتعد عن مجموعته الحكومية ، ولم يكن رئيس الجمهورية أقل من مثيله في الجمهورية الثالثة ، ولا حتى من الشخصية الممسوحة في عصر الجمهورية الرابعة ، ونجح رئيس الولايات المتحدة ، وبعمل ساحق في الاشراف شخصياً على تلك الآلة الحكومية الضخمة . ومن جانب آخر ، كان هؤلاء الرقباء الجدد لا يحترمون بصرامة ذلك الفصل القديم بين السلطات ؛ فلم نجد أي رئيس للسلطة التنفيذية لم يقيم في سنوات الخمسينيات والستينيات ، بالتشريع بإجراءات موهبة . وأخيراً فإننا لا نجد أي من بين كبار الزعماء لم يجر على ما يسميه الفرنسيون دائماً « بالاضيعه الخاصة » ، أو أنه لم يحكم بدون تقسيم للسلطة .

وساعد على هذا التطور تلك الحصانة التي كانت موجودة للنظام البرلماني ، في فرنسا مثلاً ، وحيث ظل الاتجاه القديم المعادي للبرلمان له شعبية كبيرة ، وفي ألمانيا كذلك ، ونتيجة لقلة الوقت والكفاءة ، قام أعضاء البوندستاج بمنح جزء من سلطاتهم للسلطة التنفيذية ، وربما حتى في إنجلترا وحيث أصبح مجلس العموم مجرد مجلس مسالم للتسجيل ، وحيث لم يستجدوا حتى حل المجلس من أجل القضاء

على الصدمات التي تنشأ بين الحكومة والمجلس، ولكن فقط من أجل السماح للرعي  
بإختيار اللحظة المناسبة لكي يحاول كسب الانتخابات . ونجد أن الانجليز  
أنفسهم هم الذين يتحدثون عن «تدهور البرلمان» أو «حق عن دوت  
البرلمان» .

وليس من السهل الوصول إلى أسباب هذا التطور . ومن الواضح أن هذه  
الجماعات المعاصرة تحتاج إلى رجال أقوياء ، تؤهلهم جماهير شعبية ، لكي  
يتكفوا من مواجعة مسؤوليات جديدة، مغامرة وخطيرة الدولة، وبذوع خاص  
في الأوقات الصعبة والخطيرة . ولذلك فإن سلطة الشخصية هي ذلك النمط  
لحكومة أوقات الأزمات ، حكومة أديناور أثناء سنوات الصفر لألمانيا ،  
وحكومة الجنرال ديغول وقت الأزمة الجزائرية والتهديدات بوقوع حرب  
أهلية، وحكومة كينيدي وقت أزمة كوبا . ولقد أسهم الصدام بين الشرق والغرب  
والحرب الباردة كثيراً من أجل زيادة السلطة الرئاسية ، والشخصانية في  
الولايات المتحدة .

وهناك سبب آخر ، وربما أكثر عمومية، وهو أن التعقيد المتزايد للمشكلات  
الحالية للحكومات ، ومظهرها الذي يكون في بعض الحالات تقنياً للغاية يصدم  
الجمهور . ولذلك فإن هذه الجماهير تترك مسؤولية إيجاد حلولها لمن يعرفون .  
وهؤلاء الذين يعرفون لم يعودوا من الوجهاء ، المحليين أو القريبيين ، ولكن من  
الشخصيات الشهيرة للسياسة والتي ساعدت التنمية الضخمة للطبقة الوسطى ، مع  
الإذاعة والتلفزيون بنوع خاص ، على أن تجعلهم قريبيين وألوفين . وهكذا  
نمت وتعمقت تلك الصفات النمطية ، من جانب ، والمظهر السلبي الجماعي، من  
الجاناب الآخر ، والذي أعطى الأهمية لشخصانية السلطة . وهذا التناقض المعاصر  
هو تناقض مجتمع الوفرة ، ونقص الديمقراطية . وفي الوقت الذي يهرب فيه

المواطن في الدول المتقدمة من مساوىء حالة الإحتياج ويوجد فيه نفسه محمياً إلى درجة بعيدة ضد مساوىء الحالات المادية ، والتي يقترب فيها من بعض النواحي بالاحوال المميزة للواطن الذي كان يعيش في المصور القديمة، ويوجد نفسه معقياً تماماً من أعباء العمل ومتفرغاً تماماً لمسؤولياته السياسية ، يميل إلى التخلص عن كل مسؤولياته المدنية، ويضع مصيره بين أيدي ذلك البطل الساحر، المستعد دائماً انكى يفكر وانكى يعمل من أجله .

# الباب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا





## الفصل الحادى عشر

### التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ( فى الخمسينيات )

كان ثمن للنصر قادحا بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية . وبدون أرقام رسمية ، يمكننا أن نقدروا خسائرها البشرية بمئتين أو حتى بمئتين وخمسة وعشرين مليوناً من الأشخاص . أى تقريباً ربع الاهالى العالمين ، ودون أن ندخل فى الحساب الضحايا المصابين الذين استمروا فى الحياة ، ولا تراجع نسبة المواليد ، ولم يصل السكان إلى مستوى عام ١٩٤١ إلا فى عام ١٩٥٤ ( ١٩٥ مليون من السكان ) . وعلى المستوى المادى بلغت الخسائر المباشرة ٦٧٩ مليار روبل ( بقيمة ما قبل الحرب ) ؛ والخسائر غير المباشرة بمبلغ ٢٥٦٩ مليار . وأصاب التخريب ١٧٠٠ مدينة ، و ٧٠ ألف قرية ، و ٣٢ ألف مشروع ، و ٨٤ ألف مدرسة ، و ٦٥ ألف كيلومتر من السكك الحديدية . وكانت حالة الاسكان تعتبر كارثة : أكثر من عشرين مليون بدون ملجأ وأسكنوا بطرق أو بأخرى . وكان الإنتاج الزراعى والصناعى فى عام ١٩٤٥ يمثل بالكاد ١٠ ٪ من إنتاج عام ١٩٤٠ . وبدأت مهبات البناء فى حد ذاتها على أن لها أولوية بالنسبة للاهالى . ورأت الحكومة من ناحيتها فى هذه العملية أسساً للامن وللانظمة الوطنية . وبعد تدفق الزهو بانتصار الحلفاء بدأت منذ عام ١٩٤٧ مرارة الحرب الباردة ، والخوف من الاعتداء الإمبريالى وعملية تكوين معسكر اشتراكى ، والى كانت الديمقراطية الشعبية تمثل فيه الحواطئ الغربية . وفى نظر ستالين ، الذى كان قد نما مع هيبة ضخمة والذى كان قد بدأ فى الشينخوخة مع عدم الثقة ، كانت الحرب الدبلوماسية تتوازى مع :

سعر بآخرى للمخبرات ، وحرب إقتصادية ، وحرب للدعاية ، وحتى بالنسبة للدخل لتكثيف الصراع الطبقي ، الأمر الذي يبرر اتخاذ الإجراءات العسكرية والإحتفـاظ بأولوية التجديد على الإستهلاك ، ودعم عمليات التعقب ضد كل انحراف سياسى أو ايدىولوجى .

#### ١ - توقعات ما بين الحرب ( ١٩٤٥ - ١٩٥٣ ) :

كانت أعباء إعادة البناء قد حددتها الخطة الخمسية الرابعة ( ١٩٤٦ - ١٩٥٠ ) وكان قد تم الموافقة عليها فى شهر مارس ١٩٤٦ ، وكانت تهدف تنمية المناطق المصابة ( ٤٠ ٪ من الإستشارات ) فى نفس الوقت الذى تستمر فيه تنمية المنشآت الأخيرة ، وفى محاولة تتجاوز مستوى ما قبل الحرب : بنسبة ٤٨ ٪ للصناعة ، و ٢٦ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٢٧ ٪ للزراعة ، و ٢٨ ٪ للدخل القومى . وفى المجموع زادت النتائج عما كان متوقعا لها ، باستثناء الإنتاج الزراعى الذى لم يرتفع كثيراً عما كان عليه فى عام ١٩٤٠ ، وذلك فى الوقت الذى تعدته الصناعة ( والى كانت فى ضيق بسبب التحول فى أول الأمر ) بنسبة ٧٣ ٪ . والإنتاجية نسبة ٥٠ ٪ . والدخل القومى بنسبة ٦٤ ٪ . وتم تحقيق عمليات ضخمة ، مثل القناة التى تصل الغولجا بمنزى الدون ( ١٩٥٢ ) ومركز النشاط النووى ( افتتح فى شهر يونيو ١٩٥٤ ) . وأصبح لإتحاد الجمهوريات السوفيتية قنبلة الذرية فى عام ١٩٤٩ ، وقنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ . وأصبح الإتحاد ينتج فى عام ١٩٥٠ ما يقدر بـ ٢٦٠ مليون طن من القمح ، ٣٨٠ من البترول ، و ٢٧ من الصلب ، و ٩ مليار كيلوات/ساعة كهرباء . ولكنهم حصلوا على هذا النجاح نظير تضحيات جسيمة كانت قد قبلت فى أول الأمر ، بسهولة ، ولكنها أفقدت آمال بعض الأهالى بعد ذلك ، وبخاصة فى الأرياف : الفلاحين ، الذين كانت سننرات الحرب فى بعض الحالات مريحة لهم ، خضعوا لظروف أشد قسوة : تقليل مساحة الأرض

الفردية ، وزيادة التوريدات الاربارية والضرائب ، وتخفيض أسعار المنتجات الزراعية ورفع أسعار المنتجات الصناعية والقضاء على مدخراتهم عن طريق الإصلاح النقدي الذي تم في شهر ديسمبر ١٩٤٧ ( مبادلة عشرة روبلات نظير روبل واحد جديد ) . وأفادوا قليلا من عملية تجميع الكولخوزات ( ٣٥٤ ألف في عام ١٩٤٥ ، و ٩٤٠ ألف في عام ١٩٥٣ ) ، إذ أن عملية الميكنة وإدخال الكهرباء لم تكن متقدمة الى درجة كبيرة . ولذلك فإن أعداداً ضخمة منهم هاجرت صوب المدن ، الأمر الذي طرح مشكلات ضخمة في قطاعات المألة والسكان ، وكان بسببهم جزئياً أن زاد عدد العمال بما يقرب من ١٢ مليون . ووجد العمال من جديد قرب عام ١٩٥٠ مستوى المعيشة الذي كان لهم في عام ١٩٤٠ ثم عملوا على تصحيحه ، وإن كانوا قد أفادوا كثيراً من مكاسب المال الإضافي الذي أعطاهم ميراث اشتراكية جديدة . ورغم وقف التعامل بالتمرين عند نهاية عام ١٩٤٧ ظل تموين المدن الكبرى بالمواد الغذائية صعباً .

ونتيجة لانقال كاهل الأمل الى هذه المشغوليات ، أعطوا كل الثقة لستالين لكي يضمن تسيير أمور الدولة . ولكن الآمال الخاصة بالتطور صوب إتجاه ليبرالي والتي كانت قد حركت بعض المثقفين مثل إهرنبرج Ehrenbourg ، اضطروا الى التخلي عنها بعد بضعة أشهر . أما مجموع المثقفين فإنهم لم يجتمعوا ، ولم يأخذوا رأيهم إلا قليلا ، حتى داخل الحزب : فالاجتماع العام للجنة المركزية ، بدلا من أن يجتمع كل أربعة أشهر ، لم يستدع بعد شهر فبراير ١٩٤٧ ؛ وحتى المكتب السياسي نفسه احتفظ به على جانب . أما مجلس الوزراء ( والذي أخذ مكان مجلس مندوبي الشعب منذ عام ١٩٤٦ ) - فإنه لم يعد سوى هيئة تنفيذية القرارات التي يتخذها ستالين ومبشاريه الشخصيين . أما البوليس السياسي فإنه أرجع إلى وزارة أمن الدولة ( M. G. B. ) والتي أدارها من عام ١٩٤٦

سقى عام ١٩٥٢ أباكوموف Abakoumov مساعد بيريا beria السابق . أما الحزب والإدارة فإنهما خضعتا لعمليات تطهير ، وخاصة في بعض الجمهوريات البعيدة ( القرغيز ، وجورجيا ) ؛ وفي غيرها ( روسيا البيضاء ، واكورانيا ، وجمهوريات بحر البلطيق ) ، أرسلت حملات تأديبية خلال عدة سنوات ضد «العصابات المسلحة للمتعاونين السابقين» . وشهد معسكر الأعمال الشاقة ، والذي كان الألمان قد إستخدموه ، وجنود فلاسوف Vlassov ، وبعض المتعاونين وغيرهم من يكونوا قد تفوهوا بكلمات أو بعمل بدون تروى . وقد تمت تقديرات لا يمكن تحقيقها تحدد مجموع هؤلاء هذه المعسكرات فيما بين ثلاثة وعشرة ملايين . أما العناصر التي اعتبرت على أنها الأكثر انحرافاً فإنها جمعت في «معسكرات خاصة» في المناطق الشمالية . وبعد أن كان حكم الإعدام قد ألغى في عام ١٩٤٧ ، أعادوا العمل به في بداية عام ١٩٥٠ .

أما الحياة الثقافية فإنها خضعت لتوجيهات آمرة ، ومراقبة مستمرة ، والذي كان المشرف الرئيسى عليها هو جدانوف Jdanov حتى موته المفاجيء في شهر أغسطس ١٩٤٨ . وكان قد إشتد منذ عام ١٩٤٦ ضد الكتاب ، وضد المجلات التي كانوا قد أصدروها ؛ وكان قد أجبر آخرين ، رغم أنهم كان لا يرقى إليهم الشك ، على إعادة كتابة بضعة فقرات من كتبهم . ثم اتجه إلى المسرح ، وإلى السينما ، وإلى الموسيقى ، والفلسفة ، والتاريخ . ولقد تدخل ستالين بنفسه في بعض المناقشات : ففي «الماركسية والمشكلات اللغوية» ، رفض النظرية التي كان «مار Marr» قد عرضها من قبل ، وأشار إلى أهمية التأثيرات الشفهية كعامل أساسي للدعاية والإعلان . وأيد ضد خصومه عالم الاحياء ليسنسكو Lyssenko الذي إنطلق بأراء ميتشورين . Mitchourine ( والتي إستوسحت منها خطة عام ١٩٤٩ الخاصة بتطوير الطليعة ) وهاجم في نفس الوقت علم الوراثة لمندل وكثيرين

من الأكتشافات المعاصرة . ولما دعى المؤلفون إلى القيام بعملية نقد ذاتي لأنفسهم ، وإلى التبرؤ من الاتجاه الشكلي ، والتشكك ، والإنجاء المتدهور المعادى للاشتراكية ، وكانوا في نفس الوقت لا يزالون معرضين للمعاقبة ، التجأوا إلى الصمت ، في أعمال لا تحمل أسماؤهم في المكتبات أو في الإحتفالات الضخمة الخاصة بمنجزات النظام ، وعلاوة على الاتجاهات السياسية المتعددة أضيف إتهام الصهيونية ، وبخاصة بمد أن تم إنشاء — والذي ساعد عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية — دولة إسرائيل ، وإحتفال اليهود في موسكو بأول سفير لها ، جولدا ماير ، وقاموا بحل اللجنة اليهودية المعادية للفاشية ، والتي كانت قد خدمت الأهداف السوفيتية في أثناء الحرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ؛ ووجد أحد منشطيهما وهو الممثل ميخول الموت في حادث غامض ؛ وأفضل المسرح اليهودي ؛ وإختفى بضع عشرات من المعتقدين اليهود . وأخيراً جاءت حادثة القمصان البيضاء في شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، والتي تميزت بإلقاء القبض على عدد من أطباء الكرملين ، وغالبيتهم من اليهود ، وإتهامهم بالقيام بقتل أو بمحاولة إغتيال بعض الشخصيات السوفيتية لحساب الرأسمالية الغربية .

وبعد أن ارتفع ستالين إلى قمة نتيجة الانتصار ظلت شعبيته كاملة عند الجماهير حتى وفاته . وأدى ذلك إلى ظهور تعبيرات كثيرة عن عبادة الشخصية — حكم عليها بدون تردد منذ عام ١٩٥٦ — والتي كانت أكثرها وضوحاً موجودة وقت عيد ميلاده السبعين في شهر ديسمبر ١٩٤٩ ؛ وغير البطاريك السكسيس Alexis ( الذي إنتخب في شهر فبراير ١٩٤٥ ) والأساقفة أنفسهم له من إعجابهم به وإعترافهم بحكمته وبالعظمة التي يدير بها البلاد . ولكن هناك صراعات غامضة لاتجاهات ولاشخاص من أجل إختيار سياسة إقتصادية ورر بما حتى من أجل الإستعداد لإيجاد خالف له كانت تحدث داخل الحزب .

فرفع جدانوف نفسه في أول الأمر إلى أعلى المستويات، مستنداً إلى تنظيم الحزب في ليننجراد ، وأجبر بعض رجال الاقتصاد مثل فارجا Varga ، صاحب كتاب « تغيرات الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية » ، ورغم استناده إلى ما لينكوف وبيريا ، والذين كانوا قد أصروا على أن الغرب غير مهتد بأزمات في العشر سنوات التالية . ولئن تم ما لينكوف وبيريا منه بعد موته بقطع رؤوس المجموعة المسيرة لليننجراد ، رغم أنها كانت تحمل الغار من ذكريات حصار المدينة . ولقد تلى ذلك أن ستالين قد انضم إلى نظريات فارجا : فسعى خريف ١٩٥٢ أمر بنشر ، وتحت عنوان المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية مجموعة من النصوص كتبها بنفسه منذ بداية العام ، وأصر فيها على ضرورة تدعيم وتقوية هيكل الدولة والنظام الاقتصادي بسبب الاضطراب المتزايدة للمحاصرة من جانب القوى الإمبريالية التي يزيد خطير تهديدها بأن هناك أخطار أزمات داخلية .

أما المؤتمر التاسع عشر ( أكتوبر ١٩٥٢ ) والذي جاء بعد ثلاثة عشر عاماً من المؤتمر السابق ، فإنه أكد هذه الاتجاهات ، رغم أن ستالين كان قد امتنع عن أن يشارك فيه بشكل فعال . أما التقرير العام فقد قدمه ما لينكوف الذي عرض الحساب الختامي للحالة الاقتصادية ( مع زيادة في تقييم الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠ ٪ ) وأهداف الخطة الخامسة ، والتي كانت بداياتها تعود إلى عام ١٩٥١ : زيادة ٧٢ ٪ في الصناعة ( وكانت سلع الاستهلاك قد زادت فيها قليلاً ) ، و ٥٠ ٪ لإنتاجية العمل ، و ٤٥ ٪ للحبوب ، و ٦٠ ٪ للدخل القومي . وماجم وهو يسير المشروع الذي كان كروتشيشيف قد وضعه في عام ١٩٥١ للجمعيات الزراعية . أما التقرير الخاص بتنظيم وبوضعية الحزب ( والذي لم يعد يوصف بعد ذلك بأنه « بالشي » ) فإن كروتشيشيف هو الذي قدمه ، مع اتجاه

مركزي واضح على مختلف المستويات وفي ارتباط مع ضعف بعض الأجهزة التقليدية . أما سكرتارية اللجنة المركزية ، والتي أصبح عدد أعضائها عشرة أعضاء ، فإنها تدعمت على حساب مكتب النظام الذي ألغى ، والمكتب للنسيامى ( عشرة أعضاء ) ترك مكانه لمجلس الرئاسة المركزية ( ٢٥ عضواً و ١١ إحتياطيين ) والذي زود بمكتب سرى . ودلت مظاهر مختلفة على أن ستالين كان يرغب بذلك فى أن يقلل من نفوذ مساعديه القداماء ( مولوتوف ، ميكويان ، كاجانوفيتش ، فوروشيلوف ، وسحق بيريا ) فى صالح رجال معروفين بدرجة أقل كانوا قد ترقوا فى الحزب وتأكدت شخصياتهم أثناء الحرب ( مالينكوف ، كروتشيف ، نوسوف ، وكوزلوف ) . وكان عدد أعضاء الحزب قد زاد من ٦٠٠.٠٠٠ ر. ٧٠٠.٠٠٠ ر. عضواً صوب نهاية الحرب إلى ٦٠٠.٠٠٠ ر. ٨٠٠.٠٠٠ ر. ، وكان ثلاثة أرباع الأعضاء قد دخلوا فيه منذ عام ١٩٤١ ، وكان هر كل منهم يقل عن ٤٥ عاماً . فى نفس الوقت الذى كانت فيه الاطارات فى سن أكثر بوضوح عما كانت عليه فى المؤتمر السابق ( ٧٥ ٪ من المندوبين كانوا أكثر من ٥٠ عاماً ، فى الوقت الذى كان فيه ٨٠ ٪ فى عام ١٩٣٩ يقل عمرهم عن ٤٠ عاماً ) ، ورغم دخول الفلاحين والعمال الذين سرحوا من القوات المسلحة ، فإن الموظفين كانوا يحتلون مكاناً هاماً ، أما الاتصال بين الحزب والإدارة فكان مضموناً عن طريق وجود ٢٠٠ ألف من المراقبين الدائمين الذين كانوا يشرفون على الوظائف العامة المدرجة فى قوائم خاصة .

### ٢ - السلطة بعد ستالين ( ١٩٥٣ - ١٩٥٥ )

غمس موت ستالين ( ٥ مارس ١٩٥٣ ) الغالبية العظمى الأهالى فى حزن صيق . فكان الرجال قد شكلوا أنفسهم على الآراء التى كان ستالين يفكر فيها من أجلهم . . . وبدونه كانوا يشعرون بأنهم ضائعون . وبكت كل روسيا

وأسرع كل المسيرين ، مهما كانت مشاعرهم العميقة ، بتأمين خلافته دون صدامات ، وذلك عن طريق إعادة الإدارة الجماعية في صالح مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي أُرجمت من ٢٥ إلى عشرة أعضاء ، وأصبحت الرئاسة مع مالينكوف ( الذي رقي إلى رئيس المجلس في نفس الوقت الذي استمر فيه في سكرتارية اللجنة المركزية ) ، وحوله أربعة من نواب الرئيس الأول ( بيريا الذي عاد وأخذ وزارة الداخلية مع البوليس السياسي ، ومولوتوف الذي أخذ مكان فيشننسكي في وزارة الخارجية ، وبولجانين ، وكاجانوفيتش ) ، ومعه فوروشيلوف ( الذي أخذ مكان شفيرنيك كرئيس للدولة ) ، وكروتشيشيف ( الذي ظل سكرتيراً للجنة المركزية ) ، ومبيكويان وأنتين من المتخصصين في الإقتصاد ( ساپوروف ، وبرفوشين ) . وكان ذلك يعني جعل مالينكوف هو الخليفة الفعلي لستالين : ولذلك فإنه عمل على ترك هذه الاعباء منذ مارس . وربما فكر في أن الحزب سوف يصبح بعد ذلك خاضعاً للحكومة ، ولذلك فإنه ترك السكرتارية . ولذلك فإن كروتشيشيف ، قد أصبح بالفعل هو السكرتير الأول للجنة المركزية وكان مصمماً على أن يعتمد على جهاز الحزب .

وهاجوا الاعتداءات التي وقعت على الشرعية الاشتراكية ، وعملوا جريماً على إصلاحها . وقام بيريا بنفسه بالدافع من أجل إلقاء المسؤوليات على رؤوساء البوليس السياسي M. G. B. وعلى ستالين ، وحلوا السكرتارية الخاصة ، وإختفى رئيس البوليس السياسي . وقاموا بطرد بضعة عشرات من الآلاف من موظفي الإدارة والعاملين بالحزب ، أو نقلهم لاستغلالهم السلطة أو ليوهم إلى شوفينييه روسيا الكبرى ( أوكرانيا وجورجيا ) . وسدر عفو جزئي في ٢٧ مارس : إلغاء العقوبات التي نقل عن خمس سنوات سجن ، وتخفيض العقوبات الأكثر من ذلك إلى النصف ، وتحرير النساء والإطفال ، والشباب والمسجونين



المسنين أو المرضى — دون المساس بالمحكوم عليهم في جرائم مضادة للثورة ، الامر الذى أدى إلى نشوب بعض الثورات العنيفة في بعض المعسكرات ، وتم القضاء عليها بكل شدة . وأصبحت الحياة في المعسكرات أقل شدة ، والحق الجولاج بوزارة العدل ؛ وفى عام ١٩٥٧ ألغى ثلث هذه المعسكرات ، أما من ظل فيها فكان ٢٠٪ فقط منهم من السياسيين . هاجم بيريا كذلك فضيحة ما أسموه بالقمصان البيضاء ، وأعاد إعتبار عدد كبير من كان قد حكم عليهم من بينهم . ولسكن اسمه ظل مرتبطاً بذلك التطرف الذين كانوا يرغبون فى نسيانه . وبعد أن تخلى عنه ماينسكوف ، قبض عليه عند نهاية شهر يونيو ١٩٥٣ ونفذ فيه الحكم بعد محاكمة سرية ، أعلن عنها بعد ستة أشهر من وقوعها ( وربما كان قد قتل وقت إلقاء القبض عليه ) ؛ وفى شهر ديسمبر ١٩٥٤ صدر حكم الإعدام كذلك على أباكوخوف . ولسكى يوضحوا نهاية حكم بيريا وأعوانه ، نعت إدارة البوليس السياسى من وزارة الداخلية وانشأت لها إدارة مستقلة : لجنة أمن الدولة أو K. G. B. ( مارس ١٩٥٤ ) . وفى شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، مد العفو إلى المتعاونين ، الذين كان الالمان قد أسروهم أو الذين كانوا قد قبلوا بعض الاعباء وقت الإحتلال .

وظهر الإسترخاء كذلك فى الحياة الأدبية ، وحيث تمكن الكتاب ، وبشرط تمشأى الموضوعات السياسية ، من نقد أخطاء البيروقراطية والإنتهازية ومن فضح عقم الاتجاه الواقعى الإشتراكى كما كان قد فرض ( تدخل شلوخوف فى المؤتمر الثانى للكتاب فى شهر ديسمبر ١٩٥٤ ) ومن التحدث عن إخلاص الأدب ، والدفاع عن الحرية الخلاقة للفنان ، ومن وصف الحياة التى كانت فى بعض الحالات صعبة عند الفلاحين الذين حملوا فى ظل النظام الجماعى . هذا علاوة على أن كل ذلك قد تم فى ظروف غير ثابتة ، كما يدل على ذلك فى شهر

أغسطس ١٩٥٤ عزل (وحتى عام ١٩٥٨) تفار دوفسكي، رئيس تحرير المجلة الأدبية السكبييرة نوفى مير .

وأعطى اتجاه جديد للاقتصاد من أجل فرملة اللامركزية البيروقراطية وتحسين حالة المنتجين والمستهلكين . وتم نقد السياسة الزراعية للسنوات السابقة بواسطة كروتشيشيف فى المؤتمر العام لشهر سبتمبر ١٩٥٣ . وخفض نصيب التسليم الإلجبارى ، وسهل أمر بيع منتجات المساحات الفردية ، وتم إقامة ١٠٠ ألف من خبراء الزراعة وعلوم الحيوان فى محطات الميكنة الزراعية ، فى الوقت الذى إنتشر فيه ٥٠ ألف من منشطى الحزب فى الأرياف . ونص برنامج ٢٣ فبراير ١٩٥٤ على إستثمار الأراضى البكر ، فى سيبيريا الغربية وفى قازاخيستان ( أكثر من ثلاثين مليون هكتار ) والى أسرع صوبها مئات الآلاف من الشباب . أما لإنتاج التربة ، والذى أتى فى غالبته من الأراضى الموزعة ، فانه أصبح أكثر وفرة ، فنضاعف عدد الخنازير تقريباً فى خمس سنوات ، نتيجة للتوسع فى زراعة الذرة . وفى عام ١٩٥٥ زاد دخل الفلاحين بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٠ . وفتحت الصحافة أعمدها لمناقشات حادة بين أنصار وأعداء التجديد ، وحتى الخطة الصناعية نفسها أعيد النظر فيها ومراجعتها أثناء التنفيذ وفى صالح المجموعة ب ، أى أهداف الإستهلاك . وأعيد النظر كذلك فى حاجات مجموعات الاستخدام فيما يتعلق بالمباني ( أعطيت الأولوية للمساكن البسيطة وللوححدات المسبقة التجهيز على المباني الضخمة ) وللتجارة الداخلية ( خفض أسعار التجزئة ، وزيادة وححدات البيع ) والإستيراد ( منتجات أكثر تنوعاً وأفضل نوعية ؛ وإعادة تنشيط الكومبيكون ) .

أما بشأن الخلاف حول الإختيار الاقتصادى فانه كان أحد العوامل للصراع من أجل السلطة وكان كذلك بالنسبة لتسيير السياسة الخارجية . وفى كتابها

الحالتين ظهر ما لشكوفت على أنه رئيس خط الليبراليين ، المعتدلين وكان هذا هو السبب الذي دفع منافسه الرئيسي ، كروتشكشيف ، إلى الدفاع عن النقابيين ضد المنحرفين اليمينيين المعادين للخط اللينيني ، و « مشوهي الماركسية » وحقاً للتذكير بمسؤوليات ما لينكوف بإشتراكه مع بيريا في عمليات « التصفية » السابقة ( مثل عمليات لينينجراد ) ، وفي إرضاء تحكيم الصين ، وأخيراً في العودة ، بعد أن وصل إلى السلطة ، إلى الاتجاهات التي كان قد هاجمها من قبل . وبصفته رئيساً بلهاز الحزب ( مع لقب السكرتير الأول للجنة المركزية منذ شهر سبتمبر ١٩٥٣ ) وبتمتعه بثقة القادة العسكريين المعارضين لموضوع نزع السلاح ، وبحصوله على شعبية نتيجة انتقلاته عبر البلاد ، حصل وقت الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٥٥ على الحكم ضد اتجاهات ما لينكوف . واضطر هذا الأخير أن يقوم بعملية نقد ذاتي لنفسه يوم ٨ فبراير أمام مجلس السوفيت الأعلى وتحدث عن قلة خبرته وقدراته ، فأُنزل إلى منصب نائب رئيس المجلس ، وأُخذ مكانه بولجانين الذي ترك وزارة الدفاع للامارشال جوكوف ، والذي كان ستالين قد أبعده لفترة طويلة .

وعندئذ طبق كروتشكشيف سياسة الإسترخاء الدولي ، التي كان يمثلها ما لينكوف : في نفس الوقت الذي دعم فيه الكلمة الاشتراكية ( ميشاق وارابوف ) ، وافق على التوقيع على معاهدة رباعية مع النمسا ، وأنهى بطريقة علنية في بلجراد التفصالح — وعلى الأقل ظاهرياً — مع تيتو ، وأسهم وقت مؤتمر القمة في أن يعمل في صالح « روح جنيف » . وفي الاجتماع العام في شهر يوليو ١٩٥٥ حصل على موافقة على هذه السياسة رغم اعتراضات مولوتوف ، الذي انتهى به الأمر بأن يعترف في شهر أكتوبر ، وفي جملة كميونيسست ، بأخطائه الشخصية وكذلك بميزات تلك الدبلوماسية « المرنة » ، وفي نفس الوقت اقترح بولجانين إصلاحاً

لتنظيم الصناعي عمل على موازنة النظام المركزي الذي كان كاجا وقتش يعتز به .  
ودل هذا على أن أخاص أتباع ستالين كان يخسر .

### ٣ - روح المؤتمر العشرين ( ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ) :

عمل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ( ١٤ — ٢٥ فبراير ١٩٥٦ ) على تدعيم موقف وضمان إعادة تعيين السكرتير الاول ، الذي قرأ التقرير العام أمام ١١٤٣٦ مندوب يمثلون ٧٢١٥٠٠٠ عضواً ، ويمثل ٥٥ حزباً شقيقة (١) . وحين أشار إلى ستالين ، إمتدح التعايش السلمي ، وأكد أن الحروب بين الدول ذات النظم المختلفة يمكن تفاديها ، وإعترف بأن من حق كل دولة أن تبني اشتراكيتهما تبعاً لاستعداداتها الخاصة وأن غزو السلطة لا يتطلب بالضرورة الإلتجاء إلى العنف . وعمل على شرح الحساب الختامي للخطة الخامسة ، وأصر على حقيقة أنه إذا كان إنتاج الحبوب لم يزد إلا بنسبة ٢٠٪ فإنه كان قد إنخفض في أول الأمر ، فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ . ومن ناحية أخرى ، فإن الصناعة قد تقدمت بنسبة ٨٥٪ ، الأمر الذي سمح بتحقيق الخطة في أربعة سنوات وأربعة أشهر ، وبزيادة الدخل القومي بنسبة ٧٠٪ ؛ ولكن إنتاجية العمل ( ١٠٤٤٪ ) كانت قد تحسنت بدرجة تقل قليلاً عما كان متوقراً لها ، الأمر الذي أظهر ضرورة تجديد المهات والمناهج . وأوضح عرض الخطوط

---

(١) ن . س . كروتشيف ، ولد في عام ١٨٩٤ في كوليفونكا ( إقليم فورسكي ) ؛ وعمل راعياً ثم طاملاً ؛ وشارك في الحرك الأهلية ، ودخل إلى الحزب في عام ١٩١٨ ؛ ثم أنهى دراسة الهندسة ودخل في صفوف الحزب في موسكو ( ١٩٣١ - ١٩٣٨ ) ، ( ١٩٤٩ - ١٩٥٣ ) ، وفي أوكرانيا ( ١٩٣٨ - ١٩٤٩ ) ، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية منذ عام ١٩٣٤ ، وللمكتب السياسي منذ عام ١٩٣٨ ؛ وسكرتيراً للجنة المركزية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ . وتوفي في موسكو في شهر سبتمبر ١٩٧١ .

العامه للخطة السادسة ( ١٩٥٦ — ١٩٦٠ ) أهمية الرغبة في التنمية السريعة ليس فقط لوسائل الانتاج ، الأمر الذي كان وسيظل الأساس الثابت للاقتصاد الوطنى فى مجموعه ، ولكن كذلك سلع الاستهلاك من أجل زيادة الشروة الاجتماعية إلى حد كبير ، وبهذا الشئ نفسه التقدم صوب بناء مجتمع شيوعى فى بلادنا ، والواقع هو أن الأهداف ظلت تقريباً ما كانت عليه : زيادة ٦٥ ٪ بالنسبة للصناعة و ٦٠ ٪ بالنسبة للدخل القومى ، و ٥٠ ٪ بالنسبة لإنتاجية العمل . ومع ذلك ، فقد أعطى لانتباه خاص لمستوى المعيشة : فكان على يوم العمل أن ينخفض إلى سبع ساعات ( وحتى إلى ستة بالنسبة للقصر ) ؛ وزادت الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين بنسبة ٣٠ ٪ ( و ٤٠ ٪ بالنسبة لإيرادات رجال الكوالموزات ) ؛ وتنبؤوا حتى بمضاعفة المباني التى سوف توجد فى المدن . أما فيما يتعلق بمحصول الحبوب ، فكان عليه أن يزيد من ١٠٨ إلى ١٨٠ مليون طن .

أما الهجوم على عبادة الشخصية وانتهاك الشرعية الاشتراكية فإنه بدأ من أول الاجتماعات العامة ، ورغماً عن مولوتوف وكاجانوفيتش ، وقام بذلك كروتشيشيف نفسه ، وسوسلوف وميكويان الذى لانتقد طرق ستالين ( لانهاء الإدارة الجماعية ، والتعذيب بدون مبرر ) وبعض معتقداته ، كما ظهرت فى « تاريخ الحزب الشيوعى لعام ١٩٣٨ » و « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية » ( نظرية « الركود المطلق للرأسمالية » ) . وفى مساء ليلة ٢٤ فبراير ، قرأ كروتشيشيف ، أمام المندوبين السوفيت وحدهم ، « التقرير السرى » بشأن عبادة الشخصية ونتائجه ، التى كانت مبرراته السياسية لم تظهر بوضوح . أما النص الذى وصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرته فى الغرب ، فإنه لم يوافق عليه ولم يكذب كذلك من الجانب السوفيتى .

ووضع نفس فكرة العبادة الشخصية في معارضة مع رغبة لينين ، وأظهر للمندوبين ما كان مثقلاً على تسميته بوصية « لينين » ، وفصح تدهور صفات ستالين بعد مؤتمر عام ١٩٣٤ ، والإجراءات التي اتخذت بدون شرعية ضد الشيوعيين الأتلاء وضد الرؤساء للعسكريين الذين عوملوا على أساس أنهم « أعداء الشعب » ، وقل من مزاياء في الأعداد للحرب ، وفي تسييرها ، وهاجم عملية « النقل الجماعي للشعوب بأكتام » ، ووبخ تطرف سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل يوجوسلافيا ، وختم بضرورة « الإعادة الكاملة لتطبيق المبادئ اللينينية للديمقراطية الاشتراكية » .

وتسببت الخطبة لدى المستمعين في ردود فعل عنيفة ودهشة واحتقار ؛ وذكر المحضر الذي نشر عنها في الغرب أنها قولت بالتصفيق الحاد والمتواصل والذي انتهى بهتافات . ومما كانت الطريقة التي عرفت بها فيما بعد في الدول الاشتراكية وفي بقية العالم ، فإنها تسببت في ردود فعل سياسية وأخلاقية زادت بلاشك من تنبؤات ورغبات من قام بها ، حتى أنه لم يفكر في مثل هذا الانتشار الضخم لها . وفي الوقت ذاته ، لم يكن كروتشيف قد حصل من جانب آخر على انتصار كامل ، ما دام خصومه قد احتفظوا بوظائفهم في الأجهزة المسندة ( المجلس الرئاسي ، والحكومة ) . ولسكنه تمكن من اقناع أطارات الحزب أنه لن يكون هناك تطهير دموي وعهد ببعض المراكز الرئيسية لبعض أعوانه : وبهذه الطريقة أصبح بريجنيف Brejnev . (والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتيراً أولاً للحزب في قازاقستان) وشبيلوف Shepilov (رئيس تحرير جريدة إرافدا) والسيدة فورتنسيفا Fortseva (السكرتيرة الأولى لمدينة موسكو) في نفس الوقت أعضاء لإحتياطيين في مجلس الرئاسة وسكرتاريين في اللجنة المركزية ، وأن جوكوف Joukov ، وإن كان ذلك يعتبر إستثناء بالنسبة لأحد القادة

المسكرين ، قد انضم كذلك لمجلس الرئاسة كمعضو احتياطي . وهلاوة على ذلك ، فانه كان على كاجانوفيتش ، منذ شهر يونيو ١٩٥٦ ، أن يتخلى عن رئاسة لجنة الدولة للعمل والاجور ، وعلى مولوتوف أن يترك القسئون الخارجية لشيبيولوف ، وذلك في الوقت الذي وصل فيه تيتو ، الذي ارضاه إلغاء السكومفورم ، إلى موسكو في زيارة لثلاثة أسابيع .

وفي تفكير السكرتين الأول ، يبدو أن القضاء على مظاهر الستالينية ، وسيلة للحكومة أكثر من كونها هدفاً في حد ذاتها : فهدفت إعادة تقييم منافسيه في نفس الوقت الذي يظهر فيه شخصيته ذاتها ، والاعتماد على الهيئات المحلية للحزب ضد بيروقراطية الدولة ، وطمأنة الرأي العام حتى يحصلوا منه على إنتاجية أفضل ، وتكبير الاتحاد السوفيتي في أنظار العالم . ولكنها لم تحصل إلا على نطاقات محدودة ، بسبب الانتقادات التي وجهت إليها ، والخطار التي كانت تتضمنها . ومع ذلك فانها ترجمت على الأقل في شكل إدخال التغيير الية في الحياة السياسية ، الأمر الذي أعطى انطباعاً عميقاً ، رغم طبيعتها الجزئية وغير المستقرة تماماً بالنسبة لمساوي الحالة الداخلية والخارجية ، وكذلك بالنسبة لشخصية كروتشيف .

وتمت عملية لامركزية إدارة الاتحاد في صالح الجمهوريات السوفيتية (إلغاء الوزارات الاتحادية للعدل في عام ١٩٥٦ ، والداخلية في عام ١٩٦٠) ، وأعلنت فصل السلطات والذبول المتزايد للدولة ، وشجعوا نشاطات السوفيات والنقابات . أما الشعوب التي كانت قد هجرت قسراً ووضعت في معسكرات اعتقال بأمر ستالين فانهم ردوا إليها لاعتبارها ، وسمحوا لبعض من ظل على الحياة من بينها بأن يعود إلى أقاليمه ( التشيكتشين ، والانجوش ، والبلخار ، والجراكسة ، والقالموق ) . وتمكنت نوعيات أخرى من المحتجزين من الخروج من المعسكرات والعودة إلى المجتمع . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، مرت إدارة الأمن K. G. B. من الجنرال

سيروف إلى شيليبين Chelepine والذي كان حتى ذلك الوقت سكرتير اللطائف Komsomol ، وأتى لإصلاح القانون العقوبات لكي يلغى المظاهر الأشد قسوة في « نظرية فيشدينسكي » Vychinski بشأن الاجراءات والاحكام. وعهدوا بأمر مراقبة النظام العام وتسوية الخصومات الصغيرة إلى ميليشيا شعبية وإلى محاكم رفقاء . وتمت في نفس الوقت الموافقة على عملية إصلاح التعليم، الذي مال صدوب « تدعيم العلاقات بين المدرسة والحياة » : فبعد ثمانية سنوات من المدرسة، يقوم غالبية التلاميذ (٨٠٪) بإعطاء الجزء الاساسى من وقتهم ، ولمدة ثلاث سنوات لاعمال تقنية ويدوية، قبل أن يحاولوا الدخول إلى إحدى الجامعات (نقدت من جانب كل ذوى المصلحة ، ولم يتمكنوا من تطبيق الإصلاح لفترة طويلة، وقل مداه لإبتداء من عام ١٩٦٢) . وعرف الأدب إزدهاراً جديداً وقصيراً: صوراً للحياة في الريف وفي المدن الصغيرة ، وأشعاراً ، وبعض الروايات عن الحرب أكثر اعتدالاً ، وفصح لمساوى البيروقراطية ، مثل رواية دود دودينتسيف Doudintsev عن « الرجل لا يعيش بالخبز وحده » . وإنعكست نفس الاتجاهات في السينما: فاعطى فيلم « الحادى والأربعون » لتشوكراى Tchonkhrai للحرب الاهلية رؤية حساسة ومتوازنة . ولكن بعض التشدد ظهر في عام ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٥٨ تم طرد باسترناك Pasternak ، والذي كان قد منح جائزة نوبل ، من إتحاد الكتاب ، بسبب نشره « دكتور جيغا جو » في الخارج .

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه الحكومة تطالب بمجمود ضخم من أجل الإنتاج ، كانت تهتم كذلك بتحسين ظروف العمل ، والاسكان ، والتموين . فالغت التسليم الإجبارى للمنتجات الزراعية بشمن بنس ، ورفعت الحد الأدنى للأجور والمعاشات ، وقللت من ساعات العمل ، وألغت النصوص التى كانت تتعلق بالعقوبات الصارمة في حالة التأخير ، والتي كانت تمنع العمال من التنقل من



مكان لأشعر وثمر مهم من الضمانات في حالة فصلهم . وأعطت في نفس الوقت دفعة جديدة للتسيير الاشتراكي بتشجيعها المنشغلين ، الذين كانوا يزيدون من السرعة والموجهين ، الذين كانوا يهتمون بالمجموعات المختلفة . ولما رأى كروتشيتشيف أن التنظيم الصناعي كان ثقيلاً للغاية ، فإنه اقترح ، في شهر فبراير ١٩٥٧ أن يقرب الإدارة من الانتاج ، وذلك بإعطاء سلطة وزراء الصناعة في الاتحاد وفي الجمهوريات ، والذين كانوا يزيدون ٢٠٠.٠٠٠ مصنع و ١٠٠.٠٠٠ موقع لإنشاءات ، لما يزيد على مائة مجلس إقتصادي وطني : وكان كل من هذه المجالس يجمع ، وعلى أساس إقليمي ، المشروعات التي لها علاقات متبادلة . وبعد أن وافق السوفييت الأعلى على هذا المشروع في شهر مايو ، بدأ تطبيقه منذ أول يوليو ؛ ثم مد هذا النظام إلى ثلاثة أرباع الانتاج منذ شهر أبريل ١٩٥٨ . وأصبح للمشروعات مجالس دائمة للانتاج ، يتم انتخابها عن طريق مجموع العاملين .

ومع ذلك ، فإن تحقيق الخطة قد اصطدم بمقبات عديدة ، واستلهمت المكاتب المتخصصة ، في شهر سبتمبر ١٩٥٧ ، أمراً بالبدء في وضع خطة لسبع سنوات لمرحلة ١٩٥٩ - ١٩٦٥ . وظلت الزراعة خاضعة للأحوال الطبيعية : فانخفاض محصول الحبوب من ١٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٦ ، من جديد ، إلى ١٠٣ في عام ١٩٥٧ . وباقتراح من كروتشيتشيف ، قرر مجلس السوفييت الأعلى ، في ٣١ مارس ١٩٥٨ ، حل الـ ٨.٠٠٠ مركز للالات الزراعية ( M. T. S. ) ، والتي كانت تستخدم ٧٨.٠٠٠ كوخوز : فباعت معداتها للكوخوزات التي قررت المحافظة عليها عن طريق محطات الإصلاح التقني ( R. T. S. ) . وكان كروتشيتشيف قد قال : « لا يمكن للنظام أن يستمر ، حيث يوجد أكثر من رئيس » ، وكان قد فضل أن يعطى الأولوية للملكية التعاونية ، على أن يعطيها للملكية الدولة . ومنذ

شهر يوليو ١٩٥٩ ، أصبحت الغالبية العظمى للكونغرسات تمتلك آلاتها وجراراتها .

وحاول خصوم السكرتير الأول أن يريدوا من إظهار الصعوبات الاقتصادية وبخاصة الاتجاهات الليبرالية ، وبشكل أدق أحداث أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ في بولندا والمجر ، ودخل عندئذ مولوتوف إلى الحكومة كوزير للرقابة في الدولة ، مع حقه في الإشراف على الإدارات المدنية والعسكرية . وفي شهر يونيو ١٩٥٧ ، وقع هجوم مركز ، وبدون تحديد للاتجاهات ، من جانب سبعة من بين إحدى عشر عضواً في مجالس السوفيت الأعلى ، وطالبوا باستقالة كروتشيفتشيف . ولكن هذا الأخير انتجأ إلى اللجنة المركزية ، التي كانت قد إنتخبته ، والتي تمكن أعضاؤها من الحصول سرياً إلى موسكو نتيجة للطائرات العسكرية التي كان جوكوف قد وضعها تحت تصرفهم . وبعد أسبوع من المناقشات الحادة ، صدر إتهام ضد محاربه المجموعة المعادية للحزب ، بثلاث أصوات إلى ٣٠٩ مندوب ، أما الباقين فقد إمتنعوا عن التصويت . وقاموا بطرد عدد من أعضاء مجلس رئاسة السوفيت : مولوتوف ( الذي كان هو الوحيد الذي رفض النقد الذي وجه إليه ، والذي تدين بعد ذلك بقليل سفيراً في منغوليا ) ، وماينكوف ، وكاجانوفيتش ، وسابوروف . وزيادة عدد الأعضاء من ١١ إلى ١٥ ، تمكن كروتشيفتشيف من إدخال الكثيرين من أعوانه ، ومنهم بريجنيف ، وكوزلوف ، والسيدة فورتسيفا ، وجوكوف .

ورغم أنه قد تم الإحتفاظ بيولجانين ، وفورشيلوف على رأس الحكومة والإتحاد ، فانه سرعان ما تمكن كروتشيفتشيف من أن يحق ثمار إنتصاره وتلك الهيبة التي تمثلت بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في إطلاق أول سبوتنيك Spoutnik ( ٤ أكتوبر ) ، ثم « القمة » الشيوعية في موسكو والتي إعترفت فيها

ماوتسى تونغ Mao Tse-tung بنفسه بأولية الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى، وقت الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر . وكان قد تمكن، منذ بضعة أيام، من أن يتنزع من اللجنة المركزية قرار التجريد الكامل لجوكوف ، الذى اتهموه بالبورنازية وبعدم القدرة لأنه حاول أن يفرض تدخلات الحزب ورئيسه فى الشؤون العسكرية ، وكان مالينوفسكى Malinovski ، وزير الدفاع الجديد ، من أقرباء كروتشيتشيف . وعمل كروتشيتشيف تنقلات عديدة فى الاطارات بمناسبة إنتخابات مجلس السوفيت الأعلى ، الذى أعاد ، فى ٢٧ مارس ١٩٥٨ ، وفى صالحه ، ما كان ستالين قد مارسه ، وذلك بتعيينه رئيساً للمجلس ، محسلاً بإثنين من النواب الأول الرئيس ( ميكويان ، وكوزلوف ) ، وأربعة من نائبي الرئيس ( ومن بينهم كوسيجين ) ، والذى اعتقد أن وسعه أن يعتمد عليهم . أما بولجانين فإنه عين رئيساً لبنك الدولة ، ثم لسافناخوز ستافروبول ، ثم لاستيبد فى شهر سبتمبر من المجلس الأعلى للسوفييت .

ومنذ ٢٧ يناير وحتى ٥ فبراير ١٩٥٩ لعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والذى دعى للانعقاد بصفة غير عادية من أجل التصديق على خطة السبعة أعوام ، التى كانت ستسمح لاتحاد الجمهوريات السوفيتية بأن يبنى الشيوعية. وبأن يحارب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة ، وكذلك من أجل الموافقة على كل مظاهر السياسة العامة ، ومن أجل تجديد الحكم ، ضد المجموعة المعادية للحزب ، والذى رضوا مع ذلك بأن يكون مجرد شفهي إذ أنه ، كما قال كروتشيتشيف : دلم يعد هناك اليوم محاكمات لجرائم سياسية . وكان على المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية بشكل أساسى أن تتم على أرضية اقتصادية . ولذلك فإنها كانت تتمشى مع التعايش السلمى : فإذا ما تمكنت الدول الاشتراكية ، عند نهاية الخطة ، من أن تقدم ما يزيد على نصف الانتاج الصناعى

للعالم ، فانها ستكون قد احتملت مكاناً أفضل يسمح لها بأن تفرض شروطاً ،  
 أى من أجل أن تعمل على تراجع صولجان الحرب العالمية . وبعد أن حصل في  
 شهر مايو على جائزة لينين من أجل السلام ، قام خليفة ستالين بزيارة للولايات  
 المتحدة من ١٥ إلى ٢٨ سبتمبر ، مصحوبة بالاحتفال بإصدار « وجهاً لوجه مع  
 أمريكا » ولم تتمكن السينما السوفيتية إلا أن تشير إلى عبادة الشخصية .

## الفصل الثاني عشر

### التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية : ( في الستينيات )

بعد أن عرضنا في الفصل السابق، احوال الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما سادها من توترات ، استمرت حتى عام ١٩٥٣ ، وتعرضنا لأمر السلاطة بعد ستالين ، وحتى عام ١٩٥٥ ، ثم شرحنا المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وأهم قراراته ، علينا أن نستمر الآن في شرح استمرار ذلك التطور الذي حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ابتداء من عام ١٩٥٩ ، وعن سنوات الستينيات ، وحتى السنوات الأولى من السبعينيات ، وما تم فيها من عدم تأكد ، لإقتصادي وسياسي ، حتى نهاية فترة كروتشيتشيف ، ثم ما حدث بعده من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦ ، لكي نصل إلى سياسة النظام والتوازن التي يسير عليها الاتحاد السوفيتي الآن .

#### ١ - عدم التأكد الاقتصادي والسياسي ( ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ) :-

لم تسكن تنبؤات الخطة السبعية غير معقولة في حد ذاتها ، إلا ربما فيما يتعلق بالزراعة ، وحيث كان على الإنتاج أن يزيد بنسبة ٧٠ ٪ وبطريقة تغطي كل احتياجات السكان : زيادة ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعة ( ٨٠٦ في المتوسط في العام ) و ٦٥ ٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٤٥ ٪ فقط بالنسبة لانتاجية العمل بسبب تقليل عدد الساعات . وزاد الاهتمام بالتقدم الاجتماعي ( الإلغاء التدريجي للضرائب على الدخل ، وخفض سعر التكلفة بنسبة ١١ ٪ ونساء ١٥ مليون وحدة سكنية ) وتنمية المناطق الواقعة إلى شرق الأورال ( ٤٠ ٪ من

الاستثمارات) ، والتحسين التقنى : استخدام السكرباء ، واستخدام المواد الكيميائية ( وخاصة من أجل التسميد ) ، والتوسع فى استخدام الطرق الحسابية .

والواقع أن عتقات الثلاث أو الأربع سنوات الأولى كانت مرضية فى مجموعها : فزاد الانتاج الصناعى بما يزيد على ١٠ ٪ فى العام ، أما بناء المراكز الحديدية على نهر الفولجا وفى سيلبيريا فانهما إستمرت بنشاط ، أما بالنسبة لقحول السكر الحديدية إلى استخدام السكرباء والديزل ، واشتخراج البترول والغاز الطبيعى ( وباستثناء الفحم ) فإن الانتاج قد زاد عن المتوقع ، وزاد إنتاج الحبوب ووصل إلى ١٤٥ مليون طن فى عام ١٩٦١ ، وتم إعادة تكوين بهائم النكولخوزات ، وزادت دخول الفلاحين ( وبسرعة أكبر من دخول سكان المدن ) ، ودخل العمال بجمهوريةهم فى حركة العمل الشيوعى ، من أجل زيادة المعدلات والوصول إلى أعلى معدلات انتاج عالمية باستخدام أفضل لادواتهم وأوتاتهم . واستمر غزو الفضاء مع طيران جاجارين Gagarine فى شهر أبريل ( ١٠٨ دقيقة فى فوستوك I ) وطيران تيتوف Titov فى شهر أغسطس ١٩٦١ ( خمسة وعشرون ساعة فى فوستوك II ) التى تمكن فيها من إدارة الآلة ) . وأعجب الرأى العالمى بهذه المحققات ، ومع بخوفه من العودة إلى الحرب الباردة ، لم يتوقف عند كروتشيوتشيف وتطرفاته غير الدبلوماسية ، وتغيير مواقفه التى لا تؤدى إلى أى قرار إيجابى ( فشل مؤتمر باريس فى شهر مايو ١٩٦٠ نتيجة لمسألة 2 - U ، ثم مقابلة فينا مع كينيدي فى شهر يونيو ١٩٦١ ، وبعدها مباشرة عملية بناء سور برلين فى شهر أغسطس ) .

وبساعات المظاهر الإيجابية لهذه العناصر كروتشيوتشيف على أن يجعل من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ( ١٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٦١ ) نجاحاً شخصياً له . وكانت وضعيته على رأس الحزب قد تدعمت ، على

الأقل مظهرياً، نتيجة لبعض الابداعات وبعض عمليات الدخول المحلية إلى الحزب ونتيجة لارتفاع بعض الرجال الذين كانوا يعتبروا على أنهم من أعوانه : وفي شهر مايو ١٩٦٠ دخل إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وكأعضاء ، بودجورنى pedgorny ، وبوليانسكى Polianski ، وكوسيجين Kossyguine (والذى كان قد رقى كذلك إلى منصب النائب الأول لرئيس المجلس مع - ل كوزلوف Kozlav الذى نقل إلى سكرتارية اللجنة المركزية ) ؛ كما أن فوروشيلوف Vorochliov صاحب الشانين عاماً، والشريك الذى اجتمعوا به حتى ذلك الوقت من المجموعة المعادية للحزب ، ترك رئاسة السوفيت الأعلى لبريجنيف Brejnev الذى لم يكن مستعداً للقناعة بدور شرقي فقط . ولكي يسيطر على المؤتمر بشكل أفضل ، قرر كروتشينشيف أن الأعضاء الـ ١٦٠٠ من الحزب سيمنظم ما يقرب من ٥٠٠ مندوب ، أى تقريباً ثلاثة أمثال العدد السابق ، نسبياً . وعلاوة على الاطارات ذوات السن المتوسط الذين كانوا يملكون لعدة سنوات عديدة ، كان هؤلاء المندوبين بنوع خاص رجالاً فى سن الشباب نسبياً : (أقل من ٤٤ عاماً فى غالبية الحالات) وكانوا من المتعلمين ، ولهم تجربة تقنية متقدمة . ولذلك فإن السكرتير الأول قد إختار موضوعات من طبيعتها أن تؤدى إلى إرضائهم الحماسى : الاحتفاظ بالسلم مرتبطاً بالعظمة الوطنية وبثوره الأسلحة الجديدة ، والتجانس الضرورى داخل المعسكر الإشتراكى ، والتقدم الإقتصادى والاجتماعى ، والتخلص نهائياً ورسمياً من عمليات التعذيب السياسية التى كانت قد أضرت بالتوازن الداخلى وبالهبة الخارجية للبلاد .

ولم تسمع إمكانيات الخطة السبعية : فنذ عام ١٩٧٠ ، يجب على إقتصاد الاتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بنصيب الفرد ؛ ومن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٠ سيتمضاعف الإنتاج الصناعى

نسبة أضعاف، ويتضاعف الانتاج الزراعى بنسبة ٣٥ مرة؛ أما الدخل القومى فسوف يتضاعف خمسة أضعاف؛ وانتاجية العمل ستة أضعاف أربعة مرات على الأقل رغم أن اسبوع العمل سوف ينخفض إلى ٣٥ ساعة؛ وستصبح معظم الخدمات مجانية. وسيحصل أمر تحسين مستوى المعيشة وتقارب ضخم فى سرعات التنمية. وسيأخذ مكان دكتاتورية البروليتاريا الديمقراطية السوفيتية لجمتمع بدون طبقات ولشعب كله. وفى الشؤون السياسية، وجهت إتهامات جديدة إلى المجموعة المعادية للحزب والتي اشتركت فى عمليات التنصت الستالينية ضد الشيوعيين الألمان والضباط الأكفاء. وزاد كروتشيف من قائمة جرائم ستالين؛ ووافق على سحب جثمانه من قبرها، وعلى مشروع إقامة نصب تذكارى لضحايا الهولوكوست.

وكما حدث فى عام ١٩٥٦، فإن هدف هذه التوجيهات كان بشوع عام هو نزع سلاح الخصوم الذين كانوا لا يزالون أصحاب نفوذ، وتدعيم سلطة كروتشيف باستنادها إلى مجموعة كبيرة من الزبائن التقنيين وعناصر الاتصال بين الحزب والحكومة. ولسكنهم لم يصلوا إليها، هذه المرة كذلك، إلا نظير صراعات عنيفة، وبتهديدات دقيقة لم يكن فى وسع الجمهور أن يكون فكرة ثابتة عنها، والتي لا يزال الغموض يحيط بها. ولقد هاجموا المجموعة المعادية للحزب، ولسكن أعضاء ما لم يتعرضوا لعقوبات جديدة؛ فكان فوروشيلوف Vorochilov وحده هو الذى أبعد بدوره من مجلس السوفيت الأعلى، والذى ظل تكوينه كما كان تقريباً. ودفعوا بعملية القضاء على الآثار الستالينية، إلى درجة أبعد، وخاصة فيما يتعلق بالمسميات: فأصبحت ستالينباد هى دوشانبي من جديد، وأصبحت ستالينو هى دونستك، وستالينجراد هى فرالجوجراد. واتبعت مروحة إعادة الاعتبار والتي كانت قد اقترنت من نهايتها، شيئاً ما.



ولسكن معظم الرجال الموجودين لم يكونوا يرغبون في سماع إعترافات جديدة، ولا عودة نظام سلطنة واحدة؛ وعبر كوسيجين برأى زملائه العميق (بريجنيف، ميكويان، سوسلوف، وكوزلوف) حين أدلى بهذا التحذير: «من الواجب ألا يكون هناك مكان لمبادأة الشخصية في عملية بناء الشيوعية»، وحتى سقوطه، ظل كروتشيشيف مراقباً، ومماقاً في نفس الوقت بالنقلديين وبالمجدين؛ وأصبحت إصلاحاته وألفاظه تقابل بضيق متزايد، ولم تعد محتملة إلا بسبب شعبيته والرمز الذي يمثله. وزادت الضغوط التي يخضع لها وكذلك الطبيعة غير الواضحة والمضطربة لتصرّياته وإقرارته. وأدت الصعوبات التي يلقاها، ومن كل نوع، وبخاصة ابتداء من عام ١٩٦٢، تارة إلى أن ينكش على نفسه، وأخرى إلى أن يتشدد في موقفه.

وأفادت الحياة الثقافية في أول الأمر من هذه التغييرات. وابتداء من المؤتمر الثالث لاتحاد الكتاب (١٩٥٩) زادت عملية نشر المؤلفات التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت، والتي كانت ترجع للفترة الكلاسيكية أو للسنوات الأولى للفترة السوفيتية. وشجعوا الأدباء على أن يرجعوا باخلاص إلى ذكرياتهم عن بداية وتطور النظام، وحاول الروائيون من جديد أن يرسموا الشخصيات والمواقف المعقدة. وباتفاق مع كروتشيشيف، نشرت البرافدا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ قصيدة إفتوشنكو Evtouchenko عن «ورثة ستالين». ونتيجة لتدخله، تمكن تفاردوفسكي Tvardovski من أن ينشر، في نوفمبر، «يوماً من أيام دنيسوفتش»، وكذلك سولجينتسين الذي وصف طبقة لتجار به، حياة الرجال العاديين، — وليسوا إطارات الحزب — الذين تم نقلهم بعد بداية الحرب. ودخلت السينما في نطاق «إنهاء الثلج»: «السماء الصافية»، لتدوخرأي Tchoukhraï، وأفادت كل فروع العلوم الإنسانية (التاريخ، والفلسفة، وعلم

الاجتماع ، والنقد ) من المجادلات الواسعة ، ومن اللقائات مع المتخصصين  
الاجانب ، ومن فتح مصادر وثائقية ظل الوصول إليها ممنوعاً لفترة طويلة .

ولسكن منذ نهاية عام ١٩٦٢ ، وبعد أزمة كوبا ، بدأت حركة رد فصل في  
الظهور ، بمناسبة معرض للفنون التجريدية الذي أثار ثائرة كروتشيتشيف .  
فبدأت حركة لمهاجمة موسيقى كوستاكوفيتش Ghostakovitch من جديد . ثم  
وجهت إنذارات إلى المثقفين ، عن طريق لليتشييف Nitchev ، رئيس لجنة  
الايدولوجيات ، ثم عن طريق كروتشيتشيف نفسه ، الذي هاجم ، في خطابه  
يوم ٨ مارس ١٩٦٣ « التعايش الايدولوجي » ، وأضاف إلى مدحه للراقية  
الاشتراكية ، مدحه للمزايا السياسية الستالين . وأجبروا الكتائب الشبان على  
الهدم ، فحكم على الشاعر بروسكي Brodski بخمس سنوات أشغال شاقة من  
أجل « العفوية الاجتماعية » ، أما تارسيس Tarsis والذي كانت رواياته قد  
نشرت في الخارج ، فإنه أدخل إلى مستشفى نفسية . ( وسيرى تجربته في «عبر ٧» ،  
و.س.س. له ، في عام ١٩٦٧ ، بترك الاتحاد السوفيتي ) .

ومع قرار شهر مايو ١٩٦٠ والذي رسم أمر معاقبة أصحاب الفراغ بعقوبة  
من عامين إلى خمسة أعوام في « حاد الجهاز العقابي » إلى تشدد كبير . وفي عام  
١٩٦١ مدوا عقوبة الإعدام إلى جرائم تخريب الممتلكات العامة ، والتخريب  
الاقتصادي ، والمضاربة ، وطبقت فيما يزيد على ١٦٠ حالة في فترة عامين .  
وكان من السهل ملاحظة تشدد بمائل فيما يتعلق بالاشئون الدينية إبتداء من عام  
١٩٥٩ . ففي نفس الوقت الذي شجعوا فيه الاتصال مع الكنائس الأجنبية لأسباب  
سياسية ( العفو في عام ١٩٦٣ عن كبير الأساقفة سايبي Slipyi ، رئيس الكنيسة  
الكاثوليكية في أوكرانيا ، والمسيحون منذ عام ١٩٤٥ ) ، والذي قاموا فيه بالتبرؤ  
من الهجوم العنيف ضد المعتقدات ، أعطت الحكومة دافماً جديداً للدعاية العلنية .

الإلحادية ، وصعدت كثيراً من أمر تكوين رجال الدين ومن أجر إقامة الشعائر : إغلاق مراكز الدراسات ، والأديرة ، وآلاف من الكنائس ، وإعطاء أمر الاشراف على الكنائس الصغيرة لمجلس تنفيذى يتشكل من عشرين مدنياً ، وهزل المطارنة والاساقفة الذين كانوا قد اعتبروا حتى ذلك الوقت على أنهم يتعاونون ( المترولوجيت نيكولاس ، أقرب اعوان البطريك أليكسيس ) ، أما الطوائف اليهودية ( ما يقرب من مليونى عضو من ثلاثة ملايين يهودى ) فانهم طهقوا عليها تحديدات كثيرة بالفعل ؛ وكان نشر كيتشكوكو Kitchko لكتابة اليهودية بلا رتوش ، ( ١٩٦٣ ) قد أعطى حجة لثوئك الذين حكموا على عودة ظهور الحركة الاسلامية فى الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبمروج خاص فى أوكرانيا . وأدت عملية إدخال الصبغة الروسية المتزايدة ، والدعاية المعادية للأديان إلى حد كبير إلى تراجع الدين الاسلامى ( ٣٠ مليون مسلم ) .

وهذه التوترات ، حدثت فى نفس الوقت الذى وقعت فيه صعوبات اقتصادية متزايدة ومع اختلافات لا تنتهى ، فى مجموعة المسؤولين ، عن العلاج الذى يجب إتخاذه . وكانت النتائج بخيبة الامال بنوع خاص فى الزراعة . فبعد تقدم بطى ، عرف محصول الحبوب انهياراً جديداً فى عام ١٩٦٣ ( ١٠٧ مليون طن ) ، وانخفضت إنتاجية « الاراضى العذراء » فى قازاقستان إلى ٣٦ قنطار للهكتار ( أى تقريباً ثلث محصول عام ١٩٥٦ ) ، وأصبح من الضرورى الإلتجاء إلى الاستيراد . وكان نهيب الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة قد انخفض فى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى مستوى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ( ٧ إلى ٨ ٪ ) ؛ وارتفع بعد المطالبة كروتشيوتشيف قليلا فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ ( ٩ إلى ١٠ ٪ ) ، ولكنه كان غير كاف لتزويد الفلاحين بتجهيزات حديثة ، وكانوا يشكون من المعوقات التشريعية والضريبية التى وضعت أيام إستغلال مساحات فريدة صغيرة ، كانت

مع ذلك تورد ، في عام ١٩٦٢ وبالنسبة لـ ٠.٣٪ من الأرض الصالحة للاستغلال ما يقرب من نصف منتجات التربة ، وما يقرب من ربع الزراعات المتخصصة . أما عن رفع أسعار المنتجات (يونيو ١٩٦٢) فإنها أثرت على أسعار البيع (٢٠ إلى ٠.٣٪) بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان) وكانت غير محبوبة عند المستهلكين . وفقد الفلاحون ، مشاهم في ذلك مثل الموظفين ، طريقهم وسط الإصلاحات المتضاربة التي تتالت بسرعة متزايدة ، وتحت لون الفاعلية واللامركزية ، لم تؤد إلا إلى زيادة الفوضى : وهكذا وصل الأمر ، في شهر فبراير ١٩٦١ ، إلى تقلييل اختصاصات وزارة الزراعة إلى حد كبير ، ولما كانوا قد كلفوا لجنة خاصة في شهر مارس ١٩٦٢ بتنسيق نشاطات الانتاج والاشراف في داخل هذا القطاع .

وكان نفس الغموض يكتنف الإصلاحات الاقتصادية في مجموعها . وسرعان ما اتضح أن إنشاء الجمعيات الزراعية ، السوفنارخوز ، كان يعطى أثقلا أكثر من الإلزام للنفوذ المحلي . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، قللوا عددها إلى قرب النصف ، وفيما هو أعلى منها ، قسم لاتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى ١٧ منطقة اقتصادية ، تمثل تقريبا الجمهوريات المتحدة ، وزودت كل منطقة بمجلس تنسيق . وبوقت انعقاد المؤتمر العام في شهر نوفمبر ١٩٦٢ قام كروتشيفشيف بإنشاء سوفنارخوز للاتحاد ، مكلف بالتخطيط القصير المدى ، وبالإشراف المستمر على الإدارة ، ولا يترك سوى التخطيط الطويل المدى لإدارات الجوسبلان ، والتي هاجم قلة حركتها ، واتجاهها التقليدي المرتبط باعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة ( وفي عام ١٩٦٣ سيقوم أعدائه بالإنتقام وذلك بتأسيس سوفنارخوز أعلى للاتحاد ، والذي سهرأس كل هذا البناء) . ولسكنه أبعد في نفس الوقت ، ورغم كوسيجين الاقتراحات التي كان ليبرمان ، بعد ز. أنطاس ، قد قدمها يوم ٩ سبتمبر في البرلمان ، من أجل زيادة مرونة الوسائط والبرحث عن زيادة

الانتاجية . وأخيراً ، فإنه فرض تقسيماً لأجهزة الحزب ، وعلى كل المستويات ، وإلى فرع زراعى وفرع صناعى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة عدم التأكد ، وزيادة المنافسات المحلية ، وبخاصة على مستوى لجان النواحي ؛ ورأى أصحاب النظريات فى كل هذا ، وعلاوة على ذلك ، خرقاً للمبدأ اللينينى الخاص وبتحالف طبقة العمال مع الفلاحين .

وهكذا زادت الاتهامات ، ومن كل نوع ، من جانب الأهالى ، ووجهوها بالطبع إلى ذلك الرجل الذى كان يحتل المركزين الأساسيين ، والذى كان دائماً أمامهم . ورغم أنه كان أكثر قرباً من الشعب عن المسؤولين السوفيت الآخرين منذ لينين ، فإنه لم يندمج فى إشراك جماهير هذا الشعب معه فى أعماله . وكان من السهل على خصومه أن يفضحوا ، علاوة على الأخطاء التقنية ، عودته إلى عبادة الشخصية ( الاحتفال بعيد ميلاده السبعين فى ١٧ أبريل ١٩٦٤ ) ومنحه لأعضاء أسرته ( زوج ابنته ، أدجوبى Adjubei ، رئيس تحرير إنفستيسا ) ، وتبذاته التى لا يمكن تحقيقها ، وخطبه الملتببة ، وإنتهاكه قواعد لوائح الحزب ( وجود ، وقت انعقاد المؤتمر العام ، لمئات من المدعوين ، مزودين بحق التصويت ) ، وزياراته ورحلاته التى كان يقوم بها بدور اتفاق سابق ، ومبادراته فى إدارة المعسكر الاشتراكى ( دعوة ومؤتمر قمة معادى للصين ليوم ١٥ ديسمبر ) وفى السياسة الخارجية ( من التراجع فى كوبا إلى بدء تقارب سابق لاوانه مع ألمانيا الاتحادية ) . وكان ، على العكس مما يعتقد ، يتمتع بقايل من الانهيار المخلصين ، وحتى بين أولئك الذين كانوا يدينون له بما حصلوا عليه من مراكز . وكان الصراع الذى قام به من أجل المحافظة على نفسه قد استهلكه وعزله وكان فى فترات كثيرة من قبل ، قد كاد أن يقبح ، تحت تأثير هجوم ، ( وبخاصة فى شهر مارس ١٩٦٣ ، من سوسلوف وكوزلوف ) (الذى أبعد من الحياة السياسية بعد أزمة قلبية فى شهر أبريل ) . وسحين قام بريجنيف ، فى ١٥ يوليو ١٩٦٤ ،

بالتخلي لميكويان عن إختصاصاته كرئيس للدولة ، من أجل أن يتفرغ كاملاً لإختصاصات سكرتير اللجنة المركزية ، تمكن المسئولون الرئيسيون من أن يضعوا خطة أخذت في الإعتبار أخطاء التكتيك التي كانت قد ارتكبت في عام ١٩٥٧ بواسطة المجموعة المعادية للحزب ، والتي كان عليها أن تعمل قبل إجتماع المؤتمر العام المتوقع في شهر نوفمبر .

وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار البلاد متجهة كلها ومصوبة على نجاح رجل النهضة كوماروف Komarov وزميليه ، إستدعى كروتشيتشيف ، الذي كان في عطلة على شواطئ البحر الأسود . إلى موسكو ، يوم ١٣ أكتوبر ، وأخذ أمام مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، وسيت قدم سولوف قائمة بأخطائه ، ثم ، وبدون إضاعة وقت ، أمام المؤتمر العام الذي كان قد إجتمع من أجل ذلك ، وقام في صبيحة يوم ١٤ بإعفائه من وظائفه « بسبب تقدم سنه وتدهور حالة صحته » ، واختار بريجنيف كسكرتير أول . وفي يوم ١٥ ، عين مجلس رئاسة السوفيت الأعلى كوسيجين رئيساً للمجلس . وبعد أن أعلنت هذه الأنباء عن طريق وكالة ناس في بداية الليلة التالية ، يبدو أنها تسببت في انفعالات في اتحاد الجمهوريات السوفيتية أقل بكثير ، إحدث في العالم ، وحيث كان كروتشيتشيف يعتبر ، على أساس أو بدون أساس ، كرائد الاسترخاء الدولي ، ورائد لإدخال الجانب الانساني على الاتجاه الشيوعي .

٢ - ما بعد كروتشيتشيف ( ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ) :

تسببت هذه الازمة القصيرة للغاية مباشرة في التخلي عن الممارسات التي كان من الممكن أن تثير مسألة السلطة الشخصية ، وأصبحت الإدارة الجماعية ، المكلفة بتسيير الشؤون العامة ، متمثلة قبل أي شيء آخر ، في مجلس رئاسة اللجنة المركزية ( ١١ أعضاء ، وتسبعة إحباطيين ) . ومع ذلك فإن بعض الصعوبات التي كان

قد اصطدم بها كروتشييف ظلت موجودة : فيبدو أن أعضاء التكتل الذى كان قد تشكل ضده لم يكونوا قد إتفقوا على سياسة مشتركة، وأن بعض المناقشات ظلت تؤثر حتى بعد وصولهم إلى السلطة ، وأن الخلافات ظلت تفصل بينهم أمام المشكلات المختلفة . وأصبح أسلوب الحكومة مختلفاً ، ولكن أساس المناقشات كانت تعارض ، كما حدث فى الماضى وكما هو الحال فى كل مكان، إتجاهات متشعبة بدرجات متفاوتة مع إتجاهات متساهلة ، تقليدية وتجديدية . فنتج عن ذلك حاول تقوم على أساس الحل الوسط، تشتمل على عناصر مختلفة تماماً لحياة البلاد ، وتمثل صعوبات عديدة عند التفسير . وفى النطاق التأسيسى للنظام السوفيتى ، كانت هذه الانجازات تمكس - فى المجموع - وجهات نظر جهاز الحزب ، من جانب، وهى التى كانت تهتم بالمحافظة على النظافة العقائدية وبمد إشرافها لاستناداً إلى إقامة المركزية التسلسلية ، ومن جانب آخر، لقطاع من إدارة الدولة، شديدة التمسك باستقلالها حيال الحزب وبالفاعلية الخاصة بالإدارة الاقتصادية .

وعمل مندوبو اتصال الحزب على أن يتجمعوا حول السكرتير الأول، ليونيد بريجنيف Leonid Brejnev الذى كان قد شق طريقة فى منظمات الحزب الشيوعى : سكرتير للجنة أوكرانيا ، إبتداء من عام ١٩٣٨ ، وسكرتير أول لمولدافيا فى عام ١٩٥٠ ، سكرتير اللجنة المركزية فى عام ١٩٥٢ ، وسكرتير أول لقرقازستان فى عام ١٩٥٥ ، وعضو أصلى فى مجلس الرئاسة فى عام ١٩٥٧ . أما الموظفين والتقنيين فإن أنظارهم قد انجذبت صوب ألكسيس كوسيجين Alexis Kossyguine الذى لم يكن من الأعضاء الدائمين فى الحزب، ولكنه كان وزيراً ( لصناعة التسييج ) منذ عام ١٩٣٩ ، و نائباً لرئيس المجلس بشكل شبه مستمر فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، ثم نائباً أول للرئيس ، مكلفاً بإدارة الالة الاقتصادية للدولة . وكان هاذان الاتجاهان ، وفى بعض الأحيان متجهان داخلياً

إلى مجموعات صغيرة ، بشأن بطريقة متوازنة في مجالس الرئاسة ، وحيث بدأ أن بريجنيف كان له دائماً دور الحسك . هذا علاوة على أن الشخصيات المسؤولة أصابها تعديل بسيط ، وكان أعوان كروتشيوشينيف قد تخلوا عنه في الوقت المناسب . ولم تحدث التعديلات الأكثر أهمية إلا في شهر ديسمبر ١٩٦٥ : فقدم ميكونان ، رئيس الدولة ، استقالته إستناداً الى تقدم سنه ، وأخذ مكانه بودجورنى Podgorny ، الذى أصبح بذلك مبعداً عن منصب السكرتير اللجنة المركزية ، أما شيبيلين ، الأكثر شباباً ، فإنه تخلى عن مسئولياته كنائب رئيس المجلس ، وكرئيس للجنة مراقبة الحزب والدولة . وكانت عملية تعيين الرجال الذين كان لهم دوراً كبيراً في السنوات السابقة تؤدى الى تدعيم سيطرة الحزب ورئيسه ، والذى نستطيع أولويته على غيره أكثر وضوحاً .

وفي خلال الأشهر الأولى ، عملت الإدارة الجديدة على تنظيم الاعمال . فمنذ المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٤ ألغوا ، ونتيجة لتقرير من بودجورنى ، إقسام الحزب الى فرع صناعى ، وفرع زراعى : وقرروا إعادة تكون اللجان المحلية ، ولجان المناطق ، الأمر الذى استتبع حركة تنقلات عديدة ، وغالباً في صالح أولئك الذين قد أنزلوا من مناصبهم في خلال السنوات السابقة ؛ وبعد هذه التعديلات ، أشاروا الى أهمية ترك السكرتيريين وعلى كل المستويات وقتاً طويلاً كافياً في أماكنهم ، حتى يتمكنوا من معرفة دوائرهم جيداً .

وكان من الضروري بذل مجهود خاص من أجل علاج الأزمة الزراعية : فإذا كانت الظروف المناخية المناسبة قد سمحت بمحصول جيد للحبوب في عام ١٩٦٤ ، فإن منتجات أخرى — وبخاصة تلك التى تأتى من التربة — قد ظلت غير كافية . وفي المؤتمر العام في شهر مارس ١٩٦٥ ، قدم بريجنيف ، بالنسبة لهذا المظهر الحيوى ، حساباً ختامياً قاسياً للخطة السبعينية ، والتى زاد خلالها



الإنتاج في المتوسط بنسبة ١٠٪ في العام (بدلاً من ٧٥٪) فيما بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، ولم تحصل فيها الزراعة إلا على ٧٥٪ من الاستثمارات ؛ ولذلك فإنه كان من الضروري إعطائها في مدة خمس سنوات قدر ما كانت قد حصلت عليه أثناء التسعة عشر عاماً الماضية . وسيرتفع ثمن الشراء بنسبة ٥٠٪ في المتوسط ، وسيعطى دعم إضافي بنسبة ٥٠٪ لتعويض التوريدات التي تمت زيادة على الأنصبة المفروضة ( وهذه الأنصبة لا يمكن زيادتها قبل خمسة أعوام ) . وستمنح للسكوتخوزات درجة أكبر من الحوافز ؛ وقللوا الضرائب عليها بمقدار النصف ؛ وألغيت ديون الفقراء فيها . وستحصل على قروض أكثر ميزة ، وتشترى المعدات بسعر الجملة . أما قطع الأرض الفردية ، والتي دافع عنها حتى أكثر أصحاب النظريات المتشددتين ، فيمكنها أن تزيد من أحجامها وتفيد من تساهل متزايد من أجل بيع منتجاتها ، وإبتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، وطبقاً لقرار كان يرجع إلى شهر يوليو ١٩٦٤ أصبح من حق سكان السكوتخوزات أن يحصلوا على تعويضات خاصة بالأموعة ، وعلى معاشات للتقاعد ، أكثر تواضعاً من تعويضات ومعاشات أصحاب الرواتب . وزادت إيراداتهم ، في عام ١٩٦٥ ، بنسبة ١٦٪ في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج الزراعي إلا بنسبة ١٪. بالنتيجة لسوء المحصول الذي لمستتبع ، كما حدث في عام ١٩٦٣ ، الإلتجاء إلى الإستيراد .

وكان أكثر مرارة من ذلك ، وبكثير ، ذلك للنقاش بشأن إصلاح إدارة المشروعات الصناعية ، الذي أخذ أهمية جديدة بعد التجربة التي حاولوا القيام بها ، في عام ١٩٦٤ في « مؤسستين » من مؤسسات صناعة الملابس : بولشفيتشكا في موسكو ، وماياك في جوركي . واقترح المصلحون عمل لامركزية لخطة الدولة ، وزيادة الدوافع البديرن ، وتقييم الوضع تبعاً للبيع الفعلي (وليس تبعاً لحجم المواد الخام) ، ومع

الآخذ في الاعتبار بما لم يتم بيده ، وبالتالي برغبات الزبائن ، وأخيراً ضمان ربح رؤوس الأموال المستثمرة . ولكنهم ، وعلى العكس من بعض رجال الإقتصاد في دول إشتراكية أخرى ، رفضوا تقديم الربح على أنه العامل المقرر للبيانات الصناعي وأن يعترفوا بالمنافسة بين المشروعات وبحرية العلاقات بين المنتجين ، والبايعين والمشتريين ( الوطنيين أو الأجانب ) . وفي بداية عام ١٩٦٥ ، طبق الإصلاح في . . مؤسسة في المدن الكبرى ؛ ولكنه لم يكن من السهل الحكم على تجربة محدودة ، كانت تعمل على تخطيط العلاقات بين أولئك الذين كانوا يحاولون القيام بها وبين غيرهم . ولقد تسببت في ظهور عداء التقليديين ، الذين رأوا فيها تراجعاً في التخطيط المركزي ، وإشراف الحزب على الإقتصاد ، وانحرافات معنوية ، في صالح طرق رأسمالية ، ولأهداف مادية بحته .

وبدأت مجادلة بشأن هذا الموضوع في الصحف ، في منتصف شهر يونيو ، عكست بلا شك لإختلاف وجهات النظر الموجودة بين المسؤولين . وفي أثناء شهور عديدة ، اضطروا كوسيجين ومعاونوه إلى الإصرار على ضرورة إعتبار التخطيط كمسألة مستقلة عن السياسة وعن تدخلات الحزب ، حتى يمكن المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة أن تتم في ظروف مقبولة ، وحتى يمكن النظر باعتبار أكبر لحاجات الأهالي . ولا شك في أن تقليل سرعة التقدم الصناعي ( ٠.٧٪ في عام ١٩٦٤ نظير ٠.٨٥٪ في عام ١٩٦٣ ) خدمت حاجة ضرورة إعادة تنظيم المناهج . وبعد تأخير كبير ، لم يجمع المؤتمر العام ، والذي كان عليه أن يفصل في هذه المسألة ، إلا في شهر سبتمبر ١٩٦٥ . وتم الاتفاق على إلغاء ( وعلى كل المستويات ) السوفتارخوزات التي كانت كروتشينشيف قد أنشأها وعلى إعادة إنشاء وزارات الصناعة ، للاتحاد — وغالباً ، في صالح الموجودين فيها من قبل ، والذين كانوا أكثر قرباً من جهاز الحزب عن مجموعة

المصلحين . وفى نفس الوقت ، حصل كوسيجين على موافقة من حيث المبدأ على الإصلاح ، مع تطبيق بعض عناصره : تقايل عدد من المعدلات الأساسية فى الخطة المركزية ، وإعطاء المؤسسات نصيباً من أرباحها ( الثلث على الأكثر ) من أجل التويل الذاتى ، والدعم والتجهيز الإجتماعى ووافقوا على زيادة استعمال الدعاية الموجهة ؛ وأنشئوا معهداً للأبحاث الطلب .

وحق إذا ما كانوا قى بعض الحالات مدفوعين صوب الليبيرالية السياسية ، القى وجدوا أنها أكثر جدوى من إرغام هذه الأمة الكبيرة على النمو ، فإنه لم يكن فى وسع « النعنوقراطيين » المصلحين أن يتدخلوا كثيراً فى النقاشات الايديولوجية ، ويعامروا بتوبيخ التقليديين لهم ، والذين كانوا يعارضون إعطاء أى تنازلات إقتصادية . ولا شك فى أن المثقفين الليبيراليين كانوا قد رهبوا بسقوط كروتشي تشيف ، الذى كان قد إستدار ضدهم منذ عام ١٩٦٢ ، وكانوا قد أفادوا خلال بضعة أشهر من إجراءات عدم التشدد ؛ وعلى المستوى العلمى ؛ كانوا قد حصلوا على بعض الرضاء . وفى شهر مارس ١٩٦٥ ، سحبت لجنة الايديولوجيات من إيتشييف والذى كان قد أعلن من قبل : « إن فاعلية العمل الايديولوجى توزن بنفس الميزان مثل القمح ، والصلب ، والمنتجات المادية الأخرى » .

واسكن ، سرعان ما قرر الحزب أن يتشدد ضد مظاهر الاستقلال عند المثقفين ، وبخاصة ضد الاتصالات مع الغرب . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٥ — وفى فترة انعقاد المؤتمر العام للجنة المركزية — تمت عملية القبض على الكاتبين سينيافيسكى Siniavski ودانيال Daniel الذين كانا ، منذ عشر سنوات مضت قد نشرنا فى الخارج مقالات أو قطع أدبية ، كانت روحها تعارض مع « الواقعية الاشتراكية » ، وتمت أسماء مستعارة ، هى على الترتيب إبراهيم تروتز

Abraham Tertz ، ونيكولاس أرجاك Nicolas Argak ( هنا موسكوف )  
ونشر الخبر علناً قبل بدء المحاكمة بقليل ( فبراير ١٩٦٦ ) والتي انتهت بالحكم  
عليهما بسبعة وبخمس سنوات سجن ، على التوالي ، لشرهما دعاية معادية  
للسوفييت . وحسدت عمليات إلقاء قبض كذلك على كتاب وعلى بعض من  
رجال الجامعات في أوكرانيا . وفي نفس الوقت ، تحدثت الخطب والكتابات  
الرسمية بدرجة أقل عن الأخطاء المرتبطة بعبادة الشخصية ، والتي كانت  
تنحى وراء أخطاء موضوعية ، كروتشيشف ، وبخاصة عند إقتراب العيد  
الخمسيني لثورة أكتوبر ، وخلف تمجيد النظام السوفيتي ، وما قام به من أعمال .

### ٣ - سياسة النظام والتوازن ( ١٩٦٦ - ١٩٧٣ ) :

كان الحساب الخلفي للثأور الذي حدث منذ شهر أكتوبر ١٩٦١ قد  
وضعه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، الذي انعقد  
من ٢٩ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٦ في حضور ٤٩٤٣ مندوب يمثلون  
٢١٠٠٠٠ ٢١٠٤٧١٠٠ عضو ومندوبين عن ٨٦ حزب شيوعي ( باستثناء الحزب  
الشيوعي الصيني ) . وأخذ علماً بالظروف التي تحققت فيها الخطة السبعية : رضا  
في المجموع عن الصناعة التي كانت قد تقدمت أكثر من المتوقع ( ٨٤ ٪ بدلا  
من ٨٠ ٪ ) ، وخيبة آمال بالنسبة للزراعة ( ١٤ ٪ بدلا من ٧٠ ٪ ) . وقدم  
كوسيجين أهداف الخطة الثامنة ( ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ) ، المحددة بإجراءات أكثر  
وبمرونة : فيزيد الإنتاج الصناعي بنسبة تتراوح من ٤٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ ،  
والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥ ٪ ( ٣٠ ٪ بالنسبة للمحسوب ) ، والدخل القومي  
بنسبة تتراوح من ٣٨ ٪ إلى ٤١ ٪ ، وإنتاجية العمل من ٣٣ ٪ إلى ٣٥ ٪ ،  
وستزداد تنمية البحث العلمي في المراكز الأكثر حداثة ، وكذلك استخدام  
الآليات . واعتبر أنه من الضروري إرضاء حاجات الأهالي ، وتنمية أوقات

الفراغ ( تعيم أسبوع الخمسة أيام ) ، وتقريب أحوال معيشة أهالى الريف وأبناء المدن : وهكذا يجب العمل على زيادة إيرادات أعضاء السكواخوزات بمرتين أكثر من إيرادات العمال والموظفين ؛ وعلى أعضاء السكواخوزات ، إبتداء من أول يوليو ، أن يتسلموا ، وعن طريق التوسع فى التجربة السابقة ، راتباً شهرياً محددأ يضعهم فى مستوى السكوفخوزيين . وعلاوة على ذلك ، فإن الخطة كانت ستعتمد على شرائح سنوية من أجل مراقبة تطور الأحوال عن قرب أكثر .

وفى نفس الوقت الذى وضع فيه المقررون أنفسهم على نفس خط المؤتمرين العشرين والثانى والعشرين ، فانهم تعاضوا أن تتجه المجادلات صوب أخطاء الماضى . وقاموا بإعادة وضع بعض التسميات التقليدية . فاصبح مجلس رئاسة اللجنة المركزية هو المكتب السياسى ، وترك بريجنيف لقبه كسكرتير أول وأخذ لقب السكرتير العام . ولحققنظوا بسن دخول العضو إلى الحزب كما هو ، أى ١٨ سنة ، ولسكنه رفع إلى ٢٠ وإلى ٢٣ عاماً لتولئك الذين لم يبروا عن طريق السكواخوزول . وأوصوا بإبعاد كل عضو لا يراعى نخط الحزب ونظام الدولة وسيعان قرار الفصل بواسطة اللجان المحلية ، التى ستكون على علم أكثر بذلك من اللجان الخاصة بالمناطق . وارسلت تحذيرات المشققين المباشقين ، وأعلن شولوخوف أسفه من تساهل الاحكام التى صدرت ضد سيمينافسكى ودانيال .

ومنذ ذلك الوقت ، زادت حدة إعادة النظر فى الاحكام التى كانت قد صدرت على ستالين منذ عام ١٩٥٦ . ودون أن ينكروا أنه كان هناك تجاوز ولإجراءات غير قانونية ، امتنعوا عن الدخول فى التفاصيل ، وذلك فى نفس الوقت الذى قيدوا فيه حركة إعادة الاعتبار للضحايا ، لىكى يجمعولهم يفهمون أن الاحكام التى صدرت ضدهم — حصلوا عليها ، فى الغالب ، بوسائل خاصة —

لم تكن كلها غير عادلة في مبدئها . ومن بجانب آخر ، قاموا بالإصرار من جديد على مزايا ستالين في عملية بناء الاشتراكية ، التي تطلبت في سنوات الثلاثينيات ذلك الشد لكل العلاقات ومعاقبة كل إهمال . وعملوا على إظهار ميزاته السياسية والعسكرية ، بالنسبة لتسيير الحرب ، وبواسطة الشهود والمشاركين في هذه الفترة ، والمؤرخين ، والكتاب ، ورجال السبينا . ولمتنعوا تماماً تقريباً عن أن يأخذوا عليه عدم تذبذبه بالهجوم الهتلري ، وعدم إعداده للجيش الأحمر الرد على ذلك . وصنعوا له تمثالاً نصفياً أقاموه على قبره أسفل حوائط الكرملين .

وفي خط مواز لذلك ، أخذوا إجراءات من أجل تدعيم الاشراف السياسي والمعنوي على الأماهى . ووضعوا رؤساء جدد على قمة مكتب الأمن العام K. G. B. ، وعلى رأس النقابات فى ١٩٤٧ ، والسكونسمول فى عام ١٩٦٨ . وأتشوا ، فى عام ١٩٦٦ ، وزارة للمحافظة على النظام العام ، ووضعوا أحكاماً جديدة ضد المظاهرات التى تعمل على اضطراب النظام ، والنقسل على الطرق العامة . ووضعوا ، فى عام ١٩٦٩ إصلاحاً لنظام السجون والمعتلات حدد النظام الذى يطبق على النوعيات المختلفة من ~~معسكرات~~ المعتقلين ، والتهذيب عن طريق العمل . ودفعت حوادث مختلفة السلطات إلى تشديد مراقبة المثقفين : إقامة لجنة ستالين فى الولايات المتحدة ( ١٩٦٧ ) ونشر مذكراتها ، وأزمة تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، والقرار الذى أخذه السكاتب كوزنيةشوف Kousnetsov وقت إقامته بالجلترا بعدم العودة إلى بلاده ( ١٩٦٩ ) ، ونشر بعض المؤلفات التى كانت ممنوعة فى اتحاد الجمهوريات السوفياتية فى الغرب ، والتى كانت توزع سراً فى شكل مخطوطات مضروبة على الآلة الكاتبة ، وعالجت أموراً سياسية وفلسفية وأدبية . وكانت المراحل الرئيسية لهذا العمل القمعى هى : إتخاذ

المواقف في المؤتمرات الرابع والخامس لاتحاد الكتائب في شهر مايو ١٩٦٧ و يوليو ١٩٧١ ، والحكم على جنزيرج وجالانسكوف في شهر يناير ١٩٦٨ ، والحكم على تلك المجموعة الصغيرة من المتظاهرين والتي إحتجبت في الميدان الأحمر على التدخل في تشيكوسلوفاكيا ( أكتوبر ١٩٦٨ ) ، ومحاكمة مارتشينو Martchenko والذي كانت مذكرات نفيه قد ظهرت في الخارج ( يوليو ١٩٦٩ ) وإبعاد سولجينييتزين من إتحاد الكتاب في شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وسجن المعارضين في المستشفيات النفسية ، واستقالة نغاردوفسكي Tvardovski ( مدير نوفى مير ) في شهر فبراير ١٩٧٠ ، ويبدو أن هذه الأحداث لم تكن لها ، في إتحاد الجمهوريات السوفيتية نفسه ، سوى صدى محدوداً ، إذ أن ذلك القطاع من المتعلمين ، والذي كان يطالب بحرية التعبير النقدية والجمالية كان معزولاً عن بقية الأهل . ولسكنها نقدت وعاق عابها كثيراً واستخدمت ، في الغرب ، كإحداث عند نهاية عام ١٩٧٠ ، مع إعطاء جائزة نوبل الأدبية لسولجينييتزين ، وإنشاء عالم الزينيام ساخاروف Sakharov للجنة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومحاكمة لينينجراد ، التي تم فيها الحكم على المتهمين ( اثنين من اليهود السوفيت ) لاتهموا بمحاولة أسر طائرة من أجل الفرار من إتحاد الجمهوريات السوفيتية ) بالإعدام ، ثم خفض الحكم بعد ذلك إلى خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة ( ربما تحت ضغط الرأي العام الأجنبي ) .

وتحت نظام الإدارة الجماعية ، كانت المسائل الاقتصادية ، مع تأخيراتها الاجتماعية ، هي التي أخذت للمكان الأول . ولم يكن ذلك دون ممارسة تأثير على قرارات السياسة العسكرية والدولية : تخفيض الخدمة العسكرية ( من ثلاثة أعوام إلى عامين ابتداء من شهر أكتوبر ١٩٦٧ ) وبعض المهات الحربية ، وتنمية التهايش السلسبي ، والعلاقات العلمية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية . وكانت

إدارات الاستعلامات والتعليم تعطى لها أكبر مكان ، والجمهور - ظاهرياً - أكبر إنتباه . وفي وقت انعقاد المؤتمر العام في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ، أكد بريجنيف أولوية الإجراءات التي تهدف سعادة الأهالي ، وكان الكثير من بينها يتعلق بالزراعة : ١٠٪ من الأراضي المزروعة أفادت من مشروعات الري أو الصرف ، وتضاعفت كمية الأسمدة الكيماوية في خمس سنوات ، وقاموا بتجارب جرئية : ففي منطقة فورونيج ، في عام ١٩٦٦ ، قاموا بتأجير أراضي كولخوزية لعدد من الفلاحين حتى يقوموا بزراعتها كما يرغبون وحتى يتمكنوا من تحسين الإنتاجية ؛ وحصلت بعض السوفخوزات على إستقلالها في إداره بشكل يشبه ما كان موجوداً في المصانع : ٤٠٠ في عام ١٩٦٧ ؛ وما يقرب من ٥٠٠ في عام ١٩٧٠ ، وذلك من ١٤٢٠٠٠ ( وكانت السوفخوزات تحتل ٥٠٪ من المساحة المزروعة ، ولكنها لا تعطي سوى ٤٥٪ من الإنتاج ) .

وانعقد في شهر نوفمبر ١٩٦٩ المؤتمر الثالث للكولخوزيين ( ٥٠٠ مندوب يمثلون ٣٦٠٠٠ كولخوز و ٢٥ مليون من الأعضاء العاملين ) ، وهو الذي عمل وضعية جديدة تشتمل على التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر السابق ( ١٩٣٥ ) والتي كانت لا تزال موجودة ، فالسوفخوزات ، في نفس الوقت الذي اقتربت فيه من السوفخوزات فيما يتعلق بنظام إدارتها ، قد اعترفت تماماً بشرعيتهما في الاقتصاد الاشتراكي وبصفتهما مشروع تعاوني ديمقراطي يدار بطريقة مستقلة ، ويتمتع باستمرارية الأرض . وقام المؤتمر كذلك بإنشاء مجلس الكولخوزات ، على رأس مجالس المناطق . وعملت الحكومة على فرملة الهجرة من الريف ( بلغ عدد سكان المدن ٥٦٪ من ٢٤٣ مليون نسمة ) ، واستمرت في العمل من أجل توحيد ظروف الحياة في الريف وفي المدن ، باخذها ، إن إحتاج الأمر ، وبمخدر ، المشروعات القديمة الخاصة بالمدين الزراعية . أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ،



فأيه زاد بنسبة ٢١٪ في خمس سنوات نتيجة لوجود بعض السنوات المواتية ( ١٧١ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٦٦ ، و ١٨٥ مليون في عام ١٩٧٠ )  
 واسكن المحاصيل ظلت كبيرة الخلف عن بعضها ؛ ولذلك فإن بريجنيف قد  
 أصر في مرات عديدة ( نوفمبر ١٩٦٨ ، ويوليو ١٩٧٠ ) على ضرورة إدخال  
 التجديد : وحاصلات الزراعة ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، على ٢٦٪ من استثمارات  
 الدولة ، وهي نسبة لم تكن قد وصلت إليها من قبل .

وفي الصناعة ، كانت المشكلة التي حظيت بأكثر مناقشة هي مشكلة إصلاح  
 الإدارة . وقابلات ترددات كثيرة : ففي عام ١٩٦٨ ، كان نقاشاً عنيفاً قد نشأ  
 بين رجل الإقتصاد القديم ستروميلين Stroumilin ، والذي كان يقول بأن  
 البحت عن ربح يستتبع بالضرورة زيادة في الاسعار ، وبين المصلحين ليبرمان  
 Liberman و بيرمان Birman والذين كانا يأملان أن يكون العرض دائماً  
 أكثر من الطلب . وظل تطبيق وجهات نظر جديدة محدوداً ببعض الموضوعات ،  
 ولكنه امتد بعد ذلك بسرعة ، أمام ظاهرة قيام المصانع المدارة بهذا الشكل  
 بتحقيق أكبر ربح : وعند نهاية عام ١٩٦٧ ، بلغ عددها ٧٠٠٠ مشروعاً  
 وتمثل ٤٠٪ من الانتاج ؛ وعند نهاية ١٩٦٨ ، بلغ عددها ٢٦٠٠٠ ( أى  
 نصف المجموع السكى ) مع ٧٠٪ من الانتاج . ومع ذلك فإن المسؤولين لم  
 يعبروا عن رضاهم : ففي المؤتمر العام في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ، قدم بريجنيف  
 تقريراً هاجم فيه « ثقل » الإدارة ، والفوضى ، والحوالك ، ورفض المسؤوليات  
 الموجودة فيها . وفي شهر يوليو ١٩٧٠ ، أخذت إجراءات من أجل تقليل  
 مصاريف الإدارة ( بما في ذلك ما يتعلق بالوزراء ) ؛ ومال قانون العمل الجديد  
 في نفس الوقت الذي عمل فيه على تدعيم المكاسب الاجتماعية ، إلى تدعيم النظام ،  
 وتقليل حركة الأيدي العاملة ، التي كانت تكلف الملايين من أيام العمل . ولاشك

في أن الانتاج قد حقق الكثير من التقدم ؛ وزاد الانتاج في عام ١٩٧٠ على كثير من التنبؤات الخطة فيما يتعلق ببعض سلع الاستهلاك . ولكن الصناعة الثقيلة هي التي أصبحت الآن تعرف بطء نسبياً ، وكذلك بعض فروع التعدين ، والكيمياء : ولم تتحقق الخطة بشكل كامل بالنسبة للكهرباء ، والغاز الطبيعي ، والفلجم ، والصلب ، والورق ، وجزءاً من مهمات السبك الحديدية ، والمهمات الزراعية والكهربائية . وفي المجموع ، فإن الدخل القومي قد زاد بنسبة ٤١٪ في فترة خمس سنوات ؛ وزاد نصيب الفرد من الدخل الفعلي بنسبة ٣٣٪ ( وكانت التنبؤات : ٢٠٪ ) ؛ والصناعة بنسبة ٥٠٪ ؛ والزراعة بنسبة ٢١٪ ؛ و انتاجية العمل بنسبة ٣٢٪ فقط .

وكانت الأهداف التي اتخذتها لنفسها الخطة التاسعة ( ١٩٧١ — ١٩٧٥ ) تشهد بواقعية حذرة ، وذلك بإهتمامها بمتابع الخطط السنوية بتطبيق مستمر ، و برفع مستوى المعيشة . وكانت هذه الأهداف أقل من أهداف الخطط السابقة : زيادة من ٤٢٪ إلى ٤٦٪ بالنسبة للانتاج الزراعي ؛ ومن ٣٧٪ إلى ٤٠٪ بالنسبة للدخل القومي ، و ٣٠٪ بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الفعلي . وكانت ، على العكس من ذلك ، أكثر طموحاً فيما يتعلق ب انتاجية العمل ، التي كان من الضروري أن تزيد إلى ٣٦٪ أو ٤٠٪ نتيجة لتجديد المعدات وبخاصة ب نتیجه لوسائل الإدارة . وكان وضع الخطة قد تطلب لإختيارات دقيقة ، وأسهم بدون شك في تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، والذي كان من المقرر عقده في شهر أبريل ١٩٧٠ ( كان سيقع عندئذ في نفس وقت العيد المئوي لميلاد لينين ) والذي تحدد لإفتتاحه في نهاية الامر ليوم ٣٠ مارس ١٩٧١ ) ومنذ ذلك الوقت سيكون لإعقاد مؤتمر الحزب مرة كل خمس سنوات ، ويتوافق بهذا الشكل مع

بداية تسيير كل خطة جديدة . ) وبموافقة المؤتمر على إقرار الخطة التاسعة ، أكد أهمية الجهود المطلوب بالنسبة لسلع « الإستهلاك الثقافى والمنزلى » ووسائل الحساب .

وفى خلال ذلك الوقت ، كانت هناك دائماً صعوبات مباشرة على مستوى الإدارة ، فى الصناعة ، وبنوع خاص فى الزراعة ، حين تزايدت خطورتها نتيجة لسوء الأحوال الطبيعية . فانتاج الحبوب لم يصل ، ورغم خلة المناطق الآسيوية ، إلا إلى ١٦٨ مليون طن فى عام ١٩٧٢ ( وكان المتوسط السنوى الذى تنبأت به الخطة هو ١٩٥ مليون ) وكان من الضرورى شراء ٢٠ مليون طن من الحبوب ، من سعر بيع الذهب الذى كانت الأزمة النقدية العالمية قد جعلته مربحاً . ولذلك فإن المسؤولين ، والذين يلعب بريجنيف بينهم دوراً مسيطراً بدرجة متزايدة الوضوح ، قد زادوا من نداءاتهم من أجل التشدد والفاعلية ، وكذلك من أجل الاحتفالات الرسمية التى تشيد بالأعمال التى تم إنجازها ( العيد الخمسين لإنشاء لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٢ ) .

## الفصل الثالث عشر

### الديمقراطيات الشعبية في أوروبا

( ١٩٤٥ - ١٩٥٦ )

رغم أن الديمقراطيات الشعبية في أوروبا تشكل كتلة واحدة متصلة ( ١٠٠.٠٠٠ ١٢٧٥ كيلومتر مربع ، و ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٥ ) ، فإن هذه الدول الثمانية في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي تحمل هذا الاسم ، تشير الدهشة نتيجة الانقسامات والإختلافات الموجودة بينها ، من النواحي الجغرافية ، والعنصرية ، والتاريخية ، والثقافية . وكانت ، منذ عام ١٩١٩ ، قد عرفت نظما سياسية مختلفة ( وإن كانت دائما معادية للشيوعية ) ، وكانوا في بعض الحالات يتحالفون ، وفي حالات أخرى يتعارضون ، ومروا في فترة الحرب في معسكرات متعادلة ، وتقدم بعضهم تجاه البعض الآخر بمطالب متعارضة . ولم يكن هناك الكثير المشترك بينهم سوى أنهم - وبدوجات متفاوتة - تعرضوا للتخريب ، ولمعرفة ( وباستثناء ألبانيا ) وجود القوات السوفيتية ، واستخدامهم كأداة بين الغربيين وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي كان مصمما على ضمان أمن حدوده .

وكان وصول الشيوعيين الى السلطة قد تم فيما يقل عن ثلاث سنوات ، وفي ظروف شرعية رسمية ، نتيجة للاستخدام الذكي لنظام « الجبهات الوطنية » ، ( ذلك التكتل الذي اعترف به في غالب الامر من جانب الثلاثة الكبار ) ، ومشاعر الإعجاب أو الخوف حيال القوة السوفيتية ، وعدم وجود أي رد فعل واضح من جانب الغربيين . ويبدو حتى أنه كان من الممكن الاسراع في ذلك ، لولا توصيات ستالين . وصحبا ، من جانب آخر عملية تصفية للقوى المحافظة ،

و د المتعاضدة ، ، و اقرار اصلاحات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، أعظمها التكتلات والاتلافات الحكومية تأييدها المطلق . وابتداء من عام ١٩٤٨ ، أصبح تطور هذه الدول ، متأثراً بطريق مباشر ، بنفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما في ذلك الانجاهات صوب المركزية المتعددة المراكز Polycentrisme ، وصوب القوميات والتي أصبح من الممكن تتبعها منذ عام ١٩٥٦ .

# ١ - اقامة نظام سياسي جديد ( ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ) :-

بمتافرض ظاهري فقط ، كان انتصار الشيوعيين قد تم بأكبر سرعة ، وبكل سهولة ، في الدول الأكثر بعداً عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية : فكان للشيوعيين الوطنيين فيها تنظيمات قوية ، وكانوا قد لعبوا دوراً حاسماً في المقاومة وفي التحرير ، وذلك في الوقت الذي كان فيه خصومهم السياسيين ، حتى اذا كانوا أساساً قد كفحوا ضد المحتلين ، قد انتهى بهم الأمر بالتعاون معهم ضد الشيوعية (والجبهة الوطنية ، في ألبانيا ، « وتشيتنيك » لميميا يلو فيتش في يوجوسلافيا) . وفي ألبانيا ( ٢٨٧٧٠٠ كم مربع ؛ و ١٠٠٠٠٠ ١٠٥٠٠٠ نسمة ) كان الحزب الشيوعي ، الذي أعيد تنظيمه في شهر نوفمبر ١٩٤١ ، هو الذي يحرك « الجبهة الديمقراطية » التي شكلت ، منذ سفر آخر القوات الألمانية ( ٢٩ نوفمبر ١٩٤٤ ) حكومة مؤقتة برئاسة هو كسا Hoxha والذي كان في نفس الوقت وزيراً للخارجية والدفاع ، وضع كسوكس Xoxo للداخلية . وحصلت الجبهة على ٩٣٪ من الاصوات في انتخابات ٢ ديسمبر ١٩٤٥ للمجلس التأسيسي ؛ وأعلن هذا المجلس الجمهورية في شهر يناير ١٩٤٦ ، ووافق على دستور يشبه دستور يوجوسلافيا في تلك البلاد التي كانت لألبانيا معها في ذلك الوقت علاقات وثيقة ( معاهدة شهر يناير ١٩٤٥ بالتخلي عن كل مطالب في كوزميت ، ومعاهدة الصداقة والتعاون في شهر يوليو ١٩٤٦ ) .

وفى يوجوسلافيا ( ٢٥٦.٠٠ كم مربع ؛ و ١٥.٨٠٠.٠٠٠ نسمة ) كان على اللجنة الوطنية للتحرير ، برئاسة تيتو Tito ، أن تعتمد ، لا على الاتجاهات الأخرى المحلية للمقاومة ، ولكن على ممثلى الحكومة الموجودين فى المنفى ، فى الوزارات التى تشكلت فى بلجراد فى شهر مارس ١٩٤٥ ، والتى ثبت أنه لا يمكنها أن تعيدش . استقالة الدييمقراطى جرول Groj فى شهر أغسطس ، والـ كروانى شوبا شيك Subasic ( فى شهر سبتمبر ) . وبعد عملية تطهير شديدة ، وضغوط مارسها البوليس السياسى برئاسة رانكوفيك Rankovic ، أعطت انتخابات ١١ نوفمبر ١٩٤٥ نسبة ٩٠ ٪ من الاصوات للشيوعيين وحلفائهم . وأعلن البرلمان الجمهورية يوم ٢٩ نوفمبر ، ووافق ، فى ٣١ يناير ١٩٤٦ ، على دستور مستوحى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى نفس الوقت الذى أصر فيه على الطبيعة الاتحادية ( الفيدرالية ) للنظام ( ست جمهوريات كاملة السيادة ، ومنطقتين تتمتعان باستقلال ذاتى ملحقتين بجمهورية الصرب ) . واشتمل البرلمان على مجلسين : المجلس الاتحادى ، ومجلس القوميات ؛ وكان ينتخب مجلسا رئاسيا ، وكانت هناك ادارة جماعية للدولة . وأصبح تيتو هو الرئيس ، وفى نفس الوقت رئيساً للحكومة الجديدة التى تشكلت تقریباً كلها من الشيوعيين . واستمرت عملية التطهير بكل همه : فيها يوفيقش ، الذى كان قد التجأ إلى البوسنة ، أسر فى شهر مارس ١٩٤٦ ، ونفذ فيه الحكم نتيجة لمحاكمة أصرّت على علاقاته مع الغربيين أكثر من اصرارها على تعاونه مع المحتلين ؛ وصدرت أحكام بالسجن فى عام ١٩٤٧ ضد رؤساء الأحزاب السابقين . وألقى القبض على المونسيور ستيدميناك Stepinac ، الاسقف الاول لزغرب ، فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ ، وحكم عليه بتهمة التعاون بسبعة عشر عاما من السجن ( سيمينه البابا كادينا لا فى عام ١٩٥٢ ، بعد اطلاق سراحه ، وبشروط ) . وبمحاكمة باريس ( ١٥ فبراير ١٩٤٧ ) حصلت

يوجد سلافيا على الجزء الاكبر من استيريا ، وباستثناء ترستيا .

وفي الدول الثلاث التي كانت قد انضمت للمعسكر الالمانى ، تمت العملية فى حضور قوات و«مراقبين» سوفيت . أما الغربيون ، الذين كانوا قانعين مسبقاً ، فانهم اكدتوا باحتياجات أفلاطونية . ورأت الاحزاب الشيوعية أن أعدادها تتزايد بدون حدود فى ثلاث سنوات : من ١٠.٠٠٠ الى ٦٣.٠٠٠ فى بلغاريا ؛ ومن ١.٠٠٠ الى ٩٠.٠٠٠ فى رومانيا ؛ ومن ٢.٠٠٠ الى ١٥٠.٠٠٠ فى المجر .

وفى بلغاريا ( ١١٠.٨٠٠ كم مربع ، مس ٧.١٠٠.٠٠٠ نسمة ) سمحت عملية التغير التى وقعت ضد الالمان «للجبهة الوطنية» ، بأن تؤلف ، منذ ٩ سبتمبر ١٩٤٤ ، وزارة ائتلافية . ولم يكن للشيوعيين فيها سوى أربع وزارات من ستة عشر ( ومنها الداخلية والعدل ) ؛ ولكنهم استخدموا نشاطاً كبيراً باشراف ج. ديميتروف G. Dimitrov الذى عاد من اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وكوستوف Kostov رجل المقاومة ؛ وأجبروا رؤساء الاحزاب المنافسة ( الزراعى بيتكوف Petkov ، والاشتراكى لوتشيف Loutchev ) على ترك الحكومة ، وقاموا بتطهير الأوساط السياسية والعسكرية ، وأعدوا لانتخابات ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ بطريقة فعالة ، سمحت لهم بالحصول ، مع حلفائهم ، على ٨٦٪ من الاصوات . ولقد أجبرتهم مطالب المعارضة والغريبيين على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة فى العام التالى ؛ ولكن ، بعد وقت قصير من الاستفتاء الذى قرر إنشاء الجمهورية ، جاءت انتخاباتها ٢٧ اكتوبر ١٩٤٦ ، وأعطت إعطاء ٧٨٪ من الاصوات للجبهةتهم ، وذلك فى الوقت الذى كان الزراعيون يطالبون فيه بـ ٦٠٪ ؛ فأعيد إعطاء رئاسة الحكومة لديميتروف . وفى اليوم التالى لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة باريس ( التى تركت لبلغاريا ذلك الجزء من دبروجة

الذى كانت رومانيا قد اضطرت الى تركه لها فى عام ١٩٤١) ، تم القبض على بيتكوف فى البرلمان ( ٥ يونيو ١٩٤٧ ) ، وحكم عليه بالاعدام ، واعدم فى شهر سبتمبر ، والغى الحزب الزراعى . وكان الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى ٤ نوفمبر على نفس نسق دستور الاتحاد السوفيتى .

وفى رومانيا ( ٢٣٧.٠٠٠ كم مربع ، ومع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ) كان الملك ميشيـل Michel قد حاول انقاذ التاج بالقائه القبض على أنتونسكو Antonescu ، وباعلائه الحرب على المانيا ، وبتشكيله وزارة ائتلافية . وبإشراف رجال المقاومة مثل جورجيو - دج Gheorghio - Dej والمناضلين الذى قادوا من موسكو ( أنا بوكـر Ana Pauker ، وف. لوكا V. Luca ) نجمـح الشيوعيون فى الخروج سريعا من موقف ضعفهم ، وفى انشاء ميليشيا وطنية من ١٠٠.٠٠٠ عضو ، ومن تنظيم مظاهرات شعبية ، ضد الوزارة ، استند إليها فيشنسكى ، Vychinski ، مندوب ستالين . وكان فيشنسكى عندنهاية شهر فبراير ١٩٤٥ ، هو سيد بوخارست ، نتيجة لوجود الحماية السوفيتية ، ووضع على رأس الحكومة رئيس دجبهة الكادحين ، جروزا Gróza ، والذى أعطى الوزارات الهامة ( الداخلية ، العدل ، الاقتصاد الوطنى ) للشيوعيين ، أما الليبرالى تاتارييسكو Tatarescu فإنه بدأ كرهينة فى وزارة الخارجية . ولقد عمل الشيوعيون وأعوانهم على التحرك بحذر ، حتى لا يثيروا ذعر الغربيين ، ولا يدفعوا الملك المنحصر فى صمت ووحدرة فى سينايا الى آخر طاقته ، وحصلوا ، فى انتخابات ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ، على ٧٢٪ من الاصوات . وبعد معاهدة باريس (التخلى عن جزء من دبروجة ومن بيسارابيا ، ولكن إعادة الحصول على ترانسلفانيا) ، عملوا على زيادة تشدد موقفهم : فوضعوا الحزب الوطنى الفلاحى والحزب الوطنى الليبرالى ، خارج القانون ، وأعدوا القضايا ضد رؤسائها وحق ضد مايسو



Maniu الشعبي ، والذي حكم عليه بالسجن المؤبد . وأخيرا ، ونتيجة للإنذار الذي وجهه كل من جروزا ودج ، استقال الملك في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ، وأصبحت رومانيا جمهورية شعبية ، منحت نفسها دستورا ، في شهر أبريل ١٩٤٨ ، في اليوم التالي لتكوين «حزب العمال المتحدة» (تجمع شيوعي واشتراكي) ، وقامت بانتخابات للمجالس الوطنية الكبير .

وفي الحزب (٣٠٠٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٠٠٠٠٠ نسمة) ، واجه وصول الشيوعيين للسلطة أكبر عقبات ، نتيجة لقلّة أعدادهم ، ولعداء الرأي العام لهم ، ولوجود الاتجاه التقليدي المعادي للروس ( والذي غذاه الإحتلال العسكري ومساوىء معاهدة باريس ) ولشعبية «حزب صغار الملاك والبورجوازيين المستقلين» والذي كان يقوده فرنك ناجي Ferenc Nagy ، والذي جمع ٥٧٪ من الأصوات ، في إنتخابات ٤ نوفمبر ١٩٤٥ ، ضد ١٨٪ الاشتراكيين ، و ١٧٪ للشيوعيين . وكان الأمر يحتاج إلى إصرار فوروشيوف ، رئيس لجنة المراقبة الخاصة بالحلفاء ، لكي يحمل الحزب الشيوعي ، في الوزارة الائتلافية ، على منصب نائب رئيس ( من أجل راكوزي Rakosi ) ، وعلى وزارة الداخلية ، وحيث سيستعد كل من إمر ناجي Imre Nagy ، ثم راجاك Rajk ، وعلى رأس البوليس السياسي ، ( A. V. O. ) للزحف على السلطة . وأعلنت الجمهورية في أول فبراير ١٩٤٦ ، ووافقوا على دستور مؤقت في يوم ٦ . وعند نهاية شهر فبراير ١٩٤٧ ، قام راجاك بجعل السوفييتيين يلقون القبض على السكرتير العام لحزب الأغلبية ، بيلا كوفاكس Bela Kovacs ، الأمر الذي دفع ف ناجي F. Nagy رئيس مجلس الوزراء ، إلى الانسحاب بعد بضعة أشهر . أما منافس الشيوعيين فإنهم تم القضاء عليهم شيئا فشيئا ، وطبقا لما أسماه راكوزي «تكتيك سالامى» . ومع ذلك ، فلم يحصل الشيوعيون ، في إنتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧ ،

إلا على ٣٢٪ من الأصوات، أما بقية الأصوات فقد توزعت بين حلفائهم المؤقتين، وبين خصومهم العنيدين. فحاولوا عندئذ تقوية أنفسهم، عن طريق إبتلاع الحزب الاشتراكي؛ وفي شهر يونيو ١٩٤٨، وافق إشتراكيو اليسار أخيراً على أن ينضموا إليهم في «حزب العمال المجري»، مع راكوزي كسكرتير عام. وعند نهاية العام، كان لا يزال عليهم أن يشبّثوا أنه كانت لهم حقيقة السلطة.

أما بالنسبة لألمانيا الشرقية (١٠٨٠.٠٠٠ كم مربع، مع ١٦.٠٠٠.٠٠٠ نسمة)، فإن الأمر لم يكن يتعاقى، في ذلك الوقت، بتحويلها إلى دولة؛ فكانت تحت الإشراف والادارة العسكرية السوفيتية. ولكنهم سمحوا بنشأة الأحزاب فيها: المسيحي الديمقراطي، والليبيرالي الديمقراطي، وبخاصة الحزب الاشتراكي الموحد S. E. D.، والذي جمع، منذ عام ١٩٤٦، الاشتراكيين والشيوعيين؛ ووصل عدده في عام ١٩٤٧ إلى ١.٨٠٠.٠٠٠ عضو وأخيراً، وفي شهر ديسمبر ١٩٤٧، لاجتماع مؤتمر الشعب الألماني، والذي سيكون مندوبيه هم أساس البرلمان والجبهة الوطنية.

وكانت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا هما اللتان تطرحان أصعب المشكلات، من وجهة النظر الداخلية، وكذلك على المستوى الدولي، بسبب صفاتها الخاصة: المشاركة في الكفاح المشترك على أراضيها وإلى جانب جيوش الحلفاء، والمقاومة العنيفة للألمان، وتوغل جذور كل الاتجاهات السياسية التقليدية، وأهمية طائفتها الاقتصادية، وموقعها الجغرافي الممتاز. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الأهلالي البولنديين، قد ظل معادياً للسوفيت، بكل عنف، ولأسباب تاريخية وسياسية ودينية؛ وإذا كانت هيئة الجيش الأحمر كبيرة عند التشيكوسلوفاكيين (ورغم التخلي عن أوكرانيا قبل الكرباتية)، فإنهم ظلوا مع ذلك متمسكين بالمبادئ الليبيرالية، وبالجمهورية الأولى، وبرسالتهم الخاصة بالانصاف السلمي بين الثقافات والإيديولوجيات الأوروبية.

وفى بولندا ( ٣١٢.٠٠٠ كم مربع ، مع ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ) ، كانت المفاوضات الصعبة قد انتهت بتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، اعترف بها فى شهر يوليو ١٩٤٥ ، وظهر فيها ممثلين عن ستة أحزاب . وأتى ميكولايزيك Mikolajczyk من لندن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة ؛ ولكن الوزارات المهمة ظلت مع الشيوعيين وحلفائهم: بيروت Bierut ، وأوسبكا مورافسكى Osubka - Morawski ، وجمولكا Gomulka ( السكرتير العام للحزب الشيوعى ، ونائب رئيس المجلس ، ووزير الاقاليم التى إسترجعت فى الغرب ) ؛ أما الجيش والشرطة السياسية فانها كانتا تحت السيطرة الكاملة لزعيمى Zymierski ، ولرادكيويز Radkiewicz ورغم إستمراره فى الظهور فى الحكومة ، فإن حذب الفلاحين لميكولايزيك قد وضع جانباً بالتدريج ، واتهم بأنه لا يدافع إلا عن المصالح الانجلو أمريكية . وحاول أن يحصى أعوانه بأن طلب اليهم الاجابة « بلا ، على السؤال الاول ( هل توافق على إلغاء مجلس الشيوخ ؟ ) وذلك فى استفتاء ٣٠ يونيو ١٩٤٦ ( وكان السؤالان الآخران بشأن الاصلاحات الاقتصادية والحدود الغربية ) ؛ ولكنه وجد نفسه أمام النتائج الرسمية ، التى أعلنت ٦٨ ٪ « نعم » . ولذلك فإنه احتج ، بلا جدوى ، ضد الانحرافات وأعمال العنف التى وقعت فى الحملة التى سبقت انتخابات شهر يناير ١٩٤٧ اللدائيت ، والتى انتهت بانتياره : ٢٨ مقعداً من ٤٤٤ . وهذا المجلس ، الذى انتخب لمدة خمس سنوات ، وافق على دستة مؤقتة فى شهر فبراير ، واختار بيروت كرئيس للجمهورية ، وأصبح كيرانكيويز Cyraniewicz ، الاشتراكي ، رئيساً للمجلس . ولما تأثر ميكولايزيك من المحاكمات التى بدأت فى الدول الاخرى ضد أعداء الشيوعيين ، وأعتقد أنه سوف يقبض عليه بدوره ويحاكم ، سافر إلى الغرب فى شهر أكتوبر ، تاركاً بولندا تحت سلطة ذلك الائتلاف الشيوعى الاشتراكي ، والذي همل ، منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ على إنشاء حزب العمال الموحد .

وفى تشيكوسلوفاكيا ( ١٢٨٠٠٠ كم مربع، مع ٠٠٠ ٠٠ ١٢٠٣٠ نسمة )،  
 حاول بينيش Benes ، رئيس الدولة أن يحافظ على احترام الاشكال الشرعية ،  
 والتوازن بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين الغرب ، وعلى برنامج كوشيتش.  
 ولكن الحكومة التى كانت قد تشكلت فى براغ ، بعد تحرير العاصمة ( ٩ مايو  
 ١٩٤٥ ) ، كانت برئاسة فيرلينجر Fierlinger ، الاشتراكي الديمقراطي ، وكانت  
 تشمل على ممثلين لكل احزاب الجبهة الوطنية ، فكان جوتوالد Gottwald رئيس  
 الحزب الشيوعى ، فيها ، نائباً أول لرئيس المجلس . وفى المجلس التأسيسى المنتخب  
 فى ٢٦ مايو ١٩٤٦ لمدة عامين ، كان للشيوعيين ( ٣٨ ٪ من الاصوات )  
 والاشتراكيين الديمقراطيين ( ١٢٢ ٪ ) بالكاد الاغلبية المطلقة ( ٥٣ مقعداً  
 من ٣٠٠ ) وعهد بينيش برئاسة الحكومة الجديدة لجوتوالد : فن ٢٦ وزير ،  
 كان هناك ٩ شيوعيون ، و ٣ اشتراكيون ديمقراطيون ، و ١٢ معتدلون ، و ٢  
 بدون احزاب ، وكانا يتمتعان بهيمنة كبيرة ( جان مازاريك Jan Masaryk !  
 لوزارة الخارجية ، والجنرال سفوبودا Svoboda للدفاع ) . ولكنه لم يتمكن من  
 تحاشي نتائج الازمة المعقدة التى وقعت فى عام ١٩٤٧ ، والى سرعان ما أخذت  
 أبعاداً دولية لها دلالتها : عدم رضا فى صوفيا وبراغ فى موافاكيا وحيث لم يكن الشيوعى  
 هوساك Husak إلا ٢٧ ٪ من الاصوات . وحيث كانت عملية تنفيذ الحكم فى  
 المونسونير تيزو Tiso قد قسمت بين الناس فى تفكيرهم ، فعند الاشتراكيين  
 الديمقراطيين انتصار مؤقت لإتجاه لوشمان Lausman على إتجاه فيرلينجر  
 Fierlinger الذى كان يرغب فى زيادة التعاون مع الشيوعيين ؛ وصعوبات  
 إقتصادية بالنسبة لسوء المحصول ومع العجز المتزايد فى التجارة الخارجية والتى  
 يتزايد إتجاهها صوب الغرب . وفى شهر يوليو ، اضطرت الحكومة الى أن تراجع  
 أمام وخزات ستالين الى مندوبية ، وتعد اتفاقية تجارية مع اتحاد الجمهوريات

السوفيتية، وتلقى اشتراكها، والتي كانت قد أعلنت عنه ، مؤتمر يعقد في باريس بشأن خطة مارشال .

ولما كان المعتدلون يخشون من الانتخابات ، التي كان الشيوعيون يعدون لها بنشاط ، فإنهم وضعوا ، بموافقة بينيش ، خطة تهدف لإبعاد منافسيهم من الحكومة . وفي ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، قام بمثلهم الاثنى عشر بتقديم إستقالتهم ، بذمة التسبب في تشكيل وزارة جديدة . ولكن لم يتبهم لا الاشتراكيين الديمقراطيين، ولا كذلك مازاريك وسقوبودا الذي كان قد انضم سراً إلى الحزب الشيوعي . وتحولات عملية إستخدام القوة بالنسبة إليهم إلى كارثة : وتمكن الشيوعيون من أن يعتمدوا على جماهير سكان المدن، التي جندتها لجان المشروعات، والحركة النقابية الشورية ، والتي كان المحرك لها هو زابوتوكي Zapotocky ، والذين قرروا إضراباً لمدة ساعة يوم ٢٤ ، ثم قاموا بمظاهرة كبيرة في ميدان فينيسسيالاس بعد ظهر يوم ٢٥ . وهنا جاء جوتوالد وأعلن للجماهير أن بينيش، أمام فشل المشروع ، قد وافى على إستقالة الاثنى عشر ؛ وأن الشيوعيين والاشتراكيين ، في الوزارة الجديدة ، سوف يحتفظون بثلاثى الوزارات ، أما بقية الوزارات فسوف تعطى للمعتدلين الذين يقبلون البقاء في الجبهة الوطنية . وصرت المجلس بالثقة بـ ٢٣٠ صوتاً من ٢٥١ نائباً، الحاضرين يوم ١٠ مارس، وذلك بعد بضع ساعات من الموت الغامض لمازاريك . ونتيجة لإبعاد القيادات غير الموثوق بها تماماً ، وللموافقة على دستور جديد (٩ مايو) ولانتصار الجبهة الوطنية في إنتخابات ٣٠ مايو (٨٩ ٪ من المصوتين) . ترك بينيش الحياة السياسية ( وتوفى يوم ٣ سبتمبر ) ، ولانتخب جوتوالد رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات يوم ١٤ يوليو ، وأخذ مكانه زابوتوكي على رأس الحكومة . وقام الحزب الشيوعي يوم ٢٧ يونيو بضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومنذ

ذلك الوقت أصبح الحزب الشيوعي هو المسيطر بالكامل على الجبهة الوطنية (والتي وجد فيها كذلك اشتراكيين وطنيين ، وشعبيين وحزبين سلوفاكيين صغيرين) وعلى الدولة كلها .

## ٢ - التغييرات الاولى الاقتصادية والاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) :

وفي خط موازى لهذا التطور، تم تحقيق تغيرات عميقة في البنيان لإبتداء من الحالة التي نتجت عن الحرب ، وإحتلال الأعداء ، وإضطرابات التحرير ، فعلاوة على الفقد البشري، والذي كان ثقيلا بنوع خاص في بولندا وفي يوجوسلافيا، تضاف عمليات تخريب ونقل المحاصيل والبهائم والتجهيز الصناعى ووسائل المواصلات. وإستشرت الفوضى النقدية والتضخم فى كل مكان . ولذا كانت يوجوسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا قد حاولت بدرجات متفاوتة القيام بعملية تثبيت فى عام ١٩٤٥ ، فإن الأزمة المالية كانت فظيعة فى رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ذلك أيضاً فى المجر وحيث أصبح الدولار ، فى وقت جعل الفورينت يأخذ مكان البنجوى ، فى شهر أغسطس ١٩٤٦ ، يساوى ثلاثين مليار مليون من البنجوى . وعند المنهزمين ، زاد من خطورة الصعوبات أنصبة الحرب التي كانت المعاهدات والاتفاقيات قد حددت قيمتها ، ونتيجة لعمليات الاستيلاء السوفيتية (فى المجر، ثلثى الدخل القومى لعام ١٩٤٦) والتي استمر بعدها نشاط الشركات المشتركة، المكلفة بأن تستغل على الشيوع الموارد المحلية فى صالح إتحاد الجمهوريات السوفيتية (فحصت سوفروم بترول على ثلث إنتاج رومانيا ؛ والوسموت A.G. على مجموع انتاج اليورانيوم فى ألمانيا الشرقية). أما المنتصرون فانهم أفادوا من التعويضات التي دفعت إليهم بواسطة المهزومين ، ومن معونات U.N.R.R.A. والتي كانت ذات نفع كبير بنوع خاص لكل من بولندا ويوجوسلافيا.

أما الإصلاحات التي وافقت عليها الجبهات الوطنية فإنها طبقت بمسولة ،  
 إذ أن ضحاياها كانوا قد تركوا البلاد أو حاولوا أن يفسدهم الناس ( الألمان ،  
 والمتعاونون ، والارستقراطيون ، وكبار البورجوازيون ) . وفي المجال الزراعي  
 هدفت لا إلى جعل العمل في الأرض جماعياً ، ولكن إلى « تعميم » الملكية الزراعية  
 عن طريق وضع حد أعلى قانوني ( فيما بين عشرين وخمسين هكتار بشكل عام )  
 ووضع حد أدنى يأمون فيه ( خمسة هكتارات ) . وكانت هامة في تلك المناطق  
 التي كانت الملكيات الزراعية الكبيرة تحتل مكاناً أساسياً فيها : ففي بولندا ،  
 استتبع مرسومات ٦ سبتمبر ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو ١٩٤٦ ( وهذه الأخيرة  
 خاصة بأقاليم الغرب ) إعادة توزيع ٦ مليون هكتار على ١٢٠٠.٠٠٠ أسرة ؛  
 وفي المجر ، تمكنت ١٥٠.٠٠٠ أسرة ، بتطبيق مرسوم ٢١ مارس ١٩٤٥ ، من  
 إقتسام ثلاثة ملايين هكتار ، أي ثلث المساحة الإجمالية ؛ وفي ألبانيا ، ( أغسطس  
 ١٩٤٥ ) أعطوا ٣٠٠.٠٠٠ هكتار لـ ٦٠.٠٠٠ أسرة . وفي يوجوسلافيا ،  
 مس الإصلاح ( أغسطس ١٩٤٥ ) في المكان الأول ممتلكات الألمان والكروات .  
 وفي بلغاريا وحيث لم يمس الإصلاح إلا ٥٠٪ من الأراضي ، وفي رومانيا  
 ( مارس ١٩٤٥ ) وحيث قاموا بتوزيع ١٥ ٪ / ( ١٢٠.٠٠٠ هكتار على  
 ٨٥٠.٠٠٠ أسرة ) زادت خطورة تفتيت مساحات الأرض حدة . أما في  
 ألمانيا الشرقية فإنهم وزعوا على ٥٥٠.٠٠٠ أسرة ما يزيد على ٣٢٠.٠٠٠  
 هكتار أخذت من المزارع التي تزيد على مائة هكتار . وفي تشيكوسلوفاكيا ،  
 قنعوا في أول الأمر بالإستيلاء على أراضي الألمان في السوديت ، وفي سلوفاكيا  
 وعلى أراضي عدد معين من المتعاونين والمجر ؛ ولم تقم حكومة جوتواله بتحديد  
 مساحة ملكية الأراضي بخمسين هكتاراً إلا في ٢٩ أبريل ١٩٤٨ .

أما تأميم وسائل الإنتاج والتبادل فإنها تمت بسرعات وبنسب متفاوتة ،

وكانت السيطرة الفعالية على المنشآت الرئيسية قد سبقت أمر إصدار الاجراءات التشريعية . ففي تشيكوسلوفاكيا تقرر ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥ ، أمر تأمين المصارف ، وشركات التأمين ، والمناجم ، والمصانع التي تضم أكثر من ٤٠٠ عامل ، وفي عام ١٩٤٥ ، كانت الدولة تشرف على ٧٠٪ من الصناعة و ٥٠٪ من التجارة الخارجية ؛ وفي عام ١٩٤٨ ، امتدت التأمينات الى المشروعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . وأخذت اجراءات راديكالية في يوجوسلافيا ( قانون ٥ ديسمبر ١٩٤٥ ) وفي ألبانيا ، وفي بلغاريا ( ديسمبر ١٩٤٧ ) ، وفي المجر ( أربعة مراحل من شهر ديسمبر ١٩٤٥ الى شهر مارس ١٩٤٨ ، المناجم ، والصناعات الثقيلة ، والمصارف ، والمشروعات التي يعمل أكثر من ١٠٠ عامل ) وفي بولندا ، لم يترك قانون ٣ يناير ١٩٤٦ للقطاع الخاص إلا المشروعات التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ ؛ ولكن الصعوبات الاقتصادية أجبرتهم على رفع الحد الأعلى الى ١٠٠ وحق ٢٠٠ شخص وعلى ترك مكان للدافع الشخصي ، ولم تتمكن الدولة من الاشراف على الجزء الأكبر من الاقتصاد إلا عند نهاية عام ١٩٤٨ فقط ، أما بالنسبة لرومانيا ، وباستثناء تأمين بنك الدولة ، فانها حافظت على الوضع القائم ، وظل القطاع الخاص يضمن ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي .

واقدرنا أن نقسم مسألة التخطيط بنشاط من جانب رجال الاقتصاد ، ولكنه طبق بحذر في شكل خطط ذات مدى قصير . ولانتهزت رومانيا حتى نهاية عام ١٩٤٨ من أجل تحديد خطة عام واحد ؛ وكانت يوجوسلافيا وحدها التي بدأت منذ عام ١٩٤٧ خطة خمسية على النسق السوفيتي . وعند نهاية ١٩٤٦ أو في بداية ١٩٤٧ قدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا خطتين لمدة عامين ، وبولندا والمجر خططا لثلاث سنوات . وكانت هذه الخطط أكثر طموحا ، وصدت من ٣٥٪ الى ٤٥٪ من الاستثمارات للصناعة الثقيلة ، وسمحت بشكل عام باصلاح التوزيع



الأكثر خطورة ، وبالوصول إلى ، وحقق تجاوز ، إنتاج ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، واكتنفا ، وباستثناء البحر ، لم تتمكن من أن تتحقق بالكامل ، وحقق متوسط مستوى معيشة السكان قليلا من التقدم .

وفي بضع سنوات ، تم تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي . فقد النبلاء ، ورجال الدين ، وبورجوازية الأعمال ، كل نفوذ سياسي وإقتصادي ، وأصبحت عملية اختيار القيادات العسكرية وطريقة تفكيرها جديدة تماما ، وأصبح على البورجوازية الصغيرة أن توائم نفسها حتى تتمكن من العيش ، والنخبة موزعة بين تيارات متعارضة — أصبح المسؤولين الجدد يأتون من بين المثقفين الثوريين وبخاصة من بين قيادات العمال — ، ووصل الفلاحون بدرجة كبيرة إلى الملكية العقارية ولكنهم كانوا قلقين من جماعية الفلاحة ، ومن مسألة الأولوية المعطاة للتجهيز الصناعي ، وأصبحت البروليتاريا في المدن فخورة بأنها أصبحت الدعامة الرئيسية للنظام ، ولكنها كانت شديدة التمسك بتحسين ظروفها المادية واحترام كرامة العمل .

### ٣ - إنشاق يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة ( ١٩٤٨ - ١٩٥٣ ) :-

أتمت عملية تكثيف الحرب الباردة ، وعودة سقوط الستار الحديدي ، انفصال الديمقراطيات الشعبية عن الغرب ، تلك الديمقراطيات الشعبية التي زادت من توثيق روابطها فيما بينها واتحدت من أجل أن توحد تنظيمها على نمط اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ودون أن تلتفت دائما إلى خصائصها الوطنية المميزة ، أو إلى احتياجاتها الخاصة بها . وضمن هذا التوافق منظمات للمجموع ( الكومنفوم منذ شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، وللمجلس الاقتصادي للمعونة المشتركة ، أو الكوميكون ، منذ شهر يناير ١٩٤٩ ) ، وبخاصة عن طريق الإشراف السوفيتي وبواسطة المعاهدات الثنائية ( بين الدول نفسها وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وكل دولة ) تهدف القضاء على الخلافات القديمة وتنسيق الاقتصاديات . ولم تؤد

القطعية مع يوجوسلافيا إلا الى تدعيم هذه الانجازات وكانت جزئياً، قد تم تعويضها عن طريق تقديم المانيا الشرقية، والتي كانت خطواتها تدعيم خطوات الحرب الباردة : إصدار المارك الشرقى، وحصار برلين الغربية (يونيو ١٩٤٨ - مايو ١٩٤٩)، وإعلان الجمهورية الألمانية الديمقراطية (٧ أكتوبر ١٩٤٩) الذى أصبح، وباتفاق جورليتز، فى شهر يوليو ١٩٥٠، يعترف بالحدود الغربية لبولندا.

والأزمة اليوغوسلافية، والتي كانت فى نفس الوقت سبباً ونتيجة، لعبت دوراً أساسياً فى تصليب موقف المعسكر الاشتراكي. وكانت العلاقات السوفيتية اليوجوسلافية قد تدهورت بالتدريج عند نهاية عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨: وتضايقات ستالين من هدية ومن إتجاهات الاستقلال عند تيتو، ومن نفوذه فى ألبانيا، وربما كذلك من مشروعات الاتحاد الدانوبى والبلقانى التى كان يضعها مع ديميتروف Dimitrov، وتضايقات تيتو من الاشراف السياسى والعسكرى والاقتصادى الذى حاول لإتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يمارسه على دولته. ولإبتداء من شهر مارس ١٩٤٨، تم تبادل سلسلة من الخطابات السرية دون أن يؤدى ذلك الى تقريب وجهات النظر. وقررت حكومة بلجراد أنه على كل أجنبى بعد ذلك أن يمر عن طريقها اذا كان يرغب فى الحصول على معلومات عن حالة البلاد، وأجابت موسكو على ذلك بسحب التقنيين المدنيين والعسكريين وبالتهديد بالنزاع الاتفاقات الاقتصادية (الاتحاد السوفيتى لا يساعد سوى أصدقائه). ولما كان الحزب الشيوعى اليوجوسلافى قد رفض، فى ١٧ مايو، أن يشارك فى جلسة الكومنفرم التى تهدف محاكمته، فإن مقر المنظمة قد نقل من بلجراد الى بوخارست، وتم اعلان قرار الفصل. ونشر قرار الاتهام فى الجريدة التشيكية «ريودى براغ»، يوم ٢٨ يونيو، تم أعيد نشره يوم ٣٠ فى

جريدة د بوردا ، جريدة الحزب الشيوعى الیوجوسلافى ، مع تنفيذ تفصيلى ، فى شكل اجابة . وكان الحزب الشيوعى الیوجوسلافى متبها فى نفس الوقت بأنه معاد للسوفيتية ، وبالدكتاتورية البیروقراطية ، وبادخال الفساد فى الجملة الوطنية ، وبالتساهل مع القولا ق ، وبالسرع الزائدة فى عمليات التأميم .

وظلت قرارات الكومنفورم التى حضرت الیوجوسلاف على الثورة ، بلا جدوى : وكون الرأى العام كتلة وراء النظام ، وزادت شعبية تیتو على كل المستويات كما ظهر فى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى الیوجوسلافى ( عندئذ ٤٦٨٠٠٠ عضو ) عند نهاية شهر يوليو . وأبعدت بضعة آلاف من أنصار الاتحاد السوفيتى من الإدارة ، ومن الجيش ، ومن الحزب ، واستمرت المحافظة على الهدوء فى كل مكان . ومع ذلك ، فإن الصدمة العاطفية كانت عنيفة ، والنتائج الاقتصادية خطيرة للغاية . وبعد ألبانيا ، قامت الديمقراطيات الشعبية بقطع علاقاتها التجارية مع یوجوسلافيا ، التى اضطرت الى أن تتجه صوب الغرب ، وإلى أن تطلب منه القروض . وفى عام ١٩٥٠ ، أصبحت ٦٠ ٪ من تجارتها مع انجلترا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، والنمسا ، وأصبحت مبادلاتها مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ( ٤٥ ٪ ) من المجموع فى عام ١٩٤٧ ) تقریباً غیر موجودة . ورغم الاتهامات السوفيتية ، فإن تیتو لم يتوقف عن أن يؤكد استقلاله الكامل تجاه الغرب ، وأعلن فى خطابه ، يوم ١٠ يوليو ١٩٤٩ ، فى بولا : « لمنا لا نبيع ضمیرنا ، ولكننا نبيع فقط نحاسنا ، وبالآلات التى نشتريها بهذه الطريقة من الغرب ، سنستمر فى بناء الاشتراكية . وعلى الصعيد الداخلى ، حرص على أن يمارس ، وحتى قرب عام ١٩٥٠ ، سياسة شديدة ، وبخاصة فى الشؤون الاقتصادية ، لکی يؤكد على الخط الماركسي الارثوذكسي ، فى مواجهة الانتقادات .

ولم يبت الاتهامات بالاعتقالية Titisme دوراً كبيراً في عملية توحيد الكتلة وخاصة في المحاكمات السياسية التي زاد عددها حتى بعد وفاة ستالين . ولقد شرحوا هذا التصلب بتكثيف الحرب الباردة وبالنظرية الستالينية الخاصة بزيادة الخطورة التلقائية للتهديد الامبريالي وبصراع العصابات ، حتى في النظم الاشتراكية : وخدم مناخ الازمة الدولية في تبرير تدخلات مندوبى السوفيت في الميادين الاكثر تنوعاً وأعلن سلانسكى Slansky ، السكرتير العام للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى في ٨ ديسمبر ١٩٤٩ : « ان الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى هو حجر الزاوية بالنسبة لكل شيوعى » .

.. واتخذت إجراءات للتطهير ، ولم توجه ضد الاحزاب « البورجوازية » التي كانت قد قضى عليها ، كما يبدو ، ولكن ضد الشيوعيين الذين لُتموا بالاتجاه صوب التفهيت ، وبالحيانة لاسباب عقائدية ، أو دولية ، أو شخصية . وكما حدث في اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فأما أصابت الكثيرين من المناضلين القدامى ، الذين كانوا قد عرفوا العمل السرى . وتناقضات ما قبل الحرب ، وحاربين كانوا قد شاركوا في الحرب الاسبانية واتهموا بالتروتسكية أو الفوضوية ، ورجال مقاومة كانوا قد ناضلوا في الغرب وفي معسكرات النازى ، ويهود باعداد كبيرة غير طهيعة . وتسببت فى محاكمات علمية ، تم الاعداد لها بعمليات استجواب مرهقة ، تميزت باهترافات صدمت ، وأثارت دهشة أو احتقار ، رأى العام الوطنى ، والدولى ، ولانتهت الى عدد كبير من الاحكام بالاعدام ، نشرتها محطات الاذاعة والصحافة والمطبوعات . وفى نفس الوقت ، رأت الاحزاب الشيوعية ، والتي كانت قد قامت بعملية ضم سريعة ، والتي كانت قد فضخمت باندماجها فى عام ١٩٤٨ مع الاشتراكيين ، أن عدد أعضائها قد تناقص ، وخضع للتجديد فى صالح العناصر الشابة ، ففى تشيكوسلوفاكيا ، هبط

هدد أعضاء الحزب الشيوعي من ١٨٠٠٠ إلى ٢٤٨٠٠ في عام ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ؛ وفي المجر من ١٥٠٠٠٠ إلى ٨٦٥٠٠٠. وفي حالات كثيرة أسرعوا بإصدار دستور، أقل اقليلية : المجر (١٩٤٩) ؛ وألبانيا (١٩٥٠) ؛ ويونان ورومانيا (١٩٤٧) . وتدعم الاتجاه المركزي ، وكذلك دور البوليس السياسي ؛ أما الاستقلال الذاتي أو المساواة بين بعض المجموعات البشرية ( سلوفاك ) فإنها أصبحت متهمة بطريق غير مباشر ،

وكان على الحياه الثقافية أن تتبع قواعد الواقعية الاشتراكية وتحكم على الاتجاهات الناقدة أو المتدهورة نتيجة الاتصالات مع الغرب . وكتب ريفيه Révai المجرى في عام ١٩٥٢ : ، ليس على الشعب أو الحكومة أو توائم نفسها مع ذوق وحكم الكاتب ، ولكن على الكاتب ألا يعمل إلا مع البنيان الاشتراكي . وحاربوا تأثير الكنائس على الاساس العقائدي والاخلاقي ، وذلك في نفس الوقت الذي رفضوا لها كل دور سياسي . وحصلت الحكومات بسهولة على خضوع رجال الدين الارثوذكس ( بلغاريا ، رومانيا ، يوجوسلافيا ) ، والبروتستانت ( جمهورية ألمانيا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ) ، والمسلمين ( ألبانيا ، يوجوسلافيا ) . ولكنها دخلت في صراع ضد المذهب الكاثوليكي : قطع العلاقات مع الفاتيكان ، إلقاء القبض على رجال الدين ، ترك المراكز الدينية شاغرة ، علمانية الممتلكات ، وزيادة الضرائب ، وإغلاق مراكز الدراسة ، وبعض الاديرة والكنائس ، ووضع تحديدات للتعليم الديني . وفي تلك الاماكن التي كانت الحياة الدينية مغروسة فيها جيداً ، استمر الاهالي بشكل عام في ممارسة عقائدهم رغم العقوبات : الكاثوليك في بولندا ، والمجر ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا وسلوفينيا .

وكانت نتاج هذا الانشقاق التيتي مؤثرة بنوع خاص على ألبانيا وكان ماركسا Hoxha قد جادل منذ بعض الوقت أن يسحب نفسه من نفوذ

بليجرد ، وذلك في الوقت الذي كان فيه كسوكس Xoxe قد اقترح في شهر  
أبريل ١٩٤٨ دخول بلاده في الاتحاد اليوجوسلافي . ومنذ اعلان القطعية ،  
ألغى اتفاقاته مع تيتو ؛ ثم تشدد ضد منافسه السياسي : كسوكس ، الذي أعطوا  
مكانه في وزارة الداخلية للجنرال شيهو Shehu ، وأبعدوه مع أنصاره وقت  
المؤتمر الأول للحزب العمل ، الجديد ( نوفمبر ١٩٤٨ ) ، وتمت محاكمته سريرا  
ونفذ فيه الحكم في عام ١٩٤٩ ) . ومن ٣١ عضو في اللجنة المركزية ، لم يبق في  
منصبه منهم إلا تسعة في عام ١٩٥٣ . وعندئذ أنشئت علاقات وثيقة مع اتحاد  
الجمهوريات السوفيتية ، حتى على الصعيد العسكري (قاعدة غراصات في ساسينيو) .  
وفي المؤتمر الثاني للحزب ( أبريل ١٩٥٢ ) بدا أن القوة الضخمة التي يديرها  
هو كسا لا ينازعها أحد .

ولم تكن القلقة أقل من ذلك في المجر ، وحيث لم يمان عن الانتصار  
الشيوعيين ، والذي كان التنبؤ به من وقت طويل ، إلا في وقت انتخابات  
١٥ مايو ١٩٤٩ . واستمرت عمليات التطهير والكبت ما يقرب من أربع سنوات ،  
وقام بها راكوزي وأعوانه : فاركاس ، وريفيه . وكانت القضية الأكثر ضخمة  
هي قضية راجك ، الوزير السابق للداخلية ، ثم وزير الخارجية ، الذي ألغى  
القبض عليه في شهر يونيو ١٩٤٨ ، وحوكم عليه أنه تيتو ، وعميل أنجلو أمريكي ،  
ومعادي للسوفيت ، وتم تنفيذ الحكم فيه ، مع كثيرين من زملائه ، في شهر  
سبتمبر . وخرج نص الدفاع والاعترافات بلغات عديدة ، في شكل كتاب  
أزرق ، الأمر الذي ردت عليه يوجوسلافا بنشر كتاب أبيض ، . وبعد  
فترة ، طالب المؤتمر الثاني للحزب ، في شهر فبراير ١٩٥١ ، بعمليات إلقاء  
قبض جديدة ، كان منها إلقاء القبض على كالاي Kallai وكادار Kadar ، اللذان  
عذبنا في السجن . بدأ ابتداء من شهر أغسطس ١٩٥٢ ، جمع راكوزي ، كما فعل

سبأين، وبين وظائف السكرتير العام للحزب ورئيس المجلس. واتخذت اجراءات ضد كبار رجال الدين الذين تحدّثوا ضد العالمانية. وحكم على المونسنيور ميندسزنتي Mindszenty ، رئيس أساقفة بودابست، في شهر يناير ١٩٤٩ بالسجن المؤبد (وسمي وضع تحت الإقامة المراقبة في ١٩٥٥). ولكر الكثيرين من بين رجال الدين وافقوا على الحل الوسط الذي اقترحه الدول في عام ١٩٥٠.

وتلت عملية القبض على راجك، في بلغاريا، ومنذ شهر يونيو ١٩٤٩، عملية إلقاء القبض على كوستوف Kostov، الرئيس السابق لمجلس الوزراء، والشيعي منذ الثلاثين عاماً، وانهم بأنه كان «متعاوناً»، ثم هميلاً لـ «انجلترا». ورغم أنه — وأمام دهشة الحاضرين — قد رجع وقت المحاكمة عن اعترافاته، فإنهم قد حكموا عليه، ونفذوا الحكم في شهر ديسمبر، ونشروا في «كتاب بى»، مع ثائق أخرى، طلبه العفو الذى أكد اعترافاته، ولكنهم اعتبروه، فيما بعد، على أنه مزور.

وفى المانيا الشرقية وحيث كان إعلان جمهورية ألمانيا الديمقراطية R.D.A. لا يزال حديث العهد، وحيث كانت انتخابات اكتوبر ١٩٥٠ قد أفضت إلى سيطرة من الاصوات للجبهة الوطنية، كان الحزب الاشتراكي الموحد S.E.D. سيطراً بشكل كامل على الموقف، وكان تحت ادارة رئيسية المشتركين بيك Pieck و جروتوول Grotowohl (الذين كانا، علاوة على ذلك، رئيس الدولة، ورئيس الحكومة) وكذلك البريخت Ulbricht سكرتيره العام. وكانت عمليات الطرد من الحزب عديدة، ولكنه لم تكن هناك أحداث كثيرة مشابهة لتلك التي كانت قد وقعت في الدول القريبة من يوجوسلافيا: وكان الضحايا الرئيسيون يتمثلون فى دالم Dahlom ومركر Merker والذين ألقوا القبض عليهما فى عام ١٩٥٠ بتهمة أنهما من العملاء الأمريكيين، وهن الصهيونيين.

وفي بولندا ، لم تصدر عمليات الإبادة على أساس وجود علاقة مع « عصابة تيتو » ، ولكن لاستناداً إلى الخطر الذي يمثله هنا أيضاً ، وفي انتظار السوفييتيين ، تلك الاشتراكية ذات الوحي الوطني . ومنذ ١٩٤٨ ، اضطر جومولكا Gomulka ، أحد رؤساء المقاومة السابقين ، إلى تقديم نقد ذاتي ، وإن كان الحق ، بخدوداً ، وأن يترك السكرتارية العامة لبيروت ، الذي أصبح هو كذلك رئيساً للدولة ( ١٩٤٧ — ١٩٥٢ ) ، ثم رئيساً لمجلس الوزراء ( ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ) . وفي شهر نوفمبر ١٩٤٩ ، اتهموه بأنه أساء إدارة أقاليم الغرب ، وخرب « البرنامج الاشتراكي لإعادة بناء الريف » ؛ فابعدوه مع كليسكو Kliszko والجنرال سبياشالسكي Spychalski ، وسجنوه من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يقدموا أية قضية ضده . وقام من جانبه الجنرال روكوسوفسكي Rokossovski بتطهير الجيش ، وحكم على مجموعة من الجنرالات بتهمة الخيانة . ولصطدمت الحركة المعادية لرجال الدين بمقاومة رجال الدين الذين يقودهم مونسيور ويزنسكي Wyszynski ( كردينال منذ عام ١٩٥٢ ) وبمحمود كان يضم ٩٠ ٪ من يمارسون الشعائر الدينية ، والذي كان يرى أن الكنيسة كانت ملتزمة دائماً بالمصالح الوطنية . ومنذ عام ١٩٤٩ ، كانت العلاقات دائماً مشدودة ، ولكن القوتين الموجودتين عرفتا كيف تعملان على تحاشي القطيعة ( الحل الوسط في ١٤ أبريل ١٩٥٠ ) . وكانت الصدامات مركزة على العلاقات مع الفاتيكان ، والتعيينات ( مشكلة الأراضي الألمانية السابقة ) ، والممتلكات والضرائب ، والتعليم ، والمظاهر الخارجية لممارسة الشعائر ، وبناء السكنائس ، والحماية التي تعطيها الدولة لمن ينضمون للكنائس ( منظمة كاريتا ، ومجموعة باكس ) . وفي رومانيا كانت الأخطاء السياسية قد ظهرت في شكل داخلي تماماً : فيبدو أن جيجورج — دج قد حررته الطموحات الشخصية حين



أمر بإلقاء القبض في عام ١٩٤٨ على باتراسكانو ، المناضل القديم ، ورجل المقاومة النشط ، ثم جماعته بعد ذلك يبعد في عام ١٩٥٢ منافسيه الرئيسيين ، والذين كانوا ، أنفسهم « موسكوفيين سقاليينيين » : أنا بوكر ، لوكا ، جورجسكو . وفي هذا التاريخ ، كان دج ، السكرتير العام للحزب ، ورئيس المجلس ، قد نجح في أن يوفق في نفس الوقت بين العطف السوفيتي وبين الشعوب الوطني الروماني .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تشيكوسلوفاكيا قد عرفت في نفس الوقت تأثيرات إيجابيات تيتو ، وكذلك العلاقات الشخصية ، والتي جسدت في المحاكمات التي أثارت المشاعر ، والتي أخذت أبعاداً طويلة . ولقد تم أخيراً شرح بعض مظاهرها ؛ أما الباقي فلا يزال غامضاً . وفي مرحلة أولى ، عهد جوتوالد بعملية التطهير إلى سلافسكي ، السكرتير العام للحزب منذ عام ١٩٤٦ ، وإلى كوبريفا Kopriva ، وزير أمن الدولة . وترجمت عن طريق إلقاء القبض ، فيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ على الكثير من المسؤولين السياسيين ، وكبار الموظفين ، ورجال الصحافة والمثقفين . وكان من بينهم الكثيرون من السلوفاك ( كليميتس Clementis الوزير السابق للخارجية ، وهو ساك Husak رئيس مجلس المندوبين ) ومواطنون من أصل يهودي . وفي شهر نوفمبر ١٩٥١ ، كان دور سلافسكي نفسه وبمجموعته . وفي وقت القضية الضخمة التي وقعت في شهر نوفمبر ١٩٥٢ ضد ١٤ من المتهمين ( ٢ تشيك ، وكليميتس السلوفاكي ، و ١١ من أصل يهودي من بينهم سلافسكي ) ، اعترف هؤلاء علناً بالجرائم التي وجهت إليهم ؛ فحكم على واحد عشر من بينهم بالإعدام ، وعلى ثلاثة ( لندن ، لوبل ، وهاجو Hajdu ) بالسجن المؤبد . ووقعت عملية لتطهير الجيش كذلك : واضطر الجنرال سفوبودا Svoboda إلى ترك وزارة الدفاع الشيوعية Copicka ، نسيب جوتوالد . وتسببت

معارضة كبار رجال الدين الكاثوليك في إلقاء القبض على مونسينور بيران Beran رئيس أساقفة براغ ( ١٩٤٩ ) ، وإجبار القسس على القسم بالولاء . وأصدر الكرسي البابوي قراره ضد العمل الكاثوليكي ، الذي قام به الأب بلوجار Plojhar ، عضو الحكومة ، والذي أوصى بالانضمام إلى النظام .

وإبتداء من عام ١٩٤٩ ، سارت الديمقراطية الشعبية على سياسة إقتصادية زائدة الطموح ، وتشرف عليها الدولة بالكامل ، وتخفض لتخطيط على مدى طويل ، كما هو الحال في اتحاد الجمهوريات السوفيتية . وهذه الخطط الخمسية ، التي وضعتها اللجان القوية للدولة من أجل التخطيط ، بدأ تطبيقها منذ أول يناير ١٩٤٩ في تشيكوسلوفاكيا وفي بلغاريا ، وفي أول يناير ١٩٥٠ في المجر . وفي حالات كثيرة ، هدفوا لإتمام تنفيذ الخطة عند نهاية عام ١٩٥٥ ، حتى يتفق ذلك زمنياً ، في البداية والنهاية ، مع الخطة السوفيتية : الخطة الستية الجولندية ( ١٩٥٠ — ١٩٥٥ ) ، والخطط الخمسية في ألمانيا ، ورومانيا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ( ١٩٥١ — ١٩٥٥ ) . ورصدت الخطط إستثمارات مرتفعة للغاية ( ١٧ ٪ إلى ٣٠ ٪ من الدخل القومي السنوي ) ، والذي كان الجزء الأكبر منه لا يزال يذهب إلى الصناعة الثقيلة . وكان على هذه الصناعة الثقيلة أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٣ ٪ في العام ؛ ولكن حتى هذه المعدلات اعتبرت على أنها غير كافية ، وزيدت في أثناء التطبيق ، وبخاصة في الدول القليلة التصنيع ( ٢١ ٪ في بلغاريا ؛ ٢٦ ٪ في المجر ، و ٣٠ ٪ في ألمانيا ) . وقاموا ببناء مجمعات تعدينية : زتالينفاروس SztaInvaros في المجر ، ونوا هوتا في بولندا وديتروفو في بلغاريا . وبدوا تعاوناً بين المناطق الصناعية المنفصلة عن بعضها بواسطة حدود الدول : بوهيميا وسيليزيا . ولقد تضاعف الإنتاج ضعفين أو

ثلاثة أضعاف على الأقل عما كان عليه قبل الحرب ؛ وفى كل مكان أصبح ما لا يقل عن ٩٢ ٪ منه ، ومنذ عام ١٩٥٠ بين يدي الدولة ( لافى جمهورية ألمانيا الديمقراطية : ٧٥ ٪ ) ؛ وفى كل مكان ، أصبح يمثل ، فى القيمة ، وقرب نهاية ١٩٥٣ ، ما بين نصف وثلاثة أرباع الانتاج القومى .

وزاد مستوى المعيشة المتوسطة بسرعة أكثر عما كان يحدث فى السنوات السابقة ، وعلى الأقل فى المدن ، وإن كانوا قد طلبوا مجهوداً ضخماً من العمال . وأصبحت تشريعات العمل أكثر صرامة ، وبدؤوا فى محاربة تحريك العمال واتجاههم إلى التغييب : فى بولندا ، أصبح التأخير لمدة عشرين دقيقة يستتبع غرامة تعادل يوم عمل وعدم دفع الساعات الإضافية . وفى كل مشروع ، أصبح يمثل الحرب يأخذون سلطات متفوقة ؛ واستخدموا العقوبات قبل كل شيء ، كأحزمة للتوصيل ، ؛ ووسعوا من مروحة الأجور ( فى تشيكوسلوفاكيا ٥٠٠ ر. ٤ كورونا فى الشهر للدير ، و ٥٠٠ ر. ٢ للعامل اليدوى ) وعمدوا ممارسة أن يكون الأجور مربوطاً بالانتاج ، وطرق الدوافع الاشتراكية ؛ والتجتموا كثيراً إلى الأيدي العاملة اللاتية من الريف ، وإلى النساء . وارتفعت لانتاجية العمل بما يقرب من ٥٠ ٪ ولكن نوعية المصنوعات قاست ، وظلت السلع الاستهلاكية نادرة .

وكانت نقطة الضعف فى الزراعة . فطبقاً للخخطط ، كان على الإنتاج أن يرتفع سنوياً بنسبة من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا والمجر ( ٨ ٪ وقت إعادة تقييم المعدلات ) ، و ٩ ٪ فى رومانيا ، و ١٣ ٪ فى بلغاريا . ولكنها تقدمت بنسب أكثر تواضعاً ( ١٢ ٪ فى المجموع فى المجر فيما بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣ ) ولم تتعد بكثير معدل أعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ( نسبة ٦ ٪ فى بولندا فى عام ١٩٥١ ) . وعارض الفلاحون قدر استطاعتهم

عملية جماعية الزراعة التي ، بعد أن أعلن عنها منذ شهر يونيو ١٩٤٨ ، بواسطة قرار السكومنفورم المهادى ليوجوسلافيا ، سبقتها فترة صراع غير مباشر ضد القولاقي ، ولم يبدأ في تطبيقها إلا ابتداء من عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٣ ، كان القطاع الذي أدخلت إليه الاشتراكية ( مزارع الدولة وتعاونيات الإنتاج ) لا يمثل في المتوسط سوى ٣٥ ٪ من الأراضي : من ١٠ ٪ في ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ٤٨ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٦٢ ٪ في بلغاريا . ورغم تسكين كتائب العمل ، وتطبيق النظم السوفيتية ، وإقامة مراكز للميكنة وإصلاح الآلات الزراعية ، والتسليم الاجباري بالنسبة للجميع لأكبر جزء من المحصول ( ٩٢ ٪ في بولندا ) ، فإن تمويل المدن قد ظل صعباً ، وظل العمل سارياً بالنسبة لتمويل المنتجات الغذائية ، أو إضطراروا إلى إعادة العمل به ، وعلى خلاف ما حدث في لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإنهم لم يقرروا تأمين الأرض .

#### ٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز ( ١٩٥٣ - ١٩٥٦ ) :

تسبب موت ستالين في تغييرات سياسية أقل في الديمقراطية الشعبية عن تلك التي حدثت في لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وعلى الآلة - ل حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، وتمسك المسؤولون من البقاء في أماكنهم ، ومن فرملة الاتجاهات الليبيرالية . وحصلوا في ذلك على تأييد المحافظين ، السوفييت ؛ مثل مولوتوف ، وأفادوا من عدم التأكد الذي ميز الصراعات السياسية في موسكو . وعلى الأكثر فإنهم دعوا ، في وقت أبعد الاجتماعات السرية للسكرومنفورم في شهر يوليو ١٩٥٣ ، لكي يستوحوا من الاتجاه الجديد . ولكن يطبقوا عندهم مبادئ الإدارة الجماعية . وفي كل مكان ، وباستثناء تشيكوسلوفاكيا مع نوفوتني Novotny ، حول السكرتير العام نفسه إلى وسكرتير

أول ، . ولذلك فإن العملية الليبرالية لم تكن إذن إلا طريقة لإتباع المثل السوفيتي . ولم يكن في وسعها أن تقال من تمازج الكتلة ، رغم تقليل حدة الحرب الباردة ، والتصالح السوفيتي اليوجوسلافي في عام ١٩٥٥ ، وأرخاء السيطرة الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية ( إختفاء الشركات المشتركة ) ، فليس فقط أن الكومنفورم ( حتى وقت حله في شهر أبريل ١٩٥٥ ) والكوميكون قد إستعادا نشاطهما ، ولكن منظمة جديدة ظهرت : فرداً على دخول ألمانيا الاتحادية في حلف شمال الأطلسي O. T. A. N. ، سمح حلف وارسو ، ( ١٤ مايو ١٩٥٥ ) ، « معاهدة صداقة وتعاون ومعرفة متبادلة » ، لاتحاد الجمهوريات السوفياتية بالتوحيد العسكري للكتلة ( بما فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية ) وتحت قيادة المارشال كونييف Koniev ، والاحتفاظ بقواته في المجر وفي رومانيا ، وحتى بعد عقد المعاهدة مع النمسا ، وكان عقد الديمقراطية الشعبية لعلاقات وثيقة مع الصين ، قد تم بالاتفاق مع موسكو . ومع ذلك ، ومع ذلك فإن المناخ قد أصبح أقل ثقلاً ؛ فأصبحت الاعتقالات والمحاكمات أكثر ندرة ؛ وأصبح البوليس السياسي أكثر إختفاءً وأكثر إحتراماً للشرعية ؛ وأصبحت المناقشات بين المجموعات ذات الرأي المختلف ، أكثر إنفتاحاً . وأعيد النظر في الخطط الخمسية في صالح الصناعات الاستهلاكية وفي صالح الزراعة ؛ وفي بعض الحالات ، قلت سرعة تطبيق جماعية العمل الفلاحي ؛ أما التجارة مع الغرب ، فإنها عادت إلى نشاط بدرجة بسيطة .

ولقد جاء رد الفعل الشعبي الأكثر سرعة ، وغير المتوقع ، على موت ستالين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتسببت فيها تلك الاجراءات المتشددة التي قررها الحزب في شهر مايو ١٩٥٣ ، وبخاصة رفع ١٠ ٪ من أداء الإنتاج .

ولا شك في أنهم قد اتبعوا نصائح السلطات السوفيتية بضرورة الحذر ، في النصف الأول من شهر يونيو ، وذلك بإعلانهم عن التساهل العام والوعد بتحسين مستوى المعيشة . ولسكن عمال برلين الشرقية ، الذين كانت معلوماتهم غير كافية ، أو كانوا لا يعتقدون فيما يسمعون ، نظموا يوم ١٦ يونيو ، ولابداء من مواقع عملهم في « طريق ستالين » ، Stalinaloe ، مظاهرة سلمية ، تلاها ، في يوم ١٧ حركة تمرد فعلية . واضطرت القوات السوفيتية إلى التدخل ؛ فكان هناك أكثر من ٣٠٠ قتيل ، و ٣٠٠٠٠ جريح . ومن بين ٢٠٥٠٠٠ مقبوض عليهم من المتظاهرين ، صدر الحكم على ما يزيد على الألف ، وكان أربعون حكماً من بينهم بالإعدام . ولقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً من أجل التنمية الاقتصادية ، ولكنها لم تترك سلطتها ، وتزايدت أعداد الخارجين سرّاً صوب الغرب . وأدى هذا الانذار إلى انفعال شديد في دول الكتلة ، وحيث كان المسئولون يتأرجحون بين ميزات وأخطار الإصلاحات .

وبشكل عام ، فإن هذه الإصلاحات كانت صغيرة للغاية . وهكذا نجد أنه ، في ألبانيا ، اكتفى هو كسا بأن يتخلى ، في شهر يوليو ١٩٥٣ ، عن وزارتي الخارجية والدفاع ، ثم في شهر يوليو ١٩٥٤ ، عن رئاسة المجلس للجنرال شيهو Shehu ، الذي ظل نفسه السكرتير الأول للجنة المركزية ؛ وتبعاً لنصيحة السوفييت ، فإنه رسم أمر تقارب مع يوجوسلافيا . — وفي رومانيا قنع دج في أول الأمر برئاسة المجلس ، مستخدماً في ذلك ، وبكل حذق ، الشعور الوطني ، ومتحدثاً عن الاجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٥٢ ضد « المسكوفيين الستالينيين » ، من أجل اظهار بعد نظره والاحتفاظ بسلطته . ورأى ، في المؤتمر الثاني ( ديسمبر ١٩٥٥ ) أنه من الأوفق أن يسترجع ادارة الحزب وبصفته السكرتير الأول (وأصبح شتويكا Stoica رئيساً للمجلس) وأشرف على عملية دخول سوشينكون

Ceausescu الى المكتب السياسى . وفى بلغاريا ومنذ موت ديميتروف فى عام ١٩٤٩ . انتقلت السلطة الى نسيجه تشيرفينكوف Tchernkov الذى قرر عفواً جزئياً وإعادة اعتبار مقنعة لكوستوف Kostov ، ثم عاد من جديد الى العمل ضد عبادة الشخصية ، ولم يحتفظ إلا برئاسة المجلس ، وأعطى ادارة الحزب لجينكوف ، Jivkov أحد محبى كروتشيوشيف ، والذى سيمظهر على أنه منافس خطير . وفى تشيكوسلوفاكيا مات جوتوالد فى ١٤ مارس ١٩٥٣ ، نتيجة لاصابته ببرد أثناء دفن ستالين . وكانت فرصة لفصل السلطات : فأخذ سيروكى Siroky مكان زابوتوكى Zapotocky فى رئاسة المجلس ، وأصبح رئيساً للجمهورية ، وأعطيت ادارة الحزب لنوفوتنى Novotny الذى أشرف على الجهاز بكل صرامة . وشجع مالاينكوف زابوتوكى ، فأعلن ليبرالية النظام ، ولكنه شعر بالاشمال نتيجة لاعلان عدم الثقة فيمن كان يحمية ، ونتيجة ليقظة الرأى العام — والى اعتبرت على أنها مشيرة للقلق — والاتجاه المحافظ للاطارات الادارية . وفى ١٩٥٤ ، تحدث كروتشيوشيف من أجل نوفوتنى ، الذى تمكن من أن يهدأ عملية محاكمات جديدة ( وبخاصة ضد السلوفاك من أمثال هوساك Husak ) ، وأوقفت العمل فى التحقيقات فى القضايا ، وأقام ، فى عام ١٩٥٥ حرصاً لستالين .

وفى بولندا ، كان الاسترخاء ، وهو بطيء لكن يظهر ( إلقاء القبض على الكردينال ويزنسكى Wyszynski فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ ، وتنفيذ الحكم فى الضباط العظام ) قد بدأ مع مؤتمر الحزب فى شهر مارس ١٩٥٤ : فأعاد بيروت ادارة الحكومة لكيرتكويتز ، وفضحت عدم شرعية أعمال البوليس السياسى ورئيسه ، وأبعد الوزير رادكويتز . وفى الاشهر التالية ، تم الافراج سراً عن بضعة آلاف من المسجونين السياسيين ، وكان من بينهم جوهرلكا الذى شجعتته المصالحة السوفيتية الوجود سلافية على أن يرأس حركة اشتراكية وطنية . واعطيت النخبة

مظاهراً لاستقلالها . وشاق الجو الخاص بعدم التأكد ، والموجود فى المجر ، هناك كذلك ، مناخاً صعباً . وطبقاً لراى السوفييت ، تولى راكوزى من رئاسة المجلس لإمر ناجى Imre Nagy ، الذى عرض فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، على البرلمان ، برنامجاً سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً له طابع ليبرالى ، وأمر بإخراج عدد كبير من المسجونين السياسيين . ولكن راكوزى استمر فى إدارة الحزب ، وسرعان ما قام بهجوم مضاد ، مستخدماً إبعاد مالينكوف ، ومرض ناجى ، ومطالب المثقفين الليبراليين . وفى عام ١٩٥٥ ، تمكن من إبعاد ناجى من الحكومة ، فى صالح هيجيدوس Hegedus وحق من أن يبعده عن الحزب بعد رفضه تقديم نقد ذاتى .

ولذلك فإن الخطر الاصلاحى قد بدأ مؤكداً تقريباً حين انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيقى (فبراير ١٩٥٦) وسين بدأ تسرب أمر نص « التقرير السرى » ، وكما حدث بعد ١٩٥٣ نجاح معظم المسئولين فى الاحتفاظ بالخط السابق نظير بعض التنازلات السياسية ومراجعة خطط اقتصادية جديدة ، من أجل تحسين أكثر سرعة ظروف المعيشة والعمل . وكان الأمر كذلك فى جمهورية ألمانيا للديمقراطية ، وفى رومانيا ، وألبانيا ( وحيث رفض هو كسا للسوفيت إعادة اعتبار كسوكس ) ، وفى بلغاريا ( وحيث فضل تشرفنكوف Tchervenkov أن ينزل نفسه الى نائب رئيس المجلس فى صالح ايجوف Iougov بينما ظل جيفنكوف Jivkov سكرتيراً أولاً للحزب ، نتيجة لتأييد كروتشيف ) ، وأخيراً فى تشيكوسلوفاكيا ، وحيث إكتفى نوفوتنى ، وبعد أن كان قد هاجم رسمياً عبادة الشخصية ، بفصل شينيكلا ، وأمر بإخراج بعض المحكوم عليهم ( لندن ، لوبل ) ، ومسح عن كليمنتيش وسلانمى اتهامهم بالتيتية ، فى نفس الوقت الذى أكد فيه أخطائهم السياسية .



وعلى العكس من ذلك ، ففي دولتين ، ترجع عدم رضا وقلة صبر لكل قطاعات الأهالي في شكل أزمت ، أعطت علاوة على ذلك خاتمت متعارضة .

ففي بولندا كان موت بيروت ( مارس ١٩٥٦ ) قد سهل اتخاذ اجراءات ، اعترف خليفته أورشاب Ochab بضرورتها : عفو عن أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مسجون سياسى ، وإعادة الاعتبار لكثير من المحكوم عليهم ، وعزل عدد من كبار الموظفين . ولكن نخبة المثقفين كانت تطالب بما هو أكثر من ذلك ، فقامت الصحافة باظهار تشدها ؛ وبين العمال ، قام بعض النابيين بمهاجمة أخطار المنظمات الاقتصادية وطالبوا بالتسيير الذاتى على الطريقة اليوجوسلافية . ولما كان عمال مصانع الآلات الزراعية Zispo في بوزنان لم ينجحوا في استماع مطالبهم لوارسو ، فانهم قاموا في يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو بمظاهرة قضى عليها بكل شدة ( أكثر من ٥٠ قتيلًا و ٣٠٠٠ جريح ) ولكنها أظهرت ضرورة تغيير السياسة . وكان الوحيدون الذين عارضوا ذلك حينئذ هم المحافظين الذين كانوا يستندون الى تأييد موسكو . فأعيد ادخال كل من جومولكا ، وكليسكو ، وسبيشالسكى الى الحزب في شهر أغسطس ، وبعد مناقشات صعبة ، وتهديدات بالتدخل للعسكرى ، أعطى المسؤولون السوفيت ، والذين دعاهم كل من تيتو وماوتسى تونج الى الاعتدال ، والذين كانوا يخشون من وقوع انتفاضة عامة ، بالموافقة على تعريف « الطريقة البولندية للاشتراكية » . وفي خطاب كبير الى اللجنة المركزية ، يوم ٢٠ ، هاجم جومولكا الاخطاء التى ارتكبت في الشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وعرف بالمسؤوليات المقبلة . وفي يوم ٢١ ، تم انتخابه للمكتب السياسى الجديد ، واعتبره كسكرتير أول للجنة المركزية . ثم حدث الكثير من عمليات اصدار العفو ( اللونسينور ويزنسكى بنوع خاص ) ، وتعيين سبيشالسكى لوزارة الدفاع ، وخروج المستشارين السوفيت ، والاعلان الذى اعترف فيه اتحاد الجمهوريات السوفيتية بحق الديمقراطيات الشعبية في السيادة

الوطنية . وتنظمت ، في المشروعات ، مجالس عمال ، وبطريقة موحدة في كل مكان ، احتفل الشعب بحماس بهذا الربيع في شهر أكتوبر .

وكانت النتائج مباشرة في المجر ، وحيث ظهر أن اللازمة كانت أشد خطورة ، وبكثير . وكان راكوزى ، المخلص لسياسته ، قد بدأ في أول الأمر على أنه مصمم على أن يلاحظ توصيات المؤتمر العشرين : فأفرج على مايزيد على ١٠.٠٠٠ سجين ، وتحمل وجود دائرة ديمتوف ، التي كانت تجمع شباب المثقفين تحت إشراف بعض المناضلين المشهورين مثل الفيلسوف لوكاك والكاتب تيبور ديمري . وبعد أن خاف من أحداث بوزنان ، اقترح في شهر يوليو العودة إلى الاتجاه السلطوى ؛ ولما كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية قد سحب منه تأييده ، فإنه تخلى عن إدارة الحزب ، ولكن ذلك كان في صالح جيرو Gero أحد معاونيه المباشرين . وقدم هذا الأخير تنازلات رمزية ، اعتبرها الرأى العام على إنها مشجعة وغير كافية في نفس الوقت : إعادة اعتبار راجك وقت جنازته الرسمية وإعادة ادخال ناجى إلى الحزب . وفي يوم ٢٢ أكتوبر ، قدم طلبية بودابست قائمة بالمطالب ، وأعلنوا ، من أجل اليوم التالى ، عن مظاهرة في صالح بولندا ، ولكن جيرو ألقى خطبة مليئة بالتهديد ، وأرسل في نفس الوقت نداءً إلى السوفييت ، وأخذت المظاهرة في مساء يوم ٢٣ منعطفاً عنيفاً ، وطنى ومعادى للحكومة في نفس الوقت . وحين حضر ميكويان وسوسلوف من موسكو ، قبلًا حلاً وسط ، يمكنه أن يؤدي إلى عودة الهدوء : فسيأخذ ناجى رئاسة الحكومة ، وكادار Kadar الفريسة السابقة لراكوزى ، رئاسة الحزب ؛ وتمتنع القوات السوفيتية عن التدخل .

ولكن الانتفاضة غمرت ناجى ، ولم تعدت إلى كل البلاد ، وأثبتت نفاذ صبر عدد كبير من الجمهوريين ؛ وكذلك استهزأ وجود عناصر معادية للشيوعية ،

في نفس الوقت . وبينما كان بعض المتظاهرين يقومون باصطياد الشرطة ، وكان آخر المسجونين السياسيين (وهمهم المونسيينور مندزيتى Mindszenty ) يحصلون على حريتهم ، أعلن عن مجموعة من الاجراءات لم يكن في وسعها الا يشير قلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبكل عمق : تشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، والسماح بعودة الاحزاب السابقة ، وإلغاء الرقابة ، ومهاجمة حلف وارسو ، وإعلان حياد المجر . وكان هذا يعنى طرح ومهاجمة ، وفي قلب أوروبا نفسها ، المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها الكتلة الاشتراكية . وفي أول نوفمبر ، أخذت القوات السوفيتية في التحرك ، وحاصرت بودابست ؛ وبعد كثير من التردد ، قاموا بالقبض في ليلة ٣/٤ نوفمبر على المفاوضين الذين كان ناجى قد أرسلهم ؛ وأرسل هذا الأخير نداءً أخيراً الى الأمم المتحدة (الذي كان مشغولاً كذلك بمشكلة السويس) ، وذلك في الوقت الذي قام فيه كادار ، وهو مقيم في شرق البلاد، بتكوين حكومة ثورية من العمال والفلاحين ، والذي قامت فيه اللدبايات السوفيتية بغزو العاصمة وعملت على أن تسحق شيئاً فشيئاً تلك المقاومة التي كانت بغير أمل للثوار . وكان هناك ، في المجموع ، ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ قتيل ، و ١٥٠.٠٠٠ جريح ، و ٢٠٠.٠٠٠ ألقى القبض عليهم ، و ٢٠٠.٠٠٠ مهجر . ولتجنباً مونسيور مندزيتى الى سفارة الولايات المتحدة ؛ وناجى الى سفارة يوجوسلافيا ، ولكن السوفييت أسروه بعد ذلك ، ونقلوه الى رومانيا .

## الفصل الرابع عشر

### الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات

( ١٩٥٠ - ١٩٧٢ )

بعد أن شرحنا الديمقراطية الشعبية في أوروبا ، منذ اليوم التالي للحرب العالمية الثانية ، وتحدثنا عن إقامة النظم السياسية الجديدة ، وعن التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إنشقاق يوجوسلافيا ، وتوحيد كتلة الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، وتابعنا الأحداث التي حاصرت وفاة ستالين والسنوات التالية لها ، حتى عام ١٩٥٦ — علمنا الآن أن نشرح عملية البحث عن الاتجاهات عند الديمقراطيات الشعبية ، بادئين ذلك بشرح تجربة يوجوسلافيا نفسها ، ثم البحث عن الاتجاهات القومية ، ثم الاتجاهات الأخيرة بعد عام ١٩٦٥ ، وحتى أزمة تشيكوسلوفاكيا .

#### ١ - تجربة يوجوسلافيا ( ١٩٥٠ - ١٩٧٢ ) :

بدأت حكومة الماريشال تيتو منذ عام ١٩٥٠ في أن تنصرف عن سياسة المركزية والسلطوية التي كانت قد تلت الانشقاق ، . وبعد أن أبطلت سيرها نتيجة للعقبات الطبيعية أو المرتبطة بالظروف ، وإنقطعت بوقفات أو بعودة إلى الخلف ، تناولت التجارب الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، وتسببت في إثارة إهتمام العالم أجمع ، وبأنواع خاص لإهتمام دول الكتلة . وفي الميدان السياسي ، استبدل دستور ١٩٤٦ بدستور ١٣ يناير ١٩٥٣ ، الذي كان يهدف ، كما ذكر تقرير كارديج Kardelj ، إلى أن يتحاشى تدهور النظام ، كما حدث في نظام لإتحاد الجمهوريات

السوفيتية ، إلى رأسمالية الدولة ، وإلى بيروقراطية متعسكة . وكانت أسسها : مرور مستمر ومضمون بين المؤسسات ، والاستقلال الذاتي للإدارة الاجتماعية وللهيئات الإدارية على المستويات المختلفة ، واستقلال السلطة القضائية ( نائب عام عن الشعب ينتخبه البرلمان ) ، ومسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وسيادة الشعب . وإلى جانب المجلس الاتحادى ( الذى يمثل فى نفس الوقت الوحدة الوطنية والجمهوريات الست ) ، أصبح المجلس الثانى مجلساً للمنتخبين ، ويُنْتَخِبُه عمال القطاع العام وحدهم . وأصبح البرلمان يختار رئيس الجمهورية ، الذى يكون فى نفس الوقت رئيس الحكومة ( أو المجلس التنفيذى الاتحادى ) والجيش . ورغم أنهم كانوا قد تنبؤوا لهذه الوظيفة بدور الحكم ، فإن انتخاب تيتو ، الذى أعيد انتخابه فى شهر يناير ١٩٦٠ ، والذى ظل على رأس الحزب ، قد أعطى لها سلطة إستثنائية . وأصبح لـ كل جمهورية حكومتها وبرلمانها . وعلى المستوى المحلى ، ضمنت اللامركزية عن طريق تخليصة القاعدة : السكوبيون ، والذى حدد قانون شهر يونيو ١٩٥٥ طريقة عمله ، طبقاً لتجربة سلوفينيا . وأصبح يمثل فى نفس الوقت « منظمة سياسية إقليمية ووحدة اجتماعية إقتصادية » ، تديرها لجنة شعبية ، تنتخب لمدة أربع أعوام ، وتشتمل على مجلس محلى ومجلس للمنتخبين . وعندئذ ، إندمجت السكوبيونات ، والى كان عددها فى ذلك الوقت يزيد على ٤٠٠٠ ، لى تكون وحدات أكثر إتساعاً : فأصبح عددها ، فى عام ١٩٦٤ ، يقل عن ٦٠٠ .

وكما هو الحال فى أماكن أخرى ، فلمقد إستمر الحزب فى أن يكون هو حامل الإشراف والمراقبة ، وقوة التقدم : فرغم بعض وجهات النظر ، ظل تيتو يفضل نظام الحزب الواحد ( « إن بلادنا فقيرة بدرجة لا تسمح بأن يكون لنا أحزاباً كثيرة » ) ، ولكنه بدوره تحدّد بالوائح وبالتصريحات الرسمية ، التى دعت إلى

أن يكون المرشد، ولا يكون رجل درك، ولا تجمعاً لأصحاب الميزات .  
 واتخذ، في مؤتمره السادس، في شهر نوفمبر ١٩٥٢، لقباً أكثر حياداً، وهو  
 لقب عصبة ( Savez ) Ligne أو رابطة الشيوعيين . وهذه العصبة، القوية  
 بـ ٧٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٤، و ٠٠٠.٠٠٠ عضو منذ ١٩٦١، لم يكن  
 عليها إلا أن تكون مجمعة للتحالف الاشتراكي ( ٨٠٠.٠٠٠ عضو ) والذي  
 كان يضم التنظيمات الاجتماعية المختلفة . وفي مؤتمره السابع، في شهر أبريل ١٩٥٨  
 تنبأ الحزب حتى باختفاء الدولة، وباختفائه نفسه، حين تقوم الديمقراطية  
 المباشرة . ويتصريح من تيتو، قام جيلاس Djilas بحملة في جريدة بوردا  
 عند نهاية عام ١٩٥٣، من أجل ديمقراطية متزايدة . واسكن سرعان ما إتهاموه  
 بمهاجمة الماركسية اللينينية، وسجن في حالات عديدة، وبخاصة بعد أن كان قد  
 نشر في نيويورك « الطبقة الحاكمة الجديدة » ( ١٩٥٧ )، « المحادثات مع ستالين »  
 ( ١٩٦٢ ) .

وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لم يحتفظوا بعملية التجميع بالقوة :  
 فكانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٥٠، حين كانت ٢٠٨٣٥ تعاونية زراعية  
 للعمل تجمع ما يصل بالسكاد إلى ٢٠ ٪ من المستثمرين ومن المساحة . ومنذ  
 العام التالي، وتحت توجيه كارديج Kardelj اعترفت اللجنة المركزية بالاختفاء  
 التي ارتكبت، وأعلنت المرور إلى « الطرق الجديدة » للتحول الاشتراكي في  
 الريف . وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣، قررت الحكومة أن تقوم بالتعاونيات  
 بتنظيم نفسها بحرية، وأنه يمكن لأغلبية أعضائها، أن يقرروا أمر حلها،  
 وتحدد الملكية الفردية بعشرة هكتارات . وبقي فيها الفلاحون الفقراء وحدهم،  
 وانخفض عددها من ٦٩٨ في عام ١٩٥٤، إلى ٥٠٨ في عام ١٩٥٧ . أما تنظيمها  
 فقد استند إلى التسليم الذاتي : فكانت الجمعية العمومية السنوية تلتخب لجنة

الإدارة ، ولجنة الإشراف والمراقبة ، واللجان التقنية المختلفة ، ومنذ ذلك الوقت احتفظت الملكية الخاصة بتفوقها (أكثر من ٨٥٪ من الأراضي) ؛ ولكن الحكومة شجعت ، ومن أجل الكفاح ضد أخطار تقسيم الأرض ( ١١ مليون هكتار من أجل ٢٥٠.٠٠٠ من المستثمرين ) ، « التعاونيات العامة » ، والتي كانت تعمل على إشرائية الانتاج عن طريق تهيأتها الظروف المواتية اللازمة للتنمية والبيع . ومنذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ ، تمكنت الزراعة من أن تتقدم بما يزيد عن ٨٪ في السنة .

وبدلوأ أضخم المجموعات في صالح الصناعة ، والتي زاد إنتاجها بنسبة ٢٦٠٪ . فيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٣ . وأخذت ما يقرب من ٦٠٪ من الاستثمارات ، وهي التي جاءت من ميزانيات خاصة أخذت من رؤوس أموال المشروعات ، ووزعت لا عن طريق ميزانية الدولة ، ولكن عن طريق المصارف اللامركزية . وضمنوا عملية التسيير الذاتي عن طريق مجالس العمال ، والتي عملت قوانين ٢ يوليو ١٩٥٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ على تعميمها وعلى تنظيم تفصيلاتها . وكانت تمثل « جماعية العمل » ، وكان يتم انتخابها في كل عام في المشروعات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن الثلاثين ، ثم تنتخب بدورها لجنة لإدارة ورئيس ( مادام مدير المشروع معين عن طريق اللجنة الشعبية للكومبيون ) . وكانت هذه المجالس منذ عام ١٩٥٨ ، ٦٦١٨ مجلساً ، تضم ١٣٥٠٠٠٠٠ عضواً ، وتمثل ١٥٠.٠٠٠ عامل . وكانت تحدد إجمالى « الدخل » الذى تدفعه « للمنتجين » ، وبخاصة نصيبهم في الأرباح . ورغم إستقلالها الذاتى ، فإنها ظلت تحت إشراف العصبة أو الرابطة ، والسلطات الادارية واتحاد النقابات .

وهذه الاتجاهات الاصلية تدعت في خلال سنوات الستينيات ، ولكن بخذر شديد ، وظاهر بنوع خاص في الشئون النيابية . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، قدم

كارديج إلى البرلمان مشروفاً بدستور جديد، يهدف إلى تحسين التمسيق بين مصالح الجماعات ومصالح المواطنين . وتمت الموافقة على النص ، بعد المناقشات ، يوم ٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ وجعل من يوجوسلافيا - مثل لإتحاد الجمهوريات السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا - جمهورية اشتراكية . وعرف الدولة بأنها ستصبح منظمة مكلفة بأن تحمى مكاسب الاشتراكية ، وتشجع تسييرها الذاتي في نفس الوقت ، وأعلن أنها لا يمكن تغييرها . وفي داخل البرلمان ، أبدلوا مجلس المنتجين بأربع غرف متخصصة ، وأكثر كفاءة ، وأكثر قرباً من الناخبين . وأصبح على محكمة دستورية ، يختارها البرلمان ، أن تسيطر على دستورية القوانين . أما المبدأ الاتحادى (الفيدرالى) فإنهم قد وضعوا تحتها الخلعوط . فكل ما لا ينص على أنه من اختصاص الاتحاد ، يصبح من اختصاص الجمهوريات . أما أصحاب الوظائف الهامة فلا يمكن إعادة انتخابهم أكثر من مرة ، ولمدة أربع سنوات ؛ فكان عليهم في غالب الاحيان أن يملوا من مسئولية إلى مسئولية أخرى . وأصبح ممنوعاً تولى الافراد مسئوليتين كبيرتين في نفس الوقت ، وبخاصة في الادارة في العصبية . ولكن أى من هذه التحددات لم تطبق على تيتو ، الذى إختاره البرلمان ، في أول يوليو ، رئيساً للجمهورية لمدة أربع سنوات (ومن جديد في عام ١٩٦٧) ؛ ولكن ظهر إلى جواره ، ومنذ ذلك الوقت ، نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيس للمجلس للتنفيذى الاتحادى (الفيدرالى).

وعملت الحكومة على أن تحتفظ بطريق وسط بين إتجاهين متعارضين . فاستخدمت ضد المحافظين من أنصار النظام المركزى مبدأ النقل ، لابعادهم عن المراكز الرئيسية . ووصلت في بعض الحالات حتى سحب الابعاد ، ولكن دون أن تحصل إلى حد محاسنتهم . وهكذا تشددت اللجنة المركزية للعصبية ، في أول يوليو ١٩٦٦ ، ضد رانكوفيتش Rankovic ، نائب رئيس الجمهورية ، الذى إتهم بأنه جعل من



البر ليس السرى قلعة في داخل الدولة ، وبأنه قد تأمر ضد تيتو وبأنه كان يرغب في سيطرة الصرب . وبعد إنتخابات شهر أبريل ١٩٦٧ ، وحيث كان تعدد المرشحين هو القاعدة ، تجدد البرلمان إلى حد كبير ؛ وأخذ النواب موقفاً أكثر نقداً تجاه المشروعات الحكومية . وحدث تقارب مع الكنيسة الكاثوليكية : فاستدعى الكاردينال سيبيير Sepex ، رئيس أساقفة زغرب منذ عام ١٩٦٠ ، وكردينال منذ عام ١٩٦٥ ، إلى روما في عام ١٩٦٨ ؛ وكانت إتفاقية قد عقدت في عام ١٩٦٦ مع الفاتيكان ، تنص على تبادل الممثلين ، والذين أصبحوا في شهر أغسطس ١٩٧٠ ، يحملون لقب سفراء . وفي الميدان الثقافي ، تركت حرية تعبير أكبر للكتاب ، ولرجال السينما . ومن جانب آخر ، رفض النظام أن يغمره انصار الاتجاه الليبرالي المتطرف وأنصار تعدد العقائد والأحزاب : فأوقف صدور مجله براكسيس Praxis التي كانت قد أنشئت في زغرب في عام ١٩٦٤ ، وصدرت أحكام ضد رجل الجامعة الشاب ميهايلوف Mihajlov وأتى عليه القبض عدة مرات . وفي نظير ذلك ، وحينما قام طلاب بلجراد بالتعبير في شهر يونيو ١٩٦٨ ، عن مطالب سياسية وإقتصادية عامة ، وضع تيتو سلطته في الميزان لكي يعمل على إرضاء بعضها . وفي وقت مؤتمرها التاسع ، ( ١٩٦٩ ) أكدت العصبة تصميمها على تطبيق برنامجها ضد المعارضات العقائدية أو التي لها صلة بالامتيازات . ولم تحل مسألة العلاقات بين الاتحاد وبين الجمهوريات الانعادية إلا نظرياً ، وعن طريق التلميحات الدستورية التي صدرت في ٣٠ يونيو ١٩٧١ ، والتي تنبأت بأن تنشئ — بعد تيتو — رئاسة جماعية ، مع الاعتراف بالسيادة الداخلية للجمهوريات . أما قوة الدفع التي أعطيت للاتجاه الوطني الكرواتي فإنها قد ترجمت بهياج عنيف عند المثقفين والطلاب في زغرب ( وتمت محاكمة القائمين بها في عام ١٩٧٢ ) وبإبعاد المديرين الكرواتيين للعصبة . ولقد تشدد تيتو كذلك ضد

الشيوعيين الصرب ، متبها لياهم مرة بالتكاسل ، ومرة أخرى بالاتجاه السلطوى الذى يهدف المركزية .

وكان الاهتمام باللامركزية ، وبالتسيير الذاتى ، وبالانتاجية ، وبسيادة روح التنافس هو الذى أدى إلى زيادة لاهتمام المراقبين بالحياة الاقتصادية ، وبشكل مستمر . ولقد تمت مرحلة حاسمة فى شهر يوليو ١٩٦٥ ، حين قررت الحكومة ، وطبقاً لرغبات المؤتمر العام الثامن (١٩٦٤) ، أن تعطى لانتفاثا أكبر لقوانين « لإقتصاديات السوق » : فخصصت المشروعات على مسؤوليات أكبر ، وتمكنت من أن تعيد إستخدام ٧١٪ من صافى إنتاجها (بدلاً من ٥١٪) ، وأوقف العمل بمراقبة الأسعار ، أما الدينار ... الذى كانت قيمة قد انخفضت فى عام ١٩٦١ — فإن قيمة قد انخفضت من جديد فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ ، وشجعوا العلاقات مع الغرب ، وعملت بعض الاجراءات ، ونتيجة لماثلتها الظاهرة مع الطرق الرأسمالية ، على إثارة قلق المتشددى فى الاشتراكية . وهكذا ، وتحت لاسم « العمل الفردى مع وسائل إنتاج فى ملكية شخصية » ، سمحوا بقيام أنشطة خاصة ، وداخل بعض الحدود ، فى الحرف ، وفى المتاجر الصغيرة فى المدن ، وفى النقل البرى ، وفى الفنادق والسياحة التى كانت آخذة فى النمو . ولانفتحت البلاد بدرجة أكبر أمام الاستثمارات الأجنبية ، وقبلوها طبقاً لقانون شهر يوليو ١٩٦٧ الخاص « بتعزيز الوسائل » ، فى تلك المشروعات التى تكون قد أكملت دخلاً قومياً مساوياً لها ، وبشرط أن يعاد استثمار ٢٪ من الأرباح فى يوجوسلافيا . ولكى يواكبوا مسألة لزيادة الأيدى العاملة القليلة الخبرة ، والتى نتجت عن الهجرة من الريف ، وعن ضغط العمالة التى أمروا بها أخيراً ، فأنهم قبلوا أن يرسلوا العمال إلى الخارج . وأصبح هناك أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ عامل يوجوسلافي يعملون فى الخارج ، ويرسلون إلى بلادهم جزءاً من أرباحهم ، وإن كانوا يشيرون مشكلات التأقلم ، وإعادة التأقلم .

وتفى المجموع ، فإن النتائج التي حصلوا عليها سمحت بالاحتفاظ بالخطوط الكبيرة لهذه السياسة ، ومن بين الصعوبات ، كانت الأكثر خطورة : التوسيع السريع للغاية للصناعة ( + ١٠ ٪ في العام ) ، والعجز التجاري ، والاتجاه المتزايد للقروض وإرتفاع الأسعار ( ونصفه حر ) ، مصحوباً بالخطر المستمر للتضخم . ونتج عن ذلك ، ورغم إرتفاع الرواتب ( ٢٦ ٪ في عام ١٩٧١ ) ، نوعاً من الميئاس الجتماعي ، وهو أمر إستثنائي بالنسبة للدول الاشتراكية ، فنذ عملية عمال سلوفينيا في عام ١٩٥٨ ، وقعت أكثر من ١٨٠٠ حالة « توقف عمل » ، حسب التعبير الرسمي . وقاموا في عام ١٩٧٢ بتطبيق خطة للتشف ، ولكنها تسببت في مقاومة أصحاب الامتيازات الجديدة ، وكذلك وبذوع خاص في عدم رضا العمال ، إذ أن الرواتب جمدت بطريقة عامة لإبتداء من أول شهر يناير ١٩٧٣ ، وحتى أنقصت في المشروعات التي تحقق خسارة . وكان تحويل المشكلات السياسية والاقتصادية يتمشى مع توازن هش ، يعتمد جزئياً على شخص تيتو ، والذي إحتفظت البلاد بعيد ميلاده الثمانين في شهر مايو عام ١٩٧٢ .

## ٢ - البحث عن « اتجاهات قومية » ( ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ) :

أظهرت أحداث بولندا والجرح عمق الآمال الشعبية في إستقلال ذاتي متزايد داخل الكتلة ، وكذلك الحدود الذي كان في وسع المسؤولين ، القوميين والسوفييت ، أن يضعوها أمامهم . وأصبحت ، من ذلك الوقت ، - وتبعاً للأماكن ، والاوقات ، والرجال - لعبة دقيقة للتوازن بين التسامح والقمع السياسي والايديولوجي ، لعبة أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل المناقشات بشأن الإصلاحات الاقتصادية ، والعلاقات المتبادلة والمشكلات الدولية ( المسألة الصينية ، موقف رومانيا ) . واتهموا الاتجاهات المركزية العاردة ، بعد أزمة خريف ١٩٥٦ ، تحت إسم الشيوعية أو الاشتراكية القومية : بواسطة ألبريخت ونوفوتني في شهر ديسمبر

١٩٥٦، وبواسطة كادار في شهر مارس ١٩٥٧. ولكن إذا كانت هذه الاتجاهات قد تم إحتواؤها بكل صرامة، فإنه كان لا يمكن القضاء عليها في الوقت الذي أعطى فيه كروتشكين شيف المثل على الاسترخاء. ولذلك فإن مؤتمرات القمة، الشيوعية في موسكو في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٠ قد أعجبت، وإن كان ذلك مع كثير من التحفظ، ببدء «الطرق القومية». وكانت الانشقاقات، التي أكد سخطورها المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، قد بدأت تظهر، وهي الانشقاقات التي سوف يتزايد عمقها حتى الوقت الذي ستقط فيه «المنحرف»، كروتشكين شيف.

وفي الميدان الاقتصادي، كان التقدم الذي تحقق بواسطة الدول المختلفة، وبخاصة في شؤون الصناعة، قد جعلها مترددة — وباستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية — تجاه مشروعات تدعيم الكوميكون تبعاً لمبدأ التقسيم الدولي الاشتراكي للعمل. ولم يحصل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، بالنسبة لاقتراحاته الخاصة بالتخطيط، على تمويل وتجهيز مشترك، إلا بشأن محقات معدودة (خط أنابيب بترول للصدقة). حقيقة أن هذا التوسع في الصناعة قد قلت سرعته فيما بعد في مجموعه: من ١٠٪ في العام فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠، ووصلت إلى ٨٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤. ولكن ضرورة الاحتفاظ بها وزيادة حجم سلع الاستهلاك جمعت من الأوفق ممارسة لإتجاه إقتصادي قومي معين، برره كذلك بالمشكلات التقنية والاجتماعية (ركود الزراعة والهجرة من الريف؛ وقلة التقنيين وزيادة الأيدي العاملة غير المدربة، وتقليل معدلات المواليد، وتنمية التعليم). وكذلك ناقشوا وبدأوا في بناء إصلاحات تعيد إعتبار أفكار اللامركزية، والتخطيط المرن، والبحث عن الربح وعن النوعية. وكان هذا سبباً في زيادة العلاقات التجارية مع الغرب، وبخاصة من أجل الحصول على

تجهيزات وأدوات مصنوعة لم يعد في وسع إتحاد الجمهوريات السوفيتية أن يقدمها . وزادت سرعة التطور كذلك عن طريق ازدهار السياحة التي تطلبت تجديد المباني وفتح هذه البلاد لمجموعة هي الأكثر أهمية من بين الغربيين . وأصبحت الرحلات صوب الغرب ، والتي أعطى المسئولون أنفسهم المثل عليها ، أكثر عدداً ، وكذلك عملية تبادل الباحثين والتقنيين .

ونتيجة عن ذلك عقد العلاقات الثقافية ، والتي كانت آثارها - وبخاصة عند المثقفين والشباب - أكثر وضوحاً مما هو عليه في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وغير متخلصة ، بلا شك ، من روح الإنشقاق : التشبيح بالأشكال الأكثر حداثة للفكر ، والأدب ، والفن ، والموسيقى ، والتعبير المسرحي والسينمائي ، وفي الملابس . وكان هذا التغيير قد تم بطريقة غير متساوية تبعاً للحالة : وفي الواقع ، وباستثناء يوجوسلافيا ، فإنه لم يصل إلا إلى بولندا ، وبدرجة أقل إلى المجر وتشيكوسلوفاكيا . هذا علاوة على أنه لم يغز في كل مكان سوى قطاعاً صغيراً من الأهل ، وحاربه أولئك الذين كانت بالنسبة إليهم «خرافة تفوق الثقافة الغربية» تسير بالضرورة مع إحتقار التقاليد القومية ، وإنهيار التقاليد ، والاتجاه المعادي للشيوعية والمعادى للسوفيتية .

وشخاف هذه المظاهر المشتركة ، أعطى تطور الدول تنوعاً أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي ، وفي بعض الأحيان غير متوقع ، وبخاصة في هاتين الدولتين اللتين كانتا في الصف الأول في أحداث ١٩٥٦ . ولاشك أن المجر هي التي كان التجمع فيها قد أخذ الشكل الأكثر كثافة : إعادة الرقابة ، وحل المنظمات التي ظهرت من التمرد ، وبجالس العمال ، وإتحاد الكتاب ( والقراء القسطنطينية على مسيرته ومنهم يتنور ديرى ) ، والتطهير الراديكالي « لحزب العمال الاشتراكي ، ( أنقص إلى ١٠.٠٠٠ عضو ) ، وإنشاء محاكم الشعب ، وتنفيذ الإعدام في ناجي

بعد محاكمة سرية فى عام ١٩٥٨ . ولكنهم قرروا ، فى نفس الوقت ، عقوبات ضد المسؤولين عن أخطاء سابقة ، وبخاصة ضد راكوزى الذى أبعد من الحزب ، وذهب للإقامة فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية . ثم بدأت عملية إدخال الاتجاه الليبيرالى بواسطة كادار ، السكرتير الاول للحزب ، وعلاوة على ذلك ، رئيس المجلس من شهر نوفمبر ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨ ومن سبتمبر ١٩٦١ إلى شهر يونيو ١٩٦٥ : المفور على مراحل متعددة ، والقضاء على معسكرات الاعتقال ومحاكم الشعب ، وزيادة عدد أعضاء الحزب ( ٥٠٠.٠٠٠ عضو فى عام ١٩٦٢ ) ، وعودة نصف المهاجرين السياسيين . وأعلن كادار ، بعد وقت قصير من المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وذلك بإعادته حملة شهيرة مأخوذة عن ستالين : « إن من ليس ضدنا هو معنا » ، وتمكن بهذا الشكل من أن يحصل على تعاون الكثيرين من النافعين ، وبخاصة فى الشؤون العلمية والإدارية . وتمت إنتخابات عام ١٩٦٣ طبقاً لنظام يسمح بعدم التصويت من أجل المرشح الخاص بالجبهة . وتأكد الانسجام الدقيق فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ عن طريق عقد اتفاق مع الكرسي البابوى . وأخذت السياسة الاقتصادية لنفسها هدفاً له أولوية يتمثل فى رفع مستوى المعيشة ، وبخاصة وقت خطة الثلاث سنوات ( ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ) التى سبقت العودة إلى الخطط الخمسية . وفى عام ١٩٦٤ ، كان أكثر من ربع المبادلات يتم مع الدول غير الاشتراكية ؛ وكان الانتاج الصناعى قد تضاعف فى عشر سنوات وأصبح يمثل ٦٢٪ من الانتاج القومى ؛ ولم يكن الانتاج الزراعى قد زاد إلا بنسبة ٣٠٪ . وأن كانت عملية جماعية العمل قد تم التوصل إليها عملياً ، وإتمامها بمرور الوقت .

أما تطور بولندا الميمامى فكان مختلفاً عن ذلك كل الاختلاف ، أن لم يكن قد تم بشكل عكسى . وفى الأوساط الحكومية ، لم تستمر روح أكتوبر إلا

لمدة بضعة أشهر . ووصلت إلى قمتها وقت انتخابات ٢٠ يناير ١٩٥٧ ، وحين قدمت الجبهة في كل دائرة قائمة مشتركة من المرشحين لاتجاهات مختلفة والتي كان يمكنها أن تشمل على عدد من الأسماء يزيد بنسبة الثلثين عن عدد المقاعد ( في المجموع ٧٠٠ مرشح من أجل ٤٦٠ مقعد في الدائرتين ) : فكان عند الناخب بهذا الشكل حتماً معيناً للرفض . ولكنهم زادوا الإهتمام ، قبل نهاية العام ، ومن جديد ، بمسألة أخطار الاتجاه الإنحرافي ، وأعادوا إنشاء الرقابة ، واضطرت مجلة الشباب المنقف بوبروسكو إلى أن تخفي ، وشغلت مجالس العمال بمؤتمرات التفسير الذاتي للعمال ، ، والتي وضعت تحت إشراف الإدارة ، والفتحات والحزب ( قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨ ) . وفي وقت الانتخابات العامة لعام ١٩٦١ ، خففتوا حد الاختيار الحر بنسبة ٥٠ ٪ / ولم يكن هناك سوى ٦١٦ مرشحاً ؛ وأظهر الناخبون رغبتهم في الاستقلال حين شطبوا أسماء المديرين : وهكذا وصل في كراكوفيا المرشح الكاثوليكي إلى رأس القائمة ، في الوقت الذي كان فيه رئيس المجلس يحتل المكان السادس .

ورفض جومولسكا في نفس الوقت كل عودة إلى الممارسات التي كان هو نفسه ضحية لها ، وكل تساهل في مراقبة الفكر ، وكان يرغب في الاحتفاظ بالاستقلال القومي ، ولكن دون أن يقطع بين نفسه وبين بقية دول الكتلة ، والتي رأى أن دعمها كان لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة « المطالبين بالتأثير في بون » . وفي نفعيته اليهودية ، اضطرت إلى أن يحسب حساباً متزايد القيمة لمجموعة « الأنصار » Partisan — التي كانت قد نشأت عن المقاومة — والتي كانت في نفس الوقت تتكون من الوطنيين ، ومن المعادين للصهيونية ، ومن أتباع الاتجاه السلطوي . وكانت بقيادة الجنرال موكزار Moczarski ، أحد قادة إحدى المجموعات أقدماء المحاربين ، ورئيساً لآمن الدولة ، وتمكنوا من أن يحصلوا

على إبعاد بعض الرجال السياسيين من أصل يهودى ( زامبروسكى Zambrowski الذى أبعد من المكتب السياسى فى عام ١٩٦٢ ) ، ومن بدء بعض عمال كات المثقفين الليبراليين : إلغاء الدائرة المعوجة ، وبعض المجلات المستقلة ، ومن فرض العقوبات على المفكرين والكتاب ( آدم شاف Schaff ، صاحب نظرية الإنسانية الماركسية ؛ وكذلك ٣٤ من الموقعين على مذكرة ضد الرقابة ، قدمت فى شهر مارس ١٩٦٤ لرئيس الحكومة ) . ورغم هذه الترددات ، فإن بولندا قد عرفت بضع سنوات من الحياة الثقافية المزدهرة ، نتيجة لتعاون رجال المسرح ، والمؤلفين الموسيقيين ، والكتاب والمفكرين السياسيين . أما الدراسات الاقتصادية ( أوسكار لانج ) والاجتماعية فانها أخذت فى ازدهار واضح وكان لانج هو أحد الأوائل فى السكفة الاشتراكية ، والذى نادى بضرورة إصلاح المؤسسات ، رغم أن آراؤه لم تعط صدقاً ملموساً فى البلاد قبل عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وحتى صوب هذه الفترة ، كان الألمان فى مجرمهم . راضين عن التقدم الإقتصادى : فكان الإنتاج الصناعى قد تضاعف منذ عام ١٩٥٦ ، وكان الدافع الشخصى قد استعاد حقه فى الصناعات الحرفية ولدى صغار التجار ، وكان إنتاج جماعية العمل قد تجاوز عنه ( ٨٧ ٪ من الأراضى فى ملكية خاصة منذ عام ١٩٥٧ ) وفى صالح الدوائر الزراعية ، ( ٣٠ ٪ من المزارع فى عام ١٩٦٥ ) والى أنشئت كوسائل لجذب الإنتباه : فكان جومولكا نفسه يأمل فى أن الفلاحين سوف يعرفون أنفسهم أن تنمية الاشتراكية مطابقة لمصالحهم ، ( أبريل ١٩٦١ ) .

وأعطت تشيكوسلوفاكيا المثل ، والذى كان وحيداً فى ذلك الوقت ، لدولة تمكن فيها رأى العام فى آخر الأمر من أن يعبر عن نفسه وعن طريق المثقفين ، ورغم الرجال المجردين فى أمانهم . وأثار نوفوتنى Novotny فى أول



الامر مسألة ثورة المجر لكي يعطى ضربة قاضية - وألقى استمرت خمس سنوات - لعملية إدخال الاتجاه الليبيرالى التى كان قد اضطار إلى البدء فيها فى عام ١٩٥٦ . وساعده معاونه على التشدد تجاه اتحاد الكتاب . وفى شهر نوفمبر ١٩٥٧ ، وعند موت زابوتوكى ، لانتخب رئيساً للجمهورية ، فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكرتيراً أولاً للحزب ( أى بضعة أشهر لاذن قبل أن يقوم كروتشيتشيف بالمجمع بين السكرتارية ورئاسة المجلس ) وأصر دسمتور ١١ يوليو ١٩٦٠ على إنساع اختصاصاته ، والدور الإشرافى للحزب ، والصفة الموحدة للدولة ( بالطبع على حساب غير التشيكيين ) ؛ وأكد أن تشيكوسلوفاكيا ، مثل لاتحاد الجمهوريات السوفياتية ، كانت بالفعل جمهورية اشتراكية .

ولم يعترف نوفوتنى ، إلا فى عام ١٩٦٢ فقط ، وبعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، بضرورة التخلص من آثار الاتجاه الستالينى ، ، وذلك فى نفس الوقت الذى ألقى فيه بالمسؤوليات على ستالين ، والذى قاموا بنفس المنصب الخاص به بالديناميت ، وعلى جوتوالد ، والذى أنكر عرض بثمانه المخطط أمام الجماهير ، وكذلك على باراك Barak ، وزير الداخلية ، الذى حكم عليه بخمسة عشر عاماً من السجن لتخريبه عملية إذابة الجليد . وسمح له التأييد السوفيتى بأن يحتفظ بسلطاته وقت المؤتمر الثانى عشر لحزبه فى شهر ديسمبر ، واسكنه لاضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن انتهاك الشرعية الاشتراكية . ثم تناولت عمليات إعادة الاعتبار وإعادة الضم إلى الحزب ( هوساك ، لندن ، لوبل ) ، وكثيراً ما كان ذلك بعد وفاتهم . وتم لإخراج هوساك من السجن فى عام ١٩٦٣ ، ثم سمحوا له بالإنسحاب إلى الغاتيكان ، ولما زاد النقد الموجه إلى نوفوتنى ، اضطار إلى التوضيح ببعض أعوانه المباشرين ، وبخاصة السلوفاك : فى شهر أبريل ١٩٦٣ ، استبدل باسپل

Bacilek ، الوزير السابق لامن الدولة ، على رأس الحزب السلوفاكى بدوبشيك .  
 Dubcek ، منافسلا كان لا يزال غير معروف ؛ وفي شهر سبتمبر ترك شيروكي  
 Siroky رئاسة المجلس للينارت Lenart ، الذى كان أقل إتصالا منه بالمحاكمات .  
 وعادت العلاقات مع الغرب عن طريق الزيارات الرسمية ، والتبادل الثقافى .  
 وكما حدث فى بولندا ، عرفت الحياة الفكرية إزدهاراً واضحاً نتيجة لعمل  
 الكتتاب ، والمتتجين السينمائيين . ومع ذلك فإن جمهور الأهالى كان متضيقاً  
 من الصعوبات الاقتصادية . وكانت التأميمات وعمليات جماعية الإنتاج قد امت  
 بالفعل ، ولكن نتائجها كانت بعيدة جداً عن أن تكون مرضية ؛ فاضطروا فى  
 عام ١٩٦٢ إلى تأجيل الخطوة الثالثة ( ١٩٦١ — ١٩٦٥ ) فى صالح خطة لعام  
 واحد ، وإنخفضت الانتاجية الصناعية والدخل القومى العام فى ١٩٦٣ . ورغم  
 مجهودات رجال الاقتصاد المصلحين مثل أوتاشيك Ota Sik ولوبل Lobl فإن  
 أحداً لم يستمع إليهم .

أما فى الدول الأخرى ، فإن نتائج عملية تدوير الجيل كانت محدودة للغاية .  
 فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية اتخذت الإجراءات على عكس ذلك فى عام  
 ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ضد الشيوعيين الذين إتهموا بأنهم من أنصار المصلحين  
 البولنديين والمجريين ؛ المثقفون مثل الفيلسوف هاريش Harich الذى حكم عليه  
 بعشر سنوات من السجن ؛ ورجال السياسة مثل أوسنر Oelsenر وشيردوان  
 Schirdewan ، ولوبير Wollweber الذى كان يأمل فى « طريق وسط » .  
 وحتى بعض كبار المؤلفين مثل أنا سيجرز Anna Seghers وارانوله زفايج  
 Arnold Zweig وجدوا صعوبات فى السير مع الرقابة . وفى عام ١٩٦٤ أبعاد  
 الاب هافان Havemann من الحزب ، ومن الجامعة ومن أكاديمية العلوم .  
 وفى المؤتمر الخامس للحزب ( ١٩٥٨ ) أعطى أولبريخت قائمة « بعشرة وصايا

إشتراكية ، . وفي نفس الوقت الذى ظل فيه السكوتير الأول الحزب S. E. D أصبح فى شهر سبتمبر ١٩٦٠ رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشئ حديثاً ، أى رئيساً للدولة مع سلطات موسعة . ولكنى يضع حداً لعمليات الحروب إبتداء من برلين الشرقية ، والى وصل عددها إلى ١٧٠٠٠٠٠ حتى ذلك الوقت ، أمر فى شهر أغسطس ١٩٦١ ببناء ما سموه فى الغرب « بحائط الحنجل » . ومع ذلك ، فإن السياسة الاقتصادية عرفت ، وبعد صعوبات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ ، جسارة وفاعلية تحت قوة دفع رجال الإقتصاد الشبان ، مثل آبل Apel رئيس لجنة الدولة من أجل الخططة . أما الإصلاحات ، التى وافق عليها المؤتمر السادس ( ١٩٦٣ ) ، فإنها تميزت بنوع خاص بإنشاء ما يقرب من ثمانين مجمع لإنتاج V. V. B. حصلت على إستقلالها الذاتى ، وجمعت ما يزيد على ١٥٠٠ مشروع كبير ( ٦٥ ٪ من الإنتاج الصناعى ) . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تلتج فى عام ١٩٦٤ مثل إنتاج كل ألمانيا فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت بطريقة ملفتة الأنظار إلى السوق العالمى .

وعرفت بلغاريا إستقراراً لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بالنظام ، ورجعت التغييرات فى الأشخاص السياسيين ، كما يبدو ، إلى المنافسات الموجودة بين المسؤولين : فتشير فينكوف Tchervenkov الذى كان بالفعل فى الخط الثانى ، أبعد فى شهر نوفمبر ١٩٦١ بعد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ؛ وإنتهت عملية ثنائية السلطة وقت المؤتمر الثامن للحزب ( نوفمبر ١٩٦٢ ) دوفى صالح جيفكوف Jivkov الذى أخذ مكان أيوجوف Iougov على رأس الحكومة فى نفس الوقت الذى ظل فيه سكوتيراً أولاً مثل كروتشيفتشيف . وفى الوقت الذى تخلى فيه هذا الأخير عن كثير من مواقفه الليبرالية ، لم يكن هذا يؤدى فى بلغاريا إلى أن يترجم بإذابة الجليد . ولكن ،

وكما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، حصل الإقتصاد على قوة دفع كبيرة تعود كلها إلى عمل الدولة . وكان الاختلاف ، هنا ، على أن التصنيع قد بدأ من مرحلة أكثر انخفاضاً ، وقابل ظروف مواتية بدرجة أقل . وحصلت الصناعة على ما يريد على ٦٠ ٪ من الاستثمارات ، وزاد إنتاجها بنسبة ١٣ ٪ فى العام فيما بين عامى ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، ووصلت إلى أن تمثل نصف المدخل القومى ( الربع فى عام ١٩٤٨ ) . وكثرت المناقشات ، والتي كانت فى بعض الأحيان عامة ، بشأن الإصلاح الإقتصادى ، لإبتداء من عام ١٩٦٢ ؛ ووافقوا فى شهر يناير ١٩٦٤ على خطة عامة ، وبدأوا فى تطبيق ذلك فى بعض المشروعات فى أثناء نفس السنة .

وظهرت دلائل على الاتجاه القومى عند هاتين الدولتين ، التى ربما كان الاتجاه صوب التحرر يحتل فيها أقل مكان . وفى رومانيا حافظ دج على كل السلطة الفعلية ، وبصفته سكرتيراً أولاً ( وسقى بعد أن أصبح ، لإبتداء من عام ١٩٦١ رئيساً للدولة ) معطياً بذلك الوحى لعمل رئيس المجلس (ستويكا Stoica سقى عام ١٩٦١ ، ثم مورير Maurer ) . وفى الميدان السياسى ، ترجم الاتجاه القومى بالتخلص من الشيوعيين المناصرين للغاية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، وبخروج القوات السوفيتية ( ١٩٥٨ ) ، وبعمالية القضاء على صبغ الثقافة بالصيغة الروسية ( أصبح تعلم اللغة الروسية اختياريًا ) ، وبموقف أكثر إدماجاً صوب الجبر فى ترانسلفانيا ، وبذوع خاص عن طريق تأكيد سياسة خارجية مستقلة ( العلاقات مع يوجوسلافيا ، وألبانيا ، والصين ، وإسرائيل ، والغرب ) . وكان الأمر كذلك بالنسبة للميدان الإقتصادى : فأبعدت رومانيا مشروعات الكومكون التى كانت ستفرم التنمية الصناعية التى كانت خطتها الستية ( ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ) قد تلبأت بها . وهكذا تمكن إنتاجها من أن يتزايد بنسبة إستثنائية وصلت إلى

١٩٤٥٪ في السنة ؛ وقرروا أمر إقامة الشركات الأمريكية ، والالمانية أو الفرنسية ، للمصانع ؛ ووصلت التجارة مع الغرب إلى ربع المجموع الكلى (ومع ألمانيا الاتحادية وحدها ، كان أعلى وأكثر من كل المبادلات التي حدثت مع مجموع الديكتاتوريات الشعبية كلها) . أما الحرب فإنه قام ، بعد مقابلة حاصفة بين دج وكروتشيتشيف ، بنشر « بيان من ١٠.٠٠٠ كلمة ، ، وهو الذي أكد الرغبة القومية في الاستقلال ، وفي المساواة ( ابريل ١٩٦٤ ) .

وهذه الرغبة يمكننا أن نجد أنها كذلك ، وبشكل أكثر قوة ، في ألبانيا ، ولانتهى الأمر به إلى حدوث إنشقاق ، أكثر عمقا بلاشك عن ذلك الذي كان في عام ١٩٤٨ قد فصل تيتو . ذلك أن هو كسا قد نقد كروتشيتشيف ، وبمرارة ، في إتجاهه الإنحرافى ، وفي تقاربه مع يوجوسلافيا ، وفي محاولاته الخاصة بإبعاده هو من السلطة ؛ ولانتهز كل فرصة من أجل تمجيد ستالين ، ولابتداء من عام ١٩٥٩ ، تمجيد السياسة الصينية . وألقى في مؤتمر دقة ، موسكو ، في عام ١٩٦٠ ، خطاباً شديداً العنف ، ثم ترك قاعة المؤتمر فجأة . وتمت القطيعة في أثناء العام التالى : إتفاقية تجارية وقع عليها فى بكين ، ونهاية لمعونة الكتلة وسفر التقنيين ، والعسكريين والدبلوماسيين الخاصين بدولها ، ووقف الإتصالات بين الأحزاب وقت المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيقى ، وتنفيذ حكم الاعدام فى عدد من الألبانيين الموالين للاتجاه السوفيقى (الاميرال شينخا Sejka ، وديمى Demi) ومنذ ذلك الوقت أصبحت القروض وكذلك الفنيين والمنتجات تأتى من الصين ( ٤٪ من المبادلات فى عام ١٩٦٠ ، وما يقرب من ٥٠٪ فى عام ١٩٦٤ ) .

### ٣ - الاتجاهات الأخيرة ( ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ) :

هذه السنوات الثمانية لم تمثل تغييراً عميقاً فى السياسة الخارجية للمملكة : فإلا

وأينا لاستمرار ممارسة المعاش السلبى ، والإتصالات مع الغرب والتوغل فى العالم الثالث ، ، والمجادلات التى تزيد أو تقل درجة مراتبها مع الصين ومع ألبانيا ، وتناوب التقارب والتجافى مع يوجوسلافيا ، والاتجاه المعادى للصهيونية . وإحتفظت الحكومة الرومانية فى أول الأمر بموقفها السلبى ، فى تلك المسائل المشابهة للتدخل للعسكرى فى تشيكوسلوفاكيا . وكانت الأولى التى عقدت ، فى بداية عام ١٩٦٧ ، علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية ، الأمر الذى سبب لها الكثير من النقد ؛ وفى شهر أغسطس ١٩٦٩ ، إستقبلت فى بوخارست الرئيس نيكسون . ثم تقاربت المواقف فى داخل الكتلة : فبدأت المناوشات مع ألمانيا الاتحادية ( الإتفاق الألمانى - السوفيتى فى شهر أغسطس ١٩٧٠ ، والإتفاق الألمانى - البولندى فى شهر نوفمبر ) ، وذلك فى الوقت الذى عقدت فيه رومانيا مع لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فى شهر يوليو ، معاهدة تعاون وتحالف دفاعى ، وخفضت من صوت مطالبها العامة بالاستقلال الوطنى . وفى أثناء ذلك الوقت ، إهتم لإتحاد الجمهوريات السوفيتية بتدعيم الكتلة عن طريق تجديد المعاهدات الثنائية ، وزيادة المقابلات على مستوى الحكومات أو رؤساء الأحزاب ، وتدعيم المنظمات المشتركة : وبهذه الطريقة أنشأ الكومينكون فى عام ١٩٦٤ بنك التعاون الاقتصادى ، ثم فى عام ١٩٧٠ بنك الاستثمارات ، وإقترح تنسيق الأسعار وتقسيم أفضل للعمل من أجل الخطة الخمسية ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ولكن الرومانيين حددوا ، وقت لإعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكونمينكون فى شهر يوليو ١٩٧١ ، أن « التكامل الاقتصادى الاشتراكى مؤسس على الموافقة الحرة الكاملة » .

وكان لإبعاد كروتشيوشيف ، الذى قوبل بالرضا ، أو الخوف أو الدهشة ، قد حمل بزور خاص على تدعيم إستقرار النظم والمسؤولين ، وبإستثناء حالة تشيكوسلوفاكيا ، فقام هو كسيا ، فى ألبانيا بتحية هذا « الانعصار الكبير » ، فى

خطابه التذكاري يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤ ، وطالب بإعادة رد الاعتبار الكامل لستالين الذي لم يتم صرف أبداً كدكتاتور، وحنى تجاه أعداء الاتجاه الينيقي . ولكنه سرعان ما ردد صدى هجمات الصينيين على والمنحرفين الجدد ، وترأس في عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، حركة الثورة الثقافية ، والتي كفوا فيها الحرم الاحمر بالقضاء على البيروقراطيين وأصحاب الامتيازات . وأكد ، في شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، وفي وقت انعقاد المؤتمر السادس للحزب ، رغبته في أن يرفض كل تقارب مع الاشتراكيين الإمبرياليين ، السوفييت . — ورغم إختلاف المواقف ، فإن الأمر كان تقريباً كذلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وحيث احتفظ أولبريخت بسلطة لا ينافسها أحد ، وكان ستوف Stoph يمارس سلطة إدارة الحكومة منذ موت جروتول Grotewohl في شهر سبتمبر ١٩٦٤ . وتمت الموافقة ، عن طريق الاستفتاء ، على دستور ٨ أبريل ١٩٦٨ الذي أعلن أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية دولة اشتراكية للأمة الألمانية ، وأن برلين عاصمتها . وفي شهر مايو ١٩٧١ ، وكان أولبريخت قد بلغ ٧٨ عاماً ، ترك إختصاصاته كسكرتير أول لحزب S. E. D. لهونيكر Honecker الذي أكد ، وقت المؤتمر الثامن في شهر يونيو، الاتجاه الداخلي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووفائه المطلق مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، بما يتضمنه ذلك من إقامة علاقات جديدة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفي بلغاريا ، خشى جيفيكوف بلاشك في فترة معينة من أن يتبع كروتشيتشيف في السقوط . ولكنه إقاد من إكتشاف محاولة للقيام بانقلاب رتب له في شهر أبريل ١٩٦٥ بعض الاقتصاديين المصلحين ، والعسكريين الوطنيين ، والذين حوكموا على أنهم من المناصرين للصينيين . وإن كانوا في حقيقة الأمر قد إستوحوا من أمثلة يوجوسلافيا ورومانيا ومن بين المتأمرين،

قام البعض بالإنتحار ، وحكم على الآخرين بالسجن . وأثبت المؤتمر التاسع للحزب ( نوفمبر ١٩٦٦ ) نجاح جيفيكوف ، وكان الأمر كذلك وقت المؤتمر العاشر شهر أبريل فى ١٩٧١ .

وربطت رومانيا سياستها القومية بتشدد عقائدى الذى أبعدها الاتهامات باتخاذ اتجاه إنحرافى ، وبالبحث عن فاعلية إدارية قادرة على إدخال التجديد فيها . وشهدت فى نفس الوقت الصعود السريع لشاوشيسكو Ceauscu ، الذى أصبح ، بعد موت دج ، فى شهر يونيو ١٩٦٥ ، السكرتير العام للحزب ( الذىسمى شيوعى ، من جديد ) ، وعهد برئاسة الجمهورية لستويكا Stoica . ووافق المؤتمر التاسع للحزب ، فى شهر يوليو ، على خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، وعلى الدستور الجديد للجمهورية الاشتراكية ، والذى صدر فى ٢١ أغسطس . وفى شهر ديسمبر ١٩٦٧ لمبعوا قاعدة - وعلى عكس يوجوسلافيا - الجمع بين وظائف متشابهة داخل الحزب وفى الإدارة ، وعلى مثال أولبريخت فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، أخذ شاوشيسكو إدارة الدولة فى نفس الوقت الذى أخذ فيه إدارة الحزب ، وحصل ، فى شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، كذلك على رئاسة دجبهة الوحدة الاشتراكية ، التى تمثل الأهالى والشرائح الاجتماعية فى البلاد . وهاجم الإتهام السابق للشرعية الاشتراكية ، بما فى ذلك إنتهاكات دج ، وأبعد المناضلين المعروفين ( دراجيشى ، أبوستول ، ستويكا ) لىكى يحيط نفسه - وخلاف مورير Maurer رئيس المجلس - برجال أكثر شباباً ، وأكثر إقتراباً من المشكلات المعاصرة ( فيريدت ، توفين ، بارا ) . وبدأت سلطته مدعمة كذلك وقت إنعقاد المؤتمر العاشر ( أغسطس ١٩٦٩ ) ، والذى قرر أن ينتخب بنفسه السكرتير العام ، والذى كان حتى ذلك الوقت ترشحه اللجنة المركزية .

وظل موقف كادار Kadar ثابتاً فى المجر . وكانت بعض المحاكمات قد



هتهدت لبعض دعلامه الامبرياليه، ولكن المجادلات الايديولوجيه ظلت مستمره :  
 وأعيد الفيلسوف لوكاكس Lukacs إلى عضويه الحزب ، وتمكن الغرب من أن  
 يتعرف على رواياته تيودور ديرى ، وماجدا زاو ، وأفلام زولتان قابرى ،  
 وإستيفان زاو ، وجمال ، وجانسكر . وأظهرت إنتخابات شهر مارس ١٩٦٧ ،  
 وأبريل ١٩٧١ من شعبين عديدين . واحتفلوا بالعيد الاثنى لميلاد الملك سان إتيان  
 Etienne رسمياً فى شهر أغسطس ١٩٧٠ ؛ وذلك فى الوقت الذى نشرت فيه ،  
 ومن أجل السماح بالمناقشة ، نظريات الحزب من أجل المؤتمر العاشر ، والذي  
 أكد ، فى شهر نوفمبر ، لاستقرار النظام . وصدر العفو ، فى شهر سبتمبر ١٩٧١ ،  
 عن هونسيبور ميند زينتى Mindszenty ، الذى قرّر أن يقيم فى النمسا .

وفى بولندا ، أدى سقوط كروتشيتشيف إلى زيادة إضعاف الليبيرالين فى  
 صالح «الانصار» ، وذلك رغم مجمودات جومولكا للمحافظة على توازن صعب .  
 وأصبح الجنرال موكزار Moczar وزيراً للداخلية من نهاية عام ١٩٦٤ حتى  
 صيف ١٩٦٨ ، ثم دخل إلى المكتب السياسى ، وبصفته عضواً إحتياطياً ، وحصل  
 أصدقاؤه على عدد من المراكز ( فى المكتب السياسى ، وفى اللجنة المركزية ، وفى  
 بجمعات المؤسسات ) . ورأى كثير من المسئولين كهرانكيويكز Cyrankiewicz ،  
 وجيريك Gierok ) أنه من الأفضل التقرب منه ، تاركين جومولسكا فى عزلة

تامة رغم تأييد كليسكر Kliszko فى الحرب . والماريشال سبيشالسكى Spychalski  
 الذى أصبح رئيساً للدولة فى عام ١٩٦٨ وقت انسحاب أوشاب Ochab . ولما  
 كانت مجموعة جومولكا حريصة على التعاون مع إتحاد الجمهوريات السوفيتية ،  
 ومشغولة بأزمة تشيكوسلوفاكيا ، فانها تركت المجال خالياً لاهلداد الصهيونية ،  
 وللأفكار الناقدة . وقام الثلث تقريباً من الـ ٢٥٠٠٠ يهودى الذين كانوا قد بقوا  
 فى بولندا ، بالهجرة ، أما أولئك الذين كانوا يحتلون وظائف هامة ، فانهم قد

لبعدوا عنها . وتقررت عقوبات ضد المثقفين المصلحين : كورون وموتولويسكي الذين حكم عليهم بالسجن في عام ١٩٦٥ بسبب « خطاب مفتوح للحزب » ومن أجل « شيوعية ثورية » ، والفيلسوف كولاكويسكي ، الذي طرد من الحزب في عام ١٩٦٦ بسبب إعتقاده في « الماركسية المفتوحة » ، ظهروا من جديد بين رجال الجامعة المتهمين وقت مظاهرات الطلاب في وارسو، في شهر مارس ١٩٦٨ . وفي أثناء ذلك الوقت ، احتفظت الكاثوليكية بنفوذها ، وأخذت الاحتفالات « بالعيد الألفى للدولة البولندية » ، في عام ١٩٦٦ ، ورغم جهودات السلطات، خصائص دينية بنفس درجة الخصائص السياسية .

أما الأهلالي البولنديين ، في مجموعهم ، فقد احتفظوا بموقف سلبي ترجم بالامبالاة وقت انتخابات ١٩٦٥ ثم انتخابات ١٩٦٩ ، وبعدم القيام برد فعل أمام أزمة تشيكوسلوفاكيا ولكنهم كانوا مشغولين، وبدرجة متزايدة، بالصعوبات الاقتصادية ، والتي حلوا مسئوليتهم للمسؤولين ، وبخاصة جومولكا ، الذي كان قد فشل في تحقيق الآمال المعقودة عليه. وإنفجر عدم رضا الأهلالي حين غلبوا فجأة، في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ ، بالارتفاع الكبير الذي تقرر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية والمنتجات الضرورية والتي كانت قد ظلت عند مستوى يقل عن تكاليف الإنتاج ، وإن كانت تصل إلى ٧٠٪ من ميزانيات الأسر . وأعلنت الوزارة، في نفس الوقت ، عن تطبيق ، ومن أول يناير ١٩٧١ ، « حوافز اقتصادية » سوف تترجم بزيادة سرعة العمل وتخفيض الساعات الإضافية . ووقعت أحداث عنف في الموانئ المطلة على بحر البلطيق، ومراكز الانشاءات البحرية والتعدين (جداانسك، جدينيا ، وسوكين ) . ونسبته الحكومة وقوع هذه الأحداث لكبار المصائب البحرية ، وأخذت إجراءات استثنائية ، وأصدرت الأوامر للباباوات، وسمحت للبابايشيا والبوليس السياسي باستخدام أسلحتها ؛ وكان هناك على الأقل بضعة

هشرات من القتلى ، وبضعة مئات من الجرحى ؛ ولمتدت حركة الاضرابات إلى المراكز الصناعية فى الداخل .

ومن ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ، تمت حركة تعديل كبيرة فى مصالح الرجال السياسيين الذين كانوا قد انتقدوا الخط المتبع حتى ذلك الوقت . وأبعد جومولكا من المكتب السياسى ( والذى عين فيه موكزار بصفة أساسية ) ، وترك إدارة الحزب لجيريك ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه كيرانكيويكز إلى منصب ممثل رئيس الدولة ، وترك إدارة الحكومة لرجل الاقتصاد جارو زيويكز Jaroszewicz ، نائب رئيس المجلس منذ عام ١٩٥٢ ، وممثل بولندا لدى الكومميكون منذ عام ١٩٥٧ . وقرر المسئولون الجدد عدة تنقيحات فى الإدارة وفى الحزب ، وأخذوا دور المصالحة مع الكاثوليك ، ومع المثقفين ، وحاولوا أن يطمئنوا إتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والديمقراطيات الشعبية الأخرى ، وبخاصة أن يستعيدوا ثقة الجماهير ، عن طريق إعرافهم بالأخطاء التى ارتكبت ، وبمباحهم بوقوع مناقشات أكثر انفتاحاً ، وبقيامهم بزيارة المراكز الصناعية التى كانت لا تزال هائجة ، وبتنشيطهم لمجالس العمال من جديد ، وبعمالهم على زيادة الأجور والمخصصات الاسرورية للمال الأقل لإفادة ، وبالغائهم ( ونتيجة للقروض السوفيتية ) لإرضاع الاسعار ، وعمالهم على إصلاح ظروف العمل . وفى شهر ديسمبر ١٩٧١ ، دعم المؤتمر السادس للحزب موقف جيريك بإبعاده آخر المتعاونين مع جومولكا ، وعدد كبير من « الانصار » ( وأبعدوا موكزار من المكتب السياسى ) . وفى شهر مارس ١٩٧٢ ، وبعد الانتخابات التشريعية ، ترك كيرانكيويكز رئاسة مجلس الدولة لجابلونسكى

ولما كانت الحياة السياسية قد عرفت القليل من التغيرات ( فيما عدا بولندا ) وكان الاقتصاد قد أعطى مظاهر على فقدان النفس ، فإن الانتباه قد تحول بنوع خاص صوب امتداد الإصلاحات التي كانوا قد فكروا فيها ، أو جربوها في السنوات السابقة من أجل تحسين الحالة المادية ؛ لا مركزية نظام التخطيط ، وتناقص الوسائل في صالح المتطلبات الاقتصادية ، ودسقية الأسعار ، ( مع الأخذ في الاعتبار بمسائل رؤوس الأموال ، والتكلفة الحقيقية ، والطلب ) ، وحساب الأرباح من أسعار التكلفة ، وإخراج الاستثمارات من الميزانيات ، والتمويل الذاتي للمشروعات ، والمنافسة على كل المستويات الخاصة بالتصنيع والبيع ، والمطاباة الرسمية بإمكانية الربح ، وتجميع المشروعات والمؤسسات الكبرى في إتحادات تكون عادة رأسية ، ( تسمى كذلك ، بجمعات ، أو مركبات ، أو تراست أو كونزرن ) ، لها شخصيتها القانونية والمالية ، ولا تخضع إلا للوزراء المختصين ، وممارسة العمال للنسبيير الذاتي كدافع رئيسي ، والاستخدام الأكثر صلاحية لليد العاملة ، ورفع الانتاجية للعمل ، وإعطاء الأولوية للتقدم التقني ، والالتجاء إلى الوسائل الخاصة بالعقول الالكترونية ، وموافقة التجارة الخارجية ( وبخاصة مع الغرب ) للاحتياجات الضرورية للبلاد ، وتسهيلات أكثر تعطي للأنشطة الخاصة ( الحرفيون ، والتجارة الداخلية ، والسياحة ، والزراعة ) ، ودعم أكثر فاعلية للمزارع الجماعية ، الخ . .

وهذا المجموع المعتقد ، لم يكن من السهل تطبيقه جزئياً . وكانت أبعاد السياسة يمكنها أن تؤدي إلى الإبطاء في تطبيقه : تردد البيروقراطية ، ووجود رجال هناك ، وبعض السوفييت ، والتعزز من « المثل الوجودي سلافى » ، والمظاهر الرأسمالية لإقتصاديات السوق ، وصلات المصلحين بالمشقةين الليبراليين ، وفنائح رجال الإقتصاد ( إنتاجار أبيل Apeل في عام ١٩٦٥ ، وهجرة أوتاشيك Otabik

في عام ١٩٦٨) وكانت البرامج ، المتشابهة في خطوطها العريضة ، تختلف تبعاً للدول والمسؤولين فيها ، وكان تنفيذها يدفع بدراجات متفاوتة ، ويتفاوت بالتالي درجة نجاحه ، ولا يزال الوقت مبكراً جداً من أجل الحكم على النتائج الثابتة . ولقد أظهرت النتائج المعروفة أن سرعات التوسع كانت غير منتظمة : فزاد الانتاج الصناعي بسرعة أكثر في الدول الأقل تصنيفاً ( ١١ إلى ١٣ ٪ في رومانيا ) أو أعلى تفوقاً واضحاً للتجهيز الثقيل ( ١٠ ٪ في بولندا ) . وعدم انتظام كذلك من عام لآخر ، الأمر الذي جعل بعض رجال الاقتصاد الوجود سلاف والبولنديين يهتفون ، وعلى عكس السوفييت ، بوجود ذبذبات دورية في الاقتصاد الاشتراكي: مراحل توسع (١٩٥٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٥ - ١٩٦٧) وتبادل مع مراحل إنكماش (١٩٦١ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩).

ويصعب وضع الترتيب الزمني لهذه الحركة ، إذ أنه كثيراً ما يمر عدة سنوات بين المشروعات الأساسية وبين تجارب التطبيق . ففي بولندا ، لم تقبلوا مقترحات ١٩٥٦-١٩٥٨ إلا في برنامج شهر يوليو ١٩٦٥ ، ولم يتمكنوا من تقديم خطة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، إلا في شهر نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم تصح الأولوية التي إحتفظوا بها للتجهيز إلا بزيادة ضعيفة في الدخل القومي. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت الآراء التي وضعت في عام ١٩٦٠ ، لم تقرر إلا في شهر يناير ١٩٦٥ ؛ وطبق والنمط الاقتصادي الجديد ، في عام ١٩٦٧ ؛ وأصابه الشلل بسبب الخصوم ثم تخلوا عنه في عام ١٩٦٨ . وعملت جمهورية ألمانيا الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥ على فرملة تطبيق تعليمات عام ١٩٦٣ ، النظام الجديد للخطيط والادارة ، ؛ وكانت فخورة بنجاحها الصناعي ( المرتبة الثامنة في العالم ) ، ومخلصة للتقاليد الألمانية ، وإن كانت تتقاسم من قلة الأيدي العاملة ، ولذلك فإنها عملت بنوع خاص على تحسين تقنيات الصناعة والتنظيم ، في نفس الوقت الذي إستعانت فيه بالحوافز والقوى الخلاقة عند العمال ؛ ولذلك فإن إنتاجية العمل زادت فيها

بما يفوق ٦ ٪ في العام . أما المجر فإنها أخذت وقتها فيما يتعلق بالدراسات المبدئية ، ثم دخلت بحذر ولكن بتصميم ، في اقتصاد السوق الاشتراكي المحدود ، والذي تم تعريفه في عام ١٩٦٦ ، ودخل إلى الواقع مع أول يناير ١٩٦٨ . وأنقصوا نصيب الدولة في الاستثمارات من ٩٠ إلى ٢٥ ٪ . وأصبح في وسع المؤسسات الكبرى أن تبيع للخارج مباشرة . وفي دولة كانت التجارة الخارجية تعطى ٤٠ ٪ من إجمالي الدخل القومي ، كانت مشكلة الأسعار تحتل المكان الأول : فألى جانب النظام السابق ، والخاص بتثبيت الأسعار ، والذي أحفظوا به بالنسبة للمنتجات الأساسية ، حاولوا تجربة نظام وسيط ( أسعار يمكنها أن تتغير بنسبة ٢٠ ٪ في الإرتفاع أو الانخفاض ) ونظام الحرية ممتدة ( بالنسبة لاربعة أخماس الصناعة الخفيفة ) . ولقد نتج عن ذلك منافسة داخلية شديدة ، مع سهولة حركة زائدة بالنسبة للأيدى العاملة ، وأخطار بطالة ، وضرورة فرملة إرتفاع الأجور ، ولكن كذلك إرتفاع يزيد بنسبة الضعفين عما كان متوقفاً للدخل القومي لسنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . وأفادت بلغاريا من تجارب الدول الأخرى : وقدمت برنامجاً في شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، مشتملاً على ٤٠ تراساً رأسى ( ٣٥ ٪ من الإنتاج الصناعى ) بدأوا في تشغيلها ، وفي عام ١٩٦٦ تذبذوا بالتوسع في الاستقلال الذاتي لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ . وظلت رومانيا مترددة حتى شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، وهو التاريخ الذى أعلن فيه عن إنهاء مركبات صناعية في عام ١٩٦٩ ؛ وظلت الأسعار مثبتة بطرق سلطوية ؛ ورأى العمال أن روائهم قد نقصت في حالة عدم تحقيقهم للمطلوبة ، ولسكنهم لإنتاج كثير إلى الاستثمارات وإلى التقنيين الأجانب . وكانت ألبانيا هي الدولة التي شهدت أقل تحديد ، وكانت التنمية ترجع بنوع خاص إلى شد القوى الموجودة ، وإلى الحوافز الاشتراكية : حركة إلتصارات العمل ، وحركة ( ١ + ٢ ) ( يقوم حامل فى بتكوين اثنين من العمال المندوبين ) .

وكان التقدم يستند ، فى كل مكان ، إلى التنمية السكانية ( الديموجرافية )  
 ( فكانت الدول الثمانية قد وصلت إلى ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ) ، والتي كانت  
 من جانب آخر قد خففت سرعتها منذ بضعة سنوات — إلا فى ألبانيا — ونتيجة  
 لانخفاض نسبة المواليد والتي تزيد عن نسبة الوفيات . وكانت قد أفادت من  
 تحسين الصحة العامة ، ونمو التعليم ، والذي وضع خصيصاً لهذا الغرض ؛ فالامية ،  
 ولفى تم فى معظمها من ٢٠ إلى ٥٠ ٪ من الأهل ، يصعب وجودها إلا عند  
 الأشخاص المسنين فى المناطق الداخلية من الجنوب الشرقى . ولقد بدلوا بجهوداً  
 خاصاً من أجل تنظيم الرياضة وأوقات الفراغ . وأخيراً ، فإن الأحوال  
 الاقتصادية والسياسية قد استمرت فى تغيير الشكل الاجتماعى العام . ولم يبق  
 من البورجوازية القديمة إلا الشريحة السفلى التى عرفت عودة للنشاط فى الحرف  
 والتجارة الصغيرة . أما رجال الدين فإنهم حافظوا فى الغالب على أعدادهم ( إلا  
 فى ألبانيا التى تقول عن نفسها أنها أول دولة موحدة فى العالم ) ؛ بل لقد زاد  
 حتى فى بولندا . ويمارسون نفوذهم على الأهل فى ظروف أفضل من تلك  
 الموجودة فى الاتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولكن نتيجة لخصوهم للدولة ولحل  
 وسط كانت رئاستهم والذاتيسكان قد رفضت الموافقة عليه لفترة طويلة . أما  
 اليهود ، والذين كان عددهم قد قل نتيجة لأحداث الحرب من ٥.٠٠٠.٠٠٠  
 إلى ٩.٠٠.٠٠٠ ( فى بولندا من ٣.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ ) ، أصبحوا  
 يقولون عن ٢.٠٠.٠٠٠ ، ولم تعد طائفتهم موجودة سوى فى رومانيا وفى المجر ؛  
 وأصبح دورهم فى الحياة العامة ضعيفاً للغاية . وأما الفلاحون ، وفيما عدا بولندا  
 ويوجوسلافيا ، فانهم قد تعودوا على الجماعة ، التى تعطىهم ميزات تقنية فى نفس  
 الوقت الذى تتركهم فيه يحصلون على ربح من قطع الأرض الصغيرة الموجودة  
 لديهم ؛ وأصبح نصيبهم بالنسبة للأهل العاملين والانتاج القومى ، هو نصيب  
 الأقلية ، ولكن تواجد الهجرة من الريف وجهت إليهم أنظار السلطات العامة .

وظلت طبقة العمال تحتل مكان الشرف ، ولكن ظروف العمل أصبحت صعبة ، وإذا كان معظم المسؤولين قد خرجوا من هذه الطبقة ، فإن إمكانيات الصعود الاجتماعي تميل ، فيما يبدو ، إلى تحديدها . أما المشكلات الأكثر تعقيداً فقد طرحتها الإنتاجية ، والتي تنقسم إلى شرائح ، وإلى طرق مختلفة : الموظفين الذين يحارلون الاحتفاظ بسيطرتهم رغم الهجومات على البيروقراطية ، والتقنيين الذين يحلون مكاناً متزايداً في تقرير الاختيار السياسي ، والمتقنين الذين ينظر إلى تعلقهم بحرية التعبير وتعدد المعتقدات بحذر وحسب بعداء .

#### ٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعودة الأوضاع :

مع التأييد المستمر من جمانب السوفيت ، أعيد انتخاب نوفوتنى رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات في شهر نوفمبر ١٩٦٤ ، وتمكن في أول الأمر من أن يتعاشى كل تغيير سياسي ، وذلك عن طريق توجيه المناقشات ، والتي كانت صعبة ، صوب المسائل الاقتصادية . ولكن سرعان ما أصبح موقفه صعباً ، وسينحضر بريجنيف إلى براغ في شهر ديسمبر ١٩٦٧ ، رفض التدخل في صالحه . وبعد أن كان قد فكر في الإعتماد على الجيش ، تدخل في مرحلة أولى (٥ يناير ١٩٦٨) عن منصب السكرتير الأول لـ Dubcek ، الذي عرض في خطبته يوم أول فبراير فكرته عن « الديمقراطية الاشتراكية » ، وأعلن ، في ٥ مارس ، الانهاء القريب المراقبة ثم إستقال نوفوتنى بعد ذلك ، يوم ٢٢ مارس ، من رئاسة الجمهورية ، وأخذ مكانه الجنرال سفوبودا ، والذي سرعان ما سيذهب لكي يقف في خشوع أمام قبور مازاريك وبيدنيش . وحددت اللجنة المركزية ، في برنامج مفصل « الطريق التشيكوسلوفاكي إلى الاشتراكية » ( ٦ أبريل ) . وتكرنت حكومة جديدة يوم ٨ تحت رئاسة تشيرنيك Cernik ، مع هوساك ، وأوتو شبيك ، كنواب الرئيس . وفي يوم ١٨ ، صوت المجلس الوطني لأول مرة



وعن طريق الاقتراع السري، وأعطى كرئيس سمر كوفسكى Smrkovsky ١٨٨٠ صوت ضد ٦٨ ؛ وصوت بالاجماع على الثقة بوزارة تشرينك وذلك بعد يومين من المظاهرات الشعبية فى أول مايو . وقامت اللجنة المركزية بإبعاد نوفوتى منها وأوقفت عضويته فى الحزب ، بعد تدخل من هوساك ، الذى شرح دوره فى المحاكمات وموقفه الذى يتشبه فيه بالسيد المسيح . وطلب عقد المؤتمر الرابع عشر ( الاستثنائى ) للحزب يوم ٩ سبتمبر ، وهو الذى كان عليه أن يقوم بعملية إعادة تنظيم عميقة .

وفى إنتظار ذلك ، ظل الكثيرون من أعداء الإتجاه الجديد فى أماكنهم . وفضحوا سرّاً ذلك الغليان الذى كان قد أصاب جزءاً كبيراً من الأهالى والذى كان قد وصل إلى قمته فى يونيو - يوليو . ونشرت مجلة ليتيرارى ليستى مقالات عنيفة للغاية ضد المركزية السلطوية ، والكتاتورية البروراطية ، وخنق الحريات ، وتشويه الماركسية اللينينية ، والنظام السوفيتى ، وقع ثورة المجر عام ١٩٥٦ . وبعد أن تشجعت بصدور قوانين ٢٥ - ٢٦ يونيو عن إعادة الاعتبار وسرية الصحافة ، نشرت ، يوم ٢٧ ، بياناً موقع عليه من سبعين إسماً شهيراً ، أحدث ضجة : « ألقى كلمة من العمال ، والفلاحين ، والموظفين ، والعلماء ، والفنانين وللجميع » ، وقلق دوشك من النجاح الذى لقيه البيان ، وأعلن أنه يمثل تهديداً « للعملية الهادئة الوصول إلى الديمقراطية » . وعمل على تحديد نشاط الأحزاب الموجودة فى الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعى ، ونشاط السوكول التى أنشئت ، والرجال الذين كانوا يحاولون إعادة إحياء الأحزاب السابقة ، والنوادى . ولكن هذه الحركة استمرت فى الإتساع عند العمال فى المشروعات الضخمة ( شكودا Skoda ) ، والتي كانت الحكومة قد سمحت بإنشاء مجالس تسميهم ذاتى فيها .

ومنذ شهر مارس، كان الأعضاء الآخرون لحلف وارسو مشغولين بالموقف ويبدو أن إمكانية تدخل عسكري كانت قد ذكرت في شهر مايو ، ثم وقت مناورات أركان الحرب التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا وانتهت يوم ٣٠ يونيو دون أن تقوم القوات الألمانية مع ذلك بالجلاء عن البلاد . وفي ١٧ يوليو ، رفض الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن يشترك في إجتماع جماعي ، وحصل على إنذار من الخمسة (لإتحاد الجمهوريات السوفيتية، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا ، المجر ، بلغاريا ) يطلب إليه أن يصحح أخطائه وأن يتخذ الإجراءات ضد عمليات الثورة المضادة ، من جانب ألمانيا الاتحادية ، والأمبريالية الغربية . وبالإجماع ، أجابت اللجنة المركزية ، يوم ١٩ ، أن الحزب كان مسيطراً تماماً على الموقف ، وأنه كان يستند ويعتمد على جمهور الشعب . وبعد أن تقرر نتيجة المقابلة بين دروشيك وبريخنيف في سيرا ، جاء مؤتمر الستة في برايتسلافا ( ٣ أغسطس ) غير واضح وضوح كاف لإعطاء إنطباع إيجابي عام ، وحدث في نفس الوقت مع الجلاء النام عن الأراضى . ولكن حفاوة براغ بتيتو وشاوشيسكو ظهرت على أنها إثارة ، وسرعان ما عادت الهجاء في صحف الكتلة ، كتمهيد لتدخل ٦٠.٠٠٠ جندي في ليلة ٢٠ - ٢١ أغسطس ، وإلقاء القبض على مجلس رئاسة الحزب الشيوعي ، الذي كان مشغولاً بدراسة الموقف السياسي من أجل عقد إجتماع المؤتمر . واستمرت ردود الفعل لمدة تقرب من أسبوع ، واستندت إلى الإدارات العامة ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، ولكنها لم تأخذ شكل مقاومة منظمة ؛ وكانت لها تأثيرات عميقة على الرأي العام العالمي ، وإن كانت قد تركت الحكومات في حالة لامبالاة . ومن جانبهم ، لم ينجح المحتلون في أن يشككوا ، ورغم بعض عمليات الإغتيال إليهم ، بمجموعة حكم بديلة: ولإجتماع المؤتمر الرابع عشر الإثنى عشر سراً ، منذ يوم ٢٢ ، في أحد مصانع العاصمة ،

وأكد ثقته بالإدارة العليا . فالتجسوا بعد ذلك إلى المفاوضات ، التي استمرت في موسكو مع الرئيس سفوبودا وكذلك مع دوشيك ومعاونيه الذين أخرجوا من السجن ، وهي المفاوضات التي إنتهت باتفاقيات ٢٦ أغسطس : السحب المتزايد للقوات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، في نظير إعادة الأوضاع العادية ، ، أي العودة من جديد للحالة التي كانت موجودة في بداية عام ١٩٦٨ .

وهذه العملية تمت على مراحل ، حتى لا تصطدم بشدة بالرأي العام . وبقي معظم المسئولين في أول الامر في مناصبهم ( وأصبح هوساك ، في أول فرصة ، السكرتير الأول للحزب السلوفاكي ، وعضواً لمجلس رئاسة اللجنة المركزية ، التي امتسعت من ١١ إلى ٢١ عضواً ) ؛ ولكنهم زادوا من الاتصالات مع زملائهم السوفيت الذين أصبحوا يضغطون كل يوم أكثر ، وتنبأت معاهدة ١٦ أكتوبر بانتهاء عهد المدبرين من القوات السوفيتية ومن أجل ضمان أمن البلاد والمجموعة الاشتراكية أمام المجموعات المتزايدة للانتقام من جانب القوات الامبريالية لالمانيا الغربية . . وتمكنوا من تحقيق بعض مشروعات تعود في تاريخها إلى الشهور السابقة : مثل القانون الدستوري في ٢٨ أكتوبر بشأن العملية الانتعادية ، والذي وضع مساواة كاملة بين التشيك والسلوفاك والمؤسسات المتوازنة تماماً . ولكنهم قاموا بعملية تطهير شديدة في الجيش ، والإدارة ، والجامعة ، والثقافة ، والاعلام ، والنقابات ؛ وتخلوا عن انشاء لجان المشروعات ، وعلى أساس أنها ديماجوجية ، وأصبح موقف دوشيك أكثر وأكثر غير مستقر ، ومهدداً في نفس الوقت بعودة ظهور « المحافظين » ، والذين كانوا من أنصار التدخل السوفيتي ( لاندرا ، بيلاك ، كلدير ، وستروجال ) وحتى المتعاونين السابقين النشطين من أعوان زوفوتسني ، وبتشكيل مجموعة من « الواقعيين » ؛ وفي التي ترأسها هوساك بتأييد من المعتدلين

من أعضاء التمثيل مثل سفوبودا وتشرنيك. وتناولت المظاهرات المعادية للسوفييت، بمناسبة العيد الخمسينى للاستقلال (٢٨ أكتوبر) ، وللاحتفال بالذكرى الشورية البلشيفية (٧ نوفمبر) ولانتحار وجنازة الطالب جان بالاش (١٦ - ٢٥ يناير ١٩٦٩) ، ولانتصار فريق الهوكى الوطنى على فريق لاتحاد الجمهوريات السوفيتية فى ستوكهولم ، وحسبوا هذه الذكرى الاخيرة، عند نهاية شهر مارس، بمظاهرات عنيفة (تحطيم مكتب شركة ايزوفلوت) والذى تلاه، تلقائياً أو غير تلقائى، تدخل سوفيى قوى. وفى ١٧ أبريل، انتخب المؤتمر العام هوساك سكرتيراً أول للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى مكان دوبشيك (انتخب فى ٢٨ رئيساً للمجلس الفيدرالى بـ ١٨٤ صوت ضد ٦١) ؛ وأعيد مجلس رئاسة اللجنة المركزية إلى ١١ عضواً مع إبعاد الليبيرالين الواضحين ، مثل سمر كوفسكى ، منه .

ومنذ ذلك الوقت أخذت عملية إعادة الاوضاع سرعة كبيرة : الغاء بعض الصحف، وسحل لاتحاد طلبة بوهيميا ومورافيا ، وطرد بعض المناضلين، وتقليل الاتصالات مع الغرب ، وعودة الى النظام المركزى فى الادارة . وتمكن الحزب من تطهير ٢٠٪ من أعضائه ، دون عد أولئك الذين لم يعيدوا لهم بطاقتهم الخاصة بالحزب . وابتداء من شهر يوليو ، أخذ المعلقون الرسميون فى تبرير تدخل تام ١٩٦٨ ، الذى حدث « لمساعدتنا والدفاع عن الاشتراكية ، وعن الحرية » . أما الاضطرابات التى مثلت ، فى براغ ، وفى برنو ، الذكرى السنوية لهذا التدخل ، والتى قمت بواسطة القوات التشيكوسلوفاكية ، فإنها استخدمت من أجل اصدار إجراءات استثنائية . وفى وقت المؤتمر العام فى شهر سبتمبر، قاموا بإخراج دوبشيك ، والذى كان الاجتماع العام فى شهر أبريل قد أثنى على ميزاته ، من مجلس الرئاسة ومن البرلمان ، بعد أن كان قد رفض القيام بعملية النقد الذاتى الكاملة ؛ والتي كانت قد طلبت منه ( وسيمين فى شهر ديسمبر سفيراً فى

أنقرة). وفي نفس الوقت، أقاموا تسع وزراء، وثلاث وزراء دولة، وبمقتضى الاجتماع العام في شهر يناير ١٩٧٠، اضطر تشيريك إلى ترك رئاسة المجلس لستروجال Strougal والذي كان حتى ذلك الوقت مساعداً لهوساك في سكرتارية اللجنة المركزية. وقاموا أخيراً بإيقاف دوربيك (في مارس)، ثم، بعد عودته من أنقرة، فصلوه من الحزب وقت انعقاد الاجتماع العام في شهر يونيو، ورغم أن هوساك كان، ظاهرياً، سيدا الموقف، (مررت الذكرى السنوية للثانية للتدخل في هدم) فيبدو أنه كان يخشى من أن تمخطأه المناهض التي كانت تطالب بعودة للنظام الذي كان موجوداً قبل شهر يناير ١٩٦٨، وبمحاكمة المسؤولين عن الفوضى، و«الانتهازيين لليمينيين»، وذلك في الوقت الذي كان قد وعد فيه بالأ تكون هناك محاكمات سياسية. ولذلك فإنه أخذ في إصدار نداءات عن أجل المصالحة، والتعاون القائم على حسن النية. وكان جتبي في حاجة إلى تأييد لإنجاح الجمهوريات السوفيتية أكثر من أي وقت آخر: وتم في يوم ٦ مايو التوقيع على المعاهدة السوفيتية - التشيكوسلوفاكية الخاصة بالتحالف الدفاعي (صالحة ضد كل دول العالم)، وبمحاكمة المكاسب الاشتراكية، وبتنمية التكامل الاقتصادي - تلك المعاهدة التي أقامها، كما قال جروميكو، يوم ٢٧ مايو، نوعاً جديداً من العلاقات بين الدول الاشتراكية. وفي شهر ديسمبر، وافقت اللجنة المركزية، بتاريخ لاحق A. posteriori على التدخل العسكري، في شهر أغسطس ١٩٦٨.

وظلت مشكلة، لا تقل دقة، في طرح نفسها: فكيف يمكن إصلاح اقتصاد تأمر بالهزات السياسية، وتأتي الإصلاحات المتعارضة، والتي كانت تترك بمجرد البدء فيها؟ ففي عام ١٩٦٩ كان الانتاج الصناعي لم يزد إلا بنسبة ٥٪، وإنتاجية العمل بنسبة ٥٤٪، وذلك في الوقت الذي كانت التنبؤات فيه هي ٧٪ و ٨٪. وفي أثناء عامين، كانت الإجموع الحقيقية قد زادت بنسبة ١٢٪. وكان

طلب المستهلكين لا يمكن إرضاءه بالمنتجات غير الكافية في كميتها وفي نوعيتها، وكان للتضخم مهدداً، والميزان التجاري في عجز. وعادوا إلى اتخاذ الاجراءات ابتداء من شهر يناير ١٩٧٠ ضد سوء النية، وعدم الاستقرار، والتسيب بين العمال، حتى يعيدوا الصلابة والنظام. ولما كانوا قد حكموا على الاصلاحات التي كان أوتا شيك قد قدمها، فانهم عادوا إلى التخطيط الجامد والمركزي. ورغم ركود الزراعة، ظهر نوع من الاصلاح في عام ١٩٧٠، وتؤكد في عام ١٩٧١، وهي تلك السنة التي زاد فيها الانتاج الصناعى بنسبة ٧٪ وإنتاجية العمل بنسبة ٦٪. وكان المسئولون يعتقدون الامل على التقدم الاقتصادى وبخاصة أنه بدأ لهم على أنه ضرورى من أجل الحصول على انضمام الجماهير الشعبية اليهم، ومن أجل خلق مناخ موات لعقد المؤتمر الرابع عشر للحزب (مايو ١٩٧١). واتخذ تميز هذا المؤتمر بنوع خاص بتصريحات هوساك الذى فضح «منحرفى»، عام ١٩٦٨ بعدة أكثر مما فعله نوفوتنى، وأعلن عن عمليات تطهير جديدة، وقدم الخطة الخمسية. وفى شهر مارس، كانت هناك أول قضية سياسية، وهي قضية الجنرال برشليك Prchlik. ووقعت محاكمات أخرى أثناء صيف ١٩٧١، ثم أثناء صيف ١٩٧٢، والى تم خلالها الحكم على كل من الصحفي شاباتا Sabata، وهوبل Huebl مدير المدرسة العليا للحزب، بستة سنوات ونصف سنة من السجن. وفى شهر أكتوبر ١٩٧٢، كرر بيلاك فى تقريره الى اللجنة المركزية عن المسئوليات الايديولوجية للحزب، نصائح اتباع الهدنة واليقظة؛ هذا علاوة على أنه، منذ عام ١٩٦٩، لم يصدر أى عمل أدبى له قيمته فى تشيكرسلافاكيا. وفى أثناء ذلك الوقت، بدأ أن هدوء نسبياً قد ساد، وكان بلا شك على علاقة بنصائح المسئولين السوفيت، وباختيارات للسياسة الدولية (المحادثات مع الولايات المتحدة، ومع ألمانيا الاتحادية).

# البَابُ السَّابِعُ

الْيَابَانُ





## مقدمه الباب الرابع<sup>(١)</sup>

إن الشقاق بين اليابان في عام ١٩٧٠ واليابان في عام ١٩٤٥ على درجة من الكبير حتى أنه لا يمكن ، من النظرة الأولى ، تحليله بشكل مقنع . ولم يعد هناك لإنسان يحمل أن اليابان تحتل المركز الثالث في العالم ، بمجموع إنتاجها القومي ، وأنها كانت ، في عام ١٩٤٥ ، شبه مدمرة ؛ فكانت مدنها قد دمرت بنسبة ٨٠٪ ؛ وكان إنتاجها من الصلب ، والذي زاد في عام ١٩٧٠ عن ٩٠ مليون طن ، يصل حينئذ إلى ٥٠٠.٠٠٠ طن ، وهو لإنتاج إسبانيا في ذلك الوقت ، وإن كان عدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان اليابان . وأصبح لليابان في عام ١٩٧٠ مؤسسات برلمانية حرة ، أما اليابان ١٩٤٥ فإنها كانت تضع نظاماً عسكرياً بعد نظام عسكري آخر . وعالمياً أن نعترف بأن دراسة اليابان في سنوات ما بعد الحرب تحتاج أولاً إلى البحث عن أسباب هذا النموض الخارق للعادة . ويريد عن ذلك أهمية أن نعرف كيف أن المعطيات التاريخية لليابان ، وهي مختلفة تماماً عن معطيات المجتمعات الأوروبية ، قد تمكنت من أن تتجاوب مع تأثيرات مجتمع الاستهلاك ، وهو المجتمع المشترك لكل الدول الصناعية المعاصرة .

وكانت هذه الدولة هي واحدة من بين أربع أو خمسة أكبر دول عظمى في بداية الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٣٨ ، كان لإنتاجها من الصلب ، وهو الخامس في العالم ، يزيد قليلاً عن إنتاج فرنسا ؛ وكان أسطولها التجاري هو الثالث في العالم . وتمكنت القوات المسلحة اليابانية من أن تحتل جزءاً من آسيا وتقاوم لمدة أربع سنوات أمام الولايات المتحدة ، وأمام الكومنولث

(١) كتب هذا الباب جاك مونيل Jacques Muel

وأمام الصين : فلم يكن هذا يدل على أنها دولة متخلفة . وكانت الصدمة النفسية أكثر قوة حين علمت اليابان ، وبغداد أن كانت قد حاولت إقامة منطقة إزدهار مشتركة في آسيا الكبرى الشرقية ، ومن الامبراطور نفسه ، يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٥ ، أنها قد فقدت الحرب . وساد عندئذ شعور هام بالضياع ، وخوف وفزع على المستقبل ومنه ، أى من الاجتلال ، الامر الذى لم تكن اليابان قد عرفتة فى تاريخها ، وبواسطة جنود أجانب ، وكانوا يخشون كل شئ من جانبهم .

# الفصل الخامس عشر

## اليابان تحت الاحتلال

( ١٩٤٥ - ١٩٥١ )

إنها تجربة ضخمة ولم يسبق لها مثيل من تجارب علم الاجتماع التطوعي . وقامت هذه التجربة نتيجة لوجود مجموعة من الأحداث والمعلومات من جانب كل من الأمريكيين ، ومن اليابانيين ، وسنشرح في هذا الفصل لكي نشرح طبيعة الاحتلال الأمريكي لليابان ، وعمله على اصلاح السلطة ، وكذلك على إصلاح الاقتصاد .

### ١ - الاحتلال الأمريكي :

من الجانب الأمريكي ، كان المناخ السياسي لا يزال متأثراً بقانون «نيو ديل» ، وبالاعتقاد في أن النظم الأمريكية هي أحسن النظم الموجودة . ونتج عن ذلك أنهم نظروا إلى الاحتلال على أنه مشروع لإعادة التعليم الأخلاقي والسياسي لشعب بأكمله ، وكان تحد ذلك التوجيهات الأساسية J. G. S. 1380/15 ، الصادرة من مساعد رئيس أركان الحرب ، في ٣ نوفمبر ١٩٤٥ . وكانوا قد أعدوا الجيش الأمريكي لهذه المسؤولية بطريقة منهجية . فمن ناحية ، ومن أجل معرفة اليابان بطريقة أفضل ، كانت الحكومة قد طلبت إلى روث بنديكت Ruth Benedict للقيام بدراسة ، عرفت باسم «الكريزانيوم والسيوف» . وقاموا ، تبعاً لنتائجها ، بتكوين العسكريين بسرعة في بعض المراكز في شارلوتزفيل ، ومونتيري . ورغم كل الجهود ، وبخاصة مجهودات جامعة هارفارد ، فإن العقبة اللغوية ظلت صعبة ، ومرة أخرى ما طرحت المشكلة الاستعمارية

المعروفة ، والخاصة بالترجمين ، نفسها بشكل مستمر . ونظراً للظروف الموجودة ، لم يكن في وسع أحد أن يفعل ما هو أفضل من ذلك . ولكن تسليم اليابان جاء قبل الوقت الذي تنبئوا به . وكانت ميعة ثانية للأمريكيين أن يأخذوا قرارات أساسية بسرعة كبيرة ، قبل ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ، أى قبل التوقيع على وثيقة التسليم . فأخذوا أربعة قرارات ذات أهمية قصوى . الأول هو أن يصعدوا من الإحتلال أمراً أمريكياً محتملاً . فعينوا ، يوم ١٤ أغسطس ، الجنرال ماك آرثر Mc Arthur قائداً أعلى لدول الحلفاء ( S. G. A. P. ) (١٢) . وهذا الإختصار بالحروف إستخدم عملياً للدلالة على ماك آرثر نفسه ، وكذلك على إدارته . وكان من المعروف أن ماك آرثر وحده كانت له سلطة القرار . وبالتالي ، فإن مشاركة الحلفاء ستكون رمزية ، فلم تكن هناك مناطق لإحتلال منفصلة ، ولا مشكلات مشابهة لمشكلة برلين ، ولم تقسم اليابان إلى قسمين . أما القرار الثانى فكان يتعلق بعلاقات القيادة العليا لدول الحلفاء بالحكومة الأمريكية : فلم تكن ماك آرثر يخضع إلا لهيئة أركان الحرب ولرئيس الولايات المتحدة . وبموضوع خاص ، لم يكن في وسع أى مدنى ، من الحلفاء أو أمريكى ، أن يحضر إلى اليابان دون تصريح منه . والقرار الثالث كان يهدف علاقات القيادة العليا بالسلطات اليابانية : فبينما كان تدريب الخبراء العسكريين في شارلوتفيل مثلاً يفترض ضمناً لإنشاء حكومة عسكرية مباشرة ، إختاروا بالفعل إستخدام هؤلاء الخبراء من أجل مراقبة الإدارة اليابانية ، وتقديم النصح لها . وإذى إختيار نظام الحكم غير المباشر ، إلى عدم تعطيل السلطة بالفعل فى اليابان ، وإلى قبول التغييرات التى حدثت فى المؤسسات بشكل أفضل . أما القرار الأخير فكان

يشعق بالبدا باحتلال يعمم على كل أنحاء الأقاليم ، لكي يظهر تماماً القبضة الأمريكية ، ثم القيام بعملية سحب الجيش إلى المدن الكبرى ، منذ شهر نوفمبر ١٩٤٥ . ولقد دهش الرأي العام الياباني فقط من أن الجيش الأمريكي ، ما دام منتصراً ، لم يجمع ذلك السلوك الذي كان الجيش الياباني سيسلكه في مثل هذه الحالة ، وأنه لم يقيم بأي أعمال عنف . ومع ذلك ، فإن هذه الدهشة ، لم تكن مصحوبة بأي شعور بالإعتراف بالجميل . والحاس الذي ظهر في ذلك الوقت من أجل الأشياء ( والرجال ) الأمريكيين يمكن شرحه فقط بأنه نتيجة لأن الأمريكيين كانوا منتصرين ، وكانت لهم بالتالي وضعية إجتماعية أعلى وأكثر هيبة . ويمكن لهذه الأمور أن تبدو غريبة بالنسبة لأحد الغربيين ؛ وسياسة القوة تسبب في اليابان في الرغبة في التنافس ، حين تكون هذه القوة طائفة بالفعل . وكانت الأحداث التي وقعت قبل مييجي Meiji مثلاً آخر . والسياسة الأمريكية ، دون أن تتعاضد المضار التي يتضمنها أمر إحتلال عسكري ، عملت على تقليل حدتها إلى درجة بعيدة .

ومن جانب اليابان ، عمل عدد من المعطيات على تسهيل سير هذه التجربة الخاصة بإعادة الصياغة السياسية . فبالنسبة لعدد كبير ، كانت هذه التغيرات في المؤسسات ، والتي قامت بها القيادة العليا ، هي تلك التي كانوا يطالبون بها منذ وقت بعيد . وربطوا بينها ، بعد تحليلها ، وبين سياسة سنوات ١٩٣٥ . وبعد ذلك ، فعلمنا أن نتذكر جيداً أنه هناك تشابه في المظاهر الثقافية عند الشعب الياباني ؛ والنفع الجماعي يمثل موقفاً منتشراً هناك بنوع خاص . ولقد قبلوا الإلتصار الأمريكي على أنه حدث ، ومع نتاجه المنطقية ، الإحتلال ، وتخطيط المؤسسات ، والتبرؤ من الرجال الذين فشلوا .

ومن الممكن أن نخرج بين مراحل هذه هيئة داخل الترتيب الزمني للإحتلال .

فتركت أشهر سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفبر ١٩٤٥ ، للأعباء العسكرية السريعة : نزع السلاح ، وإعادة القوات اليابانية إلى بلادها ، وتسريحها . وبعد تصفية المؤسسات العسكرية ، جاءت عملية تصفية المؤسسات السلطوية : ففي شهر ديسمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٦ قاموا بإلغاء القوانين واللوائح التي تحد من حرية التعبير والإجتماع ، وبدأوا في أول عملية للتطهير تهدف لتنظيف السكان لمجموعة جديدة تحكم من المنحبة . وكانت فترة الإصلاحات السياسية الكبيرة أكثر طولا من ذلك بكثير : فن فبراير ١٩٤٦ حتى نوفبر ١٩٤٧ ، صدر الدستور الجديد ، وطبقوا قانون الإصلاح الزراعي ، وقاموا بعملية تفتيت القوة المالية . ومن نوفبر ١٩٤٧ حتى يونيو ١٩٥٠ ، ومع حوادث كوريا ، تغير موقع مراكز الاهتمام ، فانشغلت القيادة العليا بدرجة أكبر بعملية إعادة تصحيح إقتصاد اليابان عن إهتمامها بإصلاح الحياة السياسية والإدارية ، إذ أنهم إعتقدوا أن استمرار اليأس يمثل عقبة في سبيل تطبيق الديمقراطية ؛ وأخذت الحكومة اليابانية ، من جانب آخر ، وبدرجة متزايدة ، الدوافع ، بينما مال دور القيادة العليا إلى الخفوت . ومنذ شهر مارس ١٩٤٧ ، كان ماك آرثر قد أعلن عن فكرة أن الوقت قد حان لإنهاء الإحتلال . ومنذ شهر يونيو ١٩٥٠ حتى نهاية شهر أبريل ١٩٥٢ إنمضى دور القيادة العليا بشكل سريع ؛ وتسببت حرب كوريا ، بمطاميرها الناتجة عنها ، في إزدهار الصناعة اليابانية ؛ وفي ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، وبهمة فوستر دالاس Foster Dullas ، تم عقد معاهدة صلح بين اليابان وبين معظم خصومها السابقين ، والتوقيع عليها في سان فرانسيسكو ، ولانتهى الإحتلال يوم ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذي بدأ فيه تطبيق للمعاهدة .

ويمكننا أن نعتبر أن عمل القيادة العليا للدول المتحالفة كان ثلاثياً : إصلاح

السلطة، وإصلاح الإقتصاد، وإصلاح النفوس، وكل ذلك من أجل جعل العودة إلى الحرب أمراً مستحيلاً .

## ٢ - إصلاح السلطة :

لقد بدأوا ، من أجل إصلاح السلطة ، بالتخلص من المسؤولين السابقين . وأنشؤوا محكمة عسكرية دولية . وكانت المجموعة أ من مجرمي الحرب تتكون من أولئك الذين لُتموا بجرائم ضد السلام : وشفقواست جنرالات وأحد المدنيين ؛ وحكموا على ١٦ شخص بالسجن المؤبد . أما المجموعة ب فكانت تتكون من حوالي عشرين ضابطاً عظيماً مسؤولين عن أعمال فظيعة جماعية . والمجموعة - تتكون من رجال القوات أو صغار الضباط المسؤولين بطريق مباشر عن ارتكاب الفظائع . وكان التأثير الأمثل والأخلاقي الذي رغبت القيادة العليا في إعطائه بهذه الطريقة للمعركة غير موجود . أولاً لأن الأهل كانوا تقريباً مسرورين من رؤية أخذ بعض رؤسائهم إلى المحاكمة ، ما داموا هؤلاء الرؤساء كانوا مسؤولين عن الجريمة . وبعد ذلك ، لأن المحاكمات قد استمرت لفترة طويلة ، ولم تنتهِ الأمر بسيادة المال منها : فاستمرت محكمة المجموعة أ من شهر مايو ١٩٤٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٤٨ . وإخيراً فإن القيادة العليا قررت القيام بعملية تطهير كانت تهدف حرمان المسؤولين في النظام القديم من كل وظيفة عامة . وكانت كلمات : « وظائف عامة » ، و « مسؤولين » ، قد استخدمت بشكل واسع . فالوظائف العامة لا تعني مجرد الوظائف السياسية الانتخابية ومراكز الموظفين المعيّنين ، وإن كان كذلك وظائف التدريس في المنشآت العامة والخاصة وكذلك العمل في الصحافة ، المكتوبة والمنطوقة ؛ أما المسؤولين فكانت تعني الضباط ، وكل الأطر الإستعمارية ، وكل أولئك الذين كانوا قد ساعدوا أو همضوا برامج التوسيعين ؛ و ٢٢٠.٠٠٠ شخصي تم إخراجهم في هذه العملية ،

منهم ١٨٠٠٠ من العسكريين . ولم يصدروا قراراً بالعفو الجماعى ، إلا قرب عقد معاهدة الصلح ، فى عام ١٩٥١ . وعلى أى حال ، فقد كانت فى ذلك فرصة لتجديد الأشخاص الحاكمين ، الأمر الذى يسمح بالتجديد السياسى والإدارى ، وإن كان من الضرورى عدم التحويل فى عملية التجديد هذه : فتائل الطبقات الحاكمة كبير للغاية وبخاصة فيما يتعلق بمصالح المالكين .

وكان التجديد السياسى الكبير يتمثل فى إصدار دستور جديد فى عام ١٩٤٦ . وقامت القيادة العليا للدول المتحالفة بكتابته ، ثم قامت الحكومة اليابانية ، مرغبة بتطبيقه . ولكن علينا أن نلاحظ جيداً أنه قد سبقت ذلك مشاورات مع شخصيات يابانية . وعندئذ لم يتعرض الأمر ليكون أبداً لهذه المؤسسات الناجمة عنه ، والى إعتبروها على أنها أحسن ما يوجد فى العالم . ومن حقنا أن نتساءل عما إذا كان النظام الأمريكى ، الناجع عن النظريات السياسية اللويز فى القرن الثامن عشر ، كان يتفق مع بلاد تسير على نظام مركزى منذ عصور طويلة مثل اليابان ؛ وحق إذا لم تسكن هذه المنظمات والمؤسسات الأمريكية قديمة بنوع خاص . وعلى أى حال ، فإن هذه المؤسسات لا تمنع بطريقة راديكالية ، ومثلها فى ذلك مثل القديمة ، الرأى العام من أن يعبر عن نفسه ، وحق وأن سكان إلى حد كبير فى صالح الأعيان فى الأقاليم ، وأصحاب وجهات النظر الضيقة ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

ويتميز النص الدستورى والقوانين التى تحدده بثلاث خصائص : تفوق السلطات المنتخبة ، ووجود سلطة قضائية ، والتنازل عن حق الحرب وتنظيم القوات المسلحة . وكان تفوق السلطات المنتخبة هو الأمر الذى يقاب أكثر من غيره بذيان الدولة اليابانية ، الذى يعتمد على انتقال السلطة بطريق تنازلى من الإمبراطور . وكانت النتيجة الأولى هي أن الإمبراطور أصبح لا يملك ، ولا



يحكم ؛ بل أصبح رمزاً للامة . والنتيجة الثانية هي أن السلطة الفعلية قد عادت إلى المجلسين المنتخبين بطريقة الانتخابات العامة بواسطة الذكور والإناث ، وبخاصة مجلس النواب . والبرلمان هو الذى يفتخب رئيس المجلس ( المادة ٦٧ ) وعلى هذا الأخير أن ينسحب مع كل وزرائه أمام قرار عدم الثقة ( المادة ٦٩ ) . والنتيجة الثالثة هي تفوق سلطات المنتخبين المحليين على الإدارة المركزية ، ويطرحون بذلك ويوضح مبدأ الاستقلال الذاتى للجموعات الإقليمية ( المادة ٩٣ ) والى يحددها قانون ١٧ أبريل ١٩٤٧ ) . والمحافظون ، والعمد والمجالس التى تعاونهم منتخبون بالانتخاب العام . ومن جانب آخر ، فإن قانون ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ كان قد نص على لا مركزية ادارات الشرطة ، وربما الوصول فيما بعد إلى سحب انتخاب بعض الموظفين الذين يكلفون بالمحافظة على الأمن العام . وعلى أى حال ، فإن الشرطة أصبحت تابعة للسلطات المحلية وحدها ؛ ولا يمكننا أن نؤكد بأى شكل من الأشكال أن المثل الأمريكى كان مشجعاً فى هذا الشأن . أما فيما يتعلق باسلطة القضائية ، فإنه محدد فى المادة ٧٦ أن هذه السلطة ترجع إلى المحكمة العليا ، وإلى المحاكم الأدنى . ولا يمكن للحكومة أن تتدخل فى ذلك ؛ وللمحكمة العليا سلطة إصدار اللوائح ( المادة ٧٧ ) . والتأثير الأمريكى واضح للغاية ، ولستكن التمايلد مختلفة عن بعضها كل الاختلاف ، ودرجة أنه لا يمكننا أن نتحدث فى اليابان عن « حكومة قضاة » . وأخيراً ، فهناك الاستعداد الأكثر طرافة ، والوحيد من نوعه فى العالم ، وهو النص الشهير للمادة التاسعة ، والذى تنازل فيها الدولة اليابانية عن حق أساسى من حقوق السيادة ، حق الحرب ، وحق الاحتفاظ بجيش .

### ٣ — الإصلاح الاقتصادى :-

كان اصلاح الاقتصاد هو المسؤولية الثانية الهامة : فالصراع ضد النظام

السياسى المركزى يتمشى مع انهاء التركيز الإقتصادى ؛ وكان نظام الحكم الامبراطورى قد اعتبر مسئولاً عن السياسية العدوانية لليابان . وعلى أى حال، فإن القيادة العليا ستحاول أن توازن قوة الشركاء الإقتصاديين من طريق التقسيم الزراعى ، واللامركزية للصناعية وعن طريق بعث نقابات العمال . وكان الاصلاح الزراعى هو التجاوح الاكثر وضوحاً للقيادة العليا، وربما عاد ذلك إلى أن الإقتصاد اليابانى لم يكن فى غالبية زراعى ، ولكن صناعى . وقبل الحرب ؛ كان ثلث الفلاحين يمتلكون من الارض ما يكتفى قوتهم ، ولذلك فإن ثلثى أهالى الريف كانوا يعتمدون ، سواء من وجهة للنظر الاقتصادية أو من وجهة للنظر السياسية، على ملاك الاراضى ، دون أن يكون هناك ، مع ذلك ، مزارع شاسعة . وأدى صدور قانون شهر اكتوبر ١٩٤٦ الى أن أصبح ثلاثة أرباع الفلاحين من الملاك . أما التعويض المنصوص عليه من أجل شراء الارض المنزوعة الملكية فكان من السهل دفع الفلاحين له نتيجة للتضخم ، وللسوق السوداء . وعلى طريقة قانون شيرمان وقانون أكتون ، رغبت القيادة العليا كذلك فى الصراع ضد التركيزات الصناعية الضخمة ، ميتسوى Mitsui ، وميتسوبيشى Mitsubishi وغيرها . وجاء مشروع F. E. C.—230 (١) قرب نهاية ١٩٤٧ ، لكى ينص على حل ١٢٠٠ شركة . وسرعان ما قامت القيادة العليا بالتراجع ، وربما لأن الاوساط الاقتصادية الأمريكية خشيت من أن يطبق هذا القانون عليها فى يوم من الايام ، بعد تجربته فى اليابان ، بواسطة المتحمسين المتأخرين لقانون نيوديل . ومرت عدد الشركات التى ستحل من ١٢٠٠ الى ٣٢٥ ، ومنها الى ٣٠ ، ثم الى ١٩ ، وأخيراً الى ٩ . ١١ ولكن الكثير من المجموعات الهامة انقسمت ، وتنج مثلاً عن ميتسوى وميتسوبيشى ما يقرب من ٢٤٠ شركة منفصلة عن بعضها

قانوناً . وحدود هذا العمل الخاص بانتهاء وضعية الكارتيل يتمثل بطبيعة الحال في أن المظهر القانوني ، أى الخارجى للسلطة الاقتصادية ، هو وحده الذى يؤخذ بعين الاعتبار . وأخيراً ، فإن القيادة العليا حاولت أن تساعد على إعادة تشكيل حركة عمالية . وجاء قانون ١٩٤٥ بشأن نقابات العمال يشبه الى حد كبير قانون واجنر عام ١٩٣٥ ، فيما يتعلق بالإتفاقات الجماعية ، وحقوق الاضراب ، وإجراءات الوساطة فيه . وفى عام ١٩٤٩ ، كان ٧ مليون عامل ، من بين ١٥ مليون ، قد أصبحوا نقابيين ؛ وإرتفعت نسبة الاشتراك فى النقابات عنها فى الولايات المتحدة (٣٥٪) واقتربت من النسبة الموجودة فى بريطانيا العظمى (٤٥٪) . وقام مناضلو الحزب الشيوعى اليابانى ، الآتين من الصين ، أو الخارجين من السجون اليابانية ، بدعمهم بدور لا يهمل ، وفى تنافس مع الاشتراكيين ، وسرعان ما أخذت الحركة أبعاداً كبيرة حتى أنها أفلتت من سيطرة القيادة العليا ، إذ أن الارضية السياسية كانت تختلف تماماً عن تلك الموجودة فى الولايات المتحدة . وأراد الاحتمال أن يتوج أعماله باصلاح نظام التعليم وبدأوا بمنح تعليم التريية الوطنية ، أى بنوع خاص تعليمات لائحة ١٨٩٠ من التعليم ، والمبادئ الرئيسية للبناء السياسى لليابان ، وكذلك تعليم التاريخ ورياضة المقاتلة مثل لعبة السيف ( بسيف حقيقى هناك ) . وكان لهذه الموانع أسباباً قوية ، تتعلق بالمجتمع اليابانى نفسه . فتعليم التاريخ لم يكن يهدف مجرد اعطاء الشعور بالوحدة الوطنية فقط للأطفال . بل كانوا يعلمون فيه ، وكأنها حقيقة عليية ، الحرافات المتعلقة بالشمس ، الأمر الذى كان يؤدى الى عنصرية مفرجة : فالجنس اليابانى ليس متفوقاً ، بل إنه مقدس . وحتى اليوم فإن كل ما يدرس من أجل الكرامة الوطنية هو تأثير العنصرية . أما فيما يتعلق بنواى رياضة المقاتلة ، فإنهم فى الحقيقة ، وفى الغالبية ، عبارة عن مجموعات هجوم منظمة فى طوائف ، ضد جركات اليسار أو القبيح اليمين . وربما

لا يكون من الداعى هنا أن نذكر ، وكجزء لإيجازي من الإصلاحات ، ما كتبه  
السيد جورج سانسوم Sir Georges Sansom مؤرخ اليابان ، يوم ٢٨ يناير  
١٩٤٦ ، في يومياته الخاصة : « لقد قمت بمحادثة مع الجنرال دايك Dyke الذى  
يرأس إدارة الاستعلامات المدنية والتعليم ، ومع هارولد هندرسون  
Harold Henderson ، مساعده . ولا شك فى أن نياتهما حسنة ، ولكنى  
شخصيت الى حد ما من تفاؤلها السعيد . ولا أعتقد أنهم يفهمون الى اى عمق تتأصل  
والى اى مدى من القوة ترجع التقاليد الثقافية اليابانية . . . . إن الجنرال دايك  
رجل نشيط وفعال ، ولكن لا يمكننى أن أعتقد أن حياته السابقة قد أهلتة لمثل  
هذا المنصب الحالى . مدير اعلانات لكوولجيت . بالموليف . . . . وسنة أمضاهما  
فى الطواف حول العالم فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . إن هذا لا يبدو على أنه أحسن  
موهل يمكن لمثل هذه المستوية الصعبة . . . . والواقع أن التعليم فى الولايات  
المتحدة اليوم ليس بمثل هذه النوعية التى يمكننا أن يحتفظ بها فى المشاعر التى  
تعطها كمثل جيد يحتذى به فى البلاد الاخرى ، . وكان الاصلاح الاول الذى  
قاموا به هنا أيضاً هو الاستقلال الذاتى المحلى : مجالس محاية ، منتخبة ، عليهم أن  
تدير المدارس ، وعلى شاكلة مجالس المدراس الأمريكية . ثم اختاروا بعد  
ذلك نظام المدرسة الواحدة ، مع ست سنوات للدراسة الابتدائية ، وثلاث  
سنوات للدراسة المتوسطة ، وثلاث سنوات للدراسة العليا ، قبل التكوين الجامعى  
أو المهني . وأخيراً ، ومن أجل محاربة نفوذ الجامعات الكبرى ، الامبراطورية ،  
وبعض الجامعات الحرة القديمة ، بدأوا فى الاكثار من الجامعات ، واتى وصل  
حدها الى رقم مخيف يقرب من ٢٠٠ تقريباً . وكانت النتيجة مزدوجة ، فقد  
المثقفين أمام حسن الضمير الأمريكى ، ولكن كذلك أمام عدم قدرتهم على أن  
يحققوا الاصلاحات التى يرونها ضرورية . وبعد ذلك ، وكما كان قد حدث فى

الولايات المتحدة من قبل ، وبلا شك كما هو الحال في كل نظام لتعليم الجماهير ،  
التوسع غير العادي في مروحة الشهادات العلمية لسلك مؤسسة وحتى لسلك كاية  
أو معهد ، فأصبحت الدبلومات أو الوظائف التي تحمل نفس الاسم ليس لها نظير ،  
وذلك بدرجة لم تعرفها أوروبا مطلقاً .

والواقع أن حقائق السياسة الخارجية ، أي الحرب الباردة ، وحقائق  
السياسة الداخلية ، أي التقاليد الخاصة بالنظام المركزي ، تعاونوا من أجل أن  
تتغير الاتجاهات شيئاً فشيئاً . ومن جانب آخر ، فإن العمال قد رحبوا مع  
حماس بإجراءات الحرية والديمقراطية : فلأول مرة أصبح في وسعهم أن يكون  
لهم تأثير على مصيرهم الخاص . وشاهدت القيادة العليا ، بنوع خاص ، وهي  
مندهشة و « تسيس » ، نقابات العمال بشكل مشابه لما حدث مع النقابات الفرنسية .  
وكانت أسباب عدم رضا العمال بنوع خاص ، هي التضخم المالي ، ونقص المواد  
الغذائية ، والسوق السوداء ، وواقع أن دورهم في اتخاذ القرارات السياسية  
كان بسيطاً ، كما كان عليه الحال في الماضي . ورأى الحزب الشيوعي الياباني تزايد  
نفوذه ، رغم عدم الميل شبه العام من جانب اليابانيين إلى الاتحاد السوفيتي ،  
وبسبب أسرى منشوريا . وحين قرروا إضراباً عاماً للسكك الحديدية لأول  
فبراير ١٩٤٧ ، منعه ماك آرثر . وبعد ذلك ، وفي عام ١٩٤٩ ، قامت القيادة  
العليا بالضغط على الحكومة اليابانية حتى تقوم بمراجعة قانون ١٩٤٥ الخاص  
بنقابات العمال : وكانوا في ذلك الوقت قريبين من قانون تافت — هارتلي أكثر  
من قربهم من قانون فاجنر . وفي عام ١٩٥٠ ، قضت عملية تطهير بين صفوف  
القادة النقابيين ، وبخاصة في السكك الحديدية والتعليم ، على الآمال التي نشأت من  
سياسة الإصلاح الأساسي .

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٩ ، قد غيرت موقفها تجاه الاقتصاد الياباني : فكان من الضروري إعادة بناء هذا الاقتصاد حتى يتمكن من الإستغناء عن المعونة الأمريكية ؛ وفي نفس الوقت الذي دخلت فيه الصين في أيدي الحزب الشيوعي الصيني ، غيرت الدبلوماسية الأمريكية الاقتصاد العام لمواقعها في آسيا الشرقية : فكان على اليابان أن تصبح حليفة نتيحة للضرورة الجيوبوليتيكية . ونتيجة لمجهود اليابانيين ، زاد الانتاج الصناعى : ففي عام ١٩٤٩ ، لمقرب إنتاج الحديد والفحم من مستوى ما قبل الحرب ، ولكن الأمالى كانوا قد زادوا خلال تلك الفترة . ولكن الأمر الخطير كان يتمثل في أن التجارة الخارجية بنوع خاص كانت ضعيفة للغاية ، وأن التضخم كان ينهز القوة الشرائية ؛ وكانت أسعار عام ١٩٤٩ تزيد ٢٠٠ مرة عن أسعار ما قبل الحرب . وقام رجلان هما يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru وجوزيف دودج Joseph Dodge ، مع حرب ، هي حرب كوريا ، بدور حاسم في هذه العملية لإعادة البناء الإقتصادي . وكان يوشيدا شيجيرو (١٨٧٨ — ١٩٦٧) رئيساً للوزراء للمرة الثانية في شهر سبتمبر ١٩٤٨ ، وظل في تلك المسئولية حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فضمن إذن ذلك التحول بين فترة الحويدة وبين مرحلة الاستقلال . وكان محباً للسلطة ، وتسكنو قراطيا ، وكان قد خرج من أوساط الإدارة التي كانت معادية للمسكريين ؛ وكان قد شغل منصب مستفيد اليابان في لندن من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٨ . وكان قادراً على أخذ ، وعلى إيجاب الآخرين على قبول ، قرارات غير محبوبة ، بإسم الفاعلية . أما جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت ، فكان في عام ١٩٤٨ هو المستشار المالى لملك آرثر . وقام دودج ، في عام ١٩٤٩ ، بتطبيق سياسة كلاسيكية ضد التضخم (وضع ميزانية متوازنة ، وتخفيض القروض عن طريق البنوك المركزية ،

والتدخل من أسعار النقد العالمية وتحديد سعر الدولار بـ ٣٦٠ ين ) . وتبع ذلك سلسلة من الإفلاسات وزيادة في حجم البطالة . وأدت هذه السياسة إلى وقف إهيار أسعار العملة ، وفي العشر سنوات التالية ، تمكن النمو من أن يتم دون حدوث تضخم ؛ الأمر الذي أصبح يمثل إحدى خصائص اليابان . ويمكننا أن نقارن بين هذه السياسة كمصدر لإعادة الاستقرار الاقتصادي الياباني وبين مشروعات مهندس فرائس في عام ١٩٤٥ ومع الإصلاح المالي الألماني في عام ١٩٤٨ .

وعندئذ نشبت حرب كوريا . فن ناحية ، قامت قوات الأمم المتحدة ، وكانت بالفعل هي الجيش الأمريكي ، بشراء ما تزيد قيمته على مليارين من الدولارات من المهمات ، وذلك من الصناعة اليابانية ، وفي فترة ثلاث سنوات . ومن ناحية أخرى ، انتعشت الصادرات اليابانية ، مستفيدة من هذا الرخاء العالمي . فتمكنت الصناعة في ذلك الوقت من أن ترفع مستواها عن مستوى ما قبل الحرب . وعندئذ ، كذلك ، استعادت اليابان استقلالها . وفي شهر سبتمبر ١٩٥١ ، تم التوقيع على معاهدة صالح ، في سان فرانسيسكو ، بين اليابان وبين معظم أعدائها السابقين . وتم في عام ١٩٥٢ عقد اتفاق مع تايوان وفي عام ١٩٥٦ مع الفلبين . ولم يتم عقد معاهدة مع كوريا الجنوبية إلا في عام ١٩٥٥ . وإذا كان اتفاق مؤقت قد عقد في عام ١٩٥٦ مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، فإن شيئاً أساسياً لم تتم تسويته ، فيما يتعلق بالجزر وراكز الصيد في شمال هوكايدو . أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة ، فقد ظلت هناك مسألة أوكيناوا ، ومسألة ريوكيو بشكل عام ، وهي أقاليم يابانية تحت الاحتلال والإدارة الأمريكية . وأخيراً ، فإن الأمريكيين قد احتفظوا بالسكك الحديدية من القواعد في الجزر الأربع الرئيسية لليابان . وبإضافة

علاقاتها مع الصين الشيوعية ، فحصل على المشكلات الثلاث الرئيسية للسياسة الخارجية حتى الآن . وحين انتهى الاحتلال في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ ، بدت حالة المنهزم السابق مختلفة تماماً عما كانت عليه منذ عشر سنين قبل ذلك : فلقد كانت التغيرات أسرع بكثير عما كانوا يتوقعونه سواء من جانب اليابان أو من جانب الأمريكيين .



## الفصل السادس عشر

### النمو الاقتصادي في اليابان

كان الاهتمام الرئيسي للحكومتين والحكوميين موجه إلى التنمية الاقتصادية أثناء سنواته السكفاف بعد الحرب ، ولأسباب تسهل معرفتها ، ولكن هذا الاهتمام بالإختيار ظل كما هو بعد حرب كوريا ، إذ أن الطريق إلى القوة السياسية كان مستحيلا . وربما تكون الرغبة في العودة إلى السياسة قد تأكدت علينا لأول مرة قرب عام ١٩٧٠ .

#### ١ - المشكلة الديموجرافية :

كان السكان يطرحون في أول الأمر مشكلة مخيفة ، ولكنهم سرعان ما تحولوا وتصبح أحد عوامل التنمية أكثر من كونها هامل لزيادة الفقر . ففي بداية الحرب ، كان في اليابان ٧٣ مليون نسمة . ولكن ، بعد الحرب ، أعيد إلى وطنهم ما يقرب من ستة ملايين شخص ، وعلاوة على ذلك ، فإن الزيادة الطبيعية بلغت أرقاما لم يكن لها مثيل من قبل : ٢٩٪ في العام فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . ولكن علينا أن نأخذ هاملين في الاعتبار ، أولا ، لمصطلح الزيادة الديموجرافية (السكانية) ضفر سن الالهالي ، وزيادة عدد السكان في سن العمل . وفي عام ١٩٥٨ ، أصبح قطاع السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة يمثل ٦٣٪ ( ٦٣٧ في فرنسا ) ، وأصبح يمثل في عام ١٩٦٦ ، ٦٩٪ (فرنسا ٦٣٤) . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون ١٩٤٨ بشأن حماية الالهالي كان في صالح ممارسة تحديد النسل ، عن طريق الإجهاض ومرائح الحمل ( موانع الحمل لا تمنع الإجهاض ) .

وفي عشر سنوات ، من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧ ، معدل المواليد من ٣٤.٣٪

إلى ١٧٢.٠٪. ولكن الأهل زادوا كذلك فى عام ١٩٧٠ بنسبة مليون شخص فى العام، ووصل عددهم إلى ١٠١ مليون نسمة . وهذا التطور هو على أى حال طبيعى إذا ما نظرنا إليه فى ضوء فترة قرن : فهو حالة نمو منطقية تفرمل نفسها طبياً لغرضها . وستبدأ مرحلة الاستقرار صرب عام ١٩٨٠ ، ويتنبهون بعد أقصى ١٢٠ مليون صوب نهاية القرن العشرين . وهذه الحالة تستتبع نتائج ثلاث فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً ستكون اليابان فى وضع أفضل من منافسيها الأجانب فيما يتعلق بالبنيان الإنتاجى للسكان . ولكن عليها أن تواجه تحدياً كبيراً ، إذ أنه بسبب تضاريسها الجبلية ، ليش فيها سوى ١٦.٠٪ فقط من أرضها صالحة للزراعة ، وعلى كل كيلو متر مربع منها أن يظلم ١٣٨٠٠ شخص ؛ ولذلك فإنه من الضرورى أن يحصلوا على الزيادة من التبادل التجارى للمنتجات الصناعية ، وهذه المنتجات الصناعية يسهل عملية صنعها ، بنيان طبقات السن . ومن ناحية ثالثة ، يمكن الإعتقاد فى أنهم سيرون حتى فى عام ١٩٨٠ استمراراً فى ذلك ، مع التقليل التدريجى للممارسات الاجتماعية الاقتصادية القديمة ( ولكن ليس باستمرار ) والى تهدف ضمان العمالة الكاملة وكذلك هيئة صاحب العمل ، بواسطة استهلاك الأيدى العاملة التابعة . وبعد عام ١٩٨٠ ، ستجبرهم زيادة سن الأهل بلاشك على القيام بتغييرات هامة فى البنيان . وهذه الممارسات تتمثل بنوع خاص فى توزيع الدخل القومى عن طريق عدد كبير من الأعمال ذات الإنتاجية الهامشية الصغيرة ، والى لها أجور ضعيفة ، وذلك إلى جانب قطاع له أجور وإنتاجية أكثر ارتفاعاً . وهكذا سيكون لـ ٦٩٪ من الأهل الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً عملاً ، نظير ٥٦٪ فى فرنسا . وهناك مظهران يمثلان ، بنوع خاص فى هذا الشأن ، الاختلاف مع الدول الغربية : عمل النساء ، وتضخم القطاع الثالث . وعمل النساء يزداد أهمية منذ نهاية الحرب ، إذ أنه لا يمكن المعيشة

بمرتبة واحدة: فكان ٨٪ من النساء المتزوجات يتقاضون أجوراً في عام ١٩٤٨، وكانت هناك واحدة من كل خمسة في عام ١٩٦٢، ولكن أجورهن كانت تمثل تقريباً ٤٥٪ من متوسط أجر الرجال؛ ولذلك فإن الفارق كان ضخماً للغاية. وكان القطاع الثالث يمثل، في عام ١٩٦٨، ٤٦٪ من الأهل العاملين (نظير ٤٤ في فرنسا). وهذه الأهمية هي من قبل قديمة، إذ أن النسبة إلى القطاع الثاني كانت دائماً أكثر ضخماً. وهذا القطاع الثالث يتشكل بنوع خاص من العاملين في محلات التجارة وفي المصارف؛ والخدمات مظهر أساسي في الحياة اليومية في اليابان، وبخاصة في المدن الكبرى، وفي الأحياء القريبة من محطات السكك الحديدية. وتجارة المشروبات والمواد الغذائية تمثل بنوع خاص نصف هذه الحوائث. وهذه الخدمات تشغل الكثير من النساء، وكذلك من المتقاعدين، إذ أنهم يحالون إلى التقاعد في سن مبكر، حول الخمسين، ومعاشات الخدمة غير كافية، وهذا الأمر هو الذي يستتبع البدء في حياة ثانية نشطة. وفي المجموع، فإن زيادة السكان قد لعبت نفس الدور المساعد على التنمية في اليابان وفي ألمانيا، وفي العتدين، من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠، ولكن خاصية اليابان كانت تتمثل في إعطاء المثل الأول على حركة تطور السكان التطوعية والمخططة على المستوى القومي، وفي زيادة عدد الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة كحل مؤقت، وذلك من أجل توزيع الأعباء السكانية.

## ٢ - المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة:

حقيقة أن هذه الوظائف ذات الإنتاجية الضعيفة هي قبل كل شيء نتاج المشروعات الصغيرة، ولكن لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن التنمية الاقتصادية لليابان كانت تعود إلى المشروعات الكبيرة وحدها. ولكن نقول الحق، فإننا نميل دائماً إلى إعطاء اهتمام كبير للغاية لهذه المؤسسات الضخمة، ولا نرى فيها إلا النهاية

الأخيرة للتطور الإقتصادي ، عن طريق التركيز ، وباعتبارنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها حقائق مؤقتة ومتغيرة ، ومصيرها أن تمضم في وقت قصير . وإن ما يسميهنا « القطاع الثاني » في الاقتصاد الياباني ربما لا يكون إحدى خصائص اليابان وحدها ، ويوجد بدون شك في كل النظم الاقتصادية ذات التغير السريع : فن ناحية ، مشروعات تستخدم التقنيات الأخيرة وتمتلك من أجل ذلك مبالغ طائلة من الأموال ، ومن الجوانب الأخرى ، مشروعات تابعه ، ولها وسائل أقل ، أو تعمل من أجل الاستهلاك ، وليس لها إلا إهتمام بسيط بأن تغير وسائلها بسرعة ، حتى وإن كانت لها الوسائل المالية .

وكانت المشروعات الكبرى ، تسمى قبل الحرب ، وبطريقة مبهمة ، باسم زايباتسو Zaibatsu ، أى العصابات المالية . ولقد إنتهى إستخدام هذه الكلمة : والحقيقة الآن تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك فى أنه يوجد دائماً شركات ميتسوى Mitsui ، ولكن من بين الأعضاء الاحدى عشر لاسر ميتسوى ( فرع كبير ، وعشرة فروع من العتبة التالية ) لا يوجد واحد له دور فعال فى هذه الشركات . ويمكننا أن نميز بين نوعين من المجموعات داخل ما يسمونه زايكاي Zaikai ( أى الاوساط المالية ) : أولئك المنتظمين حول الزايباتسو السابقة ، وأولئك المنتظمين حول المصارف . ومن النوع الاول نجد مجموعة ميتسوى ( ٤٤ شركة فى عام ١٩٧٠ ) ، والتي هى الآن أكبر مجموعة يابانية ، إذ أن مبيعاتها تمثل ١٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، وميتسوى ( ٢٢ شركة ) وسوميتومو Sumitomo ( ١٥ شركة ) . ومن النوع الثانى نجد المجموعات التى تستند إلى بنك فوجى Fuji أو بنك دايشى Daiichi . والوحدة الاقتصادية والشعور بالانتماء الاقتصادية مضمومتين عن طريق المشاركات المتبادلة ، وإجتماعات التنسيق ، والقروض ذات الافضلية ، وأخيراً عن طريق تبادل لإطارات

الإدارة . ومثل ميتسوبيشى تام الموضوع فى هذا الشأن : فغيا بين ١/١٠ و ١/٢ ( فى المتوسط ١٨.٧٪ ) رأس مال كل من الـ ٤٤ شركة ميتسوبيشى يمتلكها الـ ٣٤ شركة الأخرى ؛ ويحتفظ البنك المركزى للمجموعة بما يزيد عن نصف قروضه لهذه الشركات ؛ وفى يوم الجمعة الثانى من كل شهر ، يجتمع ، فى المركز الرئيسى فى مارونوشى Marunouchi ، وهو حى رجال الأعمال فى طوكيو ، رؤساء ٢٦ أكبر شركة من بينها ؛ وفى انتظار ذلك الوقت ، تتم مناقشة سياسة المجموعة ، ويعد لها بواسطة مجموعة صغيرة من عشرة أعضاء ، وما تميل إلى أن تسمية مجلس رئاسة اللجنة المركزية ، له بهذا الشكل ما هو أساسى من السلطة ، وبخاصة ذلك المجلس الثلاثى الذى يشتمل على رؤساء بنك ميتسوبيشى ، وصناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، والشركة التجارية ميتسوبيشى ، والذى يمثل سكرتاريته الجماعية . وأخيرا ، فإن هناك الدعائم الإنسانية ، ، إذا ما كان يمكننا هذا القول ، تشبها بالدعائم المالية ، خاصة وأن البعض ليسوا أقل أهمية من الآخرين : فراكيتا يوشيرو Makita Yoichiro رئيس صناعات ميتسوبيشى الثقيلة ، وأكوبو كين Okubo Ken رئيس صناعات ميتسوبيشى الكهربائية ، يشاركون فى المجلس الإدارى لشركة ميتسوبيشى التجارية . فيمكننا أن نقول ، إجمالا ، أن هذه المشروعات الكبرى قد استمرت فى إتباع خط تطور بدأ منذ وقت بعيد ، منذ مولدها فى غائب الامر : التفوق ، والآن بشكل كامل ، للبيضان الثقفى والمنظمين : وتكوين المجموعات حول الاقطاب المالية ؛ ووضعية الاقطاب المتعددة مع التنافس ، الداخلى والخارجى ، والذى يؤدي فى بعض الحالات إلى زيادة حدية التنمية ، مع مضاعفة على الأقل كل نمط من أنماط الانتاج .

أما قطاع المشروعات الصغيرة فهو شاسع . ولا يسهل تحديد بطرقة إحصائية ، إذ أن التعاريف ستختلف حسب أنماط الإنتاج . ويمكننا مع ذلك

أن نقدر أن هذا القطاع يستخدم ثلثي الأيدي العاملة ، وأنه عند أصول أكثر من نصف إنتاج الأشياء المصنوعة والجزء الأكبر من الصادرات . ويمكننا في هذا المجال أن نبين بين « أسرتين » كبيرتين : المشروعات التي تعمل من أجل الاستهلاك والتي يستجيب بعضها جزئياً للأذواق اليابانية البهجة ، وتلك التي تعمل في الصناعات الصغيرة . والاختلاف الكبير بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يتمثل بدرجة أقل في أهمية رأس المال عنه في الأرباح التي يحققها العامل وتلك التي يحققها صاحب المرتب أو الأجر الثابت . فالمؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل لها ربح يبلغ ثمانية مرات ، وأرباح تزيد ١٤ مرة ، ومرتبات تزيد ٣ مرات عن تلك التي لها من واحد إلى ثلاث مستخدمين (في عام ١٩٦٠) . ولقد تحدثنا عن « ثنائية » إقتصادية ، وهذه الثنائية تعتبر على أنها نظام عتيق لا يزال موجوداً ؛ وهذا اللفظ الخاص بالقدم ؛ غالباً ما يستخدم حين تكون الحقائق لا تتطابق مع النظريات المقبولة بشكل عام . ونجد أن المشروعات الصغيرة لا تحتفي أمام المشروعات الكبيرة : ولذلك فإن الأمر له تبرير تناقضي . أولاً ، لأنها على درجة كبيرة من المرونة ، ويمكنها أن تتواءم بسرعة مع تغيرات الظروف بتعديلها ما تقوم بصناعته . ولذلك فإن نصيب التصنيع الصغير يزداد بدلاً من أن يقل : فكان يمثل في عام ١٩٥٧ ، ٢٠ ٪ من ساعات العمل في المؤسسات الكبيرة ، وأصبح في عام ١٩٦٢ يمثل ٦٢ ٪ . وبعد ذلك نجد أن الإنتاجية ليست راكدة في المشروعات الصغيرة كما تصور دائماً . فن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ زادت الإنتاجية بنسبة ٦٣ ٪ في المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ٩٩٩٠٠ أجير ، وبنسبة ٧٤ ٪ في تلك التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ٩٩٩ أجير ، وبنسبة ٤٦ ٪ في تلك التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير . ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبرى ؛ ذلك الديناميكي الصناعي ، تجد صعوبة كبيرة في التغيير وفي أن توائم نفسها مع تغيرات الظروف ، في كل النظم الإقتصادية المعاصرة .

أما المشروعات الصغيرة فلا يمكن النيل منها ، مادام نصف أعمالها يتوقف على عميل واحد ولاجل ٨٠ ٪ من إنتاجها . وهؤلاء العملاء يكونون دائماً من كبار المجمعين ( العاملين في صناعات التجميع ) . فإما أن يتعلق الأمر بقطع غيار خاصة بالمصانع الكبرى الحديثة ، أو يتعلق بمواد للتصدير تباع في الخارج بواسطة شركات التجارة المرتبطة بهؤلاء العاملين في صناعات التجميع ، والذين لهم شبهة إحتكار التجارة الخارجية . وهكذا فإن هذا النظام يحقق بهذه الطريقة توازناً بين الرغبة في الاستخدام للكامل والبحث عن الحد الأقصى للإنتاجية ، ذلك التوازن الذي يصلون إليه عن طريق التضحية الكاملة تقريباً بجزء كبير من العاملين . وكما يحدث في غالب الأحيان فإن المظاهر الأساسية للاقتصاد وللمجتمع المعاصر توجد في اليابان بكل وضوح ، وبعبارة ليست لها في أي مكان آخر ، سواء في نجاحها أو في ضعفها .

### ٣ - الظواهر المائية :

إن الإدخار والاستثمار ، بنوع خاص — والذان يؤثران على النشاط الاقتصادي — يقدمان لنا خصائص مماثلة ، وهما السبب المباشر للتنمية اليابانية ، أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في خصائص المجتمع . أما معدلات الادخار فتعتبر من أعلى المعدلات في العالم ، رغماً عن أنه من الضروري تخفيض التقديرات المغالى فيها والتي تصل إلى ٥٠ ٪ في فترة ما بين الحربين . وفي عام ١٩٦٨ ، كان استهلاك الأفراد يستهلك ٥٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي في اليابان ( ٦٤ ٪ في فرنسا ) ، وفي عام ١٩٦٣ كان نصيب إدخار الأسر يمثل ما يزيد على خمس الدخل الفردية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرقام المماثلة تختلف من ١٢ ٪ بالنسبة لأمانيا ، إلى ٨ ٪ بالنسبة لفرنسا ، وإلى ٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة . وهذه الأموال تجمعها المصارف ، وكانت الحاجة إلى وجود مساكن ، كإقامة

درامية وبأسعار مرتفعة ، فزيادة تضخم المدن ، تدفع كذلك إلى الادخار . وعلاوة على ذلك ، وفى المشروعات الكبرى ، فإن الموظفين يتقاضون من أجل المبالغ التى يعهدون بها إلى مؤسساتهم أرباحاً أكثر ارتفاعاً من تلك التى تقدمها المصارف . ومولاء الموظفين يميلون عادة إلى الادخار خاصة وأنهم يستلون مرتين فى العام مكافآت « بوناسو » ( من الكلمة الانجليزية بونس ) التى يمكنها أن تمثل شهرين أو ثلاث أو حتى أكثر من الرواتب ؛ ومن ناحية ثانية ، فمن الضروري الادخار من أجل تعليم الاولاد ، إذ أن عروض التعليم العام والمجانى أقل بكثير من الطلب ، وجزئياً لأن الرغبة فى الصعود الاجتماعى هى تقليدياً شديدة للغاية . كما أن عدم وجود نظام للتأمينات الاجتماعية ياحب كذلك دوراً . ومن جانب آخر ، فإن أمر استخدام المؤسسة لجزء من المرتبات فى توزيع مكافآت شبه سنوية يزود خزائنها ويسهل عملية الاستثمار بطريق غير مباشر .

ونقوم المؤسسات بأن تقترض من المصارف الاموال اللازمة للاستثمار : ويمثل نصف رأس المال الصافى للفعال بشكل عام قروض على آجال طويلة أو متوسطة ، وهو أمر ضخم للغاية . أما المصارف فتقوم بتمويل هذه القروض من الاموال المودعة لآجال قصيرة أو متوسطة . ويمكن لهذه الطريقة أن تحمل لبعض الخصائص اليابانية التى تتألى وراء بعضها . فبذلك الاصدار المركزى يدعم البنوك التجارية ، الامر الذى يستدعى وجود اتفاق شديد بين الدولة وبين عالم الاموال . ومن ناحية أخرى ، فإن المكاسب التى تحققها المشروعات تكون ضخمة ؛ والمكاسب التى تصل من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ سنوياً ليست نادرة ، الامر الذى يسمح باستهلاك الديون فى فترات سريعة للغاية . ومن أجل ذلك ، يجب أن يكون مستوى الاسعار الداخلية مرتفعاً جداً ، وبخاصة ألا تتدخل المنافسة الدولية . وتعمل على خفض الاسعار . وبمنوع طام نحمد أن أسعار الاستهلاك ترتفع بنسبة



الثلث عن الاسعار الموجودة في فرنسا . وهذا المستوى المرتفع يحفظون به كذلك نتيجة لوجود عدد كبير من تجار الجملة وتجار شبه الجملة بين موزعي التجزئة وبين المؤسسات المنتجة . وكل وسيط يعتمد من الناحية المالية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وبسبب الروابط الشخصية الموجودة في مجتمع الولاء ، الذي هو اليابان ، على الوسيط الذي هو أعلى منه ؛ وكل من هؤلاء الوسطاء هو في نفس الوقت منتخب كبير - مع كل الصلاحيات التي تتضمنها هذه السكبة ، للحزب الموجود في السلطة . وبالتالي ، فإن هذه المؤسسات الضخمة ومصارفها تحقق أرباحاً أكثر من غيرها نتيجة لمبيعاتها وقروضها المرتبطة بهذه المبيعات . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن للمنتجات الأجنبية أن تتوغل إلى السوق إلا بكميات بسيطة وفي تلك الحدود التي ترغب فيها مؤسسات الاستيراد ومؤسسات التوزيع الكبرى . وهنا تتدخل الدولة ، فليس هناك مجرد الرسوم الجمركية والرسوم المانعة ؛ ولكن هذه قد خففت منذ وضع سنوات أمام احتجاج الشركاء الإقتصاديين لليابان . ولكن الأكثر أهمية يظل متمثلاً في وجود حواجز غير جمركية ، أي في وجود مستوردين محتمكين ، وفي منع الشركات الأجنبية من إقامة مؤسسات للبيع بالتجزئة ، فإذا ما عقدنا مقارنة مع كوريا الجنوبية ، فإننا نجد أن هذه المنتجات الأجنبية في اليابان أغلى منها هناك بنسبة ٥٠ ٪ . فهناك إذن حزام لحماية الإقتصاد الياباني .

وبطبيعة الحال ، ففي حالات الانكماش الاقتصادي ، توافق المصارف دائماً على إعطاء قروض للشروعات الموجودة في مجموعتها ، وذلك في الوقت الذي ترفض تقديمها ، وحتى يارباح مرتفعة عن العادية ، للشركات الأخرى ، والأكثر صفراً . ويعود ثمن هذا الانكماش في شكل عمليات إفلاس لبعض المشروعات الصغيرة . وأخيراً ، فإن الظاهرات الدولية قد ساعدت على التوسع وذلك بتسهيلها

أمر التصدير. وقد ظلت نسبة قيمة ٣٦٠ ين تعادل قيمة دولار واحد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١؛ ولكن قيمة الين عند نهاية سنوات الستينيات كانت قد أصبحت أقل مما يجب وبنسبة كبيرة، الأمر الذي جعل المنتجات اليابانية أقل سعراً في الأسواق الخارجية. وبعد إعادة تقييم القيمة الين مرتين متتاليتين، إقترِبَ الموقف من الوضع الطبيعي مع جعل كل ٢٦٤ ين تعادل دولاراً واحداً في عام ١٩٧٣، الأمر الذي يعطى مقياساً لحدة قلة تقييمه.

وكانت النتائج الاقتصادية معروفة: إجمالي دخل قومي هو الثالث في العالم، ومعدل تنمية لم يسجل له مثيل من قبل وتحسن سريع للغاية لمستوى المعيشة الأمر الذي جعل جزءاً (ولكن جزء فقط) من الأمل يميل إلى أن يحصل على موارد تساوي موارد الأوربيين. وفي عام ١٩٦٨ زاد إجمالي الدخل القومي لليابان عن إجمالي الدخل القومي لألمانيا الاتحادية (١٤١.٩ مليار دولار لليابان، و ١٣٢ مليار لجمهورية ألمانيا الاتحادية): وفي عام ١٩٦٨ كان إجمالي الدخل القومي الولايات المتحدة ما يقرب من ٣٥٠ مليار (٤) وفرنسا ١٢٦ مليار (معدلات العملة السابقة لحفض قيمة الفرنك في ١٩٦٩). ومن ناحية أخرى زاد متوسط نصيب الفرد بالدولارات وأصبح مساوياً لمتوسط نصيب الفرد في إيطاليا في عام ١٩٦٨؛ فأصبحت اليابان في هذا الشأن تحتل في عام ١٩٦٩ المكانة التاسعة عشر، وفي عام ١٩٧٠ المكانة السادسة عشر في العالم. وأكثر أهمية بلا شك هي معدلات التنمية لإجمالي الدخل القومي وعلى أسعار ثابتة. فالإنتاج الصناعي زاد بنسبة ١٤٪ في المتوسط في العام منذ ١٩٥٤، وبنسبة ١٧٪ من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠. وإجمالي الدخل القومي زاد، وبأسعار ثابتة دائماً، من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠ بنسبة ١٣٪ وهو متوسط الأرقام لهذه السنوات. ولما كانت التنمية بنسبة من ٤ إلى ٥٪ تعتبر مشرفة تماماً في الغرب، فيمكننا معرفة درجة إندهاش رجال

الاقتصاد ، وخاصة إذا ما فكرنا في مدى جمل الغربيين بما يتعلق باليابان . ففي عام ١٩٤٩ ، تنبأ أحد مستشارى مالك آرثر قائلا : «إن اليابان فى العقود الثلاث القادمة . . . . يمكنها أن تكنفى ذاتيا، ولكن مع ضغط داخلى سياسى، وإقتصادى، وإجتماعى ، ومع مستوى للمعيشة يقترب تدريجياً من مستوى المعيشة المجرد ، . والواقع أن الحقائق كانت دائماً أسرع من التنبؤات ، وحتى الأكثر تفاؤلا : فقلقد وصلت اليابان فى عام ١٩٧٠ إلى المستوى الذى توقعوه لها فى عام ١٩٧٥ . وحتى مع قبول انخفاض مستويات التنمية فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ نتيجة للسوق المشتركة ، فإن نصيب الفرد اليابانى من الانتاج اليابانى سوف يزيد عن ذلك الموجود فى جمهورية المانيا الاتحادية ، ثم ذلك الموجود فى فرنسا فيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ؛ وفى عام ١٩٨٠ سيكون لإجمالى الدخل القومى لليابان أعلى من ذلك الموجود فى كل آسيا ، بما فى ذلك الصين . وليس من المستبعد أن ننكر فى أن اليابان ستكون بهذه الطريقة قد أنتجت ، ياباناً أخرى فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وهذا النجاح يتطلب ، فى نفس الوقت ، التغيير . واليابان تقتصر مع كل الدول على أنها دولة إستعمارية ، تشتترى المواد الخام ، وتبيع المنتجات المصنوعة ، وتكدس الفائض بالعملات الصعبة . ولقد وافقت الولايات المتحدة على هذا الوضع حتى تساعد اليابان بعد الحرب . وفى عام ١٩٧٢ كان لإجمالى العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يعود إلى اليابان بنسبة الثلث . ومن بين كل الدول العظمى الصناعية كانت فرنسا وسحدها الدولة التى لها ميزان متزن . وأخذت دول جنوب شرق آسيا ، منذ عام ١٩٧١ ، تقوم بعمليات من أجل مقاطعة اليابانيين . ونتجت عن ذلك نتائج أربع . فأولا ، ومع كثير من الحذر ، بدأت الحكومة اليابانية ، لإبتداء من عام ١٩٧١ ، فى أن ترفع شيئاً فشيئاً تلك الإجراءات التى كانت تمنع دخول المنتجات الأجنبية إلى اليابان ، ولكن ليس بدرجة جعل المنتجات الأجنبية يكون لها مستوى سعر مماثل سعر منتجات بلادها

الاصالية ( أى أكثر إرتفاعاً ) ، وبعد ذلك ، تحاول المجموعات الكبيرة إستخدام قاضها من الدولارات فى شراء مصانع ، أو فى إنشاءها ، فى الخارج ، وتؤكد بهذا الشكل سلطتها العالمية . وفى المكان الثالث ، نجدهم يحاولون موازنة الاسواق ، وعدم الاعتماد أكثر من ذلك على الولايات المتحدة ، وهذا الهجوم على السوق الاوروبى ، الامر الأكثر صعوبة . وأخيراً ، النتيجة الاخيرة ، وهى سياسية : فلا شك فى أن عام ١٩٧٠ يمثل نقطة تحول ، ونهاية لفترة الإنكماش السياسى ؛ إذ أنه ، وكما هو الحال بالنسبة لالمانيا ، لا يعقل كثيراً أن تظل دولة لفترة طويلة فى وضعية قزم سياسى ومارد إقتصادى فى نفس الوقت .

## الفصل السابع عشر

### نظام الحزب الحاكم في اليابان

كما هو الحال في ألمانيا الاتحادية ، فإن المجموعات السياسية الموجودة في السلطة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، هم أولئك الذين مارسوا من قبل هذه السلطة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة عام ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بالأفراد ، فإن أولئك الذين كانوا وزراء بعد الحرب مباشرة ، وأثناء فترة الاحتلال ، كانوا متقدمين في السن ، ومع أنهم كانوا قد مارسوا في غالب الأحيان مسؤوليات على أكثر المستويات ارتفاعاً قبل الحرب ، فإنهم لم يكونوا مرتبطين كثيراً مع ، النظام الجديد ، الدكتاتوري ؛ وبعد عام ١٩٥٥ نرى أكثر وأكثر وصول جيل جديد إلى السلطة من رجال أكثر شباباً ، بشكل لا يسمح لهم بإمكانية تقلد مراكز عليا قبل الحرب ، ولكن على درجة كافية من النضج — ولهم مرصرتهم الإجتماعي الثابت — بشكل كان يسمح لهم بالقدرة على بدء حياتهم بطريقة لامعة قبل عام ١٩٤٥ . وهناك إستمرارية واضحة في الشخصيات السياسية ؛ ولم تكن المرحلة العسكرية إلا مرحلة متوسطة .

#### ١ - الحكومة وشخصياتها الداخلية :

إن السلطة في أيدي المحافظين الذين يشكلون بنياناً تكنوقراطياً Technostructure ، وسعيهم يتجاوز كبار الموظفين ورجال الأعمال والرجال السياسيين ويتبادلون أدوارهم الخاصة دون أن يخشوا من أن تقوم المعارضة بالتفجير الأساسي لطريق مذهب الأمور . وهي حالة تعتبر من خصائص معظم الدول الصناعية الكبرى المعاصرة . ولولا المحافظين الاغلبية المطلقة للقاعد ،

إن لم يكن للأصوات : فكان لهم ، في عام ١٩٦٢ مثلاً ، ٢٨٣ مقعد (من ٤٦٦) في مجلس النواب و ١٤٢ (من ٢٥٠) في مجلس المستشارين . ووضعية الاغلبية هذه ترجع إلى خصائص التنظيم الانتخابي ، وإلى إتحاد كل المحافظين ( الذين يعارضون أمام توزيع خصوصهم ) . وعملية توزيع الدوائر الانتخابية تكون ، كما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة ، في صالح الدوائر الريفية : فن الضروري الحصول على ثلاثة أضعاف الأصوات من أجل الانتخاب في طوكيو ، مما يلزم في القطاعات الريفية . وكان للمحافظين وسائل ضغط أكثر ، بواسطة الاعيان ، والذين توزع عن طريقهم الفوائد الإدارية ، على الناخبين في الريف أو في المدن الصغيرة . ومن جانب آخر ، إتحاد المحافظون في عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٤٥ ، كان التياران السياسيان الرئيسيان المحافظان ، والموجودان في ذلك الوقت ، ومنذ دستور مييجي عام ١٨٨٩ قد حادا لإسميهما القديمين : حزب الحرية ، وحزب التقدم ، ثم أخذ حزب التقدم لنفسه في عام ١٩٤٧ إسم الحزب الديمقراطي وظل يوشيدا شوجيرو Yoshida Shigeru ، من حزب الحرية ، في السلطة بشكل دائم حتى شهر ديسمبر ١٩٥٤ . والواقع أن يوشيدا كان من العاملين بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٠٦ وكان قد شغل منصب السفير في بريطانيا العظمى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ . وكان هذا الوسط ، في اليابان ، يعادى العسكريين . وكانوا قد قبضوا على يوشيدا في أثناء الحرب هل أنه من أنصار عقد صلح على أساس حل وسط ، الأمر الذي أدى إلى تمأش أن يسمه التنظيم بعد الهزيمة . ولكن إبتداء من عام ١٩٥١ ، صدر العفو عن كثير من كانوا قد مسهم التنظيم ، وغادوا إلى المسرح السياسي ، وحاولوا أن يسيطروا على حزب الحرية ، أي على السلطة . وتسبب هؤلاء المعفي عنهم في عام ١٩٥٤ في وقوع إنشقاق داخل الحزب ، وهما ، إنزعجت الأوساط الماوية . وفي إنتخاباتها

١٩٥٢ كان الأحرار قد فقدوا ٤ مقعداً ، وزاد عدد الاشتراكيين من ٤٦ نائباً إلى ١١١ . وجاءت إنتخابات ١٩٥٣ لكي تؤكد هذا الإنحياز . وأصبح مجلس النواب مسرحاً للشاحنات المستمرة بين اليمين واليسار ، وأصبح النظام مهدداً بفقد الثقة فيه . واستقال يوشيدا في شهر ديسمبر ١٩٥٤ : فأصبح الطريق خالياً أمام عملية وحدة المحافظين ، تحت ضغط الأوساط المالية . وأسهرت الحركة نتيجة لإضنيان مخصوصهم سوياً ، وهم الأحزاب الإشتراكية ، في شهر أكتوبر ١٩٥٥ . وفي شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، تأسس الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، والذي إستمر منذ ذلك الوقت في المحافظة على الأغلبية المطلقة في البرلمان . وأخيراً ، فإن ما له دلالة أن يكون من مارس السلطة في أثناء الفترة الأولى ، وهى فترة الإحتلال ، وكرئيس الوزراء ، هو يوشيدا ، أحد الدبلوماسيين ، وأن يكون بعد ذلك من بين الرجال السياسيين المتخصصين فى الشؤون الإقتصادية . وبعد إنشاء الحزب الليبيرالى الديمقراطي ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أسماء بنوع خاص رؤساء الوزارات : كيشى نوبوسوكى Kishi Nobusuke ، وإكيدا هاياتو Ikeda Hayato ، وساتو إيساكو Sato Eisaku . وكان كيشى قد بدأ حياته السياسية فى عام ١٩٣٢ كنائب وزير دولة للصناعة فى منشوريا ، ثم أصبح وزيراً للتجارة والصناعة فى وزارة الجنرال توجو Tojo . أما إكيدا فكان موظفاً فى وزارة المالية ، ثم أصبح وزيراً للمالية فى وزارة يوشيدا ، بعد الحرب . والرأى العام فى غالبية يثق فى هؤلاء الرجال من أجل ضمان التقدم الإقتصادى ، مادامت عظمة اليابان لا يمكنها أن تكون سياسية فى ذلك الوقت ، وما دامت أغلبية اليابانيين ، من جانب آخر ، كانت ترغب بشدة فى أن تدخل أحيداً إلى مجتمع الاستهلاك هذا ، الذى كانت قد أبعدت منه منذ فترة طويلة ؛ باسم التضحيات الضرورية من أجل الوطن والعظمة . الأمر الذى لا يستتبع

القول بأن هذا الرأي كان متضامناً مع كل مظاهر سياسة الحزب في السلطة .

والواقع أن الحكومة ساعدت على دفع الإقتصاد إلى الأمام ، وعملت في نفس الوقت على تمهيد المستقبل السياسي بمجموعة متدرجة من الإختيارات التي تدعم قوتها لفترة طويلة وتبعد نتائج الإصلاحات التي تمت في فترة الإحتلال . وكان هذا هو ما أسبغته المعارضة ، بالسير إلى الخلف ، ، أى بالسياسة الرجعية . وبدأت الحركة في واقع الأمر منذ فترة الإحتلال ، ومع الحرب الباردة وصدام كوربا ، وتحت قوة الدفع الأمريكية . ومنذ عام ١٩٥٠ ، كان ماك آرثر ، وهو يحشى من عدم قدرة الشرطة المحلية على المحافظة على النظام بمناسبة مظاهرات اليسار المتطرف التي انتظمت على المستوى الوطني ، قد ضغط على الحكومة من أجل إنشاء فرق إحتياطية من البوليس الوطني يبلغ عددها ٧٥٠٠ رجل . وليكنهم في نفس الوقت قاموا بحرمان النقابيين النشطين من وظائفهم ، وبخاصة أولئك الذين كانوا على درجات متفاوتة لهم لانصال بالحزب الشيوعي ، وكانوا قد أصدروا العفر عن أولئك الذين كانت قد مستهم حركات التطهير التي وقعت في أوائل فترة الإحتلال ، وعاد الموظفين السابقين الإداريين والسياسيين إلى النشاط ، إن لم يكن إلى نفس وظائفهم ، إذ أن الوظائف كانت قد إحلتها في غالبية الأحيان منافسين أكثر شبهاً . وكل هذا أدى إلى تغيير المناخ ، وإلى أن يصبح تأثير الموظفين السابقين محسوساً . وبإذنوع خاص سيستخدم رؤساء الأحزاب المحافظة ، ويحذق ، وبالتناوب ، التأييد الأمريكي ، والمشاعر الوطنية ، ومساوى الإصلاحات الخاصة بتطبيق النظام اللامركزي . وعليهنا أن نعترف بأن الاستقلال الذاتي المحلي يعطي نتائج تثير المناقشة في الولايات المتحدة ، بأنه في بلاد لها تقاليد مركزية مثل اليابان ، مثلاً ، يكون الرأي العام شديد



الحساسية فيما يتعلق بمساوئها . وكانت الشرطة المحلية عهد قادرة على ضمان أمن الاشخاص والممتلكات . وزاد عدد الشباب الراض . وأصبحت مؤسسات التعليم في فوضى تامة ؛ ووقعت معارك منظمة ، وأخذت الإهانات تنتشر في كل مكان . وكانت مالية الجماعات والمنشآت المحلية في حاجة إلى إصلاح . وصنعوا كلمة في عام ١٩٤٦ لكي تدل على الفوضى المعنوية والإقتصادية ، وعلى أنها اختصار لكلمات « ما بعد الحرب » ، Apuro ، ولكن المثقفين الذين كانوا على اتصال باللغة وبالحضارة الفرنسية كانوا وراء صنع هذه الكلمة ، ( التي تدل على عدم النقاء وعدم الطهارة ) . وفي بداية سنوات الخمسينيات ، كانت السوق السوداء قد فقدت أهميتها ، وكذلك التصخم ، ولكن الفوضى استمرت رغم ذلك . وكان هذا هو الذي سمح ليوشيدا بأن يقترح في عام ١٩٥٤ إصدار قانون جديد بشأن إصلاح الشرطة ، وهو الذي وضعها تحت إشراف الحكومة ؛ وعليها أن تضيف أن محافظ المقاطعة ، المنتخب ، كان يحتفظ بحق إدارتها . وفي عام ١٩٥٨ ، أعادوا إدخال التربية الوطنية إلى مؤسسات التعليم ، الأمر الذي كان يدل على عودة الانضاح الطبيعية ، بطريق عهد واضح ولكنه فعال ، وبشكل مستمر في كل مراحل التعليم . وقاموا في عام ١٩٦٠ بتدعيم إشراف ومراقبة الحكومة المركزية على المؤسسات والتنظيمات الإقليمية .

#### ٢ - المشكلات الخارجية :

كانت السياسة الخارجية هي الأكثر أهمية . وكان موقع اليابان الجغرافي بين الصين الشيوعية ، وبين الولايات المتحدة ، يهدد بأن يجعل منها دولة تابعة ، أو أن تصبح مهددة ، وعلى أي حال بأن تفقد استقلالها الحقيقي . وكان الحل الذي إختاروه يتمثل في عقد معاهدة تحالف منذ عام ١٩٥٤ مع الولايات المتحدة ، التي ستحتفظ بقواعد في اليابان ، وفي إنشاء قوات مسلحة يابانية

تماماً ، وذلك فى نفس الوقت الذى يتحاشون فيه القيام بعمل دبلوماسى ملفت للنظر ، حتى يتعدوا عن إثارة عدم ثقة جيرانهم . ولكن كسكل سياسة وضعت تركيباتها بكل حكمة ، تعرضت هذه السياسة لعملية إثارة عدم رضاء كل العالم ، ولم يكن من الممكن الاستمرار فيها وجعلها تنجح إلا بإعادة النظر فيها وبشكل حاذق وباستمرار . والواقع أنه كان من اللازم مواجهة نوعين من ردود الفعل المتناقضين . فالمسؤولون الأمريكيون كانوا يعملون دائماً إلى أن يحددوا الجمود اليابانى غير كاف فيما يتعلق بأمور الدفاع ، وكانوا يأسفون من أن يكون لهم حلفاء على هذه الدرجة من التردد أمام المظلة النووية التى يعرضونها عليهم ، ولكن الرأى العام الأمريكى ، وبخاصة الرأى العام لجيرانها ، للغربيين وللأستراتيجيين ، ولكي لا نتحدث عن المسؤولين الصينيين ، كانوا يجدون أن هذه الجمودات نفسها مشيرة للقلق . ومن ناحية أخرى ، فإن الرأى العام اليابانى فى الداخل كان موزعاً بين الرغبة فى إعادة العزة الوطنية ، وبين شعور سلبى حقيقى ؛ وكان فى وسع الإنجاء الوطنى أن يعبر عن نفسه خلال تلك الحملات التى بدأت منذ عام ١٩٥٤ بواسطة المثقفين ومجموعات اليسار ضد القواعد الأمريكية . ولكن الإنجاء الوطنى كان من الممكن إرضاءه عن طريق سياسة الحكومة نفسها وذلك فى حالة حصول هذه الحكومة على تنازلات من الولايات المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد ، وخصوصاً بشأن وضعية أوكيناوا ، وإذا ما كانت هذه السياسة تظهر بعض الإهتمام بالحاربين القدماء ، ومن كل الرتب . وبعد كل شئ ، والمشكلة تطرح نفسها بالنسبة لألمانيا ، كما هو الحال بالنسبة لليابان ، فإنه من الصعب أن نطلب إلى شعب أن يكفر باستمرار عن أخطائه ، وأن نطلب إلى حكومة أن تتخلى عن أن تنادى البطولات السابقة لى تضمن الاتحاد الحالى ويؤكد سلطتها فى المستقبل . وبعد ذلك ، فهناك تناقض جديد : فكما هو الحال

بالنسبة لالمانيا ، فإن المظلة النووية الامريكية هي حماية ، لإنهاء ، dissuasion ، ولكن فى حالة وقوع صدام مسلح ، فإن الاقاليم التى تضم هذه القواعد ستكون هدفاً للانتقام الذرى . وأخيراً ، فإن إعادة إنشاء جيش كانت تتعارض مع الدستور ( المادة ٩ ) . وعرضت كل هذه الآراء وانتشرت ابتداء من عام ١٩٥٨ وحتى وقعت اليا بان ، فى شهر يناير ١٩٦٠ ، على إعادة لمعاهدة التحالف لمدة عشر سنوات ، والى نصت على وقوع مشاورات بشأن كل تغيير يتعلق بالقواعد الامريكية ، وفى نظير تكوين قوات مسلحة يابانية ، قامت القائمة : مظاهرات عنيفة فى كل المدن الكبرى ، و مشاورات للتوقيق من جانب الاشتراكيين فى مجلس النواب مصحوبة بشعوب معارك منظمة ، دون أن نتحدث عن إلغاء زيارة الرئيس آيزنهاور فى شهر يونيو ١٩٦٠ ، بعد المظاهرة التى أجبرت المانح الصحفي الرئيس ، والذي جاء من أجل الاعداد الزيارة ، والسفير الامريكى ، على أن يأخذ طائرة عمودية ( هليكوبتر ) من مطار هانيدا ، حتى يهربا من الجماهير .

وعلى العكس مما كان يعتقد ، فإن التحالف قد استمر ، ولم يكن تجدده فى عام ١٩٧٠ فرصة لوقوع صدامات تشابه تلك التى كانت قد وقعت فى عام ١٩٦٠ . وكان المحافظون يدينون ، لسياساتهم المرنة للوصول إلى هذا النجاح الذى لا ينكر لمرونة سياساتهم ، وكانت هناك ثلاث مشكلات مطروحة - مشكلة مكانة اليا بان فى آسيا ، ومشكلة الصين وتايوان ، ومشكلة الجيش - ولم تعط الحكومه اليابانية فيها مقطورة إلا حلول غير واضحة حتى لا تشير أى أحد ، وإن كان يمكننا أن نرى فيها الخصائص الاساسية : أن يجعلوا من اليا بان قوة توازن فى المحيط الهادى تكون على مستوى فرض رغبتها . ولا شك ، فى أن هذه السياسة تقتضى إستمرار التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التنبؤات الحارقة للعادة والتى وضعت فى سنوات الستينيات . ووضعوا كل شيء من أجل ضمان أولوية هذه التنمية .

ولقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الهولانية في هذا المجال دوراً سياسياً وإقتصادياً ، وذلك بمحاولتها إنهاء تلك التبعية التي كانت تربط بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، وعن طريق تنويع شركائهم التجاريين . وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن هي المشتري الأول ، والمرصد الأول لليابان ، فإن اليابان قد بدأت تلعب أدواراً أكثر وأكثر صوب ما أسماه أحد الوزراء المحافظين « بمنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادى » ، لكي يعرف هذه المرونة في السياسة اليابانية . وهذه المنطقة تعيد ذكريات « منطقة الإزدهار المشترك لآسيا الكبرى الشرقية » التي كانت موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تدل بالفعل على الأقاليم التي كان الجيش الياباني يقوم باستغلالها . وهناك فقط الاختلاف بين الاتجاهات الإمبريالية في فترة ما قبل الحرب ، والاستعمار الجديد ، المعاصر . ولكن ، كما كان الاحتلال الياباني في وقته الأكثر شراسة بين الآخرين فإن الوجود الياباني الآن هو أكثر ما لا يمكن تحمله عن غيره في تايلاند ، وفي إندونيسيا ، وفي الفلبين .

أما بالنسبة للصين ، فإن المشكلة قد سويت في عام ١٩٧٢ . ذلك أن الحكومة اليابانية قد ألغت معاهدة الصلح مع تايوان ، واعترفت بحكومة بكين على أنها الحكومة الوحيدة للصين . وهذا الاعتراف كان مصحوباً بزيارة رسمية لتانكا Tanaka رئيس الوزراء ، لبكين ، وبمشرحات إقتصادية مختلفة . ولكن قلة الثقة لازالت كبيرة من جانب الصينيين ، الذين يعتقدون في أن الرأي العام الياباني لم يتخل بدرجة كافية عن السياسة العسكرية لفترة ما قبل الحرب ، وفي أن المحققات الثابتة تحتاج لوقت جديد حتى يكتمل شكلها .

وأخيراً ، فهناك المشكلة العسكرية البعثة . وكان تجديد المعاهدة مع الولايات في عام ١٩٧٠ مصحوباً بمفاوضات بشأن القواعد ، وبخاصة بشأن وضعية أوكيناوا ، والتي يديرها الأمريكيون . وأعادت الولايات المتحدة أوكيناوا إلى الحكومة

اليابانية في عام ١٩٧٢ ، ولكنها احتفظت ببعض القواعد . ولم يكن أمر التخلُّع عن هذه القواعد ممكناً إلا إذا ما كانت الحكومة اليابانية قادرة على أن تأخذ مكان القوات المسلحة الأمريكية ، أى إذا ما كان لليابان جيشها . وكانت قوات الدفاع الذاتى ، التى وجدت منذ عام ١٩٥٤ ، والتى ورثت « قوات الامن » التى أنشئت فى عام ١٩٥٠ ، قد احتفظت بها فى مستوى متواضع للغاية ، وبالنسبة للأسلحة الثلاثة . وكانت لا تشمل ، فى المجموع ، إلا على ٢٥٠.٠٠٠ فى عام ١٩٦٩ ، أى مرة أقل من الصين التى كان عدد سكانها سبعة أضعاف اليابان ، و ١٣ مرة أقل من الولايات المتحدة أو لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والتى كان عدد سكان كل منها ضعفى ، أو ضعفين ونصف لسكان اليابان ؛ وكانت لا تكلف اليابان سوى ٨٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٦٨ نظير ٩٣٪ بالنسبة للولايات المتحدة ، و ٩٣٪ بالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية ، و ٩٪ بالنسبة للصين . وهنا أيضاً يظهر عام ١٩٧٠ على أنه يعان عن تحول جديد . ذلك أن الحكومة أعلنت رغبتها فى أن تزيد من قواتها وفى تناسب مع الزيادة الإجمالية للاقتصاد . وبدأوا فى نفس الوقت فى أن يحلوا المهمات الأمريكية ، المصنوعة بتصريح ، بمهمات يابانية بحته ، وبخاصة فى الطيران . وعلمنا أن نذكر أن أوكوبو كن Okubo Ken رئيس شركة ميتسوبيتشى للكهرباء ، والذي يشارك فى كل المنظمات التى تأخذ القرارات بشأن ميتسوبيتشى ، هو فى نفس الوقت رئيساً لرابطة صناعات التسليح فى اليابان ، ويعتقد أنه من الواجب رفع نسبة التسليح من ١٪ بالنسبة لإجمالى الدخل القومى ، إلى نسبة ٤٪ منه . والهدف من ذلك هو وضع القوات المسلحة اليابانية على الأقل فى نفس مستوى بريطانيا العظمى . ومع نهاية الحرب فى فيتنام ، أصبح فى وسع المصنوعات الحربية التى لشترتها الولايات المتحدة من اليابان ( من ٦٠٠ مليون إلى مليار

دولار في العام) أن تستخدمها اليابان نفسها . وان ما يزيد خطورة هو أن شركة ميتسوبيتشى ، تسيطر ، بطريقة أو بأخرى ، على ما يقرب من ٣٠٪ من صناعة الأسلحة في اليابان ، وأنه يمكننا بهذه الطريقة أن نشاهد تأسيس مركب للصناعات العسكرية في اليابان ، كما هو الحال في بقية الدول العظمى .

### ٣ - المعارضة :

وأمام هذه السياسة المحافظة ، كانت مجموعات المعارضة منقسمة على نفسها ؛ ولسكنها كانت ، مع ذلك ، تخيف المحافظين . وهناك أربع ظاهرات متناقضة . يمكننا أن نذكرها ، وهى تقترب من الظاهرات الموجودة فى أوروبا الغربية . فأولاً ، ومع نمو المدن ، تمكنت أحزاب اليسار من أن تستولى تقريباً على كل البلديات الكبيرة ، ومبتدئة بمدينة كيوتو ، تلك المدينة التى تضم أكثر عدد من الناجحين الشيوعيين ، الامر الذى يستتبع التفكير فيما سيعملون بشكل عام بهذه المدينة . وفى عام ١٩٧٣ أصبحت كل المدن الكبيرة ، فى توكايدو ، ومعها سينداى ، اماكن بلدية يسارية . وبعد ذلك ، بدت الاحزاب المحافظة على أنها قد فقدت المراكز السياسية عند نهاية سنوات الخمسينيات ؛ ولكن الإزدهار الجديد لسنوات الستينيات دعم أمر وجودهم فى السلطة . وفى عام ١٩٦٣ ، كان للاشتراكيين ٢٩٪ من الأصوات ، ولكنهم حصلوا فى عام ١٩٦٩ على ٢١٪ فقط . ولم يزد الحزب الشيوعى عن ١٠٪ ، ووصل حزب كوميتو ، « حزب النور فى الحياة العامة » ، والذى يقدم نفسه على أنه حزب التجديد ، إلى ١٠٪ : وهو يمثل قوة رفض أكثر من كونه قوة معارضة ، خاصة وأنه يمثل ملجأً لضحايا التقدم الاقتصادى . ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن بضعة مئات من المجموعات ، والتى هى غالباً منظمة بطرق عسكرية ، من المعارضة الخارجة عن البرلمان ، والتى تتكون بنوع خاص من الطلبة وتلاميذ المدارس . ويمكن

للاشتباكات مع البوليس الخاص المضاد لحركات التمرد أن تكون لها دلالتها ، والمجاذلات الايديولوجية الواسعة الانتشار حول تفسيرات ماركس ، وماو ، وتروتسكي ، أو ماركوز ؛ ويمكن للخلافات بين المجموعات أن تصل إلى حد القتل للخصم ، ولسكن أى من هذه المجموعات اليسارية ، ومثلها في ذلك مثل المتطرفين اليمينيين ، لم تصل حتى الآن إلى أن تؤثر بشكل له صفة الدوام على الحياة السياسية . وهنا أيضاً ، تبدو هذه الظواهر ، وقبل غيرها من الظواهر المشابهة في فرنسا وفي الولايات المتحدة ، على أن لها علاقة بوجود مجتمع صناعي مزدهر ، وبوجود تغيير سريع ، وبسرعة أن الرجال يجدون صعوبة في التأقلم معها ، ومع وجود حزب محافظ مسيطر ، متأقلم تماماً مع هذا المجتمع ، وبشكل أنه لا يمكن عمارته دون عاربة هذا المجتمع نفسه .

ولكن هذا الاتجاه لعكس ، ومنذ سنوات السبعينيات ، واسمين رليسيين . الاول أن النجاح الإقتصادي كان في المصلحة شبه المطلقة لأصحاب الإحتيازات ، وأن الحياة أصبحت أكثر وأكثر صعوبة في المدن . والسبب الثاني هو أن الثروة الجديدة لليابان قد سمحت لعادات قديمة جداً أن تنمو بطريقة مذهلة . وعالمنا أولاً ألا ننسى أن موظفاً له من العمر عشرين عاماً يتقاضى عموماً من ٣٠ إلى ٥٠.٠٠٠ ين في الشهر ( ٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرنك فرنسي ) . والإنتخابات ، من أجل كسبها ، تتطلب على الأقل ١٠٠ مليون ين . وفي بداية عام ١٩٧٢ حدثت إنتخابات رئيس الحزب المحافظ : ولما كان لهذا الحزب الاغلبية المطلقة للمقاعد ، فإن الأمر كان يتعلق في الواقع بانتخاب الحكومة اليابانية وعن طريق بضعة مئات من الأشخاص . ولكي يدفعوا مرشحيهم ، دفعت المجموعات المختلفة ما يقرب من ١٠ مليار ين وكانت هذه المبالغ تأتي بطبيعة الحال من المنظمات ذات الطابع الأبوي أو الحرفي Patronates . وفي أثناء شهرى مايو ويونيو

١٩٧٢ أعطت الصحف والمجلات ، ومن كل اتجاه ، ومن كل مستوى ، تفاصيل دقيقة ومدعمة عن هذه المساومات . ومرة أخرى خسر الحزب المحافظ أصواتاً ، وتستمر العملية وإن كانت ببطء ( ٢٩٧ مقعداً في عام ١٩٦٩ ، و ٢٧١ في عام ١٩٧٢ ) في انتخابات شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، بينما يرتفع الحزب الاشتراكي قليلاً ( من ٨٧ إلى ١١٨ ) ، وبخاصة الحزب الشيوعي من ١٤ نائباً إلى ٣٨ .

وتبحث الطبقات الحاكمة الآن عن طرق جديدة وعن سياسة جديدة . والمشكلات الاقتصادية ، وبخاصة مشكلات التجارة الخارجية ، هي في نفس الوقت مثابرة ، ومربكة ببعضها : وفي الحالتين ، لا يمكننا أن نغير جزئية واحدة ، دون أن نضطر إلى تغيير النظام بأكمله . ومجلس السياسة الصناعية ، Sanken ، والذي يتكون من ٢٢ من أكبر رجال الأعمال ، والذي أقل ما يقال عنه أن له تأثير على السياسة اليابانية ، يفكر بطريقة جديدة في إيجاد حل لهذه المشكلات .



# الفصل الثامن عشر

## المجتمع الياباني

إن دراسة المجتمع هي التي تسمح لنا بفهم الحياة السياسية وأسس نجاح ذلك الاتجاه المحافظ النشط ، وفهم الحياة الاقتصادية مع تلك التنمية التي لم يكن أي أحد يتوقعها ، ويعتبرها حتى على أنها معجزة . وربما كان طرح هذه المسألة يرجع إلى أن هذا المجتمع يمثل كل خصائص ما نسميه بالمجتمع المغلق ، وأن هذه الخصائص لا تمنع فقط التغيرات من أن تحدث ، بل إنها تسبب في نشأتها في بعض الحالات .

### ١ - عالم القوة والمال :

تبدو المجموعات الحاكمة ، من الولاة الأولى ، على أنها مغلفة بشكل يشبه الدهشة ، وجامدة ، وساطورية ، ومبنية على طوائف وأسر تشبه إلى حد كبير الأسر البورجوازية في غرب أوروبا . والحقيقة الأسرية هي التي تضمن استمرار السلطة ، واستمرارية الملكية ، عن طريق الانتقال بالوراثة ، وكذلك عن طريق التضامن اليومي . وهكذا نجد أن شودا تيشيرو Shoda Teiichiro ، رئيس إحدى الشركات ، التي ورثها عن والده ، قد زوج ابنه من حفيدة أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وزوج ابنته ميشيكو Michiko من ولي العهد الإمبراطوري أكيهيتو Akihito ، وزوج ابنته الثانية من حفيد موري نوبوتيرو Mori Nobuteru مؤسس ورئيس شركة نيهون دنكو الكهربائية . ونفس موري نوبوتيرو له أيضاً نائباً ، وإبناً آخر رئيساً لإحدى شركات التعدين ، وإبنته متزوجة من رئيس شوا دنكو ، وهي شركة أخرى للبهات الكهربائية ، وأخيراً ابنة أخرى تزوجت

ميكي تاكيو Miki Takeo الرجل السياسي في حزب المحافظين ، ورئيس وزراء فيما بعد . ولا شك في أن الجامعة تعرف نفس هذه الظاهرة . فاستاذ القانون هوزومي شيجيتو Hozumi Shigeto كان استاذاً للقانون في جامعة طوكيو ، التي كانت تسمى قبل الحرب د بالامبراطورية ، ، وكان إبناً لاستاذ قانون في جامعة طوكيو كذلك ، وتزوج إبنه أحد كبار رجال الأموال . ويمكن بهذه الطريقة تكوين مجموعات أسرية ضخمة لاستقرارية وراثية ، وأن تأخذ باستمرار في موادة نفسها مع أشكال المجموعات في العالم المعاصر ، الأمر الذي يمنع الحديث عن استمرار حياة الأنماط القديمة أو الانهياآت العتيقة .

وإلى هذا التضامن الأكثر قوة ، تضاف تضاعفات معاونة تشارك فيها قوى أقل درجة . ففي مجتمع صناعي ، يتعاقب الأمر بتضاعفات من الجامعة ، التي تشبه المدارس العليا ( الموجودة في فرنسا ) . وهذا النوع من التضامن يرجع إلى بداية عصر ميجي . وينسوع خاص كان لجامعة طوكيو دائماً أولوية ساحقة بالنسبة للمجموعات الحاكمة ، بدون أن يكون ذلك مرتبط دائماً بالنوعية ، التي تكون في بعض الحالات فعالة ، بالنسبة للتعليم فيها . وهكذا نجد أن دفعة خريجي جامعة طوكيو في عام ١٩١١ قد أعطت أحد رؤساء الوزارات ، وست وزراء ، وعددأ كبيراً من رجال الصناعة وفي الوقت الحالي يحتل خريجي جامعة طوكيو ٦٢٪ من وظائف كبار موظفي المالية ، و ٦٣٪ من وظائف وزارة الصناعة والتجارة الدولية ، و ٦٦٪ من وظائف وزارة التربية الوطنية ، و ٧٣٪ من وظائف وزارة الداخلية . كما أن رؤساء تحرير الثلاث صحف الكبرى آساهي ، ويوميوري ، وسانكي ، وكذلك رئيس وكالة أنباء فيجي ، ورئيس تلفزيون H. N. K. وتلفزيون فيجي من خريجي جامعة طوكيو . وفي عام ١٩٥٤ ، كان ٤٠٪ من رجال الأعمال من خريجي جامعة طوكيو ، و ١٠٪ فقط من خريجي جامعة هيتوتسوباشي

المنخفضة في الدراسات الاقتصادية والتجارية ؛ وفي عام ١٩٦٢ كان ٢١٪ من كادرات الشركات الكبرى قد درسوا في جامعة طوكيو ، واللاحظ أنهم دائماً يحتلون المكان الأول ( وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثانية مع ٧٪ ) وأن نسبتهم هي نصف نسبة مناصب الإدارة العليا في عام ١٩٥٤ . والتجديد الكبير الذي حدث في فترة ما بعد الحرب يتمثل في ذلك الجذب المتزايد الذي تمثله أوساط رجال الأعمال على خريجي جامعة طوكيو : ففي عام ١٩٥٠ اختار ٣٨٣ خريج الدخول في خدمة الإدارات الحكومية ودخل ١٨٧ فقط إلى الاعمال ؛ وفي عام ١٩٥٨ أصبحت الاعداد هي ٥٠٠ لله قطاع العام ، و ١٠٦٨١ للقطاع الخاص .

وكان هو الحال في كل المجتمعات الصناعية ، فان هذا البنيان التقني متجالف مع السلطة العامة ، الأمر الذي يسمح له بأن يجعل الاقتصاد العام البلاد يدفع له ممناً غالياً نظير ما يقدمه له من خدمات - وهي واضحة - وذلك بإعطائه نفسه دخلاً لمركز ضخم . وهناك التحالف مع الاوساط السياسية أولاً ؛ فهناك دائماً ما بين الربع والثالث من بين النواب الذين يمارسون ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، نشاطاً اقتصادياً في الشركات الكبرى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الشركات الكبرى تدفع أنصبة من النقود للأحزاب السياسية وقت الانتخابات ، كنوع من أنواع مكافآت التأمين ( التي تدفع في أوقات معينة للمستفيدين ) ، كما قالوا عنها .

ومن الوهلة الأولى ، يبدو أن أفراد مركز هذه الإستراتيجيات ضعيف بالنسبة للدول الأخرى ، إذا ما نظرنا إلى المرتبات وحدها . ولكن يمكننا أن نقترح سؤال لمعرفة ما إذا كانت الأجور ، في اليابان مثل غيرها ، والخاصة بالقطاعات الدنيا للدوطين ليست أقل بكثير من قيمة الإنتاجية الهائلة ، بينما تكون المرتبات

الإجمالية للكادرات العليا تساير مرتبات زملائهم الأمريكيين ومع إنتاجية أكثر ارتفاعاً عنهم . وتدفع المنشأة الكثير من الأشياء : الجولف ، والمطعم ، والبار ، والرحلات القريبة أو البعيدة نسبياً ، والترفيهات المختلفة ، بما في ذلك عشاء الجيشا . وإن ما هو خاص باليابان هو مدى ودرجة تنوع هذه الإنفاقات ، وليس وجودها . وبالنسبة للعام الضرائبي الذي يبدأ من أول أبريل ١٩٧١ حتى ٣١ مارس ١٩٧٢ ، ومن التقديرات للضرائب ، وصلت هذه الإنفاقات إلى ٨٠٠ ٢٥٥ ١٠٢ مليون ين معفاة من الضرائب ، أي سبعة أضعاف ميزانية الصحة العامة . ومن أجل أن يكون الشخص عميلاً في مطعم الجيشا ، مثلاً ، فإن ذلك يكلف ، على الأقل ٥٠٠ ٠٠٠ ين في الشهر ( ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك ) . ويمكن لمؤسسة الصاب اليابانية أن تنفق بهذا الشكل ٦٢٠ مليون ين ، بدون ضرائب . وحق الإنفاق تقوم المؤسسة بهذا الشكل يخضع لتسلسل ، ولكل الكادرات ، وليس عدداً فقط . على كادرات الإدارة العليا . ويمثل هذا ، جزئياً ، أحد أسباب ازدهار القطاع الثالث الخاص بالخدمات في المدن الكبرى ، كما أنه أحد الحقائق التي تبرر الآراء الخاصة بتفوق النافه على الاساسي في إقتصاديات الاستهلاك ( نظرية جالبريث Galbraith ) . حقيقة أنه لا يساوى شيئاً بعد خروجه إلى التقاعد . ولكن يبقى المركز الأدنى ، أو وظيفة تقل أو تزيد في أنها تخيلية ، مثل وظيفة المستشار ، التي تسمح لصاحبها بأن يمتنع بميزات ملحقة ، من الناحية النظرية ، وإن كانت بالفعل رئيسية ، فيما يتعلق بالوظيفة . ويبقى كذلك ما يمكن تسميته بحق البقاء على راحته في الدار ، بالنسبة لكبار الموظفين ، وذلك إما في الشركات الخاصة ، التي يكون قد تعرف عليها في أثناء حياته الوظيفية الإدارية ، وإما في القطاع المؤمّم ، مثل الشركة الوطنية لشكك الحديد الياباني ، أو المنظمات التي تخضع لها مثل مكتب السياحة الياباني .

ومع ذلك فقد كان هناك قادمون جدد فى هذا العالم الخاص بالقوة، وبالمال، وحق من أعلى . ذلك أن صعوبات كبار زايباتسو Zaibatsu قبل الحرب قد حدثت فى نفس الوقت مع تنمية تقنيات جديدة ، مثل الاكترونيات . وأفاد البعض من ذلك من أجل أن ينشئوا مؤسسات جديدة . وانشأ إيبوكامازارو Ibuka Masaru ، مؤسس سونى Sony ، شركته الجديدة فى عام ١٩٤٦ فى ورشة متواضعة، وبرأسمال صغير. أما ميتسوشييتا كونوسوكى Matsushita Konosuke فإنه كان يصنع مصابيح كهربائية قبل الحرب ، وبعد أن كان يصلح الدراجات . وأخذ ، بعد الحرب ، يصنع ، وبعلامة ناسيونال ، العديد من الاجهزة المنزلية ، وكان قد بدأ هو الآخر بورشة صغيرة، ووصل به الحال إلى إستخدام . . . ٥٠ شخص . وعلينا أن نذكر كذلك مجال السيارات والدراجات البخارية . فأتسودا تسونيجى Matsuda Tsuneji على رأس سيارات مازدا، وبخاصة هونداسو ويشيرو Honda Soichiro ، الذى يصنع الموتوسيكلات، وكان عاملاً ميكانيكياً، يعتبران من الامثلة على هذه الثروات الجديدة، التى ترجع بنوع خاص إلى أفكار جديدة، فى عالم جديد . وإن فقدان المراكز الاجتماعية الاقتصادية ، ووصول الآخرين هما بالتبادل أسباب ونتائج ، ويمكننا أن نجد أمثلة مشابهة لذلك فى جميع أنحاء العالم الرأسمالى المعاصر .

## ٢ - المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار :

بعيدا وراء أصحاب الامتيازات هؤلاء ، نجد تسلسلا معقدا من أصحاب الرواتب ، الموظفين ، ومن الفلاحين، ومن صغار التجار . وهناك أيضاً متاهات التقدم الإقتصادى . ونجد أن تقريباً ثلث سكان طوكيو لهم مسكن تقل مساحة عن تسعة أمتار مربعة، وفى عام ١٩٦٥، كانت أسرة من بين كل خمس أسر تعيش على حد الكفاف وفى منتهى الفقر . وهناك الكوريون ، والإيتا Eta ( نوج من

المغبودين)؛ إنهم ركائز الازهار الإقتصادي الذين يتم تشغيلهم في اليابان نفسها . وهناك كذلك الفلاحون ، من شمال غرب هونشو ، في المناطق الثلجية ، وأيضاً صيادي السمك . وللإلحاحين بصفة عامة مستوى معيشة أقل من مستوى معيشة سكان المدن ، ويتناقص عددهم بشكل مستمر . فمنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ ، خسرت الزراعة ٥٠٠.٠٠٠ عامل في كل عام ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ ، ٦٠٠.٠٠٠ في العام في المتوسط . وفي نفس الوقت ، تسببت سياسة دعم أسعار الارز ، كمادة غذائية أساسية ، وعلى أسعار يمكنها أن تصل إلى ضعف الاسعار العالمية ، في نشأة ظاهرات معروفة تماماً في مسائل زيادة الإنتاج : ففي عام ، كان هناك يتزود غير مباع يصل إلى ٦٠ مليون طن من الارز . والأكثر أصاله يتمثل في الإصرار على تطبيق وسائل العمل غير الزراعي على الأوساط الزراعية . فبمعلوماتهم المدرسية ، وطبقاً لتقليد قديم — وكان صغار الفلاحين يحتفظون بسجلات للنضحية منذ نهاية القرن الثامن عشر ومنذ بداية القرن التاسع عشر تثبت أن كل الأطفال يذهبون إلى المدارس طبقاً للطريقة الغربية — كان في وسع أبناء الريف أن يملأوا من الحرف التقليدية إلى الصناعات الحديثة وبهذا الشكل ، نجد أن أحد المصانع قد أنشئ الآن في الريف ، وفي مقاطعة إيوات ، إلى الشمال من هونشو . وهذه الحالة تتكرر ، منذ بداية عهد مييجي ، لإنشاء مصانع في القرى . وبهذا الشكل نجد أن ٩٥ ٪ من المستثمرين الزراعيين ، لهم وظيفة في الصناعة ، وأن ٤٠ ٪ من بينهم يعملون على الجزء الأكبر من مواردهم من هذا الاستخدام في الصناعة ، وعليها أن تحتفظ بهذه الخصائص واضحة في ذهن حين تبحث تنوع السكان العاملين : فإذا كان القطاع الأول يشتمل في اليابان على ٢٠ ٪ في عام ١٩٦٨ فإن الأهمية الفعلية لهذا القطاع هي في الواقع أقل من ١٥ ٪ من هذا القطاع نفسه في فرنسا . ويوجد مستخدمو المشروعات الصغيرة والمستخدمين المؤقتين في المؤسسات الكبيرة تقريباً في نفس المستوى

الإجتماعى . ومن ١٧ مليون شخص مستخدمين فى القطاع الثانى فى عام ١٩٦٧ ،  
 يمكننا أن نقول أن ١١ مليون يوجدوا فى هذه الحالة ؛ ومن ٢٣ مليون فى القطاع  
 الثالث ، ربما ١٦ مليون . وهم يتقاضون أجراً أقل وبزوع خاص ليس لهم  
 أى إستقرار فى عملهم إذ أنهم بطريق مباشر — وعن طريق الإستخدام المؤقت  
 — أو بطريق غير مباشر — وعن طريق قلة الأجور — يساعدون على زيادة  
 تسهيل جمود العلاقات بين العوامل المختلفة للصيغة الإقتصادية . ولكن كل هؤلاء  
 الأشخاص يشاركون مع ذلك فى مجتمع الإستهلاك من إحدى النواحي ،  
 ويملكون ( أو أصبحوا مشوهين ) بذلك ، ونتيجة لذلك يرغبون فى تغيير شىء  
 ما فى وجودهم ، ويرفضون قبول الحاضر على أنه لا يمكن تغييره . ولقد قرأوا  
 الصحف كثيراً فى ريف اليابان ؛ والآن هناك أجهزة تليفزيون عند ٩٩ ٪ من  
 أسر الفلاحين ( ٩٤ ٪ فى مجموع البلاد ) ؛ وعند ٧٥ ٪ من الأسر آلة غسيل ؛  
 وعند ٦٢ ٪ ثلاجة .

وإن ما يرغبون فى أن يصلوا إليه هو أن يصبحوا من أصحاب المراتب  
 الشهيرة ، مستخدمى مدى الحياة فى مؤسسة كبيرة ، وعضواً فى هذه الطبقة  
 الوسطى الجديدة ، التى يتحدث إليها قبل غيرها رجال الإعلان ، والذين يحيطونها  
 باحترام الجيران والأسر التى تبحث عن خطيب لابنتها . وصاحب المراتب  
 الشهري يعتبر مثلاً لمن له حياة مشرقة ، وأشعار الحزب الموجود فى السلطة .  
 وإنهم يمثلون ربما ١٠ أو ١٢ مليون شخص لهم ميزة أولى أنهم مستخدمون  
 لمدى الحياة ، وأنهم مرتبطين بمؤسساتهم بنوع من التسمية غير المشروطة ،  
 وحيث يحب على الطرفين أن « يتناوبا » وأن يتسكلا ، فى كل وقت وفى كل  
 مكان . وتميل بدرجة كبيرة إلى أن ترى فى ذلك نوعاً من تبعية اليابان الاقتصادية  
 التى رتبته لسلطة الطبقات الإجتماعية سلوكاً أبويًا ينظم علاقات الأدنى مع الأعلى ،

وذلك بوضعها أساساً لقواعد الاخلاق السكونفوشية على الاسس الاسروية وعلى الممارسات الاقطاعية الدخاريين . ولكن ذلك ليس حقيقة إلا بدرجة جزئية : فالتقاليد مستمرة ، ولكنها ، فى حياتها ، تتوأم باستمرار وتأخذ أشكالاً جديدة . ولأنه من الثابت أن المستخدم فى إحدى المؤسسات الكبرى مسئول منها ، وأنه يدين لها فى بعض الحالات حتى بحياته الخاصة ، وزوجة ، وتنظيم أوقات فراغه . وإذا كانت محطات السكك الحديدية فى المدن الكبرى تشتمل على ذلك العدد من المتاجر ، ومن المطاعم ، ومن دور السينما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستخدمين يتركون مكاتبهم فى المساء ، لكي يتوقفوا فيها فترة مع زملائهم ، من أجل مشترياتهم ، وتسليماتهم ، وحق عشايتهم الذى قليل ما يتناولوه فى منازلهم . وهذه الاجتماعات ، التى يدفعها صاحب العمل ، تؤدى وظيفة مهدئة أساسية : فى مجتمع حيث يكون كل شيء مؤسساً على الجماعة وعلى العلاقات العاطفية للنفاست بين المجموعات أو الافراد ، يهدد ذلك ، وبشكل خطير ، التوازن العصبى لكل فرد . وعلى أى حال ، فإن المؤسسة ، والجماعة ، فى الاوقات السابقة ، تعتبر منافسة للأسرة . وهذه المشكلة ليست غريبة عن مجتمعات أخرى ، ولكنها لا تصل لمثل هذه الدرجة من الحدة فى أى مكان آخر . وفى مقابل هذا الولاء من كل ناحية ، تعطى المؤسسة ولاءها مدى الحياة ، واستقرارها فى ذلك العالم المتغير ، والملاجئ للنرد من المجموعة . وهذه تعتبر علاقات أسروية واضحة : فالابن لا يمكنه أن يغير والده ، ولا العكس . ولكن علينا أن نضيف إلى ذلك سرياً أن هذا النظام للاستخدام لمدى الحياة لا يرجع إلى التاريخ القديم لليابان : فلقد اخترع رجال الصناعة هذه الطريقة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بنقلها عن نظام الوظائف العامة ، ويهدف ربط العاملين المهرة بهم ، وهم فى ذلك الوقت قلة نادرة ، وغير ثابتين ، ومن ناحية أخرى ،



فإن حركة الايدي العاملة كانت كبيرة جداً قبل عام ١٩٤٥ : حقيقة أنها كانت حركة داخل الشركات المختلفة التي تنتمي إلى نفس المجموعة ( زايباتسو ) ؛ ويرجع هذا التقليل من الحركة إلى الانفكك ، النسبي ، للمجموعات ( زايباتسو ) القديمة ، بعد الحرب .

وهكذا يتم التعمين في إحدى المؤسسات عند إتمام التعليم ، ويقرر المستوى الدراسي الذي يصلوا إليه نوع الوظيفة ، والمرتب ، لبقية الحياة . وهذا يشبه شيئاً ما درجات الموظفين ، في عدد كبير من الدول . والمرتب الشهري هو قاعدة ، مبنية على الأقدمية لمن يعمل لمدة الحياة : وفي عام ١٩٦٨ كان الموظف المكتبي يبدأ من ١٨,٠٠٠ ين لشي يصل إلى ١٤,٠٠٠ ين تقريباً على الأكثر قرب سن الخمسين . وعليه أن نضيف إلى ذلك « البونس » ، الذي ذكرناه من قبل ، والذي يضيف ، مرتين في العام ، مرتب شهرين أو ثلاثة أشهر ، ورأسمال يدفع وقت الخروج إلى التقاعد ؛ وفي عام ١٩٦٨ كان يمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى ٦٠٤ مليون ين بالنسبة لسكادر عال تخرج من الجامعة وبعد ٣٣ سنة من الخدمة ؛ وإلى ٤٤ مليون ين لعمال وبعد ٤١ سنة من العمل . وأخيراً ، فإن إجراءات القرارات والأوامر لها أصالتها : فالمشروعات تنزل عن طريق التسلسل ثم تعود إلى الصعود بعد تكوين محتوى تتم صياغته بتأييد كبير من المناقشات ؛ ودور المديرين يتمثل في المحافظة على هذا الاتفاق ، أكثر مما يتمثل في فرضة . ولذلك فإن أمر اتخاذ قرار يحتاج إلى وقت كبير ، كما أنه من شبه المستحيل أخذ قرار ضد تيار الآراء أو الأحكام المسبقة الأكثر عمومية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الاتجاه السلطوي للمجموعة يأخذ مكان سلطة الرئيس ، وبسمح بتحمل التغيرات التي يفرضها أمر الإلتزام إلى مؤسسة كبيرة ؛ أما القرارات فإنها ، بمجرد اتخاذها ، تنفذ فوراً . ويؤدي بنا ذلك إلى هذا التناقض والذي

يتمثل في أن عدم وجود منافس ، والمجهودات ضوئية تأمين مدى الحياة ، والمرونة بتسلسل للقرارات والمعاملات تعتبر عوامل للديناميكية اليابانية .

### ٣ - التنفيذ : النقابات والعمال إلى التعليم :

وهذه العوامل التي تعطي التأمين ، ضرورة بلا شك الوصول إلى توازن عوامل الحرمان في هذا المجتمع ، حرمان يظهرون ويمبرون عنه بواسطة المطالب النقابية ، أو بواسطة العمال إلى الارتفاع في السلم الاجتماعي من طريق التعليم .

أما المطالب النقابية ، فإنها هنيئة واسعة الإنتشار ؛ و٣٦ ٪ تقريباً من العمال ينتمون إلى نقابات ؛ والنسبة المتوقعة ليست منخفضة بشكل خاص ونحدد أنها تميل صوب الارتفاع . ولكن هذه الوسيلة تخفي عدم التشابه بين الأنواع المختلفة للمستخدمين . ففي عام ١٩٦٠ كان ٦٩ ٪ من العاملين في المؤسسات التي تضم أكثر من ٥٠٠ مستخدم من أعضاء النقابات ، و٣ ٪ في تلك التي تضم أقل من ٣٠ مستخدم . حقيقة أن أساس هذه للنقابات هو المؤسسة نفسها ، وفي حالة المؤسسات الكبيرة للغاية ؛ الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود نقابات خاضعة للمؤسسات . ولكن هذه النقابات تنتمي إلى مراكز نقابية ، تقوم بعمليات هجومية عامة ، أكثر بكثير من إهتمامها بالخلافات المحلية . وهذه العمليات الهجومية تحدث وقت الربيع ، إذ أن العام الضرابي والمالي ينتهي في شهر مارس ، وعندئذ يبدأ أصحاب الأعمال والحكومة في دراسة مشكلات الأسعار والاجور ، والمهالة الكاملة . وهناك مركزين هامين بنوع خاص : السويو ( اتحاد نقابات اليابان ) ، ويضم نصف النقابيين ، والدوهي

كايجي Domei Kaigi (الاتحاد الياباني للعمل) مع سندس النقابيين . والسود هو هو الاكثر اجماعاً صوب اليسار ، ولكن وزنه في خلافات العمل أكثر طعناً عما يمكننا أن نتصور ، إذ أن ثلثي أعضائه ، والذين يعملون في الوظائف العامة للدولة أو في القطاع المزمع ، ليس لهم الحق في الإضراب .

والعلوم المخصصة على نفس درجة العنف . ويمكننا أن نقول بأنه كان عند أساس المينجي وتغيير اليابان . والآن ، يتم التعبير عنه بنوع خاص في ميدان التعليم : وما دام مصير الشخص يتوقف على مستواه التعليمي الذي تشهد به الامتحانات ، فقد ركزوا على هذه الفترة القصيرة من الحياة الدراسية كل ما تشتمل عليه المجتمعات الحديثة من غدوائية ، ومن تنافس . ويتحدثون في اليابان عن « حجم الامتحانات » . وهناك أوبئة للانتحار في شهر مارس ، شهر الامتحانات . والتنافس يمتد بنوع خاص بالنسبة لتلك الذين يرغبون في الوصول إلى مستوى الجامعة ، والجامعات العامة أو الخاصة تقبل عن طريق المسابقة : ولا شك في أن المستويات تتفاوت وكليات الحقوق ، في جامعة طوكيو ، والتي توجد على رأس ذلك الحرم الجامعي ، وفي مجتمع كل ما يوجد فيه هرمي ، تعطى دراسات يمكن موازنتها بالمستوى الأوربي ، مثلاً ؛ وهناك بضع جامعات أخرى كذلك . ولكن هناك الآن ، وبشكل متزايد ، متنافسون ، وعلى كل المستويات : ففي عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٥ ٪ من الاطفال الذين يتابعون تعليمهم بعد سن الإلزام ، و ٧٣ ٪ في عام ١٩٦٥ ؛ وفي عام ١٩٤٧ كان هناك ٥ ٪ من التلاميذ في الفصول يسايرون السن مع المستوى السابق الوصول إلى الجامعة ، و ٢٠ ٪ في عام ١٩٦٧ . ولكني أعتقد أن تعاضيات هذه المشكلة — وهي إحدى الخصائص الكبرى للوعيئة مجتمعتنا — إعتقدوا ، سواء من جانب الفرد ، أو من جانب الجماعة في إجراءات مختلفة

وإن كانت كلها تؤدي إلى صدمات . ولما كانت المدارس على نسب مختلفة من التقييم ، فكان من الضروري إنشاء قطاعات جغرافية إجبارية للالتحاق بها ، وعلى كل المستويات ، وهكذا بدأت المخالفات مع الإدارات المحلية ، وبدرجة كبيرة . أما المدارس الخاصة ، فإنها لم تخضع لهذا النظام الخاص بالقطاعات ، واستمرت في قيد تلاميذها بالطريقة التي توجه إلى النقود وإلى الامتحان في نفس الوقت ؛ إذ أن الواحد لا يفتى عن الآخر . وقامت جامعات خاصة شهيرة بإنشاء مدارس ثانوية ، ولابتدائية ، وحتى رياض أطفال : ويمكن المرور بهذه الطريقة وبسهولة ، من مستوى إلى مستوى آخر ؛ إنه نظام السلام الآلية ؛ ولما كانت هناك اختبارات لدخول رياض الأطفال هذه ، فإنهم أنشئوا حتى مدارس للتأهيل لهذه الاختبارات . والمبالغ التي تدفع لتلميذ ينجح في المسابقة الصعبة للدخول إلى جامعة خاصة ، ضخمة ، وتصل في غالب الأحيان إلى ثلاث مراتب الأب . وفي نفس الوقت نجد أن الجامعات الخاصة ينقصها المال . ففي جامعة كيرو في عام ١٩٦٥ حاولت الإدارة أن ترفع مصاريف القيد من ٦٠.٠٠٠ إلى ٧٠.٠٠٠ ين ، ومصاريف التعليم من ٨٠.٠٠٠ إلى ١١٠.٠٠٠ ين ؛ وجددوا بأن أنشئوا مصاريف تجهيز ( ١٠٠.٠٠٠ ين ) ، وبونات مدرسة تدفعها عند التخرج ، وهي نوع من القرض الإجباري ( ١٠٠.٠٠٠ ين ) . وكان ذلك بداية لمجموعة من الإضرابات والمهاج في كل الجامعات الخاصة . وجامعات الدولة بحماية بطبيعة الحال ، ولكننا نجد فيها ، والأمر حقيق بالنسبة للجامعة طوكيو ؛ الكثيرين من أبناء الأسر الغنية وصاحبة النفوذ ، إذ أنها الجامعات التي تضمن أحسن مستقبل عند التخرج . وفي اليابان ، كما هو الحال في غيرها ، ليس من الثابت أو المؤكد أن نظرية الميراث الثقافي تلتفت تماماً إلى هذه الظاهرة ، ولا أنها تهتم بعدم رضا الطلاب عن التعليم أو عن المجتمع . ويلعب الخوف من النزول

في درجات المجتمع دوراً في ذلك . وتلعب دوراً كذلك الأخطاء الموضوعية  
للتنظيم الجامعي . ونتيجة لوفرة عدد المرشحين ، وبسبب بعض النظريات التربوية  
كذلك ، أعطوا الاغلبية في الإمتحانات للأسئلة المكتوبة ، ومن بين إختيار  
كبير ، الأمر الذي يساعد على الإستظهار ، وغل حساب التفكير . ولما كانت  
هناك مزايا كثيرة للدخول إلى أكثر الجامعات هينة ، نجد أن كثيرين من الطلاب  
يتقدمون مرات عديدة متتالية لنفس المسابقة . وهم يمثلون عناصر معزولة ،  
ليست لها علاقة بأية جامعة ، ولهم شعور حاد بالفشل ؛ وهم كذلك عناصر  
للفوضى وللنف في المجتمع . وأخيراً ، فهناك مشكلة هيئة التدريس . ولقد بقيت  
بعيدة عن الحركة العامة للبحث عن الثروة ، وتشعر نتيجة لذلك بالمعاناة . ولا شك  
في أن أعضاء هيئة التدريس لازالوا يفيدون من تلك الهيبة المرتبطة بالمعرفة ،  
ولكن هذه الهيبة تذوى مع الأيام . وفي عام ١٩٦٥ ، كان الاستاذ المرمم في  
إحدى جامعات الدولة يتقاضى ٩٢٠٠٠ ين في الشهر ، وفي الجامعات الخاصة  
يتقاضى ٨٤٠٠٠ ؛ ولكن الاستاذ المساعد لم يكن يتقاضى سوى ٤٩٠٠٠  
و ٦٠٠٠ على التوالي . وحتى إذا ما أضفنا «البونس» ، والذي يصل إلى مرتب  
ثلاثة أشهر ونصف شهر في العام ، فاهم يضطرون إلى أن يمارسوا ، وبطريقة  
تلقائية ، أكثر من وظيفة في نفس الوقت . وفي عام ١٩٦٦ ، كان هناك ٢١٪  
من الجامعيين مركزين في جامعات الدولة ، و ٤٤٪ في الجامعات الخاصة .  
وكل هذه الظواهرات توجد في المجتمعات الصناعية الأخرى ، ولكنها في اليابان  
أكثر وضوحاً وأكثر «بكرية» ، إذ أنها تظهر بشكل خطير منذ سنوات  
الخمسينيات . ويمكننا أن نعتقد في أن الإزدهار الحالي هو نتيجة لجهودات التعليم  
التي كانت قد بدأت في عهد الميجي ، إذ أن الرجال هم المسترلون عن هذا  
الإزدهار ، وأن التكوين الثقافي العلي والتفني يتطلب عدة أجيال لكي يعطي

نتائجها الكاملة ، والتدهور الحالى يتطلب كذلك وقتاً طويلاً لكي يعطى نتائجها .  
 وإذا كان من الضرورى أن يحدث إبطاء فى التوسع الإقتصادى ، فإن ذلك  
 سيعود إلى إهمال هذه الاستثمارات الثقافية الطويلة المدى ، وذلك بالعيش على  
 رأسماله الجامعى ، وفى صالح عناصر إقتصادية لها مدى قصير ، ومن أجل نتائج  
 مباشرة وثابتة .

## خاتمة

والواقع أنه ، بالنسبة للجامعة ، كما هو الحال بالنسبة للباقي ، لا يمكن فهم اليابان إلا بالعودة ، على الأقل ، إلى أواسط القرن التاسع عشر : وكان ذلك نتيجة للتقدم التراكمي أكثر من كونه إنقطاعاً جعل منها الدولة الكبرى الثالثة . ولا شك في أن وصول الحزب الشيوعي في الصين إلى السلطة ، هو حدث كبير في تاريخ آسيا ، وواضح . وصعود اليابان هو ربما ظاهرة تقترب من ذلك في أهميتها . كما أن بداية سنوات السبعينيات تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ اليابان ، وعليها أن نهيد تعريف مكانة اليابان في العالم ، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ ؛ وأخيراً ، فيبدو أن اليابان قد آتمت عملية إختيار المجتمع الصناعي ، وعلى الطريقة التي نعرفه بها الآن . كما أن الأولوية السكينة قد خربت الجزر اليابانية ، والسواحل ، والجبال ، بمصانعها التي تلفظ الدخان على أي موقع . ونشعر أننا أمام هذا الانهيار للطبيعة ، وهذه التقاليد القديمة التي يشعر بها كل اليابانيين ، وبكل إرتعاد : والتقدم يمثل هذا الثمن لا يمثل تقدماً ، وعليه أن يترك مكانه للنوعية . ولكن هذه ليست سوى آمال موزونة . وفي الوقت الحالي نرى أن هناك ثلاث صعوبات على اليابان أن تغلب عليها . إن اليابان تمثل « مجتمع جماعات وولاءات » ، ربما يكون مجتمع الغد القريب ، كما يعتقد ر . مونسنيو R. Mousnier ؛ ولكننا نتساءل كيف يتحمل ذلك ، الجيل الجديد . إن قوة اليابان تميل إلى أن تكون عالمية ، ولكن اليابانيين ، في مجتمع الجماعات التساسلية ، لا يعرفون علاقات المساواة والتبادل ، الأمر الذي لا يسهل كثيراً عمل العلاقات الدولية ، التي هم في أشد الحاجة إليها . وأخيراً ، فإن هذا المجتمع يبحث عن هدف واضح خاص باليابان ،

ومسؤولين سياسيين معترف بهم ، وتختارهم الاغلبية من أجل تحديد مكانة الحضارة اليابانية في داخل الحضارة العالمية . وهكذا تمطينا اليابان مرآة مكبرة لـكل مشكلات مجتمعاتنا الصناعية ، وكما كان عليه الحال منذ قرن مضى .



المراجع



## بعض المراجع العامة

أولا - للفصل الأول عن الفوضى في الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٤٥ :

O. N. U. : *Annuaire statistique*.

G. A. T. T. : *Rapports annuels*.

A. Willians Brown Jr.

*The gold standard reintentepreted.*

New York, N. B. E. R.; 1940.

F. HILGERDT;

*La structure du commerce mondiale entre les deux guerres.*

S. D N., 1943.

W. A. LEWIS;

*Economic survey 1919 - 1939.*

Uuwin University Book, 1949.

R. MURKSE;

*L'expérience monétaire internationale.*

S. N. D., 1944.

L. ROBBINS;

*La crise de 1929.*

A. SAUVY;

*Histoire économique de la France entre les deux guerres.*

Paris, A. Fayard, 1965 - 1971.

ثانيها - الفصل الثاني من استمرار التنمية :

L. CHEVALLIER;

Histoire du vingtième siècle.

Cours à l'Institut d'Etudes politiques de Paris.

G. IMBERT;

Des mouvements de longue duree Kondratieff.

Aix-en Provence, 1929.

J. R. LASUEN; F. WASSERVOGEL ET A. MONTSERRAT;

Quelques aspects du processus de developpement du  
système des nations.

(Revue d'Economie politique, 1970. No. 2 ).

W. A. LEWIS;

Théorie de la croissance economique. trad. Franc.

Paris, Payot, 1964.

F. PERROUX;

La notion du structure économique.

Paris, Mélanges Wilmour, 1939.

F. PERROUX;

L'Economie du vingtième siècle.

Paris, P. U. F., 1970.

ثالثها - الفصل الثالث عن تطور النظام الاقتصادية .

A. DONNITHORNE;

China's economic system.

Allen & Unwin, 1967.

M. LAVIGNE;

Les économies socialistes, soviétiques et européennes.  
Paris, A. Colin, 1970.

J. SCHUMPETER;

Capitalisme, socialisme, et démocratie. trad. Fr.  
Paris, Payot.

F. STERNBERG;

Le conflit du siècle. trad. Fr.  
Paris, Ed. du Seuil, 1958.

J. WOLFF;

Sociologie économique.  
Paris, Editions Cujas, 1971.

J. WOLFF;

Capitalisme et croissance.  
Paris, Editions Cujas, 1969,

رابعاً - الفصل الرابع عن التفوق الأمريكي الدول :

C. GOUX;

Le péril américain.  
Paris, Calmann - Lévy, 1971.

R N GARDNER;

Sterling dollar diplomacy.  
Oxford, University Press, 1956.

A. G. KENWOOD et. A. L. LOUGHEED;

Growth of the international economy.  
Allen & Unwin, 1971.

F. PERROUX;

L'Europe sans rivages.

Paris, P. U. F., 1954.

J. WOLFF;

Les liquidités internationales et la rivalité livre - dollar.

(Revue de science financière, 1961 ).

خامسا - الفصل الخامس على التوترات الاجتماعية الجديدة :

J. BURNHAM;

L'ère des managers. trad. Fr.

Paris, Calmann - Lévy.

J. FOURASTIE;

Essai de morale prospective.

Paris, Gonthier, 1966.

H. LABORIT;

L'Homme et la ville.

Paris, Flammarion, 1972.

R. LEDRUT;

Sociologie urbaine.

Paris, P. U. F.; 1970.

A. SAUVY,

La montée des jeunes

Paris, Calmann - Lévy, 1958.

A. SAUVY;

La révolte des jeunes.

Paris, Calmann - Lévy, 1970.

W. H. WHYTE Jr.;

The organization of man.

New York, Doubleday, 1956.

سادسا - عن الفصل السادس عن إعادة البناء والرخاء :

١ - مراجع عامة :

M. CROUZET;

Le monde contemporain. ( T. VII Hist. Gen. Civ. )

Paris, P. U. F., 1968.

M. CROUZET;

De la deuxième guerre mondiale, à nos jours.

La renaissance de l'Europe.

Paris, Flammarion, 1970.

J. PIRENNE;

Les grands courants de l'histoire Universelle.

( T. VII : de 1931 à nos jours ).

Neuchâtel, La Baconnière, 1956.

F. L'HUILLIER, et D. W. BROGAN;

Histoire de notre temps, politiques nationales et

conflits inter nationaux, 1945 - 1962.

Paris, Sirey, 1964.

A. DORPALEN,

Europe in the twentieth century

New York, Macmillan, 1968.

A. J. MAY;

Europe since 1939.

New York, Holt, 1966.

S. B. CLOUGH and T. MOODIE;

Economic history of Europe : Twentieth Century  
New York, Harper, 1968.

J. FREYMOND;

Western Europe since the War.  
New York, 1964,

ب عن تحریر دول غرب أوروبا :

J. CHAPSAL;

La vie politique en France depuis 1940.  
Paris, P. U. F., 1966.

G. DUPEUX;

La France de 1945 à 1969.  
Paris, Colin, 1972.

H. MICHEL;

La seconde guerre Mondiale; T 2 : La victoire des  
Alliés ( 1943 - 1945 ).  
Paris, P. U. F.

M. BRAURE;

Histoire des Pays - Bas .  
Paris, P. U. F., 1966.

G. R. NELSON;

Freedom and Welfare, Social Patterns in Northern  
Countries.  
Copenhagen, 1953.



G. R. NELSON;

Social Sweden.

Stockholm, 1952.

E. F. HECKSCHER;

An Economic History of Sweden.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1954.

R. FUSILIER;

Le Parti socialiste suédois, Son organisation.

Paris, Editions Ouvrières, 1952.

B. ARNISON;

The Democratic Monarchies of Scandinavia.

New York, 1949.

٣- عن إعادة بناء الدول المنهزمة :

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, Fayard, 1970.

J FRANCOIS - PONCET;

L'Allemagne occidentale.

Paris, Sirey, 1970.

H. BURGELIN;

La société allemande 1870 - 1968.

Paris, Arthaud, 1969.

G. SANDOZ;

La gauche allemande, de Karl Marx à Willy Brandt.

Paris, Julliard, 1970.

F. CHABOD;

L'Italie contemporaine.

Paris, 1950.

J. MEYRIAT;

L'Italie.

Paris, 1961.

M. EINAUDI, et F. GOGUEL;

Christian Democracy in Italy and France.

South Bend, 1952.

D. GERMINO and S. PASRIGLI;

The Government and Politics of Contemporary Italy.

New York, Harper, 1968.

J. LA PALOMBARA;

Interest Groups in Italian Politics.

Princeton, U.P., 1964.

M. GRINROD;

The rebuilding of Italy. Politics and Economics.

London, R. I. I. A., 1955.

G. G. HILDEBRAND;

Growth and Structure in the Economy of Modern Italy.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P., 1965.

F. GAY et. P. WAGRET;

L'économie de l'Italie.

Paris, P. U. F., 1968.

سابعاً : عن الفصل السابع ، عن المتحصرين الانجلوسكسون :

أ — عن بريطانيا العظمى :

D. BUTLER and J. FREMAN ;

British Political Facts, 1900 - 1968.

London, Macmillan, 1969.]

A. F. HAVIGHURST ;

Twentieth Century Britain.

New York, Harper, 1966.

A. MARWICK ;

Britain in the Century of Total War : War, Peace  
and Social Change 1900 - 1967.

New York, Little Brown, 1968.

W. N. MEDLICOTT ;

Contemporary England 1914 - 1962.

London, Longmans, 1967.]

J. BLONDEL ;

La Société politique britannique.

Paris, Colin, 1962.

D. BUTLER and D. STOKES ;

Political Change in Britain : Forces Shaping electoral  
Choice.

London, Macmillan, 1969.

J. C. R. DOW ;

The Management of the British Economy, 1945-1950.

Cambridge (Mass.), Harvard U. P, 1964.

J. et A - M. HACKETT ;

La vie économique en Grande - Bretagne.

Paris, Colin, 1969.

ب — عن استراليا ونيوزيلندا :

C. H. GRATTAN ;

The Southern Pacific Since 1900.

Ann Arbor, Univ Michigan Press, 1963.

B. K. GORDON ;

New Zealand becomes a Pacific Power.

Chicago, Univ. Chicago Press, 1960.

W. B. SUTCH ;

The Quest for Security in New Zealand; 1840 - 1966.

Wellington, Oxford Univ. Press, 1966.

J. B. CONDLIFFE ;

The Welfare State in New Zealand.

London, Allen and Unwin, 1959.

J. B. CONDLIFFE ;

The Development of Australia.

New York, 1964

D. HIRNE ;

The Lucky Country, Australia in the Sixties.

Baltimore, 1964.

C. D. W. GOODWIN ;

Economic Enquiry in Australia.

Durham, Duke Univ. Press, 1966.

H. S. ALBINSKY ;

Australian Policies and attitude towards China  
Princeton, N. J. Princeton Univ. Press, 1965.

ح — عن كندا :

A. SIEGFRIED ;

Le Canada, puissance internationale.  
Paris, Colin, 1956.

R. C. BROWN ;

The Canadians, 1867 - 1967.  
Toronto, Macmillan, 1967.

E. JUILLARD ;

L'Economie du Canada.  
Paris, P. U. F. , 1964.

H. AITKEN,

American capital and Canadian resources.  
Cambridge, Harvard U. P., 1961.

R. E. CAVE ; and R. H. HOLTON ;

The Canadian economy; prospect and retrospect.  
Cambridge, Harvard U. P. , 1959.

N. H. LITHWICK ;

Economic growth in Canada.  
Toronto, Univ. of Toronto Press, 1967.

د — عن الولايات المتحدة :

O. BARCK ;

A History of the United States since 1945.  
New York, Dell, 1965.

H. TRUMAN ;

Memoirs. New York, 1955.

F. L ALLEN ;

The Big Change ; America transforms itself ;  
1900 - 1950.  
New York, Harper, 1952.

E. GOLDMAN ;

Crucial Decade and After : America 1945 - 1960.  
New York, 1961.

H. AGAR ;

The Price of Power; America, since 1945.  
Chicago, U. P., 1957.

ثامنا : عن الفصل الثامن ، عن الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات .

D. EISENHOWER ;

Mandate for Change, 1953 - 1956; The White House  
Years.  
New York, 1963.

S. ADAMS;

The Story of the Eisenhower Administration.  
New York, Harper, 1961.

J. GALBAITH;

The New Industrial State.  
Boston, 1967.

R. GOLDSMITH;

The National Wealth of the United States in the  
postwar Period.  
Princeton, U. P.; 1962.

R. HEIL - BRONER;

Les limites du Capitalisme Américain.  
Paris, 1969.

J. BONHAM;

The Middle Class Vote.  
London, Faber, 1954.

D. E. BUTLER;

The British General Election of 1951.  
London, Macmillan, 1952.

L. C. WEBB;

Communism and Democracy in Australia; a survey of  
the 1951 referendum.  
New York, Praeger, 1955.

P. C. NEWMAN;

Renegade in power; the Diefenbaker years.  
Toronto, 1963.

J. - C. FALARDEAU;

Essais sur le Québec contemporain.  
Québec, 1953.

M. RIOUX;

La question du Québec.

Paris, 1969.

تاسعا : عن الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :  
يرجع إلى نفس مراجع الفصل السادس . وكذلك :

J. TOUCHARD;

La Fin du IV<sup>e</sup> République. [ Revue française de  
Science politique, Vol. VIII no 4. Déc. 1958 ].

عاشرا - عن الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

Ch. de GAULLE;

Mémoires d'espoir. t. I : Le renouveau 1956 - 1962.

Paris, Plon, 1970.

Discours et messages. t. III, IV, V (Mai 1958—Avril  
1969 ).

Paris, Plon, 1970

J. CHARLOT;

Le phénomène gaulliste:

Paris, Fayard, 1970.

J. TOUCHARD; et P. BENETON;

Les interprétations de la crise de mai-juin 1968.

[Revue française d Science politique, Vol. XX, No 3:  
juin 1970 ].

T. WHITE;

The making of the President, 1960:

New York, 1961.



A. SCHLESINGER;

Les 1000 jours de Kennedy.

Paris, 1966.

T. SØRENSEN;

Kennedy.

Paris, 1966.

E. IONS;

The politics of John F. Kennedy.

London, 1969.

S. HARRIS;

Economics of the Kennedy Years, and a Look Ahead.

New York, Harper, 1964.

C. RUDEL;

Salazar.

Paris, 1969.

H. LIVERMORE;

A New History of Portugal.

New York, Cam. U. P.; 1966.

M. GALLO;

Histoire de l'Espagne franquiste.

Verviers, Marabout Univ. 2 Vols., 1969.

J. GEORGEL;

Le Franquisme; histoire et bilan (1939 — 1969).

Paris, 1971.

S. PAYNE ;

Franco's Spain.

London, Routledge, 1968.

Falange, a History of Spanish Fascism.

Stanford, Univ. Press, 1961.

L. HAMON et A. MABILEAU ;

La personnalisation du pouvoir.

Paris, P. U. F., 1964.

حادى عشر : عن الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات  
السوفيتية :

ARAGON ;

Histoire parallèle : U. R. S. S. Paris, 1962.

Histoire de l' U. R. S. S. Moscou, 1967.

I. GREY ;

The First Fifty Years Soviet Russia.

London, 1967.

R W. PETHYBRIDGE ;

A History of Postwar Russia.

London, 1966.

A B. ULAM ;

Expansion and coexistence (1917 - 1967).

London, 1968.

KIROUCHICHEV ;

Souvenirs.

Paris, 1971.

L. SHAPIRO,

De Lénin à Staline : Histoire du P. C. U. S.  
Paris, 1967.

P. BROUVE;

Le parti bolchévique. Paris, 1971.

P. CHAMBER;

L'Union Soviétique. Paris, 1967.

R. HINGLEY;

La police secrète russe. Paris, 1972

H. CHAMBRE;

Union soviétique et développement économique.  
Paris, 1967.

A. NOVE;

An Economic History of the U. S. S. R.  
London, 1969.

I. DEUTSCHER;

Staline Paris, 1973.

J. - J. MARIE;

Staline ( 1879 - 1953 ). Paris, 1967.

R. PAYNE;

The Rise and Fall of Staline.  
New York, 1965.

G. BORTOLI;

Mort de Staline. Paris, 1973,

**I. DEUTSCHER;**

Russia; China, and the West; a contemporary  
Chronicle ( 1953 - 1965 ).

London, 1970.

**H. SCHWARTZ;**

The Soviet Economy since Staline.

London, 1965.

**R. CONQUEST;**

Power and Policy in the U S. S. R ; The Struggle  
for Stalin's Succession ( 1945 - 1960 ).

London, 1961.

**W, LEONHARD;**

N. S. Khrouchtchev.

Lausanne, 1965.

**B. FERON;**

L'U. R. S. S. sans idole.

Paris, 1966.

**M. TATU;**

Le pouvoir en U. R. S. S.; du declin de Khrouchtchev  
à la direction collective.

Paris, 1967.

**E. CRANKSHAW;**

Khrouchtchev.

Paris, 1969.

**C. A. LINDEN;**

Krushchev and the Soviet Leadership ( 1957 - 1964 ).

Baltimore, 1966.

ثاني عشر - عن الفصل الثاني عشر : التطور داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية:

H. DENIS and Marie LAVIGNE;

Le problème des prix en Union Soviétique.  
Paris, 1965.

J. L. FELKER;

Soviet Economic Controversies ( 1960 - 1965 ).  
Cambridge (Mass), 1966.

E. ZALESKI;

The planning Reforms in the Soviet Union.  
Carolina (North), U. P., 1967.

R. CONQUEST;

Russia after Khrushchev.  
New York, 1965.

J. W. STRONG;

The Soviet Union under Brezhnev and Kosygin.  
New York, 1971.

M. E. SHARPE;

Reform of Soviet Economic Management.  
New York, 1966.

G. R. FEIWEL;

The Soviet Quest for Economic Efficiency.  
New York, 1967.

A. KASSOF;

Prospects for Soviet Society.  
New York, 1968.

B. MEISSNER;

Social Change in Soviet Union. London, 1972.

A. ROTHBERG;

The Heirs of Staline; Dissidence and the Soviet  
Regime ( 1953 - 1970 ).

Cornell Univ. Press, 1972.

ثالث عشر - عن الفصل الثالث عشر : الديمقراطيات الشعبية في أوروبا :

F. FEJTO;

Histoire des démocraties populaires.

Paris, 1952. - 1971. ( 2 Vols. )

J. MARCZEWSKI;

Planification et croissance économique des démocraties  
populaires.

Paris, 1956.

P. LENDVAL;

L'Europe des Balkans après Staline.

Paris, 1972.

Z. K. BERZEZINSKI;

The Soviet Bloc; Unity and Conflict.

Cambridge (Mass.), 1967.

N. C. PANO;

The People's Republic of Albania.

Baltimore, 1967.

P. PARAF;

Bulgaria.

Paris, 1962.

J. F. BROWN;

Bulgaria Under Communist Rule.

New York, 1970.

B. KOVRIG;

The Hungarian People's Republic.

Baltimore, 1970.

J. F. MORRISON,

The Polish People's Republic.

Baltimore, 1968.

R. F. STAAR;

Poland, 1944 — 1962.

Bàton Rouge, 1962.

N. BETHELL;

Le Communisme polonais ( 1918 - 1971 )

Paris, 1971.

G. CASTELLAN,

La Republique démocratique allemande.

Paris, 1968.

A. GROSSER;

L'Allemagne de notre temps.

Paris, 1970.

GH. IONESCU;

Communism in Rumania (1944 - 1962).

London, 1964.

S. FISCHER — GALATI;

The New Rumania.

Cambridge (Mass), 1967.

Z. SUDA;

The Czechoslovak Socialist Republic.  
Baltimore, 1962.

T. SZULC;

Czechoslovakia Since World War II.  
New York, 1971.

G. ZANINOVICH,

The development of Socialist Yugoslavia.  
Baltimore, 1968.

P. SHOUP:

Communist and the Yugoslav National Question.  
New York, 1968,

II. SETON — WATSON,

The East European Revolutions.  
New York, 1956.

V. GSOVSKI ;

Church and State behind The Iron Curtain.  
New York, 1955

V. DEDIJER ;

Le défi de Tito. Paris, 1970.

A. ULAM ;

Titoism and the Cominform.  
Cambridge (Mass.), 1952.

B. SAREL ;

La classe ouvrière en Allemagne Orientale.  
Paris, 1958.



E. TABORSKY ;

Communism in Czechoslovakia (1948 - 1960).

Princeton, 1961.

E. LOBL ;

Procès à Prague.

Paris, 1969.

F. FEJTO ;

La tragédie hongroise

Paris, 1956.

M. LASKY and F. BONDY ;

La révolution hongroise.

Paris, 1957.

M. MOLNAR ;

Victoire d'une défaite : Budapest 1956.

Paris, 1968.

P. E. ZINNER ;

Revolution in Hungary.

New York, 1962.

رابع عشر: الفصل الرابع عشر. الديمقراطية الشعبية والبحث عن الاتجاهات:

E. CARDELJ ;

Les problèmes de la politique socialiste dans les  
campagnes.

Paris, 1960.

M. DJILAS ;

La nouvelle classe dirigeante. Paris, 1959.

M. P. CANAPA ;

Réforme économique et socialisme en Yougoslavie.

Paris, 1970.

F. E. IAN HAMILTON ;

Yugoslavia, Patterns of Economic Activity.

London, 1968.

S. FISCHER - GALATI ;

Eastern Europe in the Sixties.

New York, 1963.

A. BROMKE ;

The Communist States at the Crossroads :

Between Moscow and Peking.

New York, 1969.

J. F. BROWN ;

The New Eastern Europe : The Khrushchev Era  
and After.

New York, 1966.

K. LONDON ;

Eastern Europe in Transition.

Baltimore, 1966.

GH. IONESCU ;

L'Avenir politique de l'Europe Orientale.

Paris, 1967.

M. C. KASER ;

Economic development for Eastern Europe.

London, 1968.

J. HALE ;

Ceausescu's Rumania.

London, 1971.

M. J. MONTIAS ;

Economic Eevelopment in Communist Rumania.  
Cambridge (Mass.), 1967.

P. TIGRID ;

Le printemps de prague. Paris, 1968.

W. SHAWCROSS ;

DUBCEK. London, 1970.

P. TIGRID ;

La chute irrésistible d'A. Dubcek.  
Paris, 1969.

R. A. REMINGTON ;

Winter in Prague.  
Camdridge (Mass.), 1969.

خامس عشر : عن الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال :

K. KAWI ;

Japan's American Interlude.  
Chicago, 1960.

W. MACMAHON BALLI

Japan, Enemy or Ally. London, 1948.

H. BAERWALD ;

The Purge of Japanese Leaders under the Oconpation.  
Berkeley, 1959.

R. K. HALL ;

Education for a new Japan.

New Haven, 1949.

L. H. BATTISTINI ;

The postwar Student Struggle in Japan.

Tokyo, 1956.

R P. DORE. ;

Land Réform in Japan.

London, 1959.

R. SWEARINGEN and P. LANGER ;

Red flag in Japan, international Communism in action  
1919 - 1951.

Harvard, 1962.

سادس عشر : عن النمو الاقتصادي في اليابان :

G. C ALLEN ;

Japan's Economic Recovery.

London, 1958.

Japan's Economic Expansion. London, 1965.

W. LOCKWOOD ;

The State and Economic Enterprise in Japan.

Princeton, 1965.

H. BROCHIER ;

Le Miracle écomique japonais, 1950 - 1970.

Paris, 1970.

R. GUILLAIN ;

Le Japon, 3e Grand.

Paris, 1972.

سابع عشر : نظام الحكم الحاكم في اليابان :

M. MARUYAMA;

Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.  
London, 1953.

R. SCALAPINO, and J. MASUMI;

Parties and Politics in Contemporary Japan.  
Berkely, 1962.

C. YANAGA;

Japanese People and Politics.  
New York, 1956.

A. BURKS;

The Government of Japan.  
New York, 1961.

R. WARD;

Political Development in Japan.  
Princeton, 1969.

R. SCALAPINO;

The Japanese Communist Movement (1920-1966).

ثامن عشر : عن المجتمع الياباني :-

J. SEWARD ;

The Japanese. Tokyo, 1971.

C. YANAGA;

Big Business in Japanese Politics  
New Haven, 1968.



E. F. VOGEL ;

Japan's New Middle Class.

Berkeley, 1963.

H. PASSIN ;

Society and Education in Japan.

New York, 1965.

R. P. DORE ;

City Life in Japan.

Berkeley, 1958.

S. B. LEVIN ;

Industrial Relations in Postwar Japan.

Illinois, Univ. Press, 1958.

## محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة . . . . . ٥

### الباب الأول

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . . . ١١

للاستاذ جاك وولف Jacques Wolff أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس 1

مقدمة الباب الأول : . . . . . ١٣

الفصل الأول : النمو في الاقتصاد العالمي في عام ١٩٤٥ : . ١٥

١ — عدم المساواة في النمو . . . . . ١٥

أولاً : تطور مجموع الانتاج القومي (١٦)

ثانياً : الاسعار والتقدم الاقتصادي (٢٠)

٢ — صعوبات النظم الاقتصادية . . . . . ٢٥

أولاً : التعديلات في النظام الرأسمالي (٢٥)

ثانياً : ميلاد ونمو النظام الاشتراكي (٢٩)

٣ — تفتيت العلاقات الاقتصادية الدولية . . . . . ٢٤

أولاً : النظام العالمي للنقد والمدفوعات الدولية (٣٤)

ثانياً : لئيمار النظام (٣٦)

صفحة

٤ — تعدد وإسراع مدى التوتر الاجتماعي . . . . ٤٢

أولاً : التوترات الاجتماعية (٤٢)

ثانياً : الطعن في السلطة (٤٦)

الفصل الثاني : استمرار التنمية : . . . . . ٥١

١ — الوقائع . . . . . ٥١

أولاً : عدم المساواة من جديد في التنمية (٥١)

ثانياً : الأسرار والتقدم (٥٩)

٢ — الدوافع . . . . . ٦٧

أولاً : العوامل الاقتصادية (٦٧)

ثانياً : العوامل غير الاقتصادية (٧٥)

الفصل الثالث : تطور النظم الاقتصادية : . . . . . ٨٤

١ — التعديلات في النظام الرأسمالي . . . . . ٨٤

أولاً : زيادة التمركز (٨٤)

ثانياً : تدخل الدولة (٩١)

٢ — التعديلات في النظام الاشتراكي . . . . . ٩٩

أولاً : التعديلات في النظم الاشتراكية الأوروبية (١٠٠)

ثانياً : ظهور اشتراكية جديدة في آسيا (١٠٧)



صفحة

الفصل الرابع : التفوق الأمريكى الدولى : . . . . . ١١٨

١ — التنظيم التجارى . . . . . ١١٨

أولاً : التنظيمات التأسيسية للتبادل وعدم كفايتها (١١٨)

ثانياً : التنظيم الفعلى للتبادل وسيطرة الولايات المتحدة (١٢٧)

٢ — التنظيم النقدى والمالى . . . . . ١٣٥

أولاً : صعوبات التنظيم التأسيسى (١٣٥)

ثانياً : التنظيم الفعلى ، إحتياجات النقد وسيطرة الدولار (١٤٣)

الفصل الخامس : التوترات الاجتماعية الجديدة : . . . . . ١٥٣

١ — تغيير المجتمعات . . . . . ١٥٣

أولاً : البنیان الجديد (١٥٣)

ثانياً : إختلاف التسيير (١٦٢)

٢ — زيادة السلطة . . . . . ١٧٠

أولاً : التوترات الداخلية (١٧٠)

ثانياً : عدم الوضوح الخارجى (١٧٨)

خاتمة الباب الأول : . . . . . ١٩٠

صفحة

## الباب الثاني

العالم الصناعي الغربي ١٩٢ . . . . .

للاستاذ جورج ديبه Georges Dupeux أستاذ للتاريخ المعاصر  
بجامعة بوردو III

### الفصل السادس : أوروبا الغربية : إعادة البناء والرخاء

١٩٥٠ - ١٩٤٥ : . . . . . ١٩٥

١ - فرنسا بعد التحرير . . . . . ١٩٧

٢ - بقية الدول المحررة . . . . . ٢٠٩

٣ - إعادة بناء ألمانيا . . . . . ٢١٩

٤ - إعادة بناء إيطاليا . . . . . ٢٢٦

### الفصل السابع : المنتصرون الانجلوسكسون : ٢٢٢ . . . . .

١ - بريطانيا العظمى . . . . . ٢٢٣

٢ - دول الكومنولث . . . . . ٢٤٦

٣ - الولايات المتحدة . . . . . ٢٥٣

صفحة

## الفصل الثامن : الدول الانجلوسكسونية في الخمسينيات :

رفاهية واتجاه محافظ جديد : . . . ٢٦٨

١ — آيزنهاور والاتجاه المحافظ. الممثل (١٩٥٢ - ١٩٦٠) ٢٦٨

٢ — ماكليان والاتجاه المحافظ المجدد . . . ٢٨٣

٣ — منيس وأستراليا الليبرالية . . . ٢٩٣

٤ — كندا من ديفينيكر إلى ترودو . . . ٢٩٦

## الفصل التاسع : دول غرب أوروبا في الخمسينيات :

١ — ألمانيا وأديناور . . . ٣٠١

٢ — إيطاليا والديمقراطية المسيحية . . . ٣٠٧

٣ — الصعوبات أمام فرنسا . . . ٣١١

## الفصل العاشر : العالم الغربي يبحث عن سياسات جديدة :

١ — الاتجاه الديمقراطي والجمهورية الخامسة ٣٢٨

٢ — الحدود الجديدة والمجتمع الكبير . . . ٣٤١

٣ — الاتجاهات الاشتراكية للحكومات . . . ٣٥٣

٤ — المكتاتوريات في أيبيريا . . . ٣٧٢

## خاتمة الباب الثاني : . . . ٣٨٢

صفحة

### المساب الثالث

العالم الشيوعي في أوروبا . . . ٢٨٩

للاستاذ ميشيل لاران Michel Laran  
الاستاذ بالمعهد القومى للغات والمحاضرات الشرقية

الفصل الحادى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

( فى الخمسينيات ) : . . . ٢٩١

١ — توترات ما بعد الحرب ( ١٩٤٥ - ١٩٥٣ ) . ٢٩٢

٢ — السلطة بعد ستالين ( ١٩٥٣ - ١٩٥٥ ) . ٣٩٧

٣ — روح المؤتمر العشرين ( ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ) . ٤٠٢

الفصل الثانى عشر : التطور داخل إتحاد الجمهوريات السوفيتية

( فى الستينيات ) : . . . ٤١١

١ — عدم التأكد الاقتصادى والسياسى ( ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ) ٤١١

٢ — ما بعد كروتشيفتشيف ( ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ) . ٤٢٠

٣ — سياسة النظام والتوازن ( ١٩٦٦ - ١٩٧٢ ) . ٤٢٦

صفحة

الفصل الثالث عشر : الديمقراطية الشعبية في أوروبا

١٩٤٥ - ١٩٥٦ : . . . . ٤٣٤

١ - إقامة نظام سياسي جديد (١٩٤٥ - ١٩٤٨) . ٤٣٥

٢ - التغيرات الأولى الاقتصادية والاجتماعية

(١٩٤٥ - ١٩٤٨) . . . . ٤٤٤

٣ - إنشاء يوجوسلافيا وتوحيد الكتلة (١٩٤٨ - ١٩٥٣) ٤٤٧

٤ - بدء وحدود المركزية المتعددة المراكز

(١٩٥٣ - ١٩٥٦) . . . . ٤٥٨

الفصل الرابع عشر : الديمقراطيات الشعبية والبحث عن الاتجاهات ،

١٩٥٠ - ١٩٧٣ : . . . . ٤٦٦

١ - تجربة يوجوسلافيا (١٩٥٠ - ١٩٧٣) . . ٤٦٦

٢ - البحث عن اتجاهات قومية ، (١٩٥٧ - ١٩٦٤) ٤٧٣

٣ - الاتجاهات الأخيرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) . . ٤٨٣

٤ - أزمة تشيكوسلوفاكيا وعوده الأوضاع ٤٩٤

صفحة

## الباب الرابع

اليابان . . . . . ٥٠١

للاستاذ جاك موتيل Jacques Mutel

مقدمة . . . . . ٥٠٣

الفصل الخامس عشر : اليابان تحت الاحتلال (١٩٤٥ - ١٩٥١) : ٥٠٥

١ — الاحتلال الأمريكى . . . . . ٥٠٥

٢ — إصلاح السلطة . . . . . ٥٠٩

٣ — الإصلاح الإقتصادى . . . . . ٥١١

الفصل السادس عشر : النمو الإقتصادى فى اليابان . . . . . ٥١٩

١ — المشكلة الديموجرافية . . . . . ٥١٩

٢ — المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة . . . . . ٥٢١

٣ — الظواهر المالية . . . . . ٥٢٥

الفصل السابع عشر : نظام الحزب الحاكم فى اليابان : . . . . . ٥٣١

١ — الحكومة وسياساتها الداخلية . . . . . ٥٣١

٢ — المشكلات الخارجية . . . . . ٥٣٥

٣ — المعارضة . . . . . ٥٤٠

صفحة

الفصل الثامن عشر : المجتمع الياباني :	٥٤٣
١ — عالم القوة والمال	٥٤٣
٢ — المكبوتون : الموظفون والفلاحون وصغار التجار	٥٤٧
٣ — التنقيص : النقابات والطموح إلى التعليم	٥٥٢
خاتمة	٥٥٧
بعض المراجع العامة	٥٦١
محتويات الكتاب	٥٨٩



# المطبعة العصرية

• شارع تاموز منفرد من شارع النصار  
الحيوية الفلبية • نامكنده









